



Copyright © King Saud University

٧٢٢٥

(مختصر جامع مسائل الأحكام لملا نزل من القضايا
بالمفتين والحكام)، تأليف أبي عبد الله
البوسعيدي البجاعي - كان فيها سنة ٨٢٦ هـ . بخط
علي بن عرن الساسي سنة ١٢٣٨ هـ .

٢١٧ ر
م ٥٠ ع

ج ٢ (٣١٧ + ٢٨٣ ق) ٢٦ م ٢١ لا ١٥ سم

نسخة جيدة ، خطها مغربي ممتاز .

٧٣٤٥

حسن عبدالوهاب : ١١٢

١ - المذهب المالكي ٢ - المؤلف ب - الناسخ
ج - تاريخ النسخ د - مختصر فتاوي البرزلي
هـ - مختصر نوازل البرزلي و - اختصار
البوسعيدي .

ف

١٥٦٠

١٤١٢ / ٨ / ٨

King Saud University

مكتبة جامعة الملك سعود

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
١٥٦٠ ق ٧ ٣ ٤٥

الرواية: (مختصر جامع في الآداب) تأليف من قبله بالاضافة
الكتاب: أبو عبد الله البوسعيدي البجلي كتابها ٢٤٦ هـ
الترتيب: ١٢٢٨ هـ
تاريخ النسخ: على سه عويم البجلي
اسم الناشر: جزوايه (٣١٧ + ٢٨٣) هـ
عدد الاوراق: ج ١ (٣١٧) هـ
ملاحظات: -

باسم الله الرحمن الرحيم . وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله . **كيفية ترتيب البوسج** . **الكتاب** .
 مساجيل الامام . مساجيل الامام . مساجيل الامام .
 ابا القاسم البزنطي رحمه الله . والشيخ .
 تحت على ترجمة من مساجيل الامام .
 يتصل بطلعة من مساجيل من يسوع له القبول .
 التماس . لاخذ يقول اصل الامام . القول .
 جملة برعة . حفظ الغزاة . وفيه العلم ايضا .
 على كل احد ان ينقل ما هو لصلته .
 المحرر . زمن انقطاع الاجتهاد .
 فيها بغير من اول القاسم .
 في مساجيل الاعتقاد .
 من مذهب الى مذهب .
 بروها .
 هل تقع المناظرة في الموطأ لمن لم يسمع .
 قيل العرفيين .
 ذلك .
 جعل في مساجيل من الجبس .
 اول من رتبها .
 من يجلس في الحال .
 حر السوء .
 في الحثيثة .
 الامام .
 تراب القبر .
 عليه لا دخلت زوجة .
 الابليل والاب .

جامعة الرياض
 المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

ميا

ميا . المرار .
 المساجيل .
 بالعلم .
 الفتحة .
 كتاب الغزاة .
 الطهارة .
 المتعار .
 للمعار .
 لسماع الغزاة .
 وابن هارون .
 السماع .
 من ينظر في الجبس .
 الاجرة .
 البرافان .
 اجرة الولات .
 الغيا .
 الذي .
 التوبة .
 الاشجار .
 في التبرير .
 من العفة .
 السماء .
 المحمودة .
 وما .
 التبرير .
 تخلت .

والنعم مسلمون. سقط في مظهر حلم ربه ومن بعد ذلك
 للشارق جهنم مطايع. جمع تهلل الغزاة ان وفرا وقتيس
 الغزاة وحيت اجزاء. التلحين بالغزاة. مع النعم وكنيته
 غير متوضى المستغنى **كسر مسيل وعفت السريفي**
الصناقري توب وقع في حمر تفر تفل من تفسه وهوجيه
 ما يخرج من الفم بعد ساج الشاة تفلت الجرة وهي ملافة
 او طاقعة **ومن المسيل العنسلوبة** **ان في من فاح**
 وفوح الغمر بل في المسحر بالجرية والوقود من مسحر
 لصيد او مجير. العمل اليوم في صرف الاحبار بعضها
 في تفت. تصرف الطالب من مورقة. التفتع بالزهي
 والجريد والنحاس. لا يقبل الغرم في الامام الا يتسوت. وهل
 تقبل شطارة من فاح له. من (تفترا حافية هل لهل
 يقول بل يعلق. الخكرات للفسا. بالحق والتشاد. الخرقوش
المسيل النع انكرها الرخالي على اهل قوقسي
 ليس العاقبة بما ما يلي سقا العفها. التفتع لياس الاحمر
 اخذ الرقب على الاطاف. اذا كثرة افراد العلم خفف
 الظاهر **المسيل بل النع انكرها على اهل قوقسي**
الموافق عصر الفراق الرعا للصلاة بغير لغة الا ان
 الفاهيب. لغة التفتيح ومن اقرقة. تافير الجمع
 الى وسط الوقت بالجامع. لعب الصبيان بالجامع
 التفتير بالشارع ومظان. اول قبلة اختصت بالمقرب
 لغة سيران في التفتية. اسماوه عليه السلام ليمن
 توفيقية **ومن كتاب الجنابي الرقب في المسحر**
 والحمي والحلافة على الميت في المسحر. كله لحضور
 حنازات. التفرغ في عند خروج العالم واخذ قراب
 فبر. نقل الميت بعد دفته والاسلام عليه. (الظاهر

ان الميت يعرف الزاير. البنا. على الغنور والكفت عليها
مسيل **من الصياح** خطاب الفاضل في رقيقة الهلال
 والانتقال منه وما يقف به من العروق **ومن مسيل الزكاة**
 لسبب الفات بين طاهر. الغرافيرين او ديفة ورج الصرف
 في المال. زكاة العاص. ما يباخذ في الاغراب فطيفة وقرا
 ما يباخذ (الغفران من زكاة تصنع وما يباخذ في الخزانة ومروغ في
 المعنى. ما يباخذ في الاقحون والمفتنوهية. من احلقت
 المطالم بزفتة. مال يفتقر في الزفتة هل هو كالعق وقل
 هو كالمضروب على يريه. فاد بين على بلر هل يعطوه من الزكاة
 غير مفر. البلط. اعطوا الزكاة لقليل الصلاة واهل
 المعاصي. هل يعطى مفعولته من الزكاة. بغير ان لهن
 اخ يربطهن هل يعطى الزكاة. عن من يستحق كقارة
 الايمان. هل يقطع على الفقرا. معال عنه هم اعطوا. زكاة
 لمربية اعطوا زكاة ثلثها الزوجها. صرفها في الغرابية
 والتسوية لبيهم. صرفها كلها لاخته. لا يعطوا زكاة
 الا لمن يفتن (ان يطل على ثمنه صرفها في العفوية من لا تلغ
 تفتنه وليس في عماله. بغير له ولا محقق وجبت عليه
 شاة فربها ونظرها بها. بفتة الابوي. وانفت
 تزلت في من بين عرق في محقق بها. ونيز وكهت
 في الاقارة محقق نظير الغار وجبت عليه زكاة
 بائع فيها ماله ونقل الزكاة الى غير موضعها وعلى من
 اقرقة ونقل الصدقة والحمي. واخذ الولاة التي كاة
 ما يباخذ في الامراء هل يسد في الزكاة. حرم من السلام
 التفتع زكاة ضيق ما ظهر ظلم او ما اخذ او اعطى
 بغير اسم الزكاة لزك زكاة ما خرج عليه في الاخرة
 ونحوها. وعرف الوقت الجبل واعطاه لغيره. اعطاه

حاد بطعم المساكين عن تبا عانة ومن اخذ منه السلطان زكاة ما لم
 يتلغ النصاب وممن ما يلقونه البتة في الزكاة. نفذ به زكاة
 العطر وما هو في تباير الزكاة. نفذ به الزكاة قبل الحول
 والعبارة قبل الحول. تباير الزكاة لم يوجع على المتور. اما
 يافق المرابطين من الزكاة وانظر آخر السور **ومنى**
مسائل الحج لشرط تغيير المنكر. العسر مع الفطاري
 في مراكمهم خلق الطعام في العسر. الشرخ في الارداد
 والرا حلة. المتارحة في الجماعة. ما يصفى المقارض من
 الطعام عما معنى التفضل وخلق الذراهم بدار السنة والباطل
 على طعام تنقح بطلان. مبيتها معهم وخلق الاحكام
ومنى مسائل الضحايا والذبايح والحيض المكيل
 والمؤذون لا يقتلوا في تركهم. ذود الترويع. خصيص
 الجمع. ذبح النحر المودع وغيره. الاراحة من الاسم
 وغفل الانسان نفسه بالسم وورد في المعنى **ومنى**
مسائل الجهاد ٥٤٤. اهل الزمة مع المسلمين
 وسكناهم اعلى سكناهم. تعشير التجار الجاهل من
 يهود العروة. كسر الحجر بذر الفطاري. ما ليس من
 الحبس ثم غنم المسلمين ما يوجب من التجميع
 على ظهر الكفة بغير سقادة. اعترفت امة من يد
 نصراية زمن العروة ونزل لنا حرم بامان مع عبيد
 الاسلام. فروع في الاسرا وادب ابيهم وسميتهم **٥٤٥**
 الجبر على بيع داره اذ اختلف المبيع وما العاقل على
 قوته وضرورياته من الطعام والماء جزية يهود
 تؤتمس وهل يلزم تسارهم درجهم زبا يهوديون
 له. لا يخرج الا ما الان مستترات. مشرب اليهود
 الجرا ولا يوجع من مضطرب المستقر في الكرا. المشرك

طاع

طاع عنه السلطان ان الرا حلة عليها طالع طاعتها
 اهل ينزوجهما قاتلة اراد ان ينسبه زرع الجص ويدهسه
 خالعه اخوها ثم قال هي عليه حرام ثم قال اقواها
 الاخران يطبلان ذلك اهل يربح على الاول. حد الزمان
 الذي يصير الزاير بوساطة. وهب زوجه لاجنبي **٥٤٦**
 اذ حب امراته في مكان امراته تزوجت وعرو بها هو
 قول الوثق وجواز امر **مسائل** **٥٤٧** **مسائل** **٥٤٨**
عن بقاء من في الغزو بين طين **٥٤٩** **مسائل** **٥٥٠**
 لسمين المرأة. اهل العرو كالمسرة اهل لا. طهرت
 لم وصية لفع قسمة تركته ونفوذ وصية له اخرى. المشهور
 تغريم العرو بما لا لفة. السماع من العرو والسماع
 بما المرأة وصقة من عرو بها. نخل البنت ظلت ماله
 وعليه دين نكح مات. في وثائق الديون وكتاب
 الزوجة اذ ادفع ما فيها حرم الى وليفتين
 ومن اجمعت عرو مضوعات بقاء ابرار. المرأة
 الصالحة تاكل من مال بطلها العاقل وارتفع بغيره
 حجر له مال بغير مال الجاهل. اكل الفقير اموال الحكمة
 فروع الدين. اهل يعتبر بين ادمي عليه العلم يوم
 الوقوع او البقاء. شتات المارز في المختص وعمل الجبر
 لما الجطل العلم من السماع. سم يكتفي من التسليم
 في الترويع بالمرأة. سقادة المشرك والسمار
 والقاسم. شتات. الشفوع على فعل انفسهم
 طاعة. الفراء البعير عن المزن وليس فيها عرو ولا من
 يعرفهم القضاء. من اعتق فقيرا اهل ظرمة نفقة
 الاخير المارم اكله عن المفناء البيت مع المرأة الخبير
 مسائل من النفقة عن الايمان. يهودي سلم بن ثمان

مسائل
 الايمان

طلب المرأة مهرها
 والعلة اذ لا يطلي
 الا لثا او مرقا
 عرو فيه تفصيلا

ومن عب حزننا اخذ عليه الرراهم في العساة تشع
 اراد احدهما التولية ما يتخلل منه ومالا جمع
 اليه دينار اليقلبه يجعله بين اسنانه للاختار بين
 ايه زير كالب بن اللبابة وصبايل من المسلم
 كثيرة الوصوع الخيلار الحطمي البيضاء المحروقة
 تسلف سمناء ورد زيرا **ومن صبايل الامس**
المسقم في الرد في الاراهم والصرف ونحو ذلك
 من العروغ الخال بين ما يقع به البيع الفقه في
 الخيلار الشريك والحق في كالات بن يونس **صبايل**
لاين جماعة في الربويات شرا الى وهم
 الانات للوكي والزكور المرفعة والشرا من الغزاة
 البعث لسكنى داره تسعة لا يفترو في باب البيع
 مغللت واول عمل بخلاف التسلطة **ومن صبايل**
المراجم بيع الاستيمان اعطاهما في بيع
 المزانية او اعطاهما معا والسهم من العارية
 فيها **ومن الغرايا والعسافاة والبولج** الشغل
 المعر العرايع في غير لها من صفات دين
 عريقة وفيها كلام في حورم لا يعرف بعينه
 تشطاة غير العود للضرورة قبل اخا حصل بهم
 العلم حرفة الراية بعد افتها او بالكثر من القلت
 منى قتل الشخص براس البرى وهو ريو عها الارض
 المطيلة بلان لمي تقعا على ثوب ما يمسره **صبايل**
من الراية اراد حرا الشركا ان يتبع بغور
 حصته من المشتري حيه كالمير والارض والمركب
 ونحوها الخ الم يبلغ نصيب كل واحد من الشرايين

المقارسة

نصاب

نصاب الزكاة فسقة السنبل المتفلة ومن كمل
 فيه او كسر لغيره في ارض داره المسترك في ارض
 مساكنات حاطين في بلاد بين كل واحد يعرف بواحد
ومن صبايل النشروكة ادعى الشريك
 ان الهبة كانت ليعا ونحيا لا يدارقة بالهبة بيع
 اصحاب الوضاي وضايهم عار لينة بيت المارسة
 وقضا الحاجة والوضو منها لغير الطال لا يلبس
 للمناجيب من لا يحسن الوضو او ظهر ردي كرا
 اللالقة او السقيمة فتصعب القلة فسقة الاجباح
 وفيها غسل وسراو لها ليعها تسلي المهر وفي
 شيع بيع المال للتجارة مات حقة بين القضا
 حلب لا لجل له ايد اجد له شريك وحمل هو لغيره
 واقتسم الاجرة اعطى الشريك في المقصود
صبايل الفواض والاصوصي موضع الوديق
 في شجرة او يلعها ومن تبعها بضاعة مجرى قوما
 من المكس ما طلع عليه **صبايل الوكالات**
 الا من ريل دينه لغيره في ذالعهما ثم باراهما
 ميارات عرافة حق لها امران يكتبه بالاسم
 حارجه ثم فاع لطلبه والمكس باسمه **صبايل**
صبايل بمعنى (مرتجى لغايه) وانه امر يرفعه لخاص
 ونحوها من المقاركة برضا الغير وحلها
 مسروقة لا عارة العرووه وعلمت هم هرة
 بهلكت لا يضمن لان العادة كالوكالة طالب
 احد الشريكين اجرة ما اقتضا من الدين ادعا
 هيلع ما بلغت معه الحق في الغايه ولم عليه

المراد بالمراد

يبيع الرق نيل او في غير
 نيل كالمير في ريل
 زرع ارضه في بيع
 وصقة في الوكالات
 ثم ونحو ذلك
 الوكالات

دين في مع غير بعض غير ربه غير اذ نه في غير
 شخ اخر، جاف، جمع العامل من السلفه بغير بيته
 مجر، البايغ وحس السلفه. الاقرار على الصبح او من
 هو متحل في عقه. طوبى حبس بمطبخ. تخمين
 السلفه سره ما يقبل فيه قوله حاجب الحبس مما قبل
 المحار بين وما يضمنه. يور الوصي ارض المحجور.
 ابرو المحجور بغير اطلاقه او القايح للتأخير في الحبس
 في غير معنى. طوبى سلفه عشر. صفت له خمسة فصاحت
 . بليني الرغبة **ومن مسائل** **الاقرار ونحوه**
 القلة زمن الاعذار. ائتمت دينها غايب ثم افسى
 انه لغيره هل يلحقه المني او المقره وكذا الواهب
 والموتوق له وكذا الورثة وارباب الدين. لي على مور
 تك كذا اصرقة يعمل بتركه في غير ذلك. انما
 ضامن لك لئلا ائتمت له فلانا اربايقته. تقييل الموم
 بالعرف فيه خلاف. ذكر الحج الذي يجتمعون فيه
 حرفة من لادارت له جميع ماله ويعمل بن عم فقه
 كذا. عمل فضاة العرق بالاخ بالمشهور
 اخبا. الرد يفيق في حق لم واجب في نفسه الامسي
 سلفه مع ظاهر الحكم. التعلين على يته. كيان
 قبل ان تلج ونحوه الذي عليه اليمين فيسكت
 ثم بعد زمان اراد المله وقال الراد انما اختلف لانه لم
 يقبل بين الرد **مسائل** **الصلح** اعطاهما
 لعلها بعه مهرها وتنفذت عليه بالباقي ثم اذ عت
 انها فعلت ذلك لكونه قال لعلها يترك ثيبها فلم
 المحجور يلحقه ما ابراهيم قرب اطلاقه وقيل الزوج

فيما

فيما ابرأت فيه زوجته. امر في السخن بالسرفقة.
 لشهادة الاقرار في الصلح اتع من سقادة الطوع
مسائل **الاجارة** **ولا كريمة ونحوه لك**
 اختراق القول والغير عن العوان. هل يقوم الصانع
 عمل من اعب وفيه المانع عند الفايح والفران على الصانع
 ونحوه لك. والشيخ لا قابلية للطالب. هل تباع
 على المجلس. القه صنفه وهل يجعل خباله الذي في الزك
 لشهر المجلس في الجامع. وجره ان مغيرة في الزرع
 فيسكنها هل يضمن اذ اعطيت. كان بن عرفة يامس
 المائع ان يفرغ من وجرت بهيمة في كرون الفالرد وما
 وجهه في كذا من كان حاصلة له لئلا يراه ما عطا اخرها
 دراهم لمن يطلبها ثم وجراها هل في ذلك على هذا
 او على العاين. البشارة على الفليق. هل يعرض
 ما يودي على الرفقة على الاحمال او على القيمة. حرم
 الحرم لجز مما يخرج. **مسائل** **الاجارة على**
تعليم الغرة ان وما ينفق بترك فتاب ذوا وبيته
 العكس وزواج بنات الظلمة. خروج النفس.
 فتح الغرة ان ما في حروب ابا حذ. اراد يفس
 الجماعة عزل الاما. امتناع العوان من العمل
 لبار. امتناع الجزار من البيع لرجل. هل يوضع
 المستفلا الحبس عند امين. المرة التي يجوز امتنعا.
 البايغ فيما البيع زاده في كرا. موضع او نفقة
 سلفته بجهله. ما ياتى العقب او الخفير
مسائل **السكنى** هل يلزم حاجب الضهر
 لشي من العرق الذي يونه على معنى الفير. دمع الرفقة

مقرر ما يغير امرهم. **اداء** الايجاب في الموارث. عليه
 دين لرجل هارب فجزه السلطان عما اداه. **اشترا**
 دارا تحت النكاح. **مواجزة الاب** والاب والاولاد. **مواجزة**
اليتيم. **كراه** الممانعة لمن يعمل بيمين. **القريب**
 شر من الدالين والجارين **مسائل الاقضية**
وانتهاد انت ونحوه ان الله يفتي في راسي كل
 طائفة لا اهل هذا الدين من يجردهم دينهم. **احكام**
 حاكم البيل ونحوه ومن دعا اليهم بينه واللبقوا
 يد بعد نقاض ظالم ودفع الزكاة لولاة الجوى
 ونحوه **لذا** قل يفر الى من انت زوجته بمرارة من
 قبله وارا دت تزوج غيره. **استيفاض موته** وبدا
 اهله هل يفسح ماله. **قوله** في الوثقة ورفق
 على راسه **فذا** ومنع في الوثقة بشارادمو ان قال
 لبلان عتري اول بلان قبل بلان بما جعة الوثائق
 ووضع **شهادته** من فعل جعل للربيع الى القاضي
 ليعلم. **اخترت** صرافتها من التركة قبل استيفائها
 الموجب. **انت** بما تجلب ديني وبيع بغير ربح
 منع **فذا** وانت القضاوي بيع الراهن الى هني
 كلب التاجر باليمين لينظر في محالته. **خلعت**
 يمين القضا. **ومنع** نفقة في طاعت نفقة الورثة. **انت**
 نفقة الغرماء من اليمين نفقة الخلفاء الراهن والمرتضى
 والتمتاع يمين في القرض. **قامت** لم ينفق بالتمتاع
 مما ادعاه. **طلب** المدين اجتماع ارباب الدين
 احكام النفاق من نفقة الورثة كذا عن جميعهم
جمع المطالب محقة اليمين. **لم** ارض يمين فوع منع

طريقها

طريقها. **مسائل في الرعاوي** والايوتة **كمها**
وانت لينة مناهضة العلك ومن اخذ بحق كما جبت
 ومسائل في الخصايع **الاصول** الاجمال والعوي **الابرا**
 من ميراث او طلع ونحوه. **قامت** تطلب من تني كس
 بطلها ما كان يستفله من ريعها. **فيمن** ليجر وثيق
 او قطعها. **قامت** بهج افعل فيه نحو عليه لشروط
 مكتوب. **باعتوا** اربع دار ثم ظهر ربح ان اباهم
 اشتراهم فيها لعل لهم محمولون على العلم او كل من
 قال انتفق انهم اخذوا اقطاع له واما عوف اخرها
 منهم. **اعترف** لابتنة اخيه بلال عنده عطف تظاهرها
 ثم ادعاه عاري بعد موتهما. **العرف** بيني الخبيس
 والمنتهاية. **ركب** في البحر لم يكتهره **تبر**
شهادته **السفاح** مسما بل تعلق بالمشهاد ان
 في التخرج ونحوه. **بيع** مال المملوك. **تضمن** العقد
 خلافه في العنة بافان يمينه انه كان مرتبطا له **لذا**
 ضمن له عن بلان جازرها بجلد وصال له **وكلا**
 يتصرفون في امور بلاد عو ريد اتم السلعة او دفع
 اليه هل يجلبه. **الركوا** على النساء. **وجبت** لم يمين
 بزاراد فاجبرها او العتس. **رد** عليه متفالا رديا
 مما كان دفع له وانكره في ذلك وارا ح خلعت
 بالجامع **حج**. **ادعاه** اخرها الخلال والاشي الحرام
 تني الدلال التني واستحققت السلعة وطلب به
 بيع الطوبى على النساء. **يقع** ويسر خراس وودايع
 قلع بحق له مرة منطاوله **ادعاه** انه لم يجر الا لان
 انكر فانتع افراد على القضا. **وحج** قاضي في
 تركته **وادعاه** زوجته ارادته زيارة اولادها

من موطأ لهما بمنعها لعلها . ادعا ان ما نواله قبضه
 في ارضه ثم انشدها . ما يلزم الوثيق . الا عدا (الي ليس) العير
 لا احتل عيرا وهو غاي . ادعا برعوا لانتبه وارا
 تلبية خصمه . الحق على الغاي . ربع ربع . فامنت
 على زوجها بموخرها فيها وارا من ربع ما عدا في الحال
 وعيد قرة في ذلك . ما يجب فيه اليه في الرعي
 طلبة امراته الغاي صرافها مما ورت في عييت
 . فلان بوضعية من اشته به على لعلها كانت لا يخرج
 ولا تنصرف . اجرة الاقنية ورا عوان . ادعا ان فلانا
 اخذ بغيرها غصا . وكل مربي في عوا اليه رفا عاز عوا
 انها تحل بغيرها بغيرها عليه ليس واحدا او لكل واحد
 يهين . اختار بغيره اولاد الميت ليعقبه هل يبيع
 له ورا غيره . ادعا لسلع عكامة الوضع للزوجة في مهرها
 ربا بغيره . ولها اولاد مقرر . ربا مقرر لاجل
 . اعترف انه لغيره وقات الصدقات وورثته
 محامير . تارب عن الغاي في ميراثه في زوجته
 وفيه له مالا وادبع له الزكاة وعرفه الرالي منه .
 ارتقى لغيره ادعا السلطان فراجها وارا اليه جوع
 دخل اعصان لغيره في حنق حارة اكثر ادراجه بنا
 حارها غربة تكتنفها وكذا ان كان فيها حار
 بخلاف سقوتهم . شربخان عليها فراج ظلم نرى
 السلطان عن ادعاهما وارا الاخر الرخول معه . تسب
 به السلطان الظلم عنه مع كلمة انه يبيع على غيره
 وضع تحت يده مال على انه يعطيه ليعق ورتنه بغير
 موته . الرضا بغيره يدين على الميت . انكاح

من غاي

من غاي عكها ابرها خروجا كما بقية من الغنل . اشترى
 دارية وانشر . المشتري في الشراهل بوطيها . مساليل
 في العسار . في اعطاء الوثائق وما رجع منها بالنسبة .
 اقر في مرضه ان لعلان بذا فته كذا اشترى من رجله عليه هل
 فيه يمين . تبار . وارب معاملة وان الداريتها نصفي تن
 ادعا احد لهما ان لم يبعها بغيره فلان راجع الا ابر
 لا يعلمون له مالا ولا ودية لم تن . وانما ينصرف في مال امه
 تنع ماقت هل يار جميع ما يبر بغيره . الشرا . ادعا
 ازاداة وضع عود ثمان عند رجل ياد على انه دفع لعه
 فقال ليس له قبضه بغيره راسا . بيع على غاي ملكه
 وفوا على ملكه اورد عدا عند رجل هل يرضى المشتري
 منها . ادعا انه تشتم لهما يوجب حرارا لالح مهمل
 بغيره . وكيف ان نكل يمين غاي عن موقعه ثم جاء .
 لورثته بغيره محاربا . منههم السلطان من احلا كل
 عدا انشاد احكامه فلعول لعه فتمت ذلك . لم تسقي
 يوم من الحقة من ظهر بجمع منه هل لا شرا له اقتر
 . اراد نجس ما اياه من الماء . احلا السلطان موما
 عن مورا لعه ورا سكن بغيره لهما بغيره ليضع
 من اراد التبر . ابن لسكن عيسى بن مسكن عيسى
 فضايه وتخرينه من انصرف في البلاد لكونها كانت
 مقصودة . ربح الحيوان في املاك الناصر . صوت
 بالقبير واستيقنا فيه هل يبع وارا من مات زمن
 / الاستي . احباب الطابع والعبارة لظهي
 عليهم انهم يعطونه عيية ولا تقم وحكم من
 بغير المرئس يمين ابلح ملكه ثم اراد تخيير

افقه على من
 لا يعلم له مال او
 ينصرف في مال
 امه ثم مات

لقولهم من اشترا منه . علو يصح ما دعي به ما قبل السجل في آراء
 ربه صرحه لغيره من يكون القول قوله . جواز بين جنيين هل يمر
 من اذنت من يناديه لكونه ضروريا ومروع في المعنى . لا يجوز
 الباطل في البراءة لا يتبعه فيه ضرورة . ادعاء عليه
 دعواه في تزني جازا في يمينه واحدة عن جميعها وتخليص
 انه لا يقع الا ان غير ما ادعاء . خمس الا على ما . المطر عن
 الاصيل . وكما ان تغافل الخيانة ادعاء ان اداء طهر مضمرا
 بكذا فيه كذا اذ اتيت غيره ان مورثه مضمرة مضمرا لا يرى
 وبالمضمرا لشر ما ادعاء الاول . باع الوصي الربع بعد النرا
 ومروثته ثم زيد في ثمنه وقال الفقيه اخبرني عن ابي
 يعقوب باطل من ثمنه . اقتسم ارضا جازا (عد لصل النسا .
 ابا الاخر . ادعاء ان لهذا الزبل الزبي يوضع من يمينه
 بنا جاز ومن الجيران جازا في الجار يمينه انه من لا يستعمل
 رقب الا زبال في اطلاق الناس . لم يصر يثنو في ارض غيره
 يمينه فيه فصح لمن يكون منهما . نقل قرائه الى طريق غيره
 بسره . لسرق وذنية وغرستها لهما جازا فلع ذلك . له ارض
 بين رباغ فوج صنع طوليفها . غرس ارضه فيه وبين غايه
 فلما فدى باع نصيبه بها فيه . اخر اهل جازا اذ حركت غيرهما
 ثم منع من التالفة فلما يرد الاولى . وجوز ان اذ انزل ملكا ما
 ليس له اذ اقامه كبره العجار . ونحوه هل له رد . (شتر
 منع بصر ضيقة خائفة بغير ضيقة را فوا العمتهم
 لثقتهم او كلوا على ملك حفر فاهم وخصوا تنعم واخذوا
 العنة بالشفقة ثم رد حركت وثيقة بشرا . ايهم منها
 بهم بضرهم اخر ارضهم لها بالثمن او لا ان فعلت كذا يفعل
 نصرحت عليه بكذا او اعطيت كذا يرد مورثك ويحرق . مات
 وصروا بالمال والديون وورثته شقيق عماليه ولم او لا

لتنفق اخر خاضرون ما تنفق الماله وذلاني ديوتنه من طهرت =
 عليه نعمة داراه والستطه اركه لعلهم اولا بعلمهم ان ثبت ومات
 رهي للفتاب اركه لعلهم رجب على الوهوه لم ما يلزمه في بعض
 هل يود ابيه الوهوه اركه ٧ تعليم الايكم اوصت لا يبيع شمع
 نضن له يبعه مرة على اعلها وليست لها افة نغ امرت في نزل
 ويستقام مو اطاني فيه في يفة وقال له لم تنز منه ولا ان في
 وثيقة الذي يرفها ربع برء فيا تبيع فيفة معلقة لستط
 في النجر فقال ربعا عيها دراهم رذنا يبر وهو منكر من خليف
 بيع يفتها من النسموان استنظهم بنى على التركة لهم
 الفسفة هل يعلم انه لم يرك الا الان وانه لم يستط يبعه عتوره
 عليه افتح من القضا عليه لعرض الرضى هل للمستحق حق
 الطوان اذ عت عليه اقم از ما يبر لا يبعها فقال بعضه له
 بعضه لم يمانت وانظر ولا عت في الجميع وضع دابة غير
 لا اري يمانت سماح جلع صيته فقال رها انت قتلته
 وبيع الشري اوله ابي الة انا اظرف عليه لسافها
 لسافها اولا ولا وفي يستغلبها ثم ما لنا بفعل اولاد
 يطلبون ما المتغلبه فقال لسابو الورثة عانت عالة لسافها
 علة الجبس الموقوف لا يل النظر فيه لمن هي ومروج في
 المعنى الا يفتح احد البينة البارء ليس من اطلحة المال
 اشترا اركل نفوقها بالاستحق منط ما يل هل له لم رجوع
 على البايع الا لا الحكم بينه ارك على الورثة
 ازم قبل مورثهم متى لسافها اشترا هل عت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بالعلم الشرواع مع هذا المختل من معرفة السنن وقد
قد عرفت من رتبة ذلك الاطلاع على الحديث **مسألة** وحيد
ابن رستم عن جماعة من اشراف ائمتهم وهم ممن نسب
العلم وبنيت على الجمع كذا والمقصود من هذا انهم في
الغنى والى قبال ونحو هذا اطلاق السؤال وطول
العلم في الجواب وخرج لطول السؤال وقسم الجمل
على ثلثه هو الى وتكلم عليها في ذلك السراي
كلهم من رتبة نظر اهر ما في رتبة اليه الطائفة الاولى
ان لا يتصل في انقطع لتفرد يحصل - التي الجهاد
في زمانهم وهو نحو ما في زمانهم ان لا يتصل
في انقطع من زمان المازر من النكبة ومن زمان
عز الدين من النكبة **و** هذا هو حال ائمتنا الى بن
رستم في تفرع هذا الجواب على ما في مسلة فتوت
العلم واولا المفتولة حفيظ الله ليست في ذلك حتى يبلغ
في نظر القديس ولا ينفذ الى من بلغ من العفة من
عفار الاولاد ومما لفت مذهب ماله في هذا
وفي بقاء مسائل فتوحه الكبير الذي يعرف (الفتاوى)
فولان لا يتصل في كثير من فرائد وان اعلم في تفرع
وهو كما هو ما كان في هذا الاطلاع الميركة ابو محمد
الله محمد بن محمد يقول انما حصل الطالب القليل
في العلم والجزو لشيء في القومية وسيرا من اصول العلم
كل المعالج للغير حصلت له اذ لفة الاقفا ولا ينقل
ذ لا عن بقاء شيو قد ويزيلهم ويحصل له الاحكام
الكبرى لغير الحق في علم التريث **السورة** هو
المعلم في كلام بن رستم الذي يعرف وجوه التوجيه
واما من يعرف اذ لفة الاقفا في علمه عليه لا يفلر

غير

غير وهو قليل **السورة** واعلم قوله ابن رستم ان من
يعرف وجوه التوجيه من الفقرة في علمه في ترجمه
خلاصها انما هو الى من سئل في اطلاله في ترجمه كسر
ارضى في حصة تلميذ كما في **السورة** ان الممول في علمه
ما يقينا به مما جرت الاطلاع عليه في قول ابن القاسم في علم
العلم لا سيما الواقع في المرونة في علمه في علمه في علمه
هذا الذي في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
يهم انظر في علمه **وب** اطلع ابن الحاج عن الاقفا
لا يقينا في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
مسائل ونحوها في العلم في علمه في علمه في علمه
برجعه ليعرض في قوله (الفتاوى) ونحو المراه في علمه
وله ما في العلم في علمه في علمه في علمه في علمه
واطلاع في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
العلم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
العلم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
الميت في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
وعلى الشان في العلم **و** **مسألة** عز الدين في علمه
يسوع الفقيه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
النظر في الاذ لفة واذ اذ لفة في علمه في علمه في علمه
مع من قلر اع بقاء في علمه في علمه في علمه في علمه
العلاقة في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
الاطلاع في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
حتم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
لهم الاذ لفة في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
اعتماد في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه

عجز البرزخ **السبق** ولا ين ونداء سلسلة ثابتة ما يقتضيه
 ان الاعراب لم يعلموا حتى تلوح لهم الا ان لا يسموا
 ما ورد في القوم ان يقتضيه ايضا ما يقع جواز
 تعليل الاموات اذا ثبتت عند النسخ قال الفقيه
 بل هو متغير لا سيما في زماننا لمع المعجزون
 ولو لم يكن مذهبهم بموتهم لما كان اجتماع السلف بعد
 القراض مع جنس المستنصر لا يجوز تغييره ولا مذهب له
 ولا يثبت له قوله في الحال وما يرد من المذهب
 ونقل الاقوال معرفة طرق طرق الارتقاء وكيفية
 بناء الحوادث بعضها على بعض **يقتضيه** ايضا كلامه
 انه يجوز القلة انتقال من مذهب الى مذهب في
 مسألة معينة او لعمل يذهب اهل في المسئلة
 وينتقل في قضية لغوية او يلزم مذهب اهل كماله
 ثم ينتقل الى غيره اما الاول وهو الانتقال للتقليل
 في مسألة معينة بفعل العجز اذا عمل العاقل بقول
 ففهم في حكم فليس له الرجوع عنه افعالا وقالا
 اني الجواب لا ينتقل عنه بعد تغيير **البرزخ**
 وهذا يحتمل ان يكون بعد اذ الشرح مذهب في كل
 المسئلة وان لم يعمل اذ اعمل **والقسم الثاني**
 ان ينتقل في قضية اخرى الى غير الاول وقال الفقيه
 قيل المختار جواز القطع بمتنوع في ذلك في زمن العادة
 ويغير مع ولا يتغير **اما القسم الثالث** وهو لا
 انتقال من مذهب اهل الى غيرهم فيعمل في الجواز وفيه
 بالمتنوع وقيل ان دفعته خارجة وقيل فيها فليس
 له الرجوع **وتيسر** اني رخصه لعل يستقيم من
 في الكتب المشتملة مثل المرونة والعقيدة

رواية

رواية احول اذ كانت المتأخرين مما لا يوجد في رواية
 فان ايضا بها هل يجوز منقادته **فاجاب** من قرا
 في الشيوخ والحق معا فيها وفيه لهما ما يثبت
 عليه من العصور الاربعة والحق ووجه القياس وعرف
 النسخ من النسخ وسبق السنت من صحاحها وفيه
 من اللسان ما يعرف به الخطاب بارتبينا فيما نقل
 من المسائل ما يتفادى مما لا يفيده ولو لم يبلغ هذا
 المرحلة في جزلة اذ يقع برأي في النوازل الا ان يحرم
 عن محال فيعلم فيعلم بخبره وان كان فيه اختلاف
 اضر بما فرج عن اركانه اطلاق الترجيح وبيان الجاه
 القضا بقوله ان في كل من استوجب شرابه لا يقتضيه
 وان لم يتفهم في قرأته فلا يحل استغناؤه ولا يجوز له
 البتوا **وتيسر** النسخ عن عمل اهل ما يستقيم
 في نظرية الروايتين المشتهرة قول لعل بما فيها
فاجاب اذا عمل من يثبت بغيره في الكتب
 والعمل بها في الكتب ان لا يربط ما يتبعها من الخطا لان
 النازلة لا تقع قبل الفقه في الكتاب الا ان راد الشر
 مما في تبيينه لهما رتبة الكتاب فيلزم كثير
 من الناس **وتيسر** ايضا هل تقع المناظرة في
 المرونة وهو لم يسمع في المرونة كذا في كذا
 وكيف لو نظرت في كتابه في المرونة في الجواز لا
فاجاب لا يصح ان يثبت بالعلم ولا يسمع
 ولا راد في المرونة لتفصيل الموضا ولا يغير من الاصل
 ولو كانت مستثناة ولو فراهها وتنفقه في الشيوخ فيعلم
 او فراهها بمرارة جاز ان يعلم بما عثر من الشيوخ
 معا فيها وان فراهها في كتابه على قرأته **وتيسر**

وفي السئلة المازريه سئل الشيخ المحدث المعروف بالجزائري
هل يسوع الاخذ لقول ابن السيب في العتوت واما الق
بالعنه الا الى اخر السوال والجواب نعم فانه اذا ذكر اخا
كنت مراصفا للبلوغ بين يديه اياي وكان اول يوم
من شهر رمضان ويات الناس على غير نية الصيام قبل
الاخيه هذا اليوم على مزهه اهل هذا الراجح روايته
سأله ما اخذ السأله في باذنه وماذا له ان قرأت العلم
على هذا فلا تقرأ ان اتيت فيه نيات الضرب في جـ
مذكر نيتي بهذا البعثة انت ترا البعثة الذي يتأمن
الله ليعرفون في التفكير على النسيان في الدين والخرق
عن مزهه ما لك لقوله عليه السلام في ما يرييك
الى ما لا يرييك **وسئل** عن الدين هل يسوع تغليل
اليومين في الصلاة والصوم والعقبات مع الخس
والسنة **فاجاب** لا يغفر على ان المؤمن في يوم
الغيم بل يصير حتى يتحقق دخول الوقت او يتحقق
توفي دخول بالاوراج واما في الصوم فلا يغفر الا على
عدله تغفر روايته في الشرع مع معرفته بالاولويات
السؤال وظاهر الزعم عندنا فيقول قول العارف
مطلقا في الصلاة والصوم اذا كان عارفا بالاولويات
لا بالآلات مثل الرمليات والمقالات وغير هاتون
على هذا العموم بن يوسف وغيره وادله ان بلا الايتاد في
بليل الحديث **مسئلة** في الاجارة على القيا
الغضا نقل المازريه في شرح المرونة الاجماع على منعها
في الغيبة وذلك الغضا وادله قوله تعالى فلا استلغ
عليه اجرا الا المودة في القربى فبينة نعم انه لو
طلب الاجر على ما يات به من الوحي لتغفل عليهم

الغرم

ولا انه من بيان الرقصة واما اخي القيني عليه السلام
من يقوم بذلك غيرهما يقال الشيخ عبد الحير في نية
يتم من ذلك ومن الشيخ الفقيه يمنع من ذلك جملته لا كـ
خريفة التي الرقصة **السؤال** على هذا الحمل ما يكون
عن بني علوان في بقاء تونس ومغربيها وما اشبه
وذا ان الغضا يطالبون الاجر من اناس من الخصوص
بالدار المصرية وتغفل لتغفل الامام عن نية الغيبة
الامام المعتمد الى عبد الله بن هارون ويحيى في ذلك
تكاليف في اخذ المال من الغضا على توليتهم لا على
باخذونه من الخصوص في مسئلة حقيقة **والاخذ** الاجر
على تغليم الامام والفقهاء في بيعه اختلاف معلوم في
كتاب الاجارة كبيع كتبها وشراها **واما** اخذ
العطايا والمربيات من بيت المال اذ كان الغالب عليه
الحلال اذ لا حرام الرقصة له لكان علمه في سوار
خلاف **واما** اخذ القايض الاجرة على كسبه الوتيرة
او كسبه المعينة له في اخذ الشئ سبيل في ان ربح
عن القايض يبيع للطلاب يجمع فيسئل كتبه ولا يكون في
البلغ من يعرفه في حقه الامام الا القايض قد لم يزوج
في عدم الكسب وهل اذا كسبت اهل له اخذ الاجرة وربما
اخذ اهل الاجرة **فاجاب** لو ان القايض اجمع
من يربوا ان يجمع عنه وجه ما كسبت ويتغفل ما يكتسبه
رب يربيه ويتغفل كان ايراه ولو كسبت واخذ اجرا كان
جائزا اخذ اجرا على العذر والملافة ولا كسبه مستحسن
اذا قد يحتاج اليها انتهى كلامه فظاهر كلامه ان اخذ
الاجارة جائز لا في تركها اولى للذريعة لئلا ينظرون الى
عرضه ومغناة اخذ اخذ من الاجارة العادة واما اخذ الفجوة

الاخره بغير من باب التعليل للعضة من باب الرشوة واما الخ
 كان الجسد مباحا للمرد او يجهل ان يجعل عطا المقتض
 بغير دفعه لك يتوهم ان يسمعت بغيره من يوافق بغيره ان
 الشئ الخ المقتض لما علق من ادراج كان بانه مرتبه من
 رفاع في قرا الخمسة لا يرد اصره **البسور** في قرا خلاف
 ما حكى ابن الحاج في قوله فقال ما جعل لبيبه من الجسد
 اثنى الى العطار بوجده في بناء السور بخلاف ما علم
 لبيبه وقرن ابن الحاج لا يوضع الا في العفراء والسائين
 على قول ملاذ وما كمال القولين لا بد فيه مرتبة المقتض
 الا على احد القولين في جوي الا جالس بعضها بغيره
 وحزنا كمال الخال يثبت لبيبه عاده في الجالس فان
 ثبتت كغير اليها كما قال ملاذ يمتنع في سبل الله
 قال سبل الله كثيرة لائن الجهاد بغيره لما اقتضت
 العادة بغيره صرف رفاع البلاذ الخمسة في عا 21 مس
 جرها لانه العادة عزه وبعده من قول ملاذ المنفرد
 رفاعا ثبتت بهذا لما حكى في قوله الحكاية بغيره الا بان
 ارا في قرا المقتض العالي عليها على ملاذ وانما صرفها
 المناظر في بيت ملاذ المسلمين ما لم يثبت في اهلها
 بغير وثراوتها الا ملاذ بغيره بطلانها جنته ولبيبه
 من جسد الله اعلم بغيره الى قرا الى اعطى المناظر
 الان انا ان تجر العادة بغيره لا يفتقر لمقتضه بطلانها
 وبعده في الحكام ابن الحاج ايضا على الغاية البعده عزه
 الجسد وان وجه بغيره اختصار الا صرح به في اقم ما
 يخرج اليه المصحة من رتب وحصى وبناء مكرت ملاذ
 فضل لبيبه المستخرج من بغيره التكملة والطلاقة ان
 ابا عن الطوع ونحوه اثنى بن رتبة بغيره مصالحهم

عن الامانة

عن الامانة والخطبة ام كلامه فيقول ان يكون هذا الجسد
 المصحة ويظهر مصربه فيرتب لهكذا او جسد بغير مصربه
 مطلقا مصربه المصحة وفي مقامه الاكبر الاكبر يكون قولا
 في التناهي المقتض ان المجهول بغيره الساجد والله
 اعلم **واما** ما يجهل العفراء والمقتضين بغيره طررين عا
 عن بن عبد الغفور ما يجهل المقتض من غير حاجته بغيره له
 في قوله وما يجهل رجا العفراء على ضرورة اوجه مسئلة
 بغيره رجا فما يجهل خلاف المجهول له فلا يجهل وهسي
 رشوة **وبع** الطرر ايضا عن بن عيسى بن ابراهيم
 اعطى الرشوة اذا خاف الظلم على نفسه وكان محفلا
 ابن عبيد الغفور اول من رتبه في الاصلاح المقتض بغيره
 واما ان اقتضاها بوجده بغيره تيسر بطلانها في الحكام
 المقتض من اقتضاها ظل مثل ان يوجب عزم يقتوا فيحكم
 له رتب على المقتض عزمه من ملاذ لانه ثمر خلاف المسار
البسور جعل المقتض بمنزلة الشاهد اذا تقرر بطلانها
 الزور رتب بغيره رجع وقرا عظم في المقتض الرتب بغيره
 تغلب المقتض لالا امانة كان لا يجهل تغلبه بغيره
 حاكم بغيره كالتقرر بغيره **وسبل** عز الدين عني
 بغيره الجمال بغيره بغيره عن الناس الا الله بغيره
 لعادة انه يكون معه في الجمال من يكتشف عورته بغيره
 يجوز بغيره بما هو المال لا **باب** يجوز له
 حضوره بان فلا عا الا انكار انكر ويقتض ما يورثه انكار
 ان يجوز بغيره تغلبه بغيره ما يورثه انكاره بغيره
 بغيره عا السوء ان لا يستطاع ولا يترتب الا انكار
 في السوءتين لان العلم ان يجهل عا في السوء بغيره
 بغيره لا عورة الا السوءتين ولا يجوز الا انكار عا من

فلما رآه أهوال العلم إلا أن يكون فعل ذلك معتقدا لغيره
 فينتقل عليه حينئذ فلا يجوز للشك فيه أن ينتزعا إلا إلى ما يقتل
 الشك فيه بحججه والملاكي تحليله العلم إلا أن يكون ذلك بغير
 الملاخيكت يجب نقضه فينتقل حينئذ عما التزاهي إليه وبعده
 من خلق **السوي** وسيله شتيخنا الاماع رحم الله عن
 السوي تين فقال هذا الزكر والافسان ومن الموقرهما بين
 الايتين **كتاب الظاهر** **باب** **مسئلة** من نوازله بن عمر البير سبل شتيخنا ابو الفاع
 عمل الخلق السبوري عن الحق في السقاط وجود غسل
 العينين في الوضوء والطهر وماروي عن بن عمر في
 وهل يلحق ذلك ما الصق باستقرار العين **باب** **مسئلة** جميع
 الواجبين الوضوء لعمول الله جل الله عليه في يركي
 شتيخنا من ذلك ويزال الفعا من استقرار العين في الخ
 ينتق جدا **البور** **باب** **مسئلة** بان صل به وكان يمسوا مثل فيه
 العيني والمراة فيهم فوالان المستحضر الاعادة واجفة
 لابن دينار الله فقير **وسبل** ابو عمران عجله ضيق
 يخرج لوضع الزيل فيهما فينكر الى ان يصيب ثوبه
باب **مسئلة** فيتحقق التوء بها اصابه منه في ذلك
 يستغفر ثوبا للصلاة بان في يده وحضرت الصلاة فليصل
 بها ولا يترشها بحال في يخرج الوقت **البور**
 ان كان مظهر الحقيقة ولا يصلح الا ذلك وهو كشوب
 الموضع ومردس الغار في بارض العرو وكذا المصطفى
 لا الحقيقة التي تؤدي الى (بطارة) او امر غلاب
 كثراب (الفرني) في كتاب الصوم وان في ينكره (الماهو)
 لشمسية ماله وخوذا ان ينتخرج لذكر ربي في كتاب
 الصيام من مسئلة الا فافين (كتاب التوب) المسئلة

ومسئلة

ومسئلة الفرج في كتاب الصلاة **وسبل** بن رضى عن عيسى
 خطا بغير ثلاثه ايام وجوه في السير وفي كان فوافوا لا
 وان غسل وصل وعني منه **باب** **مسئلة** اذا لم يغير احد
 اوصافه بانه بغير الظهارة ولا بغير من الطوائف اما
 اذكر وفته ولا ياكل بغيقة الخبز ويطلبه ليهي **وسبل**
وسبل ايضا عن فلة معلومة تقع في عازة وطيفة
 هل فيتحقق الماء الزرع فيعلم اذا كانت فرفشة **باب**
 لا يتجملر الماء لانها شتانها الرش الى السبل ولا يرجع
 لموق **وقال** شتيخنا الاماع رحم الله راي في المناع
 شتيخنا الاماع اني غير المسلا وكان شتيخنا ساليه عن
 كعد مجني لهما فله تغير احد اوصافه لثباته فافيت
 بان يخرج بفعله الى الشتيخ كان الشتيخ يعقون بالتسليم
 بقلته له اذا رايت ظاهر الروايات خالف فتوى
 الشتيخ لميل فخلص الى الاخذ بظاهر الروايات وترك
 فتوى الشتيخ لمستكت بحقه ولم ينتر علي **وسبل**
 الوجوه عن يورجواز افران كثيرة ما استغفر الله فـ
 كثير العيصم تن ان الا افران ايفر الا استغفا ومجني
 تن بعد في ذلك طلع العار في اخر مرة **باب** **مسئلة** لا شيء
 الاخر لان من قبله فخرج وطيفه **وسبل** ايضا عن
 ما حل من موائل الله ورتفع فيه العار فقال كم طول ما
 فيه من الماء فقال خمسة اذرع فقال كم عرض فقال
 اربعة اذرع فقال يسفا منه **باب** **مسئلة** الموال
 الكبار لموت فيهما مثل العار والهر ونحو ذلك لا شيء
 فيها ان ماقت فيهما الا الله الكيرة يسفا منها
 بقر ما يزهى ما حصل في الموضع من ذلك سمها **باب**
 وجرت العار بينه وبينه ولم يفتخ ولم ينتر لم يفتخ

ان يجعل للماء في حال ولا يفرج في شيء يكون ثم يرجع فقال ان رجلا
 مثل وقت العصر وفيه عجن بالفرامة يطبخون فان وجوههم
 ما عجن منه او غسل له فان العجن لا يوكل ويغسل
 الثوب ويغسل ما اصاب منه الثوب وكذا يغسل الوضوء
 والحلابة في الوقت فان كانت التبخة يوجب ان وجرت
 مثل البوع ان يكون ما عمل بالماء امس ليجعل الاقل في ذلك
 واحد الفزاع فيزداد فيه يوما اخر فيكون ثلاثه ايام
 وانما وجب الاغتسال منه لاجل ما يخرج منه عن خروج
 نفسه من اصاب لا يخلط بالماء وهو نجس فيكون
 في الماء كالزيت والقليل من الزيت اذ السفل في الماء
 ظاهر فيه وان اصاب عليه بخلاف البول ولتسببه
 فيكون اذ اذخل الماء وحارجه ولم يغبر ويكون الماء العالي
 عليه بالحق الماء وحارجه من الحرارة وغيرهما في السير
 في يحصل العجن منه اذ في الشربة ولا تشك فيه اذا
 حصل وهو نجس بحصلته النجاسة في الخمر الزرع عجن
 بالماء بلاخ من كرمه **البسور** وهذه الظاهر في
 القول ان النجاسة اذا حصلت في الطعام وكانت جسيمة
 اثرت فيه وظاهر الغنيمة لا تؤثر في حرمة والعرق
 في الطعام القليل والثمنوناقا وحمل في ريشة العنق
 الغنيمة كما غير ظاهرها رجع المذهب كله ان النجاسة
 لا تؤثر في الطعام لانها لا يرفع عن نفسه بخلاف
 الماء وظاهر نقل بن يوسف لهما على الاطلاق انظر
 في كلامه **وسئل** ابو محمد بن ابي زيد عن الماخذ
 والابار يقع فيها الخماخ والعصفور يبيعون في الماء
 ثم يخرج من سماعته **باب** بان ما الكايري ان يطرح
 الماء والسير انزل ماء وان كثر نزع بعضه ويفسل

التياب

التياب التي اصابها من النجاسة من برا او لا ينجسه
 الا ما غير لونه وطعمه ومعنى قول مالك انما عجن الكراهية
 عجن كثير من اصابه **وسئل** ايضا عن قول الله (هل
 العلم في الماخذ اذا كان ماء فليسا ودفعت فيه مارة
 انه ينجس في ياقته ماء اخر فيخلط به فينقش به
باب بانكاره وقال هو جمل من ماء وقال
 يخرج كله فان اخرج او ترك في ياقته ماء كثير فيسحقه
 صنع ويشتد لشدة **البسور** طاهر لو كان كثيرا
 من اصابه وتغير بغيره او صاب به انما يغسل النظهير بترع
 ما يذهب ذلك النجاسة لان الشئ مفرغ في الماء القليل
 باذا كثر غمره ونزع منه فزرع اذ يغسل طاهر كما لو دخل
 عليه ماء كثير وكذا في مشكلة زوال تغير النجاسة لطول
 المدة يخرج من ريشة عن ابن القاسم انه نجس وروي
 ابن وهب وانه (ابو بصير) انه لا ينجس به **مسئلة**
 وفي اذ اخرج الكلال بن خنيس يغسل يفضهم عن رجل كتب
 فهدا فلما مرع منه وجع في دوائه مارة فيمنه ما يجب
 في ذلك **باب** ان كان يمين ان الحرارة كانت
 في الاناء منه بدا الكلب بالواحدة عتريه ان لا يفسد
 فيه ويغير صابم في الارض ويذوقه فيطهر ان كان لا
 يتيقن ما يحملة على الظهارة **البسور** انما ياقته جلا
 يتجمع بل اذا اراد يحوي في موضع طاهر ويذوقه في
 يحرق اذ رافه كجعل عثمان رضي الله عنه لما جمع المصا
 التي له في ثوبا في الام بركت له **و** الصواب عتريه
 ان امكن غسل اذ رافه كان يكون رفا والماء لا يثبت
 مع الغسل ان يغسل ويقتنع به وان كان لا يثبتمسكه
 بوجه فيجمل ان يجعل له ما نزع من ياقته او حرقه وينقع

به كذا كذا الخير ليامر الشوب النجس في غير الصلاة والاضطباع
 بالزيت النجس وذكر الله طيب طاهر لا يذكر الله من الرا
 فعات وقد علمت ما لا ينفع القاسم في مسئلة الخاتم وجه
 ذكر الله في الخلا **مسئلة** في قول الضرر او الوباء النجس
 ملات الا تفرق له من غير ذلك هذا الضرورة **وسبيل**
 النجس والصايف والمازر في كل يطهر الزيت اذا دقت
 به مارة **باب** النجس من ارجع الى صفة النجس
 بان كانت في هنية فلا يغسل لانه يعلم ان الماء ويتطهر
 الزيت ولا يفرقه الماء وان كانت بحرية نظرا لا يستعمله
 الا في طهارة ان النجس يستعمله الماء ولا يغسل بها التي ليست
 وتلك الحيوان فيما يخرج منه الموت ولو طالت اقامته
 حتى انتفخ فلا يطهر لان ما يقتضيه يخرج حينئذ وهذا
 الخلفان كانت مفسدة جاز للغير اكله ولو لم يكن
 ذلك استجبه به وانتفخ من غير اكل ولا بيع **والجواب**
 الصايف يزار غسل الزيت لا قول به لان المراد بالفسل
 انزاله عن النجاسة ولا يفرق لهما طهارة ويجاورتهما
 وعدم طهارة **باب** المازر ان تغير لون
 الزيت او طعمه او ريحه فلا يغسل التطهير بربا او لا
 يبعث اهل مال المازر ان استعماله وان لم يغسل ويقطع
 اجاز مع الغسل وبعضهم اجنبية املا والكل
 متفقون انه لا يباع حتى يغسل ويغسل والذي عليه
 العمل والعنفور احسان اجنبية والذي لم يغسل
 على مذهبه التحقيق جواز استعماله وتطهيره غسل
 هم والاحتياط احسن مع ما يربط الى ملاهيري
البوز بن رشيد في البيان اختلاف أهل الكهف
 الزيت النجس ما في معناه من الذي هو بالفسل

له لا يغسله مال يطهره وعن غير الملك يطهر اذا لم تمت فيه
 وعن اصنع يطهر الكثير ويظهر اليسير وحتى اليا
 ان المشهور من قول مالك كراهية استعماله وعن تاج
 انه لا يغير في كثر حتى قول غير الملك يغسل ايضا عن
 لم يخون انه يغسل في زيت وجرت به مارة يا بسنة لولا ان
 ليصفا على هبة عليه الامور كلها **البوز** به هو
 على قول بن عبد الحكم الملك على القول بتكفيره مطلقا
 ارجع الضرر تغل ين في جواز بيعه ثلاثة احوال
 الجواز لاني وهب والمنع مطلقا لاني الى المشتري والقاتل
 الجواز انما يبيى وهو المصروف من قول مالك والشافعي
 اهل به وعلى مذهب جواز بيعه محل يتبع به تغل ين في قول
 ثلاثة احوال **مسئلة** في كراهة الفضة مع مسابله
 فلا كتبت الى النجس من تغل ين من النجاسة فيها نحو
 احد عشر مطرا التي اخرى يبيعها ثلاثة فلا يعلم كان
 في اخر قلعة ووجد فيها مارة منقورة يا بسنة تطهرها
 لتغسل منها فتنه وعلى ما كان طارح الزيت انما
 كانت في النجس تغل ين بها ويخرج في الاخرى العجى
 لتغسل بها قبل ذلك وغسل المنقورة اليها قبل صبه
 الزيت فيها وهو صفة من العارة في غير المنقورة بها
 لانها كانت يسطر السفحت او لا او وهما لا يشار
 بهل يتصدق به على الغفلة الضيق بمشقة او يغسل
 فلا ويغسله وقد روي عن لا يغير في انه اغنى في حرة
 فيها نحو احد عشر مطرا ووجد في اخرها مارة يا
 بسنة ينجس منها **وكذا** ان النجس يبيى بانم نجس
 ويغسل ما اياه من كمال اذ ثوبه يبع ان ذكر الخلا
 يبيها في قبول تطهيرها ومثل بان تحمل حامل على

يبلغوا اطارا او من جسد الباردة او ملوا او من دم في الحب
 على ملو وخرقوا واكلوا ما ليس في ذلك ولا هم مع ما لم
 يروا فيه ج في البراءة لانه قد روي فيه باره وخرقوا زكاته
 منه وما فيه الذبح ظاهر الا يباع بل يحرث ولهم تسليط
 الا ان يظهر فيه **و** ان يخرق المظهر او فامنت
 مرة كثيرة جعل يظن ان يفسد من صلبه ها التي ما خرها
 تزع ذلك ولا يوكل ولو كان مظهر اعطى لا يذبح يسلخ
 التي هو انبها و اسجلها زكوا ما فتحو ابيه واكلوا
 ما ليسوا به ولهم غسل ما ظهر فيه الذبح واكله وليس
 كذا في **و** ان يخرق من جسد ما لا يظهر **مسئلة**
 فيمن ابلغ شحمها وجبه وجه والفا من المخرج
السؤال سالت عنها ميتو حيا فكان ميتا حيا ابي
 الفاسع القبراني يقول يفسدها وتكون كاهنة كالحما
 اذا اقبلت عليها او ظاهرا شحها الاما وقال الصواب
 فحاشية الشحم لانه تنبع بالحرارة ويراكله بعينه
 اجزاء ما في البطن فيسبح طمته كطاهر والصواب
 بما استند كفضلة الانسان **وسيل** ابو محمد عني
 وقعت عليه حارة وهو في الطالة **ق** **ق** لا ينطق
 ملائكة الا ان تقع ميتة يقطع **السؤال** هو كقول
 لسمعون فيمن سقطت عليه فحاشية في الطالة او را
 حرة امارة انه يقطع طاهر ولو كانت عنه في الحال
 قبل تقور بها ولم اقبى شحها الاما وقال يعسر
 ان لا يبين طهرها حتى تسلم ما دام في الوقت وكان
 ميتا ابو الفاسع القبراني يقول يتاخر ولا يقطع
 ويعيد في الوقت لان غسل النجاسة واجبة مع
 الذبح وهو ما ذكره في الفصل عنها وقال يعسر

في الوقت

في الوقت انه يعمل جزءا من الصلاة طيبا بها **وسيل**
 ابن ابي زيد عن عتي اجرا ابا جسر ثم طهنت وعن التاج طهنت
 في ما تجس **السؤال** اما مسئلة الا يرمي بها ما لم
 لمسلة ما لم يمسح بها بفضة تجس واليه طهارته وقيل
 مخرجه وموافق القول بان النار والمستحس والقوا
 لا يظهر التجس وهو المستحسور في راحة الميتة وهو
 طاهر واليه طهنت الطهارة وتطهير بعد ذلك بالما
 يبر في ما مسئلة الدم اذا غلى بها كما هو بعد طهنت
 بها تجس **اما** مسئلة التاج فقال شحها في طهر
 وعلى المسكين اذا طهنت في الماء التجس انه لا يقبل
 التطهير **مسئلة** وفي اخطا ابن التاج المصنف
 اقبى بقه القهقهة في خاليتها كل ميتا قرر عيشة
 ارباع باله ميتا هو انه تجس لا يوكل ولا يسلخ بيبعد
 لمن يعمل الزنا باره شحها وارتجح بظاهر نفيه مع
 الله عليه ومع عن اكل طهنت في ثوب من الحساع وان
 حمله النجس لا على التخرج بالحر باكل العار وانما قيل
 يجوز اكله قبل ذلك طهنت **السؤال** وعليه اقبى
 شحها ميتي فمع كذا ما يوجب فيه ردت العار وفي
 الشوا انما كثيرة ورر شحها غالب بما جنى باكله
 الضرورة كمسئلة سمع في الررس وفي المروقة
 يفسد ما اما يبولها وفي القتيمة يعمل في الوقت
 ومن مسئلة المروقة اخطا ان فطانت جميع السباع
 نجسة وذلك كل مختلف بدمه كالجمل والبعال وفي
 المروقة انما نجسة وخبي النجس قولا انما قالوا في
 لموهما **وسيل** المسيرة عن باع ثمانية اقبى
 من الزيت ما كتاله المستر في دجا بمرغمي وعاليه

والباب مع مع برجة بارافيتا مضممة **باب** ان كان
يعرف الزيتون صاحب عليه من الزيت مما وقع في الزيت
وكما نواحيه من ذلك ولا يتصل عليه مما هي عليه ليعلم
وليس من الشراء وما وقع فيه مما يجوز بيعه ولو غسل
لا من لمن اراد ان يشتريه به يبيع **البيرز** قوله في
الاولى ليعلم وحيث يفر - مما تقوم اذا رجع اليه
بالمسألة في ما كان مستور خفية وان فعل وان الشهور
خارجة واما الفهم الثاني فيصر جازما المشهور **وسيل**
افضا عن يهود في اهل كل يري في زيت مسلم يجيز للشراء
هل يجزى اهل لا وهل يقوم ان لا ياذن له ربه وهو يفعل
قوله اليهود في ارضه طاهرة **باب** بارز فعل
اليعقوب في بيع الزيت ويضمنه لربه ولا يضمنه **البيرز**
اعلم من من الطحال بظاهر المزج انما طاهر بظاهر
واما قبول قوله فيما قبله في سماع عيسى من سفة
عليه ما يستبرئ به الاقراج بفالو اهل طاهر صل فله
ان لم يكونوا اهل بظاهر عده قبول قوله وهو في
الما **وسيل** سماع ابن الفاسح من سفة عليه ما
المسألة بغير سفة ما يورث النجاسة بظاهر الاصل
الطاهرة حتى يتحقق نقضها او يورثها بحسنة تفرق
الاحل والقال **وسيل** المازري عن جواز بيع الطرطر
باب بلانها مسئلة تارة فيما لا يشاخ ثم
اطال السلا وتكلم على الخراج القبل طارح الفاعرة
المفردة في المذهب ربح النجاسة اذا انقضت اعراضها
هل يبيح بطهارتها لا يستحالة عينها اربنا مستحالة
ليتم جودها تن قال والطرطر من امرا المعنى
لاستحالة اجزاء الخمر اليه جاز حكمة بطهارته يبيع

جائز

جائز بل الشك وان حكمة بنجاسته جازما الخلاف في بيع
الاربال والنجاسة على ما وقع في المروقة والمرازية وفول
اعز من البايح والطرطان في تحت ضرورة الية مثل ذلك **مسئلة**
في كذا الفريح مسئلة المحتشمة في كذا طارح طهارتها
وبما استنهار في كذا اكلها وبيع كذا **البيرز** راجع
التي اكل البير من حوزة الطيب لتفريق الرماح والشرط
بقتلهم تطلها مع الالة ولا حرجها والصواب العموم
كما قال الاول **وسيل** بعضهم عن البرعوت يقع في
الطعام او فرو العار هل ياكل **الجواب** قال بن
عبد البر اكثر اهلنا يقولون لا ياكل ما كان فيه البرعوت
والعلة لانها نجسان وعن سليمان الكندي ما كان له
از وقعت فملة في مثل طرح ولا يشترى واز وقعت في عقيق
ولم يخرج في نحوها لم ياكل التمر دان فالت في يد طرح
كل العارة وعن غير من اهلنا البرعوت كل الزباب طارح
الغلة لانها من الانسان واعتز في البياض ان الغلة
لا تسمع بخلاف غيرهما من الالعات فانها تاكل الجميع
وتسمع والصواب اكل الطعام كله لانه حتى اكل لغمة
تفوق الشك في بئنه والطعام لا يطرح بل الشك **وسيل**
ابو علي القزويني عن اخ تواب قيس هل **باب**
از حقيق ان يكون خالطه شيء من اجزاء الميت فهو نجس
والا فلا يترك في الحقيقة انما هو بالفساد ما كان عليه
من الاوصاف التي ينفذ عنه والنجس المصير فوه
يزد حصون بما جازة ما لم يزد حصون بما نفذته ولا يزد حمون
بما عمله **وسيل** بعضهم عن يصف الخمار من تواب القبر
باب بل انه لا ياكل ولا يستعمل ذلك الخمار وان مات
شيء من ذلك وجب غسله ورد الثمن الي صاحبه ان علم بالانصر

له **البسوزلي** ان سلكه ملسك التمسك به وهو خاف ان
 ان في جماع عيسى ان بيع الزيت النجس لا يجوز وان مات روح
 الثمن الي ربه ان عرف والا تصدق له وان سلكه ملسك التمسك
 بغيره مات مع انما كليا كذا هذه عينه فينبغي في هذا ان يصرف
 في متابع البسوز في هذا ما ذكره في ابحاث لا يجوز مطلقا لانه نجس
 وله ان يتيقن ان عرقه فيما جعل كما في البسوز الاول من الحيض
 والمحصر ونحوه لا يجوز الا انه منه لانه نجس وكذا ان يتيقن من
 الغيب ان جعل في كذا في البسوز لا بد (قوله) والتبريد في ما انقل
 وليس نجس وان كان ثم لا لتطبيع المكان ويتبع في الزاير
 فهو نجس عليه لا يجوز صرفه عنهم **واما** ما يستعملون
 من الاكلية في موضع للوارد في بسوز افي لا كلفه الوارد
 في ريفه نظر **وسيل** ابو محمد من توطا كما في ريفه
 عظم بيته خطا الماء والطين في غسل رجليه وجعلها
 في العظم ونقلها الى ثيابه قبل توتر النجاسة في ثيابه
 لا **فاجاب** لا يشي عليه **البسوزلي** ان كان بالي
 بواقي منه عليه التوضيع في التعليق وان كان فيه
 بغيره لم يسمع بالصواب ان النجاسة تغلبت برجليه ولا
 ان يقول ان رطوبة النجاسة في حمله الى بين الارطوبه
 الماء فيكون كالبالي **وسيل** ايضا عن توطا في بلاط نجس
 فطهر عليه في **فاجاب** ان كان عين النجاسة
 ظاهرة رطبة في البلاط يغسل ما تطاير عليه فينتهي وان كان
 نجس البلاط فاضحا بان ما تطاير عليه منها فيكون
 ان كان فراجا نجسا **البسوزلي** في المرونة لا يابس ما اتفق
 من غسل الخشب في انابه ولا يستنجع الناس الا فناء
 من هذا رخصا عيا في ما اذا كان الموضع نجسا لا يستنجي
 عليه ما وفيه نظري ما علة به في الرواية انه ضرورة

البلاط

خطاهي

خطاهي مطلقا وحكي بن رشيد في البيان في ينزل في خوف الجمال
 وهو نجس من نجس فيطهر بالماء الذي هو روي دخل به وبذلك
 نجس قبل ان يصب عليها الماء مما يصل اليها الماء من نجس
 مما حصل فيه من الماء (النجس فلا يشي عليه ان كلاله وحصل
 يقع فيكون نجسا نجاسة يصب عليها من اناء كراهي
 وبذلك لا يشي عليه لانه نجس في روي النجاسة على الماء
 لا يوتر فيه وهو غير المروي في المذهب وان كان وقع في
 كلاله الرواية ما يورث فلا بد في الجلال **وفي** البيان ايضا
 والحكم في العينية في جدار الرخا في الصق ثيابه في بيان
 كان يشي الغبار في وان كان بلا او يشي به وجب
 غسله **وسيل** بن رشيد في يتيقن ويقتنع انه نجس
 لانه تفتت بعد ذلك هل يقع ويقع ويهرق عليه حتى
 تفتته ام لا **فاجاب** لا يفيض لانه من ذلك لا يضر
 ويشي به من وهو اني الشيطان جاز ان يصب عليه (تفصيع
 ان شاء الله **البسوزلي** في اذا كان نجسا في كلاله ونجس
 او لا يجوز واما لو وقع في كلاله لا يخرج منه شيء ويقع في كلاله
 به عليه لا يشي ان كلاله عليه النجس **وسيل** ايضا
 من يتيقن في كلاله من لينة الماء وينوضا فيكون في
 الصلاة او سار اليها نجس ثم لا يشي منه فمطره نجس
 روي لا يجوز وينجسه كغيره في كل صلاة وربما انفق
 الوضوء بمسرة كذا في كلاله **فاجاب** لا يفتت اليه ان
 امره كثيرا كذا في كلاله في كلاله ودين الله ليس
وسيل ابو محمد عن يتيقن في كلاله في كلاله الوضوء
فاجاب انه يلقوا من كلاله ولا يشي عليه **وسيل**
 ايضا عن يكون في الصلاة في كلاله في كلاله
 تنج بغيره في كلاله اخرى في كلاله في كلاله

التماس في الشك ثم يجنب بعد السجدة **فاجاب** بان يقطع
 صلاته ويستبرأ بان تعاد اعمامكم وظهورك الصلاة فكيف
 على من وجب ان السجدة واعماد على من وجب غير **وسئل** عن الدين
 عن يتوهم في ظلمة فيركب الا عضة يفتل على ظلمة انه اسبح
 هل يكفيه ذلك ام لا **فاجاب** من توضأ في ظلمة (وظلمته
 اجزاء) عليه ظن الاضلاع ولا يترك (الى اعماء) باطن يركب
 الوضوء **وسئل** ايضا عن ما في جامع والى جانبه جزارا
 ودياع **فاجاب** بان لا يتفق لصل ان يلصق بين يديه
 على كفة الجاهل فيسبحه قال في آخر كلامه بعد تفصيل
 له وتفصيل لم في سؤال ركب على هراو على اخر الا يجل
 الى جانب من يتحقق الجاهل فيسبحه يمين يمين منها ما
 ينشأ من الظلمة وكذلك من الغالب على الجاهل لا يترك (الى
 بايمن ولا يترك) ذلك من يتوهم الجاهل فيسبحه والى كفة
 لا يجوز لا يخلو عن ان لا يفتل عليه اذ لا يفتل وان كان
 يفتل عليه بحيث يجلس على يمينه او يسبحه يمينه اعط
 له بكم قال وان لا يفتل فافهم ما يفتل في الاحمال او
 تيار الجبل (الى) كانت تلامي الجاهل ولا يجلس عليها
 ولا تقصر واما اذا استند اليه مع الروضة لا يستند
 ليمين ولا يمين ويصيح من فعل في ذلك (الوقت) **وسئل**
 المسئلة المتفولة عن الفاي بن فلاح ان من حرى نفسه
 وهو في عماء وهو في الصلاة بان لم يمسح او يقطع (الشك
 مني بان كان في ذلك يسر مع تحقق الخبر لستة
 في الفعل بكم تقدم في الاستناد واما الى يتحقق بكم
 من العضائل التي يفتل بها الاهل على الغالب للضرورة
 بلا يضر واما الى العنبر عليها بصره فهو كمنسلة
 من يركب كاهرا على نجس او فقير نجس كمن بلا تلاوة

حق المربي وميتا فوالان في حق (الجميع) وظاهر المروءة
 مختلفا لطفا قال في المروءة والاداسي بالصلوة على طريقه
 وهو فيه الاخر الجاهل فانه (يوجب) عظمة ان لا يسجد (الذي
 على الارض نجس) والاعلام كاهن واما لو كان المروءة يمين لا يمسح
 (الاعلام) بيمينه ليس الا وبعضه في كراهية الجاهل فيسبحه
 لم يركب العمامة بحيث لا يترك **وسئل** مسئلة تفتل الشعر
 والجماد (ان) كان بطرفه الجاهل او يركب كيو ان لا يركب لجمع
 مكان تيمنا بغير عرفة رجم الله تعالى يقول (ان) كان (المصل)
 يمسح انما فيهي مسئلة العمامة والاعلام تيمنا (المسح)
وسئل مسئلة السجدة (ان) كانت بينه كوة تقرب
 من جدار او غير من الجاهل او يصير فيها ثقب لا يطل
 تيار المصل (او) ما تحته من النجس لا يمسح يستغفر (الذي
 الاعلام) كان تيمنا (الزكوة) يقول في صلاة السجدة (ان)
 والسورير ويجعل الفان لمسرة (الانزال) وكان تيمنا ابو
 الخامس القبر في يمين يمينه صلاة (الجميع) **وسئل**
 الايمان عن آخره علة (الشر) لا يستطيع بغيره نجس
 الربيع وربما (المتنجس) وهو يمسح بيمين (البول) او (الزوي)
فاجاب بان الله قتله لانه ربما استترقت موالكم **وسئل**
 عنه الفاي فيسبحه وراى في السور ان لم يمسح من راء ربه
 وهو نجس وهو (ان) ولا يوجب عوصه ونفسه به (الجماع)
 وهو يتوهم لكل صلاة وربما توضأ مرتين او ثلاثا قبل
 هو كل السلسي وهل يقوم بالناس وكيف لو ترك وهو
 في الصلاة **فاجاب** هذا لا يفتل رجم الجاهل
 من تهرز العلة وهو في الصلاة بلا يفتل ويستحب
 له العضو لكل صلاة (ان) الى يات الامر بالمعروف وبعك
 تفتل يمين (الجماع) من البول واما من (ان) من (الجماع)

البول من سمعون الخا انهم اخرجوا عن غيرهم لا يخرجون
 وتخرجون من اجل انهم لا يخرجون من غيرهم لا يخرجون
 صاحب الاربع واربع لا يخرجون من غيرهم لا يخرجون
 ظهروا واذا كانت حرة على انهم استشهدوا السعال
 بلا نظار من شدة انهم ولا تفسد بها السعال لان السعال
 حار حار بلا صفة فيه **وسئل** عن راحة عن السعال
 في السعال من فومته ومن اضطر الى العيش فيه
 ومنهم من يصفه والشيخ يصفه من السعال الى ان يذهب
 البول في البول فيقول يسوع في هذا السعال بالضرورة
 ام لا **فاجاب** الامور ههنا واسع ازمنة الله للضرورة
 التي كثر في **وقد** معلومة حمل الطعام في انا. وفي
 للجبانة وهو حريه قبل فعل التجانته فيه لم يات عنها
 شيخنا الامام قال لم يات عنها ما جئت بانه لا ياتي
 ذلك اذ كان للضرورة والا فلا ينبغي **البركة** وعلى ظهري
 از عزالدين اني بذلك ابي بالحوار **وسئل** السبيورة
 هل يلزم زواله ونسخ الافتعال في الوضوء **فاجاب**
 لا يعلق فليست بما ان اطلقه وانترك الوضوء في السعال
 ما عليه جمهور السلف الصالح تسليح **السورة** اراد ان
 الذي عليه السلف تركوا التمسك ولا يرد عليه مستلق
 العيني والبراء في النظر الذي فيه حكمه في اكل الجلسم
 ولتكن في الاشارة ما اشتهر ما عرفت عنه من جلع
 الشرى ونحوها مما لا يخلو الجلسم منه مما لم يشرع
 العلم **وسئل** بعث النبا فوجي من القوتيسيني عن
 قنوطا وصلاصه وجم في عينه فذا **فاجاب** بهمة
 حاله اذ كان تركه عيني به وضوئه ويحمل على انها
 حار في الصلاة **وسئل** عن الذي ينهل ليل للنسابة

النظر

النظر الى الرجل الاقارب من غير حاجته الى الارادة اكله في البيت
 حرة ينظر منها اليهم فيقول يجب على الزوج سرها الى ان يكف
 ان ينظر عن النظر **فاجاب** بعد حواظرها الى من
 ينظرها ويخشى الا يقتل من يراه انها في الزوج عن ذلك
 فلم تقتل لزم تسخ الطاق لوجوه ازالته المنظر باليد والفعل
 ان الم يعم القول (تقضي جوابه **البركة** وما قاله طاهر
 ان اخافني القننة واما ان اخافني فيسها خلا **وسئل**
 السبيورة عن خلفه لا قلت زوجه حماما هل يجوز على
 كها ويكف از زمنة ان لها فيه مصالح تفيد في عيشه
 من زواله والنجح وصالح يدان مع ان تسليح الرخاء ليل في
 عرائس اذ هي من اهل العفة والدين وهي نزلت مسنونة
 الا انها تترك عمرة بغيرها وهو يباح اخلاصها وفيه
 الاطلا من درهم الى درهم ونصف وهل له منعها ان طاعت
 باطلاية من محرمها **فاجاب** منعها لها جواب
 ويلزم منعها وان اكله طبع في في اخلاصه لا يحرم
 به واضطرت اليه ولا ترا في خروجها من الايجوزيات والزم
وسئل عن الذي عن لا يملك قرب اهلها الا بيسل
 اذا فعل اخر اهل الصبح لشكا اسهل في العقل وهل
 يجوز له فعل ذلك وان اذ الى اخلاصها بالطلاقة **فاجاب**
 يجوز له ذلك ليل او يامرقه بالطلاقة في وقت الصبح
 فان اطلع في سعة وسعة نواه خالصة في انما عليه
البركة قوله بجامع اهل ليل يعمل ان يكون ليله اليسل
 مقصود اذ لا يملك عليها جنيته فمسك ولا حلاله بلا شريك
 ما وجب له بمسك اليه عليها ونحو هذا ما ذكره الجاهل
 عن بعض اعاب مالك انه يجوز للانسان ان يمسك باليسل
 ان يجوز ان نوبه في يخرج وقت الصبح او يطيق

ويكون كقول في العروة ولا يلزم المسافر اقله حتى يكون
 معهما من العمل ما يكفيهما ويحمل اما على الوجوب
 او على الترتيب خلافا لما في وجوب في المسئلة ويحمل ان
 يخرج ذلك في المسئلة المذكورة في قوله وان خالفه فمفسر
 اما عليه كما امره انه لا يجب عليه مطلقا اذا كانت
 لا تخط مطلقا او في يخرج وقتها الضرورة وفراقتها
 المزاج عنوا به في قوله في ذلكا هي ان رسل الله
 انه نفلها في طلاق السنة وخروجها في الخلاف في
 تارك الصلاة هل هو مرتد او لا والجمع انه عامي خاصة
 ولا يجب عليه مطلقا لانه ليس بغير ان اهل المعلى
وسئل المارزي عن بربر وطير وحيته في ليال القضا
 فتاينا عليه بما في الصلاة له في قرونها في الماء
 الباردة لخصيتها في الضرر منه فله عليه ترك في
 ذلك واما زوجه ان اناها مغلولة وهو يعلم انها
 تترك الصلاة **باب** ان الماء اذا خيف من
 استعماله انتقل الى التيمم وهذا اصل والتيمم
 يغفل من الماء الى التراب لا يجوز الا التيمم
 خاصة وحديث ضروري وايضا المعروفة في المعصية
 لا يجوز واما هذا بربر وحيته الذي ان امكنها تيمم
 الماء وانما هو الى يديه من الوجوب مكنته من فعلها
 وان لم يكن حاله فلا يلزم له التيمم ولا يخل له
 الجهر عليه بترك طلاقها **وسئل** ايضا عن
 الوضوء من الصحا في الفم فينت للمسيبيل
باب ان وقت التيمم لا يتوقف على
 وان وقعت الاقضية جاز الوضوء منها المستحب
 في ذلك **السورة** كما هو الجواز وان ينزلها

الولاية

الولاية وهم يسمون بغيره ان كانت من فعل الولاية وهو
 يخرج على مال مستغرق في الذمة قبل ايسار له مسلك
 البيع فيعمل لنفسه والغير او مسلك الصرفة فلا يباح
 الا للغير او مصادره الزكاة **وسئل** مسئلة النسيئة
 المبرقة لما روي توشرو في اخلاها ان كانت من اموال
 الرعيه فلهي على ما في مسئلة عليه من سقاء او طهارة
 كالبيضا ان اقلها مائة ليرفع طهرها ومعه
 فيضات او مصلات والعرب اذ لم يكن نص له من دخل
 في ذلك **واما** ما حقه (المسالكين والعمال والامراء
 وهو يخرج على ما في مائة مائة فيا انه كالمع فلا مرفعه
 سهل من شرب وطهارة او غسل ثياب وبيع في ذلك
 لمن يرفع فيقع في ذلك الا اقمه بالاقامه وان (تسبح
 جميع ذلك فعل وعلى القول بانه كالمسالكين فيبيع
 في والمائة ومن يجل له الزكاة في بيعه عليه هم
 ان اشع نزل في الا حوط بمنزلة لينة ان لم يخرج
 اليه كما قال سمنون وان علمته لنفسه بدار لان المسالك
 اهل الا باقية والمائة مائة على من خبها اهل الخ
 قبل ليس له قوا الا النسيئة خاصة وانما تواله لرب
 المال **مسئلة** راما في المارزي والربا كما في
 من يبرر ما قبل بيع حبيب ما جعلت من مجموع او حصى
 لمن يمسك فيقول والجمع في ذلك ما بين عليه المحرم
 من مجموع الطهارة والسقي وغسل الثياب وتغرف
 الجيران وغير ذلك او خطه في المسكن خاصة
 بان لم ينه بالجمع للمعاد في فان جرت العادة لم ينه
 راجح في الجمع جعل في ذلك وان كانت المستحب
 المستحب دون المستحب كان كذا وان جرت بحسب

الى خارج فبقوا كذلك الى ان ياتي المسيح وادخل
من لا يتحقق فيمنع لحرمة المسيح وان لا يتحقق عام
بالاصل عمر الا لثبوت والاصح وحزنا الجوارح اصبحت
بعض لا يلبس السباغ التوتوسي مع مواعيل فداجر القبر وان
وبعض الخبيث في جامع فبعض **مسئلة** واما الواضع
المعزة للطهارة بالبلاء فان اخفض بالوضوء والغسل
دون الاستغناء فيكفط (هرنوتوسي) فهي مقصورة على
ذلك وان كانت المذمومة من الطهارة والشرب والاشغال
كمطهر بغير الغراء فهي كذلك وان اشكل الامر
بالاصل جواز تعميم النجس والورع الا بعمل الامم لا بل
له منه ويدل ما يريه الى ما لا يريه والله اعلم
مسئلة نقلا ابن الخراج عن بعض الفقهاء ان
حرق الطهارة لم يعمل مريبا الا ان تكون جماعة فانه وحده
حرق الطهارة بغير الله ويطهر الله **السورة** وفي
المراد سأل لا يملك لقمان ابن يوسف عن الخبيث
فيجعل على الرجل ما احب بالانه لا يلبس له **وسبيل** عن
الدين عن الخراج وكذلك الشيخ ايضا مع الراجح فتقطع
منه عن ريفات ليسير دم بطل فيجس بذلك وحل يجب
عسلها الا لا **باب** لا يلبس بالمال الخارج من
العروق وهو طاهر خلا **السورة** وهو مقصود
منه ابن الخراج والراجح المذهبون نجس وغير طاهر
وقيل من لان كماله **وسبيل** ايضا عن ليند في
طهارة المعبر وعفوا ما يتحقق بهارته ما لا يردني
في دفع **باب** الصلاة على ما يبين كطهرته او لا
حيث لا هو شرط في هذه الصلاة **البرز** الطاهر
على القول ان النجس لا يغير تاركه وعلى مذهب من يرامى

بالاعادة

بالاعادة يجب هنا تركه **وسبيل** السيرة عن مريسة
يعلم الماء هل يقسم **باب** ان خلاف الموضع او زائد
وخلته ان لم يكن من قبله عن المصلحة فمن يتقرب
عن ذلك اذ يولد الماء الا له التبريد فله التبريد
وان لم يتحقق الموت وجبه خلاف وان لم يكن هذا العمل
ما صلا **باب** **وسبيل** بن رطل عن مريسة الجسد والرجل
ما في اذ مسح راسه في الوضوء تزيين مرفعه وتصبينه
تأخره لتزيينه فكل مرفعه المسح على العارضة وهل يبيح
للخائفة ان الاحاب اهلها والحالة هذه فيكيف ان
خوف حب الماء على راسه في احاطة خائفة من
مما سئله اهلها وربما كان لعلامة الشهادة اذا قل او
اكثر وهل مرفعه في هذه الحالة مسح راسه غسل جسده
والما خارجا وبارك ومعه هذه المسئلة ورثت عليها
من تكلم عليها لو كانت خائفة من معصيته فقل
بعضهم لا يرضونه فيما سأل على سبغ المقصود وفلان
بعضهم يترخه **باب** بالانه لا يرضونه
لله الرجل في مسحه على العارضة الا ان يكون يراى
جرم لم يرفع من المباح عليه وما ذكره الله فيمنع على
الله يصيبه الله يعيد من وهو الله المظلم بل لا ينفذ
اليه بان جعل اعاد الوضوء والصلاة اذ اذا الذي
احاط به في الحال الاول خائفة ليسوع له لا تنقل
الى النجس ولا يجوز له مسح راسه وفروقه على العارضة
اهله والحال هذه دليل على انه لا يتقبل بالخرق
الاحاد لا يغدر معطى مسح الرأس على البلاء الوضوء
وكذا من احاب اهلها في الحالة الخائفة وخاف
على نفسه ان يظهر بالماء له ان يقسم وهو امر

من اتى المسجد وهو جنب والروحية بان طاف الوقت فيهم
 ودخل لاخره او الانتظر من ياتي **البسوزي** مثله اذا كان الم
 في المسجد هل ينضم ويدخل ام يدخل بغير تنضم وهي
 المسئلة التي سئل عنها مالك جرح من الحسن ما جاءه في
 ابن الحسن بالاول وسكت عنه مالك **مسئلة** اذا كان
 التثوب مخلوطا بالبربر اقل من النصب جاز لمسه
 والتماله لا يجوز لمسه ونحو الصلاة به **مسئلة**
 لا يجوز للمرجل ان يسطر ثوبه بالبربر عما المشهور **البسوزي**
 لعلم بتخرج عما الغشاي برصاص او غير **مسئلة** اذا
 فلع الضرر درجته بلا يجوز الصلاة به بان رد الموضع
 والتج جازت الضرورة **مسئلة** من ملح عما المسلك
 بالفضل انه يجزيه ان يسترحل العرض **سئل** السبيور
 عن صلاة بوق المسئلة لمرض به وطوله نحو الثلاثين
 الشبار وصل اعلم طاراض بطلانه هل تجب الاعادة عليهم
 او بما بعضهم **مسئلة** بانها تزي بهم صلاتهم **البسوزي**
 بناء على عكس العلة لانه لا يفصح الشجر **وسئل**
 ايضا عن صلاة ثوب رقيق غير مسافر هل تنكث فيه منه
 عورته وتظهر **مسئلة** اقله في استرا القوزة و
 يقيه من الستن بما هذا يعبر به الوقت وقيل مروض
 بما هذا يعبر ايدا او ما استرها عن اعين الناس يعرض
 بلا خلاف **البسوزي** وهو قول ابن الحبيب والسماتني
 الذي يشبه كالعن وهو الذي يظهر منه سلع العرف
 عنه يفصح وحرارة البدن من برد ما عنه افريني
وسئل ايضا عن مسئلة التنجيم والتمتع بقول اخ
مسئلة ان كان للضرورة فلا تنجيم عليه وان كان
 للتنسجيع يعم بطلان صلاته فاولان والصواب لا ينقض

البسوزي

البسوزي وكان شيخنا الامام يفتي بكونه بن عبد الحكم
 يخطب انما لا يفتي عمدا او جهلا فبما الله عن ذلك فقال
 تعلية بما العامة لا تنضم يفعلونه في جامع الزيتونة كغيره
 كل الغنوة في الصحاح المتسبج **مسئلة** في الصلاة
 بما عمامة في وضويعه بان كان مريضا او خاف الاثام في تعريته
 راسه اجزاء ان كان عيضا وقال اخاه الا ان الغرات
 يقال له توضيحه لكن ويل يركض اليه ويجعل يركض اليه
 والسك وتصحح باليمن ذكره بن هارون وقال هذا اقل ما
 يمكن بان جعل يحرق عمرا من غير عذر بطلت صلاته في منى
 مسئلة لبعض الفقهاء المصريين **البسوزي** هذه التسمية
 ما انتار اليه بن رقت الله من تحمل المشيطة وليس له
 حقيقة باذ اجريها وصرفت طار كالمريخ المتعلق **مسئلة**
 ومن المسائل المذكورة في اننا وضو وفقت بيه فبالسنة
 به في الماء في طافه بان كان الانا كبروا والنجا السنة
 يسيرة وصية به كثير من الملاحة تحفق خروج النجاسة
 منه بانه يطهر وكذا لو كانت كثيرة رصب الملا كذلك
 ولو كان الانا صغيرا والنجاسة يسيرة كذلك ايضا ولو كان
 النجس كثيرا او الانا صغيرا رصب الماء في فله الغالب
 على طهارته **مسئلة** ومنها بمنى فوطا بالبربر
 في عنبه وفي جرح الماء بمصها ليلال لحيته بلا يجزيه
 ويجزي بما احتل كلب الملا للموضو تمامه **البسوزي**
 ولا يجزي بها قول ابن المايمسون بمنى نسي مسح
 راسه بمسحه بماء في الجنة او غيرهما من بل لان هذا
 غسل بخلاف المسئلة المتعار اليها الا ان يكون فيها
 ما يجزها عملا يجرى عليها والله اعلم **مسئلة**
 ومنعها به يلزمه غير كثير ينظر المنظر من فمها

وصلوا فإذا طلع النجم وجعل فيها خلع بيت بان كانت من
 ليلتي الما ليلتي وغيرهما والماء مستبر ولم يتغير ولم يصبه فحلا
 نهم حجة إذا لم يعلموا متى وقع وإن حققوا أنه وقع بالليل
 بقا ولا المتطهر من يفسلون ثيابهم وأبوابهم ولا إعلانه
 الصلاة لخروج الوقت **مسئلة** إذا استن العاري في ضرر
 الحج يعم غسله مرارا ولا يقي فيه لينة جالطهر لم جابر
مسئلة من اغتسل من الجنابة وليس ثوبا غير كاهن
 وغسل عجمه ويفصل يمس لثنته من عرق في ثيابه
 غير كاهن **مسئلة** إذا كان ثيابه لم يلبس وإذا كان ثيابه
 وإذا جنبا يقرأ كل واحد منهما إلى صاحبه ما بينهما
 يفتسلان ويصلان من أول ما قاما فيه لفتق الشك
 اليقظا معا بلا يسريان لا يفتقن **البسورة** هـ خلاص
 منزلة سمعوني لأن نوحهم جيبا كان على البراءة جبال
 يبعث لآشيه على الأداة يربو لأن الأهل سلافة الأول (ألم
 يفتقنهم لم لأن بخلاف الآخر قال ولو كانت المسئلة
 جبالها الرافران زوجان لا علم الزوج من المرأة لأن الغالب
 أن المرأة إذا كانت متزوجة لا يخرج منها بخلاف عيسى
 المتزوجة **مسئلة** **باب إلى عرافة مسئلة**
 ثلاثين رجال توفوا ثم سمعوا صوت حوت ينادي كل واحد
 عن نفسه بصلح أحدهم بصلح حبيبهم الظاهر والأخفى
 العصر ٧/٧ آخر المفرد بصلحهم مثنى مثنى فيعبرون الوضوء
 والصلاة لأنه إذا حصل الشك في الطهارة فلا بد من الوضوء
 وهو يفرض في الصلاة لأنه تنكح في المشرقة **البسورة**
مسئلة الفيلة إذا اختلعت أبيض دسلة إلا دابة
 بلا يفتقن كل بصلح **مسئلة** يمين نوحا وطلان وجعل
 في ريله كميننا أرزبل نحمق فيجسد بغيره لمعة فيفلسه

حينئذ

حينئذ ويعبر الصلاة وإن كان نحمق عليه الماء أعادها وعرفوا
 لو ربح في بعض أعضائه كميننا أو شتمها المسموع والحق
مسئلة من ترقا وعليه طائفة بجملة أزكيات الثمارة
 مشتركة بين الوضوء ولا علمت من أعضائه لئلا
 نزعها بأن علمت أعضائه وانكثرت أو كثر في ذلك فليس
 الوضوء له أن يركب **البسورة** **البسورة** الطواب غسل ما نالت
 الطائفة أو كثر في ثيابها على أحد القولين ربيع وضوء
مسئلة **البسورة** إذا انطهر الجنب وثراؤه تحول المجر
 يفعل به سابور لا شيئا **مسئلة** من باب معه
 أهله في لحاف واحد ولا يجمع في زمان يعرفان فيه يفعل
 طرا صاب ثوبه من طرفها أو غسلها أو أزكيات تصلي
 غسل ما قبل الحمل إن لم تستنج عنه الوضوء وغزا
 من كان ولدا يمينه في كسلا وقت العرق ولم
 خمسة أعواد ونحوها الغنى يجمع من النجس
كتاب التكاليف مسئلة
 انكح ابن الخراج من ذخر الحج والامان يخطب على وصلي
 لموقعه ويقول الحق عليه أهله الصبح إن كان منه يفتقن
 له ولا يلبس عليه ذلك ولو ذخرها في صلاة الجملة
 فما كان في صلي الصبح وفي الصلاة الجملة كغيرها
وسيلة **البسورة** في قبلة الأوقات يعطها
باب يخطه يلزم كل من يقرر على إقافة الحق
 أضافته ومن أضافته الحق أن يوكل بالأوقات من يعيهم
 ويعرف الأوقات كلها متى يوثق به ويؤمن له سوء
 الاختيار به ولا يفسد قوله بالأوقات وينتهوا عن ذلك
 أعني عن سبق من يعيهم ويوثق به فإن انتهوا ولا
 نوعا وأباز عاده والجنموا حتى لينتهوا **باب** **البسورة**

الطيب بان هذا اولي ما يخرجه ولا يؤمن بما الا ان الزبي
يقول له انما هو الامانة على الاوقات وما سواه فتم له
ومن قوا ذلك عقيب ومن قرر على ذلك عليه النظر فيه
والجواب انما هو لا يجوز له ان يقرر على الكلال فيما ذكر ان
يسكت وانه لا امر عظيم وقد عاينا في رايها من لا يعرف الاوقات
ببلاء باللائحة ان من غير ان يتحقق الوقت فيكون طرفة فيل
الوقت وتباري بعون وذلك امر لا يلزم ولا يجوز **والجواب** عنه
ان من يجوز بان يعلم من لا يعرف الاوقات لا يجوز ولا سيما
از كان غير مأمون ومن كان يتقلى في تربي حاله **مسئلة**
وفي نوازل ابن الحارم يطالع العجزة طول النهار اذ اني ربع
اليل وفي قصر النهار اذ اني ثلثه وفي اعتزاله اذ اني
سبعة **السؤال** لان ما بين طلوع العجزة وطلوع الشمس
تربع للنهار وكذا ما بين الغسق وبين **وسئل**
ابو حجر عن اشتراط ثوبه ما لم يسل هل يجب عليه غسله
ام نزع الاوكيف ان كان في السوق يهود ونصارى وا
تخلطوا مع المسلمين في لباسهم **والجواب**
له الصلاة به الا ان يستتر به فيفسله اذ يكون الغالب
في البلاء النصارى او يهود من يكثر شرب الخمر وقد
ليس به بل يغسله **السؤال** لا بأس بالصلاة بها فبجده
اقل الزينة لا بأس له من غير الخلع وكذا اذا لبسوا
ابن رتبة ليل بما لا يقب عليه ولم يخل لبسه وانقلبه
في حاله بها لبسه في كبري ولم يعلم به نجاسته وعن
ابن العربي يجوز بها تسجود اذا كانت توكل في الجاه
اجماعا واما العجوة في ذلك فممنوعة واما الصناديد
عانت منهم مثل من يقب الملبس والجماع ونحوه والصا
في الجلب والرايح ليس بها بأس او فيه مكان تنجس

معرفة العجوة

الاصح

الاصح ابن كرفة يعني بفسله كمال المسوء لان الغالب
عليهم جمع التبعة من النجاسات ولا ضرورة في عوا اليهم
لا يستغفروا عنهم بالمسلمين وكان لغصهم يعني ما عفا
هذا فيما ساء ما تسبوه واكل المايح من اكلهم منهم
وبخيرة ذلك مما هو مباح لا سيما ان كانت صفتهم يعني
اليهم فيها كالصواب غير في الاغلب وكذا كانوا يستلوا
عن طبع الخبز معهم في الكولنتة التي يخالطون اليهم
المسلمين فيلها والموان الجواز في ذلك كله وكذا
ما يحكي عن التبع الصالح اليه حجر المرباط انه كان
يتروى الصلاة ليجب من يلبس الملبس ويقل ذلك
يذكر ان فيها شتم التزوير هذه الاعراف في السورج
والنوازل السلب الصالح ولم يأت عنهم التبعة
في مثل هذا بل انما عكسه في مسئلة السج **وسئل**
ابو حجر عن ترويه عليه العملة وهو في الصلاة في المسجد
او خارجا عنه هل يصرفها او يلغنها او يتركها وهل
المشوية وغيرها سواء **والجواب** ان كان في غير المسجد
فيخل بصرها والى اليسار ان يلغنها في موضع اخر
ولا يصرها **السؤال** ولم يتكلم اذ اوطرها في المسجد
وهو في الصلاة **وفي** بغير شراح الرسالة انه يتقلها
او يصرها اذ امكن ولم يكثر عمله وهاهنا قتل الخلق
او ثلاثة لا اكثر ان اضطر اليه ذلك ولم يتكلم هل يرمي
فسترها في المسجد او في ثيابه وكان شيخنا ابو الفاضل
الغبري يعني بان يسترها بغيره ويغسله من بين عمل
السلط ويغسله حاملا الغشوة منزلة من طه بغيره
فيستغفر عن عمل من سهره واما شيخنا الاصح فيقف
بجدة ذلك وكل منعهما جوازا ما عفا الله في المراهق

تحمله الاول كما ان لها نفسا سابعة باجر افعالها انما هي ال
الجمالية وحملها الثاني على قوله سمعون انه ليس له نفس
سابعة وبه كان يقين **وسيل** ايضا عن فلع اظهار وصرف
به قوله وطى به فتح على بزرى هل يعبر بما جاب ان يكون
في اظهار الجملة مولاية عليه **البسولي** ظاهر المذهب
انها خمس مما حملها الحياة والخلاب فيمن مستحضر فيقول
الغياض الاعاد في الوقت لا سيما من يقول ان يفتن الاذيع
يخسر واما من يقول بظهورها فيمن المستحضر والخلاب ويخت
فيما يؤخذ منه في الحياة **وسيل** ايضا عن دخل في
الصلاة فيمرار جلا مقيلا يريد ان يقول معه بطل الغرائز
او يسطر بها وتولا انتظار ما جعل في ذلك اهلانة نامنة
ام لا **باب** اخطا في فعله ولا يعبر ونحو طلاقه
البسولي المستقلة المتكلمين من اثار الاصل
راعي وحسبه هل يظلم في ذكره حتى يتركه
فيقول بن يوسف عن سمعون الجواز في سماع ابن
الفراس مع الاخطار من رتبة وحمله على ع
الغرائز واجزاء هذه العلماء في السير الذي لا يضر
بمن معه وحمل المارز في قوله بن حبيب على المنع والخطار
ان كانت الركعة الاخيرة جاز ولا يخطا ويجعل ان يتخرج
هذا الخلاف في صورة السؤال من باب اخر لان الركعة
ليس بها الا طائفة بل هي جازية حال الغرائز والقيام
اجوز ويجعل ان يتخرج الخلاف فيمن من وجه اخر
وهو ان انكسرت فغير يجزى به عنة طائفة فلو ان
وسيل ايضا عن فلع جمعوا اليقظة الطرية حانوق
هل تنع طائفتهم **باب** عليهم الاعادة للاخيرة
انما غلب الشك مما يعرف **البسولي** هذا بناء على

اشتراط

اشتراط طلبة الجميع والجماعة ومن يجتمع الموائع في دارها
مع الجماعة في السير لتجصيل فكل الجماعة يجزى **وسيلة**
عن جمع البادية به ونبه النزلة ما يجب ان كان لهم اصل
رائد ويجعلون موقعا لطلانهم انما تزلوا بانفسهم
يجعون وقوله في الجواب لا اهلوا في الرمال في ليلة المص
يجعل ان يكون الصلاة الاصل اما لمسمع ارفيقه وليس فيه
ما يمنع الجمع انما لا ينعذر انما معهم في تلك الكيفية
وسيل جمل الجليل بن ابي بكر الرقي عن اهلان
التيما الساجد **باب** اخطاهم الزرع يجس من كل اهلان
الصلاة مع حسن فرائد صلاح حاله والامان لا يجوز تركه
اما ما دام من لا يجمل الغرائز فان كانت حاله التي عزم
التحقيق والتجصيل فليس عن تركه فقلت ان كان يؤدى
حق الحروف فيغير لمن ولا يلبس بامامته واما من يبيع
بالمرام ولا يتورع من اكل داله فيقول عن الامانة وبها الجملة
وكل ما وجع الا حسن طلالا في فرائد ولا يعد له عنة
التي يغير **مسئلة** المارز في راية في النوع كل في مع
فيه وكان قايلا فالله هل للنفاخ ان يفترض على الايم
فقلت له ان كان مستحضر ادا الجملة والعنة طلالا
انه لا يفترضه وان كان مستحضر ادا الجملة والعنة طلالا
بلا خلاف ان النفاخ ان يفترضه وان كان مستحضر
فان كان من الحملات الكثيرة والجوامع فيفترضه لان فيه
بنايه اذ لمعة لمن لا يعرف من الغاء من على الوضع
لان كان في مسجد جملة والذين يوم يصع بطلونه
من داله اولا يعلمون ورضوا به بلا يفترضه ما ينبغي فقلت
فتا طنت الجوارح بالسنن فقلت **وسيل** الخ عن
الاصل ينفذ فيسبح به من ليس بعدل مثل القصاب

وشربة الخمر مثل بريد البهيم ولا تقصص في هذا ولا في
 حكمه في قضا والروايات الصلوات في العاصم الاجزائ
 احد الاخوان والاصل كثير الشك وربما كان جميع من قلعه
 او اكثرهم من حاد لا **ما جاب** ان يسجدوا للصلاة المتع
 قبل منهم لان الصلاة على الشك على الاصل ولو وضع عن
 انهم قضاوا الخرم من عتقهم لا يرجع الا بعرضين
 اختلاف في عمل وان كانوا جماعة غير عرول وهو كثير
 الشك انهم ان يكتفي بهم لان الامر فيه مع علم من
 يتصور اخذ **سبل** ابو جعفر عن صاحب كتاب والري
ما جاب انها قلعة غير اولي ولا يعلم من طي قلعة
وسبل عن الصلاة خلف احد المتكلمين **ما جاب**
 ان كان فيها جرحه الامر ديني في الصلاة خلف غيرها
 احب الي ولا صلاة عما من خلف احد **وسبل**
 عن الصلاة خلف من طلق امراته طلاقا خلافا لرافع
 معهما **ما جاب** هذه الشك من القلعة قبلها وذكر
 من التمارين **وسبل** الفتوى في عمن امانة من يعمل
 بالربا ويقتل الناس وهل يعيد من خلفه اية الا
ما جاب لا ينبغي امانة من ذكر في الصلاة خلف
 ومن رخصت في الجعة والاعمال الضرورة اذا احتج باللاف
 غيرهما بلان وقعت تحت عيا المشهور ان لا يتحقق
 برخصهم **وسبل** النبي عن الصلاة وراء الظاهر
 الجرح في الجعة وغيرها او المعلن **ما جاب** الصلاة
 خلف جارية وهو القياس وفي اختلاف فيها الا ان يكون
 يسفه فيقلها الصلاة بان يتبعه بانه يترك الوضوء
 ونحوه فيعيد اية الجمعة كان او غيرها **وسبل** عبر المتع
 الكثر عن ما خلف من ليس عمدا ولا مأمونا **ما جاب**

ظاهر

ظاهر من هذا الحاشيا الاستحباب الاعلاء وعن الابهرة بعينه
 اية او ظاهر الجرح لا يجوز امانته للناس وان رضى لان
 فيه تهور ينال اهل المعايير **وسبل** الصبر اية عن جعفر
 المصري ولا يرفعه اهل يجوز امانته **ما جاب** لا يجوز امانته
البرزنجي هذا من هذا ان شاء الله تعالى فقل حاجيه
 تخبرين فيما ترون ان كان نزل ولا يجرم له وحضرته مرة مع
 ابن عبد السلام وابن تمارين في المواريث صنف اية
 الحسن الميراثي وصالح بعينه الطلبة اهل كان فيه شكايات
 ويكران من اهل ذلك وحضره مرة في ذلك والامر غير
 ولا في جعل حضورهم ان يبعث بعينه **وسبل** عن
 الشك في حال الصواب منهم وان كان للصورية فيه تقييد
البرزنجي رابن في بعينه كين المتصوفة جواز التزويك
 والشك ومروى فيه انشراح عن اهل هذه الامة **وسبل**
 عن الابن عن جماعة من اهل الصلاح والخير يجهلون
 في وقت جيفتهم لهم متشككا بامان في العينة وغيرها
 فمنهم من يتوابع ويرفقه ومنهم من يقطع ويترك
 ومنهم من يفتن في تقييده القينة على اخطائه فيقل
 يكره لهم هذه احوال مع السماع **ما جاب** الرخص برغم
 لا يتفادى الا نفاق العقل واما السماع الا لشراح الحرك
 الاحوال السقيمة التي ذكرها فيخلق بالاثرة فلا يرام به
 بل ينزب اليه عند الغرور وسلامة القلوب وحسب لفة
 المنزلة من رتبة **وسبل** النبي (عليه السلام) في حال
 السماع يختلف باختلاف السماع والسموع منهم
 وهو اقسام العارفين بالله بها يختلف سماعها اختلاف
 احوالهم يعني غلب عليه الخوف انشراح السماع عنه
 ذكر الخوفات وظهرت اثاره عليه من الخوف والبالا الماني

حضور ابن تمارين
 رتبة عبد السلام
 رقتا

التوجه في ولا يتفادى
 الانفاق العقل

في السماع وان
 في السماع وان

من يقبل عليه الرجا من ايرتجيه السماء عند الرجاء
والطواعات الثلاث من غلب عليه بان كان فيه لانها
والسنة اليه انما السماع عند ذكر الالهام والافعال وان
الرجاء لله المستزم ذاته وكمال صفاته فلهذا يوترق السماع
عند ذكر شرف الذات وهو افضل مما هو اليه من
غلب عليه التعلق والاحلال فلهذا الفصل من الالهام
المتلذذات (ان لاجل سماعه ليعلمه بان العمل لقطا عمر
عند التعلق والاحلال (ان لاجل سماعه التام من
يقبل عليه تورا فلاح كن يعقن رزقته او سريره
بهذا اليه السماع ويوترق فيه اثر الشوق وخوف
البراق ورجاء التلاق فيظهر لذلك هذه الالهام السماع
من اس من يقبل عليه تورا يخرج كيهو المراد ومن لا يعمل له
من التسا. فهو حرام السابع من قال لا اذ في نفسه
ثباتا مما ذكرتم من الالهام المستند فلهذا مذكور لان
الغالب على العاقبة الالهوا العاصلة ولا كثر لاخره على هذا
لانا لا نتحقق السبب الحرج ان كلامه لا يتطرق اليه
فلهذا كلامه ان السماع على اقسام منقولة ومباح ومذكور
ومحظور وهذا على من يقبل به جواز السماع الا ان يمنع
مانع ولا قرب في اهل الزمان (انهم اهل الفهم السماع
او السماع السابع لا يسماعه فضرته من الالات التي
حرمها ماله فيما عني بن رتبة عن الزهبي لما الى
قوله بالجواز حكاه عياشي في الاحمال وذكر الطهري
في كتاب البدء انكار ذلك وانما يشتمل على حنا كثر
وسيل ابن ابي زيد عن رجل القلي هل يكون احدا
فاجاب ابا المصطفى والجليل بل هو المستور الحال والمقرر
بغيره الشئ. بالطلاة خلع الكامل او لاو خلع لا يلى

بعها

بعها **وسيل** عني يعرف منه الكذب العظيم هل يجوز
امامته **فاجاب** لا يصل خلعه وكذا العان بالخباير
واما من تقع منه الشهوة فلا تنفع عوراته للسلم **وسيل**
عني يصل خلعه الفاضل باجابه المعنى فلا تنفع الصلاة
خلقه والمساكن عننا ان تلب واهل من نفسه وكفى
عنه وحسنه طالت فانه يطى خلعه ولا يلاطن بهل
فلا اعارة **البسور** في الموصول من نهر الصبيلا يل
ان في امامته خلا ما هل يعيد في الوقت او ايدا والبرق
ليس الحجة وبغيرها الا اعارة وهو الظاهر من حل بفسا
ويهم وظاهر الرواية عند بعضهم والخبر في الجملة
وبغيرها خلع من ليس بمنزلة من العوات **وسيل**
ابو جرح عن فترو في كلامه او طلائع الشريين او التلات
ثم بغير وهذا السلال اريون غير **فاجاب** ابي البنا
الا يوح الا ان لا يكون غير فبلا بلاسي **وسيل** عني حرم
في طلائع في كانه بلاء اخر فطلى معه فقت (ان كان واقف
به تلات فوه **فاجاب** بغيره الجميع (ان فبجرح ذلك
من اول **البسور** فلهذا مذكور المروية لانهم يعقنون
وفيها كلام ومساكين شطريه موصفا **وسيل** عني
اصح مذهب لا يوجب منه خلع فانه غاب عنه فبضرب فباز
رجل هاج بها الاولي له **فاجاب** فباز المذهب احر
وسيل (السيور في عن الشيع والوتر ليللة الجسم
فيل مقيب الشفق وكيف ان كان الملامح من كراما
لا يمسكون فراء (ان الغرة ان هل يستمع بهم الا مالا
فيل مقيب الشفق ومن لا يمس ذلك يستمع بهم
الاماع ويوترق في السبق الى الاخر يجوز ان يجمع الشيع
والوتر **البسور** في قوله يعني بن عمر انهم اذا كانوا

امين جمع بهم الامم السبع والوتر قبل مغيب الشفق
 وهل الغيب والظن انه رايته منقولا كما دار تفكير العريضة
 فيمنع من تلاوتها **وسئل** عن الذين عزموا على التمسك
 من سب بقية الامم بين الامم والاكثر من الجمع ليعمل به
 يجب بما من حضرهم الانكار او لا وهل يستعمل هذا في حضور
 الجماعة **فاجاب** لا يستعمله شقة الجماعة بعد ان لا يترك
 حق لباطل بل ان يترك من الانظار حتى لا الاجر على انكاره
 وعلى الجماعة الاتساع وان عجز طائفة اخرى فليعمل على
 فضيلة ايضا وكذا الفروع التي في العباد **المسئلة**
 المتضمنة عن ثمان تسعة يعمل الركن وعقود قبله ولا
 خلاف في عدم الاجزاء وان كان يلحقه الامم قبل كماله
 وعقود قبله بلا خلاف في عدم الاجزاء وان كان يلحقه
 الامم قبل كماله فيقولان المقصود العمدة وهي عنده
 تجزئ في الخلافة في الحركة الى الاركان هل هي واجبة
 لنفسها فلا تجزئ او لغيرها فتجزئ **مسئلة** في نوازل
 ابن الحارث ان افترق الغاية اماما وبها هو بعد موته اعموا
 فتح منع الامم المتفرقة من الصلاة وقدر غير غير مطاع
 فافضل لغيره وتولي الجسد على الصفة المذكورة وهل
 فيه ونحوه جازم لا ولم يزل المعزول طالبا له
فاجاب انما تقدر النظر في تقديم الامم بوقت
 الغاية والفتنة بل يجر ان تقدم امام يفتي خراج
 المسجد ويصرفه فيما ذكره في هذا الجرح له مما
 يستعمل وما زاد عليه مما اشتهر به في كل يوم
 مصالح المسجد والتمسك به وفيه **مسئلة** فيميل
 عن امام جامع نزل به عارض منهم (المنطق بتكبيره
 الاحرام على وجهها وبصير الكلاب لها وعينها ورياحها

فما عا

فاما ما عا وجهها انما انوار شارب بارك ليتبعون من الامم
 خلية لا اعتقادهم الا به من (المنطق بها) لا يخرج غيرها
 عنها مع ذلك وعامة فيها الامصار وما كان في معناها
فاجاب لعظم تكثير الاحرام اقتضاها فبعضنا بها
 فلا يجوز ابد الهاء ولا حرما معها مع العضة بل ان كان ههنا
 فيمنعها ايماننا على وجهها واجبا يقول السرور اعلم
 فترتبه ما من منه جازية ولا يقع ههنا في امانة اهل البيت
 والعقل والاقل عمله على الا لكن ومنه ابن الجلاء على امانة
 ان كان عملا وبقيت حروف العباد **المسئلة** انظر قوله
 وبقيت حروف العباد والمنطق الذي في الاكثر بل علم
 نفوس الغيبات في حروف التكثير حروف العباد او امانة
 والغيبات جوبها على امانة في التمسك وفيه اقوال
 المستند ان كان (بطل الفروع) فيفتقر في حق كفضيلة
 يحرم من الخطأ رضى الله عنه او على امانة الا قطع والاعوج
 وفي حكم ابو عمارة في المسئلة خلافا **ومنه**
مسئلة السلاطين في الخطب ما يجتنب في قوله
 ولا يوم من عفو الله ولا كرههم في الخطب واجد اورد ارجب
 امام من قال انه شرع لا يبالغ اورد ارجب لا يترك بل ان
 اراخ ما في كونه يصور الا في كونه اطلاقا شرعا نظرو
 والله المطلع على السراير **واما** من قال اجتماع
 المسلمين على لا مان اراخ اجتماعا من كورايه الكتب
 الجائز منها على المشروط المعتبر بهما فيه ما استمعت
 ولا رايته وكل الذي نقله من يفتي في شئ من حيث نقله
 هذا الغاية امين العري في يقول رايته الزهاد لم يفتي
 السلا والكونية انما يبلغ الامم الرعا (الامم والاهل
 الذين افاضوا موطوا ويتكلمون مع طائفة منهم بما يتبعون

الراجح للسلاطين
 في الخطب

اليوم ولا يصحون الجمع لانه عنهم لغو ولا يلزم (استماعهم)
وسيل ابو جرح عزير يوران برعوا به الصلاة وهو خارج في
المكتوبة ايضاً الغراء ويرعوا ثم يرجع الى الموضع الذي
ترك فيه الغراء وقيل يسوع له ان يرعوا قبل الغراء بعد
الاحرام **فاجابه** انه من ايج الرعية الصلاة في صباح
ويطوس وصحوة الاية الركوع انما يرعوا من ذلك لا يمكن
ولا يطول ويخرج عن حد الصلاة **وسيل** قتل نرا اخا
موتاً له من ذاك الكلام مثل انه يقول انراي نغزيبه وانف
حبيب قلبه وفرة يحبه انت اعلم من ان نجمع فيه ويبقى
اخر ايد في النار ما قتل الله يد قتلهم بقرا وسبهم **فاجابه**
انه لا ينبغي فيه من قرا في الصلاة ويذكر في غير الصلاة
وانما المسلمون دعا الغراء ان الله ربنا ونسبهم
البرزخ ظاهراً القبيح الجواز وقال في مسئلة من قرا قاصو
الله اخ الى اخرها يقول القائل في ذلك الله يقول لا بأس
بذلك وهذا اذا دعا ويقول بعد ذلك **مسئلة** في احكام
من الحرام في فريضة تقام فيها الجمعة وهو اليها فريضة من
كان مما ثلثة اميال وفي سبعة للفرقة القرينية ولو
ارادوا ما احتجوا في موضعهم من غير تكليف متشفة
جاء رقيب سبعة ولا يكاد يرفقه منع في الزحف وحول
الما فريضة الى ما الا باقية وقيل قوله ما الذي في المرونة في
القرينة المظنة السيوت ومن اجازها في موضعين في
المصر يحضر هناك ومن منع منع والصواب الا باقية **وسيل**
انز وشتع عن اهل حصن لهم مسجل قديم ولاهل خارج
مسجل حديث يطلب اهل الحصن القديم ان يقيموا الجمعة
بما صلح يوردون له الاجرة وينتشار كثر اهل البحر الحار

في اديها **فاجابه** لا يلزم من بخاريه ايمان الجمع
وقف على الامام بغيرهم بحالة **البوري** كما هو كلام ربي
الاجارة من الترمط وهو محال لما فيها من الغلب ان استحقاق
ابن عبد الرقيب انه ايمان يجمع بها وهو الجاري كما مرهف
المرونة ان الاجارة على الاقامة مكررة والفاض لا يجمع بها
لمكره ومن لا يجمعها يصح اليها الا ان ادلها فانه يوقف
المسجد بوجوبها على من التزمها لسواها فلما ان الجماعة مرسى
كهاينة او شئت لانها من السنن التي يفتن لها اهل العلم
على تركها كما اذا **وسيل** بعث الامر يقين عن قرا
يرعون الصلاة ويقولون قطع على بطون النساء وابن لموت
ونزل القيت ونوا نزلت نزلت افوا لله **فاجابه** هل خلا
قرا كذا ابن لا يسمع منقطع ولا يجلس اليهم بين ائمه
بمثل هذا **البوري** بل يجب لهم قطع مطلقاً والقرا
التي من الوهيبة لانهم يرعون الله اهل سبعة واعتقادهم
في ذلك فقولنا اعتقاد خلافه الغراء في غير جردان الذي
كما اعتقادهم في ردة ويجوز في احكام المرونة **وسيل**
التي عن سوال الضعفاء في المساجد ربيع الاضواء
بالمسئلة لان القائل يجمعون فيها ببعضهم من غير
فاجابه قاله ملاك يجرىون ريفامون من المساجد
مسئلة ومن هذا ما يقع اليوم في المساجد القطار في
ربيع الصورة الجوايح المسطاهين والفضاء والامرا وانهم
يهر من قرا الحق ولا يتزكروا ويرعوا مطلقاً خارج
المسجد والاهل في ذلك علم النقيض عن اقتراح الصلاة
وقوله لاراد الله عليه **وسيل** عن هشيم فنت فطر
في ربهك بلغ والهل المرونة بكوة ان المجرى الذي تحت
الربنية يطبع عليه الحارون وينقلون بالفسر بقل الجور

يجوز لهم اكل الجانب الموالي الفصاء اذا قاربوا كما انفسهم
 القتل **باب** يهدى ذلك الجانب ما اذا امتوا العادى **وليس**
 عز الدين عن نبي السموع والفتاديل في الصبح للزيت
 القرموز وفي تعليق السنور فيطهره في حانق او لا وكرلك
 في مساجير العطار واهل الصلاح وما طعم ما يهمل المساجير
 من الزيت والشمع الزاير كما الحامضة فيه يوزن ربعه ومن يتولى
 ذلك وهو يجوز افعال السراج في المساجير ليلامع قلوب من الحظي
 ولا اذ يار جمل يوزن ثلثا او ربعه لافيه من مثابة الفطاري في
 البقا الكفايس ثلثا **باب** اما من بين المساجير ما يسمع
 والفتاديل بلا باس بعمراته نوع من الاضواء والاكراخ وكذا
 السنور ان كانت من غير الخشب وان كانت من الخشب لم يخلط
 ان يلقى بالزيت في الفتاديل الذهب والفضة ولا لا يجوز استعمال
 المسوج من الخشب وغيره اذا كان الخشب مغلويا ولا يجوز ذلك
 في الذهب والفضة ولم تزل الكعبة تسترا حراما لها
 ولا يبعد الخاق نحو قطن المساجير وان كانت هي الشجر من
 واما مساجير العطار واهل الصلاح وكنهم في البيوت
 بما جاز في البيوت جاز يعلو والامطار ما ما يهدى المساجير
 من زيت وشمع بله اسوال الاول ان يقول المشرقي هو منور
 بقدر الايجوز ربعه ولا ينصرف به الا من جهة النور
 بزاز برطوبه لم يوزن ربعه كما لا يجوز التصرف في ربع
 وفيما التفرقة انما صنعت خطه الاصطلاح وجرم عن
 كونه تفراد انصرم المصير انه تبرع وحيى الحال التنا
 لية كما لو اطلق طعنا او غير شئ من ذلك فتاواه ونعاده
 بينا ان يهدى بلان على دارقه ردها الى ذلك وان
 جعلوا يمشي يمشي منفع بفع طار لمصالح المسلمين

الزيتون في البيت

العلامة

العامه فيصرفه من هو به يرفعه من باب الايت البرانية الا ان
 ويكون كلالا مع العادل لا يخل له بغيره لك الان متولى امور المسلمين
 اما ما عدا ذلك مما بالكتاب والممنون جازمه دفعه اليه وان دفع
 المهرج الى اهل الملاحة ولم يفرقه الحقة وهي الحقة **باب**
 وهي مستقلة اذ من الجازم ان يكون متدورا وهو العطار في
 يهدى في غيري عليه احكام الضرر من الجازم ان يكون محبس
 متدورا وان كان الاهل محبس القدر فيجرب عليه احكام الحلال
 الثانية واهل العطار السبيح من الخطا في ليلامع قلوب
 من الناس فيجرب لافيه من الضواء المساجير وهو كجمل
 محروقة الخطمة ولا يجوز ذلك لظهور الما يهدى من السرف
 واعلم ان المال فضلا عن التسميم بالنظرى واما تعليق
 الحرة في المساجير ان كانت تحت التفتل المصلي وتستولى
 عليه فلا تفسد في شجرة كراهية ذلك وان خلقت في حقة
 لا تسفل المصلي بلا باس جازم **البسور** في بيتك ايقاع
 الفتاديل في شجرة في الليل وظاهر كلامه انه من البرع وكلمه
 رايته في حقا البقية الصالح ابا عبد الله العطار في
 الله كان بهر مسجور بالفتاديل التي يجير موقر الا ما لا يخ
 له منه ومنها ما في البيوت في ابريقية ومنه الترابيات والفتا
 ديل في جامع الزيتونة وغيره وتبين في ذلك اسوال
 ولا في غير ولا في غير يهدى ان يكون او غيرا كما في بيت الجواز
 ردت العطار عنه وكذا في السوق في رمضان في جوامع
 ابريقية حتى في جامع الزيتونة فاطن اية وبعث
 عليها لان الحاج التاخر وانما الخرافة في جملة ما انكره سالت
 عند شيخنا المعين الغريبي ما حجب على بها يقع في جامع
 الزيتونة فقلت له ليس بخة لان البقية في بيتك وهذا لا
 في الاموال خاصة جازها من كسافة خاتمة بسكت في

ولسانك عنها لما ختم الامام حجاب بالواري والوقوف
 المذكورة في الاعراض عن غيرهم، فيحاطر بجلها (هل الترتيب
 في ذكر ان ابن علي السليمان بامر باب المنكر له ان يراه وقد تزلزلت
 بالغير وان يبعثها وقت الفتا **وتيسر** ايضا عن الامام
 يستعمل بغيره مرتبة وبذلك ما فيه هل يسرع في الخواص
 لم يكره وكان الراتب المستعمل في هذه الفرض المصالح
 عليه وهو العتق بغيره هل يباح ذلك **ما جاب**
 بان لا ينافي الامانة لا يجوز ان الرزق عليها الا ان يقوم
 بها في مقتضى الشرع او العادة، فمن يعلو ملازم الميسر
 ولا يستتبع الا العجز حث العادة الاستتابة فيه
 كالموت والجموس وغيرهما وان استثناء بغير ان
 الناظر لم يستحق شيئا لانه لم يولد ناظرا ولا تابيا على
 ناظره لان من له الناظر في الاستتابة جاز ان يستتبع
 ولا حق له فيما يجب له في الامانة **السؤال** يعني في
 بل ان ذلك البقية للثاني لتركه له ولا الاخر لعدم قيامه
 بالصلاة وليس الغريم بالامانة بغيره عن المستتبع
 بل هو مستعمل بالامانة ليس تابيا فيما عن احد من فواضا
 الناظر ورجله والغريم بالامانة كما ان يات الامام البقية
 والوكيل البقية لا يتركه **السؤال** يعني في ذلك التواضع
 في البقية الذي هو وكيل لا يجوز له اخذ بقية فطامه بالصلاة
 والاخر اخذ وتركه له وانظر البقية التي الامام هل يباح
 له اخذ بقية الصلاة او لا يباح له اخذ، لتظهر ان
 في هذه التولية **السؤال** اخذ فيما يات الامام
 مما ليس عليه يسير الامانة هل هو اجازة او امانة
 والاول ظاهر كمال الموتقين والتابع للموتقين وغير
 من يشترط تشيخا من الاول عاود في الاستتابة

الاجابة

الاجابة بما ختم المصنف والامان والصلاة بالهله لان المستتابة
 وليس له ان يمنع من الصلاة ويلزمه بما مال اليه، وذلك
 ان اشترط محلي في رمضان فلا في يشترطه وكان معلوما لزمه
 الصلاة هذا نوع المروعة بين فتوى الاستتابة للصلاة وضمان
 فباح وان كان يات بغير الامام وروي ابن الغاسق في كرويه
 وقتني هذه الصلاة (الغضا) بالاجرة ونقل صاحبها المستور
 عن ابن علي الرضيع انه لم يكره بها حتى تولت الغاض من التفتوا
 بما جاز الرزق وجعله بحري ومثله الرزاق (الغضا) والولاء
 والموت يعني لا يجوز فيه بل فيض لا ينافي له مع ما علم
 قال شيخنا وكذا هو ما تقدم لان تعيب من اجازته للامام
 اخذ الرزق ومنعه **الاجرة البراءة** وقوله (اليوم عكرسا
 مرتبة الممرس واليواري والغاض) والودن وهو لم يرد على
 هذه الصلاة واما رزق الطائفة فيجوز فيه بل فيضه ان كان
 معلوما كرزاق الجار لانه امانة من غير خلاف قال شيخنا
 الامام رحمه الله اعوان الموتقين في التمييز الناظر في
 الاجرام في الفرقة والموتقين ويحويها انما ملك فيض
 ليس ليستاجر من علة او امانة من رزاق البقية ليست
 كذلك انما هي عطية لمن قل يتشدد التولية واختلا
 بهم في هذا من حوزة من سلطة اذ امانت اهل السجدة
 وهو في دار الحسنة هذه تغفر رزقه فيض الا وانفرد
 الصلاة بما هو نكر، التفتت الركا اليها الامانة في اخرهم
 الاجرام في حوزة الامانة وبما حقت في المسئلة تغفر
 الاستتابة ورجوعها انما اهل من يفت الا ان كان
 كما اهل من الحسنة لان هو الاجرام في كرامته بما لا بد من يفت
 المال لا ينافي له الا بالظهور الذي يتركه ابراءه فعل
 القول انما امانة بغير الامام الاول فلا يباح له

اخذ حية منها لانها اتتبعه لا تبغضه كسكن المزارعي
 اذا اتبعه سكن والا خرج ولا يلزم له اخذ حية **واصل**
 على القول انها اجزاء وان كانت كالتبعية في حكمها فلا
 يلزم ان ياتي بغيره لان المتعلق به عينه وان كانت
 كالمضمونة فيها نظر كالموكيل الخاص فيوقف على ما فعل
 عليه الا ان يجعل له ذلك فيجعل العوارض فعل المستقلة
 بغيره على الخلاف في جواز استتلاف الغايه في كونه
 اذ هو يؤذن له بمقتضى موضوع او سعة وبالجملة ما ذكرناه
 من **مسألة** في حيز الدين عن موضع كان مردا ظاهرا
 فركب استعمله بغيره في مجلسه **والا** الله بهتة
 الاولى مما ذكره الصلاة والغزاة **مسألة** في حيز
 انها الزبلة انما الغزاة من باطن المرداض وظا
 هره فلا يلزم الصلاة والغزاة في حيزها **والا** في الباب
 ان يغير صورة الحزاق **المسألة** اما اذا غيرت صورته
 بوزن في دليله فليس عليه الصلاة عليه **والا** كان في
 مقابر المسلمين في حيزه **والا** انما في صورته فشرط
 طهارة ظاهره **والا** باطنه فيجعل ان تكون طهارته
 من باب الكمال لانه اجاز ان يطلع على فرائض طاهر
 يوفق فرائضه في المرونة بطل وبني يرد في رار مر
 حاض او غير لا يباس وتقع الصلاة في الاكلية **والا**
 الجربة الذي استعمل الغزاة والغزاة في الكيفية
 الصلاة في حيزه **مسألة** ايضا عن يعلق عينية
 في الصلاة **والا** الله اجمع لغيره او يلا بوا لا يسلو
 مما ينكره **والا** الله اجمع لغيره او يلا بوا لا يسلو
 مما ينكره عليه في حيزه **والا** الله اجمع لغيره
المسألة وليس هذا من المذهبين **والا** في المرونة

ويصح

ويصح الوجه لصحة اطلاق قبلة **مسألة** ايضا عن الغسل
 الاخر **والا** احترازا من يفتي ان يفتي من المسلمين والكفار
 وعن جمع الاغنياء **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 لا يلزم في الغسل من يرد حيزه او يرد حيزه من الاغنياء
 واما الكفار فلا يلزم لانهم من الاغنياء **مسألة** في حيزه
 منهم ما ظهر الكفار كيف ذلك من يرد حيزه **مسألة** في حيزه
 بان يفتي من يرد حيزه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 بكلمة الكفر جازعة الاخر **المسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 ما ذكره الغايه في المزارع عن استعمل الغزاة كان يفتي لرب
 من اجل ان يفتي في حيزه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 الحسنان بلا حيزه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 الكفرة **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 عز وجل واما ما يفتي الناس من يفتي الناس **مسألة** في حيزه
 انتهى الى اول حيزه الى حيزه من اجل الاستعمال واذا
 فركب من حيزه في حيزه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 مود الى حيزه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 من الاغنياء **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 انها من جعل الاعمال **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 المستحقة من المزارع **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 الصيغة يجوز وروينا كتابا في حيزه **مسألة** في حيزه
 طريق الشيخ **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 الى مولاه الشيخ **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 الاجمعه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 وكتب في حيزه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 بغيره **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه
 كعادة لعل الصلاة **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه **مسألة** في حيزه

لا بأس بالغير الجليل
 في حيزه

وان قلنا مستحسنة فهو من ثلثها وان قلنا بدعوى
 بخلاف ذلك وكذا يستدعي الدعوى والى الوعاء ذب الطوائف على
 الحقبة الزكورية بوعدها وكذا ان المؤمن ليس بمنزلة الغير اذ
 والله لم يجر برحمته في كتابه الا ان اول ما فعل في ذلك
 المحرم ايما المؤمن والى الاستدلال على ذلك بقوله تعالى
 فرميت ما نصيب الاية **السورة** وتسل عنهما شيئا
 الا ما حل من الله عنهما بغير الاثر لم يبين **واجاب** بان من
 اصل هذه الاسماء اما حكم الرعا على الهبة الموهوبة
 في هذه الاطراف على الطوائف فمقتضى ما في عندها
 الوارد في علمنا من مرتبة سلطانهم عشرة احوال **والجواب**
 انه ان كان انما علم على نية الله من سنن الصلاة وقضايلها
 فهو غير جائز وان كان مع الصلاة من ذلك فهو باق
 على حكم الاصل في الصلاة والى عمادة تشرعته بطلانها
 معلوم ولا يخرج فيها في المرحوم نط الا ما دفع في
 الفتنية في كتاب الصلاة كراهية مالك الرعا بعد الصلاة
 قريبا فيقول من ذلك السلام **وسئل** عن الذي من ثلثها
 الرعا من ثلثها التشرع لمن تاب من ذنوبه عما اذيع ومن
 خلق جميع الرعا لاهل اجمع مستثنى به **الاجابة** ان خلاف
 في غير التمسك بان كان لموضع فهو ضرب من الضلوع
 المأمورية وان كان لغرض غير ذلك فهو مباح والى التمسك
 فلهذا كان الخلق من شغل التوارخ والى هو وبقوه
 ما كلز عليه الرسول كما الله عليه وسلم وانما الله ان يعله
 الفايه كان حسا على الله بما امر كان عليه السلام وانما
 وليس بركن في اهل التوبة ولا شتر في انظر تصاميم **مسألة**
 في تزويج السائر والكتب **البرزخية** حتى الغرض في تعميم
 قوله تعالى يموت الاية عن عثمان رضي الله عنه انه قال

في فتنها

مسألة

مسجل النبي هل الله عليه وسلم وحسنه وعن ابي حنيفة
 لا بأس بغيرتها وهو كمن غير الرعا انه تفتن في مسجده
 النبي كما الله عليه وسلم وبالله في عمارته وزيته وذلك في
 ينة قبل خلافة من سليمان عليه السلام انه ياتى في الف
 وبالله في **ورأيت** في روضة عليه السلام قناديس
 تعلقت به السيف من لاهي وفضة وتفتح من كلام عمن
 الذين تعلقت النظر العربي في رطاب الرعايات عن رما
 الغرائبية في تزيين المصاحف والكهف والفضة لانهما تسفل
 المجله بان ذلك يفتن لا تفتن بظاهرها البوارز وفكرانية
 الذي في كلامه الفروان وقد موت عليه فزون ولم يسمع
 فيه من ينشر ذلك اهو في جامع التوفيق غير ان بعض بين
 في الامام وقال له سئما الا ان (الولاني وضوءه) وبذلك
 في وقت اقامته له وتسلت عن رواله لكونه رواله اجماع
 انه مكرور واما تعليق الجرد على ابواب البيوت المستكنة
 ودرانها بجمل الفايه في ذلك فلا ياب في كتاب اللباس
 فيسخر في تشرع المسح **مسألة** في عمل الخصال من
 المسحوب في الرواية يكره لان عمل الخصال من موضع الظل
 الى موضع الشمس فيسجل عليها برسل الله بغير المسح
 واما لو خرج له في تسماع الشجب وانما جامع من المخرج
 حجباً شبيهاً (ان) او تعلق بعله ان ردها حسن وما
 في ذلك عليه انتهى **مسألة** (ما لو حملها فطر اياها يجوز
 له ان يعل ثقل الجسم) عن قوله **مسألة** ان يجرها مع مش
 فليس بهد مع التفتيش في المصاحف للتعرف على (العلم
 وضرره بعله الاية وماذا قال من سئل اطلاق غيرهم انما
 ذلك لمن يوتق بعله ودينه ونقصي عما من بعله في غير اوقات
 الصلاة فين لا يضر من المسلمين **مسألة** من هضم خالط

أهل الأندلس من جهة مالكا باخروهم عن خبر الأختار بالبحر
أخرا منقح بزجج الاوزاجج **اليسوزي** وعليه ابنه احمدا
الشعبي اذ التفتد منقح في هذه المديرة او المديرة او طرسيو
المستقيم بلقيس لم يترك كل طرفها استقى خلاصه فيقول ان
تكون تفتد منقحها او لا منقحها وكذلك من اراء
فلمها فيقول ساجد ملكه مما فوله فيقول لا اذ لا يجوز
له منقحه وما فوله الا ان لم يسن لا يجوز له ذلك منقحها
بالاول **مسألة** اخرا فيقول الا ان لم يسن منقحها
اذ اية لسانه لم يخرج من البحر فيما ساجد اكل النجوم
وسيل عز الدين عن علي بن ابي ريسان في العشاء
هل يكون ما على العشاء المصنوعة ان **الاجابة** بان في
رمضان انها هو بعد العشاء **اليسوزي** فيخرج على
القول بنقح الوقت قبل العشاء الاخرة ليلة الجمع
ويحتمل ما ساجد بالاميين الضرورة ان يكون في
ذلك الا انظر اليه اما الجمع ارجحه فيقول الجماعة
بالفراة **مسألة** فخرج العين لئلا اجمع الوجه
جائز من غير خلاف وضرورة الخلاف اذا كان لرجوع البحر
فانه من الجراح **وسيل** عز الدين عن الكنانة في الحرير
هل تخرى وكذا الكنانة من الروايات الموضحة **باب**
از كانت الكنانة في الحرير عمل يتجمع بها الرجل ككتاب
الرسالات بالايوز وان كانت لنفسه ككتاب الصرا
فانت وهو منقح ما فخر استقن وفي قريحه اختلاف
وهو في الصرا ان ابلغ في الامور ان لا حاجة اليه
والايوز تحلية الروايات **اليسوزي** يريد ان اشارة لا
منراش لمرجال ما خلاف فيه للرجال وتجرى عليهم
كثايتهم العوسايل والعلع وان كان حق النساء لا تعال
في مزهنا

في مزهنا الا جوار ييجوز في حقهن وعمل في انقير في
اكسا الحيطان الحرير ومنقح راما تحلية الروايات ما كان
يكنث منقحا القراء ان ييجوز على تحلية المصنف ييجوز وفي
الزهد خلاف عنونا المستحور الجواز وكذلك الكنانة
والقراء ان في الحرير وتحلية المصنف ييجوز واما كنانة العلم
والمسنة فيقول ما قال الشيخ في لا يفتوا في منقحها
المعنى ما يقع في العصى من تحلية الاشارة بالزهد وكثفت
ذكر النبي صلى الله عليه وسلم والافان في ذلك في رتب
لشأنها البقية الا ما ارجح عن الله لا ينسحب عن كنانة
الفاظ في الحسن على العواك الشريفة انه المستحور
لشأنه البقية القاض بن مراح عن الكتب بالزهد في
اية نقوض او تحلية فيقول في الاشارة حين كتب الجاز في
عن بن كمال القاض **باب** بان المقطع انما
المسنة قال مكتوبا بالاسماء خاصة ورايت اجازات
كثيرة بحرقه بالذهب وفيها العواك لا ولا وفيها
لشأنها ان لم يتوخ شيا ولا لا رايت شيئا
ليقلوه وابتضاهم نحن اخرا بهم وفيما ساجد تحلية
المصنف اذ هي من اتباع كتب المصنف وتعلمهم ورايت
قصة بجامع البغداد ان ادرت زمان الشيخ بن ابي ريسان
من يعرف بحسنة على القراء به مكتوبة خلاصا بالزهد
ومعقاة بالحرير نحو طلائق جزاء لا تجمع في هذه
القرون على ضالته ولعل القراء لهم ما فخر
البضا عن المرأة تكحل لم يرد البضا اوتدق
من انما قصة ولا لم يرد قصة ولا يحل لها من الزهد
والبضا لا ما كان البضا والفرجين للرجال واما المصنف
المضيق فكل الاكل المضيق **اليسوزي** كان كنانة الا ما

فيجنز الاختلال لمورد الذهب والفضة ويقول الله من باب التزا
 و في جعل الرجب في الملا لغرة القلب ومخرج انما مروج
 كذا لا وفخر انما في من كنهه نصح من ذهب ونصح من
 مضة ومن هذا المعنى جعل (الغبار من) الفضة ما جعله
 لا في جمع العطار خلافا عن الغروبيني في ذلك اهل هو
 من باب (الياس) او من (استعمال) الا واية والا فرب الله كما
 لعراش لانه يغتنى بالارجل **وتيسر** ايضا عز
 الذي عن بصوم التطوع او يسهل فيقول له انسان
 من اهل (الطه) ان الصوم يضرب المص والفسح يضرب المجمع
 فيهل يوم عليه الصوم والسيطرة **فاجاب**
 اذا علم انه يضرب في حكمة حررا ظاهرا ليعني له
 ان يضرب نفسه في ذلك **المسئلة**
 لعلمه انما الى الخلاف من مسئلة (العضو) اذا كان
 يتأثر المرض او تاخير البوار او ريادة المرض بعقل
 فلو ان اهل يباح له التمتع ولا خلاف عننا في (استعمال
 للمتنعم مع خرب الوقت **وتيسر** عن من يحول السما
 معظمه في الطريق اهل الاولى ان يفعله او يفر وخرجه
 ويلقيه او يبعده في حيله **فاجاب** غسله اولى من
 نظيفه ومن جعله في الحايه تغريبه لان يوحده او
 يسفد بينه اوده **المسئلة** تفهم ان عقاب رضى
 الله عنه احرق من المطاع في جمع عليه وهذا
 اولى وبرد من حيث لا تشاله الارجل **مسئلة** وفي
 اداب المتعلمين لاني سمعته عن (تسريح) ما كان
 اذا اصابه الكلب في شرب ربه العالين بالرجوع
 فيه الملع السلامه خلف كنهه ثم لا يزال جيسر
 بلفا الله بما يلقاه عليه فيل لاشي كيف كان الموضع

بما عهد الا لعل الا رغبة كان المودع له اضافة وكل حي
 في كل يوم خلوته بها طاهر بيضاء يجمعون (الوا
 تجمع قال اشق نخ يجمعون ليري الا رغبة فيسقط
 فيشتره الا لعل انما يغسل بجمع الشيا **فاجاب**
 لسمعون ايلع قال لا بأس ولا يفسد بالرجل وفيه
 بالمتولد وشبهه **فاجاب** ما تراها في كبت الصبان
 في الخف من الرسل بل فقال اما في كبت الصبان
 ولا بأس اني هذا غير ذلك ما ليس من الغرو ان وعي
 النخيه انه كان يقول من (المرو) ان برا في ثوب الرجل
 وشفته مراء وفيه دليل على انه لا بأس ان يلقه ذلك
 بلسانه وكان سمعون رجا كبت (الشيء) ثم يلقه
 بلسانه **وتيسر** عز الله في معنى يكتف خروفا
 فيجهر لفة المعنى لا امرأه فينتج وليست فيهما **فاجاب**
فاجاب لا اجهل معقبا لها فلا يجوز ان يسترها بها
 بان الرسولها (الله عليه وسلم) يسيل عن الرفا فقال
 اعرضوا على رفاكم بلط عرضوا فقال لا اري باسا من
 استطاع متكم ان يقع اخاه عليه فيلعل وانما امر عرض
 لان هذا ما يكون كفرا **المسئلة** ليس كنهه قال
 في الحقيقة فخرهم وقال لا يعينه مجله في رسل على
 التبريح كظاهرها الجواب وحمله في ثوب (الصلاة)
 على طاهر وانما ذلك من المرو في قوله ولا يعينه
 ازجلب بالعجينة او يدعوا بها قال في تعليها ويا بوري
 ان الذي قال هو كذا قال بها فمرا اذا تحقق ذلك
 جاز وفيه اسطورة لاني سمعت عن ابي زيد لا يجوز العلام
 على اخرج الجان من الرجل لانه لا يعرف حقيقة ربه
 بوقف عليه ولا ينبغي لاهل الورع الدخول فيه والغير

وقد نكح الجمل على حال الربو والمسيون **وسبيل**
 ابو جرح عن يعرف يعلم الجن وعنه كتب في كتاب الجن
 والعيان من ويعزم فيصرع ويترجم مرة الجن عني
 الصرع ويحل من عقل عن امراته ويكتب على الرجل
 لا امراته وترجم انه يقتل الجن انرا بهذا **الاسرار**
 كان لا يوتيح احد الاوتها، وربما لا يعلمه **البرزخ**
 هذا نحو ظاهر الرأفة بالشر أهة **وسبيل** انما عني
 يكتب محض الرأفة اذا اعرض عنها زوجها ويكتب
 لها اذا فغل عليها ويكتب في شر **باب**
 اما ما بين الزوجين بار جواراة يكره جميعا اذا كتبت
 الفزان وغيره مما لا يستتبر ولا يستتبر في الجمل
وسبيل ايضا عن حمار لا الذي يخلصون في المرقاة
 ربحه ملاعب برون الناقص انهم يقطعون راسي
 الانساق تشم طعمونه فيجيبهم ويحلقون من
 التراب دواجم وخناسير ويقطعون السلاسل فيهل
 هم بهذا السحر **باب** ان لا يكون كغيره لا تشبه
 عليهم وهذا انما هو مقتضى بر وملاحة **البرزخ**
 وكان تشيخنا الاسرار رحم الله يقول الصورة
 انه من عمل السحر وينظر عما من يقف فيضطر
 نحو باب النار ويقول هو خرقه في حقه وكذا
 من يسمع سيرة حكمة حرة في حقه وكذا كتبت
 الطلا من الحروف العبرانية جارية على هذا
 المعنى من الخلاب المتفرع بحوائج راسه على ظهر
 يفة كتبت تشيخنا العقبه **الاسرار** تشيخنا العقبه
 الا انما بالماله محمية خطه وانهم كان يستعملها
 منها انه فلا يكتب بحول الله على خرقه كنان

ازرق

ازرق هذه الاسماء ويقتل بيضا بيضا الرأفة ريشه
 في النار بالابيضه فطيف ولا تخرق الخرقه في كل هذه
 الحجوم وتقتل فشرها في الخرقه الزكوة ويربطها
 في عتقه بانه ميراثه ان الله ولا تخرج اليه الحمار
 والهي هذه الاسماء عند مقتضى عن تربيت ههنا
 عن تربيت قال له رحم الله الخرقه بغيره المياورين
 بين الحريمي الشرعيعي الله مؤخر يصر بالجم يجعل له
 في الخرقه الخرقه وزالت عنه حماره وثلاثه كسر
 في الخراج البان وبكا الصبيان واخراج البق الى غير
 ذلك وهذا والله اعلم استعمله لعموم البريت من
 السخطاع منفع ان يجمع اذاه الحريث **وسبيل**
 عمل المنعم بن خلدون عن هذه الرقا والجوانح **باب**
 اما التي التي في ذكرك بيه خواتم وكلا لا يجمع
 في ذكرك العمل الرقا بكلا الجمع الا ان يعرف معناه
 واما الخواتم فيجيبه ان لا يجمع بها انها هي
 النافعة **البرزخ** نقل الغرالي في آخر كتاب
 نهاية البلا السبعة خاتم لخصه زهده واه
 والله اذا كتبت على هيت ودفت بانه تابع خاصته
 بيه وظاهره جواراة وان فقه منعه وكذا
 كل من تكلم على سر الحروف المقطعة في اوجيل
 المسورون في ذكر العلفا بيه خواتم والفقير
 وكذا ما يظهر من كلام سبيل في اية الحسن الفخار في
 بيه خواتم رايه رايه على بعضهم ان يجمع اسم الله
 الا على الخواتم انما عني له **باب** والا سبيل له
 اعطى الى غيره لا يظهر هذا كله الجوار **وسبيل**
 اني اية بيه عن شرب ماء وينى بيه كمال

وبه يرفع يخرى عما انشأه من به انزاله يصفق والضعف
 حين يذله **باب** ان كان مع (هله) او مع (بلايا) او
 وهذا من باب لا ينفك ان يفعل هذا مع الاخيرين
البشر ومن هذا المضي جعل الجمع على فطر النجس
 هل يجوز مكان شئنا ابو عبد الله المتنجس رجوع
 الله ينفك ان كان بالكلية لا بالخبر بلايا او لا ينفك
 له فعله وان لم يودج الى نفوذ ذلك الخبر او نفقه
وسئل ابو جابر عن الكبر الضعيف الذي لا يسلح
 شئنا هل تسقط الصلاة عنه كالصوم **باب**
 تسقط فرض الصلاة / لا على مقلوب على عقله او من لم يبلغ
 من الصباة وهو على المسالك في الجمل و على المطلق
 في السنة طلاق يكون فيه وعلى المزارع الثابت (العقل
 ويطلبه فخر كافتة **وسئل** الطبع عن كان من (العقوى
 عن شئنا اخبر اربعين اخبر دلع يجد ان ينشئ
 فيجب هل ينشئ في عن المصير وهل يباح الهييت
 في عنه او يقبل فيه في النهار وينشئ التبا
 البلوت فيه او يمنع كله او البعض **باب** انما
 ليست الصلاة و جعل الخبر ونشر عن نشر النوب
 او الفتح واليكن في غير المصير و هييت / الا حيا
 وغيرهم فيجاب ان ليس المصير يورث في الى ييات
 غيرهم مع الوعود بتغير المساجد كالدبار
 فينظر في ذلك من نزل به فيجوز له في قدر الاحوال
وسئل بعضهم عن رجل يفرح بالمسجد والمسيرو
 انما في شئ رجب و يمسى وزيت لا يستعمل
 وربما يضل شئ به يباع للمصير او يسلط منه
 فيبالي مطلق او لا يجوز ذلك **باب** ينظر

ما هو

ما هو احسن المسير فيجعل **البشر** اجازتها عليه
 او ينفك ان كان فيه فطر والمبارج على مختار العرويين
 المنع مطلقا بغيره صواب / الا حيا في بعضه في بعض
 ما حرا ينفك ومن يخرى المفاوضة بالربع او بها هو الحسن
 ليس الجواز وكذا اجاب رتبة المستعمل من العلقان
 في ينشئ به ربع انه حسن وعلى ما قال في العرويين
 يكلب ويخرى في يخرى ربع الزيت القليلة او اعطانية
 في اجرة فوفقه ان تغزر / لا استباح له والله اعلم
وسئل النجس عن مسير بلاية يورث كلفة قال
 تغلقا على السطح ولا يفر على اجنابها / الا من تسكر
 واذا كان المطر غزيرا يكثر فطر الخلة على سطح المسير
 وربما خربة هل تقطع اولا **باب** ان كان الفطر
 يصل الى المسير بها حيا حية قطعهما الا ان يكون
 اهلان المسير يرفع في ذلك بلا تقطع في المصير
 وفيه يذبح الضرر **وسئل** المصير هل تطلق
 اللقنة على الخوارج اولا **باب** يجوز اطلاقها
 على جما عتقهم لانهم مسلمون اهل كماير على البحر
 ينعنون بلا خلاف كماله في النبي صلى الله عليه وسلم
 السارق ونها عن لقن من عصا اذا عمن **البشر**
 اجمع عن النبيين بلا خلاف راد مع النبيين في
 فلولان / الا في المقع (الا ان يقال ان مات على غير **وسئل**
 ابن مسكان عن مصر قريب من باب المسير فيها
 شجرها فخر اجنابها او شجرة تخرى على العاء
 بها انسان ليس له المصير في البحر بسفله وسفله
 معه انسان ومات الاول بما يكون على حيا في المصير
باب ان مات في المطر نفق ابقها

ونزلها على لسانه لا يجوز له ان يترجم من العربية على عاقلته **البورلي**
 فترجم على عاقلته من غير ان يترجم من العربية على عاقلته
 حيث لا يجوز له ان يترجم من عاقلته على عاقلته
 ماله اذ عاقلته مولان فترجم من العربية على عاقلته
 عز الدين عن جمع تعلقه القراء ان يترجم كما يقرأ
 السورة هل يترجم له **باب** ان يترجم القراء
 يترجم على السور فلا يترجم على ان يترجم في
 التفسير اذ وقع في سورة واحدة وهو حرام وان
 وقع في السور في الصلاة وغيرها كذا وان قصر الزكي
 العبد عن القراء ان يترجم على عاقلته
 ٧/ العاقله لا يترجم الا بالسلف اولا من اقرأت المزمع
البورلي اما ان تكلم السور في الصلاة والمستحضر
 الجواز وغيره اولا وعن ابن حبيب كراهية نقله بن
 رستم واما ان يقرأ مطلقا بما ترتب السور فظاهر
 قول ذلك كراهية وكذا كراهية احرا وقال الله لجمع
 وهم يعرفونه والله اعلم **وسيل** هل يجوز الاضغ
 للقراء العاقلين في القراء والمودعة السالكين طرق
 الاعجاز في التعليل والقرآن **باب** التعليل
 المحرف لكلام الله تعالى عن ارضاء خراج بجه على عاقلته
 لسمعه انكاره اذ يمكنه ان كان التعليل في شعر
 او كلام مستور فلا يترجم له ماله يترجم الى حجة
 القضاة بغيره وان وقع في اذ ان يترجم له الاجابة
البورلي القراء في الصلاة كراهية ماله
 واعطى بيتا كراهية واتلف هل تترجم الى حجة
 الحرام اذ لا يترجم الا في الشريعة وفيه السور
 وغيره ماله يترجم عن حد الاذ لا يجوز **وسيل**

عنى

عن يمين المصاحف وبيدها هل يترجم له التورع
 عن هذا العكس اذ هو حلال لا ورع فيه واذا كانت
 منقولة عن عاقلته القراء هل يترجم له هل يترجم
 منقولة اذ لا **باب** كراهية من نسخ المصاحف
 حلال لا ورع فيه بل هو افضل من غيره لما فيه من
 الاستدلال كراهية القراء ولا ينسخ الا منطوقها **البورلي**
 ظاهر المرونة من قول بن عباس ماله يترجم هل يترجم
 بغيره ان يترجم منقولة يترجم منها واما الاجابة
 العبدية في المنقولة منقولة في الجواز ومنع ابن حبيب
 واما ما ذكر من ملازمة الطهارة فلا يترجم بغيرها
 على التلخيص المعلق ان كان محالها اليها هل يترجم
 كراهية اذ لا **وسيل** عز الدين عن الغاية في
 وفيه الصلاة عن قوله الله تعالى عليهم لظهور
 نفسه رغبة على انه غير تامل هل يستحب له العودة الى
 قوله عليهم **باب** لا يترجم له لانه لا يترجم
 المرواة لانها قد انقطعت بحيث انه لا يكون ردها
 الا باعادة العاقله لانه اذا والا يترجم على نقل
 فيه (فتعلم هذه الاية عما قبلها وحصل التفرقة
 بذلك **وسيل** التعليل كمن دخل في العريضة
 فيخرج له من حراية التعليل ماله يترجم هل يترجم
 التعليل ربهما كان في كل حاله ماله يترجم اذ لا
باب حريية التعليل ماله لا يترجم الناس عنه
 من عرقه له ذلك على المقتضى وزيادة في حريية
 التعليل عليه وان كثر اعادة التعليل وان كان لا يترجم
 كغيره على بيده التعليل من ذلك اعادة التعليل
البورلي تعلق نحوها في التفسير يمين اطاره

حتى او فرقة مستقلة عن الحضرة الصلاة والله ان
 لتقلد عن المرافقة اعاد ابدأ وعن السنن بعمل الوقت
 وعن الغضاب لا اعاد عليه وجزء المسئلة كذلك
 وجزء ما لم يختر عليه ولا يستطيع ضبط نفسه فب
 فيسقط فينبذ كل ما هو ليس في الصلاة ...
في كسر مسائل **وقفت للامام يقين**
الفنا قريب **مسئلة** فيمن اخرج مع امه وسامع
 وضع يده على ركبتيه روم امامه فممن اين الفاسم
 يفتخ بها فلا ما السحنون لتركم الظماتية وفي
 تنظر لها طلاب **مسئلة** فيمن قال اني خاسف
 وهو امم فيسجد ايم فادان يرجع فقال الى الساجدة
 ولما سجد ايم ان يرجع فيل يسلمون ولا ينتظرونه
 وقيل ينتظرونه ويسلمون بسلامه **مسئلة**
 رجل احس في ذكره تراود وهو في الصلاة فوقف
 ونظر فلم ير شيئا بطلت صلاته لانه را عورة نفسه
مسئلة اذا رفع ثوبه في حرة فخرجت فخلعت
 من نفسها وانتوب فيم اطارا هربين **البسور**
 ويخرج على معصية الصلاة الخ لذل انتوب **مسئلة**
 مريض خلع امه اطلال عليه السجود بكلمه في
 ربع راسه بطلت صلاته لان الكلام انما يشرع
 لا صلاح الصلاة فاحه ويجهل ان يخرج من الخلاف
 فيما من **مسئلة** انقاد الغزني او الاعشى من ملهوا
 والمنشهور بالطلان **مسئلة** الذي الذي يخرج من
 منخر التلوة بعد ساجتها فيه فلولاه **البسور**
 الذي كان يني لنا انه كان يقينه الذي المسجود
 ويعلم انما انه الذي الخارج من العروق بعد

خروج

خروج الذي المسجود وهو خلافه في استقامة **مسئلة**
 اذا اختلفت الجرة وهي ملاصقة من بعضها الخ وان كانت
 في فصة صبي من السجود **مسئلة** من يرى سجدة
 وهو في الصلاة يلما بزم ورجع في فرة فجا لست
 بطلانه باطلان بخلاف لو جلس عليه في الصلاة
 بقولان **البسور** ان عركها كالخامل لها مثل
 فيمها عنه بطلان فلهما في صلاته ثما قال ان
 استمر لخاصة ارجع في الوقت ولو لم يركبها
 الى السجل فيل **مسئلة** المصير الذي صور ابو جعفر
 وبعثها **مسئلة** المروني واما اذا جلس عليها
مسئلة اذا لم يستقر في طهر ارجع فيمن جاز في حق المرفوض
 وفي حق الصحيح قولان **مسئلة** من عتك في سجدة
 الصلاة جبا على الاقل فان اخرج من لم يسكن لقوله وهو
 لغور عن التثبيد ارجع عدا ان عمل عليها واختلف
 في ائثار العدة لا الواحدة اما اذا ائتمر الموضع فتم عمل في
 الاقلان بها فتك فيه **مسئلة** من طلع من صلاته
 ولا عرك يراي فيمن خرج بان نوى الخروج منها ففتت
 صلاته **البسور** هذا العتق انما يرتضه انما
 الامر على وقت الخروج بان تحقق انه عين الصلاة ولا كنه
 لا يبركه هل هي التي كان عليها لم يبركه في الذي
 يانه على ما فعل ابو عمران وعيسى فيم اذا من الصلاة
 فيمن ركبها لا يبركه انما يبركه ان مع الاخير به فبركه
 ويانه على نزهة انتبه انه اذا دخل بيته الطاهر
 فقلنا وخرج بيته العسر لم يخرج له هنا من بناء اخرى
وصق المسائل **المسئلة** لا يلقى في الملبس بالبركة
مسئلة لا يلقى ان يوقد الفل في الملبس بالبركة

البورلي معناه الزيت يسمى اليوم المفضل لتقريب الجنة
مسئلة يكره ان يرفع الفل من من المصير **البورلي**
 وانه اذا كان يفتح تحتها البقية ابرو الفاسح الغير فتح
 ويقلله انه من باب الاحاطة ويتقن من صلا الفل من
 وعلمه وقيل من الجينات ومن عليه بالاول يجزله ومن
 بالتاف يخرجه واما اقل الزيت منه اربعة القليلات فيقال
 لا يجوز لانه يضر في الاجسام الغير لها **البورلي** ويساغ
 لفتح من هذا الزمان وهو لم يجرى اخرا ومضامنت
 لغير حذبه واخذ الزيت خذ لك ليراجح الخلال الزيت
 من الاند ليسين والغروايت في صرغ الاجسام
 بعضها يفتح ويح الجراز العمل اليوم في اقله الاجسام
 وصرها في قتلها مثل صرغ اجسام جامع الزيتونه
 لجامع الموحدين واخذ صرغ الستة بعد الستة
 وزيت كذا وكذا واثنان في اقله في زيت واما غير
 ولا يجوز لانه يضر في غير الفل والاول والاول
 به في ايضا في الرضو ايضا **مسئلة** ويتصرف الطال
 من قور سنة في موزة **البورلي** وقد شتم بهت
 تحتها البقية الاما لفتح يترك عليه محول فيمن
 فزلت بالمرقة السخنة في بالدار المصرية
 واجبتة اجزا من تعقب في الشفارة بيت موقف
 اقل الجبس بعد ان حكت اقبلت بان المستحق الجبس
 لا يجوز له بيع ولا تطرح ولا هبة ولا غيرها الا لا تقبل
 خاصة وانما كتبت السطبت بنفسه لا يجرى عنها
 خاصة **مسئلة** من تشهد في حلاله عليه في حق
 وغير غلبت عمدا او جهلا بطلت حلاله ويسهر
 في البز والامام يجرى والامام يجل عليه امامه **البورلي**

الزمن

والزمن لثمة كرا لا قوة كرا كالبطل خوف الله وخلفه من يفتح
 في الصلاة بالالف والياء **البورلي** ويمن خلاف هل له
 كالحلال الا لا وقتله اذا لم يفتح في الصلاة عامرا او داهلا
 او نالها ما لم يفتح ما لم يفتح في الصلاة في الصلاة عليه
 ما يجرى في غير حلاله يجرى في كرا يفتح في الصلاة ان لا
 النكاح ان كان الاخرى واما ان كان الله في الصلاة كرا
 ويمن لغيره كرا المازج ان النكاح مناجم في الصلاة
مسئلة الفتح بالزهر والتماسي والحريه لا يجوز
البورلي المسؤل ان الزهر لا يجوز في الصلاة اذا كان
 فيه مفسدة في كرا واما الحريه والتماسي فيصكره كرا
 امين ركنه رعيه واقله الجواز من قوله التمس ولو
 خانها من حريه وقتل في كرا الفقه يورد الرضا في حال
 في ركن البقية مضاف ويثبت جعله في البسوس
البورلي عن يفتح الاول اقل كرا في الاضطرر في الضج
 كرا في الفقه ما الله عليه وما في الصلاة المصلين لغير
 فلا يتحتم في الصلاة النكاح الستة واما اليوم فلا يعمل
 كمال الامن لا تلاق له او يفتح به غرض سوء فيلزم
 الا ينام لفتح كرا لا يتحتم لانه زيف لم يصح
 اولها هات لا يفتح حلق والى اعلى **مسئلة** من
 سمع البنية في الصلاة يقرأ ما يقرأ في الصلاة كرا
 له **مسئلة** من عليه النوع فلا يجل في كرا الا ان
 يكون مريضة في الصلاة او يقرأ ما يقرأ له ويجوز
 في الصلاة **البورلي** الحريه في الصلاة كرا اذا كان
 ارضاع عنها خرم عنها الوقت في الصلاة ويقرأ ما
 في الصلاة كرا في الصلاة من المرد في الصلاة المسماة في
 وغيرها **مسئلة** اقل على ركنه قبل طلوع الشمس

والاخرى بالفتح الطلوع في كل يوم ما جاز بها من قبل
 بنية الغضا والاداء والركب ان امرهما يتوحد عن الاقرا
البرزلي يخرج عن كمال الغول في كل الصلاة كلها ادا
 اوقضا واما في زمان في المغرب والثلاث ما اذكر ادا وما
 لم يدر في كل الشيا بنية وهو قوة اصنع من اكلها فافلا لفصهم
 وهو الغبار في بيوتهم الماموع ما نوا في امامهم اذ هربنا مع له
 جاز في الاخرى احوال على المعروف ويخرج فيها الغول ان
 المذكور ان في صوم الا صير في بنية **مسئلة** من في
 برك مصباح في ان وضعه مواضع الركعة في ركع ويرفع وهو
 في برك ووضع في الارض في السجود فلا يمس له **مسئلة**
 ادا جهل المسوق بركب الفراء والسر فيهما بغير فيه
 تحت صلاته **البرزلي** ظاهر ولا سجود عليه وهو يركع على
 نركب المسئلة في كل احوال المسئلة في كل حال ما اذكر
 ادا صلاته ادا اخرها مرا على الخلاف **مسئلة** ادا انا المسوق
 برقعته في سفلي في المغرب ولم يسجد ادا **البرزلي**
 هذا الجاز في كمال المشهور ويقل الباطن في مراعات الخلاف
 ادا **مسئلة** من في كل الجمعة حيث لا يسمع قراة
 الامام وخارج الوهم في قرا **البرزلي** هذا المستحسن
 وهو يخرج في كل من غير الصلاة حيث لا يسمع الخطبة
 وعلى الصلوات في كل من غير الصلاة حيث لا يسمع الخطبة
 انه سمي فان يفتي في كل يوم في الاصل عليه **مسئلة**
 ادا في كل الصلاة على هو في الخطبة وفي العصور
 تاء في ان في البنية في الاصل عليه **البرزلي**
 لعل على قول يفتي ادا في كل الاخرى واما على
 المستحسن فانه يفتي في كل ما وجب عليه **مسئلة** من
 فتد في صلاته ان في كل صلاة في كل صلاة في كل

مظهرت

في كل صلاته ملائمة عليه **البرزلي** هذا اخذ للاختلاف
 ادا كل حكم النجاسة ثم في الشئ في كل اختلاف النية ويكثر
 الاخرى **مسئلة** من يخرج في احوال فلا يفتي قوله الا ان يثبت ذلك
البرزلي يفتي ان يكون ثبوت له ويغير ان كان احوال لركع ويغير
 ان يكون يغير لانه محسب والمشتور في كل صلاة **مسئلة**
 من في الجمعة خارج الصبر وفيه ان شاء تحت صلاته **مسئلة**
 في كراهيته خلافا لسمعون **البرزلي** مع كراهية خلافا
 لسمعون **اسئلة** في العصريين **مسئلة** من الشئ
 ثوب صغير او جرد او كفاة او برهان كانت جرد اول
 يخرج من يد الشاخر لانه يهي طاهرة وان كانت ملوثة
 واغير الشاخر بطهارتها وكذا من اشترا منه الشاخر وهذا
 من اكل اللبن والصالح عرفها وان تشك في غير الشاخر وشئ
 في احوال يحسبها في كل احوال **مسئلة** في وجب
 فملا في الصلاة يجعلها بين اصابه في كل صلاة فصلاته
 يحسبها ويجعل مفرها ولا يفتيها في الصلاة وهو في المصير
 ادا يفتي في كل الصلاة في المصير وهو في المصير
 فانه يفتي في الصلاة في المصير ويغير **البرزلي** هذا
 الاقوال ان البرعونة فتشأن لانه من الارض والفطنة من
 الانساة وهي كجيو ان لم يمس سائلة ومعهون كما في الحشاشي
 وفي الحاشي لم يمس سائلة وبالدول كان شئنا ابو الفاسم
 الغبر في بنية وما الى اليه ان عمل الصلاة وبالشئ كان شئنا
 الامام يفتي وهو يصبر ان شاء الله لضرورة الاول لا سيما
 من كثر له عليه ويرفع عليه ادا في كل فتر فملا في قوله
 بعد ان في كل صلاة ادا في كل صلاة ان لم يعمل ملائمة
 عليه **مسئلة** من قتل فملا في اولنا على طهر وهو على وضوء
 وعلى برهما ملائمة عليه لانه في صبر ولو كان طاهرا والاشياء

١٧ إعادة اولي في حقه **مسئلة** ومنه من دخل مع الجماعة في الصبح
 ولغة بالعبري ان يدل بنية الصبح فتأدي في الصبح والاستخاض فينته
 عند السلاخ وان دخل بنية العبر عند اوجظا اعاد ابد امان اخرج بنية
 الصبح وتسلم بنية العبر اجزا عن بقية الغروبين خلافا لعبر الوقت
البرزلي وانما لم يثبتنا الاصل ما حاله عبر الوقت واقباله وكذا
 الخلاف انما لم يعلم باني بنية سلم ملوا جرم بنية الظهر وسلم بنية
 العصر فيغير العامل والجاهل طلائه ونحوه الساجي **البرزلي**
 المشهور في المزها على الاجزاء ويرجع في السيو اصلاح طلائه
 ما زاد طلال بطلت **مسئلة** في نوع جمهور البنية المظروحة من
 بعد هم جمهور امان كان الاصل الا ان رتبنا فخذ فعلوا مقروها في
 جمعهم كما قال في الرسالة وفتح المقرب واعادوا العشاء في
 وقتها وان لم يكن رتبنا في جمعهم **مسئلة** من قرأت في منزله
 في بنية بنيةها فهو كالبني في الصلاة فان فعل عمرا او جهلا
 بطلت صلاته وان كان ساجدا مسجرا وكذا ان كان ما موما وفعله
 فهو وان كان عمرا انما بر كفة بعد سلاح الاصل ويسوي بعد (السلاح)
البرزلي في هذا الا في نظر على اصل المسئلة في المرونة والرسالة
 لانه حكم في الصلاة مع الفهم مطلقا **مسئلة** ومنها
 بمن سلم عليه في الصلاة فرد عما من سلم عليه قولا عليه
 السلاح وهو ماموع ان كان في اوجظا انما بر كفة بعد سلاح
 الاصل وسهو في حقه اذ **البرزلي** في الجزء ١٧٠ من نظرية
 الصلاة والصواب بطلانها العود اليها مطلقا **مسئلة** ومنها
 بمن تسمى اسم الله لم يجر في صلاته فتحر او هو مسافر فبانه
 بغير الغرض فلا يثبت من **البرزلي** ولو تسمى ذلك في المحضر
 بان كان بغير البطار وبنو ذلك المحرم الا اعاد عليه ولا اعاد
 ما سوى الصبح كذا فان ثبتنا الاصل بعينه ان رتبنا ذلك المحر
 ينوي عن التسميع لكونه شترع في المحل بخلاف اذا ابدل فتحا

التكثير

التكثير بما قال في المرونة بان التكثير يتلوا التسميع في الطلب
 مع اتخاذ المحل بالحققة فربية بعضها من بقية **مسئلة** ومنها من
 تسلم من التبتين وقال السلام ولم يزد ثم ذكر راجع الصلاة ويجعل
 بعد السلام **البرزلي** وكان ثبتنا الاصل بعينه بانه يراجع
 با حرام وسعفنا في المزاخرات انه لا يجوز ولا احوال ان السلام السج
 من (سج) الله تعالى وعن البايع ان وقع سهوا لم يفسد به الخروج
 منها بلا احوال عليه كذا الكلام سهوا لم يخطئ فيه ثلاثة احوال
 لجرم مطلقا وعكسه والثالث العرف بين الغرة في اوامر موقفة
ومما في مسافر نزل عليه المحر وحل وقت الصلاة ولا يستطيع
 السجود الا في الطين بالزبد عليه العمل ان يجوز فابما ويركع
 كماء تم ويهوي الى السجود ويجعل يديه على السجود كما في
 او موقفة ثم يرجع الى الجلوس مما رتبته ثم يسجد الاخرى كالأولى
 ثم كذا في الصلاة **مسئلة** ومنها رجل صلى نوح عماما
 ثم ارتحل فجاء رجل مغمول القول اقبههم انه يهودي في فاتهم
 بغيرون ابد الان اليهودي فموج بهت **البرزلي** هو تبتين
 كما اخبار القول بالسهر وقوله هي مسئلة الغنية وفيها
 ثلاثة احوال في حقه الصلاة والخلاف انما هل مورد في حقه
 ام لا والعرف بمن ان يباد على نفسه **مسئلة** ومنها في
 تبتين بنية ليس له امل وهو اجمع من فيه (ان كان يعرض في
 القوي والضعيف والايم واليتيم ولا يلحق خلعهم بوجه ولا
 سيما شيوخ البنية ان في هذا الزمان وقته الجرد والجرار والجماع
 والبلاء فلا يكون ائمة اصلا لان الجرار والاياع لهم روابح فيهم
 ويشعرون بالربار المحرو هروغ الناس والجماع مستكشفت
 على المحرم لا سيما الجماع القوي والافاقه منصب عمل **البرزلي**
 ما اثنار اليه بين وما حكاه ابو عمر ان في كفا ليقه من قوله
 هادولا الذين يجضون القرم يجرهم السلطان كما الناس فلا

يفدح ذلك في مستطاعة من حضره لا يضر ضرورة وكذا ما افعل الراوي
 في كتاب الاموال قال في الذين يجمعون الطماع بالنوبة للطلعة
 قال لا بأس ان في كل سنة صانع الطماع ويجمع غيره من اهل
 واهل بلدة وتكون حلال لان ذلك انما فضل مملوكة لطلعت
 بلا تحطاة في اكله لطيف نفس ربه تعلقة من جعله لان الطما
 نمران كاه ممن اقلز له بلا باكل الضرورة لانه غير العامة
 مما ينظر في التي عرض لمسيبهم والتم اعلم **مسئلة** ومنها
 في اصاب معروف بالزنا ان استنصر بذلك بطلت الصلاة بغيره
 ولا ينبغي الصلاة خلفه ولا المسكوة عنه بل به مع خبره لغيره
البورق ويكون الخبر بذلك ايضا لا تغريضا ولا تضيحا
 ويتخرج اما منه في اقامة العامة في التواريخ **ومنها** اذا
 حاصر الروم او العرب قرية يوم الجمعة فما تضرعوا الا بغير فني
 وقت العصر ووصلوا الى وسطهم صلوا الجمعة بان وقتها
 ملاح تغرب الشمس وعزهم واع **مسئلة** ومنها في اصاب
 في الخطبة ذكر الجمع بانه ينزل ويصل ويعيد الخطبة ويصل
 وان استجلب اعماد المستجلب الخطبة **البورق** اعلم في
 فوجب من يطل الصلاة بذكرى اخرى فيها وعما مذهب
 من لا يطلها حتى تخطبة الاول وينبغي عليه وكذا
 التلويح **مسئلة** ومنها بمن مسرة ذكره بالجماعة وروى
 احاديثه بانه يتوذا بجمعة معا وهو كذا في المروية وان
 كان بين تارون يقين بمذهب من يوجب باللوة دون
 غيره **ومنها** فيمن طلى الظهر ثم سمع الاذان باقيا
 الميزان يوجد الوقت لمزيد فله بعدة في ريعه يوجد
 اول الوقت يخرج للجماع يوجد الامام في اهل وحلف
 انه قد طلى في الوقت فيلزم الرجل المؤذن فقال له اذا كنت
 قبل الوقت قال نعم بغيره ونجد لا نكتمه نشا جود في

بالحديث

بانه ثبت وان ثبت هذا اعلم واذا ومن لم يسمع كان في حقه
 المؤذن وكذا كل من يلقه عن حرفة من الاجرا ويوجب ان كان
 في بلد الاحكام ويجوز لان المؤذن لا يكون الا امينا **مسئلة**
 ومنها الخطبة للسياة فلا تقع في ابر لا في الزوج لها وليست
 في عوة ويستحب لذة الزوج وحرام في العرة والمستحب
 منه الى موقع الاساور **البورق** اما الحنا فخطبة في
 واما في الشبهة فيمكن ان يقال ان كل حنا ولا يعرف له
 وكان شيخنا ابو عبد الله القاسبي يعرف له في وقت عرس
 غيره ويخرج عليه بانه حليل لانه يظهر جسمه عن الهيئتي
 ونحوه فيلزم لا يجوز معه وكذا عروة الحرفون الزية لا يقول
 بل لا يلا بلا يامر له **مسئلة** انما احرقت جماعة امامه
 رجل او جلها او ذوو النيهي منهم وجب عليه الا يقصر
 بهم للحريث وان كان هو الكاره امتنع له في التحلف من
 الامامة بهم **المسئلة** ابل اليه انكره **مسئلة**
الركن في اهل تونس **البورق**
 ورد علينا في عشرة التسعين وتسعمائة رجل يقال له
 الركني وكان شيخا حيا مظهر الفرح في ركني
 والاكل من كد يمين العلفقة من القوت في عتقوا (الفاي)
 للاحم ونقلت عليه مذهب الحنليني مذكر (الفاي) **مسئلة**
 العمامة في ما يلبسه الفقهاء اليوم ويغني اهل القوا في
 والمشارقة والبقع منوع فيسبون للحد من مشا حربة
 طلبة شيخنا الامام وقد في حضرة **ومنها** المتختم
 مطلقا ومنطقا لياسر الاحمر **ومنها** اخذ الترتيب في
 الامامة واكتفى بالشرع في اخذ التلمية في كل عني
 الجماعة والجمعة في حانقل عنه في ارتفع في لك لشيخنا
 الامام بانه في كل عليه وتما في العليفة في ج بوجوه

في البلاد وذكر غريب ابيات ذكرتها في جامع مسما ببلها
 المجموعه فقلت له ليجتمع به ونناظره في هذه المسائل فتنهيه
 من ذلك وانكر على الذين اتفقوا على انه حجهم وادعاهم عليهم
 وقال انهم ما اخرجوا على حق ولا امة من هذا ولا الذين ينتسبون
 للعلاج ويصلون الناس بفوز ابي لما حججت وجرته يسلا
 لشكر ربي في زاوية الشتر في فرب كرم الربيعي بحجر علي
 حتى اجتمعته به في كرت له قضية المرنين وانكر على اخوه
 فقلت له انما اقول مرتب الامامة والشر بغير علاج
 وتقتل الله لحد من اخوه من بين المال اذا كان على وضعه
 من دخول الحلال فيه بل لا يستغف الا لكونه مسلما
 فيكونه لاخذ بظواهر الجمع لكونه واحدا من المسلمين
 وحتى كثر امره في العلم ضعف الظاهر واخذ مرتب القل
 ربيس والامامة علاج وما عرف ببلان على الاختصاص
 لا ولا وهو اعانة على الصبح لا الاجرة وفي اجور للمسلم
 ارزاهم من بين الصل من المرنين والعمال وغيرهم وان
 ياتي اخوه الامامة بغير ما كان عليه اولها ولم يكن له
 حيوان الا ان هذا احسن **واما** ليس العمارة في ذكر المارز
 في تقليدته على احد بيت الجوز في انه انتهى عن الافتتاح
 قال ابو عيسى هو ليس العمارة بغير ردا ما ليس بها
 بردا وليس منها عنها ونقل عن ابي محمد ان العمارة
 بزاوية بغير ردا كعمل التزك بلان لم تكن كذلك وكانت
 بردا بل ليست منها ومما كانت عنها شيخنا ابا الحسن
 البطوني كيف كان بليساها في ابي ابي الحسن منتصر
 فقال كان بليساها في ابي الحسن البوع في ابي الحسن بلان
 النبي على الله عليه وعلى انما انتهى العرب عن التزك
 بزي الاعاجم لا انه انتهى الجمع عن زبهم لا لم يبرح

ذلك

ذلك مجتمع ولكل نوع زبهم واما الباس الاخر فقلت في
 حوت البراقين عازب انه ليس حلقه حمر او في ذلك قصة
 الحسن والحسين ولم يتكره الا نوع لا يفتد فلاحه واما
 ليس الخاتم بعد قتيبه الا اذ اذنت الصبيحة انه عليه
 السلام ليس الخاتم للطبع وقضته مستحورة رتو ارش
 المخلص الراشدين في سفي في بيراربي **المسألة**
التي انكرها على اهل تونس المراتب عفت
الرجز ابي **المسألة** الاولى انكر عليه الرعا
 للصلاة العريضة بغير طاعة الا ان **البرز** جوا عمل
 الناس بل لا قالهم والموافق الرعا للعريضة بغير الا ان
 لم ار المالكية نسا الا اذ في العينة عنه ليس المستوي
 ليصواب بن رشت هو قول المؤذن ان الطنوايين الا ان
 والامامة فمقام الصلاة في على الصلاة في على العلاج
 وفي هو قوله في الا ان في على خير العمل وروى ذلك عن
 علي بن حبيب لا ربح في قوله ولا لجل عليه العاقبة وبه
 فسروا الخيرة وقال هو قنصل الشيعة ويخط من كلام
 الباي والمارز في والفالي في تفسير الثوب حقة
 اقوال القوال ان المنفعة من والانيان في من العاظم
 بينهما او عطلها كافتتاح بحضور الصلاة بعد الا ان
 واختلافهم في هذا التفسير لا يبعد كراهية في هوى
 الواقع البيوع ان في يكرهه الا ان كان بلغة الا ان دون
 غيره كما هو البيوع **وخرج** ابوا ادود عن ابي بكر
 قال خربت مع رسول الله على الله عليه وعلى الصلاة الصبح
 فكان لا يبرح الا ان اذ في الصلاة او حرككم يركله
 واجعل للمارز في في تقليدته على احد بيت الجوز في انه
 يبرح كما يقال وفي كتاب الجهاد من مسلم في حوت ماء الصلاة

جامعة فما حفظ السنووي في مال يؤخذ منه الجواز بل لا يزال
 بل الصلاة وكذا لا مؤله الا صلوا في رحالكم في الليلة المخرجة
 ومن الذليل ايضا قوله وتفاوتوا في البرد والنفوس والصلوات
 يروى تفوي بيغى السفلون عليها بكل وجه **السنة** الثانية
البرزلي ملاذ كره في فعله له احد من علماء الافاق بل الناس
 جميعا من حبيبين منفع من كرههم لانه لم يكن في زمانه في الله
 عليه وجم ولا الخلفين بعده ومنفع من المستحسنه
 ورا على من الاذان قبل العبر في صلاة الصبح للحرص
 على الصلوة بها اول الوقت ولما ورد من الرعية في
 المنهج والبرزلي في الزمان الاول للمعنى المقتضى علمها
 كان زمان عثمان ثبت المقتضى وهو كثرة الناس في حرفة
 الاذان الثانية في الموضع الاول ليجمع الناس فيكون الاذان
 الثانية التي كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم
 وليس ذلك بخلاف السنة فاعرفتم بالزور والاسواق
 وهي دار لم امر المؤمنين ان يهلوا عليها وينادي بها
 الناس للصلاة واقبل في حجة فيقول كان يقول قبل
 الزوال الصلاة حضرت رجم الله لا الاذان المعهود
 ويكون قبل الزوال وروى هذا عن ابن حبيب انه اجازة
 يوم الجمعة وما قبله هذا بعد شراح الرسالة عن عثمان
 رضي الله عنه وهو في عين النازلة وقد رايتهم
 يتغيرون ان يفعلون ذلك على منارها ثلاث مرات الاول
 تاهبوا للصلاة الثانية اعزموا الى الصلاة والثالثة
 الصلاة ولعل يجمع الامام على المنبر ويجعلون حينئذ
 من يثوب الاسواق ويجضون فيفزع الناس من حوا
 ينشع واليفضوا فيحاطوا برون ومهر (حيثما من

الشرقة

الشريعة ان هذه الخبيث (في) يرد ما يتجلى من المستسنة
 والاعمال بالنسبة **السنة** الثانية وما افتر ايضا على
 النضج **البرزلي** واول من احسنه الامام المهدي مستر
 عليه وهو لا يخلو اما ان ينكر الهيئة الاجتماعية من
 في حرفة الصبح مع كراهية الامام انما انما احسنه وله الحرف
 فان كان الثاني فيمفع فانه يفتي في التوقيف انه
 برقة كقول هذا وعلم انما حرفة (في) يرد ما يتجلى
 بل ورد ما يدل عليها منها قوله في الحديث ان بلا الاذان
 بل في الحديث وفيه الاذان منه ان ابن ابي مشهور في
 حاشية المصنف بل في الحديث في خبره ويعلق له انه في
 الصبح او قارب والمصنف في حاشية البصر والتفصيل
 الذي يترك به الاستصحاب فيمنع من يوفقه بذلك
 واما من انكر الهيئة الاجتماعية فيمفع حتى في سجل
 انه حسن وانما اختلف في هذا الامر ليس (في) انما في
 يمنع الجيران النوع والمعروف الذي افتى به ابن حبيب والميل
 وغيرهما جواز ذلك ولا ضرر فيه بل يبيح التزكير **السنة**
 الرابعة تأخير الصبح الى السنة الوقتية (في) الجامع (لا على)
البرزلي ولعل ان المشهور به ان طلب الجماعة في
 افضل من اول الوقت فلا بد ان تأخر واختار التوقيت
 تأخيرها لوجوب منها لا درا الجماعة فيه لغرض
 الناس الصلاة فيه من اقصا المرتبة ووسطها واول
 باضا لنفصيل النعمة بذكر الزكوة والفراة او كثرة
 الجماعة وقسطها بكثرة زيادة الدرجات على غير
 من المساجد لانه الجماعة في التوقيت على ما في
 حبيب من زيادة للدرجات وكثرة الجماعات وفصل
 الامام اختلف هل هو وفاق للمروية وهو راى شيئا

الامام قال وقوله والجماعة لسواء فمناه ملائكة تثنى جماعة
 افضل من اخرى بالكثرة او بعضه الامام او في جامع الجفة
 ومن استأخضا من خالعه **المسألة** الخامسة ومما اشرك
 ايضا قول الصلياني فيه ولقبه فيه لاسيما في رمضان
البرزلي هذا لا يشرع في الخاصة ان ليس ذلك من
 فطرهم ولا من اراد تكلم وانما هو من فعل العامة
 الا انرا انهم يقولون لذلك الوزعة لاخراج الصبيان
 وضربهم وفطرهم ملائكة عليهم نكرا هبتهم
 اياه وان كانوا تغلوا عن بعضهم ولا ادري هل هو
 من يفتن اليه في الشرعيات لا لا فانه يتركون لرحوله
 في صفرهم بالعموم في كبره فلهذا يثنى لمن يوثق
 به لفصل لفصل الصلاة والامتنان لها **المسألة**
 السادسة التفسير والسوق في تنحدر رمضان للاشتغال
 والسور **البرزلي** فمعه لمالت شيئا في البقية ابا
 الفاسم الغبريني عنه وهو في سفيد دار وقسم
 فعل ذلك فربما من دار داكنه لولادة فاسم فقال
 لي يا فاسم انرا في جامع الرزونة فقلت لم جامع
 الرزونة ليس بجنة الا اذا افرق العمل واربوا فاست
 من مسائل عنها شيئا الامام فقال وقع هذا في
 زمان بن عمر (السلطان) بعث اليه ما في الخبر وان يانه
 فدا انك التفسير في المنار بعث من هذا وقال في مصنف
 في افضل السور وافضل الاماكن باول قبلة اذ
 اخطت بالقرء وهو جامع الغبروان **باب**
 ازعماد الى قتل هذا ما به فقلت هذا هو الصواب
 في اجزاليوفات في الاعراس كنانة وقرا ليس منها
 فقال لي تلك الموفات المنكرة التي في الاعراس لها

لذة في الموفات وسماع الاصوات لما يقال انما لا تسمع
 واما هذه فهي اصوات معزعة تغمر في **الجماع المسألة**
 السابعة **البرزلي** ومما اشرك من اخبار الله مع
 له قال لا يقول احدكم اللهم صل على محمد واهله
 ورد في الحديث الا الله مع صل على محمد واهله
 لانه يترجم منه صل الله عليه وخرج التعليل للصلاة عليه
 الا لفصل لعنه بل لما افتقر الى معرفة من قوله قال انما
 ليس له يوم الغيرة تحت لوائه واول من تنشق عنه
 لسواء يوم الغيرة تحت لوائه واول من تنشق عنه
 الارض ولا خلاف ان كل ما يقبل الشرب والتمويه
 والتغلب في حقه صل الله عليه وانه يقال وليس
 اسماء توفيقه بل وردت في الغرمان وسائر الكتب
 التي اشرت به صل الله عليه ومع بالعادة فمختلفة
 بلقها (ابن العربي) ويخرج ما بينه ما كثر ولا خلاف في ذلك
 وقد وقعت في زمان فضا بن عمر (السلطان) وهو ان
 رجلا يفتن للطلب فقال من قال فيلنا جري (الصلوة)
 يطلت هلاله فرفعت قصبة الفراق موقفة (الطلب)
 عليه وامتحن سنة اشهر حتى تشبه به لفظ
 منقائل عنه وموجعه الجمل بمقايير الاضداد (الطلب)
 ما نقت من كلام القتيبي (يعني المراسي) في الفاضل
 البرزلي رجع الله من المسائل التي اشركت في اهل
 تونس والرد بما حثروها وهي مسائل كثيرة فقلت
 منها ما لا بد منه من الادلة ومن اراد الاستفهام
 فليشكرها في البقية الذي لم يسمع منه هذا وبالله
 التوفيق **ومن كتاب الجواهر المسألة**
 ابن الجاه روى (الشبهة) عن مالك انه سئل في المسألة

فيحصل ذلك انه حرمه فيه رجاء ثم يتبعه ابيودى الى
ان يعبر الى القبر ليطرح جامع الصلاة عند موافق صلى
الله عليه وسلم استند غضب الله على قوم اتخذوا قبور انبياءهم
مساجد وقيل يحصل ان يكون لان ميتة / لا في قيل انها
ميتة وهو كذا هو المبرورقة في الرضاع وقيل كذا هو وقيل
الفرق بين النكاح والمسلم والى ذلك اختلاف في الصلاة
عليه في الصحيح وظاهر الرواية الترافقة للخمسة
وسبب الخلاه حريث مسجل بن جضاء هذه المسجدة
فيه طرد المخط والمخازة فيكون خرافة الا من اجل
كراهية دونه للمسلم وهو في القول يجري الاجمال
بعضها في بعض ولم يعمد الا انه ليس في خلافا للمفسر
ويبين مما قولهم لا يجوز الذين فيه بوجه وهذا
بما ثبت للصلاة واما لو ثبت لوضع الموتى فيطامع
ان خلاها والذين فيها ان لا يضر الميت واما المساجد
التي ثبتت بها المقابر فقال بن مخور انما لم يسمو كناية
الصلاة على الجنائز فيطامع منه (مؤمنان وجوزة
ابن الكاظم وعكسه بناء المساجد على القبور العا
مية اجلا في سماع ابن الفارض وكذا القضاة في غير
الغزبية كما تقدم بن رفته وجهه ان القبر حتمي
والمسجد حتمي وما كان له يستعان بقصده في بعض
المبرور هذا مما راي الا انه ليس في وجه اختيار القبر
ويبين لا يفعل ولو كانت عمارة **مسألة** وقعت
شوق في أرض جنت مما فوع للزرع او رباط او
مدرسة وقعت في حبس أرض القهنة في مدرسة
الشيخ هم فيها قبر وود من فيه موضع الحشم فيها
انها لسوا وتوخر جدارها للترا. بعد من ينوي عن

كرا.

كرا. القبر من قرينة الميت وهو يخرج عما تقدم من جري
الاجسام بعضها في بعض **مسألة** ابن الحاج ان اطلب
الرجل المحفور خزانة لمقاير منها علة يعني ان القضاة ان
انه لم يفتي فيمنع الا فصل منها **المبرور** وكذا هو انها
لو فريت بانه يحصل له اجر من جميعها فعلا ان انوي
بالجميع ولم اهل وهو اجتماع الجنائز في خلافة واحدة
يحصل له فضل الجميع **وسبيل** بعد من انوي في القبر
عن اخراج الميت الذي يظن تحلا له بالقرينة **واجاب**
بانه يلحق حرثت فينبغي بامر من يقطعها من يقتل
امره ولم يثبت فيما علمت قول يقال بالخرابة كان السلف
الصالح يستعملونه واما اخذ قرابة قبر الصالح فبان
خشي ان يكون خالطه اجزاء الميت فهو نجس و
بالترك على الخفيفة انما هو بالاستعمال ما كانوا عليه
من الارواح والدينية **وسبيل** النجس عن نقل
الميت بعد دفنه **واجاب** بانه ليس نجس
ولا يبلغ به تاثير حاجته **مسألة** ورد في الاحاديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يلقى القبور ويبسج
على اطلها ويدعو اليهم وقوله وما من رجل لم يقبر
رجل كان يعرفه في الدنيا يسلم عليه الا عوفه ورجلا
عليه السلام وان الروح تصير كل يوم بعنا القبر
تطعم من ياتيط وخال عز (موت) الظاهر ان الميت
يعود الزاير لانا امرنا بالسلام عليه والتمساع
لا يامر بخطاب من لا يسمع الوقوف عند راس الميت
والاعلام **مستدرك** ويحيى سماع ابن
الفاطم كراهة البناء على القبور وحيث (الملك) كنه
المشوبة عليه بن عبد الحم لا تنفذ الوصية بالبناء على

الغيرة النجس بربها. البؤس ولا بأس بها. الجاهل (اليسير)
 ارتفاعه. بايز بن القصور. ويعرف به **ويعتبر** بزرشته
 بحدود يله على فروع عشرة. التمييز دليل على ان الكراهة
 على التبريم بن تيسرنا. المباحات حرام. وحرم الموضوع
 جازم. والتمييز القصور عن غير فعل النجس الكراهة لها
 والجواز لغيرها وهو الظاهر. وحل ما فيها لغير قصد
 التمييز المازر عن بن الفطار انما يجر عليها او
 حولها في الارض المباحة لتضييق وهو في المباحة
 جازم. وقال الجاهل في ستره ان تصح احاديث
 النبي عن امنا. واكتب على الغر ليس العمل عليها
 بل ان اية المسلمين شرقا وغربا مكتوب على فروعهم
 وهو عند اخذ الخلع من المسلم **البرزخ** فيكون
 اجماعا فيحصل على النعم اختاروا الى حريته. آخر
 لقوله على الله عليه ولا يفتح اية في ضلالة وفي قبا
 ابن فلاح اذا جعل على فروع من احد الخير **مجهول**
مسائل من الجبل **مسئلة** اقل ابن
 الخارج بانه فعل على خطاب الغاي في روية هلال
 ومضان بعد ان يجه على ذلك لزيادة قوة النظام
 المذكور بل لم يظهر ليع على خطابه وخطاب فعل
 غير من التماسهم الهلال بعد ثلاثين من تاريخ
 مرتبت بالخطابه المذكور. ونكر استة تغير وقال ينفى
 الاجتهاد في طلب روية الهلال والضمة فيه
 واستمر اع وسع الفضائ في ذلك على استة ما
 يمكن وكذلك كانت سيرة سابعهم وانما لما ولي
 الفضل بفرعية بعث في نواحيها من اعي المينة
 المساجد واهل الثقة بالناس روية الهلال وفرد

ينبغي

مكتبة الرضا
 المكتبة المركزية في قسم المخطوطات

ينبغي في كل بلد يمس من يوثق به وان لم يكونوا
 معينين لعدد القدان ثبت عمالة عنه الغاي وجب العمل
 به. وبعث في نواحي بلد بالعلم بذلك والغير عليه وان
 لم يثبت يمتد به في بعث في نواحي عمالة ذلك الموضوع
 ما قرب رجلا ان يراه احد فيعمل عليه ان كان عملا فان
 لم يثبت في مع يقبل الخبر ووليه بعد ذلك لا بأس
 كما هو لا شك فيه. واقفا بغيره من حضر سراج بن عيسى
 الله اذ ارا الهلال انما عشر رجلا مع يقبل الغاي
 بعد النعم بعد التهم ورفعوا عشر انما عمالة من
 جهة التواتر في العمل مع من عمال فانما بعد ذلك
 نحو ثمانية رجال مع الاولين فقال بن عمال تستحل في
 اية عمالة من جهة التواتر في السرا على قول ابن الغاي
 وسمعون في مسألة الجملة **وسبل** السبورة عن
 اقل ما يجرى الاستيفاء في استيفاء الهلال
ما جاز المتكلمون يقولون اقل الفرد خمسة يقع
 بهم العلم المازر في هذا او مع في قلب سابعهم صم
 فهم في لا يمتد في ذلك ولا يثبت هل فيصحب غير او
 في او امرأة او غير ذلك ولا يثبتهم بهذا الخبر
 ولا يثبت عن قايه وقد يقع اخبار اكثر من خمسة
 ولا يثبت ولو افسح الفرد **وسبل** النجس كما ان
 الهلال من لم يفتح لم يشهد به ولا يتركه فان شغل
 لم يحصل النجس من هلال **ما جاز** ليس لهم كره
 في صور لاثني مئة وقع الحكم لهم كره التماس طالع
 يكونوا اقل من خمسة **وسبل** السبورة عن اقل
 مرتبة التماسوا الهلال ولم يروها قبلت رفعة
 نحو اربعة او اكثر اقل في جماعة من العرو

على ما في السبورة
 في ما يجرى الاستيفاء في استيفاء الهلال

يسألوا الرفقة بغيرهم من قال سألت ما بيني وبين
 ومنهم من قال سألت لفلان لا أعلم جماعة فقال كل واحد
 منهم جمعا كثيرا من الرفقة بغيرهم اخبروا بالرفقة وانما
 واحدة وله بخلاف احد منهم بغيره بغيره الشك
جواب نزلت منزلة هذه بالغير وان داراهل العلم
 المحققون بها متواضعون ومن يبلغ به فضيلة من
 هذا العدد باليقين على الجواب الصواب لا اذ كان وقع
 في ذلك اول الشك ولا يلزم لا محذور من المحذور فمن لم
 يحكم العلم ويميز هذه من غيرها فانما له وانما اليه
 رايعون من كتاب العلم والعلماء اذ العلم العلم من
 يعرف حقايقه ويستفادها وانما بها يقع وقته لها
 وتكم بالامان في عناية واستمر **جواب** مرة اخرى
 تفيد جوابا في هذه المسئلة او اظنه لم يجل وذكرته
 انه نزل بالغير وان والحق التحقيق يحضرها من سمع
 الرفقة من بين العلم في نفسه والحق والصدق
 فلا يحصل رجلا من العلم من اتيار الرفقة صاموا
 وامر الناس بالصوم هذا اقوال من متفق المنظر من
 شيوخنا وقد بينت لك في السؤال الاخر ما يكتفي
 به من صحة التواتر **وسئل** عن التخي في
 السؤال اهل الرفقة لا يعرفون بعد الله وهم من
 الكثرة كما وصف وكيفية لو كان رجل من اهل الفراء
 والعلم معروفا بحكمة الاية وظاهره لسلافة النبا
 حية سمع قول السائل للرفقة وقول السائلين
 عن قول اهل الرفقة وكثر عليه حتى تخلفه وثبت في
 نفسه صدق قولهم حمل اهل داره والناس على
 العطر وصلاح العبد واخر اجماع كلمة العطر **جواب**

عا في ذلك ما قل عن السجود في انه قال يلزم كل من قرر
 مع اقامة الحق اقامته وقد اعطى الشيوخ شكاية قوم
 لهم اقل علماء اصلا في كونه من السجود في وعبد المنع
 وابن محرز ولا يفرجوا ابن ابي زيد وحاشا عنه انه يعمل
 بقوله العدل الى اهل بلراشهم راوا الهلال من يارب
 الخبر ونشره بعضهم ورجع عن انكاره **جواب** ما
 نقل هذه الامور من الاضيق في علمه ويقطع بها ويعمل
 عليها ولا يجوز عنصرا في حطر ولا صبا ولا في صلا عجم
 وما حكى عن ابن ابي زيد في كونه السواد والزي عليه
 اليه فلا يفرج ولا يفرج من اهل العلم من خط العلم من
 المحبرين بل انرا علمهم المتعم ولا حرية ولا كورية
واجاب ابو الحسن السولي ما ذكرتموه وصفتكم فيكم
 مستقيم لا شك فيه ولما مشهور من كتب طالك والكتاب
وسئل التخي عن روا الهلال وضمان وحده فيجب
 الصوم هل يامر اهل **جواب** بان بن حبيب في كونه
 عن عبد الملك بل قال يحط اهلهم ولو را الهلال لسؤال
 وحده لم يجر له تبييت الصوم ولم الاكل اذا خفي وعن
 عبد الملك انه يعطى اهلهم بقوله ويحط صلاة العبد في
 بيتهم ولا يبطى بالقر **البرزخ** وفيه قوله انه
 لا يعطى بل يعمل اذا خفي وذكر بعضهم انه المشهور
 قال ولو كان مشاهيرا او ثوبا مما يفتي عنه القهمة
 لا يطر بالبعد ونزلت بنو نهم واشتهرت الرويا
 الا انها تبييت عنده المصالح بالبطر بعنه من جندار
 اليه وامر بفتح العوام بالبطر جميع بذلك في كتاب
 الاصل فقال لو اذ بكان اهل لان يبيد بقوله في
 الغضاة ومفصلة والزيه قاله وان كان الغضاة مستفيض

المختصرة في الصلاة **البرزلية** جعل هذا الموضع لود ادا المضرور
 بلا خلاف في جواره كما حال ابن الحاج اذا قدم لصراع راسه
مسئلة البرزلية الحكم في عمار الكنان وعمار الجهم وعمار
 خيون التميمي والفتح كالحق في عمار الجاسمين قال رحمه
 الله في دفع السؤالات في زماننا اذ ادفع الصباغ في زمن الصيف
 بهله يجوز للاخترا الخروج من ضرورة البصر الا وكانت
 الغيبا عننا ان كان تحتها الحنفية لمعنته عالم منها
 بل بهله فيكون كذا واما ما بالزرع فلا خلاف في جوار
 جمع زرع وان اذ الى فصره ولا دفع في النسيء عن اكله عن
 المال **مسئلة** وكذا دفع غزله النسيء الكنان وتريبيق
 النسيء يبيها ان كان في مكان محريا بما ينز مطلقا وان كان
 امنا لم يمنع لئلا يفتي كذا وفي النسيء ان كانت في
 ضيقة لم يمنع لئلا يفتي كذا وان كانت في غير ضيقة كذا في نهار
 رمضان واقتاب في قول اذا عزلت الكنان المفروق بوجود
 دفع علو حتم في حلقها لعل صومها وهو نحو ما في منا
مسئلة ومن عمل في راسه حنا وهو صاير فان استعملها
 في حلقه فضا ولا جلاية عليه وكذا من اقبل في من سابل
 ابن فراح **البرزلية** نقل ابن الحاج في دفع الغضا فيما يصل
 الى حلقه من راسه ولا ولا في السليمانية وكذا في الخلاب
 في النسيء ونالها الجوز بين العرض والنعل **مسئلة**
 ومن السابل الزكوة من ابتلع شيئا من غزاله او من
 حبر عليه الغضا **البرزلية** ان لم تكن صنعت بهو كابتلاع
 النوات وان كانت صنعت بهيما نظر كغير الرقيق
 لزوي الحنفية **مسئلة** ومنها اذ التمسوا الهلال
 بلع برون بهله يستحب مساد جله التماسا وعله وهو
 ظاهر المذهب **البرزلية** الزبي في الجلاب السنجابية

صني

صني في الرضا ونفذ لابي الحاج ما يشير الى الاول **مسائل**
الزكاة **مسئلة** وميل السيوري عن الفطاع يعطون
 الزكاة ولا يفرز عارده ما يبرهع الي اربابها هل تغفل منهم
واجاب تؤخذ منهم ونقطا لا كما لاصل الحاجنة
 الا ان يفرز عارده لا ياربها ولا يعرفون ولا تغفل منهم
 وغير الصحتاح لا ياباخذ وكذا المفترا به **البرزلية** اجرا
 الزكاة واخذها منهم كالموال مستغرق الذقة وظاهره
 المرونة انها تؤخذ منهم في من عتب ما تشبه بطلت
 الزكاة تؤخذ منها اجزائ اربابها الا ان يقال هذا ولا
 معلومون مكان الغاصه نايب عنهم بخلاف من لم يعلم
 ونفذت معرفتهم **وسئل** عما ياباخذ الا عراب فطبعة
 على الزرع وجه الزيتون من العين هل يسفك التي كذا حلا
 يقابله اولا ويغت الا عراب يزكي هل يشتر من الغمرا
 النسيء الماخوذة من الزكاة منهم اولا **واجاب**
 بومرون بالزكاة الزكوة ويسفك من الزكاة موملا ذكرت
 ما يودونه **وسئل** في موضع اخر عن اهل الزرع
 والزيتون يجوز عليهم الا عراب او السلطان قبل حصاد
 او حطابه او عصا ويعطون عليهم مالا عينا كثيرا ويبيعون
 خروق قبضة مشهرا او مشهري هل يسفك عنهم من
 الزرع بعد ما الرما من الفراع ويزكي ما بقي او يزكي ذلك
 كله **واجاب** يسفك عنهم من الزكاة بعد ما
 انهم منهم وان لم تؤخذ من قيمته **وسئل** ابو الطيب
 عن نوع ينحصر عليهم وجاه بيضه ويمنه حتى يدفعوا
 ذراهم عينا فيمينه بخلافهم وبينها كيب تلزمهم
 الزكاة **واجاب** يجب جميع ما اخرج عن الزرع من
 الدراهم ويحسم من قيمته ويزكي ما بقي **واجاب** ايضا

اما الزراعه التي تفعل لاجل الخبز فمكتسبة بما ارادوه
حقوق غير ما لم يفرغ فيه شيء. ويجب ممتنع يوم الغرم
وسبيل المارز في حكم التلوي بم المسلمون من الامم التي عراب
في الزرع والثمار بخلاف من انهم في بقاء الزرع والثمار في يدي
الامم التي قطع الثمر او الخطاد قبل تمام نضجه ويودون على
جمعه وحصاده ونقله من ابادية الى الحضرة الاما جازية
كثيرة بحيث لو انهم اطعموا الى يودوا ذلك ولا فربا عنه
مهل يركي ما بقي بعد اخراج الثمر الاجارة لضرورة الناس
الى جمع اموالهم او يركي الجميع **باب** ما سالت
عنه في غير محسوب بما للمساكين عند جمهور العلماء لقوله
تعالى وادعوا معه يوم حصاده وفنظا انه لا يراعي ما كان
قبل الخطاد **واجاب** ان يجوز بما يفرع من السلطان
على حوز الزرع والافاق في نفسه يركي الجميع ولا يفسد
لاجل الغرم شيء **البرزلي** الذي اختار شيخنا الامام
وجوب الزكاة مطلقا فيما سالت التفتة بما الزرع وان
محظف وكون يافوخا من المرونة والختار ان كانت
الاجارة خاصة فلا يجب وان كانت مع غير اجارة فيما سالت
على الاثرية فيما يخص منها **مسئلة** فيما يافوخا اللقا
طون من الزرع **البرزلي** سمعت شيخنا الامام يقول
ان كان تركه على ان لا يعود اليه فلا زكاة عليه فيه وفيه
من المسألة انما المفعول مخطا ولا زكاة ما يوجبهم بالغرم
واما ما يافوخا المستور اهية بان دفع ذلك الخوج
منه بخلاف السلطان والامراء والعرب فهو بمنزلة الجاني
لا زكاة فيه والاممية الزكاة **وسبيل** الا اودى بمس
احلقت المظالم بزمنه ولا يعرف اربابها ينصرف بالصرف
هل يسوم اخذها **باب** ما تصرف به على اهله

على وجه

على وجه الثوبة جازيا اخره وما تصرف به عن نفسه فلا اجس
له فيه ولا حوط لا يقبل منه ولو اعتقد اخره انه حق
لغيره يافوخا عنه على اخره الوجه لكان وجهه محتسبا
ولو اخذ ذلك على امر يفرع به المسلمين وهو ممن يسوم له
الاخذ من السلطان لكان هذا لبيته لانه لو تاب لا عس
يصرفه فلا يصرفه اعطاه كذلك **البرزلي** قوله وما
تصرف به عن نفسه على اخره هذا ايضا يخرج بما مر
القول بين انه لا المصروف على بل ليعمل هذا لكان سبيل
ابو الحسن المتصرف رحم الله يصرف على سبيل التبرع طاهر وكان
الاجاب اشغال تونس فيقول هذا الرجل وقع على ذراهم
خلال حتى اصرفها هنا ليكثر لاصحابها ثوابها لما راي
من كثرة الوارء بن عليها لكونها طاعت بين الطرفين
ومن يقوله انه ليس مضروبا على يديه فيخرج النصف
بالصوفة والهيبة وغيرهما فتوايه له وتبا عنه عليه
وكذا من يخرج هذا المال بغير وجه وهو اولى **وسبيل**
السيوري عن قلايين على بلاد هل يعطون من الزكاة
كما يعطي افراد البلدة او يجمع بها اهل البلدة **باب**
اهل بلدة هم هم الذين يعطون **البرزلي** لكان اكثر من
البلدة يقول يعطون كاهل البلدة وبعضهم يعرف بين
ان يبيع اربعة ارباع فياكثر يعطوا والمختار لا يعطوا
ويجربها على مسلة من طينة اخا جس على مرسلها
هل يعطوا منها من اقل اربعة ارباع ما كثر او لا والصواب
الاعطاء مطلقا لانه اما من اهلها او ابنه (السبيل)
وكذا واحد منهم له حق الله المتبرع **وسبيل**
عن غير خالص محله شيء هل يعطى من التي كاه وكذا
قليل الصلاة **باب** من دفع محله سقطت عنه الصلاة

ويعطى الوليد من الزكاة ما ينبغي عليه وان لم يكن كذلك
فيعطى المسوأل عليه وقيل الصلاة لا يعطى من الزكاة **البرزلي**
له يجب على من ينفق عليه في وقت دون وقت وجوابه ان كانت
حاله وقت العمل حال الصبح الراتب فيعطى ولا يضرب عليه
بذبه وان كانت بحيث لا يرضى ماله كان كالمتجر عليه
فيعطى القليل الذي يضر اليه في الحال ولوليد الكفاية
فيصرفه عليه في اوقات الضرورة واجابوا به في مضيق
الصلاة فهو عاوجه السنة والادب ولو اعطاه فضلا
حبث لا يرضى غالبا لا يعطاه ولا يجزى من اعطاه لانه
يقول الله تعالى (المعصية **ونيل** ليعنه الامر يفتني عن
اتباع قول الزكاة عند خربم غير متفق ولا حصل لعل يخرجون
من اكل الزكاة **باجاب** بل يعطون ويأكل كل حال
منها لا لاجرة وقد بلغت محلها فيصرفون فيعطى
شرا **ونيل** (السيور) عن كابل ينفق في
وقته يعطى ما ويكسوها لعل يعطى من الزكاة ما
يرتفع به في كسوفها او يتصل به في العيو او عتق
تزوج **باجاب** ليس عن هذا تسلي مع كثرة
المسايل التي عكروا **البرزلي** له يعطى جوابا
يا حاله بما عثره والزبي سمعته عن بعض شيوخنا (الزبي
فيكون منه انها تفضي من الزكاة ما يصلحها من
ضروريات المتكاح والامر الزبي جراء الفاق حسنا
في حق المعجور والصواب في هذه المسئلة المعروضة
ان قابل شيء من الزكاة خرقتها ولا يجزى لانه صون
بها حاله وكذا ان في قابل ويعلم انه لو يعطى
شيئا فلا يعطى شيئا وان لم يكن شيء من ذلك
فمنها ما لا يشترط الحاجة بان كان غير هذا (استد حاجة

فلا يعطى حاله وان استوت الحاجة فيغيرها غير من يصر به
في اتم حال تصرفه بهي وان اشترت سائرهما عن غيرهما
اعطيت ما تزرع الزرورة اليه من اسباب المتكاح **ونيل**
عن فيغير ان لم يملك له من اراح عنه برفاه هل يعطى
من الزكاة **باجاب** يعطى من قبله ان متفق من نفسه
بماله وهو يتكسر فقال بان قوتيت التهمة جفت تشبه
بان اعطاه اجزاء **مسئلة** وفي (الحال) المستحي
لا يقبل قوله الرجل ان عثره من يستحق كجارة (الامان
ولو كان باطلا دينه لم يقبل قوله لان شرطه انه تجزى
الى نفسه وجه تصاع ابن القاسم نظري في كل
الغير فان لم يكن معروف الصلا يملكه اقبلت حاله
ولو ادعى على كماله في الطارئة ومن تصرفه كمنفعة
ونيل عن رستم من لم يبي عا جفرا هل يعطى
عليهم مينا وجه لسمع عليه من زكاة ماله **باجاب**
لا يجوز فعله ولا يجزى ان فعل **البرزلي** في المرونة
لا يجزى في قال غير لانه ثا ولا قيمة له اوله قيمة دون
مجملة بعنه شيوخه ليشو قضا كما ظاهرها من الزكاة
وتحملها غير كما المنع وعليه يتوى السني في فارقنا
ولا اول ظاهرهم قوله ابن القاسم والثاني ظاهري
تقبل الغير **مسئلة** بان اعطاه اياه فقه باخرها
منه في دينه من غير التسليم يجوز اخذها عنه في دينه
البرزلي وهو خلاف تغليب المايه لرواية من حبيب
انما منع ان تعضا المرأة لزوجه الزكاة بهر بمنزلة
من دفع زكاة لغريمه يستحق بها بما اداه دينه
واختار ان اخذها بعد ان اعطاه اياها بطوع الغير
دون تغنى بشرط اجزاء وشرها كذلك ان كان له ما يواريه

وعيشته الايلع واللا اقطاع الروح ينفذها في دين
عليها **البرزخية** وهي المذكورة في كتاب النسخ
وعندي انها لتخرج على الغوليين بين ابن الفاع ومالك
في اقطاع الظلم من نفس الظلم في اختياره ما يريد
واجاز ابن الفاع في المال وكذا الفراض يدين او
وذيعة بعد فسخها او ردها في الحال وكذا مساهل الصرم
اذ اقلد تم ربع في الحال في المستكرر فيها عذر الجواز
وسئل بن رقة عن يخته فرائته بركاته **ما جاب** ان
يعز الخراف وان واحد لموج منهم والاختيار الا ينص
وسئل الشيخ عن صوم ركاته كلها لاخيه **ما جاب**
انه يجزي عنه وهو افضل من جعله بركاته في كثيرها
وسئل في موضع اخر هل يسوي بين فرائته والعقرا
او هل يفضلهم وهل يعطيه بعه فرائته عما يعطيه **ما جاب**
اقتله قوله مال المزني في ذلك واما ان يفضل
فرائته ويوسع عليهم وهو الذي تفنصم الاحاديث
فان كان في ركاته اقل من يعطى السفيق على الزية للكمال
ولا يجرم الاقر ولا اري لرب المال ان ينج بركاته الا ان
يتيقن انه يطي فان شئت فلا يعطى وان جعل اجزاء
والخبر كذا **وسئل** عنها ابو الجيب الفرياني
ما جاب الخطا الفرائة او لا من يساويهم في العقب
فان شاء لا يعطى عليهم وليس لهم موقوف على ايامي
با عطا بهم موت سنة واذ اقلب ان العطا يصرفها
في العهبة فلا يعطى ولا تجزي ان وقعت ولا تلزم
لنفسه ولا هو في عياله ولا عا دته برقة يجوز اعطا
ومع وليهم في ذلك الا يفتوهم ولا يجمع فيهم
واجاب ابو عمران عن مسألة اختيار الفرائة ان لم يجز

مخرنقم

مخرنقم ولا يجمع من مخرنقم بل لا عطا كما يعطى اختالهم
واجاب عنهما ابو محمد بن محمد في لعل الفرائة ولا يجرى
لعله بقرهم يستريح ويعطى عن المسئلة **البرزخية**
الخلاص الزب (اختار اليه الحق هو جيم لا تلزمه نفقة
وليس في عياله ويحصل فيه اربعة اقوال الكراهة مطلقا
وهو نحو ما افنى لم ابو محمد الجواز مطلقا الرواية ابن
الفاسم واخذ منها الاشجاب لا لاختصاصه وحلت
والرابع لا يجزى لحد ولا ولد ونحوه للوهو والاشوة والا
خوال ابن جيب الباي ان ولي صومها غير اجزات
ايقاها واجبة لاني ليس لي ان كان نسوا له فيه مفسر
ما عطا له لذل في بخره ايقاها وظاهر الرواية الاجزاء مطلقا
وسئل المسبور في عن ادم الا يوتي بغير له وله غيب
ابا ان يطل بفقته منه هل يعطى من الزكاة **ما جاب**
انه يعطى من الزكاة **البرزخية** لانه لا يجب له الا بالحق
فان ترك الطل فكان له بكونه وله ولو كان على العكس
يعطى نظره على فوجه ابن الفاسم واشتهر **وسئل**
ابو محمد بن محمد عن عياله شاة في الزكاة فله جها
ونظر فيها لا تجزيه لزم اباها فيجب ان اقور جلا
بترجها وينتظر بها **البرزخية** بظاهرها عن الاجزاء
لان يذو كيلة كبر بريل ما في الروضة ولا يجل هرا
وقفت مسئلة وهو رجل محمي في غيا كثير الخبيث
مظن ان الماء من شاة بارة وطان زمان مسغبة
ما فبا شيئا الا عطا لانه يستحق ثمنه بخس ويصرف
لاهل السجى وول رجل عا ان يجمع له من زكاة وقال
لم تصرف به بما يظهر لك في حق اهل السجى وان
لايت شرا به بما فعل ما شرا و جعل في اهل برخل

بنا

ليست النار خفيفة حرقه فيجبس فما عنته والنار لا تظهر
 على الصبح ولم يجز عليه انه يشربه بها دفعه اليه وهنوه
 الفتوى فزينة الماخذ مستم **وسيل** ايضا من وقت
 عليه زكاة ما تشنوا ايها طوعا او تبارا وتصدق به
باب لا يجوز له عند ابن القاسم ويجز له عند (مستحب
البرزلي اخراجهما قالوا اخرجهم من عمره لان طروكيله
 كبر **وسيل** البايه عن اجرة نفل الزكاة اذ اراد
 الامام **باب** ان اخراج الامام لنفلها بروي ابن
 القاسم تنقل من اليه وعن ابن القاسم فباع ويشتر
 يعوظها يبلد يقرى بها **البرزلي** اعرج لاني يونس في
 كتاب المنزور فولي بن هل هو عاوي العلاء من ماله او منط
 ومنه خرج الخلاء اذ اخله بصرفه ماله او ثلثه على
 بلد يفتقره نفل اليه الى كواهل من له ماله او على الفلاح
 والعرف بين ان يقول ثلث ماله بمنه وان قال ماله
 بمن يفتقره وقد اوقفه مسئلة رجل اوصى بنجيب
 كتبه على مائة سنة بنو نسي وجي بالغير وان ما جوتها
 على هذا الخلاء **وسيل** ابو جعفر عن اخذ (الولاية الزكاة)
 هل تجزى ام لا **باب** ان كان فله اجر فبنت جعله له
 اقتضاها اجرات ماله اكثر مما يات وان اعمده
 احتياطا مجلس للاختلاف به **البرزلي** هذا يشبه
 فتوى شيخنا الامام بما يات من اعواب اجر فبنت
 من بلاد الظهائر ان كانوا (خرفة اجزا وان خالفوا)
 على اغيرها بلاد الروايات اخها نزع الى اهل عمل
 وفيتوا عمل مخرجها الى محلها اذ اسال ذلك
مسئلة روي السنوادر روي بن تايه عن مالك من
 جد الساعي نصف ما عتق وطرفه واخذ فزكاة دفعه

ظلم الى غير ما جحد عن **السوز** هذا يعني شيتونا
 الى اخوها الظالم بغير اسم الزكاة لانها لا تجزى وكذا
 اذا كان قريبا ونحوه من الاموال ولم يسعها له الا ان
 يعلم ذلك **وسيل** السبوري كيف يجب ما يخرج من الطعان
 هل المقتو ما وصله اذ ارادوا لهرا مع ما خرج عتق من يتولى
 سفيه وحصاده وذوقه ولا ربه ومنهم من يستأجر
 من يسفه له الزرع يجره فهل يخرج على هذا الجز **باب**
 كل ما اخرج بعد السفيه والحصاد والزرع والابار
 ويجب وان دفعه سلفات على القول فتسويها في
 الزرع فيحكمه حكم زكاة المسافات **وسيل** بفتح
 برقيين عن طلبة سائل موعود لو فت كمل النائي يعلم
 بانه في الوقت ما عطاها لا فرق جاز يظلم **باب**
 لا يلزمه شيء ولا يبيع الا بالقبض وهو عمل ولم يرضه
 به شيء **وسيل** عن مسنق الزرع بعض غايض
 بعد الخوص المسائفة عن تبا عتق وليست لمعين ونوا
 دخول الزكاة في ذلك ولم يكلف وربما كانت الشاغلان
 عينا او عروضا **باب** تجزى الزكاة لانها من
 خضرت بفتح ويجزى به عماليه في عتق من (الناظر **البرزلي**
 وسالت شيخنا الامام بن عرفة عن بلاحة السلطان
 زكاة ماله وهو اقل من قطب وعمد الرجل المذكور ما
 يجعل به النصاب هل تجزى اخذ السلطان زكاة ماله
 وكيف ان كان الماخوذ بالسم الزكاة وهو اكثر من
 الواجب هل تجزى الزايد على ما يريه ام لا **باب**
 تجزى ما قبل الماخوذ منه خاصة ولا يفتى بما زاد ويؤى
 بما يريه وان فيه لمعصرا **البرزلي** تعلق انما يوتى
 بغير لفظ الزكاة بلا تجزى وكذا ما ذكره الشيخ وهو

يجزيه كما انفق الزكاة لنية تحصيلها لا لا وتنفذ الاكراه
 كما اخراجها هل هو من باب اخراجها بغير نية اخرج
 ومنه ما قيل الجواب هنا أقوى لان الغصود نية المخرج
 ونية الاخر نية له وصوبه من رتبة **مسألة** ونقد في مكان
 العطر قليلا فيعبر المرونة لا يلبس به وفيه خلاف كثير المنصور
 انه لا يجوز وكان فيهما الامع رحمه الله يجمعون فيهما اول
 رمضان ويغني اهل البلاد اذا اخذها منهم العمل
 اول الشهر قيمة انما تجزيه بمخالفته الامر بين جميعا
 للضرورة التي في ذلك بل نقل لغرضهم عنه انما كلما اخرجها
 ولو قبل الشهر انما تجزيه والاول هو الزبي علمت
 منه وهو تجزيه على مسلة ملاك يجب وجوا السب وقبو
 ومنه تفديع الزكاة قبل الجول والشعارة قبل الحنت
 وغير ذلك ذكرها الفرائض **مسألة** في تأخير الزكاة
 عن حلولها **البوزية** اما ما خيرهها بعد
 الجول كثير اقل ضرورة لا يجوز واما ما خيرهها لاجل
 ان العمل يطلبونها في الحب والمال فينتظرون
 مع عمل العمال وكذا العيني اذا قلنا انها للعمال وانهم
 لا يصح احد يفرقها ويحتمل يقول انها ترفع مع الناف
 خيره ما اضطرب روي شيخنا بمرة يعلم بوجوب الزكاة المأثمة
 وحرة قال يجوز فيها ويجوزهم بان صرفوا والا كانت
 عليهم عليه مظلمة واما ما خيرهها لان موسمها
 لم يحضر مثل ان يوجوها لما شئوا لان العفرا بربلا
 ان يطلبونها **باب** المازريه على السحنون
 هذا ان قال بمرأع فيه هل يجد مستحقا لها حينئذ
 او لا جلاول لا يجد تأخيرها عنه حلولها مع وجوب
 مستحقها واما الثاني فلا يجد صوبه وان وجد لاكن

ليس

ليس له حاجة شريفة ويعلق انه تم من خير واولى جانه يترك
 الى اعطائها لهم ان كان الفاضل خيرا وان كان كثير اذ قيل
 فيه على قولين قيل لا ينفذها عن اهل مكانها وقيل ينفذ
 ان كان ذلك استلزاما واجبة والدين واقترار شيئا ان كان
 بوجع على شئوا فربما من حلول حول الزكاة تؤخر اليه
مسألة في اخطا الزكاة للمرايطين يعرفونها **البوزية**
 وكثير ما يعمل (شوع) باخذ المراكب من الزكاة ويجوزها
 على ايدىهم على من يربط عليهم من الاطباء والاعراب
 وغيرهم من ابناء السبيل فكان شيخنا ابو جحر الشيباني
 يكثر ذلك ويقول لا يجوز ولا يجوز لانهم هم نوابك
 امورهم ويخرجونها عن مستحقها ولم يخرجوها
 محلها **ومتن مسأله** **الحج** **مسألة** قال كحل
 الحق قال بغير العلماء بشرط لا مستطاعه وجوب المسار
 عنه كل منهل قال هو الصواب **البوزية** قال شيخنا
 الامام ومعنى هذا الحج اكثر لثبوتها لثبوت المسار
 ينقرر على ما في بعض المناهل **وسبيل** النجى عن خرج
 حيا في طريقه مخوفة على غره ويقل على كنهه عدم السلام
 قد يكون من القاء به الى الشهلكة او هو ما جاور **باب**
 الحج على هذه الصفة من الفقر تسلفه وتعامل به
 ذلك لا يسلم فيه من الاثم **البوزية** هذا بين على ما
 حتى من رتبة ان من ينشأ الجواز فيفسر المنكر الاجاب
 على نفسه واما ما اخطا من الاين جاز ولو خلاف
 على نفسه لان كثيرا من راياها بعد ذلك وصلح جعل
 الامر على الغالب فكذلك يكون هنا اذ اتممت نية
 وهذا اذا كان يعلم انه يوجب في مراتب الصلاة وتواضعها
 واما اذا كان يعلم من نفسه الغنى عنها فقال المازري انه

لا يبح البرزخ وهو ايج المسير في البحر في مراكبها
 النصارى يحررونها للمسلمين من ابريقية الى الاسكندرية
 وروما غلروا بيعه / الاوقات فكانت تشتت الامام **الحسين**
 انه كل التجارة التي بلاد البحر وحيثما ذكر المنفردون
 انه قلاحيه حلال وان كان امير توفيق فوبيا يجاز النصارى
 منه اذا غلروا او اساءوا العشرة بهو خفيف والا كان قد
 خطوا او عرضه اخرى قال الصواب انه ظهر لاني رايت به
 هذا الفصل والعلم يسلمهم ورواها ضرورة لتفكره ليرى
البر البرزخ كان يكره عن الغنائم احد ففقط جلاسه
 وابن ادريس احد ففقط بجايه ولا في اشهر عنهم انه
 من اهل الدين والعقل وعلمه ان هذا من باب تغافل الضرر
 فيستعمل الا صغر للاجر فينظر ما يترقب من الجاهل في
 البحر وما يحصل من الغنائم الاخرية اذ لا نيوية في كل
 عظم الكروا اعتبره حتى قل انتهي **وسيل** الطابع عن
 شرا الفج وقله في المراكب وهو لاناسي شتى **وسيل**
 ايضا عن وصوله احو **باب** ان غلروا الشريعة في اصل
 المال واقتطعوا به وهو عيني ثمر وقع شرا واخذ منهم
 لا يشتر به على ملكه وملكه اعلاه وان غلروا غلروا
 ولا تغيب لان كل واحد مشتري لنفسه بحكم ملكه وبحكم
 وكالة اعلاه برده وطيبه على ملكه اعلاه في اصل المال
 واما ان كان لم يقع بينهم شريعة بل اهل المال به الشري
 كل واحد على ملك نفسه ثم وقعت المشارة بالاطلاع
 فحوا في المرونة لا يحتاج الى سوال **مسئلة** قال النووي
 يستحب الاشتراك في زاد ولا رحلة لان ذلك اصل لم
 لا متناع من الضرر به وهو ان يجزوا السنين
 مع افع على انه في المراهبه فيطرحه من انق به ينقل

عن

عن النصارى انهم لا يجوز ان رايت تشتت الامام في جماعة
 فكل في الجزاء الذي في كتاب الغنائم جواز المتاركة في
 الجماعة يخرج كل واحد منهم مثل الاخر بشرط ان تكون
 انفسهم طيبة بما في المسئلة بالا اسفوا بلاء على امس
 لانه ميبها او هي غير جائزة شافعي من نقل بعه الغافرين
 وبالحكمة لا ينبغي ان يفرح على ذلك لان من اجاز بشرط
 طيب انفسه وهو متكر متعطل لا تقبل احو ان المسائل
 ولو اذ قل لا يشتر به في يثق برواح رضا فان لا علة ضرورة
 الى الشريعة اذ لا يقسم بالمسألة حجة والغنائم بدور حقه
 نورعما وبغلا بان كان الطالع مشترك في بيعه الوجع
 بل يشتر به لا كل ولا يفسد ان ياكل زبادة عليه وهو حرام
 ان لم يوافق رضا **البرزخ** اخذ الجواز من كتاب الغنائم
 في الغنائم يان بطعام الى قنوع وياتون ينقل ارجوا ان
 يلوته في ذلك جازوا اذ لم يقع ان يفتل عليهم بيان
 لغو يغبر اذ ان حراجه فيتمثل حراجه وانه يملك كل واحد
 ان كان له حراجه رفته بفوق من مسئلة الجملة لا
 تراك كفاك شخه فخلطت ففشتها معه ان اكلت قرر
 حراجه ما قل بلا حش واذ حقه جواز خلطه / لا حجة
 بعد التلاح ان ليس يبيع ولو جمع ذلك في جزا فيه
 من البعاطل والنسب **مسئلة** خلط التجار في
 السعرا زواجهم وجمع الرفعا في الابراج والمرسى
 دبحه وقع القود لا الشبخ العقب الفاي الى على بني
 قراح فيما نقل عنه وقلط الطعافين في المطامر والمراكب
 وجمع الرناير يدار المسكة وحديث جمع الارواح اصل
 في ذلك **ومن مسائل الصحابة والزجاج**
والصبر وسيل السيرة في عن الشقات مخيرة الزنب

بما حصل خلقها لا يعيبها ولا ينفق من ثمنها **باب**
 تجزئ في القيمة زاد من فراح وان كان اقل من الثلث
 في العدة **وسيل** ايضا هل يعطى من الاجنة للاجبي
 ولم يربط ان يتبع به يسبب ما يعطيه مثل من يجرم
 امراته ويعلق ولده والسفاه لقمع في الاجرة وليست
 مما نزل في الاجرة ولا في مكارمها يسبب خرقته واب
 واستغابه **باب** ان كان لولا ما يعطيه من الاجرة
 لم تجزعه (ولم ينصبه في الحرمة او في وجه من وجوهها
 فلا يجوز وان كان مكارمها لا لما ذكرنا ولا في محنتها
 فهو جائز **وسيل** التوثيق عن ذلك **باب**
 جاز ان يعطى منها للمعلم والغريب والفقير والجار
 واقبال يجوز بيعها ولا يعطى منها في اجارة في بيعها
 وجاز ان يعطى منها في بيع الانسان ونحوه لان
 جاز ان ياكلها ملاجره عليه في العظم من يجرعه
البرزخ في سماع ابن الفاسم لا بأس بها
 الضم المصراية تطلب مروة اكلها قال شيخنا
 الاصل هذا بل على اعطاء الغالبة والعراة والحوار
 ونحوهم ومنهم من يفتي في بيعها بلونا **البرزخ** المذلولان
 يجزئان ما نفق ومنهم من وجب الاعطى الزوج منها
 وفيه التبعي بالمجولي **مسألة** قال ابن العربي
 عن الطرطوش لو افاد باعته ولينه عرسه اجماع
 ولو عوبها عن ولده لم تجز لان المقصود في الولي
 الاطعام لا ارافقة **مسألة** في العقيقة الارافقة في الاجرة
مسألة نقل من الحاج من مات بعد ما في الحيتان
 فقال اشبهت بفسمها ورثت على فراشهم وفلان
 الفاسم لعم اكلها خاضة **البرزخ** تجزئ على الخلاوي

القيمة

الفسقة لعل هي تميز اوسع وحته كان شيخنا باقية فتمت
 الفرقة في الجمع والذات في عليه من رسته وغيره ان
 الجدة والموزون لا ينفقون في رسته **مسألة** انما انكر
 الاجرة في جملتها في رسته او مشفوقه الا ان لا تجزئ مع
 او غير ذلك من عليه بها بله الرد لانه ابتاع ما يجزئ
 الاجرة بين امتهانها وكرها بين سهل في احكامه
البرزخ ان شرط انها الاجرة فواجب وانما ان اناها
 ابتاع الاجرة او دفعه كرها لا عند البيع بخصة الباع
 فيبى كلال ينطرحه المطولات **مسألة** حكي
 عن سمون فيمن دفع ربا عرفا ما دخل السكين تحت
 ففهم انه كره اكلها **البرزخ** ما قال سمون انها
 لا تاكل لم اراه المذهب خلافا وحكي شيخنا الفقير
 الصالح الشيخ رحمه الله انها تاكل بنو نسي اجماع فتوى
 الشيخ الفقيه رحمه الله السكون في ثوبه
 يد اربابا عبد الله وقلة السكين (الذات) الى فوق
 وقطع بها بنية الاوداج باقية باكلها بموت في
 ذلك **باب** يلة الزمان يبد مسقة وفي اجاز ما
 سوى ذلك من الامنة اكلها اذا كانت من الفاعل اخرى
 هذه للضرورة وان هذا الزيد نقل عن الامنة نقل حبيب
 ابن رسته لم ينفقوا عنه **مسألة** المقلصة **البرزخ**
 ينقل بيها ما نفق بغير اجولة فلهما في تاليه
 المشيوخ ثلاثة اقوال في اكل الاكل والمنع من الاكل
 والكرامة **البرزخ** وكان شيخنا الاصل يقول ان
 القينا بنو نسي من ذواته على تجاوز اكلها لغو
 الخلف فيها وكان هو يفتي في سجننا ان كان زمان
 مسقة او ما جملها بغير اجواز اكلها وان كان فمينا

تصدق بها **وسيل** الفقيه ايضا عبر الخبز الصايغ ما
تقول في الشاة فتذبح فتضير الفلصة وهي الخورقة
وتسمى العقلة والخالق التي الصلح بها اختيارا وبيها
وعن ابن جوة من شيوخنا الموفق بمعاها جانب به
ابو القاسم بن محرز لا يظهر في المذهب الاكلها ومن نورع
مع ياكل فان رجع واجابته السبيوري اما الفلصة فليس
بيها صواب يرجع اليه والحيوان المباح منه لا ياكل
الابنة كانه باجماع والمقلصة ما خلبه فيها فلا ياكل اكلها
اجمع على تحريم الابنة كانه اجتمع الناس فيها **ما جاب**
الصواب اكلها وان اكلها لا ياكلها والحد فقه بها
عليه البيان لمن تصدق عليه باختيار العلماء عليها
وكذا لو اراد بيعها فلا يبيعهما حتى يبين بان له
يؤتى له في البيان فيجعل معه من يؤتى به ولو لم يوجد
الابنة فيكون من عند الرابع **وسيل** السبيوري
عن شاة اورد حاجته مريضة خيف عليها الموت
فدلت تحت وسال في محاولة فتخرج مجلد توكل اكلها حتى
بعت اطلبته بعد اكلها فمضت بهل يلى مع شاة
اكلها ولا وكدت يدك دفع العيني ليسمن مع ذلك في
خلقها عيني عليه فذكر في سوال النج ولم يخرى ونزلت
وقيل فيها لا ياكل اكله ويلقى عن بعض اصحابنا
الموتى انه حكى عن مالك ان سبلان النج في هذه
الاصبال بدل على الحيانة وان لم يخرى مجلد هو عي
ا لا **ما جاب** اذا اكلها وهو يستغن حيا انما
اكلت ما عني غير ذلك **البرزخ** اما ما ذكره في
الشان المريضة بعد نفع الكلال اذا كانت ميتة
الحيانة عنه وضع السكين في الحلق او فيه انشأ

الزبح او بعد الزبح يحكى عن مالك في ذلك ظاهرا وهن
مع اكله فولي بالذبح ما ليس من حيانه فكل جبه الزكاة
والقولا الاخر انه كالفينة والقولان **وسيل**
الصايغ وقيل له اجاب به السبيور كما ياكل السبع
من الغنم فيعشق جوفه ولم يقطع نجا عم اقم يوكل
واختلف اذا اكلها شاة من مقلتها معا نلها ففهم
او قطع المصير اكل الخرشق هل توكل اكله او الغنم الاكل
الاجماع الا من لنتك انه اذا اكلت وصارت الى الموت
وسوفت بالزكاة انما توكل يبين لنا ما عتد به
منعوية المفانل ولها حياة كما هو **ما جاب**
الصواب محلي اذا دلت تحت والحيانة بها خالصة انهم
توكل لما قال وخاله من العلماء المتفرجين من له قول في
العلم وبه فلا اكلها الا انه لا يبيع حتى يبين وعز ذلك
لا يظهروه لغيره حتى يبين والطالبة بالخراج بطوله امرها
مسألة بن رشيد المنفق عليه من المفانل تمسك
انقطاع النكاح وهو المخرج الزبي في عطف الرقبة والصل
وقطع الاوداج وخرق المصم والتمشيد الحشوة
واشجار النج **و** اختلف في منقوشة الخرشق والصواب
بانه غير مقفل وفي مرفوعة العنق باطن الفاع روى
انه ليس بمقفل ورواينى الما جشون وعطرها اتم مقفل
وهي انشقاق الاوداج فعن ابن عبد الحنك ليس بمقفل
وعنى الشعب وغيره مقفل **البرزخ** وكذا الاكل
عنه بقاء البقنة اذا انقطع المصير طولا يعينه
ما في الودج ومنهم من يعبر عن المصير بالانقطاع
وهو الذي يستقر فيه الطهر وتنشأ البهية
بعد ذلك **وكل** شئنا الا ما رجم الله يقول هو

المصران الاحمر الذي يقع به البلع وزاد شيخنا الفاضل
 ابو العباس بن خيرة انقطاع الفيل من امله وانما لو
 يزكي لوضوح وانتظار الحسوة فانه شيخنا المذكور
 هو انقطاع اعصاب من مفر الطهر وعن غيره هو انتظار
 الحارثين واقتلاهما واقتلاهما وعنه انه انقطاع
 في سقاية كل يمين ان يجبا من وقع به ذلك **البرزلي**
 المستحضر في مفعولة الغافل ان الزكاة لا تعمل فيها
وسيل عبر الحبل الصانع عن الشاة المربضة اذا
 دجنت ومسالدها ولم تنخر وكانت حية قبل الزبح
 بغير شك وفي حال الذبح يذله عليه حسب ان السهم
فاجاب اما المربضة فينظر الى حية الذبح ووضع
 السكين فان كانت حية لم يلبثت بعد ذلك الى غيره
البرزلي تفخ من كلام بن رسته منا تفخير الجبال
 وهذا احد الاقوال **مسئلة** الجنين حكمه الاكل
 عنه مالك بزكاة امه اذا تم خلفه ونبت شعره وفي
 سماع ابن الفاسح يحمر السكين على خلفه ليخرج دم
 ابن رسته اخرج حيا او ميتا ومات بغيره قبل ان يحم
 اكل دون ذبح وان شك به حيا لم يוכל الا بركا في
البرزلي قال شيخنا هذا هو الروايات وافقوا الا
 شيخنا ان المعنويات الشجر بحية لا تنهسي
 عيشه بقت خلافا لغيره اهل الوقت **البرزلي**
 فبرت عنه انه الشيخ ابا حجر الرحمان وهو الذي رايته
 جميع من ادركت بخت به وغيره لجل الزهد مع
 مطلق الشعر لم يولد له خلفه ونبت شعره بفعل
 به سياتي فينبو فلا يعم **واجاب** الاخران

الاخلاق

الاخلاق تفني العموم وفيه لخولان الاضافة تفني
 مطلق الاثبات لا اثبات كل الشعر اليان المعبر
 من تلع خلفه ولو خلق فاصاب من رجلا وعنه خلفه
 لم ينع نقصه وفي النفس عن مالك ان لم ينع خلفه
 بقو كقطر منقح ولا يزكي العضو من بني وظاهر
 قول مالك عنه انه يוכל وان لم ينع خلفه دون
 ذكاته وتعلق في الفارقة عن مالك في الجملة واختار
 الجواز ليعلمه **وسيل** بن ابي ركة عن السمر اذ
 عرفت نكاح اذ ركت بركت كل نكاح **فاجاب**
 بانها تוכל ويسر ما يقع **البرزلي** نقل بن
 زرعون قوله بالشرافه وقوله بالجواز كقنوي
 الشيخ وفي سماع ابن الفاسح لا بأس بقطع
 الحوت والفاية في النار جبان رسته كرهه
 مرة كراهية حقيقة ومثله في السؤال في عرس
 وغيره ظاهره ولو في النواير التي تكون بين الفبال
 او العجز والخيلا واجبة ان كل ما ذكي فيه
 الغني او العجز انه مما اكل لغير الله **وكرا**
 ما ذبح برسم الجان وكان من اجنبة يقول اذا
 ذبحه سمع الله عليه بالصواب اكله والعصاة به
 فارجح عن ثبوت القتل كقنوي وليس يجوز من اجزائه
وسيل الخ من اكل نحره بوجر بيضاء وذكاة
 حية هل يبلعها اذ لا ولو ابلعها بضع الفيل
 هل ابلعها صاهرا او فحشا وقوله من اكل رسته
فاجاب تفخ الجواب عن قوله المسئلة عن
 ذكاة النحر الخ انه ليس بجواز **البرزلي** قال شيخنا
 الا ما ظهر الروايات ان ذكاة النحر كغيره

وفوه ابل الخايب وودود الطعان لا يبرح القلم مع الطعان
 وقوله لم ابن عكر السلطان وابن هارون في ابراهيم الا فلول بن عمر
 ورثه منوع في اكل ذود الشين ورسوخ البول والطعان
 وجرار الشين لعدو النباله وكرهم جماعة وهذا لا يثبت
 في المذهب انظر تمام **مسألة** جنى من راسه في السر
 فنه از اربعا اكلت اربعا ما ورثتها اربعا اكلت
 النصارى لجموع الخنازير ما ورثتها عدل الغيرة واكلت
 العور لجموع الخيل ما ورثتها الفلانة وفلانة الرحمة
 واكلت العرب لجموع الابل ما ورثتها الحفدة والكرم
 واكلت الجمع لجموع الفرد ما ورثتها كثرة الطرب
 قال في كربة المصريين في مجلسه فقال يا موصانا
 واكلت الصغار لجموع الخلاء ما ورثتها عشرة
 العروش فقال طالب انزل لي في المجلس فقال واكل
 اهل مصر لجموع الجيران ما ورثتها العسق والخلاء
 فقال لم المصري اكل اهل مصر فعل منه هذا فقال
 لم الان لبي اوكل اهل مصر يفعل بهذا انتهى **البرزخ**
 لما نقلت بعه التوسيني مراد في عريضة يفها ايا
 واكل اهل ابريقية لجموع الابل ما ورثتها الزلحة
 والاسنكاته وزاد بعضهم واكل بواحد في ابريقية
 لجموع البقر ما ورثتها الجمل والثيران واكل جماعة
 اهلها لجموع الغنم ما ورثتها العافية واعترا
 الاحوال **مسألة** في كرا القرا في عن عز الدين انه
 تسبب عن قتل اهل الود في **باب** في
 خرجت اذ ائنه عن جماعة الفخض وتكررت اذ ائنه
 قتل ببلاد اشترجه عماله في كبره فنه اكله
 الجمع از كان ضالبا او عليه نية ليكن ربه لاهر

فلا اربعة واكلة بلا يقتل بقرا ولو نشر منه لانه كبره واختره
 بالمتان اذ اذفع ذلك بئنه بلا يبرج فنه وعن ابن كينف
 اذ اذاعت وفنه فنه بلا تقرب ولا يمتنع بل تترى في
 يوسى حاد في لقوله عليه السلام اذ اذ يجمع ما حسوا
 الا بئنه ومن هذا التقى اذ اذ يجمع من جنة ملا يوقل جمع
 لارائه من اجم الجوع والزي رايته النع الان يشون مني
 الحيوان الذي يركب الاخذ جلد واجمع الناس بما منع
 في حق الامميه واذ اذ يجمع الامم **المعروف** ونزلت
 مسئلة وهي فنه اعمى ومروغته منيعته بلا يمتنع
 بيه شيخنا الامام ما فنه يوجب اطعامه وركب فنه
 وكذا امالي يمس من منيعته فطر او عيب وهذا انحراف
 تقبل وكذا في الفطنة الضعيف والحيوان الضعيف لقله
 غرا اهلها فنه او اذ اذ يجمع من ضعيفها والضروري في
 في كبره كلف الجواز لا يثبت ان هذا الضرب من هذا
 الحق ما يقع بل اهل البلايا ممن ما خذهم اللوامع يجر موتهم
 ما فنه يقتلونهم فيريد الاستعجال بشرة السع فيجر
 بما ما نقلت وقوله عز الدين اذ اذ يجمع الانسان لحياته نفسه
 لسا عنه بلا يجل لم الاستعجال موته فظاهرة لا يجل له ذلك
 وفي السور لانه يجر لظلمة قتل نفسه اذ اذ اعلع ما
 بمرجه ذلك او لئنه اذ اذ يجمع **باب** من فنه
 فنه يجر له قتل ونشره بما نفسه مع اثنائه اولي
 وان اراد تخيير نفسه بالقتل يلبيح به عنه ولي
 القتل ليقضه بما الوجه الشرعي فان قتل نفسه
 في يجر له ذلك لا كنه ان كان قبل التوبة كان في نفسه
 صغير الا جيلاته في الامم ويطفي الله ما يلقى لحي يجر
 الموقنة القتل وان قتل نفسه بغير التوبة يجر جفنا

تؤتونه مسقطاً لقتله فمذ لفي الله ما أسفا يقتله نفسه
وهي معصومة وإن قلنا لا يسفقت قتله تؤتونه لفي الله ما جاز
بما قتلته على الأئمة ولا يأتى بذلك أنتم مرتكب الجنايات
وممن يمسك ببل الجاهل
إذا عرض الجند أو نزل به أمر منهم من الجاهل هل يرد ما
أخذ من الجند ويؤخذ له بكل سلاح لم يهزم قبل قبضه
إذا كان له ما **السؤال** ومثله كخلفنا إذا عرض المرزبان
والطالب والامام بأنه لا يسترجع منه الجيش لأنه أمانة
وفى وقعت مرزبان مرزبان الكشيبي في الفاشهر وهو
بذلك الوقت ومرزبان ذلك شيخنا الامام رحمه الله وهو
بذلك مرتب جامع الزينوتة والمرزبان وراوى من باب
الأمانة وذلك إذا الفوليني في امرارة الامام إذا جازت
بأنها تغتصب دار المسجد كأمارة الأمير وظاهر كلام
المؤلفين أنها من باب الأمانة **مسئلة** روى السوكن
الغبيص عن جلال المسلمين في جزيرة الاندلس واكتسبوا
أهل الحرب بينهم وأهل الزمان من النصارى طاعة لأهل
الحرب يولون بهم عوراف المسلمين وينبهونهم
عن الغارات ويحافظونهم عن غارتهم لما هم فيه
من الغرة وتنجس فرأهم ولو خلاصوا لأهل الحرب
لما فاء المسلمون بهم يبر بهم ولو تسخروا من الزمان
وإذا كان فيهم بركة ما شترهم ميبه وإن هتفت
السنة من استعجابهم لم تنع من إجلالهم
باب ما ذكره أنتم طاعة أهل الحرب إن
يهم ذلك بعض كنههم بما همز الجلال وتحقق
بميت لا شك فيه بل هو نفع ويجب عليه القتل
لأنه نفع عهده وماله لينت المالا وهفارا ولز

قتله

مثله ولا يجوز عقوبة كذا ولا يأتى من إجلاله بينهم
في نفس ولا ماله ولا يأتى فيه الصلاح منهم ولا يترك
لهم نفع فمنها واسترقاقهم غير جائز في المستقيم
السؤال ما نفع من همز تسور بحسبانه وتسور
بين الفرس خشيته دفع المسلمين والسيلا
الفرز عليهم بقتل إجلالهم ولا ولعل الزمان
بذلك يلاذ إلا أنه ليس من إبرة المسلمين بغير ذلك
أن يكون هذا السبيل مع إلا خلاف الواقع ليس ولا
تتأد ما عهدها بسبب ذلك وحده إذا كان الظن أنهم
يدلون بما عوراف المسلمين بما عورافهم ولا يترك
مسئلة وفيه المنطوق الجاهل الذي لا يمتنع له
في الدايوان أجل من الجند المقترب أنهم في الدايوان
إذا دفع نفسه بغيره التواني فيما بصره فيه
الجند من الأخرى والى النطق بما العرو وان كان
بغيره بما خياله غير مستلزم منه ما جاز أجل
إذا أرفق من حلاله فأنزل الله بغيره وجه الله **السؤال**
مخو في الزمان عن بغيره من شيخنا الامام وكذا
عن بغيره طالب العلم ومرزبانه وامام الصلاح إذا كانوا
مرتبين وأهل الجاهل لله ويخطرون بهذا الامانة
عليهم منهم أجل من ليس له مؤتة إلا من خصم
نعمه لله منهم والشر لا يأتى على ما يتركه أصحابه
المرتبات فيكون أجل وإن كانت أمانة لا جازة بما
أجل الفوليني وأخذ منه أيضا إذا جعل عبادة مكرها
كحلاله ونحوها من العبادة ونحوها على ذلك لا يترك
فيها أرفاض بأنه يتأب بما ذلك **مسئلة** في بناء
أهل الذمة مع المسلمين أحرارهم في البناء أكثر

بلا خلاف انه يجوز لقوله عليه الصلاة والسلام لا اسلام
يعلموا ولا لعل عليه وفي صلواتهم قولان حتى ذلك
الطرحون في سر ارجح اللوح عن الشيا بعينه التورتي
وعقد مستلذان بتونس احد اهمات بلاد النصارى
من حارة على بعد اربعة اجرام مرسية التوفيق
مكلمت في ذلك شيخنا الامام رحمه الله وقد كثر له
ما تقدم لظهوره في منكره وقوله ذكره عن الشيا بعينه
وقد كثر له ليس في التوجيه ما يخالفه فقام له عن ذلك
فيقول انه من الامم لا يستقيم بغيره لكونهم بجمعة
من السلطان اذ كان امرا محمدا بتركه تغير **المسألة**
الثانية جود بعض النصارى فيمنعهم من بلدهم
وعلا بغيره شيئا بينهم الصوصة يطلبوا ايزدك
ما تواتر كتاب العهد وحيه انه لا يحال بينهم وبين
ان يتوابعه شيئا الصغيرة انهم وانما تروا عن رفع
الشيء اصلهم لضرورة فيقتضي الغاية من تنكس
اليه فان كان فيه ثاقوسا بغيره بوجه ثلثه كروك
لان المنارة كانهما رنوب الخرد الزنا فيؤدسون
لما خاله في المرونة **ومن** هذه امثلة اخرى وهي
اذ اثنى الامام علوا او اثنى اءا ولم يسم الا سبل
جلا حارة شيخنا الامام واجه بسكنى ليه ابوب
موق النبي صلى الله عليه وسلم وعورض بانه عليه
السلطان خليفة له ليعتبر بما اصابه في غيبته
مجلسه وان ابا ابوب من ثبار الصغيرة وفيضا
يجمع واقر له ذلك عليه السلام بخلاف هذه الا
قد ورد فيه جيش علمت قبل ما قبل احد فيقال اللهم
انهم علونا ولا ينبغي نمر نهمه اليهم وفان لهم

حتى

حتى انزلهم من الجبل ولم يبي رحم الله عن هذا الا عتراء
تبع **مسألة** وحيه اذ اهل يهود العداوة فلا يلاها
بلا عتراء عليهم مثل يهود يافس اذ انزلوا بسيفه فلو تفردا
في الانزال لكان عليهم **العشر البروي** ظاهرا اعتبار
الاعليج والامام ابو جعفر اعتبار انما هو بالكون لا بال
انفق سلطانها اذ اقله ومن قبلته الى طرابلس كورقة
داخرة والشيخ كرم كورة وهو معنى قوله في المرونة
الا انما الذي من اعلى بلد الى السبله بيوته منهم
عشر لانه جود في الجزية لئلا يوتد منه اذ اخرج من
بلده وهو كاهن الموصلي قوله من يخرج منهم من اهل
مصر الى الشيخ وعن ليشل الى العراق ومن اهل المرونة
الى العراق ومن اهل العراق الى المرونة اذ الى اليمن وما
اثنى ذلك من البلاء عليه **العشر** وقله ليلج والحق
شيخنا الامام لا يفهم ما حارا ولسنتهم بكان بغير
قوله وفي المرونة واعلا بلده والسبله انه كان في
بلد وما يضاف اليها من عماله فيغولونهم واخوانهم
بلد وبلاجه وفراها بلده والغير وانه وافقه بالبلد والبريد
بلد وبلد العفاء وفراها بلده وعذا فيسكنه او
بجاية وحرة اجراها كما الحال بعماله كل ذلك
بلد وان كانوا تحت سلطان واحد وعرة اعتبار ذلك
باللوح المستغنى بغيره بلده الموحدة في ارض
وبلاجه في محبة الواو ابق وبلاجه في مربي ابق وبلاجه
الانزال في روفضة مرة هائلة انما في من
بلد الغناء لتونس مني (الامير) ابل ابي (العالم)
احمد وسبله بيطا بيطر الامام بذكره في جعلت
له ما قال ابو جعفر النعمان في رنوبه عا ان

امر بغيره ظاهرا ابقوا ايمانهم بذكر الله اعلم **مسئلة**
 وجبه كسرة الخو بورد النصارى حكم به بن رنر وبيع الزبي
 الذي معهم لانهم كانوا بغيره ولم يخربوا در النصارى
 الا اليسير مبتدأ لهم والنع النصارى الجمل بما جهر الخوا
 بع احوالهم وامر بكسر ما وجد فيه الخ من موق الارض
 ومقتلها وكسر الباع تحت الارض خاصة **البرز** الزبي في
 نواز بن رنر يحفل ان يكون هذا النقيض اما انهم
 استهروا باعلان الخ او بغيرها من المسلمين فخر به
 مساجل فنزل الخ من اجل النعمة فتكون له الارافه
 وكسر الخ ووجوبه الصفة عليهم بتضمن الخ
مسئلة وجبه بغيره في فخره ليس له اخذ العذوق شج
 منهم المسلمين فخر بربنا بغير ما جنى بن رنر ما لم يافوا
 بغيره ما لو لم يكن حسبا ويحفل ان يافوا بغيره بتضمن
 له الرواية انه لا يجمع بغيره كعبه اعترف في سبي
 ما خذ في المسلمين ولا يفي به كعبه كالحج **البرز**
 فخر بغيره على الخلاف في شوق تبيسه والذبي جوا
 له العمل في مثل هذا مما يوجد على ظهور الكتاب
 من التفسير بغير مقتضى انه لا يعمل عليه حتى
 يثبت بتهوده او يثبت انه في الميت ويكون
 الاصل له وثبته في قوله وخروج الخ يكون كالحج
 فيه كما ذكرنا في السلاح **مسئلة** وجبه اعترفت
 دابة من يد النصارى فخر به في رقة رنر الهرة
 باقنا بتخليع المسلم ويحكم له برفع الاموال اي
 رنر بزا النعم طنا وظهريه قتل له من النصارى
 الحق بها لانه ملك حادث ولو تحقق كونه للمسلمين
 وعليه اعطاه الهدن فوقع الصلح با على النصارى

فتقلا له

فتقلا له **البرز** فخر به سلسلة البرقة ولو نزل بنا حوي
 بلعان ومعهم بحسب الاصل من قال بغيره شوق خاوهنا
 الا اصل من قال بغيره رواه ابو عبد الله وهو خاين فاصب
 بغيره وجع شقيقه وريد اخو به من فخر عليه بغيره
 كالفاصب سوا وهذا يجوز كثيرا في هذا الوقت بغيره
 النصارى المسلمين الراكبي معهم فلا يحل لانه ان يقرض
 لاموال المسلمين لا على وجه البع الاربابه كاللصوص **مسئلة**
 وجبه اخذ بغيره الوصول الى دار الحرب بغيره القيمة
 في دار الحرب لا الاصلاح لانه ظلم عليه **البرز** فخر به اذا
 في اليسير في دار الحرب بغيره وتقدر عليه الوصول
 فيقبل ما تقدم وقيل يلزم من الخل دا جوا الباي على هذه
 الخلاف هل هو من باب الفوق او لا يستهلاذ وقتله اذا
 وجب حق ببله وتقدر الوصول اليه بقتله او جوا
 او اخذ عذوق بوقته في احكام بن سهل وحكم فيها
 بغيره فعلا لان البعد وضع محيط فتقدر الوصول اليها
 لا بغير رقة او مركب طما طالا لاس وتقدر في ذلك
 الوقت حكم القاضي ان يفرغ فيمنعها فتضمن فخره لا
 سكر رقة وتقدر بتو قس ولما اخبرنا ان انقطعت
 السنة اذ العلوقه وغل كان تسلمها ببله هي تجرى
 بها فانه يعطى قيمتها بالموقع الذي تجرى فيه في
 البله المنقطه فيها ولم اهل به المزج به القسوة
 ان انقطعت وكان اسلم بيط وانقطعت ببله
 الا بان **مسئلة** وجبه اخذ غنم المسلمين اعلاها
 باقتصاصهم ثم تسوق با حدهم او تسوقوا منهم
 قبل الفلسفة ثم تبين ان احدهم ببله (قرض)
 الاصلاح او من له تدان ببله قتلهم وبوقته من

مسئلة النشوي يفرع بيع الخيل مخرج قتلهم **البرزلي**
 وثرا يوخذ من مسئلة الشفعة في القمينة انهم
 لا يفتلون لانهم رضي بترك الشفعة وحقوا الحق على
 انتم لو اصررت بيلزقة اعلاها ما ادرىكم امر فاجبوا
 منه قتلهم قتلهم ان لم يكونوا استحيوهم والاستحياء
 هو ان يتركوهم وفيها للمسلمين او فيما يفتنون
 برالاماع رايه فاذا كان لفتنوا الاماع بقتلهم قتلهم
 ان فاجبوا منهم فان استحيوا الاماع انظر لوقوع الخوف
 من احدثوا له جابر ايمت هذا جميعهم **البرزلي**
 الصواب جريها على مسئلة البرسين في الموازنة
 ان ترك قتل لرجل هذا اوجع لودع الالة او سب لودع لودع
 ويستخرجونه الخمر او لصفحة قتلها فيه ولم تكن
 لم يفتل ولو تركوه ليرالاماع رايه قتلهم **مسئلة**
 وفيها مير في بد مسلم فورا من لم ايسر مسلم
 بيلد العروا شرا له ليعتد به وليه او شرط عليهم
 العلي الماكور ما عتق من يسه بيعه جملته او الايمن
 كثر بانه يجرى على بيعه لما اشتهر له به مع ما انفق
 عليه واقتناء من استطاع استعبد به على المسلمين
 استنفذ اسراهم بانفسهم واموالهم واخذ
 قتلهم من تفويض العبيد على احد الشريطين للضرر
 وهما من اعظمه ومثله لان رسته ولو نزل فيه
 المسلم كثير البلاء يوخذ منه جانيه يوخذ بالقيمة
البرزلي الذي في نوازله في رسته واعلا لاسيس
 الذي لم يوخذ يسل الى ايتناكه لا يعلج كليل
 فيه ما حبه اعدوا ثمنه بالوالع ان يوخذ منه
 بلا اكثر من الثمن الذي اشتراه به او من القمينة

سالتني

التي يساوي كل ما يعرف من حاله في بلده ويريد ان يعينه
 به اهله لا قيمته التي يساوي دون الاعتيار بها لان
 العلوج يفتنون لذلك مظاهره خلاف ما نقله عنه
 فوق هذا والظاهر ان يعل ابا لا اكثر من ثلاثة اشيا
 ما ذكرني رسته او ما يعل ابا لا سير لو لم يتوقف
 فدا له عما هذا الا سير ولهم المسئلة اهل في
 المرحبه من اجبر على بيع ماله لمصلحة ضرورية
 الغير منها بيع داره اذ اخاف الجامع باهله ومنها
 بيع الطعام العاقل عن قوته في عشرين المسئلة
 ومنها بيع الما العاقل عن ضروريات ماله
مسئلة من في الاسير اشع تحريم ايتنا ما انكر
 الا سير ان يكون جراه يفتن بل خرج من قتلهم
 بلان كان معتقلا محقرا بقول العلاء في وان كان
 حرملا بقول الا سير قال ابن الفاسم **مسئلة**
 وفيه اذ اجمع على الرجل يفتن باختياره وما عدا
 له نفسه من الا سير ويبر ماله حاضر بقلان رسته
 ومعاضي بخا صان واخرج بن رسته بقوله في المرونة
 اذ ا جبا خباية وعليه دين بخا صان في حاله اهل
 الجباية والدين وقلت انما يبر ابا لعد او هو اهل
 ووجلتها منصوغة لسمعون في طرة صحيحة
 منقولة من كتاب ابن مختار في آخر الديانت
 من مروية **البرزلي** ما نقله عن سمعون في كره
 ابن يوسف في كتاب الجهاد من كتاب ابن المواز
 قال فيه ولو كان معه ماله وعليه دين والزيه وراه
 او اشتراه من العروا حق من غرمه به بمبلغ
 ماود ابيه لان ذلك فدا له كما لو عريت ماله

من الصور وداينة من مقتضياتها او مناعا له اكرام عليه
 وليس له ولا لغيره اية اخوة الابن مع ما وجدنا من ابيهم
 وقران عجز الملك مثله بن المواز وهما في مثله ماله
 الذي احرز في العرق مع رغبته لانه مراء في كماله انظر
 تمامه **ونزلت** مسألة وهي من يغزو مع الجيوش
 او السرية فيقتلون القبيح فيقتلهم انهم لا يتصلون
 الى حقوقهم منها فهل يطيب له ان يبيع مفذار
 من يحصل له لو قسمت ما وجهها بوقفت القبيح
 انه ليخرى عود الجيوش ويخرج من القبيحة الخمس
 ويغزوهم ويأخذ وكلمة الخنزير فيه كونه ويؤخذ
 هذا من قضية هذه بنت حقيقة لا تتخرج فيه **مسألة**
 من جده له اية فيقول له بنته او غيرة ما عفى الولد اية
 لان حوا لم يثامنه الامير ولا الجيوش **البرزلي**
 ويتخرج عتري على مسألة القاضي هل يطيب لسي
 لم يعبه ما حصل له بالقسمة او لا وذلك ولان الجور
 في باب الزكاة **مسألة** وبيع اسارى خرجوا من
 بلاد الاسلام يوجدهم الرليل يرددهم ويبيعوا وفي
 كل من منهم من جرائده او الشتر او اهله وعنه
 من المكف والمكف ومنهم من يباع على ملك ربه
 ما جنى ابق الحاج بان يبع هو ولا يجوز ونقته
 مهرهم لا يجل حتى يردوا بلادهم ويجب فسخ
 البيع مطلقا **البرزلي** هذا ظاهر ان في بزازوا
 في عمالة الاسلام ولا امير واحد وامان كان البحر
 لهم ارض الارض يبعوا انفسهم عن بلاد الاسلام
 صاروا حريبا وفيه على ذلك غير واحد في مسألة
 الحربي اذا فزع فاجرا وتجري هذه المسألة على ما

في تلك

في تلك من الخلاب والوجاف واما اذا اختلفت العمالة
 فصاروا في جهة امير اخر والمستقر انهم لم يزلوا
 في عمالة المسلمين وانهم حتى يردوا بلادهم
 وبيعهم اصحاب ملك لا امل ان لهم عتق الثاني اذ لم
 يكن مما يريه امانهم **ونزلت** مسألة وهي ان
 لغيره امرايين مربيين ورد على تولسي واخرج المولى بين
 منها وجيها تماري لهم الاخوان لا يابيهم ولهم
 فيها غريب من ذوات المولى بين بلما اراء وان
 ينفصلوا هموا باخذهم واسرهم مع اهلهم
 ونسب اليهم وقالوا اننا لنؤمنهم بما تخلفوا رلى
 لمثنتهم انما سر ولا علموا وهم منهم لوجوه منط
 انهم اهل الزينة ضربت عليهم الجزية في بلاد
 الاسلام فلا يجل لاداء النقص لهم والمسألة المعروضة
 هي اذا خرجوا فاصدق بين بلادهم حتى خرجوا العمالة
 اخرى ومخير لا من الوجوه التي بطول كرها **ونزلت**
 النقص من يهود ابريقية نزلت منهم الجزية جملة
 ولو قضت على كل واحد منهم كانت من اربعة ذنان قيس
 هل يبيع ذلك وهل يلزم تساوهم زينا يعرفون به
 ام لا **باب جباية** ليس بيبا وجزيرة من الحكم
 ما عليه المسلم باخذ من المولى اربعة ذنان فيرد
 بغير خفي عنه وفي جعل ذلك عمر رضي الله عنه
 مع زيادة فيا بقة وثسوة وطعان هذا اذا كان
 التولي بصرى في كل في محله ولو كان على خلاف
 ذلك لم يفرض لهم واما الزنا تساوهم زينا
 يعرفون به فلا اراء لك وانما كل رجلهم لا
 كتملا لهم بالمسلمين في تصوراتهم ولا ينبغي

ان يكون مستغلبا **البسري** ان ضربت عليهم الجزية
 على وجه الصلح بلا يعرض لهم بوجه زيادة ولا نقصان
 وان دخلوا على ضرب الجزية عليهم بفتح تنقي (القولان
 عند نيل المذبح) واما قوله لا يلزم العرف ليعين
 المسلمين والزمان بعلامه فظاهر ما حكى في
 العينية عن عمر انه كان يضرب الاما ويلزمه
 كونه رويته للعرف ليعينها وبينه الحق (انه كذا
 معناه) الا ان يقال ان رتبة الاما اعني من الخراب
 رتبة ذلك الذي فعل عمر كان في الزمان الاول
 حيث الامن والسلافة واما الان فيجب الا يخرج الا
 مستترة لكثرة الفساد كالحجوة **ونسبيل**
 المازنية عن تفسير حالهم بما يظهر من له عن
 المسلمين وهل يامرهم القاي بفتح اخر اجمع
 ولولم يامرهم هل لمن فاع له من المسلمين
 ممن ظاهر حاله اليسر والتصوه القيام بذلك
فاجاب بان يكون اليهود يكلفون تغيير
 اطرافهم واتخاذ علم يمتازون به وهو مما فعل
 عمرنا فربما وخرقنا في الامطار الكبار وفيه
 تفصيل بطون العفة فيه انتهى **البسري** فظا
 هو هذا انه عاوي الزكوة والانت والحواب ان
 كان مخالطهم لنساء المسلمين ويكثر خروجهم
 ان يلزموا ذلك والا فلا والعادة عننا بتقوس
 ان نساء النصارى ليستنزون كالمسلمات محال
 ومنهم من يلزم زبي النصارى واليهوديات لمن
 علامات الميتة بالعرف او حافية وعلافة الزكوة
 من اليهود (المتعلقة الصبر ايقى الاحرام لا تختم

المنه فلا يستعمل ان العصى بظهره واما النصارى فبلغ زبي
 عار ومسمع بالتزويج واما قوله في الامطار الكبار
 معناه حيث الشمس واما الحفار او حيث نكح الغريم
 لهم بظاهر كلامه انه لا يحتاج الى ذلك وبع (حكم
 السوق في يهودا بحسبه بزي المسلمين وانما
 حليته التي يعرف بها وهو يجل ما يصر به المستكر
 مظهره في بالضره ويطا في موضع اليه هو
 والنصارى رد على الاما **البسري** وتزلت فطنت
 بتونس لظهورها فيهم فنزح الخرج اول يوم من
 رمضان ففزع عليهم بفتح الطلحة حتى ادى البحر
 يوصل الامر الى اوجر الموقنين بفتحهم وشمخهم
 والزمهم ان يلزموا زبيهم وضرب عليهم شمسارة
 في ثيابهم ووجه الادب وفعلة الاول خطا هس
 واغرامهم دارهم عفوقة لهم مما يخرجه
ومر مسابيل **الابحار** **ونسبيل**
 ابن البراء عني طفت بصوم على لا اكلت خبز الزوج
 حتى يفل ولرها القاي في هذا اياك ليسر توقي
 ولرها القاي قبل فروعهم ففعل تحت احوال
 ففعلت ففعل يلزمها شرايع الصوم او لا **فاجاب**
 ان كان لقروم الولد علة في خصوصه فلا ناكل في
 تنصرون وان لم تكن علة فعن ماله في الحال
 لينة حتى حلمات يسمي ففعل من غير تراخ في العاقل
 ميتة بلا حنك عليه لانه لم يولد له من الغنم
 من الاشغال ومنص من يمين هذه المرأة ان كان
 من يفرم (ولا يفرم) لانه قد مات بلا تعلق اليمن
 وازا حنك وصامت فلا يذ من الفتا مع لانه

القابل من قصد الخالقين الا ان تكون لهاتين شي
 البغوي **السرزي** الصواب جرحها على مسئلة اذا كانت
 المخرج عليه تبطل الادلة انه نسق مطلقا لان فروجه
 كضرب الاجل فاذا مات قبله سقطت بينهما طالة او لم يطل
 الا الحق تحقق ذلك **وسيل** السبوري عن طبع لا يعلم
 زوجته الى متى مضى الباب فيختار له هل يثبت **باب**
 لا ثبت عليه **السرزي** جعل العمل غير انقول به هو
 كقول في المرونة اذا اخلع لا يكلمها وهو في ذلك
 يطأها ليس بمول ماله وليس في الخبر ان ايلاد وفيه
 اكل المتكلم من طبع بطلاق زوجته الا يكلمها ولا
 يثبت اليها ان يسافر بكتة الى ابناء عواجم وهو
 لا ينفق الا امر والتهى له في ذلك والمقصود منه **باب**
 ما اراد لا يخرج حقت **وسيل** السبوري عن طبع
 بزوجه باليمين الى مئة غلظا ونيتة اليمين بالله لا
 تخرج السبوري الى الموضع البالي فقلت ايرد ولا غدا
 وعمل السكون قطع عن اليمين الاولى وفوتت بالفدا
 اليه **باب** يثبت وعليه عبارات **السرزي**
 ارجح الحكم في اليمين بالنية وحكي الخبي في هذا
 الا اهل قلا ميا وهو ان يان بلغة ليس من صريح
 اليمين ولا كتاباته الظاهرة بل فيجوز ادوية عن
 وان كان في تنبيه انكر عليه وزاد من باب اليمين
 بالنية لا بالنية واما ان قصد اليمين بالله تعالى
 المدة بقدر وقع في المرونة لا يقبل الكتابة فعليه
 لا يلزم اليمين وهي ما وقع في طهارها كل خلاف تكلم
 به الرجل ليتو به الظهار ولا يلا او التمليك
 او التخيير يكون في ذلك ما نوه قال نعم الا ان اراد انك

بما قلت

بما قلت مخيرة او مظهر منها او مختلفة بلع في عن
 لا يلا لان اليمين بالله لا يقبل الكتابة كذا علمت
 الا ما يؤوله ويؤخذ عن طبع عبد الحق والزم اليمين
 الثانية لانه طبع فيها على اليمين والفدا وفيه من الاولى
 لان النية مع غيره له حكم وحرره له حكم اخر وكذا لو
 دخلت بعد عقد لزمه الثانية ايضا بما مر الا انه ارتضى
 تمامها في ابن يونس والخب **مسئلة** ومن طبع
 لا يكلم زوجته فقال له والله لا اكلمك في قال لا لا
 اولانته بيان كانت نية من اول ليمين به هو بلزله
 اذا جمعها في يمين واحدة وان كان في نية حرت
 بعد طلع اليمين جرحا على القولين **باب** الاستسنا
 لنية حرت بعد طلع اليمين وفي الخلاف فيمن نسق
 الطلاق في غير المرحول بها بمن جعله استسنا في
 الاولى والزم الطلقة الثانية في المسئلة الثانية
 لم تل هذا في اليمين الاولى وعن لم يلزم ذلك في كل
 هذا في اليمين لم يثبت عليه نية في الثانية لانه لم يثبت
 لينا اخرى بان اراد بقوله ولا انت ليمين اخرى نواها
 فيمينه غير اليمين الاولى لزمه ذلك وقوله محطع
 ثالث ورابعة ونواها اياها اخر لزمه محطع
 عبارات ونفصلها بما مر **السرزي** والى هذا
 الرجم في الجواز من قوله ولزمته كما رنان **الخب**
 وفي كتاب محمد عن ماله يمينه فالت له زوجته بيمين
 الخمسة ثم تسكت فيلما في قال له الفدا فلتها الى
 ثلاث مرات ثم تسكت بيضا بعد الواحدة فقال ماله
 لا اري عليه نية الا ان يقول اردت بعد خلافا رد كونه
 قال ابن القاسم ان كان كلاما واحدا في ذلك يلزمه

وان كانه من ذلك صحت فلا شيء عليه الا ان يبرهنا
 له خالفه في نيته وقول مالك لا شيء عليه ان كان راضيا
 بيمينه الا ان ينوي في ادخال قوله تحت اليمين المنقرضة
 او يبرئ نيته بيمين لا جزاء وليس كقولهم وانت لانها اقرب
 بواو العطف على الاول وهذا استيفاء بغير عطف
وهو فحش مسئلة من هذا المعنى جيمع قال لزوجة
 انت طالق ثم سكت قليلا فتح قال بانني ما فتيتا شيئا
 فبها انه يلزمه الثلاث على ما ذهبه في المرونة في قوله
 انت طالق طليقة بالنية ومبطل قولان اخران طليقة رجعة
 وبالنية وهي تجوز على ما اتفق للخبر من تفصيل هن السامع
وسئل السمرقاني عن امه وزوجة امرها هل ثوب
 واشترى لها فضا والفق في غزله واسجعه فقالت له
 امة يقول عليه رخصا بطلان المارقة لا باخذ منه
 الا ما اتفق وهو لا يعرف الا بغيره فتن الغضن واغضب
 في فساد الثوب كذا قال لا يعرف ثم وطلاده **باب**
 يتخلف في نيته وينظر الى الغصود في يمينه فيقول
 عليه وان خالفه فحش **البرزلي** يعني بينه على الا
 فتبطل فلا باخذ الا ما تحقق لانها ايمان فالتشهاد
وسئل عن طليقة لزوجة وخالف وحق المحكم
 لا كلمته لا مردا مستطال به بخلافه ما يلزمه **باب**
 يلزمه كفارة واحدة **البرزلي** معناه طليقة طاعة المحكم
 وهو الذي على كمال الله تعالى واما لو طليقة بيمين المحكم
 فلا كفارة عليه **وسئل** عن يقول المني الى مكنت
 لا بعثت ولا يبرئ بها اليمين **باب** اذ اقصدها
 وصفت ولم يبرء على المني لا شيء عليه **البرزلي**
 ان لم تقرر عمادة ادنوا عدم اليمين في راجح وامان

تقرر

تقرر عمادة بالزواج وهو فحش الخاليعين جازم يلزمه وهذا
 كقولنا نحن يقول في الصوم يلزمه كفته الا ان ينوي في يمينه
 لان عمادة الخاليعين جازم بذلك واما لو قال المني الى مكنت
 يلزمه او صوم العلق يلزمه وتوا مريض الحج او صوم رمضان
 فلا يلزمه شيء وهو توريق الا ان يستخلفه احد وقتا لينة
 اليمين على نية المستخلف ومبطل خلاه مشهور **وسئل**
 ابو الجراح بن ابي العزب عن حله باليمين الى مكنت ليمتد
 وبينه في هذا العلق او الذي يظن ان وجهه سكت
 ومن يطع هل يامر باليمين في الثلاثة الا عوا او اول
 كل عام خاتمة وهل يوقف عن زوجته هل يزوج
 ام **باب** لا يحنث الا بيمين الثلاثة الا عوا اذ اوجبه
 انما يحنث من يطع بالشرط المذكور واما بيمين واليمين
 الزوجة فلا معنى له **وابواب** يمين يومه باليمين
 الثلاثة الا عوا الا انه لا يحنث الا بمرورها على الخ
 ويحرم افعالها من يحل للشر كمنى وكذا ان يحنث
 ولم يحنث حنث ايضا بيمينها **وسئل** عن لم ينام
 وحلى بكسار زوجته ثم شاجرهما بارز الهاتح اعدا ذلك
 عليهما ثم شاجرهما بارز الهاتح اعدا هذا فبطل ذلك
 مرة اخرى فحلفت بصوم العلق لا بيمينها وحلف هو
 بالطلاق ثلاثا فحلفت بيمينه يلزمه الحنث ومنها
 وهل يجرهما ان اراح ذلك وهل يحنث بهذا الاكرام لا
باب ليس له ايجارها بما ليس له من اكرامها
 فزارا الا بيمينها من الصوم **البرزلي** اكرام الاكرام عن
 غير مشترط بلع لم يعزرها له على احد القولين لا كس
 المستهمل عنده بن رستم انها قد ربه وفيه قول اخر بطلان
 اذ طليقت ليقطن بمسكنها من العمل بما يستلزم الحنث

اولية خلق وتنبهه فخلق الخلق من ثواب ثمراته يرجع
بعد شهر قال ولورجع بعد خمسة عشر يوما الاجزاء وفيه
سماح ابن الفاسم يرجع بعد خمسة عشر قال يريد عليها
ابن الفاسم لا شيء عليه ان يرجع بعد خمسة عشر وارج
الي بلوغ الشهرة رتبة وكذا ان يرجع بعد ان (قال) اكثر
من يوم ولعله كقول محمد بن حبيب ليعرف من المراتب
الغياث خروجها الى الله فيه الجملة فيعلم بها ان
كثر ان حبيب عن ابن الفاسم لا ارج ان يتفعل
على شهر لا في غير رتبة ثم ان بدو الرجوع **البرزخ**
وعا هذه اكان يعنى بعد من اذ ركناء اذ اسلم مسائل
عن قوله العيني يقول انقل وافهم انشراح بعد ذلك
ثلاث ركنات ولا يشعرون بالرجوع **ونيل** ابن الفرج
محمد بن حبيب بالايان فلهذا والمختار الى مكة لرجوع لا ير
لذا ان تفهم في خمسة عشر مع ثابت عليه في كذا
عليها الكلال بايت فائل وحده يعنى الفناء ثم
فانت ما كنت مع بعد ذلك وكان بين يمينه وقيل
عها مهلة يسيرة **ما جالب** فاحتمت بالظواهر الثلاث
لان حله ان تفهم مع من اول العشاء ولم تفعل
البرزخ ان كان الجملة فصد ما لمع ما قال الشيخ
وازلع يكن فصد ويقي مفار ما يكون عشاء ولم ينصر
من المرة مفار ما تفرد به ذاركة كهيئة التخيير فانه
لا يجتنب مع هذا الفرز ليلته في الاول اذ حله لم يمتنع
انه يجزى اكثر الليل وذليل التناق مسائل التخيير
والتمليك **ونيل** ايضا عن وجه مع امراته امرأة في
الليل في مكنته بسا لها فالت هي جارية في دعوتها
لنعمل لي خفا في المكنته فقال ايمان السلماني لا ز فف

لو كان الاكراه انما عيما بما المستقصر انما لا نفذ به والصواب
في هذه المسئلة ان زكاه اخذ (الزور) **وسيل** السور
عمن حلف الزوجته لا تلت ذار جوار، فصورت على سطح
هل يجتنبه الا لا وثيق لوفائه لم تحقق (اليمين) ثم قال تحققت
بعد ذلك انه يغير بين (الزوجته) فانه يعين منه **السور**
جعل (السور) هنا كالا سئل كحلفت القطع (السور)
ومخالفة المسئلة الا عتلاء والجمعة والعرف (الاحتياط)
في الباقي واما عزري يستحقه بعد التثنية فهي مسئلة
المؤقتين عزري الطلاق يجعل الجمع راجعا الى ما ثبت عمل
وسيل ممن عفا ضيقته زوجته فحلف يستثنى سرها
او يغيضها وهو يعلم ان (السور) القيمة مما يغنيها
فهو يرد الى (السور) ويريه (لا جواب) انما علم ذلك
انه يغنيها لذلك يعلم ويريه **وسيل** ممن حلف
لا دخل الدار ولا اكل الضعيف هذا الخبر لما قرر الفقيه
جواب الخبر على معرفة الناس بينهم **البر**
بنوي استحقا بنوي ان اخر، متى الربع البيع والشراء
البيع المعتاد ولا ينظر لثمة معه في بيعه الصور كخروج
المبني ولا يغير الى غيره ذلك كمسئلة خطاء الزرع
وسيل ممن جرا بينه وبين امراته كلاع فحلف بطلا
فها ثلاثا لا يفيها لها فلتا في العرقه فلا خرج
في الحال فحلف بغيرهم لمرء فلتا سها بعد ثلاثه
ايضا وهو كذلك **لا جواب** الثلاثة الايام
محل ما حلف والى اري الا يمنع له لا يما يستغل
فيما يسكن والى امان مما اراد الخالف **البر**
القول في معنى (البر) بغير بعد يمينه وجعله ما حلف
عليه في مسائل محل الدواع عليه لفتن اوليها

أوليد غلتي

الربيع
في العبر مفرات
من طبع لا يعمل كذا

از جعلت في هذه الليلة خنا او ان خربت من هذه
 البيت ما تصرفته المملوك عليها من اكلها ولم تفعل
 خنا ولما كان في هذه الليل خربت المرأة الخافعة الا تفسد
 ولم تزل المصنعة **واجاب** بجنتي (مراته ويلزم
 ما يلزم في الامكان) اللارفة وادعي جواب اخر ان كان
 قوله او خربت معهودا على قوله وان كان مستثما
 لم يلحقه حنت والصواب ان يفسق الكلام بغير مهلة
 حنت وان كان بينهما مهلة لم يجز **الستر**
 وتنفذ الخبيث ما يدل على الجوابين معا واما الزامه
 في ايمان المسلمتين العارضة الجائزة هي الايمان بالله
وسئل ايضا عن طلق بطلاق زوجته ان قضى الله
 حاجته ووصل الى موضع نواه لينصدق على ما كان
 في ذلك الموضع ميتا سماه فوصل الى الموضع الذي
 نواه وبغاه زوجته مرة كوطيلة بعد وصوله
 ولم ينصدق بشيء ثم طلقها بعد تلك المرة ونصرف
 بعد خلافه مهلا كان معها على بر او حنت **واجاب**
 ان كانت تفتت ان ينصدق حين وصوله على جلا ولم
 يفعل ففي حنت بالطلاق وان قصد التاخير فلا
 حنت عليه غير انه ان راجعها فهو معها على
 حنت وان صدق سقطت بينه والا يلزم الايلاء
 من يوم تزوجه وكذا المهر ان لم تكن له نية في تعجيل
 الصرقة ولا تأخيرها **وسئل** ايضا عن اصاب
 فوطا فيهم رجل تستنقله امه بعد نكته في اذلاله
 بجلد بالامان فلزمه ان يات هذا الرجل في هذه
 الليلة الا غير في جمع عرض الخراف ولا جواب
 ان يتحولوا في هذه الليل هل يجزئ **اجاب**

ان تعي

از مفعلة الرجل (كسر الليلة في البيت بلا حنته وكذا ان
 كانت نيت الخراف الا يخرج احد من البيت واراد هو
 الخروج وان كانت نية البغاة في البيت الليلة كلها
 بعد حنته وان لم تكن له نية وبساطة بينه يدل على
 يخرج احد يخرج لتفعله فلا يجزئ وان لم تكن له نية
 ولا بساطة فانه حانت فانه خلف على البيت ولم يفت
الستر اختار بن رشيد في شرحه ان اقل النصف
 الاول من الليل فلا يجزئ وان لم يكمله حنت لانه قبل
 نصف الليل يقال له ابن نيت وبعث ابن نيت وفيها
 غير هذا **وسئل** عن فتاوت زوجته اسم بخل
 بالله تعالى ان فتاوتها وخربت من الدار لا يخرج ولا
 يخرجها فتاوتها وخربت **واجاب** يلزم
 كفارة لمن طلقه ابناءه ابناءها وبناتها من حمري
 وقضى بالثلاث وعرف بين الزوجين **الستر**
 الذي في المرونة انما خلف بالله فخرج عما عني يا خير
 الوقوع لا انه معلق كسابر الامان فيكون بن حمري
 التثنية **ووقف** مسئلة وهي (زرجلا طلقا لطلاق
 الثلاث لزوجه ان يفتتن به بزوجهات بنال الامر
 بعد المرافعة فتتبعها الاصل الى ان يطلق واحدة
 مع هذا وبسرا في طينه بعد ان افنا اوليها الثلاث
 وهي يخرج على هذا الاصل **وسئل** عن من سكن مع
 اليه بدار واحدة في عليه ابوك بما يشترطه بخل
 بالطلاق عليه حرام وان اقل تثبتا مما يشترطه ابوك
 ابدأ ما عتزل اباء مرة في بخله في كمال ولا غير
 حمل في كل واحد منهم الى البعن بفعل غير ابه
 اليه وغيره الى اليه فلا طلاق منه لا اعتقاد (ان غير)

ثم يتبين انه خيرا ليه واهل بيته بما الصنة **فلا جواب**
لاحت عليه **البرزخ** لانه اكله بما معنى العوض ملاقة
عليه ولم يكن نصره عمن الطعان كما قال في المرونة
لو انشترى منه كما يشترى النسي ولها الظاهر منها
ما في الاضحية اذ اكلها بعد الزرع والبر ولم يحم
السنوا وخلق القارض طعنه مع غيره وخلق
الازواج الى غير ذلك **وسيل** عمن جوابه وبين
زوجته كلال فقله الايمان تلزمه وهي عليه كظفر
اها ان كانت له بامرأة **فلا جواب** ان بارا الحاله
زوجته بطلقة تملك بها نفسها بر في بيته
وكذا لو اننا بقدر ما يسئل بر في بيته ثم ارفع الطلق
المذكورة ثم يتزوجها بغير ان يشاء وان ترا
في الصارات كثير افعو حصلت له زوجة بعد بيته
بمقتضى الايمان اللزقة يلزمه الثلاث مع ما يلزمه
فيها **البرزخ** لم يتكلم بما الظاهر وهي عن
تجرب بما مسئلة من قال لزوجه انت كالت ثلاثا
وانت علي كظهر ابي **وسيل** عمن مسألة زوجته
الطلاق فقله لها الايمان لا رقة اذ اقامت ابيك ان كنت
له بامرأة **فلا جواب** ان بارا الحاله او جلس
معه ارماسئل بر في بيته ولم تزوجها بعد ذلك
وان لم يبارها كما وصفا حشيش الايمان اللزقة
وازم انت الصبي لان موته اجل انت بما كلال
كما ان اطلق الى اجل انت وان تاخر ذلك لزمت
الايمان وبهذه اجاب ابو الوليد بن العواد وبلغني
عن بن رستم انه رخصه لزوجه المرأة معط وذل لايع
مسئلة في اكل ابن الحرام بمنى قال لامرأة لا تلبس

24

من دلالت
برایه ان ریاضه
ان طلق و
ولا تشبه
ایمنه برایه
حاصل

[illegible]

ط
في الاصل
مقتل برن
تجسلا

لان مطلقا
مطلقا
لان مطلقا
مطلقا

لا يجر كجدة الواحدة في المسئلة تجسلا **وسيل** كمن قال
لزوجته والله ان اعطيت حاجة من ذاري ان فرت الا بغير
جها بعلت **يا جاب** حنت فيضا بطلقة وهي الفة
تخرج بها من عصمة ان مثل الله **البرزلي** وهي كانت
قبلها وقال ايضا لوقله الايمان لازمة لي ان بقيت لي بامر
بانه ان برأها بطلقة تفك بها امر بعلها اقر بيمينه
ببهي حيلة يتبع بها اثر بيمينه ولا يلزم فيها الحنت
بالايمان اللازقة **البرزلي** طلقة رجعة في هذا انك
مسلة وقال في رجل حله الا يستن مع خادم امراة
بطلا ففعل بغير حنت مع خادمها وحلفت الانزاع الا
مع خادمها ففني من رشت بلان الزوج ردها بغير خادم
وتفشي بينهما الا ان يحكم القاضي بردها الى زوجها
فلا تحنت **البرزلي** فاما على ان اثره الشرع بغير رب
والشهر خلا به **مسئلة** قال واخي بن رشت ففني قول
لامرأة الايمان قلزمه ان كنت لي بامرأة بان يعارفا
بطلقة تفك بها بيمينها ففني ان قبل راجها ولا
تلزمه اليمين الاولى ولا تكرر عليه ففني ان بعه اهل
بلنا يقول انه يلزمه قال لا يلزمه اليمين الاولى الا ان
ينوي ان كانت لي بامرأة ابدا بان لم ينو ففنيها
ملا كرتاه ففني ان بعه اهل بلنا يلزمه الثلاث
ما نكح وذكرو بعه اهل ففني ان ابن له زيرا ففني
ببها كفتوى بن زرب ففني اربعة اعوام واقتنا
اخي الفطاه بالثلاث **واجاب** ببها بن جوج
بالعارفة بواحدة فلا تجزئ بخرج وسوا قال ان
حلت الا ان كنت لي بامرأة او ان كنت لي بامرأة
لا فرق بين الغليل وغيره الا خلا وبها واحد

وسيل

وسيل بن رشت عن شريك عن خذ الحطاع فالحنت
زوجة احداهما وفترت ثم لطلقة فبها الشر يك
الاخر ففني زوجها بالايمان اللازقة لا بغيره ففني
لحقة ابدا بيمينها في حقة من يمينها ففني
في ذلك **يا جاب** ان كان الامر كذا ففني
عليه لان بساط بيمينه ففني الا يلاق معه ففني
زوجته عفوقا لم يلاق ففني الا يلاقها ففني
البرزلي ويجوز في عامرات البساط وظا هي
البطة **وسيل** عن عتار وربي في عدا بين جعة امرها
وحدث بها فحاجبه بغير ان تم ففني بالايمان اللازقة الا
ان يشتم برقة اليه وقت الفضا في التجاوز عنه
فحنت خطين لاجل بيمينه هل يسري ذلك **يا جاب**
لا يسري الا بمرث الجميع بلان لم يفعل حنت بالثلاث
ويلزمه بيمينه ما يلزم في الايمان اللازقة **البرزلي**
ويجوز ببها ما يجز في مسئلة من حله ليهر مني
لهذا البير اوليا كل هذا الرغيه بلان لم ينفذ **وسيل**
عن وفنت بيمينه وبيتي امراته ففني ففني
لا رج الفاع معك مع هذا الحال فقال ان نسيت
ففني لو تركت ففني ما وقعها في الزوج عا ففني
مع الحال تركت ففني هذا القول وحلفت
عليه وعا ففني الاول ففني ما ارادت به طلاقا
وارتقا ارادت ان تفوج عليه ففني ففني هو
وقال الزوج ما ارادت بفولي ان نسيت الطلاق
وانما هو جواب لطلما هو مستفت في ذلك
وسيل عنها بيمينه ففني فقال لا يسيل اليها
ففني بصدق الرجل والمرأة في ذلك **يا جاب**

ان لم يرد بقوله ان لم يثبت التلبيذ فلا يلزم منه شيء بقوله
فمن تركت وان اردت تلبيذا فهي الثلاث الا ان يشار لها
فيما سوا الواحدة وهو مصدق في قوله ما اردت
تفليذا الا ان شاء مستغنيا وان اسرته البينة فلا يصرف
في قوله نرد طلاقا ويلزمه ما افرجه وهي ثلاث الا
ان يجلب انه لم يرد طلاقا فهي واحدة ولم يعد الانكار
ان يقول اردت واحدة على خلافه **وسيل** محسنى
كنت هذه اى زوجته عند نكاحها على الطهر ان (الخ)
خلت عليها نكاح طالق فنزوح واحدة فطلقت عليه
فهو يتكرر اليمين فيهما ان تزوجها ثانية **باب**
يتكرر عليه اليمين متى تزوجها ولا طلاق اعلم
فيها وانما اختلف ابن الفارض في تكرار اليمين
في المرأة المعينة في قوله ان تزوجت عليه فطالفة
فيها طالق **البرزلي** ظاهر المرونة اذا طلق رجل
امراة انزوحها طالق لم يلزم منه شيء وان طلق
فيها على عظمه اصب لزوم ذلك لان لم يخرج
بالكفاءة بخلاف الطلاق ولا يلزم من تزوج في تكفير
وكفاءة واحدة فخير لم يملكها الشيوخ على من يتزوج
غير الاولى لا يلزمه بيط كفاءة وجعلها تنكح
على المرأة المتزوجة اذا تزوجت ثانية فخير هذه
عليها **وسيل** شيخنا الامام عن قول لزوم
ان جعلت هذا لان خروجك ويلزمه **باب**
ان اراد به الطلاق كان ما اراد من طلاقه
وصغيره وان لم يرد ولا تقسم له ما يغضيه فلا شيء
عليه **وسيل** ايضا عن خلف لزوم ان جعلت
كذا ما يخرج الا عند تجنت ما يلزم من ذلك **باب**

بقول

بقوله لا عرف بيطانضا وانتم مسئلة بها مسئلة
المرأة وخلقت مسئلة والمنصوم فيها الثلاث الا ان ينو
اقل مسئلة **وسيل** نوازله بن الحزام من خلف الابي دخل
داره من دار ملصقة شيئا بعدت المخلو عليه لئلا
وهو بدا هل يمينه فارد ابو الجاهل حين وصوله
وقال للمرسول احمك الى دارى خوفا بما كنت اشم
ولما يعقهم ذلك على المرسل مررا بعنه اهل العلم ان
البر لا يحصل الا بالانكاح المرسل بالامر بان صرف
مناحه اليها وايضا لو ابدى الجاهل محسنى ولم يجنت
الولد **البرزلي** ظاهر المذهب ان الاول ان يفتى
الولد تحت امره وان لا يضر في قوله لانه جعل
اليه نفسه وليس عليه منه وجا فعله الاخر لا يضر لان
يجل موقعه تحت لاهضا ولا مفسا ولا يله فسائل
المرونة في الولد (الشير) اليان في معاملة حكم حكم
الا جيب في بياعات الاجال وغيرها **وسيل** الخ
عن خلف يمينه للغير لا سكنت عنه امه فكافت
تكرار اليه **باب** لا يلزمه بالقرعة شيء لان
يخلف عليه ولو ثبتت سكتها لا امر بها خلف عليه
ولم يجر **وسيل** القوتيمية عن خلف ليعقن سلفه
سماها ما على فيهما لنا بخسافهم في يمينه
واراد بيعها من جاري بذلك رجاء ان يرد لها عليه
وقصد بها جاري لرد **باب** لا يبيعهما لمن ذرت
لانها مراطات منه ولا يبيعهما الا من يبيع منه
واما ما اعطى فيهما من ثمن بخس فانه كان كثيرا
فلا يلزمه بيعهما له ولا يمتنع من ثمن ثلث يمينها
او تقاربه (اما) ليمينه على الثمن المقاد عمادة فلا يلزمه

يصحها انصب ثمنها الا ليس بعناء الا ان يفصل مثل ان
 بكره مقامها في ملكه مينو ما اعلى فيطاف او كثر
 فيلزم ذلك **البرزلي** اهل هذه المسئلة في كتاب الايلاء
 ان اهل الجحيم ولم يحضر الا اياه لم يزل مسترسلا بما زوجت
 حتى يحضر الا اياه **ونيسيل** السبيور عن اهل الجحيم
 فيما حمله لا يتم عن زوجة من تعد ونهر **باب**
 لا رجوع له فيما فعله **البرزلي** ان قضى عليه بذلك
 براء على الاكراه الشرعي **ونيسيل** عن اهل بصرة
 قلت ماله الجحيم هذه العاقل ولا يرجع من المهرقة في
 الجحيم من اهل ففصة فيبلغ المهرقة فيسمع عن
 الشرف القينة والجوع والخلاد يرجع هل عليه ثمن
 او لا **باب** هذا يجري في المسئلة ان اهرجوا ثم
 مفزور ويحل بل قال بقاء اهل الزحف ويخرج من الجحيم
 العريضة والمعروب خلافة وقد يخرج على مسئلة
 من حله ليعمل كذا مكر على عمن فعله والمعروب
 الجحيم خلافة الجحيم على التغير على ما يليق **ونيسيل**
 ابو عمر ان العاقل عن حله بالطلاق والفساق
 ليعمل كذا او لا يعمل او لا تستنسا نسفا الا ان يقع
 عليه او يثبت عليه او يهرج عليه او يسبق في حقه
 الله او يقلب امر الله او يثبت الله او يبرير الله
 او لا ان يغير الله عليه فيلزم او الا ان يبدل الله
 ما في خاضره بقل تنفعه ثمنه في الكل او في
 البقية **باب** كل ما ذكر لا تنفعه ثمنه فيه
 عند ابن القاسم **لا** في الاخيرين فلهما كفوة
 الا ان يسروا او ارا غير ذلك وقد قال غير واحد
 ان ذلك ينفعه مطلقا في الطلاق **البرزلي** واخبار

بن رستم

ابن رستم وقال بما ابن القاسم في قوله رد على من
 لانه ينجوا الى العزلة وقد روي عن ابي القاسم
 بوجود بطون ذكرها ورجح (التوفيق قول ابن القاسم)
ونيسيل الجحيم عن ابنه بين رجل دولة فيما عهدها
 الولد المذكور من ابيه بغير ما ابيه ليعمل الا سيما
 وقد عصب المشتري في ثمنها بتقابل الاخ مع
 المشتري المذكور فحله بالطلاق ثلاثا لا كسبها
 هذا المشتري اذ الا ان يكون قضا من السهم
 بالاستغفار المشتري رجلا يخالع عنه فتقابل مع الجاهل
 في الرابة ورجع بها الدار فيما عهدها الا ان من المشتري
 ثمانية وهو ناعا الجاهل لانه المشتري وهو لا يقع
باب الذي يوجب ليمين الزرع لا يكسبها
 ختمه الا ان يكون اراد لاردها ولا تتركها لان
 ليمينه كانت قبل ردها اليه وهذا ما يعطى الناس
 فان كان هذا بلا حنك عليه **باب** السبيور
 ثمن الا ان يكون فخرية ثمنه اذ ادخلت اليه على
 غير هذه الطريقة بل ان كان كذلك فلا تنفعه ثمنه
البرزلي وسألت ثمنها كمن حله لا يعاشر ابويه
باب انه يخرج في الحال ولا حنك وهي كسلة
 لا تستكت ادانتة وبذلك اقيمت من سالف عن
 ذلك **ونيسيل** ابو محمد عن له والره كثير بل اراد
 غسل ثمنه وثمنها بها نحو عشرين ثوبا فلما غسلت
 ثوب الثلاثة او الاربع ارادت المشتري من ربيع
 معطى في الدار موقعت في ثمنها اليه بثلث فرق
 لعلها لا يرد ثا للثياب يغسلها وقال عليه المثنى
 ان مكنة ان يغسلها الا ان يلبس بها عن المجنة

فإذا اراد من خلعها فوضعت يدها بيضا فتركت ثوبا
بيضا فقال لها لا تخشيني بتركتك ففعلت بغيره الثياب
واراد رجع الصنفه عنهما فاستغفرت الله من الزير
لم يمينه ففعل به ولم يرد يمينه لستغفرت الله ولا
غيره وانما اراد غسل الثياب خاصة **باب** ان كان
ما صنعت يدها في الثوب لم تضع فيه ما يحصل منه
كله في يدها ولينه من غسل الثوب للعرود بلا حقت
عليه واما الاستغفار من الزير فليس في ظاهر يمينه
ما يرد عليه فليس عليه شيء في الظاهر الا ان تكون
ينه الغسل والسبايم **البرزخ** فخلعها في المروءة
في مختلف من اراد ان يتلف زرعها فحصد وورده
في ان كان ثوبا من خيل لا يكعب كبير من وقت خصار
ولا في غير **مسائل** فتنحنا الا ماع عن رجلين
بينهما زرع في السوية ما خرج احوالها فتغفر رجل
والاخر بالقدر فانه رجل فقال له ما حبه زرع رجلا
فقال له ما حبه لا يحب على الا نضع رجله وحده
الا يرمع غيره ذلك وحده الاخر ليا تني برجل فكثير
الاول **باب** يجب عليه ان يترك برجله لثايلة
كل ما حبه ربيحت بان تطوع رجل بالخراج ذلك فان
كان هذه الخراف انه ما يرجع الا نصف رجل لاجل
انما حبه غيره ذلك بلا حقت عليه وانه فصر عزم
اخراج الرجل راسا لما حصل عن من الجراح حقت
بلو اراد ان يترك على نصف اخر الرجل ويترك برجل
فقال ان كان فصر انه لا يخرج الا نصف الا جرة
خاصة نخل على متاعه بلا حقت عليه **مسائل**
تنحنا البقية (ها) البقية ابو الفاس الغبري

عنه له

عنه له زوجة فكل مع اعله فقال لا يخفى ان تركت لبيع
مالا فترك على بغيره فليستها فقال انوها في تركت فلما
الزوج بالانصراف فقال له الراج ان كنت تركتها بغيرها
فقال هي حرام ان لم تطلقها بغيرها على فاعضوا
اخران الزوج في خطبه الزوج بحق اختها واما البقية
لا ينسأ ما يسهل ويهيى به ذلك كما كتبه في بنية
فعل بزمه الطلاق ورجع عليه لعلها قبله **باب**
بزمه طلاق الخلع لانه مما ترك شيء ولا يلزمه الترخيم لانه
ومع بعد ازمانت الا ان يرد في حرام ان تزوجت
بها يستعمل او تفعل كذا يدل على ذلك فيلزمه الترخيم
ان تزوجت وترجع عليه المرأة بجميع مهرها وماله
عليه ويرجع الزوج على الا ان التار لعلها عزم لعلها
البرزخ جعل الترخيم هنا كانه ضمان ذر وبع هذا
نظر وكذا قوله في خليفته جعلها طليقة والحوار
انه يستعمل عن معنى هذا البقية واما اراد به من عزم
الطلاق بان لا تنكح فيه ثلاث فمالم يتركها بغيره
مسائل نحن قاله لامراته انما البعث الى اليك فقال
لربيل يا بلان امشي بها الى ابنيها فانها في خلتني
عشرتها يعني ما يلزمه **باب** اعاد برء طلاقا
بلا شيء عليه وان اراد به الطلاق فهي طالق **مسائل**
عنه وقعت بينه وبين امراته منازعة فقاتلته
خلفه فقال لها فليتيك مع طاله التزاع فيستعمل فقال
لها الزوج الطلاق على حرام ما انت لي في خدمتي
بها ينسأ في لغة التخليت اولا والتخريم ثانيا لم لا
باب ان راعك خليفتك بزمه الثلاث الا ان ينسأ
اقل بيمينه ويكفوه له ما نوى واما قوله الطلاق على حرام

ما انت اليه في الزمة بان كان له بنو بقوله خليفته
 مادون الثلاث جفع لزوم الثلاث كما ذكرنا وهو
 حاد في انها ليست له بما ذمته والله اعلم **السر**
 ولي تخلص في العلم بقصد الخليفة الا انه من الثلاث ما
 يلزمه والظاهر عتري الى معنى الزمة وهي الخليفة
 الناصر على اشد ما قيل بيضا بان فلان الطلقة الرابعة
 تخرجها عليه بما تقدم في كونه كقولها ما بقيت
 تكونين لي بامرأة مجرية بما تقدم اذا بادر وطلعت
 طلقة اخرى بلينة **وسئل** عن رجل بطلان لائوته
 الا على الاسلاف الا لا على كرم التبرع لعل عليه شيء
 ام لا **جواب** اذا كان مرادك بطلان انه لا يغير
 بعد ايمانه ولا يتغير عن اسلامه وينبغي عليه ان يكون
 بهذا لا شيء عليه لانه لما اراد بشروطه في الاسلاف
السر وليست عن مرادك اذا كان قصود حسن
 الخاتمة ودخول الجنة وعتري انها تجري بما مسئلة
 من جلب الله من اجل الجنة والمستحور الجنة وقيل
 لا حثت ومنهم من يعرف بمن اراد يستدل عليه وليست
 له دليل بل لا خلاف في مثل حمله ان يكون بمن العزيم
 من اجل الجنة فلا يلزمه شيء ولا لزوم الجنة
 لان العلماء اجمعوا على عدم الله **وترا** فصفته
 وهو ان رجل جلب في ثلاث ان تبارك الملك فجادل
 عنه ما يستغنا عنه الحائنا فقال تطلق عليه وفلت
 انما اختلفت عليه لوجوه منها انها تبارك الله
 وهذا من العمليات ربه الا هو ليس في على ان العمل
 يجبر الواحد فطبع فجلاد لوجله ان العريت هي
 ومنها ان العزيم ثبت في الموطا وحكي في

المراد بالسر
 ان الطلقة
 على ان

المراد في جوابه ما ذكر عن بقية عدول المحرقين انه اذا
 جلب الانسان ازال كل ما في الموطا هي ان لا يثبت وحملها
 انه لا حث في جنيعة على غلبة الظنون وقد قيل بطلان في
 الايمان واخرج من ذلك بان قال بخلافه عن ما حثت
 وفيه يعرف انه من اصحاب **السر** انما انت لم وجه
 الحق المذكورة في الحجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على الكل وجوب ما قيل بيضا من كثرة الملازمة والاختلاف
 عنه يحصل له حقيقتها من كثرة ملازمة فراها
ووقفت مسئلة وهو ان رجلا استخلفه الموصي
 على ما لا يرى انه لم يجلب له وهو مال فرائي ما جفها
 فتبينت الاصل ان كان له ربح فله كماله ولا يجر كمال
 الغير والمستحور انه ليس بالمراد **مسئلة** وفيه
 الا حث انما يعني جلب بطلاق امرائه الا يخرج الى دار
 ابوها الا في جرح او حزن فربما ذم الولد عن جرح وموت
 حزن وموت جرح النعيسى ليس جرح لان الايمان
 لم تقع على هذا **مسئلة** وفيه اذا عتق امراة
 عاز وجلها بالموت ونزرت نذرا ان وقع ذلك ان تصوم
 المستحور الذي عتق جبه وعتق جبه لزومها صوم ما نذرت
السر ان كان له عتقها عليه جازا معراج والا جبه
 كما نذر في حال له على نذر ان شرب الخمر على وجه
 السور بها فلا يجوز الشرب ولا يلزم الله لانه نذر على
 تحصيل معصية والله اعلم **وسئل** ابو الحسن بن
 حليم عن طلق زوجة ثلاثا ثم وقع في بينها خطوة
 ثم قال هي عليه حرام ثم اراد الاة تزويجها بعد زواج هل
 له ذلك **جواب** ان علق التبرع عنه طلاقا ارضا
 عنها او عتق عليه طلاقها او ربا في الخصومة ما يكره

من جلب لا يخرج
 لمراد بيضا الا في
 جرح او حزن
 فربما ذم الولد
 عن جرح وموت

او علم منه انه اراد ان تزوجها فخرم عليه بغيره نكاحها
ثانية ولا قبل الا بعد زوج ربي التواد ومن يدعي الى نكاح
امراة فيقول هي طالق ولا يقول ان تزوجها بغيره ان
تزوج وهو مثل هذا الجواب وقاله الشهاب **البوراي**
واخذ في نكاح الامام من المرونة من كتابه الخلع في قوله
استراجهما وقال يعني طالق اية اقال حتى تزوجتها ثانية
طلقت عليه وكان شيخنا ابو عبد الله الشيباني يحكي
يسرى عن ابن قدام انه يفتي بغير اللزوم قال لان العاقبة
لا تغرب التعلق ولا تقصره وذلك شيخنا الامام عني
شيخنا العفيف الغاضي اليه العباسي بن جيرة وكان اولا
يختار الاول وهو الذي خطاه في مختصره ويقول العاقبة
نقص التعلق لا كذا لا تغرب ان نكح عتق شتم
رجع الى الفتاة بغيره وسمه عمر وداخره ورايته
يخطه ذلك بعد ان حكى ميطا ما يقع وقال ان اخذ
السرايل برخصة ابيه وملكه الان رباعه من بعور
وسيل ابن البراء عن من خطبه ابنت ابيه لابنه
بمع يسميه بغيره لا اذخر في مخرج ولا حزن بطلان
المخلو بغيره جعل للمراه حضوره فيه وتقرينه **باب**
بلان لا حضرة بعد الموت فصل الرابع ايلام بغيره
في عدم اجتماعه بيمين جود العادة بالمتلاذ الغراية
فيه ما اذا مات بلا ايلام الا ان يبر بيقوله لا اذخر
لا حضار كل ما نسب اليه قصر الميا مرة (الفطيمة
يحضر جنازته وهو مع ابنته اليه **وقد** سيل
ما لم يزلت لا تخضر لا تخضر ميا ولا مات مما تفت
انتها مارات انتظارها عند باب السمر لنصل
عليها وبينها بالميتي لا مكنه يكره مالا لا لهما

وهي

وهو لم تغرد لم تغرد ولم تخضر مشهدهما بالمتن يكون
بافل نسب بتركة لك اول الا ان قوله لا اذخر في
ارادة الحياة **البوراي** يبر عن عني عا مسلة لا اذ
على بلان بيتهم بطلان في حل عليه بعد موته مجاز من باب
تسمية الميت بغيره كما في عليه رلان (الفصل ايلام عليه كمال
قال وقد مات بلا ايلام **وسيل** بن زيادة (الله
يكنه ليسكن مع (صهاره) تزوجته بغيره بغيره مشايخه
فقال (الصهاره) اخرج منها بغيره بالامان الاربعه لا اذ
كنهم (ابا) جرحلت لدار اخرى بغيره وعرض له لسبع
يسل برقع رجع بوجه زوجته في الدار (المخلو) كليلها
وكانت تتردد الى اقلها بالبر بارات من غير لمكن **باب**
باب في التواد من سمع ابن القاسم من العتية
بمن سكن تحت امراته في بيت بغيره بالطلاق لا اذ
كنها مخوم مخها وترها حة ورجع مسكن قفلها
اليه فتح سافر ما نزل مسكنه وانتقلت الى اقلها
حة فتح زوجها فان لم يتولاه حل عليه لزيارة مرض
لم يفت ازك قلت ومرضها لانه خرج ولم لمكن
واذا كان من غير مارتو (الجمع) يعني الموات لا اذ
كنها بغيره ولو ايههم لمينة حفت في ترعه ايلها
معهما حة ورجع من رلان **وهو** المسلة حة
بالطلاق انرا عليه حة لا قال ارا ان يذبح في سلق
المسلة (الذي) يجرى على اهل (الشهاب) في هذه المسلة
اذا ان تكون له نية اولا ولا اول ينظر الى نية بلان (اراد
الميا مرة وفلة الواحدة حفت وان اراد لا ليسكن
المساكنة (المعهود) بكمالها وانفسه في مالا كس
الجمع لم يفت ولان في نية حفت بظاهر لفظه في

ظاهر المذهب **البرزلي** ووقفنا مسئلة من هذا المعنى
واجاب بيميننا فيجوز ان يكون غيب عن الاثن الذي اعرفه
 منها انه ليس من حلق بطلاق زوجته لا يساكن اثنان
 من رجل عندهم نكاح غيب عنهما الى نكاحه بطلاقه و
 المسئلة واقعة بالغير وان يمينها بيميننا ان نكاح
 من جاز زوجته في دار اثنان من هذا عن ذلك ما عجزت
 بالانكاح فقلت او قد عجزت في دار زوجها ما عجزت
 عند انكاحها لنفسها (لا يفتننا انكاحها في ذلك نحو
 من اربعين يوما او اكثر ليس من يمينها بعد ازواج
 حرة من الزهر يتوكلن بانكاحهن ان كانت في معنى الزبارة
 وانتظار زوجها الضرورة في نكاحها وجهه / الاقامة
 بل انه لا يفتن عليه نكاح عجزت عليه جوابكم المبارك
 في كل الزمان الزبي يصير له الزاير الجاهل الا يساكن
 المزور لما كنا نعلم يقين في ذلك عزم البلاد المزور
 فيه والسبب الذي لا يلهى كانت الزبارة اح لا واذ كان
 الجاهل يسئل عن يمينه واقامت المرأة المملوك عليها
 بالموضع المملوك عليه مرة اسواله وذلك نحو خلافة
 انتصر له تزوج ليعلمها نكاحته ان يكون حائضا هل
 تكون ذلك لسكنها تزوج عليه الحنت اح لا **واجاب**
 المهنتر في ذلك بما المعروف من المذهب عزم بل
 الجاهل وقت حلقه **واما** بسبب الزبارة بل ان كان
 امر يوجب حروث الزبارة بغيره بلا اثر له بزانة و
 قلنا لا ولا اكثر منها بل ان كان عا المعروف المذكور
 واز كان امر يوجب وفوقها والمغال له ملاذ موجد
 بل ان يكون يمين لا يبرئ زواله عن قرب او يبرئ
 زواله عن بعد بل ان كان الاول لم يكن مخربا له

عن

عن كونها زبارة وان كان الثاني كان مخربا للاقامة عن
 كونها زبارة **ونقلت** مسئلة اخرى لعمدة اهلنا
 وهو عفت وتشارع بينا بعد ان اجابنا بيميننا
 بيميننا في يمينه في يمينه وهو ان رجلا طلع الايساكن
 اثنان من يمينها من يمينه عندهم عفت بيمينها بيميننا
 انتصرها نحو المنتصر والوليمة تنقصر من وقت التي وقت
 وبع كل وقت برومونه اقامتها في (قيمت يمينها)
 وفتت انتصرها بيميننا لا يفتت وفتت بيمينها
 المسألة بيمينه وهو كل وقت بروم الزوج للمسلم ولم
 ينوا اقامة يمينه بيمينه ليجزم بالاقامة اربعة ايام
وسئل ابو عبد الله الزواوي عن طلق صفة تزويج
 امرأة من ابيها وبعثوه في ذلك فقال بلك حرمها
 بيمينها تزوجها ولم تقع بيمينها الا بهذا القول من الاغتزار
 لعم بيمينها لم تزوجها **واجاب** ان كان ملاذ كرمي
 السؤال اقامه (لا عا جهته الاغتزار والاحتكاك
 مراعاة لمن حضر بيمينه ولا يلزمه شيء **البرزلي**
 اما عا ما قيل في مسئلة من قبله لم تزوج بطلاق
 فقال لعم بيمينه حرام انه لا يلزمه كما تقدم عن ابن قراح
 وابن خيرة بيمينها عا القول بالزواج في يمين
 مسئلة من قبله لم تزوج بيمينه فقال زواجها
 من بلان نكاح فاع بلان بيمينها (البعثه وقال اللان اردت
 الاغتزار بيمينه من رشت بيميننا خلافة اقوال فينسخي
 الخلا بيمينها ما (لكن من اقوال هذه المسئلة ينزير
 في ذلك **وسئل** ابو العباس بن قتيب عن طلق بالامان
 اللارفة لا تكون زوجة له بيمينه **واجاب** هو
 بالانكاح (انكاحا بيمينها ولا شيء عليه عفي في ذلك

وازنشا. التزم الحنفية في الايمان اللازمة بغير حلف
 رجعية والميتى الى مكة ان استطاع وعق ربة ان كان له
 حال يملقها وكجارة يمين بالله وصوم يوم واحد والصوم
 ولو به رفع النظر فاعلم **وسئل** عن وقع بينه وبين زوجته
 حنا زمة فقال تافه حلفها ونفق تزويج ولها على السبيل
 شكيع اشد العكسي يسيل لعل اراء الطلاق واحدة او
 ثلاث فقال ما اردت طلاقا ولا فصرته ولا علمت ان الطلاق
 يكون له وانما اردت الهجرها وتافه فيقول له احلف
 ما اردت الطلاق بنوفه ثم اراء ان يحلف رجل مستقيما
 عرفنا الجواب **باب** (ان الع يمين عليه في يمينه
 في كسبته صدق في قوله ويستظهر بيمينه
سئل السور في عمن شرط على الزوج لا يخرجها
 من بلدها وعلى عهد الله وميثاقه **باب** (ك)
 كتبه في الصدق منع من خروجها بالفضاء ذكره بنو
 المواز **السور** ظاهرا المرونة انه يجب ولا يفضا
 به كالتنوير الفخية مخرج الميضي ويلزم في ذلك قول
 ابن ستهاب ومال النخعي وبقية الموثقيين اليه المخرجة
 ان احق الشريعة ان يومها ما لم يتخلل في العرواح
وسئل ابو محمد عن طلاق زوجه حلفه رجعية ثم تنزو
 حها ابتلاخ جريبه ينزوطه في العدة وع حل بها
باب لامع ان لها الا الا ول ويرجع عليها بالثان
السور خبر على مسألة من عوفى من صل فتمه
 كذا ان ذلك يلزم بلان بقاء الصدق ان يلا بجمع عه
 هذا **وسئل** النخعي عن حلفه بالطلاق لينزوي حتى
 ولم يضرب اطلاقا **باب** لم ان يمينته لنفسه والز
 اري ان يسئل بان اراء المعايير بالشريعة بلذا امضا

لا يخرجها من بلدها
 ولا ينزوي حتى
 لا تنزل الامران

الاجل الزبي برا انه اراء رفع عليه الطلاق وان لم يوقعه
 رانه لم تكن له يمينه بله قنيت نفسه واما وضعه فلا شيء
 عليه فيه ولا استتروا. رفع جعل في حيا نقا كالا لول وعي
 هذا يجوز له الاطلاق وهو يمين عن الطلاق مع التولي
 ربي جواب. اخر اخبرني في اعترافه فيقول بفتح وبه كتاب
 محمد في هذا الاصل لا يفسر لان حيا نقا كالا لول ولا خلاف
 ان الوطى (ا) رفع لا يلقى الطلاق **وسئل** السور
 عن حلفه بالايمان اللازمة ولا ما له ولا زوجته له ولا خلاف
باب ان السائل ايضا لا يستطيع الحج ولا يلزم له
 كجارة يمين فاضة **وسئل** عن نكاح وزوجه فقال لها
 تزويج نفق ومري في عه ولا يمين له في طلاق ولا غير **باب**
 هذه البس من العاقد الطلاق وحقه بريد به لانه يجوز
 على السنة الناس انفسا بهم بسبب كنفهم لا يردون به
 خلافا **وسئل** المازري عن قال لامرأة لا تفت لي
 بامراته اياها فله لم مر اجتهاد **باب** يخلق واقرة
 ويسلم من يمينه ولم ارتحا عنها ونفقا معهما طلقيني
 تفزع كون هنر الطلقة اللطيفة معلقة وكذلك سبيل
 عنه التوقيف لها **السور** يمينه ما في المرونة
 يمين طلاق امراته فيقول لم تر اجعها المسئلة **وسئل**
 بفتح المنيون عمن قالت له زوجته ائت بملي حرام
 فقال لها واقت كذلك **باب** يلزمه الثلاث
السور وهن مثل ما قال في المرونة اذا قال لها
 يا زانية قالت بك زينة انه يلزم من حيا التنا الا ان تزوج
 فيلزمها حد الفزد وعن ابيع لا يلزمها حد لانها على
 وفق القاطنة ولم يفصح الترخيم انه لا يلزمه وكانه قال
 ان لم تزوجك ما ناك كذلك **وسئل** المازري عن طلاق

زوجته ثلاثا والفرق عدم ردها ايا بعد زوج ولا تكون
 له بزوجته ما دامت الدنيا **ما جاز** ان قال لا اردها فولا
 مجردا من غير تعليق ما يوجب تربعها ولا مهيمنة اليه
 ولا يبيح سيقا طلاقا وفرايت احوال تذلها بما ذكرناه وبلا
 تحريم عليه **البرزلي** لغتبه قوله في المرونة ينوب الاربع
 له عليه لانه مخرجها في طلقه وهذا ثلاثة **وسيل**
 بغيره المستخرج عنه طلقه لزوجته لا خرجت حتى يعود من
 لم يفرق عنه بدالة من السبع **ما جاز** ليسل عن نيتيه
 فان اراد ان يفرق وعرضه السبع فمذاهب عن السبع
 تنظر قدر سبغ الى البلية الذي كان يسلم اليه فاذما مضت
 تلك المرة جاز ان يخرج **البرزلي** هذا ان اراد ففعلها
 التزوج بطلقة وان اراد مرة سبغ لولا فبلا من الخروج
 بلا تلزمه اليه في يسلم من بلا مراعات المساكن
وسيل عمن وهب زوجته لا يبيح (يكون طلاقا
ما جاز لا يكون طلاقا **البرزلي** في المرونة اذا قول
 فرردتك الى اهلك (وهبتك الى اهلك فلهي
 ثلاث فظا هو بخلافه لانه الرواية وفيه فرق
 طررين عاتق (ان قال له في العصة وقال لاهله
 اقولكم الله يبيعها فولا في بيعه وخيل طلقه
 وحكي بعضهم عن بغير نسخ ابن الحاج انها ثلاث
 بعد الرضوخ بعد ان حكي عن من غير الحكم اذا كان الزوج
 للاب افلح في ابنتك ما قاله كانت طلقه ولا يبيح
 بصدق ان يكون بغيره ورد (لا ان قبضه وهن
 قبل البناء فله من خلع النكاح وكان يتفق لنكاح
 النكاح ليس اخذ هذا القول من العاقل المرونة ههنا
 ونعت (بغيره لان الاقالة حل محله فبلا اذا قال

لا عمة

ولا يبيح
 الا ان
 لا يبيح
 الا ان
 لا يبيح
 الا ان

لا عمة له عليه بلزوم الثلاث في احوال **ووفقت**
 مسلفة بغيره ليسل محتملها لايحتمل الا ما من عمة رجم
 الله تعالى وهي ان رجلا وهب زوجته في مكان امراته تزوجت
 رجلا واستخنت لستخانة عليها ففعلها وعروها بها
 تزوجها ما جاز ان الفكاك يلحق لانها راضية ونسبت
 ففعلها في الوفا ونسب (الآخرى بما زوجها الزوجها
 ويكون اعلام كزينة (ان لم يزوج من زوجته بهذا العزير
 يخرج ما قبل فيمن زوج زوجته ويلحقه ان يقع البرزلي
 بلا الفرب (لا والله يبيحون نسبا. هه للاضمار لا
 كرامه جعلها بالنسب بغيره ففعلها ففعلها ففعلها
 للمعير ليعتق بغيره فلا يكون طلاقا وبلا ففعلها
 بشرية (ان يعزروا بالجهل **وسيل** كمن طلق بطلاق
 امراته ثلاثا لا خرجت الى بنة من اخرجها او اخرجها
 مرات بغيره من استخنت ولم تفعل بعد ثلاثة ايام
 جهل لها الخروج **ما جاز** لا اري لها الخروج بعد
 ثلاث ايام **البرزلي** هذا او اخرجها ففعلها من لا يبرأ
 النكاح الى الغير وهو مذهب (لان ليس من عمة
 الفروبي يبيح بغيره يتزوج بغيره ايا روضته ويحرمون
 ذلك بغيره انه يخرج على جواز خروجها ما دامت
 المصينة جارية **وسيل** التولية من طلق بطلاق زوجته
 ليتزوج من غيرها (لان بغيره انه بغيره ما نويت
 بغيره (لا يستخنت المحرم (ان الفاسم ولا بغيره اهل
 في يتزوج من بغيره شايعة او علة بغيره او عينة
 لان الفاسم يتزوجون مثل هذا ولا واع مثل العجز
 والاستحواذ بغيره ففعلها واستخنته (ان الفاسم ولا يبرأ
 العفة خلاصة **وسيل** بن ابي الربيع (الصرح عن اراخ

لا يبيح
 الا ان
 لا يبيح
 الا ان
 لا يبيح
 الا ان

الحج باستلزامه انه ملاك زوجته بلانته فيفسد ان شئت. فت افا
 او طلقت بنفسها دون مطالعة حاكم وخبره عليه ذلك
 تخيير اذ امار جعل لها النكاح والنفقة لا يقطع
 ثلومها ما يبرها في سائر جهات ثلاثة اشهر اراحت
 الطلاق لتزوج غير بطل ذلك من باب التوكيل جعل لها
 ان تطلق بما شئت او من باب التخيير فليس الا الثلاث
 ولا مناصرة وان وقعت دونها سقط ما يبرها وهل
 تكفيها نفسها بسقط ما يبرها ان كان تخيير اراحت
 باب التخليط له المناقرة على الواحدة وهل يستظهر عليها
 باليمين انها تكفي بنفسها في وجود مسقط للتوكيل
 واخر انما حرم من مات بتقرر استفسار وقال الا حرم
 لا علم محرم بمراده **باب** لها طلاق بنفسها واخر
 ولم منها كونها والصواب انه يستظهر بيمينها انها
 ما سقطت لانها ما عكست لا يجب هذا عليها **وسيل**
 محسن لتكفي عليها شهادته غير مقبول انه اعتراف
 بيمينه بالارادة ليوثه فيه وقد قلح مع ويرى من
 يمينه والمشتبه عليه بقرينه هذا **باب** لا يلزم
 الحلال فيه **البورق** ان كان ظاهره المخرج مباح ولا
 بالصواب انه مثبتة حرمه اليمين كالشاهد العزل
 في الطلاق وان كان انه رايته للتوكيل **مسئلة** قال المازني
 في شرح التلخيص حرم العتيا منا ومن الشياطين نزل
 الا محض ان يقول انه يمين تستمر على بلا تقبيل اليه
 في قرا اللثام طوعا عليه عقه وجواز امره ان ذلك
 لا يكون ترشيد لمن يوجب انه يابر الامر لكونه المشهود
 له بفصله المشاهدة به ولو فصلوا اليه لم يجل لسمع ان
 يستكفروا حتى يكو نوا انقير وامن ينصف بذلك ومحموا

وتشور

وتشور ولها يقول الموثقون ان اراءه وعيا على المشهود
 يكون بلاءه وبلان رشيد بنو لا يولن عليها على حسب ما
 اعتاده **واما** ان وقع في الحال الفضاة بوصفها رجلا
 بانه جابر الامر بانه في خبر عماء تنعم بوجبه حر له الا وقت
 تشور ذلك العصب محرم **مسئلة** وان اقرانه جعل
 لذاته حله بالطلاق ما جعلت وكنت كذا في اقراره
 صدق مع يمينه **البورق** انظر ان لكل هل يلزم
 ما يلزم في فراقه شهادته على الطلاق والظاهر اقراره
 انشد انظر ان انشد المشهود بالطلاق هل يثبت ام لا
 بهذا **البورق** بكان ليمينها **واما** مع
 يمينه بعد القروم لشد المشهود في اليمين ونقل عن
 المزاج ان كان يحضو رجلي يسمع من احد الرجلين
 الطلاق وثبت في احدها ولا يثبت في حق المتحقق
 احد الرجلين وظاهره انه لا يمين على واحد منهما
وسيل السبوري عمن رآه زوجته فقالت له
 اذا علمت خراج وقتل امي وانك تقول انت على حرام
 قتل امي وانك وانك عسنيها وقال اردت تحرم خراجها
 تلك الليلة طاعة **باب** لا يثبت التحريم قبل
 الليلة **البورق** يريد ويلزم التحريم على وجه الظاهر
 او الطلاق ان فواك بما كونه على وجه الطلاق فهو
 ظاهر كالحال لنا تحريم انه لا يلزم التحريم باليمين
ووقف ما قنا بيمينه انما ابو القاسم الغبري
 بان من وقعت بيمينه له بيمينه على هذه المصادر
 ان حرمت كمينه مثل المسح السر والجماع والوكبي
 والمنعة ونحو ذلك وارجاها من نزلت به على ما اختار
 الغاي في التتبعات في مسألة العرج ان من باب الطلاق

باللغة دون التينة بحبل السابيل وردت اليه ولا ادري حكم
 له بطلقة او بغيره. والزى رابت النجى في كتاب الظهار
 ازهره المصادرة اذ حرمها حرمه عليه المرأة ونفل له
 بعد اكلها من اثنى عشر ان سئمتا العقبه الا ما كان كفت
 له بالتينة مع حرمه المسئلة وعنه الزوج وكنت احييت
 من وقعت له هذه المسئلة بنا على هذا النفل عن الشيخ
 والله اعلم **وسئل** المازري عن حبل الحلال عليه حرام
 بعد فعله ما حبل عليه فقال كنت حاشيت زوجه في
 نفيس واخرجهما من بيني بطل نفيل منه هذه المحاشيات
 وهما بطلوا اذ اقبلت او لا **جواب** نصوص المذهب
 انه لا حلال الا في حرمه لا في الاستحلاله اذ هو عواء
 المحاشيات مفعولة ولو شققت تينة يمينه وهما اذ
 زعم انه اخرجها في نفسه من يمينه وقصر اطلاقها
 بما هو سوى الزوجية ولو كان الاستئناس بالاعقبه
 اختلافا لعل يخرج في التينة خاصة ان لا هذا المذهب
 والله تعالى وان كان الحلال مما لا يعرف عمدا ولا
 خصوصا ولا استئناسا ولا تغيرا وانما يعرف بالطلاق
 خاصة ولا تفيل منه المحاشيات بمنزلة من قال انت
 طالق ثم قال حاشيتك فهو كالمقتا **البرزلي**
 كان يفتي في الجاهلية ان استئناس الزوجية او
 ما شئتاهما في الحلال عليه حرام مستحل لانه كالاستئناس
 استئناسا المستغرق والاجماع على الفايه عن بعضهم
 وهو الاكثر عند الاثر **وسئل** فقال ان الحلال عليه
 حرام لا يقع الا في الزوجية فانه الاستئناس او حاشيتك
 الزوجية طار الزوج مفعولا فيبطل وكان سئمتا
 الا ما كان يبي عن هذا بان اللغة بفتحة الموح
 عن

عواء في الزوجية انه حاشيتك
 وادعاء المحاشيات فينفيل
 الحبل الحلال عليه حرام

عند الحليلين لان حصرهم فيهم في كل طلاق ان كان النكاح
 لا يلزم يخرج الكلام على فسخ الحليلين والله اعلم **وسئل**
 عن حبل نزلت في الثلاث اذ اطلع لها مع كذب اذ كانت
 لم يامرانة اذ اثنى اثنى الى مفعولي الشبهة في خبرهم
 انه اطلع بها زوجها بكذبه بالاستئناس به يقع طلاقا
 يبين به وهو احوط ثم رجع الغايه بان لا يزل معهما
 فيسئل عن ذلك فذكر انه يخفق هذه فلهما وانها انكزرت
 واذ الذي نفل معها في بيع واخرت بافا منه معهما
جواب ان الاستئناس عليه بالفرار لم يقبل بخوده
 ولا عواء الغلط في كل منهما فان فعل طاربه من ابا
 فلهما بعد احاب ورجوعهما من غير عفو فخرج خطبا
 فيسئل عن اذاعا بهما وقوله بطل نفيل منه
 لانه بوجه بحسب الاستئناس لعله مطلقا العقبه
 وعنه فعله ما امر به فيقبل له في السؤال انه لما في
 ولم يطلق **جواب** بان هذا يقع من قوله يفتي
 ويعلم منه عدم التماذ في على عصفتها ووجه
 عزوه ان يقول محال فيما ذكرت للشكوه وكففت
 فبطل هذا في بطل مع هذا العذر اذ اظهر انه بطل
 هذا العذر ونفسه عنه الحد ويعاقب لما تفتي من
 عدم لسوالة تائيد ووجه جواب اخر اذ ثبت عن
 كذبها بغير حلف فيلحق طلاقا بطلغها طلاقا
 بانها يتخفق كونها ابيت بامرأة فهو احوط
 هذا اذ كانت بين بالطلاق الثلاث **البرزلي**
 هذه المسئلة تخرج على مسئلة من قال علي يميني
 بالطلاق لا اجعل ثم فعل وقال انما كرت لك
 اعترارا او حبل مع الرواية ان اسرته اليمنه

لم يقبل منه وان جاء مستقيما قبل قوله وظاهري
 هذا الجواب انه عن علي ولو جاء مستقيما قبل التراجع
 على الزوجية لا يمكن قبول قوله وهذا اذا تحقق ذلك في زعم
 وامانة كان باقرارها بيني وبينه كلامها على مسأله
 المرونة ان كانت تخيبي **وسبيل** ابن الحجاج المخزومي
 عن من تسانه سرده الصوم مسأله زوجته بغير العقد يقال
 لها انا عليك حرام وفلان ارادت (الصوم) وانه مانع من المنع
باب هو على ثلاث اقسام ان اراد تخريجا في ذلك
 للصوم حرمت عليه في ايها من الان وكذا ان اراد تخريجا
 عليه لخلع بصومه ولا يتفرغ لها حكم التخييم ايضا
 ولا فرق بيني قوله انا عليك وانت علي وان اراد انهاء
 عليه شرا من ابل الصوم والصوم لينفعهم الصنف
 وجرمها فكانه اضر على منع الصوم ولا شك انه لا شيء
 عليه لان ما نفخ من نسو الهابيل عليه **المسور**
 وقوله ان يفوه لها انت علي حرام وهي هي وقت
 ويرجع انه اراد من الحرام ما يقوله في ذلك وهي هي
 ويقوله نولت الوحي في العرج وقت حيضها فمما
 كان من هذا مما يدل عليه السياقي فيقبل بتفسير
 وتبينه الى الله **ورنفت** مسأله وهي انه دفع
 بين رجل وامرأة كلام لا يدل انها حنفية بغيرها
 فقال لها اجعلك كالصبيته تايتك في اوقانت
 الضرورة فما قبلت منها الفاضل ابو العباس بن
 حمزة بانه لا شيء عليه حتى يقول لها انت علي
 كالصبيته يكون حينئذ انتا وتبينها بالمحرم
واجتن يتبعها الامام رحم الله انه يلزم مع التخييم
 وتقع لها من بعده كبت اهل المذهب ما يوجب الاول

والجاري على ما تقدم في الصورة المتقدمة ان ينظر الى سياق
 كلامه ولا شك انها مسأله انما لها الا الا خطر اليها في
 تبيينها الا من طريق الا بانه لا من طريق التخييم
 وهذا يوجب فتوى الاول ووجه الثاني انه لما قال
 بجعلك كالصبيته فهو تخييم على يخل قبل في محرمه
 التخييم **مسألة** ومن سمع ابي القاسم في سر
 في محله بخلق امراته مع ابي القاسم وزعم انه
 يثنى بعقل ما صنع بمحمد انه لم يكن بعقل ويترك مع اهله
 ابن رفته انباء لكان تنقهر العرو له انه يهودا ويقتل
 محله وان منكره انه يستشر منه شيء في محله محله
 بلا يقبل قوله قال ابن القاسم في العشرة **المسور**
 وغيرنا معنى هذه الرواية انه (سورة البينة ولا يلزم
 طلاق القاييم ولو سمع منه بعد تخليقه الرعاه
 فهو فلا بعد بقتلته انا القرم الطلاق بعد زمان
 لكان له لازما **وسبيل** بن حمزة قال لزوجته انت
 كائن لا تشيلي بامرأة اريد ايهل لم رجوع اليها على
 استين لي **باب** طلقه قزله وترتفعها
 ويطلع من بينه وتكون عقره على التخييم **واجاب** الترخيم
 بانه لا ينبغي بان اراد لا طلقك فالتوا حرة تبرع وان
 كان اكثر حيرة اي الطلاقين يوقعه وان لم تكن له
 نية حصل على ارادة الطلاق **المسور** واحكامهم
 في اول الايلاء من المرونة **وسبيل** عن طلاق زوجة
 ثلاثا وجعل على نفسه الا يرد لها بعد زوج ولا تكون
 له بزوجته ما اذا اذنتها انت اراد ردها بعد زوج
 وفلان انما قلت ما قلت كالمكره لان ولري سرق لي
 ما لا اريد لا اريد حتى يطلق زوجته فيعت ما قلت

طلاق
 المرونة

لاكن يرد الي سالي وانشو شاهران بينهما امر او صنف
ويغول له لا طلق في فتنة وانتم الوالدان لهما
عليه وخال العم ليس له شيء وانما هو الزرع لا يبيع
في يطلق زوجه في شهر بطلاق بعد الاستعداد لعصمه
فهل للرجل ثوب يجهل **باب** ان لا يكون الا قول
مجردا ولا يرد ان يعلق بهي طلاق ولا غيره من تعليفات
التبريم ولا جهنم البينة عزاء ولا يبي سباق كلامه
مما يدل على شيء مما يقع بانها لا يخرج عليه وان كان
شيء مما يقع بانها يخرج عليه ويغيا النظر في المال
از خوصه فيه **البرزلي** حكمت هذه المسئلة مما
يلغنه من سباقها وفي الاصل يقع تقدر على
تحصيل **مسئلة** وفي احوال ابن الحجاج اذا ثبت الرجل
ببارات بثلاث ادوا حرة فتح حيسها عنه ولم
يلزم نفسه من المكثوي ثانيا بل ان امر العاقل بكنية
البارات مجعها على الطلاق لزوم والا لا يلزمه واقفا
ما عليه البيني انه ما عزم على الطلاق حتى يكتب
واصلها مسئلة المرونة وسماح يحسب في كتاب
الطلاق الى امرأة دانه فلا قليل ان حرة اشترى لانه
لغنا الطلاق حتى امل على الثنا بخلاف مسئلة
المرونة لم يرد فيها على الحقيقة ثمانية ووجه
فتوى **البرزلي** ووقف مسئلة ليعق الحاقا
وهو انه اراد طلاق زوجته فاني لموثق فقال له
البت طلاقها ولا تورخ حتى التفتت بغير بكنية
لفظ الطلاق ولم يكتب النازح حتى ليستفتي
ما عتبه بغير الزوج حتى يهرم ولا يمين عليه للسباق
المذكور ونقل عن الرماح اذا اقال كلفا ثلث الى الشهود

تشرى

تشرى له وادبارك جبر الله بطرح او غيره بلا شيء
عليه ولو نزل بغيره الطلاق وخالت الزوجة لا يفعل فلا
شيء عليه **البرزلي** وهاتان المسائلان اخذت
تقدم قبلها ان يقع طلاق ولا ما يرد عليه وانما هو
موازنة جو موعده على جهة بلع تو بدونه مسئلة ان ثبت
لها ان ياراته في كرا بغير اذرع عليها الطلاق
باجل ذلك او الحلفه في ذلك قبل الاخذ بشرط
وخطا كمن رشح بيضا ثلثة اقوال وكذا في غير
ثالثتها ان ياعت فتناشها ولا رجوع له ويتخرج
بيضا قول راجع وهو ان اجل ذلك فلا رجوع وان اطلق
بله الرجوع يخرجها من مسئلة القرارية وثبت الجريد
المسئلة على ذلك في مجلس فتناشها الا على رحم الله
والا لا امر الى حكم التخرج **مسئلة** **عن ابن محبوب**
عن يونس **مسئلة** **القرويني** **مسئلة**
من له عند رجل ثمانية بمحلف لياخذها الليلة باخذ
خبرية وضرب خريبة فلا يجوز ويثبت بربا رجا
ذهبت المبلغ على ذلك الحال ويحذف الشرا في
مسئلة ان افرغ دبلرا ما في بعضه فضع وقضاء
دهبا انه يجوز فلا يثبت هذا وهذا المرتضى عن بعض
الناشري **مسئلة** ان اقال له ليعق في دار رجل
فليقتلها بتمنى مثلها في الوقت فان طلقوا اتصفا
فما حنط فلا يلزمه بغير **مسئلة** وان حلف الزوجه
من يشتري دارا لبيعها بما عطاها في رجل
ثنا اقل من قيمتها ان لم يبيع بها اعلى والا حنط
البرزلي تقدم التوابع خلافا وانه لا يبيعها
في تبلغ القيمة ولا يحال بغيره وفي امراته عاقبة نقل الى

القصة لا يروى الخفيون بينهما وبين الله فلهما
مسئلة من قد رتبته فرب في مقيموه ما دام حيا ما نال ربه
 يرضى ما له يباع ويشترا منهم ما يباع به المبيع لقضاء نية
 ٧٧ **السورة** هذا انما هو مع فزكه الا انه ليسين
 وعا مذهب الغرويين تغلط القنابل او يفاضة فتمام
 لا استصحابه **مسئلة** ما يجتمع من تحله الزوجين
 على ان ياكلوا لا ياكلوا ذلك (اذا كان على وجه الشك
 والمواضبة **البرزلي** وبله فله في المسايقه
 في المسايق لا يعمران ان تشاء الله **مسئلة** من
 حلف الا ياكل طعام لفته بما كل طعام زوجها ما لفته
 عليه الا ان يري طعاما تشعه وضعت كحلها من
 لزوجها ما نه يحث باكله **مسئلة** من حلف على رجل
 لياكلن يبرهنات لقم وفيه ان كان اول الدعاء
 فلا يبريه الثلاث وان كان في آخر ابراته **مسئلة**
 اذا حلف ما قلت لعلان كذا او قد كان فله لغيره بحضور
 فهو حانت الا ان تكون له نية **مسئلة** اذا
 حلفت الزوجة الا ترجع الى زوجها الا يحكم القاضي
 بان حلفت الى القاضي ما خبرته باليمين ورجعها
 القاضي فحلفت وزوجها هو الزبي موعوها او ركله
 ميطلب من القاضي ردها متى كرهى او ركلها
 للقاضي جميع ما تشيى له من ضرر ولا تتركه لهما
 احلا لاهي ولا وكيلاها وان حكم عليها القاضي
 بعد ذلك بالرجوع ولا حنت وان حكم عليه بقتوا
 مها ولا ترجع الا بها بكيلاها به بان رقيت ولم
 تشترط في حلفت الا وفي موضع اخر من حلف
 بالطلاق ما يعمل الا ما يعمل الشرع فلا يخبر القاضي

بيمينه

بيمينه ولا يترك شيئا مما يحكم به **البرزلي** في عدم الاقبار
 نخر اذا استوفى حقه **مسئلة** اذا اخلع الا يغير
 مع اهله بل يخرج من بلو الى بلو اخر ولو قربت مسايقته
 ولا يرجع الا في اليوم الثاني ان كان عية (الطردان كان
 عية الاضحا فلا يرجع الا بعد ثلاثة ايام) **البرزلي** هزم
 نيرة البلاء غير توفس رفة تقع ان غير توفس حره فخرج
 الربع لا قبل ذلك بطل بلو بر اعا عرف بلو وظاهر ما تقع
 انه لا يفتقر الى الخروج من توفس بل يبعد عن اهله فنه
 لا يناله مرتة كجه هم خاتمة واحد غيرهما من الغرى فلا يبعد
 ما فانه وجي تجر على **مسئلة** اذا حلف ليشغلن عن
 اهله وهو من اهل الحاضرة او العوى **مسئلة** اذا
 حلف الا ياكل خزايا كل ما خبرته به اليمين بان كانت
 نية فيما يستعمل فلا يشي عليه والا حنت **البرزلي**
 ومثله ما يقع الا بليس ما غزلته زوجته باراء ليسي ما
 غزلته قبل ذلك او تسجنه فخير عليه **مسئلة**
 في المرأة ذات الزوج تحت بصوم (الطاع لزوجها ففها
 من الصوم وتغرد منها حتى يموت او يظلق او يلاحن
 لها وذلك القبح **البرزلي** المباح وانه رشي
 خلايه **مسئلة** اذا خرف رجل لرجل ثوبا وحلف
 ليغرفه ما يبر الا بالقيمة يوم الخرق لا يغيرها ويصور
 بعد معرفته قيمة الثوب ان يعطيه ما نرا ضيا عليه بالقيمة
 واكثر منها ولا يجوز بل وفها (الا ان تكون له نية **مسئلة**
 من حلف الا يضر وليمة لا يحضر في الصيام ولا في
 التثايت ولا فيما يطعم بفعل من (الطعام لاجل الوليمة
مسئلة من حلف لامة لا تفعل له شغلا فلا يستعمل اخف
 الصغيرة ولو كانت جارية الامر **البرزلي** مثلهما

مسئلة الاجابة انما اشترى ابنه الباني او الصغير ما ياله
 الى اجد ومسئلة السلم كذلك فانظرها **مسئلة**
 انما اطلب على حجة الاتفا معه في بل غير جها منها في مورد
 وان يغيب تحت ولا تنفع فيه الملك ان اسرته بينه
البقرة هو مثل ما تنفع للاب حجة الا بغير
 معه في رفقنا قريبا تحت وانه حجة الا يستكن
 في ذلك **مسئلة** يعني طلب في حجة وهو يواف
 منه بطلب الاتفا مع بله فانه يخرجها الى الجني باز تراها
 تحت وينو ان اقل ما قصرت خروج البلة لا خروج
 الملك **مسئلة** من نذر صراحة ولم يقرر لها اجزاء
 درهم واحد وكذا في صوم يوم واحد يومه ويستحب
 ثلاثة ايام الا ان تكون عمادة العمل بصوم العام
مسئلة من نذر بارة في رجل عالج وهو حسي
 لزمه وان عمل فيه العطي **البقرة** عن بن عمر البني
 كل عبادة او بارة او ربا او غيره لا من الظاهرات
 غير الصلاة لزمه الا ان ياتي الله وحديث لا يعمل العطي
 مخصوص بالصلاة واعاز بارة الاخوان من الاحياء
 والمشيخة وتند ذلك والربك ونحوه لا خلاف فيه
 ذلك **مسئلة** انما اطلب بالله ونوى صوم عام
 كما ايقرا في تحت كعارة يعني فيه الصوم خلاف
مسئلة **الانجيل** **مسئلة** وفي الضرور
 رايته في هذه القيت سبل بعضهم عن شوا الرق
 الذي يكتف به الصداق راجعة الكتاب على من
 تكون فان على الذي يتوثق لنفسه وهو ولي المواة
البقرة في المرونة لا باس ان يستخرج اقل مورد
 او مضافا اليها برضاهم واجر الفاسم على جميعهم

عني طلب

عني طلب الفاسم او اياه وفي الجركاب الوثيقة فانه
 بالكي نوع اراء واخذ ما لهم عنه ربا فيستخرجون
 من يكتف لهم كتابا يتوثق بهم باجره عليه وعليهم
 بها هذا يكون اجرة الصداق وحق الرق على جميعهم
 او على الزوج والزوجة لانه في اقليم والمشتري ويؤخر
 من مسئلة المرونة الاولى انما يتجمع الورثة بما اتوا
 وبقا ونحو ذلك واجزائها على جميعهم على علة الر. ولس
 لان القيد واحد وكذا فيمة الوثيقة وهو من حقوق
 الجميع وكل من طلب تسعة بلة ذلك بالفضل ببلاد مالو
 اخامها درهم في انم حقه فليس عليه ان يعطى
 وثيقة منها ليعينه الا برضا لانه حقه وح. **وقد**
 نزلت بنو تيسر وحكم بذلك ودفعت الفينا كما قلنا
مسئلة وفيه ايضا اجرة الماشطة وعلى المنظار
 ولا ين سبط لا يفظ عليه باجره الماشطة على الجلوة
 ولا باجره خارب **البقرة** واما الهربة وضو
 البطل بلا يجب الا بالشرط وهذا ان تكن يد بعض
 يخرج عن الستة فان كانت لا يجوز ولا يجوز الشراكم
 ولا يوجد بها بيع الا كما لا يجوز اجارة المقيمين اجماعا
مسئلة وفي اخطا بن سعل عن بن عتاب لا يفظ
 على الزوج بالعرس والاجارة المنقارنة عنهم ان افسع
 ولا يجوز بن سعل والصواب عن بن عتاب لا يفظ
 بالوثيقة لقوله عليه السلام لعير الرمن بن عوب او نس
 ولوثيقة مع انه العادة عنه العاقبة والخاصة **وقد**
 الضرر عن بن رستم انه لا يفظ عليه بركة ولا حق فيما
 المروجة لا يفتا من روى البطل وانما يقول بوجودها اهل
 الظاهر وهذه اجواب بن عتاب **ونزلت** مسئلة وهي

ان الخاطبة اذا فوض من يخطب له قبل يسوع للنبيا ان
ينظر كما ساع ذلك لموكله **البورزي** تخلصا فيها
لما نزلت وهو انه قبل يسوع الموكل وقبضت منزلته
موكله لما تفرد في الوصول لان هذا ما لا تصح فيه
النباية والظاهر الجواز لما تفرد في الوصول ما لم
يحب عليه بعضه من النظر اليها وهذا اذا لم يخطب
الا لمن بعته وان خطب لنفسه مع مجاز **وسالت**
لشيخنا الامام عن تسمين المرأة **باب**
بان ما يود في الى الضرر بالجمع والترعيم عليه
او يود في الى فساد الطحال وفيه ولا يجوز وما
راى مما التبع بما لا يود في الى هذا الصواب جواز
لانه من جملة المتعة وهي جائزة **وقد** تسمين
الحيوان لا يباح الذي لا يود في الى ضرر الحيوان
جائز وحظا عيان عن الجمهور وخالفه شيخنا
وفره **وسيل** بن رستم عن ابي مرثدة كنت
الى الامير لا على ما تفرد في فاض وعيني رجلا يكتف
اليه فتوليت به فقلت له فطابت فريته على امر
الامير لا على ما تفرد في فاض وعيني رجلا يكتف
بطول حياة الفاض وهو يعلم الامير ونفا حاج
المنافع في خطته وطر بفته من شناعة العفص
ممن والاعلاء بولد بيما يرجع الى الشك والطلاق
بطل يخرج احكامه بعد موت الفاض او يفسخ **باب**
لا يفسخ موت الفاض وهو على خطته حتى يعزله
من ولي بعد الاول وجعل كل جائز **البورزي**
من ولي الفاض الاول مطلق على فدية هذا حكم
نزهة ومثله مفسد الفاض بما يجوز اذا عزله الفاض

المفرد

ما المفرد على حاله لا يغير ان ما يعلم الفاض في غيره وفقر حكمه
فيه ما لم ياتوا ولا يغير عزله ولا موت **وبورزي** منه مسئلة
وقعت واجبا بيننا شيخنا الامام وهو ان المجور اذا كان يبيع
ويشتري ويأخذ ويعطي برضا حاجه ولا يكونه بمجمل كما انه
هو الذي جعله وكذا دفع الحكم بولد بتوفيق **وسيل**
ايضا عن مرفا على ادراكها من حقيقة الفاض في زوجته
احد بنا اتفاقا تفرد في الخطا حال الادراك ثم قل بتوهمها
وكما نوا على مساقمة يوجبها بارادوا حتى الشك الاول ورثوا
انها سفيضة وان الزوج غير كف عن هذا **باب** الشك
فيما ياتوا الا ان يشعروا على كماله وان يترد عليه
ضررا غير نظر يمينه ويعذر الزوج والاعاء يمينها بلا يكون
عندها مرفوع **وسيل** ايضا عن مرفا وقد قلنا في
ايه والفتنة رجلا وعليه صفت ما وان الولي لا يعقد
احدا الا بمشورة فتشع مائة الزوج قبل النكاح فطلبه الزوج
الميراث والامانة في نفسه ورثة الزوج وفيه الشك
ما سمع لعلم المشرع ومن ينفق مقامه كالوصي والسيّد
يزوجهما احد لهما دون الاخر **باب** الوصيان
والسيّدان كالملتزم مع الوصي لان كل واحد منهما
ولي فان اضر احد هما بطل العقد ففسخ الولي وليس
المشاور بولي ولا وصي وليس له من ولاية العفة لئلا
وانما له المشورة خاصة فلا اقتدار استبر الوصي
بالعقد دون توكيله بل ان عفا دون المشرع يعفى عنه
الا انه موقوف على اذلة المشرع اورد كالمسيّد
والصغير فيترد بان يغيره **باب** الوصي والولي
يزوج وتنشع من هو اولي منه بما من جعل له الرّد والاحقر
بالشك في المسئلة المستولة عنها ليس يعاين لانه

بني

هو موقوف على اجازة الفلج اورد مع اعيت بالموقوف
 فيسقط محل النظر ويثبت الصداق والميراث (نظرا لما
و حصل عن مجور تزوج وهو تحت وصية ومشرع
 ولم يشترع عليه في مات المجور هل يثبت الصداق
 والميراث او احدهما او لا يثبت في شيء وكيف ان ثبت
 عليهما في ذلك هل يكون كما قيل في امضايه **لا با جواب**
 الذي يتحصل بيمين فائقة احواله والزيه اختاره وانظر الفتاوى
 به ان يتخير الى التخلع بان كل واحد منهما غبطة معا يميز الولي
 نظر اميكنه لها الميراث والصداق وان كان على عي
 هذه الصيغة بلاء الصداق ولا ميراث الا ان يرد في جهتها
 فيكون لها ما تستحق به واذا انع بغير الوصي العفو
 انحل به العلم بغير يمين يمين في مات موقوف لم
 يعلم في مات الا ان يرد في علمه فيكون اجازة له
البرزلي قلح از ما فعل المجور بغير الولي وعقد
 انكاري مكانه يعلم ولا يبعد ان يجرى على انكاري اعطى
 ما لا يقتل حاله وحيه فواله المروءة **وتزلت** مسئلة
 تشبه هذه الفتوى وهو انه عقد على ثمن مهلة وتنصر
 المستقود على رفاها راعى اعترافها بالبلوغ فلما دخلت انكرت
 الزوج وادعت انها غير بالغ وانه لم يمسسها وعرفها
 الزوج في علم الميسس مريم امرها الفتوى انه ميراث
 كما ذكرت من عدم البلوغ والميسس يجمع بينهما
 فالحال بالطلاق يكون له يستوفى شره تزويج البقيت
 قبل البلوغ **وسال** القاضي فيسب في البقيس الامام
 رحم الله وكان مريضا ما يشاء بلاءه اولها الخونها
 مفلوطين على ماله قبل ان يشاء ثم بعد ذلك سجن الفلج
 المذكور الزوج في الصداق اروي نصه الشد في كفت

انه المستتر في حكمه هذا الاخير الى اخير الشيخ
 فاضي الجماعة ابي محرز عيسى القبريني اكرمه الله ولا ادرى
 له المستتر هل يكون التخلع فخلعا فيه ما قد بالاحوط
وسئل عن تزوج امرأة كلفها رجل قبله ثم استزاد
 في انه نكحها قبله ثم اعترفا بما زالا يستلها في اعترفت
 انه تزويجها في العلة بعد حقيقتي وقد كانت قبل ذلك
 حرة وفوتت به ان تزوج في حق تمنع عرفت من رجل
 آخر فخطبها بيمين بلاء ثم سألها له اعترفت له
 ما اعتر لها وتناذر العلم ما قبله بطلافاها وانما الاقل له
 وشكر عليه ترك عمران وما اعترافها كذا وقد كانت
 قبل تزويجها ايلة اعترفت بانقضاء عرفت لامرأة تسلم
 لنتها عن ذلك بفعل الزوج الان يجلب الصداق وحرامت
 له مستحقات نسأله انهن عرفنها ان ذلك لا يجوز وانه لا يحد
 من تمام العدة وان حوزا بجرهما من البطلان **فاجاب**
 انه انع يثبت ان المرأة لما حوزت اعلمت ان ثلاث حية
 وانقضت ان العدة اقل مما ان تخلف انها ما علمت ان المرأة
 ثلاث حية ولا تزوجت ببلانها الا وهي فحقن از عرفتها
 من الاولة في انقضت بلاء الحقيقتي الجامع في نزع شين
 واز نكحت ردت الا مقدار ما يستحق به جرحها **البرزلي**
 لو ثبتت اعلاهما جهدا اعترفت انها قد انقضت عو
 قها في تزويجها في عمت ما قالت بظاهر المذهب
 لا يفيق فوالها لانها تزويج مسخ التخلع الا ان يصرفها
 الزوج مكانه التزويج بغيره على الوجه المذكور **وسئل**
 عن تزويج ابنة خمسة عشر عاما بولاية بن عمها وليس
 لها غيره ووافقت اهلها على ذلك وخرجت عنها بالغ وبعد
 دخولها بيشهر بغوا لا وزعت انها بغير بالغ وانكرت عها

نسبها منه وكذا امها قبل يفسخ النكاح ومن يقول الطلاق
باب يجب رد المرأة وامضاء النكاح ولا يقبل الا ان يقول
 ابن النعم والام **السورلي** يحتمل امضاء امه لانه قال هذا
 السن بلوغ وهو قول ابن وهب (ومما يفسد النكاح ان
 المرأة تفسد للبلوغ حكمها حكم البلوغ وانها اذا تزوجت
 مضانكا لها ولو كان قبل البلوغ وهو قول المالكية والعينية
 وزا امضاء بالرخوة مراعات لما يقول ان اليتيمة اذا
 تزوجت قبل البلوغ يفسد بالرخوة وهو احد الاقوال
 المستند بخلاف ابن رشد في شريح وانها حصلت فيها
 لشروط نكاح اليتيمة قبل البلوغ من طائفة وبلوغ عتق
 اعوان ونطفها برضاها او بغيره عليها النكاح وهو
 الحقيقة وقال ابن كثير اتفق المتأخرون اذا اقيم عليها
 البصاة انها تزوج والله اعلم **وسبيل** عن زنا امرأة
 وتزوجها قبل الاستبراء ثم طلقها ثم راجعها وولدت له
 اولاد على ذلك اخطا انفسها بمات الزوج فاقبها هم
 لعنه العينية بان اولاد الزنا لم يورثهم وعرفت
 تركته على المساكين قبل بلوغه اولاده ويورثون ماله
 واذا ارتدوا انعم الميراث الذي اقباهم **باب**
 النكاح قبل الاستبراء من ماله الزنا باسمة يعنى بغير
 كلاف واما الطلاق بعد النكاح الثاني فيجب نكاح النكاح
 بان كان قبل البناء ثبت نكاح الصداق دون الميراث
 وان كان بعد البناء ثبت جميع الصداق مع الميراث
 ما لم تنقض العدة الا ان يكون بائنا وولدت لا يحقون
 به على كل حال ولا يفرق من اقباهم بعد الميراث شيئا
 لانه عود بالاقول واما من اقباهم وتزوجها ميراثهم
 فنقض له دون ثبوت ولا امر واما بين **السورلي**

بريد

بريد السورلي النكاح الثاني يجب اذا اوقفه بغيره الاستبراء
 من الزنا والنكاح الباطل لعنه لعنه مفسد للاستبراء كما انما
 وكذا ما يترتب عليه من الميراث **وكذا** راي ابن الحاج قال
 ايجاب اجمع اذا كانت مراضة بعد الاستبراء بثلاث
 حية بهي هيئة وان كانت قبل الاستبراء بغيره
 يستبرأ بثلاث حية ثم ينفكها بعد ذلك كما يجب
 ان اجاب وقوله ابن الحاج وابن رشد وما اقباه من حقوق
 الولد بكل حال اذا اتت به لستم لستم من يوم عقد نكاحه
 الاول باكثر وان اتت به لافل من سنة لستم من يوم
 عقد النكاح الاول فلا يلحق به ولا ميراث لانه للزنا
 الا بما طريقه الراوي لانه اخطا من غير ذلك محله النكاح
 اظنه في احوال الاولاد **وفي احوال** النكاح من اقباه
 باطل مثل ان يجب غرم بعتوا فحكم به ولم يكن عليه وجه
 على الميراث غرمه من ماله لانه ظهر انكاحه وهو ليس بخلاف
 لخلع ابن رشد لان الفايض حكم بعتوا اذا كان مريضا
 اليه ومعه ولا في الاحوال عليه وكان الفايض نايبه وحكم
 فاروي عن سمعون (زكاة الميراث فريض يلزم ما لم
 يفتوا به مطلقا وهو احد القولين معتزنا في الغرور
 بالاقول **وسبيل** عن ثبوت الشروط على الطوع والعرف
 يفتي بشرطيتها هل هو كالشرط **باب** اذا
 افتضا العرب شرطيتها بهي محولة كما لا ينظر
 كتبها على الطوع لان النكاح يفسد هلون فيه وهو حكم
 ممن يعلم **السورلي** والرب اقباه ابن الحاج ان الحكم
 للمنفق لا للعرب وتقدم ما يورث منه القولان وهو اذا
 شره انما يورث جرها قيب والعرب يفتي ان البكر
 هي العزرا ويح المروقة ما يورث على فتوى ابن رشد

فيقال انما يدعى بغيره
 عن الميراث

من مسئلة كتاب الحماله من قوله ولولا ان الناس يكتنون حلاله
 السلعة به وثنا يفهم يقصدون بها التوثيق انه يعمل على
 الاطلاق لا على الكيفية لاني قد علمته جواز كونه حلالا
 ما قال بن رشد انه خطأ منهم **البرزلي** لها نظائير
 منها مسئلة الجعل اذا ابا عنه نصف ثوبه كما ان يبيع له
 النصف الثلث وميط الخلاف في المرونة **ومنها** مسئلة
 اذا ابيع له ثوبه كما ان يبيع له ثوبه وميط الخلاف
 ونقص او اجرى كما دنع بلود او شح غزله ينصف
 ذلك اذ كان ثوبه طعم ينصفه قبل الحمل او بعد اذ يبيع
 طعمها بينكم املا. اخروله اجرة يبيع النصف او اجرى
 كما كونه ينصفه او كما رعايته فمفع ينصفها او كما تعليم
 عبيد كمنعته ينصفه اذ يعلم انطاع سنة او لغة الزينون
 ينصفه او طلب الايق ينصفه ويخوذ له واصولها كلها
 في كتاب الجعل **البرزلي** وكان يتفهم لنا ايضا يبيع نصف
 الشور لغيره كما ان يبيع له النصف والاخره ان يبيع
 شئنا في هذه اللغة لغوة التيجر **ومنها** قطع الشجر
 على ان يعلم جماد الشتر في الزينون كما ان يبيع
 يتجر حتى يذلل المعصرة ويغسلها انما والابرة كما اجنا
 التين بخود ينصفه كما يجعل في زمان الخوف وهذا
 يؤخذ من المسائل السابقة **مسئلة** ومن احكام
 المتعجب من تزوج امرأة ما خرج دينار وقله (منعوا
 به كفا ما باشترا الطعم ومنع ثم انفسه النكاح
 بعد الشرا بان كان من قبلهم طعموا لا يبار والطعم
 لهم وازجه من قبله بليس له الا الطعم ان اذ ركه
البرزلي كما عوان الفايه از طهر الله من المظروب
 والاجرة عليه والا كان الاجر على الطالب **وسيل** في

رشد

رشد محاورت به العادة المستمرة الرابطة في بيعه البسلاخ
 ان الزوج ليسوق لزوجه جزء من اطلاقه ويخرج ابو الزوج
 فتم من ماله يستور به البقية او اكثر من ذلك ولا يخلع
 هذه العادة ويستورها على قدر ماله من طالعها بعد الاب
 بعد سابقة الزوج واراها ان يبر خلعها بغيره فهل ترا هذا
 وهل العرف كالشرط **باب** اذا اخرج العادة
 والعرف ان يجوز قبل المنة يشي بما حسب ما نقلها
 بلع يعمل الاية ذلك الزوج بالخير بين التراج النكاح او
 رده ويرد الزوج ما ساق اليها وما نقلها وليسفد عنه
 ما اكله ثم رتب كما هذا اسوا وهو ان الاب والزوج
 اذا ما قبله الوخلة مرة فتو ميت الزوجة قبل الرضوخ
 فطلب الاب ميراثه من النصف والكله والسابقة ولم
 يميز شيئا مما اراد ان يحضرها به لو عاشت فهل له
 في النكاح **باب** اذا ابا الا يبار يميز ما جرت
 العادة به فلا يكون له من الميراث شيء الا من قسور
 صرا وقلها على ختمه لا على المستورة لها **ووقف**
 مسئلة وهو ان رجلا اوصاه خياله بثلثه يصرح
 في معين وشاع فثبت وعلمت في معين ووقف
 فبعت تركته واحسين وبعته ثم بيع بعد ذلك
 بثلثه انه اوصى بثلثه لشع في معين وشاع بغير
 الوصية كلها فتم فبلغ من الوصايا موقع الجواب
 بسيط ومن اخينا فاض الجماعة اكرم الله ان
 مات وتقرر الاستخلاصه من اوصى ما اثنى استخلاصه
 المنطوق بها وقع من اثنى والتزويج هل هو يمنع
 الرجوع كما الموت فينظر في ذلك **مسئلة** اذا اوصى اسوا
 نقلها من اسباب ورده فلا يخلو ان يصرح بالعارضة

او اللبنة او لم يثبت بان صرح باللبنة بل ارجوع له وان
 صرح بالعارضة بل ارجوع لطلال الزمان او قصر **البرزلي**
 ويخرج فيه مادة في السلب المطلق والعارضة المطلقة
 لم يضرب فيها اجل الا قال بان اقلقت انت في هل
 الفلاسح بان كان في حال سببها ملاصقان عليها
 وان اقلقت بعد رشتها خضتة وهذا ان اقلقت با
 لعارضة او اقلقت بها بان لم يكن واحد منهما ملاصقان
 عليها وان كانت رشتها والتعويض من قبل ايها
 والنيب مطلق ولا يثبت في الزوج في الوجهين (ان) يعني
 استهلكه ردا (الجمع عن ابني الفلاسح) واما ان الس
 يذكريتنا وادع على الزوج اعمه وادع على العارضة بان كان
 يقرب القبا. حلف على دعواه واسترد وليست للامنة
 بطوله ولا يبرأ عما قصد بنى البنت ولا تكتبها ان كانت
 بكر او ان كانت ثيبا ملاصقا لها وسائر الاولاد (البكر
 والنيب مثل الاب في النيب ولا ينجس في الا حفيضة
 ردا) كلم بن حبيب عن كاشفة من (الحجاب) ذلك
البرزلي وفقت مسألة بقرت اعراس ابنتها
 في حياة الاب ثم ماتت البنت بعد الرقوة بنحو
 المسنة انتصر بها بنت الاب العارضة او ماتت راس
 ماد على الورثة لك ما يقتضيها (الاصح) انها لم تزك
 الاب بفيل قولها او ورثتها بعارضة بقوله من حبيب
 هذا موقع في المسئلة وارثتها الى (الحكم) مع
 الزوج والصواب ما دفع هنا الا قوله لها الا ان تكون
 حرة او بما قد لا في المروقة انه استخلص من تزكها
 بولد لها في الطال البسر كل السنين في تارا فيكون
 بقوله قولها في هذا القرار او بر (انها بخلاف غيرها

بالسبل

بر ليل جواز اغتصارها ما وهنتها في حياة الاب والله
 اعلم قال واما ان ماتت عليها بعد طوله فلا يقال لها
البرزلي ذكر لها ان المسنة قريب وفيه موع ان اكثر
 منها طوله وهي نجر في مسألة السبق فيكون الخلاف
 فيما زاد كالسلافة لا استمر مما يكون طولا **والد كس**
 في الطرر اختلاف بن عفاي وابتى العلق في الاربعين
 الاموال وهذا القول ينتمى عن نجر في القول به في
 السبق والمشتور ميطا والفقير واقتضى ليخنا (ان)
 فلا يطبق الجواز بعد علاج ونص من الرخول (الاصح)
 فلا لم فيه وهو يبر في ما فرمنا من مسائل السبق
مسئلة وفي مسائل (المرام) الفروي ما شرط
 الاب من فح وزيت في النكاح لا يجوز ان يخلو عنه
 عوضا لانه بيع الطهر قبل قبضه وما اشرك الولي (ان)
 من الزوج غير الصواب فهو للزوجة ولا يلل له آخرها
 والنكاح يجب **البرزلي** كذا في العينة ومعا (ان)
 لم يفعل لها زبارة كما يفعل (هل البلاء) في زفاتها
 بل خذت ثوبا لهما العاقبة ويرفعها الزوجان ولي
 كذا في نكاح لهما منعقة على العريس والزوج ليعق
 الجواز كما هو عادة بعد اهل القوي بل انه يجلس
 به بان يفي لهما بنية طلبة ازمنة **وسبيل**
 ابن عميل (السلاح) من له ابني وابنتاه دخلت الكبرى
 بما بعها ثم بعد ذلك ولها بنتان (عوا) توفي
 الاب وحيوا البنت على لا يبيها المتوفى فطالب
 بقية الورثة تطهر في (الاسباب) التي قبل البنت
 من تحت از ابها جهرتها به ما استطاع الورثة
 برسم يتضمن از العادة عندهم جرة في (ان)

ان الرجل اذا اجهز ابنته بخلية او غيره انما هو على وجه
 العارية والتخل وان طال السنون وانما مهمما اراد ان يترجم
 وان كانت له ابنة اخرى جعلها به وان مات ورث عنه مع
 ان حرا الاب المذكور لان في مرة حياته ينصرف في الخلية
 ولا يسيب الزكوة بالعارية **باب** اذا ابنت
 الرضيع المتضمن للعادة العارية وجه الارزاق في
 تنهوه الى ابنته فان عجزت او سلفت عمل بقتضا
 والله اعلم **وسيل** بن عمر الرضخ عن تزوج امرأة
 وادعها وليها انه شرط في عمة نكاحها ان لا يوليها
 عروضا او عطايا مما لها من ثمن الولي يطالبه باليمين
 فيخل هل يخل الزوج ويجه ويجه يخل وغيره يستحق
باب الزوج عمة في ذلك انه اذا نكح الولي عن
 اليمين طلع الزوج وترجع الى عراف فتلها في برقع وهو
 فيما زادت التسمية على عراف المنزل بما وليها وتوثر
 فهي الصداق كما سألنا من اقربا يوبى وليته
مسئلة في طلع الزوج عرافها بعد الرخول
 والعادة عارية بتاتين **البورق** وسالت فتبيننا
 الامام هل يفضا به اليوم بقوله اختلف المشيخون
 بينهم من قال يفضا به لطلعه المروقة ومنهم
 من قال لا يفضا به ويقولون ان العادة بانه لا يطل
 الا الى موت او عراف والفرع عليه بسداد النكاح والعادة
 كما شرطت في الشرع قال ومرويت ما جرت العادة بتا
 نيرة وبيت ما جرت العادة بان المرأة لا تقوم بطلعه
 قال والى بيتا بن مسروق انما يفضا به **البورق**
 ورايت شيخنا الامام المذكور يفتي بانه اذا خرج
 للغير والاسارى ونحوه يفتي باخره ووقع ذلك

للطوطون

وكانت ابنته ابنة
 العارية والتخل وان طال السنون وانما مهمما اراد ان يترجم
 وان كانت له ابنة اخرى جعلها به وان مات ورث عنه مع
 ان حرا الاب المذكور لان في مرة حياته ينصرف في الخلية
 ولا يسيب الزكوة بالعارية

الطوطون في النكاح وسيتي به زمانا في وداه وقصرت
 بذلك زوجته المضرة **وسيل** بن رستم عن نكحت (فتنحتها)
 عمة عمة النكاح بطلعهما الزوج عمة برور النكاح لميرات
 البنت من ابنتها فقالت هو ما خلفها به فقال الزوج
 لها النكاح عمة ويهي غير ما استخف من ابنتها فقل
 تغذربا ليعمل ونزلت فلم يغزرها بغير تقيوتها واقفا
 بالزنا معها الما ليس قال عمارش وشاركت فيها في حضور
 وكان الخراف فيها جعلت الى عازرها لان الغالب اليوم
 لا يعرفون معنى النكاح الا القليل منهم بل يعرفونها
 انها من مالها وان الى ذلك وراية اهل المراسم
 انها ما ارادت بالنكاح الا ميراثها وكان الزوج نكحت
 ونزلت عمة وارادت رايك العلى **باب** ما
 حكم به الفقه من انكارتك عمة في قوله امول
 ما نكح ذلك من حكمك موافقا ان نكح الله **البورق**
 هذا الخلاف يجرى على معارضة البعثة والمتشهور
 تقديم العرب كما حكى به الفقيه وارتضا القاضي
 وله نظاير مثل فريم العيين والوكالة في الشرع
 عارية او ثوب ونحو ذلك **وسيل** المارز في عمة
 انكحة الباءية والعادة انهم لا يسمونه عمة فانهم
 ولا يشهرون عليها وقت العدة لاني عمة الانكاح
 لاني العادة ان الصداق عمة هم معلوم الغور
 نراذ يجه لجلال ونحوه ولا يفتي منه لفي ونحوه فهل
 هو نكاح المتعوبة يستفاد الموت ويوجه الميراث
 ويستفاد في الخلاف قبل البتة ان لا يكون له ما تقرر
 حار كما مضى **باب** ان انتكحت العادة بلانها ما
 سكتا عن التسمية الا للعلم به ونفا الما لا وان كل واحد

منها عطف عليها والتزمها بليس بتعريف وهو نكاح
 من هو صرافه وان سكتنا عن التسمية والزوج غير مفكر
 ملتزم لها بل موصى الصراف اليه او اليها فيعرض صراف
 المنزل وهو المحروك الزبي استقرت اليه محرا كما يتعوبه
 ولو استكمل الامر في قضاها بالاحل انه تعويذ (اذ ارفع
 انه كذلك ولم يقع ملتزم بالموافق قوله والاحل براسه
 الذي تعويذ به عما حكم الفرائض **مسئله** اني النكاح من
 تزوج امرأة ودفع ثمن او هدية وسكت عن عرض الكاين
 واجله ونيتها ذكره ثم توفي الزوج قبل البناء فلهما
 الميراث والصدقة والعجل والهدية وجب ذلك لهما بالموافق
 وبسقط الكاين المستوفى عنه **المسئلة** اعلم ان يتقرر
 عند دفع المرأة وعمومي الكاين ولو تفرقت لا يتبعان
 جميعا لغت في ذلك ما تفرقت لهما زرع وطاها كلام النكاح
 انه تعويذ لانه ذكر قبل قوله ماله لجل ما عصى العادة ان
 كاهل الباء لغة اليوم ان طاهرها انه لا يثبت الا بالفرق
 او التسمية وعادة الباء لغة محترنا اليوم ان المحرم
 معلوم والكنسوة تخلف على قرر الرجل وهضمة وقرر
 المرأة فيكون الامر بالعدول عما تفرقت لاني الحاج وتعو
 به ما تقرر للنكاح وبغيره وانما انه الحاج في البناء
 العجل والهدية والنفقة الكاين طاهرها مما لا يذكر
 ابن يونس عن في المواز وهو ان نكاحها على ان لها نفقة
 مشتركة بينا راعيا انه يعوض اليه في بغية مهرها
 ثم لم يرضوا بها مرضى لها ولا بما زاد لانه اخلا مني
 حلاق فتلها في دارق اخلا العشرين ولا يلزمه شيء
 وبأخذ من الاب كلفا اعطى (تتبعه كلامه) لان يقال
 لا سلم ان هذا نكاح تعويذ لانه قد هنا على انه موصى

اليه

اليه او تعويذ وهذا الفقيه نكاح النكاح انظر ثامه **مسئله**
 وجبه السماء من البكر ان ينظر الي وجهها ولا حرج عليه
 في ذلك للمرددة ويقولان لها (وبغيرها ان فلانا خطبك
 بان ربيت باصفي والاب يتكلم بان سمعت لزمنها
 وتجاوز الشهادة عليها وان لم يعرفها انما البنت تختصم
المسئلة طاهرها لا بد من معرفة عينها او شخصها
 ومثله لما الذي في القضية انه لا يجوز الشهادة عليها
 الا على عينها **وتنزلت** بنو نيس يبعث بنات الملوك
 وحضر بيه شيخنا الامام وشيخنا الفقيه ابو القاسم
 الغبريني فطلبه الثقل الاطلاع على عينها وانكر ذلك
 شيخنا الموصي وروى عن الدولة الشيخ ابو محمد بن تميم انما
 وقال يفيمها مثل بنات الفطايين قال والضوا في
 هذا ان التعريف كذا فمن حضر ونظر به (الصدق مثل
 الخصلة ونحوهم **وسمعت** شيخنا الغبريني المذ
 كور قال كنت لما طلست للشهادة بين الناس بنو نيس
 واضطرت الي التعريف بالمرأة نسأل من نظره العلم
 والا يستفعل مثل الاطباء والخرم ونحوهم ولا نكح
 بما ياتون به من المعرجين خشيته الرئاسة والرب كان
 فصر هو الجارح على قوله ماله في المسئلة لاني من
 يكون مزانية الاحوال ما يركب على معرفة الشهادة عليها
 فيستبرأه **والجمل** من هذا ما جراه العرب في زماننا
 في التعريف بالمرأة ويحققون بذلك ولا علم احد بقوله
واما التعريف بها من الجاهل فلا العلم بحزب دام
 من يفعله على الظن بتعريفه انه كذلك او على صفة
 يقيه خلاف حكماء بن عات وزاد في الحكماء بن خربانه
 انما عين العرب بالشهادة خفيفة واقتار شيخنا

من الزوج ابوي الزوج
من الزوج ابوي الزوج
من الزوج ابوي الزوج
من الزوج ابوي الزوج

في مختصره ان التعريف بالصفة خفيف **مسئلة** وفي الطر
للزوم منع من كان من اهلها من الرجوع اليه **مسئلة** وفي
رثتها من غير مرض وفيه لهم اجمعوا معها عن رباب
الادارة ان يستندوا الى ذلك عليه جلا بنفسهم
من الرجوع **وان** استنكح الزوج من ابويها نظرا
كلنا ميتينى منع من الرجوع عليها الا في المرض
وان كانا معا لم يمنع من زيارتها والرجوع
عليها وله منعها من زيارتها اذا لم تمنعها
العتما وريان انهما بافسادها زارها في كل جمعة
بامنية تحضرهما ليلا يخلوا بها **واجاب** القاييس
عنهما بان منع احدهما من الاستغفار الا ان يكون ضرر
في اجتماعهما يمنع من مسكنها معها ومن كثرت
تكررها اليها ولا تمنع مما لا بد منه من الاطلاع على
احوالها في كل الاوقات **واجاب** ايضا عن مسئلة
ان اتركت صرافها على ان تزور ابويها فانها الرجوع
عليه وبغضا عليها بزيارة ابويها ان كانوا في بلدها
وان زعمت بلدها جله فنعها **واجاب** عنها ابو جهمي
الرئيس للاج وزيارة ائمتها كل يوم اثنين في الجمعة
والثلاث وزيارة ائمتها في كل يوم الجمعة **المسئلة**
والزوجة دفعت العتمة ان الزيارة يومان في الجمعة من
اليوم فيمنى **مسئلة** من فعل ابنته عند عفة نكاحها
ثلث ماله وعليه دينه مات فقال ورثته ماله الا
الثلث بعد ماله ومنه وقال المحول انما له ثلث ماله
كله وفي الثلثين منسح لادينه يعني بن عتار ان
كان الذي قبل النكحة فهو الميراث للمتحول
ثلث ما فيه وان كان بعد جله ثلث اجمع والدين

اعرج ان الزية دفعت
العتمة ان الزيارة يومان في
اليوم فيمنى

بعد ما

بعد ما في الثلثين الا ان يفصر المحن الذين يستحق الاستغفار
من ثلث الثلث لان اداته الذين مرضوا والعتمة ان كانت في
العفة وقال كثير من العلماء لا يكون الا بالجاره وعن من
العتمة ان اداته المال معلوم في وقت عفة النكحة فملك ماله
المحمول ويخرج الذين بعد ذلك وعن ماله انه انما له ثلث
المال بعد الذين لان الذين ليس بماله **المسئلة**
اختلافهم في فعل يقع من قبل المرافقة والعتمة
وان عتمة توسل في **مسئلة** من تزوج امرأة بكر او
بينه بها في محضت واستنكحها له من الاولاد بامتناع
من العدة او في غيره وهي مقيمة نزلت به بما وجب
جميع العدة او اطلق ووجد الخوف **المسئلة** ان
ويخرج ما قاله المحقق في مسئلة المعلوم ان
ينفقه عنه من العدة او ما زاد على ائمتها ما افضها
الاغتصاب وان اخذت للعفة شيئا كان احرى وذلها
اخزت بعفه ما وجب له والله اعلم **مسئلة** قاله من
عبد الحكم ان اقال الزوج للاب اقلية من ابنته
بما قاله في طلبة ولا يمنع بصدق وان لم يدفع
وان فقه الاب ردته وهما قبله التناج من خلع العواد
ابن الحاج ولو كان بعد التناج وهي اقاله في العفة
ويخرج الثلث **المسئلة** تقع ان طلقها المرونة
لهم التلاف مطلقا من قوله وهما ورد ذلك الى
العتمة وتقع في قول ابن عتار بالعتمة من غير
كلان **مسئلة** بعفه التبعي عن نزع ثوبه وتوكله
عنه رجل وقال له من ليس به وهو يئنه بامتناع رجل
عنه عتمة **واجاب** طارها الثوب رجل طار من الخمر
وان كان لا يمس الثوب لا علم عنه بما قاله طارها ولا يمنع

من مال طلبة وانتها
من طلبة وانتها خراف

عليه **البرزلي** اجاب على الوجه الرابع باننا انما نطلب
 فيما اذا اختلف ما صار لزوج والزوج لسفها من قسما
 الاصل وقيل عنه في مسألة من ركب برصيه يهي بارتنه
 انه لا يلزمه شيء وانما ذلك من قوله اذا اختلفت
 راجعت لم تكن هذه وجعة لانه انما في المستقبل
 والنكاح ينزاع عن ثبته النكاح الى اجل ومنهم من
 اجراها على مسألة من طلع هذا الرجل قبله كذا او في تمام
 ابن رستم في كتاب الحد فانت والبراء ومنهم من
 يعرفه ليس ان يعلقه على ما يتبع ميله او لا يتبعه ولا
 يلزم **والسبل** ايضا عن جرت عمادتهم في تزويجهم
 به تاثير منها ما يكون حلالا ولا يلزمه الزوج قبل
 الرخوة على حال ولا في عمادة الجميع النفقة لا يقضم
 الاب ولا غير انما يلزم الزوج بكسوة وحلي
 بقوله انما يتزوج هذه ابنة او هذو ابنة او رباطا
 الحلي فبعضه او بعضه ذقبة ويجوز ذلك من النفقة
 هذه عمادتهم مستمرة فهل تكاثرهم في المسألة
 واحال هذه **باب** النكاح في المسألة **البرزلي**
 لان فرضه ان ذلك يختلف ولو لم يظهر اختلافه فيه
 كان ذلك جازا لانه العرف لا يختلف وقوله
 في المرونة انما انما هي على التواريت جازا
 كان معروفا ومنورة الحضرة لا تتغير مشورة الباطن
 دية وما ذكر من انه تاليه بزيه بوزن بانه
 الحقيقة وعليه طلاق او يفتق في زمانها هذه
 بعينها على ان يكسوها ويذلل بها بان كان
 ذلك معروفا عنه كل من في النكاح جازا ولا
 فلا **مسألة** خال ابن العطار لا ترجع المرأة كتاب

صا فيها

صا فيها اذا قبضت طلاق ادعوت الا ان تطوع
 بذلك لما فيه من الحق لها من شروطه (ويفي
 من طلاق الملك لينة او نحو ذلك في مونة او حيا
 بخلاف الابن) **البرزلي** ذكر في رتبة الخلاف في الجميع وانما من كتاب
 المديان عمادتهم مع الوثائق ويعطى المرأة من الدين
 والزوج جرت الغنيمة انه يفتق في انشاء التوفيق
 المرموع مبطل وتبقي في الطلاق **مسألة**
 انما على الرجل الى ولينين بان يسبق احدهما فله
 والا اجاب افردها اليه جازا لقوله عليه السلام
 انما اجمع ايمان بواجب افردها اليك يا ابا جاز يسبق
 احدهما بواجب الذي سبق **البرزلي** يجمل ان يكون
 الاسبق من باب الاول كما ذكر في الصانع (في)
 اجمع مصنوعات جازا لتفريع ما لم يولد الى ضرر
 الاول فليكن لاكن يستحب الاول فالاول **مسألة**
 انما اقلت تحت هيئة زوجة ائمة في قبل البلوغ
 وخال ولها بعد البلوغ نظر الى الهيئة (مراتان
 بان رأتا اثر البلوغ فطانتا ههنا زاح غير وانها
 فذا التفت **البرزلي** يجمل ان يكون هذا على
 اهل سمونه (في) اختلاف في الاطاعة وما قول
 المرونة القول قول مرفي الاطاعة (في) كذا قوله
 اهنة (الشرا الى ههنا في الضرر ويجمل ان يكون
 هذه انفيقا عليه لانه راجع الى الصحة والعقل
 على القول بان تكاثرها من غير عذر قبل البلوغ
 ينتج العسل **مسألة** وفي (كتاب) التمتع
 المرأة الحائضة عند ذوب القصورات في الاموال

تتمتع طلاق نفسها بان ابا اكلت من ماله والله يعنف
وكذا المملوك واما تزويجها فتعيب **مسئلة**
من زوج ابنته والشرع لزوجهما الاستقامة الزوجية
ثم رفقته دين ثم طاعت فاعا ارباب الرزق يطلبون
ديونهم فذا هو البيع الدار والبطان المسكن
فليس لهم ذلك الا اذ اذاع الزوج السكنى بالفعل
فيلد الزوج ولا تباع الدار حتى تنقض العتمة لموت او
طلاق **مسئلة** في طلاق مسلمة فرائض للمل
ومرائض للضيف ومرائض للمسيكين اخذ منه انه
ليس على الرجل النكاح مع زوجته في مرائضه
وانها جعلها في الوطى خلاصة **وسيل** بعضهم
عن تزويج امرأة من ابنتها ولم يثبت ان ذلك
انها طلاقه وقال الزوج بل هي طلاقه في بعض
المنهجه **مسئلة** لا يثبت لهذا النكاح
خبر ينفذ على اذاعة حقيقة ولا يثبت عليها وعلى الزوج
نصف الصداق لانه نكاح اذاعة عليه بينة واختلافها
في بعضها لا يخرج من النكاح بل يثبت من نص
الصداق **البر** ظاهر المرونة لا يثبت لها
قبل البناء بينها **مسئلة** البنت وامها في
عقوبته ولم تعلم الاوى ومنها مسئلة ان الزوج
الوليان وليتهما كل واحد من رجل ولم يعلم الاوى
نظرهما **وسيل** الميسور عن النظر الى
الاخيرة لعل يوم اقيمتها **مسئلة** ان طلاق
الزوجة حرقته في قول وفرضها المرونة الكراهية
وقوله بالاباقتة وكلها المائدة وذلك ان لفظة
والثقة وكذا من نظر الى امرأة واراها تزويجها

وتفهم

وتفهم في المصداق انه اصابه رجلان كراثة تزويج امه
فانظر البخاري في (النكاح) الادلة جعة في عن ابن عباس
انها نكح عليه وكذا في الرواية عنه **السورة** ظاهر
كلام النبي انه بمنزلة الاقربى ولا يثبت له الاقربى الى
روى البخاري انه يجزى بيها الاخوان المذكورة وكذا
اجعة للمنفقة اذا وقعت برة في ذلك الزكوة اجراها
على مسئلة (1) دفعت برة على البنت بعد تزويجها
وسيل ابو محمد عن تزويج بكر امة فوطىها او غيرها
وطى بها الصداق فقال لا اريد الا امة او قتلها يثبت
بابوا عليه وقالوا له اني بكر امة اذ لم يعلم يفعل واحد
من الآخرين **مسئلة** هذه نازلة نزلت به
وبلزمه جميع هذه افعها المسمى او نفعه ان طلق قبل
البناء **السورة** جواب النبي في ما حكي
في الغيبة ان الولي يجب عليه المستر على وليته
ان زامها من حشنة اذا كانت عينا لوليته ذكرها
وهو الجارية على القول بغيرها ومخرج على علم
بغيرها او اذا نظر منها في ذلك لا يجوز ان من
عيبه العرق **وسيل** انما عن تزويج بكر امة
وذكرتها نكحها واخر في حكمة بذلك فله تفرض
على النكاح **مسئلة** اخذ في ذلك واجبه البناء
نظر النساء اليها بان قلن القطع جريد في فعل
فهو ان قلن قد سمع بان زوجها ابوها واخوها
يعليه هذا فارجع به عليهما وانه كان
غيرهما بهي الفارة ويرجع عليها **مسئلة** ربه
فيها **السورة** لعل هذا اذا اشترط انها بكر
عزرا ويثبت الاطلاق ولما جرت به العادة ان البكر

هي العذراء. مع مزاج الناحيتين واما مزاج المنقر
 لا يضر ذلك وبم العذر **وسيل** ايضا بمن تنقل
 على زوجها تنظر ان بالطلاق وهي تعلم زورها
 هل يباح لها التزوج **لا** **باب** هذا الا يعرف
 له الا ما وجه ان يستمر وانه طلقها يوم كذا
 وتعلم هي انها تغار في ذلك اليوم فينبغي ان كان
 ذلك قبل التزوج **السور** وعكسه يعلم فحقها
 ان يستمر عليه انه طلقها وهو يعلم بطلان نيتها
 فيهم وفي وقت واقفا في شيخنا ابو محمد عمر
 الله الشيعي وفي كانت منقته انه يجوز له
 ان يتصور عليها وبطلانها اذا جئ له ذلك وصرقته
 وهي تجري على ما في اطلاق النوال وحسب وهنوا
 في النافذ هل يباح له العذر اذا جئ له وعلى
 مسئلة من يقول له مال طهر به الجاحل هل يباح
 له الا ما اذا كان غيره وديعة اذا لم تجب على نفسه
 بما يرد ان خلاف على نفسه مثل النفي يستنظر
 على اموال مستغرة في الزينة بالثمن والسرقة
 مكان شيخنا ابو محمد المذكور يبيع الفقرا. اخذ
 اموال الخليفة ثوب طاقا وكان شيخنا **لا**
 ما ينع من ذلك انرا حقيقته الاطلاع فيركم
 الضررها الزب تنافقه منه ثم بلغته انه رجع
 الى جواز ذلك وهو كمسلة المضكر الى مال
 الغير لا كله ان خلاف على نفسه الفضة لا يباح له
 الميتة والاحراز له اخر واما ان كانت غرة وديعة
 عليه اموال سنة ذكراها في رتبة **وسيل**
 السور عن اتيان المراتب في ذرها **باب**

لها نفع

لها نفع ركن السيل ابو محمد عن ذلك وعن ما في عن
 يبيع من قوله **لا** **باب** طهره حلالا ولم يجر منه
السور واما التمتع بظاهر الحمل فمما روت فيه
 بعد احكامنا لا يشترط خلع العقد الجساري عليهم
 نكاح هذا **باب** يا با حقة ولم يزل وجهها ووجهه
 عنده كسائر جسده المرأة وجميع ميلها والامر بحرب
 يبيع لا تشترط بل ان تركه فهو حرام ولا حرج
 لعسر الا خراز منه والله اعلم **وسيل** السور
 عن زوج ابنته منذ اخذ عشر شهرات في طلبه **لا**
 لا يشترط بالفتنة عنده بل بالزوج واما غنر ليصنع
 الذار وطلبه البناء في داره يقال له ابوهم اكثر له
 دارا هي اوسع من ذلك وترا وبنائها النكاح من ثم
 اغنر الزوج بله لم رجلا يغنر السبع اليه للاعانة
 على الوليمة والى عليه **لا** في الرضول لان الحكمي
 لسنهار طالحها للملايكة وفي تاجيرها ضرر **باب**
 مع النفع وتبليها لا يباح منذ اربعة اشهر وطلام
 في الموضع الذي يصلح وتجهيزها على العادة وطلب
 الزوج السبع بعد وقوع ما وقع بفتنة ان التومع
 الاب لا سيما ان كان السبع بعيرا او ثيا غرة الموضع
 الزب يسافر اليه لفضا من اربعه وقتل هذا يحكم
 يبيع بها بخصه وليقت وأن لم يثبت ما ذكره
 الاب والسبع قريب والرجوع منه كذا ويجري
 النكاح ولم يعلم منه فضره ولا يتعد من قلع
 من اسباب الرضول في منع من قريب السبع على حسب
 ما يثبت من ذلك **وسيل** المازري عن توفيق
 وتركت على صبي ابن اخيه مقام مطالبا للزوج كان

لها فند طلبها فطلبوه في مصرها وقالوا هو عشترون وقال
 الزوج بين عشرة وقد اخبرنا جن طلبتها وان ثبتت
 طلاقها وانما كانت بغيره نقره لئلا يرد عليه في داره
 الا عند ملة يسيرة خرجت عنه وخرجت كنيته
 انه كان ارحم من غيرها فخره وخرج الله يريه من
 المهر وخالفه العاصم **باب** اخراج الزوج للوجه
 لا يبريه من الحرة ان تزني ابراته من المهر فبشهور
 والعاصم عليه الا ان ثبت الزوج بينة بعد طلاقها
 ان يبينهما من التامر ما لا يثبت ان يكون لها
 عليه حق وهي محتاجة ولا تطيب فتكون بينية
 بيمينته وقيل قوله مع يمينه يرجع الى اليها وانما
 توجه طلب الزوج بالصداق او بقوله قوله مع يمينه
 في قوله الا ان ثبت ان مهر مطلقا على مثله لا يشبه
 ما قال بان ثبت ذلك وقع الجواب عما يشهد
 به المستشهد ان شاء الله **البسر** في تفرغ ازهر
 احد الجوابين الى التوجه بطلان الصداق ان ثبتت
 ويكون القول قوله مما يمينه ومن يغل على الزوجية
 الاثبات فلا يثبت هنا لورثتها الا بالمشاهدة
 وظاهره حال الزمان او فوره وهو يجرى مجرى الديون
 ويبلغ الاختلاف في الاصل الذي تقطع عنه حجة
 وهي اما عشترون بسنة او ثلاثون سال فكنى
 وتيفع بلا يزال ابي او قيل الطلب فليس ابراهيم
 اجناب من رضى لغلام عليه السليل لا يطل حقيق
 امره مسلم وانما **وسيل** عن اخذ وادع كانا
 تحت ولاية جرفهما وتركت ابهما تحت يدهما
 بفعل الاخ وانبت وتيفع بجهاز الاغت من التركة

وطالب

وطالب حسب ابها بما صار اليها رايه بسبب هبل
 وصل اليها لبيت البنا فزعت انها قتلت صغيرة
 بلا يلزمها جواب بل فزعت بها **باب**
 ان كانت جن سوف اليها لبيت بناتها من الصغر
 بحيث لا تطلع ما ادى عالجها من جعل جنها مالا
 يلزمها جواب ان لا يلزمها العلم بيمينه او طهر
 لها بعد ذلك طلعت ان لا العلم ورجع الى ملة الجدة
 التي لم يجر ولا يثبت له بغير الزنا فنتها قسبه
 ام لا **البسر** في انظر ما انه اعتمر مطلق علمها
 من يوم الوقوع اليه يوم الغيل والذبي ايضا
 شيعا لا علم به فمستلة ابن عوانة من العباسيين
 انه يعتبر يوم الوقوع بغيره لا يوم الغيل ولا ذبي
 ان كان العلم الى وقت الغيل وعنه انها تجري
 على مستلة بين اليمين فيما يرجع عليه لعل يعتبر
 يوم الوقوع او الغيل او الاحوط ليمينه فيعلم
 عليه ومنه بشرى الوجه لنفسه من مال التركة
 الى عميرة لك **وسيل** ابو العباس المروزي عن
 زوج ابنة لريه وكنت على ابيه الصداق وتولي
 الوالد العقد ثم اراد القول بزوجه فقال الاب
 كنت اشتركت عليهما ان ابنته قد تله عشرين
 شفع لنفسه من مزوجها ما اشترى له من عم ابي
 الزوجية ان لم يثبت على شرطه في الاب فبطل
 العقد وانما شرطه ورضي بذلك عما ذكر ابي
 وعمر في قوله ابيهما عشرين شيعا وفي قوله الزوج ثلاث
 عشرة بينة فبطل يلزم الزوج عقد ابيه ان ثبت وهل
 يمين على الولد بما ادى عليه بين وهل العقد جائز ام لا

جواب اما عن الاول بما اذا كان ما لا يلزم واما
 بشرطه بما الولد بان كانت فيه متبعة من التامس حسن
 الاجابة في نفرد ملاقات الرجل ونفرد خلافتها
 فهو لازم للزوج بان انكره عليه بان لكل طبع ابوالعنت
 وثبت المشروط **البرزلي** مثل قوله في المروءة اخا -
 انشترحو انا خيو الرخوة امر ايمان كان لثقتهم بها
 ويغير بها عليهم او لغيرها انز (الشرط والافهم
 متبعة مفسدة منة لغيرها **وسيل** ايضا عن زوج
 اية بما ينة برفع الزوج خمسين و دخل بالينة و افان
 بعد البتة اكثر من نصف البينة ثم توفيت البينة
 و قد كان ابوها له خلفا بغيره و اثباته بفعل اكثر
 من ذلك و قد انكرتها اياه و لم املك لها برهان
 الزوج عادة ان يجهزوها بهذا واكثر منه
 بحسب كثرة الصداق و ثقتهم ولا يكون عارية بالقبول
 قوله من جهتها **جواب** لا يغفل قوله انه عارية
 عن يثبت ذلك من قوله قبل يثبوت عنه **البرزلي**
 ظاهر ما تقدم من كلام ابن رستم وغيره ان قوله فيقول
 كيه كان في الزمان الذي يغفل قوله فيه و هو ان ذكر
 ذلك قبل اخراجه او بعد ما يثبته و بين الزمان
 الذي لا يغفل قوله فيه انه عارية و قد تقدم حرم
 و به جوا العمل بنونسي عن رواية الوالي بحرامها
 تقع لابن حبيب **وسيل** المازري عن بلال جرت
 عادة تصنع ان من زوج ابنته البكر يجهزها بعقل ار
 ما يغفل الصداق بعض التامس من يشرطه و منهم
 من يصعله على ما جرت به العادة بهل يستوجب
 في تركه المشهور عليه بغيره بهذه الشهادة اذ امكن

وفلان

وفلان الزوج يطلبه ما يغفل هذه اية **جواب** ما حمله
 هذه امر نعم به البتة او انهم يفعلون ذلك لمقتضى الانفس
 و البينة التي تقع فيسبر رأيا الامن فتدعي اهل الخصم
 و يفعلونه انما يكونه برونه امر لازم له مع كماله في
 يحبرون عليه بغيره التايه اذ ثبت به المتصور فيه
 و احد الاول ما يخص به راي على خروج كلامه في الزوج
 في امر ابن الموزع لهدية العرس التي استمر بقلها
 بما جرحه المكارمة و فعله بغيره كالمشروط انكر
 بامرها **مسئلة** فانه المازري و نزلت هاهنا منزلة
 من خمسين عاما بما قبله بغيره و هي اذ اقامت
 الزوجية البكر قبل الرخوة بها فلا طلب راي (الصداق
 طلب الزوج الميراث من الزوج فيجهز به ما قبله عليه
 المحبر بان ذلك بما لا بد و اية المخرج ان ذلك عليه
البرزلي نفردت الاشارة الى هذان في كلام الانسبيني
وسيل بعنه الشيوخ عن تايه بغيره بغيره
 من زوج ينزير الزوج غير بهل يكشف عن هذا قوله
 المشهور و يثبت الا عذر فيه الزوج الاول **جواب**
 ليس عليه الا عذر الزوج لاكن يكشف المشهور
 عن البراءة ان كانوا عدد لا او على ما ظنه عمر التامس
 ولا يلزم الا عذر الا اذ امكن عليه بغيره و افعالهم بغيره
 الامر و وقع في المراتب بغيره زوجا بغيره بغيره
 بغيره طام يثبت ان به عارية الموت بانه بزوجها
 بذلك ولا يحتاج اليه طام يحكم الروايات اذ كانا عربيين
 لا انه ليرجع لغايه بغيره مثله و تغفل بغيره لغيره
 في وثيقة الصداق او غير ذلك قبل النكاح والاولى الزوج
 لغايه بغيره الموت او البكر في **البرزلي** وقعت مسئلة

من هذا المضي رجل جعل طلاق من تزوج بما زوج
بلائها بغير لها فخلعها اليه (الطلاق) نشأت فتزوج
عيا محيرة ستة وثلاثين ميلا فلما بلغها اخذت ثوبها
ولم ترمع الي حاكم ولا عذريه ذلك وهي تجري مع
هذا الاهل يكون له الا عذار وان اعادها فبغير
سخطه يشهد بها **وسيل** المازري عن دلاء قاضي
بما المتاح مائة امرأة للتزويج وتخير بطلاق رواد
زوجهن ايها المشاهدة نشأ ههنا يعرف ان ذلك
خطهم فكل يكلمها احضار الشاهدين او يكتفي
بمعرفة خطهم المعروفة به وصعوبة حضورها
فاجاب لا يكتفي بذلك بروية الحق لانه يضران
بينهم (المشاهدة) وقد يضر بما الحق ولا يقتصر
على هذا لا يقتصر على النقل عن الحاضرين مع عدم
عزهم في الحضور وقد يضران بينفلان النقل
البورلي انما ينقل ريع المشهود والا عذار يكون
حسم ناس ببلاد التي قبلها انما هو الرفع للمشهود
وسيل ابو محمد عن تزويج امرأة وتشره في اصل
النكاح او يفسر الزك الذي قلنا عليه طالق ثم تزوج
واخلع بما نكحهم عا لهما واجابا له بلحق به الولد
ولا وكذا للوارثة واستقام الحق **فاجاب** في
هذا النكاح (الطلاق) بلاح والولد للاح وفي
البراث (الطلاق) ونحن لا نأمر بالخذ **البورلي**
انتقل الى الاختلاف في الطلاق قبل الملك وسوا
كان في مشروط ادعي لان الغاييل بالغايب يقول من
مشروط المحل ولا محل وقت الاشراف بلا طلاق
مسئلة قوله في الدونة ليس بما (المرأة) من خرمه

بينها

بينها **البورلي** اخلافة مثل ما في العينية والميسر
انه لا يلزم منها البينة ولا عجين ولا كسر الا شطوط الا مثل
الحكام (الحقة) يملزها وهو قولهم **البورلي**
وكان شيخنا ابو محمد القيسبي يفتي عن بقية العصريين
عن شيخهم شيخنا انه انتم امرأة من هذه الخصم
تتشكروا ريع يد لها من العيني بامر زوجها بشرط طراح
تخل منها وجاؤه برؤية تشكروا شرة خرمها من العيني
وحمل العا والخط وغير ذلك من قواعد البلادية بامرها
ان يبقا معهما وتعلم الشرة بما ذلك قال لان نفسا (البورلي)
في خلق بما ذلك **البورلي** وتعلم هذه اليهودية التي اجتماع
النكاح والابارة ان كانت عادة معتادة لا تخلط بها
قال المازري ان كانت العادة السخا الزوج قطع
صهره انه نكاح وكرا والله اعلم **وسيل** السبيور
عن بقية المسلمين بان كتبهم بوث بمان فكل تفتت
امراته من يوم في مائة ويغصع طالع الا وكل الرقيق
تانه وهي كثيرة (او قليلة) يجر دن بوفو بهمع بما مونة
لموضع كذا او يشطرون بانهم سمعوا انه وان ابو بكر
الواحد والاشاه والثلثة رجل ان يكون يعلم عول
ويجب لوضع الرخوة او العفة خاصة **فاجاب**
اما المشاهدة (السماح) فليس بيشه واما الجماعة (الغاييل)
فضرنا مونة يعني ابن الفاسم (الغسودن) يغفل منهم
وسمنون لا يغفل فلولهم وحكي من اشق به عن اي
زيد يغفل قوله ثلاثين ولا يملك كذا (او لا) او لمسا
عبيبة (او) حرارا او خرا ما وثيقه كان ذلك واما العقل
الاصول بلا تخريف عنه هم خمسة ما شتر خلق الله
لهم عن اخبارهم علما وروى (الشك) بهم فبقول

وغير هذا غير مقبول بلان دفع النكاح مع غيرها في نفسه
والولي لا حق في التمسك **البيرزلي** تفصح من الاصل في (الصلح)
وسبيل عن المرأة ليجتاز الى تعريفها في نكاح (اربع)
او غيره ولا يوجد من يعرف بها في حكم في عزة النساء
في تعريفها ويجب لولي في من التفات حقيق (لا اصل)
او التمسك او من العرولة منهن كذا **باب** **ب** **باب** **ب**
تفصح من كناية قوله ان الفاعل هو الموقوف الى محرم
والمتكلمين واختار مذهب المتكلمين في تحصيله انه
لا يكون باخل من اربعة بلان زالا واما خلا المير في
السلام وهو مقطوع به وصح في الضرورة والرجاء والنساء
لعمري ولا يفوق البيوع الا بهما من يعيهم **البيرزلي**
وهو معنى قوله ما لا يشهد في المرأة الا من يعرفها
واما التعريف بالصفة فهو عندهم ضعيف وبيان الكلام
عليه ان تملك الله **وسبيل** عن تزوجت ولم يعرف
بها الا شاهدان ان غير عولني فهل ينعى العرولة على
قولهها ام لا وهل ينعى هذا النكاح ام لا **باب**
لا يشهد في العرولة عليهم ولا يحضرون مثل هذا
النكاح وام جده بلان ثبتت عرولة في وجهه
فليس هناك نكاح **وسبيل** عنه الشيخ ما جاز لا
يتم في حضور العرولة هذا النكاح ولا يبلغ به العبد
اذا قال لانه قد تقوا كتمت بعد العفة وربما كان
قبل العفة بالسماع والذكر ويكثر بالوضع وعند الافاض
والجيران ثم يقع العرس والوليمة **وسبيل** عن شطر
لها نحو العشر بن او الخمسة عشر (العشرة) ازهر
جها بلان وقد غاب بنا شقة كذا ويخاف فيها عها
وليس لزوجه مال ولا يوجد من يشهد بنكاحها

الا من تفصح ولم يعرف بها عرولة بلان ثبتت الزوجية
ويجوز العرولة فيكر الحكم سواء ولو كانت مريضة فيلحق
عرولة ومع شطحة من تفصح انه لا ولي لها **باب** **ب** **باب** **ب**
الطلاق بالطلاق بلان ذكرته جلا عرفت البينة ومن يشهد
لها بالزوجة عرفت واقرت ان فلان تزوجها بالكشف الفاض
عنه بقوله لها وسأل من هذا الاسم في البلد وما عرفت
منه بان يجره حكم لها بالطلاق بعد تحليلها اليه فيكون
لها منه نفقة ويجب بالطلاق عليه مني شاة واقرت الزوجية
وان انزل بصره ما وقع وبقيت في الحكم ربيعت اليه
بالبينة وذكر ان زوجه بلان واقرت له بالزوجية
فكشفت عنه بلان (جدا) ولا وجرة احد يعرفه بمفصلا
وحكمت بالطلاق ان ثبت (واقرت زوجه) واللعان
والغري في ذلك سواء وشطحة من ذكرت انها لا ولي
لها ما ضيق والتفويض تزويجها لانه وليها واما الشهادة
مثلها ولا يفي الرباع فلا انفارها وفيه تسبيلت عنها
غير مرة بلع اجه شقة والضرورة لها حكم وشطحة
بغير العدة كناية **وسبيل** عن ثلثه وتجر بلان لها
زوجا او لا بنيتها وقد عناه ولم يخلع لثبات بعد اجه
ولا يعرف الا من قولها وتكلم بالبيعة فتخرج عن ذلك
وربما ذكرت انه غريب وربما اقرت بغير عرولة من
لسوقه او غيره لا يقرر بما اقر من ذلك بلان (فثبتت)
بما عمل في ذلك فهل (ذكر) اسماء هم او اقوال ثبتت عنده
ما اوجه (العراق) او قبول قولها وربما يوجب عه
توكيل (الاح) بينة **باب** **ب** **باب** **ب**
ولم يعرف عينته كلف (الغاي) رجلين يستان عنه
وليس خيرا انه رخص الحية ولم يباريه عن الموضوع

الزبي غاب اليه بان لم يكن اولا يعلم حيث تزوج خلعت انه
لم يعلم لها شيئا وان اقرت بشي - او استتفتته رانه لم
يصل اليها بشي - من قبله رطلقت عليه وان كان غير معروف
تسببت المرأة بمن حلفت ومن يعرف فيسئلونه نحو الاول
بان لم يكن له حنقة ولا من يخالطه كمنهف العمد لان
عن ذلك الاسم والحقيقة هل هي في البلاء بان لم يوجع
خلعت عليه بعد لينها لما ذكره وذكر الغايه فيها
شهادة انه وقعت اليه المرأة ونذكر امرها وكرت
ان لها زوجا اسمه كذا وصفتها كذا وكرت انه غاب عن
البلاء وانه خلعتا على علم النعفة وطلق عليه بلزنا
الرجل واغفروا بالزوجة صاوب الطلاق بحله والاسم
ليضرب ذلك **وسئل** بن حبيب عن المرأة تغتفر مع الخراج
وتقول حلفت العتق وارايت النزوج ولا يعلم هل لها
زوج اعلا الامن قولها وهي من ذوات الغرر والا وليا
هل يزوجهما السلطان ام لا **جواب** تزوج ولا نظا له
بينه بانه لا زوج لها الا كانت عريضة الوطن وانه
سؤال اهل معرفتها وبلرها من معها به الرجعة
سؤال امن غير تاليه فتهاذه بان استرايتك
تزوجها واولا زوجها وابست كمن مائة فزيب
قال بن وصول كلام بن حبيب اهل عزه والى
لما يتفان من زوج يكون لها بلاءا ظهر خلاه قولها
لم يزوجهما وبيان ذلك الرجل بلك الشهود بالمرأة
ومعه صديق ويقول اشهدوا علي بما في هذا المراق
انه هو فلي تزوجته هرة وفي صاع صاع منها قال
مالك ان تابعه ليني على اهل زوجيتها فتشبه
عليها والا يشهد ولم يقبل منه ليل يكون نكاحا

بغير

بغير ولي ومزاجي غير العبد فانه ما الذي يثبت المرونة **وسئل**
ابو عمرو عن فزمت يلرا ولا يبررا من اين عزت ولا من اين هبى
بطلت التزوج وهل يزوجهما السلطان من غير ائذنة
موجب وكذا الوزمات انه كان لها زوج مات عنها
او طلقها **جواب** ان كان البلاء فريدا كتبت اليه ولو
كان بعينه ايتفه روصوله الجواب او يكون بعد مدة طويلا
فلا يبينها وبين ما تزوج (اعلم) يبين كذا **وسئل**
الشيخ عن يزيج في صديق امراته هل يفتنع به لا عن
موت او جفاف او جلس او رجوع او هبة **جواب**
الزبادة المرأة ليس الزوج رجوع عنها ولها اخر
بذلك ما لم يقع بليس (وحوت جنبط لكونها هبة
لم تفتنه **مسئلة** وفي الضر لا يجوز استهلاجه
الخاطي يني لانها خصمان وفضل انما كذا اذا اخذ
بما لا اجرامان (خسبا جازت لانها الاجرام التي
انتمسها شيئا وفانت البقاء تجر بها كذا **وسئل**
ابن رهنه عن كذا فعال فتهاذه (الشاهد في عقد التلاح
الزبي كان خا طبا فيه جازت اذ ليست فيه تهم بوجه
من الوجوه **البرزخ** واغفروا لانه وقت في نوازم
ان فتهاذه المعتز جازت لمن لم الاشراف عليه
اذ ليس فيه فيه مال ولا تصرف وهي جلا فتهاذه
الموصي وبغير (انها ضعيفة لان لم مطلق اليه بلى
لشبه فتهاذه من فتهاذه على جعل لعنه ونهرو (يجب
من فتز المسئلة السملاريني المتنا يمين باذا كانت
شمسة معلقة لا تزيه لثمن ولا تنقص لتقص درجات
البصير (انها جازت وان كانت قبل العوان فلا يجوز
لانهم يجر لعنه بغيره ومنه مسئلة الفصل فيما قسموا

وفيه عليه السلام المرونة لانهم ياتون على ذلك اجراما
 اتسبوا حيزت **البورق** رافق بعضهم من ذلك فتشادة
 المشقة مع الماخر ورايتهم بنسبته الشيخ بن عبد السلام
 الشيخ شيوخنا والذي كان لي لنا من شيخنا الاعلى انما
 غير شدة تهم لانهم مشغولوا على فعل انفسهم بواجباتهم
 ولم يفتشوا لادى الامر الى نفضها فلا يكون لهم جعل
 بخلاف اخذ الادارة على الشدة اذا انتصت لذلك وترك
 السبابه وبلغ الكل على موطئ موضعها ان شئ الله
وسيل السيوري عن سائر بمطابقة بسبب ولدها
 منه وليس بما من عليه **باب** ان امكن ان يكون
 الى البلد الذي استقر وابعه ان يبعده بينهما اذا وصلت
 ويضع من خرد جهتها انما او يلمع قرب بعضها من بعض
 انتهاه بل اذا جعل ذلك من المنع انما او التبا عرام
البورق هذه اذا وبل شئنا في ثناء الجملة للام
 معاهدة (الولد عند) (مهم معناه) ان الضرر المولد
 لا المنهاه لان مخالطة ابائهم غير جائز بل ياتون اليه
 في زمان كونهم عند (مهم) ينظر في احوالهم عن
 لا عندها **وسيل** هذه المعنيين من ثقات شيوخ
 المناخرين عن اخرى البعزة من الذين نحو الاربعين
 او التلافين ميلا وحيث نحو الاربعين رجلا وليس يعلم
 من هو مشهور بالعلم القليل مودون ورايتهم
 ومنهم مسومون بالخير غير ان الغضا لا يعرفونهم
 بعد القولا يرون من يعرفهم يجمعون على الشهادة
 عنه لهم في الاحكام والدين والحدود والنجاس وغير
 ذلك ولا يخالف منهم احد هل يجوز سقاه تهم وبغضا
 ام ينزكون من غير ان ينظر في امرهم **باب**

وان لم يفرق عن ولا
 الخانة الابنة والموثون

نحل

لذل منع عذر لهم ولا بد من معرفة القاي لهم بنفسه
 ونحوه اية ابراهيم صاحب النصاب وقال غيره لقبيل
 مشقة الا مثل بالمثل ويستغفر منهم ما استطاع
 ويقض بهم في ذلك وحكي نحو عن اية هاج قال عيسى
 ولولا ذلك لما اجاز لهم بيع ولا تهم لبيع نكاح ولا عفا
 في شيء من الاثني **البورق** كان شيخنا ابو العباس
 حيرة عمل بهم فيما اخرجني عنه بعض الثقات وهو من
 الامور الداجية وكذا الوكان جهنم اخرى فاض يعرط
 في الاثني بالاولى اذا اجمع تمام من المشقة على
 هذه الجمعية ان يفعل ذلك منهم بخلاف والوكانوا اجماع
 بالحوار ولو عظميت بلا يحصل بهم العلم كما قال السيوري
 لانه شاع في العرافة ان يشهد بعضهم لبعض على وجه
 الاعانة والاشتراك المحفوق ويستغفر بعضهم في خبر
 لوعة من غير تحقيق علم داء اثبت هذا في فصل التفت
 بشهادة الجمع الفقير منهم وقد كانت وقعت هذه
 المسئلة وكنع مبيها بهذا لان ذلك من حكم القاضي
 بقلعه تفتح جبه تزدع بين الاكابر وقد كان من جميع
 ان يحكم لان حكم القاضي المستند لحكمه لعلمهم به
 فيه شهرة وحنا رفع في القضية من الشهادة والفرجها
 عن كونها عن علمه بقله والله اعلم **مسئلة**
 وفي الطور عن بعض المعنيين في المرأة تتزوج وتطوع
 لتعقبة ابنها ثم تزيل الرجوع بها عليه في حياته او بعد
 وماتت وقال له طالع وقت الانعقاد بانها لا رجوع له عليه
 لانه مشهور من الزوج وحلف للربيب والاعوان ترك
 على ذلك من خلفا شيئا وذا في بعض احوالها
 وفقت في مجلس الشيوخ بالجمعوا ايضا في هذا وج

مجلس آخر قالوا سواء كان تطوعا او شرطيا ان كان الى اجل
 مطلق **ورفعت** مسألة امراته لها ولا تأخذ عليه النفقة
 من ابيه تنع تزوجت رجلا واستنزحت عليه نفقة ولها
 اطلاقها او تطوع له بعد النفقة مرة الزوجية واراقت
 الرجوع بنفقة كما ابيه بوقعت الغيبان ذلك ان كان
 مكتوبا من حقها بحيث لم الرجوع متى شاءت واصفاط
 لزوجه باطلان لها الرجوع بنفقتها على الاب وان كان ذلك
 للزوج بلا رجوع كما ابيه تنع وهو جارح الوصول
 وكأنه تنع . وهي لم بنفقة على نفسه لا على ابيه والاول
 مال وهب الله لانه ما في النفقة على ولد هار جعت به
 على ابيه **مسألة** وجبه رايته بهه التكت ان كان
 الطوع مرة الزوجية فانما يلزم الزوج الانفاق على الى
 ييب مادام صغيرا لا يغير على التكسب **البرزلي**
 وقد بوخت منه ان من اعفق صغيرا لم يلزم منه
 نفقة مادام لا يغير على التكسب وقد نه عليه ابو
 جعفر الطاطار انظر من اوصى بعفق صغير هل يلزم
 الموصى نفقة ام لا **انزلت** هه في زمان بن عمر
 السلاج في سريرة ولم يوجب عرق ولا عرق غيره فيها
 نه بعد البحث منه وتوقف عن اجابته بنفقتها به قلت
 مدبرها **البرزلي** ووقعت به عصونيا رجل اعفق
 صغيرا ومات قبل ان يبلغ ما خسرنا ان يوخ من
 شرعة منعه ما يبلغ الى بلوغه وانت ان الغايه
 حكم بذلك ويجري بها ما قال ابو جعفر انه يوخ منه الى
 القره على التناول وكان كغيره انه لا يلزم تركه شيئا
مسألة كتاب العمل في الزه ما ت بعد ان يقع نفقة
 ولها انه يستزجها الورثة ولا يلزم بعد موته

مطلق لها اولاد
 في النفقة تزوجت رجلا
 واستنزحت عليه نفقة ولها
 واراقت الرجوع على ابيه

نفقة

نفقة وان كان قد فقهها وما وجب بالسنه اقوى مما
 وجب بالافتراء ربع المذهب مسايه شهر لانه الان بعد
 انما لم يرد هذا لان الشرع انما وجب عليه النفقة مرة
 حياته ما دامت سفة الوجوب وهذا انما التزم العفق
 التزم لو ازمه فيخرج على فاعزة لا لا يتوكل الى الواجب الا
 به وهو مفزور لا مطلق كفسل تنع من الراس وامسك
 جز من البعل ويجوز له لانه هذا مشروط بالجماعة لان في
 عمة المذهب ان كلما يتزوج به شرعه الجمارة زمان
 الحقة وليس المرض والموت والعلم بزمان جمارة بلزك
 اختارنا انه لا يلزمه نفقة . ويعد من جفرا السليمي **مسألة**
 قال بن سهل انظر ان قل اكل المرأة لرض وظلقت
 اذ تكون قليلة الاكل يكفيها اليسير وظلقت فرفض كراها
 بيع كذا الوفا وان مرضت لزمه ما كان يلزمه في صحتها
 المنع (الصواب الا ينه لها الا ما تقدر عليه وذلك احق
 في المريضة لان النفقة عوض المنع قال شيخنا ونقول
 الاكثر ان كانت اثولة يلزمه ما يستلزمها **البرزلي**
 ولابي عمران في كتاب الروا حل في تعلقته في الزه يستلزم
 الا غير بضعه بطنه واكلم خارج عن المغنا بضعه
 المغنا وقته الزوجية وان كانا باكلان اخل من المغنا
 بلها المغنا فيعطيهما اياها يصنعان به ما **البرزلي**
 ولو مرضت الزوجية بنفقتها في مرضها من مالها **البرزلي**
 بربها الفار (الزبي في المرض قال ولا سيما يحل الفاضل
 في الاخير الخارج اكله عن المغنا في العرقه (م لا يلزم
 وينبغي الخرا وعاب ابو عمران بسفه وقال لا يكون
 عليه الا المغنا **البرزلي** وسفت عن المرأة في هه
 المسئلة والرب نه عليه ان يرضه ويغير انما جازيتم

تزلزل به ويعرض عليه خزر ما يعينها من عجز عنه طلعت عليه
 في قول الفول لا يحل ما اختار ابو عمرو **مسألة** قال ابن الحاج
 تقرر المرأة بان تاكل مع زوجها الهاء في الامن التودع
 وحسن العشرة ولا يجوز عليه بقاء الحتم **البرزلي** تقسم
 ايضا انه لا يجوز الزوج على الحبيبة معها في فراشها
 من الحرث غير انه يزوي اليه لما في ذلك على من العشرة
 الا ان يكون لغيره عمن (الوجه) لما في ذلك عليه من (النزور
 جسمه او تكون هي مائة الى النظر في حبيته معها مما
 يخلق به نه **وسيل** السيوري عن مجور عليه وجه وهو
 كماله (مع ما) عا انه كان يتفق عليه عن (مع) وقالت امه
 بل المتفق عليه ثم (ادعاء) لعل الفول قول من
باب الفول قول الام مع يمينها **البرزلي** هذا جار
 على المختار ان الفول قول الام لو ادعت عنه لنفسه
 وفي غيرها كالسيدة برعي ما يولد العبد (انه) او قال
 لعبد والعبد يقر به للغير ما الفول قول السيوري
 على ما ذكرنا من سهل ان الفول قول الوصي ان يكون
 كذلك لهما ولا يخرج اختيار المخرج ان كانت يمين
 وبراء عليهم اثر النعمة ان الفول قول الوصي **وسيل**
 عمن فو يمين وتزكت زوجها واولادها الصغار منه
 وهرافها بل ينفق الاب على ولد في مطلق حق بلقوه وطلبوا
 موثرهم من اعمهم من صاقتها بذكر الاب انه انعم
 عليهم في حال الصغر **باب** الفول قوله في اقم
 انفعه عليهم ولا يمين عليه **البرزلي** يعني عا المشهور
 ويجوز فيه القولان الاخران في (ان) انيت يمين الابن
 ولو ادعاء ذلك عليهم هم حقا قلوب **وابا**
 غير مصدق في قوله ويجوز لغيرهم بترك **البرزلي**

بريد (ان) انواي جعلته والاجر ابيها ما انتقم (ان) عارفت
 (الكامل **مسألة** ابن الحاج (ان) كانت الحرة ساكنة مع
 الام بلا تسفك خطاقتها سكتها مع الام وهو قول
 سمعون (ان) بعضهم بان خطاقتها ساقطة وفيه
 رواية من ذلك ما يدين عليه وفيه (ان) ان عتاء **وسيل**
 (ان) تزوجت الام وهي وصية فلا يتزوج الا ولاء من خطا
 يمين حرثي وظنهر لي انه لا خطاقتها لهما العوم قوله (المرثي
 انت احق به ما في تنقيح **مسألة** في صبي يهودي يتي
 ثمان لسمين اسلم فلما بال اليه ويني من يمينه
 من (ان) او اع ويعرض عليه (لا) اسلم (ان) كيويل (ان) (ان)
 عليه (لا) اضربه وردد عليه (الضرب) حتى يمتدحى على (لا)
 اسلم وقوله بن كنانة يبلغ به الضرب القتل ان يمتدحى
 على اليهودية تسد به (لا) قوله بن تاجع لجرة اخو
 از كانت في موضع امن **مسألة** ابن الطلاء (ان) الذي
 اجمع به وجرايه القتل ان (لا) اذا تركت اولادها (ان)
 من تسعة (ان) من (لا) (لا) بعد يمينها
 وان تركتها اكثر من تسعة (ان) تسهر بلا فيل لها ولا
 حق ميبهم وظاهر المرونة ان الحق لها حتى لا للمخضر
البرزلي بريد بها **مسألة** (ان) اذ اعلنت على (ان) اسقاط
 الخطاقتها **وسيل** بن رشت عن رجل له زوجة طلقها
 ولم منها ابنة وبنيت معها بعد تزويجها ثلاثه اعمام
 بقوله (ان) لهما **باب** لهورضا منه جزكلها فينفق
 معها ويتفق عليها وهي رواية حكاهم (ان) تسع
وسيل عمن طلق زوجته ولم منها بنت يمين
 معها تسعة اعمام تنفق لهما لشرطي (لا)
 ولكون الزوج يستحق قضاها **باب** لا رجوع له الا ان يمين

(ان) انيت
 ربيعة ساكنة
 مع الام وتزويج
 الام فلا تسفك
 خطاقتها
 الذي جراه العمل
 ان الام (ان) تزويج
 اولادها تسفك
 انفسهم وليست
 لغيرهم

الغايي يوجب ذلك والله اعلم **البرزلية** حتى بن رشي
 الاسئلة ان النور يصير الغريب ليعيد او حتى فيه
 ابن سحن خلافا وذلك بلاد الخلاوة والبقعة فيها
 ذلك والزي المستغرب من قري الغيروان يعني
 كنت مقبل بها لانتها لها الاكل الشرعية وباري
 لاكن الطارئة من زوجها من النور الى الغري
 او الى الجبال التي حولها نحو جبل وصالات وبلاد
 قوارق وقد وقع شيء من هذا هربت امرأة من قريته
 من قري الغيروان على نحو تسعة اعياله بمكنتها
 الغايي من زوجها وقريبها بعد ان خرج معقبا
 الله رعاها وخرج بها بها وقتلاها في الطريق
 واما ثمة تونس بينها ملر عن الاكل الشرعية
 بحسب علمها او عرفت بها بحكمه ما تقع وقتها
 ما نسا له الاكل بحكمه طالحواض والله اعلم
في ذكر عسوة العوس عياض في قتله العلماء
 في وجوب الاجابة وجيل فاكلة في طعم العوس
 الطعم الاعلا وعن من حبيب انها مستحبة
 وفلان النبي ان كان المرعوا فربا او جارا او حريبا
 ومن يورث بها فهو عراوة وبيت الاجابة واما غيره
 ازم يكن فتح من الناس ما تقع به فتقوى النكاح
 فويت والا لميجت بن قناس انما يدسربا الرعوة
 الا ان يكن منكر ولا جواسر خرب ولا من ينادي بالجملة
 وحضرة من السيلة والاراء ولا زحام ولا غلق باب
 بدونه **البرزلية** قوله برش معناه لسوء لكن يجلس
 عليه او غيره اذا لم يستطع تغيير المنكر هزرا
 على خلاف قول ابن المايشون وعلى قوله فليجلس

مناج

بما نفع يلو جهل عليه لحاف او قطع او صوب او كنان مثلا
 وفقت وارجيتها على فصلة اذا جواس على النجدي
 نوبا ما حوا اهل بيته عليه الصبح انه يطم عليه وعلى
 فصلة اذا غشي الناهي والقطعة برهاى او حاشى وجهه
 خلاف ذلك حتى لا يفتحن الشيخ الغيبه الحاش
 المحرف ابو الحسن بن البرزلي رحمه الله ان فصيله
 ابا حجر الموديك كان يجلس عليه وتعلم راءه فيعبد
 لابل ما فقه مناه من الحاشى في هذه المسئلة انقلافا
 والله اعلم وقال بن سنان ان كان ساقرا فهو مباح
 فلا يفتحن يربدا انه خرب او يستتر اليه وان كان
 لا يستتر اليه والحداب جوارى ولا يقع من الحضور
البرزلية لان الغايي حتى ان الانتشاء والانتقاء على
 الخرب كما جلوس عليه **المسئلة** ولا يجى ايضا اذا كان
 فيه لقود والالات الممنوعة ما عدا الزكوة والمزكى
 والحداب ولا ين كناية اجارة البوق في العرس بفيل
 معناه في البوقات والزمارات التي لا تلهي كل
 اللهو قال شيخنا معناه بوقات يميل البقر اليها
 كما هي في الاقلام وما بوقات امر بغيه رافعا فغير
 ولحقرا جواها العمل في المشغلها في رمضان في
 جوامع الجواضر لينة القامى للمحور وانكرها
 بعه من يتبع الى الصلاح في الغيروان وكنت الغايي
 بالغيروان التي بن عمر (المسئلة) بيعت اليه فان عدا
 الى مثل هذا الاكل جلايه **البرزلية** وانكاره
 ظاهر الروايات الاصح ما عمل به من حجة واجرة
 وهو المردود في بعض العصر بين من انشأ خبا
 بما اذا لم يكن فيه وتر ولا شئ من يكون خبيثا

انما هي الامت مطرقة والى
 ظاهر الروايات المعتبرة
 من جهة الحاش

كما هو معروف ويحصل فيه ردة الجربة العرس ثلاثة اقوال
 الجواز لابن حبيب والمثني لاصنع وغيره والجواز في الجسم
 دون الزهر لابن القاسم في الغنية واما التصديق باليد
 بقراجه من غير راد وهو الاكل (الذي هو ما يمانع
 الباي وروى عن مالك كراهة اكل الفضة اذ لا يمانع من
 بيع الطعام (التي يربطه غير العرس الباي يربط بها منع
 لغيره بسبب جرت العادة باقتناء الطعام له بسبب مقتضى
 في المعاش والتجارة ما يمانع جازية وظاهر كلام الشيخ
 كراهة وروى الشيخ في التبرك في فتنه وروى
 معا في الرواية المصالح اولى وقال شيخنا (الصواب
 على اجماعه لان فيه اعزازا له والمطلوب ان لا يمانع في
 التخليط لظهوره اكله مما يمانع من منع **البرزلي** لا ينظر
 فيه لان بطلانه جازية من التناكر التي لا يظهر منها كثر
 الجرم ما حرموا فيها **مسألة** انظر اذ ارادت الزوجة
 بنية الخلية من صراحتها بطلان في ذلك لا **البرزلي**
 تفيد ما يمانع وزاد في المسائل النسوية لشيخ الغيبة
 اي عدا الله الرماح المتأخر فانه من الغضات من يعلق
 ازهر منها نزلها اذ انقضت وجب ان تبادت فضاها به
 ومنع من ينظر الغليل والكثير ومنع من يقضي به
 كله ومنع من لا يقضي به بوجه وفوله اي جمع خامس
 البرق بين فصول الضرر وعونه **وهذا الفصل**
المسماة بالنسج الغيبة اليه عجم اسم الغيبة
الرماح فيه الغيرة ان المتأخر وكان طلاقا عالميا
 مشغرا ازاها اخل سيقين لست في موافقها لجهده
 الغيرة ان المتأخر ريس والجماعة اليه ان ما في الوباء الاول
 على تسعة واربعين وتسميتها في ردة طبقة بن زينون

ومن كان

ومن كان في زمان المستقر الجيب دارة رنة ولي اخذ عنه
 بمن مسايته **مسألة** ان النكاح بالفضة لا يقع من الا
 مقتضى ولا بد من الا مقتضى قبل البناء بها وهو يختلف
 بان وقع على الوجه المتفق مع جسد، وليس فيه كساق
 وارز مع ما وجه يختلف فيه لزم فيه الطلاق لا يمانع به
 المطلق للقاء طلقها ثلاثا واذ الفرد المقتضى اربا الطلاق
 داراة الرجعة ولا يمانع في الطلاق بان كان لا يقع فيه
 العدة استحقاق عليه ولا تستل لعلها طام **البرزلي**
 تفيد لفتننا الاصل الا انه من بعده (المراد بان النكاح
 المقتضى ما في اذ ابعث عن موضع الغيبة في هذه المسائل
 ما يمانع على خلافه جناه نكاح الاعراب لغير العدة ولا يقع
 ويقتضيه منه وينزج جناه ان شاء هو او غيره ويقتضيه عليه
 بالطلاق ولا يشترط عليه بالرجعة لانها انما تكون مع
 صحة النكاح واذ افسد نكاح الفضة قبل البناء لا يراق
 ويجوز المسمى وعنه ما يقع في الطلاق ويقع (الطلاق
 وعنه ما لا يقعان فيه ولم يقع في نكاح الفضة لاجلها
 لان لغير من يقبل قوله من الشهادة وكون النبي
 ينقض عن نفسه ليجعلها رزق البكر وليها **مسألة**
 وفيه ان رزق البكر ابوها ان مات قبل ان تنقض بينة
 جاز النكاح وقضيه بان تنقضت بتسمية الصداق
 مضى ولا يكون نكاح بقوله وان فتن بعينه فلا يقبل
 قوله مع الاقوة **البرزلي** يربط الا ان يعقبن اذ لا
 يجوز على ما مر **مسألة** ومنع اذ اعلان النكاح
 مشهورا بانه يقع عن توكيل البكر **البرزلي** وكذا
 النبي اذ لم تقهر بين الغيبة (نظرها اليه) اخرها
 ومسئلة المرونة في الرد فجزى كما هو **مسألة**

ومنها لا يبيح النكاح كما صرح في الاصل اذ كان محمولا على عينة العقد
وان كان محمولا معلوما عن غيره مما يبرز ويبرز عن العتق
والاستحالة واذا رضى الزوج بخلع وقال الاب خاد صان
ثم عتق اعلم ان ينظر احوالهم فربما ينظر في حاله عليه وهو باس
بمخرج قبل **ومسألة** المأزج عن طلق امراته ثلاثا مش
وطبها بخلع عارها بالتحريم **باب** بانه يلحق به الولد
ويعد منه بمما يلحق بينهما قال رباطا بينهما قال وفيه اقليل
في نفي الزد حين على الزنا فيقبل لا بينهما الولد الا ليعان وفيه
غير لعان **ومنها** مسألة رفعت بالغير وان وهو ان رجلا
طلق زوجته طلاقا باضا على ان يبيع حقها ثم قال لا ارجع
حقه فزاد على ما اخذت فيه ونزد الصدق ان على ما كان عليه
برفعت العتق بخلع حوازي بانه نكاح وسليم وفيه الو
زاد حوازي بانه نكاح لا اطلاق له عليه جميع ما اطلقها
وبعليها مثله وربا في ربع دينار بغير حوازي لا في ربع
دينار بدينار ومعه من غير حوازي ولو كان كان نكاح
عليه وبينها عليه دينار حوازي اطلاق يجوز في المسئلة المتفرقة
وهو نكاح وسليم **مسألة** رجل اطلق من خذير فيمن
تزوج بكرا من ابنته ادعى الاب بعد مرة ان الزوج دخل
بها وانكر الزوج ذلك فبانه اذا تزوجها على انكاح عزرا
بلا بد فيه من نظر البنت نفسها وتبيع امرأتان فان كانتا
لهم بعقوبة طلق الزوج ما اخذت ولا دخل بها ويرد لها
اذا نشأ **البزري** نفخ ان هذا جار على المشهور في الاستنطاق
انها عزرا وفيه الى لا اطلاق بها بخلاف لبطنة البكر
مسألة وفيه من تزوج امرأة فزول ان نفقه لنفسها
وتنسيب وناخذ الابوة اولها اولاد من غير فزول
تقبل ذلك لهم ان الزوج منعها من ذلك ليعتق اولادها

فان منعها فلا حق لها فيما غزلت او نسجت قبل المنع
مسألة **باب الخلع واللعان والعرق ونحو ذلك** **مسألة**
اذا اشترط الزوج في الخلع انه ان يبيع له الخلع على ما وقع
بالعصمة باقية ان شرطه يبيع ومعهما طلق منه ما اخرج
كانت له زوجته ثم كانت قاله بن سعد وفيه لمشرحه
مسألة في الضرر لو انفق بين شخصين (انه لم يبيع
بينهما دعوا ولا يمين ولا علقه بوجه من الزوجين كلاهما
فربما وقع بينهما فباع بحق على ما جاءه قبل تاريخ الاستنطاق
ونبت بينة انه بائنه منه ولا يضر الاستنطاق المذكور
وبغضه انفق الم يفسر الى اسقاطه البينة قاله بن عثمان
البزري جعل هذا يفتقر الى ذكر اسقاط البينة الخاصة
والغاية في السر والاعلان ومن اطلق منعهما ببينة
مبني زور اطلق لا على عليهما **البزري** ويبيع ذلك وان كان
نقل له عن الغايي ابن عمر (سلاح) يبيع شيئا فضا ان هذا
ضعف **ومنها** مسألة من مع المبرات بعد عتق الخلع
برجع جميع الدعاوي كلها من خلع وغيره وهو بنوي
ابن رستم ونرجع الى اطلاق الخلع خاصة به قال ابن الحاج
وبرجع على العلق (اورد على سبب لعل يفسر على جميع
او يبيع **مسألة** وفيه اذ اكتب الرجل مبرات بتلات
اودا حرة ثم حبسها عنق ولم يلق نفسه من المكتوب فنيها
بان امر الحات بكتب المبرات مجعها على الطلاق في مع والا
لم يلزمه وانها ما عليه البين ان ما عزم على الطلاق حين
الكتب واعلم ان مسألة المرونة **البزري** مثله اليوم
بنو نسي ياتن الزوجان بيقولان الموثق اكتب طلقه على وجه
هذا وربما كان بحضرة (استنطاقه) فيعظمها المتناهي
والوثق على علق هذا الوجه (الص) يهي جارية على هق

120
انظر في الامم
نظر في الفلستان
على الرسالة في
ان لا يشرط في
ان طلبة عادت زوجة
في التظاهر لا فاعادة
المسئلة لان حوازي
الخلع اذ لم يبيع
مما اذا طلق
من غير نظر الى حوازي
ولا الى حوازي

اعلان يكون ما يحسن ليحيى بين فلا ذلك الا بالاد الصواب على التفرص
 لها ان قد يكون اذ دفعه الى جود في الرد على الى عصمة فلا اختلاف
 فيما **مسئلة** ايضا يقع من بعد الاستنواء بانع اليه الزوج فيقول
 استنقذ علي ان طلقتم بي يقول لا استنقذ على الطلاق يستنور
 عمل يجب عليه قبل الحق الله وان عتوه بعد الطلقة على نفسه
 المستنقذ وان عتوا به كج **مسئلة** وفي من وطئ في العتوة
 ولم ينو ذلك رجعة يجب على المرأة تتيان العدة والاستبراء
 من يوم الوطئ الى ان يسهل ثلاث حيث كان اراد الى جهته
 بله ذلك بالعتول والا استنقذ من الوطئ حتى ينفك ولا
 يستنوا. ونكاح العدة مع الاستبراء فيما اتفقا عليه ولا
 يرجع في مرة الاستبراء بعد مضي العدة لانها الحقة
مسئلة وفيه اذا وكلي بعد الحث نكاح على الزوجة في
 لعدة من يوم اكلامة ولا يملك الرجعة فيط الامن يوم
 افرانه وقع منه الطلاق **مسئلة** سمعت فتايتنا البقم
 الامام يقول ان كان اللعان ليبي حمل فهو واجب ليل بالحق
 بغيبه ما ليس منه فتجوز عليه جميع احوال الاستبراء
 وان كان لصديق فقله فهو جائز وتركه فيولده من الامور
 التي حث الشرع عليها ويستحب له تركها ان لم ينفك
 نفسه **وسيل** بن ريشة عن تشاجر مع زوجته فقال
 بقي طالق ثلاثا ثم اراد مولا حقه وقال ان الاول كانت
 كسارات ولا بينة عليه وربما كان على الطلاق الاول فها هو
 وغير عزول **باب** ان انا مسلمت قبل المراجعة
 والمنازعة قبل تيمنه وهذا فيما يقول وان راجع قبل الاستنقذ
 وفيه عليه يعرف بينهما الا ان يكون عليه بالطلاق بينت
 وان كان شاكرا واحدا استحل به ما لم يعزو بينهما
مسئلة وفيه يجوز المغض من طلاق او دوات الزوج جميع

المسبل

المسبل ان كانت محتاجة **البوزلي** اجاز لها الزوج للمضرة
 كما قال ان اصابها ملا فزارعه طلق الا اذا وبتت **مسئلة**
 قال الشيخ من بعد بطلان في رضى الطاعون (وبله نوبه اليه حكمه
 الموت لقول مالك في اناس اصابهم بطريق جميع اسفل الموت
 الرجل من جفنه ولم يات له غير موت ولا حياة فتزوج نسائه
 ونفسه ما لهم وكذا اثنان البواء في تيمنون في الشراير
 من يبارهن الى غيرها من البواء في تم يغفرون انهم على الموت
البترولي وشاكرت على تحت وهو على تسعة وتسعين
 وسبعماية نوعا مما قال الشيخ ان تشارج يصيب الرجل
 ثم يسهل بينا ويقال له ارجع السويبر وتضاعف اثم
 فم من المحل اريد من البتر تسعة وكذا يفهم من الى كس
 الغزاة والمفرقة تيم. كثير بعد هذا ايمن حكمهم على اقال
 المتع رحم الله حكمهم لما خضر الزرع **وعليه** وردت مسئلة
 سئل عنها فليط طرابلس هل حكمها ولا حكم المرضى من
 لا يحد بضر مريض البترعات الامن التلت اودكعه حكم (لج)
باب التيم ان كان الوبا ذريعا فيه بكثير قبل النصف
 او التلت وخوذا حكمه حكم طاهر الزرع او اشته واقي
 كما بينا القاضي العبد لفاي الجماعة (بومهر) عيسى
 القبر في سره الله تعالى ان حكمه حكم الجميع حتى يصيب
 المرض المزكور كما ان الوبا جميعا لا يطل الى ما قلنا في
 ومن هذه ما يوجد اليوم ممن يغفل من مراك المسلمين
 بلا بررا غرق اداختة العرق ولم يظنوا بضر البنت والصواب
 انهم يمسكون يطلون على الموت بعد البهر عنهم بانبار
 مراك النطري **واما** من اخذ العرد وما ظهر البحر وعذر
 به كما يجرى اليوم حكمه حكم الاسبير **ومسئلة** المجبوس
 الذي لا يسلم الكهنة عنه فانه من غناه **واقا** من انقطع خبره

اعرب اذا كان الوبا ذريعا
 حكمه حكم طاهر الزرع
 رد المسئلة

في بادية او غيرها من بلاد المسلمين ويمكن الكسب
 عنه بغير ما هو المفقود الزرع في المرونة وغيرها ان امراته
 توجل اربع سنين **ونزلت** مسئلة وفي رجل خرج من دار
 على بهيمة فحل بدار ما وقع فحل حكمه حكم المفقود لا لا
 فتا شيخنا الامام انه ليس له حكم المفقود واجبة لما وقع في
 المرونة انما يضرب له الاجل الذي خرج من بلي لان دار
 ربه كمال ابراهيم يقضي خلافة وان من خرج من دار
 وفحل مثل من خرج من بلي وفحل **وسئل** النبي عن لم زوجته
 لها نسوة وهي تزعم في الامداد والرجل يكر ذلك لما راى من
 بساط الزمان فيعزل عنها برضاها تنكر العزل ويرغب
 في تركه فحل بانه في عزله لا انحطارة تركه ونزاع تركه
فاجاب طاهر الروايات انه لا يجوز لابرا الزوج وفحل
 خالعه بغير التماس في ذلك وان كان له منه بنون فهو
 واسع وله في ذلك من زوجته ان شاء الله **وابواب** الصانع
 لم ذلك ان ارضيت ومن اراد في الرجوع فله له ما في ذلك
مسئلة واما استعمال ما يسر الرجم ويقطع المذاق فيه
 ابن العربي عما عدا الجواز **مسئلة** واما استخراج ما
 حل من الصا في الرجم فمذهب الجمهور منع مطلقا
 واجبة الخبيخ بواو اذا خلا فله الاربعين مائة تكفئة
 كمال العزل ابتداء ولا وله لظهوره ان رجم بعضه انه
 ليس بدين **مسئلة** **سئل** الطلاق **وسئل** الرجم
 عن فدا الزوجته انت كالتقوى في نكاح بالقرار **باب**
 بانها تجزى على الطلاق بالنية **البورلي** ويجزى بيط تعقيم
 ابن كثير على النكاح ان فدا اعوز واجل ونوى بالله فحل
 هو من باب الطلاق بالنية او البعك فدا واما قوله عليه
 الطلاق لا دخل الا ارضى ينطق بالاراء ولا في مفصول

ان دخلها فانه يجتاز من دخلها **البورلي** طاهره من متفق
 عليها لان لغة الحرود في الطلاق العلق على اليمين **وقوله**
 طلاق الجاه يلزم فيه يرجع الى نية في عدمه فان كان نية
 ان الجاه يطلقون نساء مع ثلاثا واراها المتكثير لزمه
البورلي وكذا الوفا ان الجاه العساق والسبعها فله
 فيه وقصر به المتكثير بل بما نفيه لزمه الثلاث كماله
 ابن يونس وغيره في لزوم الثلاث في الايمان الارقة حال
 لان العاقبة تقصد التثنية به **مسئلة** من فلت لم زوجته
 فلت بان صرخها الرقة وانه فزيعا يلزمه وان شذ يوم
 ولا يعضا عليه **مسئلة** امراته فلت لا تزوج بطلاق
 حتى يكفها لم المتزوج بانها لا يتر من اليمين حتى يقول
 الزوج للشهود فحل عفا التكال على امراته ان تزوجها
 وطلاقا في عصية فهي طالق **وسئل** ابن ابي زيد
 عن رجل بطلاق زوجته ما اتا الا طلاق بن طلاق يعني اياه
باب لا تحت عليه و **باب** انما يسهل بانه كانت لانه
 يميني محمول **البورلي** ان كان مفصولا انه يمينه ليس
 اياه لا الى غيره فهو بار وان اراد في نفسه الامر فيجزي
 على اليمين على علة الخن انه كالمثني والوهج ولحقا فله
 محمول **وسئل** السبور عن فدا لم ربه شرب تركلت
 في طلاق يعني من لم يذ فاهركه بانكر فطلبه بالطلاق انه لم
 يفعل ذلك وقال فدا فقت وفيه فلت لغة القول وجب
 مستغنيا ولو كانت ميمته بالثلاث فيكف الحكم **وابواب**
 ان كان فدا من ذكر فخر بالاشتد فيه وميمته له
 انه بخلاف العقوبة البينة في ذلك فلا يجله الا اجمع على
 نفيه تلك العقوبة **وسئل** ايضا عن امنتها عنه
 زوجته فقال لها ما رى الله في نفسه وان نكح لينة **باب**

لا بد من
 اليمين

اذا لم تكن النكاح عارية مع مثل هذا فلا خلاف عليه وان كانت له مع
 عارية بيضا عمل عليها **وسيل** الصانع عزم تكلم مع امراته
 ويقاتل بيضا في شئ. تفعل ويقول لها في آخر كلامه انما يريد
 منك اياك تفعلين هذا ولا تفوتي اليه انما يريد منك
 انما يريد منك ويكررها عليها ولا يتوب في ذلك طلاقا وانما
 يريد زوال النكاح تفعل ويكررها على لسانه كل حين معطو مع
 غيرها **باب** ما يلزمه بقولها شئ الا ان يتوب ويكررها
 التكلم بهذا **البرزلي** كذا في المرونة نحو في هذا الموضع
وسيل الميسور في عزم رايه امراته في ارجاء عما فعلت
 له انما عليه حرام مثل امك واختك فقال لها انت علي حرام
 مثل امي واختي وحيد مستغنيا وقال اردت بقولي بغير
 جماعها ذلك الميلة خاصة **باب** لا تجتهد الترخيع
 بذلك الميلة **البرزلي** تفعل من هذه الميلة ويريد بقوله
 لغا انه كذا لا يتغير بالزمان كالتخريم وفي الظاهر
 قول يجتهد بالزمان الميلة خاصة ونقل عن (الرمح) انه
 قال البرزلي لو جئت انت علي حرام مثل امي واختي
 انما يريد وجه المبالغة في التخريم فتكون حراما لاظهارا
 وكان مستغنيا عن كبر التخييم يستغني البرزلي عن قال
 اردت الطلاق واذا تم يا فتنتي فيبعثه بلزم الطلاق
 وان قال ففوتت اليها من التي من كذا فلا يجلي ابرأ بعينه
 بالظهار بشا عا فتوى الرمح **البرزلي** وظاهر المرونة
 انه ظهار ولا يمسك في بقوله نويت به الطلاق فيكون
 ما نوى وكذا الوقلة نويت الظهار وهو ما نوى ولو لم
 يتوب في بطنه حرم الظهار ونقل عن عمير الوهاب
 انه طلاق **مسئلة** ومن قال كل امراتك انزويها
 بلزم الاطلاق بهي طالق له بلزمه في شئ ان لم يفرع

الرضول

الرضول التي دار الحوب وان فرعها الرضول بيع لزوم قولان =
 لابن القاسم وادعيت في شئ في استئجار فرقة صغيرة قولان
مسئلة لو قال نكحت فلان وبعثت له طلاقا من بعضهن
 فهل ينفك الزوج ويكون المهر لهن من طلاق وبقصود
 المهر ولا يتكرر **البرزلي** يتخرج به قولان في مسئلة (لو
 صفة او التخييم لهن كرهله في الطور **مسئلة** هل متى
 اعترز في شئ. يسأل فيه ان حلف بطلاق او عتق ولم يجلب
 بلائيه عليه في العتق **وفي** مسئلة الرمح انه اقال / لا
 نسأل في شئ. طاعت بالخرج (لا افعله ولم يبي حلف ولا نوى
 بقلته طاعت بينا وانما هو عتاق بلائيه عليه وان اسرته
 البينة لزمه حلف المهر **مسئلة** وتوا قال عند اطلاق
 زوجته بجماع غدا ولم يخلق بلائيه عليه **البرزلي**
 هذا بين على ان الوعد لا يفي به في القطاعات وعلى انه
 يفي به نظرا لها **مسئلة** وفي الطور عن الاستغناء
 ونحوه لابن محرز انه اقال لها انت طالق / مس (والشهر
 الماضي لم ينفذ عليه طلاق لا كنه كذا الا ان يريد ان يكررها
 بانه طلقها **البرزلي** وظاهر كلام ابن الحاجب انه حلف
 وفي المرونة في الطلاق بالماضي كما طلاقه فهو كقول
 ابن الحاجب **وسيل** بعنه التخييم عن حلفه ان وجب
 بالطلاق اختلاف ان يفتي في عصمة من وقع عليها
 طلاقا عا غير مرأ. فهل يبرئها ويرجعها **البرزلي**
 ان كان ما وقع عليها من الطلقة عا غير مرأ. هي
 نوى وفصح يمينه ولا تحت عليه وان تغتصب لينة كجني
 طلقه مرة من اعداء الطلاق ففقد تحت فيهما
 الطلاق التلاوة **البرزلي** تغتصب كلا ابن الحاجب وغير
 ما ينعى منه الحكم في هذه المسئلة لاني لعل العصمة

ان يفتي في عصمة من وقع عليها طلاقا
 ثم طلق واحدة عا غير مرأ. فيكون
 سقطت بالتلاوة بخلاف ما اذا فرغ من

١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠

لقنا انما من قوله لا تفكوه في بزوجته بلزك (مستظهر عليه
 باليمين **وسيل** بن حمزة عن قتادة لزوجته انت طالق لا كنت
 في بزوجته اذ اقبل لم رجوعها باليمين **باب** اذ اطلقها
 وادخلها بزوجها (ان اجدتها على حلقين **البسوزي**
 هي عقوله انت طالق بيني والارجعت في عليك ميلزعة
 ملقة واحدة وما نواة بلطف **وسيل** التوسيع على
 لزوجته بالطلاق لا كنت في بامرأة **باب** يدين بلزك اذ
 لا طلقك بيطلقها واحدة ويسود ان اراد الخبز خير ابي
 الطلاقين مثلاً. انتم وان لم تكن له نية لزوم الثلاث بل ان كانت
 الاولى بواحدة اثنى عليها ولا يقعها وان كانت ليمينه بالطلاق
 صار عقوله انت طالق ثلاثاً ان لم اطلق ثلاثاً **ومضى**
المسألة ابل المتسوية للمصاح. **مسئلة**
 اذ اطلقت لزوجها خرج وذلك عن مشاورة وفقت بينهما
 وادخلت بزوج طلقه بطل للمزوج اخرج لزوم الطلاق
 ولا يصح فيه عزمه لانه جواز لها وان لم ترد به طلاقاً
 وانما ارادت الخروج لانكسار الشر بمقوله مقبول عزم
 وان لم تكن له نية في عزمه وهي واحدة **البسوزي** ههنا
 من الكتابات الخمسة وذكرها ابن بونسي والنجاشي عن
 المروني والوالي وغيرهم منها ما ذكره عن مطرب
 وابن الماشقون وابن الغاسم اذ اقال اجماع تبادك
 اذ اطلق في بك اول تكاح بينه وبينك اولا يسيل في عليك
 اذ اذ هي لا تطلق اولا تحبس في اذ اطلق لنفسك اوانت
 لسانية او من عتقته اولى به بينه وبينك طلال ولا حرام
 اذ اطلقك اذ اعتزك او باخر في اذ انتقل عنه او الخ
 باهلك اذ انت حرة او اخرج او تقيع او اخرج الله
 اولى او اخرج او كلام ليس من الباطل الطلاق بلا نية

عليه

عليه الا ان يريد ذلك الطلاق يلزمه ما نوه من واحدة باكثر
 ابن بونسي عن الوهاب ريد لا يكون طلاقاً وان نوى به الطلاق
 وذكر النجاشي عن اصبح ان نوى الطلاق ولم ينو عزمه اقصي
 ثلاث في ينوي اقل **البسوزي** كان شيخنا الامام يقول
 بيمينه لزوجته ان لا يعل على الثلاث بزانة لم يغفر لنية الطلاق
 وان لم يعل الا لنية الطلاق بالنية كالبقرة وهو موثوق
 مطلق الطلاق وهي واحدة في ينوي اكثر وبه كان يفتي
 رحمه الله في مات وهو الواقع في هذا الجواب **البسوزي**
 انما هو كمان ان لم يغفر عزم الا يلزم نية كالبقرة فلهذا
 اذ اتم بغفر عزم او عزم استعمال انما رخصة بلزك
 ينسأهل فيها الا ان يريد بالرتيضة السحطة التنازل
 في العزم يرجع اليه اليمين بالله لانها الكثيرة التنازل
 في ايمان المسلمين الكمال التعظيم يرجع اليه ما **مسئلة**
 اذ اطلق على اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
 اذ اطلق ما انه لم يمت بطلاق اذ وجد له اربعة اربعة اربعة
 ونفرد الكلال اذ مرت بما اذها الا هي **التوسيع**
 هذه اجماع المعنى وظاهر البقرة انه لم يمت واما الاول وهو
 من لغو اليمين الذي لا يبعد الا يمين اليمين بالله **مسئلة**
 من قبل لم تزوج بطلاق لهما الزمان لان تزوجتها فلا
 تحرم بذلك بل ان اراد بذلك في الله وهي يمين فيك عزم
 عن يمينه اذ اثنى زوجها وان اراد عاقبة النكاح الزينة فخرج
 على المستنصع بيمين يمين **مسئلة** من طلق الا بالكل طلاقاً
 لغو ما كلف وهو لا يقع ما اذا اعطاه ثمة قرب الامرا ويعد
 بلا حنت عليه **مسئلة** يجوز ان يخرجه المطلق المطلق
 لرفعهم تطلعه عن المطلق ويجعل له ان اكرهه على اليمين ان
 كان يجل منه ما يضره **البسوزي** هذا احد الاقوال

المعروف بين الضرورة ومغير وفيل احوال مطلقا وفيل لا مطلقا
مسئلة من طلب بسله اذ عارية بطلب حارة في غير
 وكان هذا الشيء مما يضر بالانسان ويعلم انه لا يبرده
 عليه فلا شيء عليه **البزري** يريه لانه حينئذ ليس
 بسله ولا عارية فيصدق في حينئذ **مسئلة** ان اقال
 الحلال على حرام على ان يذبح عمو للشرع فباخر وقال نويت
 الشاخير قبله فبينه في الغضا والعينا **البزري** وان اطلق
 بالمستحور انه على التراجع وفيل على العور **مسئلة**
 ان اطلق لغريم بالطلاق على حقه لانه ان ياذن به
 له على فروع حقه ما خرو يريه فبينه ان لم يوقت عليه
البزري بله اذ نسي بعض بيعة له اخذ في ذلك
 ومن يبيع ملا ومن يخرجه يبيع بره في ذلك نظر **مسئلة**
 ان اقال كل ما يجرى على المسلم بين يجرى عليه عليه ولا
 شيء عليه وهو واحد منكم الا ان يعضد في ذلك الزوجين
مسئلة من حلف الا تلتقي ابدا بينا في فصعة وقال
 نويت هذه العيشية اوزمنا ما قبل قوله في (العينة)
 لانه من باب تخصيص الهموم بوجه اوزمنا او حضور
 من لا يجوز شهادته **البزري** هذا ان كان موصلا
 بفضائه والا قبل في الغضا والعينا الا ان يكون حق
 فهو على نية المستحلف في المستحور **مسئلة** (ح)
 قال جميع الايمان في عليه وظاهر خلافه ما يعلم به حيث
 ان يكون نوي في عليه بل اذا نطق به فهو احوى
 ان يعمل به **مسئلة** ان اطلق لا يعطى لعلان كذا
 ما عطا بغيره اكله ان اطلق استرزه حتى علم ملا
 بحيث ولا تحت **مسئلة** (ح) حلف لا يبيع ملا
 بحيث يما فقه به اولاد وان كان من مال المعاوضة

وبياكل

وبياكل من احييتهم **البزري** لانه في بيعه يبيع
 اولاده اذ اذاحه فبعض اذ حلف في احييته والمال معاوضة
 بل انه يبيعت لان احييتهم احييت في الوجه الذي يبيع ذنوله
 معقود ولو لم يكن المال معاوضة بعبه نظرا لا يملك
 الا للشوا به دون له **مسئلة** (ح) حلف الا يذبح اذ اراد
 كذا اذ حلف اذ حلف بغيره انه ملا شيء على الحالف
 ان اذ يذبح على اقراره **مسئلة** من حلف الا يجمع
 معقود تحت سقف حتى تقبل راسه وفي ذلك لو كان
 خارا بين من السقف ملا يجمعها حتى تقبل ما حلف عليه
 ولا يستتره العور في الا ان اذ اذ حلف في السقف
مسئلة ان اذ حلف الا يتزوج حتى يثبت له ابوه (ح) ار
 فبينه له جلايم ردها له بالغرب **البزري** ظاهر كلام
 ابن رشد لا يبردها مطلقا **مسئلة** (ح) حلف لا
 اكله حتى ياكل فبره فبره بغيره محمول على الاطر **مسئلة**
 ان اذ حلف كذا وكذا ليس يلزم فيه بانه يلزم فيه ما
 يلزم في الايمان **البزري** ان تغرت عما عدا
 بواحد والايضا تقتضيه اللفظة ان قال كذا وكذا وهو
 احد عشر لانه اقل الركب وان قال كذا وكذا اليان فهو
 احد وعشرون وان قال كذا الايمان للرقم فيلحق
 ثلاث لان اضافة التميز يجمع اوله ثلاث وان قال كذا
 ليس لزومه واحة والذبي حكموا في باب الايمان بغيره
 جعلوهما كفارات لانه يتقرر عندهم في التقليل
 ما يتقرر في الايمان **البزري** حلف اذ حلف في التقليل
 بحسب العرف فيحسب ما يتقرر فيه **مسئلة** (ح) حلف
 لانه لا يكله حتى يطلق زوجته بربطه واحة
 لانه لا يكله حتى تنفي عنده **البزري** ظاهر المذهب

131
 حلف على ما حلف
 حلف على ما حلف
 حلف على ما حلف

ان مطلق الطلاق كاد وان ارتفعها لان المقصود وفروع
 تلحق بالعصمة وقد حصل **مسألة** اذا جلد على الخروج
 من بلد يخرج الى ما لا يبي عليه السبع منه الى الجفنة وينقسم
 لشهرها ولا يخرج بنته حرة الا فاته ويرجع **مسألة**
 اذا جلد لا ياكل لزيد طعاما ما سوى لاجنه كطعام جائل
 منه الخراف فلا يبي عليه **البرزلي** بخلاف اذا جلد
 من الخراف بكسرة من طعام المملوك عليه بحيث [خ] اكل
 اكل منه التونس وكذا غيره وانما حقت اذا كانت
 يبيرو ولو كانت كثيرة لم يثبت اخ ليس له ردها
مسألة دار بين الابن وابوه رهما ساكنان فيها
 بجعل الولد طلاقا مازوجت ابيه في عصمة لا دخلت
 له دارا اذا اراد الاب بزوجته جاز للولد دخولا ان
 كانت يمينه لمشاورة وفقت بينه وبينها ويثبت على
 مراعات اللبك **مسألة** من جلد لا يفعل كذا ونشد
 هل قال شتموا او شتموني بعمل على قول من يشق به
 وازكان امرأة وبيان التبع والطابع غير هذا **مسألة**
 من جلد لا يكثر من جلال ونسب يمينه عملا
 كرايم ويجوز ان يكثر من اكثر منه **البرزلي**
 هذا فقه مسئلة شتموا الجمع للزجاج **مسألة**
 من جلد لزوجته لا تخضع عرسا وقال نوبت از كنت
 غايبا قبل قول في الغيبا لك القضا **مسألة** من جلد
 ليفعل كذا الا بوجه شتم في سبيل عن يمين يمين
 جاز في نفي له بالغا **مسألة** من جلد ليسكن
 امراته دار عمل لا بد ان يكون بحكم **مسألة** من
 جلد لا يقسم مع اخيه كذا ففسح مع اخر وولى
 الاخر سهم لاجنه بعد انفصاله باني عليه **مسألة**

من جلد

من جلد يشتمني الى الغاية قبل يبرأ المشكوك فراهته
 من استيناع الحق والغاية ان الناس انما يقصدون
 الاستيناع الحق وهذا عالم نفي له نية جان كانت ليس
 اليصل وان اردت غيره قبل الوصول فلا يبرأ للرجوع الى
 الغاية بعد ذلك بغيره على ما تقدم **البرزلي**
 طاهر اللبك ان يفسد المشكوك بغيره ولا يبي عليه
 الاستيناع وبه رأيت العمل بتونس **مسألة**
 الطابع بمن جلد لزوجته لا يبي معه هذه الشفقة
 غير ذلك في سنة نسوة انها جعلت معها من ضيق
 تلك الشفقة وكيف لو انكرت امراته ذلك واخرقت
 له وهو لم يعاينه ولم يشهر به عزول ولا كن نسوة
 من الجيران **باب جلد** اذا وقع القلع من الخصر
 جاز فقاموا من نكاح لو غلب على كنهه استحب المعارفة
والمسألة التي يبي بملوكه التسوال اري ان
 يهرل زوجته ولا يقر بها ان كانت يمينه بالثلاث
 وان كانت واحدة اشهر بما رجعت فان صرفت
 انة بل لا حول وان كذبت فلا يضر رجعة **وسئل**
 المحقق عن تشاجر مع زوجته فقال نفقت دار في الس
 دار ابيك وتجي الطلاق والمأكول الى ابويك يبلغ
 ذلك والى ما يبلغ بالطلاق عليه حرام لا اكلت له
 طعاما الى يمين الا غني مبعده يمينه مرة يبيرو ذكر
 له زوجته ان ابنته زوجة المملوك على طاعة جاز
 الى دارها برفقة مملوك وانها اكلته وهي مملوك
 يهد فيها ولا يتكلم بها في هذا الكلام ما عجزت زوجته
 خشيته الحشمة وسئل عن ذلك **باب جلد** اري ان
 يلزم الحنفية لان مقصد الخراف مما يقبله الا ورا

اطلق كان فيها فخرج ان الذي نكح به البنت تسلمه
 التي براء وانما نكح بذلك (الشيخ) الذي **وسيل**
 ابن ابي الدنا عن طلق امراته بالثلاث وشهد
 بذلك عده لان ذلك امره بحاله وكنت وطهر وجواز امر
 نتج فقبض المطلق بنحو العشر بين يومها وفاتت المطلق
 وتكررت انه كان مريضاً يصيب (البحر) وافاتت جماعة من
 الناس بذلك وزكى منهم شاهد يحل فحل مع تنها
 هذه ما ذكرت **باب** اذا انتكح تشهود الطلاق
 انصح راوي بصحة ويتصور بتشهاد تنهم معقول
 بها حال النافذ هذه الزية (باب به) الشيخ هو وزيد
 ابن القاسم **البرزلي** نقل الخلاف في هذه المسئلة
 هل هي كعادة العمة اولى او كعادة المرض او يطلب
 الترجيح وظاهر المرونة ان التصريح للمرية دليل
 العمة والفراد دليل المرض من قوله رب يعلم المسئلة
 والله اعلم **مسائل البيهقي وخونها مسئلة**
 ابن الجراح يمين اذا نكحها بما ان يعطيه من عيصير
 كرمه ما خلع او نكحها بما يلزمه الخطا ومن غير
 ذلك نكح المرونة **البرزلي** انظر لعل من اخذ نصيبي
 الصلح اذا تسلم بما ماله البنيان في جميع عروضه
 فقال ان قصر ذلك على السلعة لم ينتفع بها لنفسه
 وذلك لا يفيك وكذا وجبة خيرة على هذه المسئلة
 في كتابه قال المنيخ اخذ منه ان من تسلم بما ماله
 تسلم ذلك الماله انه لا يلزمه من غير وجوب بينهما
 ان التسليم هنا لم يفتق بالبيع والجمهور لا يفتق له بل ابل
 لو تسلم على ما يكره لم يفتق بالجمهور لا ينتفع وتفضل
 مسئلة السلعة عن شريح الماي المرونة وقد يكون

اخذ ذلك من مسئلة (السلعة) في فخرية بعينه
 صغيرة او دابة بعينه جائله او ذهبه ماله يلزمه
 البنيان ولا يلزم بغيره لئلا يكون هذا يرجع في كل
 فقه فكذا اي هذه المسئلة **وهو** **الحكاي** بن سهل اخبر
 ابو مراد ان ابن ماله كان اسما من اهل فخرية
 المستسلم من رجل سلعة او مال او دين لك من ماله
 فبنا كرونة جمع من ماله وجعل بيته وبيته واصل
 المسلم يطلبه بدينه ما في حياجه (الطام) ابو عمر انه
 ابن حجر الرومي راوي في الشقاق وابو محمد بن
 دجوة وغيرهم انه يلزمه اذا ادينه انه جعل يمين
 ويغير ماله الذي ذكره **واقفي** القاضي بن مظهر
 انه لا يلزمه الا من ماله بنا كرونة يعرض جواره على
 البنيان المذكورين مراد صوابا ورجعوا (اليه) وذكر
 جوايبهم الاول وقد ذكرت هذه الفلزة بن عتاب فقال
 لي لست اذكر انها جرت عندنا وبينه الامور كما
 قال ابن القاسم يمين ابتاع سلعة بدينه فبنا بيمينه
 بريد ان يفتق السلعة ولم يفتق ذلك كله (الراي) ان
 خا عت على ما في روايتها وشاع عيسى من العتيق
 في حقه **مسئلة** ابن ربيعة اخذ في البيع انه اوقع
 على شرط الثمن بغير ماله وطلبه بيع وطلبه
 بيعت ماله بغيره بما يعونه له البيع (القاسم)
 وتكون الفلة المبتاع لانه من السلعة بالظن قال
 ابن القاسم وفيه انه تسلم بغيره ففقه قال سمعون
 في المرونة وابن الاخشون يعليه فتكون الفلة للبايع
 لا للمبتاع لانه في السلعة يفتق عليه حرام بن عيسى
 الفقهاء وفيه بريد ابداءات (الم) بغيره لانه حرام في

في كل
 ما في
 الفقه

وهو من باب الربا نزل فيه البياعات والصدقات
 واللايمان من دفع الى اجل كان فيه الخراج له هون
 وبه كان يعنى من ربه وعن يحيى بن يحيى اذا وقع
 الى غير اجل كان فيه الخراج له هون وبه كان يعنى من
 ربه وعن يحيى بن يحيى ايضا كان له ان يقع
 له من ارضه اليه ماله وقاله ابن الملقين
 ويحيى بن الجراح المداخ الى بغيره المبتاع فمواك
 له من ارضه الغرماء واذا وقع واقر بذلك فمواك
 البيع وبيع الحق ان لم يكن معه ما يورده وهو
 قول تميم بن الحارث بن ابي ربيعة واذا وقع الى اجل
 كان فيه وهو قول كثير من نفقات العلماء من اصحاب مالك
 ومالك بن نويرة قالوا وان الفاسد لا يخرجه من
 الى اجل الا لا يخرجه من ماله عند بيعه وبه العمل
 ابن مفلح اختلف في الثمن اذا وقعت بشرط
 فقال الغالبية وابن تيمونة حكمه قبل ان يقضى
 الاجل حكم البيع الصحيح والقلة للبايع كالماله
 وحكمه بعد انقضائه حكم البيع الجاهل
 وقال غيرهما بغيره ماله بعد ان مات صاحبه
 بالقيمة كالباع والسلب وفيه عن ابن تيمونة اذا قال
 بعد وجوب البيع منى بعتي بالثمن فهو مردود
 عليه لزمه ذلك وان مات لزم ورثته ذلك اذا اعطوا
 الثمن وفي الاستقنا اذا كان هذا الطوع بغيره
 عبر الهبات فيمن هبته لغيره **البرزخ** اخذ
 من المرونة جوازها وانما توثرت وانها لا تكون
 الا بالجل في مسلة كتاب الخيار بعد تمام البيع
 فكله يلزمه اذا كان يجوز في قتله الخيار وهو

بيع

بيع موقوف بغيره بيع الموقوف له من الجبيع
 والقبول التخيوط اذ اقامت المنطوق بها هل يمتثل
 ام لا بل بما انما يقع اوجهه ويلزم منه ان تكون باجل
 الخيار اذا لم يوقفه وان راى بما اذا لم يوقفه
 المبيع في ذلك ردائه بالضرورة وفي الطور عن بغيره
 المداخ انما يقات بالثمن في ظل الاجل يلزم ذلك
 وقبله لم يقد ربيعة الاباح في الاقله ونقصها
 وعن بعض اصحابنا اليوم ونحوه **وسيل** المارزوق
 من ماء ارضه انما يقات بالثمن في الاقله ونقصها
 كان الحق بها بالثمن الاول جبا عطا مازال المشرع
 الاول من البيع والاخذ بشرطه **باب**
 اختلف المذاهب في ذلك في القسمة لغيره
 والمشتور البسطة ما لا يملك من التخيير وهي بيع
 من البسوة ما نزل بغيره الاقله وان طرأ
 ذلك فقات الارض بالبيع منى البيع وماتت الاقله
 لان بيع **مسألة** وفي احوال به يسقط عن سائر
 ابن زريق قال بعد ان تطلع في عوى التمس
 على البايع وبعوا احوالها ان البيع وقع على عالم
 به جميع على الارض المستورات قال قبله جمل ترا على
 الموثق بطلع على معر فنتها بالوضيف قبل ان ينفذ
 البيع ان ينفذ لهما عنه التبايع والبراءة فقال لا
 ومسئلة التمس وفتت على الاجل من المرونة **البرزخ**
 قوله بطل فخر الموقوف التمسلة هو قبله لا يمتثل
 رمت بيمه بكتبت على الموقوف والعلامة تفتت
 شرطه ان الحظ للعرف ولا يطبق عليه ويجعل ابن
 الحاج الحظ المشرع بعليه يجوز كتبه ومسلة المرونة

جارية على جنود من مائة وخمسة الجواز بالمع وهي مسئلة
 الخالفة ان الناس يكتفون في دنياهم بالاشربة المستقلة
مسئلة من سئل عن ابي زعيم كان يفتلها وانا لا يجوز
 مشرا الارض الغربية بشرط تحمل القناعات مفرقة
 واهلهم عاروا المسكونة عن ابن الفاسح في ارض المملوك
 انه لا يجوز بيع ارضه حصنة بشرط خرايطها المستر
 وعن السبب لا بأس ببيع ارض الصالح بما تحمل القناعات
 مفرقة واذا اسلم البايع سقطت الخراج عن المبتاع
 وعن صفوة الخرافة **البرزخية** بالمتحمل ثلاثة اقوال
 اشتراط الوضوء الجواز لا مشي والنع لا ابن الفاسح
 ابن جنود وغيره وبه القضاة الخرافة المسكونة وظا
 هر كذا ان الخلام في هذا يخرج عما ارض الصالح
ومسئلة المتجارة الى ارض الحرب وظاهره نفل من
 السكون انه لا يابن الفاسم وظاهره نفل من جنود
 والمبيع انه لا يفتل في الفلزات وفي شيعتها
 لا يجوز بيع ارض الصالح بما ان الخراج بما المستتر في
 كل عام شيئا يرجعه فظاهره العموم وان ارض الوضوء
 قد خل فيه **قال** في هذا الامام رحمه الله لما ذكر البايع
 قول ابن الفاسح والشيخ في ارض الصالح فانه الحق
 اهل بلادنا يقولون ان ارض الاسلام من رعايا الظلم
 المسلمين وهو غير صحيح لانها مملوكة ليست بحقوق
 ثابتة ومن امكنه في بعض من نفسه في بائع وقرا
 ارض الصالح لا يخل في بعضه فمثل المظالم الموضوعة مثله
 اشتراء الثياب في بلد يلقم المبتاع المكسرة كل ما
 يبتاع منه فلا يمنع ذلك من البيع فيما قال شيخنا
 وهذا القياس غير صحيح لان الفرق عما الثياب معلوم

غير محمول

غير محمول ولا يخل في بل منقطع والرضية محمول الا يجمل
 برقة **البرزخية** قوله في المكسرة ان امكنه في بعضه ارض
 بائع فظاهره الخيب المستتر في ارض المبتاع انما
 فرجع البايع لا فطابق ليعتق من سلفه فمثل الظاهر
 الاول اجتمعا لا يرد في كتاب الاموال في مسئلة من
 يفتل ما سلفه المظالم عن نفسه وهو لغو في غير
 ولا يجوز ذلك وروى عن سفيان غير هذه ارض الظاهر الاول
 لقوله في ارض المسبلة لا يفتل في ارضه فظاهره وانما
 بمسئلة المسألة في الركاة الثانية (لا تفتل) اذ قد فتلت
 مما لا يجب عليه انما مظلمة عليه وفي تعاقب ابي
 عمران يفرق الاستيراد برك وبرد على بقية الفاسح
 فان لم يفعل بل بالبر من هذا المعنى مسئلة ما عليه العرب
 عنونا اذا دخل العرب غزاة تقاتل تدخل الصلوات
 ربيع رجل فيلزمه جارة جارة لان حرمة مال جارة محرقة من مال
 ذلك وفي مظلمة عليه لان حرمة مال جارة محرقة من مال
 نفسه وان قال لراعيها الخرج عنه اذ اعد له عنه اما جعل
 الا لا يمنع له بيعها **مسئلة** ومن هذا ما يقع في هذا
 الزمان ايضا اورد الجراء الى موضع بان تركه بموضع
 سبيله بقدر جاز لا اول اذ اراد صرعه بالحق للحرارة
 بان امكن عدوه عنه فلا يجوز له ان يفتل ويطلع انه لا يفتل
 ان يبيع اليه بصره اليه نظرا لصرعه جارة ايضا عن
 فعله اذ يشترط من يخرج اليه ان يبيع جارة ان يبيع
 في امره وكذا الامر **مسئلة** وفي الضرر عن ابن عمر
 القبر حتى لا يفتل الفضلة بيمين ابتاع ارضا عليه
 ربيع بالترحم البايع لم يجر البيع وصر كانه الرق الوضوء

في امره
 في امره

قد عتق ما كان مائتاً اخرج الى وقف ماله بسببه وذلك ان باع
 بعض ملكه والآخر ما لم يرد من الرضيع وجبه خيل لابن
 زرب يمين باع خيلاً من ارضه الموضوعة على الحرية ورجل
 جميع الرضيع على ما بقي من ارضه فقال هذا لا يجوز الا
 ان يلتزم المبتاع من الرضيع بقرار الحمل من الارض
 الموضوعة قال وقد نزلت بفرعية بسببها بعتت
 ببيع البيع لان الرضيع الزرع على الارض انما هو عيب في
 نفس الارض ولو كان يرفع على الحرية لوجب ان توفيده ارضه
 ويحاله اليه وبينهما ولم تفرق عنه بشكوه موقوفة امرا
 للماء عليه من الرضيع قال لتباد ارض الصالح طالب
 هذا لانه اذا اسلم المصالح سقط الرضيع عن ارضه وقال
 لنا احمد ابن عيسى الملك مجرورة في شاملة **السؤال** فغير
 اليوم عنونا في روض الرضيع فيكون من مطلق
 الغرض غير الجزاء بانها من (نظر) الحاد في باء ابيع بعض
 ارضه الموضوعة ويبقى رضيعها على نفسها فلا يضر ذلك
 لانها ليست برأية ولا ثابته انما تزول بالبراءة وبما
 خلاص بعض الاولاد هي مخرضة للزوال بالانحلال
 بخلاف الجزاء وضاييق الانداس بانها ثابته مستمرة
 ولا تترك انما عيب ان لم يهره بها البايع ويقررها بالشرط
 الذي ليس سهل دفعت مسئلة وهي كثير وقوعها بفرعية
 وتنفذ وثابتهم على بيع الرضيع بعد عنه التي عرفت
 في اثنى كذا منجاء اعوان يورثونها بغيره في العقد
 وفيه المبتاع بلان جميع الغنم المذكورة وصارت يمين
 على ان عليه استيعار را عيها والنظر مما يعود من ينسها
 وصوبها وغيره لذلك من مصاحفها ويبيع مراعيه الخصب
 بها في الاعوان المذكورة وعلى البايع خلف ماضع من نصيبه

في
 ١٠٠
 ١٠٠
 ١٠٠
 ١٠٠

من

من هرة الغنم او مائت والشرع بلان طارعا من غير شدة البايع
 انه متى اراد فسمتها وادع الى ذلك ما تمنى او يفتد عليه
 قال الى - اخر العقد بوقعت مسئلة هكذا دفعت العقد
 مرة ثم دعا البايع الى المقاسمة وابتاع المبتاع وطلبه البايع
 انه متى اراد فسمتها فيه بلان الممنع بارسل الحاكم رسول
 معها ما فنان غناب وابن العطار ان البايع المقاسمة
 ويؤدي المبتاع اليه الممنع مقيلا من نصيبه من الغنم بربيل
 او من غيرها ما نزلت جو ابيها وتكلفت يمينه من مائة
 فقال لا يلزم المبتاع تعجيل الممنع ربيعا عليه الى اجل (١٠) ايام
 نعم الى المقاسمة وصرا الزرع ارايت انما ميسر في وقعت بين
 غناب على جوامع المنعولة عنه بالتزعم وثبت عليه **السؤال**
 في يوم ازها البايع فظروا ان مائة من الطوع ذكر انه مخرم عن
 والعرف كالشرط على ما تفعل فنان في فيه الحمد التي في الاجل الثاني
 ان هذا ضرب من التخيير في القسمة لانه رتبة وجودها حكما
 وهو تعجيل الممنع اما بالمالين او من احدهما صيما تفعل من
 الخلاف ولذا ثبت التخيير في القسمة عند البيع في العقد
 الثالث انما اثارته على نصف الفتح وهل هي معتدلة او لا
 على قول الغيور وبالمه التوفيق **مسئلة** وفي نوازل له زبي
 الوهم الذي يجوز فيه شراكة الغنم ان يبيع منه بفضها ثمن
 معلوم اما قال (او الى اجل معلوم) ان يبيع بها نصف الانواع
 معلوما بها لا يباير ويشترط على مؤخر ابني الفاع ان
 هلك منها بغيره خلف حصته وبما مزج الحكم بوجبه وانما ان
 جعل الممنع لا يورثه الا من خلفها وجعل الرعاية الى غير عاينة
 في امت بينهما بعضا كله لا يجوز ويصح وان تغيرت القسمة
 في اسمها فقط وفيضها المشتري بغيره نصف القسمة يوم الفتح
 حادثة ولم يمارك من فيه شريك في رعايتها **مسئلة**

احمد بن الوليد
 الذي ينفرد به
 شركة الغنم

ابن الحاج انما المشتري فصح كذا بشرط ان يفرس المشتري جميع
ويجعل عليه حيا لا يجوز هذا البيع لانه مفارسته وهو كذا جعل
وقد فرقتا بيع ولا يجوز اجتماع فعله وبيع **وسيل** من رسته عن
رسته تضمنه له مفارسته وفقت ما سرقه ففقتا ما لم يفسد
ومما في الجنة كلها لربها وانفذت علفه القار من عن رب
الجنة وبر كل واحد من صاحبه والسفطا انما عات به جميع
المفارسته ثم بلاء منه رب الجنة نصبا مضافا الى تايير معلومة
يخرج بها القار من المذكور نصب الجنة الباقية لربها صيني
معلومة كل عمل حرفة معلومة مفرقة كلما انقضا على ذهب
بقره من التايير وتشرط عليه بقاء ما منتهى عندهم وتضوع
القار من له مناه على القسفة بتصبيه حرفة على السالكين
وعرفه من هذا الاتفاق ويجعلها فالحل لا يجوز ونسحابه
جميع ما يقع من الاعمال الصالحة والعبادة وعقد الا
ستطاعة فتح فاع القار لرب يطله دفعه فيما يقع هذا العقد
من الاموال بضعه رب الارض وقال لسفط كمن كل شيء وان
بما يقع في ربيع التباين وجماعة كرمه اخر عقد الا طارة
واجاب بان الاجارة بالنصف على ان يبقا له مضافا على ما سرقه
ويجوز رب الارض ان يسفط هذا الشراء ويبيع البيع اي
يعتد البيع والقول قوله مع يمينه في مقلع القسط العن يبق
عليه حق ما علم من وقت لزومه الارض الى وقت هزها
مكة لا يبيس هناك جلا في العقد في كمال الميارات ملتزم
استظهر عليه باليمين **وسيل** من رسته على ان يبقا له منزلة
في ابلان لانه عبادة هو يمينها وله لها وهي مفعولة منها ومن
جميع منافعها وكذا ليقى الموهوب مفعولة منها زمانا والمنزل
هو الذي بقلنتها ثم بلاء عنها الموهوب منه ثم انقضت دولته
بقية عبادة بقاء الموهوب لم يربح بقلع البيع لعدم تمكنه من

مبيعه

عنه التباين البيع بفارسته المشتري بان المنزل انما كان على غلته
لا حل لا عليه بقلع يمينه **اجاب** ان البيع باسره وبيع
رده كان المنزل على الغلته او على الادل ويرد الموهوب ان كان
الواحدة حية وان ماتت قبله قبل الغلته بطلت الهبة
وصار موهوبا عنها **في بيع المضبوط وسيل**
اي يجوز عن المضبوط ماله بقاء لقوم المضبوط بيع ربع او
تبع بعينه او بغيره ماله بقاء منه قبله لذلك قال شيخنا انشور
يقال لقوم المضبوط البيع وامر بالمال فيهم بغيره
البرزي بانه ان المضبوط في البيع لا يجوز اجتماعا او اطلاقا
المنشور بانه لان كفاية والسيور في البيع مثله وماله اليه
تكتفيا الا مضاف **وسيل** السيور في كثره على سلطانهم
ما في ربا على فم يقرها بالمال معلوم وربعته اليهم قبله اخرهم
دارا منها ودمع ثمنها للسلطان ثم قال بربطه في البيع وظل
الغلته **باجاب** ببيع لانه ولا غلته له **وسيل** ايضا عصى
لمينه الا عراب عرواها بقاء هو او وكيله او من يكتسبه له
ربها لغيره بقاء يجوز تشاؤا **اجاب** لا ولا حة اما اخره المخلص
من الدين هل يلزم **اجاب** ببيع المخلو لبيع نفسه
صاحب ما في يده هو او وكيله بامره وكذا اما اخره مفعولة او
سلطا ومن فعله ذلك معه اجر على فريته للذي قبله ولا خسر
وسيل الخبيث عن يمينه اخره السلطان ويمينه واضطر لبيع
ربعه فتمتية ان ياتيه من السلطان عنه او غير وتوقع
الناظر في البيع حين لم ياذن له الفاي **باجاب** ان اكله الامر
على ما وصفت مضاميه **وسيل** ابن الحاج عن بيع المضبوط
باجاب بان الامر والاحاد حيث تزل على عمره بغيره في بيع
بما وصفت من الاطاعة والتفاني في الحرب بما فاطم به عن
نفسه واشتد به لبعده الضامين من التوكيل بما يبيع به

اطلاق فيما كتموا كتمه من المال الذي فاض به في غير لازم ولا جابزو
 وكذا ما اشتهر به كما يفسره بعد تسريح من ارتجاع اطلاق احداث
 اولاده وتبصر حالها بين يديها ضمن اعنه وانه حق لازم ولا
 يلزم منه. منه وامر به لا عن العلم انه محمول على الاكراه المنع
 بالواجب صرح جميع اطلاق عليه مما كان عنه لا مفعلة اولاده
 بقولهم الا انه يستلزم منه بوجه يبرز فيها كبره كان
 عليه ايضا او على ما يقع له ولم الرجوع بغير المال عما منى
 انحرجه ابناء صار للنفقة او يصير ولا يرجع للضمان عليه
 بما ادوا عنه النفقة في بن رشت لاني الفاضل في المسووك
 بين يديهم السلطان في مفرجه مالا وريعا عزبه او يستخرج
 عنه بلاء ماله بغير غيرهم وياخذ ما يغير من وسوء ماله
 المستثنى بخصمته او لا اذا عتد الحق ببيع البيع وحكي
 ابن حبيب عن طريقه وابن حبيب الحق واصبح للمضفوف كذا
 من ماله ولو من مستوله من غير المضفوف ويرجع كل
 مستثنى عما يبيع منه **وسيل** بن رشت عن بيع المضفوف
باب ان من اضطر به غرم ولا يجب عليه راءه شمع
 اطلق تحت الضمان في بقاء المال فلم يزل في الحق
 ويبيع في ذلك الوقت ببيع المضفوف والمعلق ببيع بغير حق
 اطلاق كثر والوجه ان يرد وان يعلقه فلو سمعته وروايت
 عن مالك وقورع البيع ويغرم الثمن المقتضى الا ان يعلم البتاع
 بخصمته فيرد البيع ويتبع الضمان بالثمن لا المضفوف
 بالواجب في هذه المسئلة رد الا المضفوف بعد البيع
 ثمنه للبائع الا انه يعلم انه لم يملكه بحال الاكراه بشرط
 بغير ثمن ويرجع البتاع على الضمان الا ان يكون الوكيل
 في البيع هو المالك بل بخصمته من من وكله بمرجع الموكل
 كما من وكله بالثمن لانه تعلم ان يثبت ذلك على

رحومها

احدهما واراها البائع تحليف من ادعاه عليه في ذلك له
 ولا يستعسر الشهود عن شيء من الوجوه المذكورة اذا كانوا
 من أهل الاثبات والمعرفة **وسيل** ابو الحاج الحزومي
 عن بلاء ملكه وهو مضفوف من قبل السلطان بغيره المستثنى
 عما نزلت به اراد المستثنى البتاع بغيره ما نكر عليه البائع
 وقال انه كما ينبغي عليه ملك وما ثبت عليه من
 شيء وانما نكره على ذلك كله **باب** المنصوص لاصحابه ملك
 ان المضفوف لا يلزم بيعه ولم يستخرج له وذلك لانه ليس
 فلان بناهوا بعد البيع وانما انما ان البيع ماضى او لا
 لم يلهي ثمنه لم ومن النفاخرين من يقول ان ابلع بوجوه
 من غير ثمن بل اطلاق ان لم ينفقه ويضكره فانه
 السيوري على ما اجمع عليه من مراد الا سيوري في قول
 المشبه في غير القائل على ادائه الذي وهو موقوف على التفرغ
 اذا ملك **وسيل** ابو بكر بن عبد الرحمن عن ابي بكر
 السلطان ببيع سلفته وقال بعد تبعة بغيره كما
 وانكر المستثنى الاكراه **باب** ان البتاع الاكراه
 في امر لا يلزمه ببيعهم غير لازم وان لم يثبت بقاءه لم يبيع
 لازم وان ادعاه على المستثنى المعرفة بكونه حله **باب**
 السيوري يجوز البيع لانه يرى ان تحليف الفقير اكد فيكون
 من جتوى الاول ان الضرر لا يجاوز ولو طالت السنون واذا
 كان اصله ظلم ونه عليه بن تميم من يعلم بالظلم
 ان يجاز له لقو **وسيل** ابو محمد عن اخو السلطان براء
 بوجه بغير حق ما دخل طعنه وعروضه وعرضه
 البيع قبل يسوع ثراؤه **باب** جميع ما يبيع كسر
 الغرامة مقامه مغل القصب وانما يبيع بسلامة
 هذه الغرامة بغيره بوجوه منه وميله **وسيل** بن البراء

عن اخذ العامل بغير حق وعزبه ولو الرنة واخواله دارقائه
لست كما ينفقها جنيته اربع مائة دينار فيما بينها والاع والاعوال
لمائة وخمسين ديناراً مائة واربعة مائة ولا يبيع ما ينفق بلزاه
هذه الدار بما عطاها ربة عشرة دينار انشع نومي الولد وفسح
ورثته بشفقة البيع ليسيب الغنى ويمر **باب** اذا ائتمنت
الخير والعهد وان بطل ما يجرى فيه ذلك والحاكم ينظر فيه
فما ائتمنت عنه بئنا عليه الحكم المسترعي **البرزلي** نفذ مع
الرواية ان ما دام عم زوجته او فوليه او ابنه من صناع
انفسهم في اقتداكم ان البيع يلزمهم بخلاف مناع المصقو
لانهم لم يطلبوا وانما باعوا حسنة ولهم اجرة لك
بما لهذا كلما باعته هذه المرأة او الاخوان من ماله انفسه
جلا مقالة الحسن في ذلك **والاستنكاف** البرزلي الرواية
وقال اذا عذب الولد بين يدي والربي بما عاين اموالهما
ما جربا به ما يراى اخوانا بين من هذا **البرزلي** هذا اصل
الافعال ان لا كراهية لبيع الوالد كراهية بالانفس
لاكن بيها غير الوالد من زوجة وادخ وخوة كذا مما
عليه في الرواية وهو على مزهيم السيوري ليني لا يرجع
نفسه ولو كان ماله المصقو بفسه وعن الخيم ولو كان
محمودا عليه ما لم يضر وكان شقيقا له اخر عمره بميل
يمن يبره اهل من ابر في المصقو انه يملكه بمقراة
وهو ما جود **مسألة** في التواد وعن مطر و ابن عمر
الحكم واصبح في العامل مبيع له الوالد على سطة او ينقل
الثورة بما لا يلزمه وبأخذ المصقو بما تشاء من الظلم
بمكسر عما عليه فيه بغير من الوالد ما لا يفتان في طيبه
ليبع ماله مبيع ما ضر عليه المصقو به حق عليه
سواء اخذ الوالد ماله لنفسه او رد ما ارباه كان

ارباع

ارباع عمره او مصقو طيب بيع ينفق عليه او من لان بن رشيد
في كتاب السلطان الذي عليه عمل القضاء ان من تصرف
السلطان في اخذ ماله واخطاه ان تصفك فيه بعه لان لانه
من استنفاد السلطان واصل جملته بيت المال من ابر
من انكسر عليه **البرزلي** كذا بلغ ان ربع الغابر من الحكيم
انما بيع مطلقا ببيع وبما عم هو بعد اخذ لانه كان من تمام
السلطان واصل جملته المال ونفوذ انه مسلم ذلك السلطان
وسيل فتجنا ابو الفالح الغبري عن اخذ الوالد
وتفقه واكمله واهاله بالضرر ويمر الى ان الشرح لم يزل
يلج يجر من ابن يرفعه لم يباع عليه الولد انفسه اقمي
الوالي المذكور شهادتين من شهود اليه الى موضع
لا تقال اخرج الربط مكينا وامر بتبليغ المشترا لنفسه
مسلمه مكينا مكرها كما يباعا بنفسه الملاك ان هو امتنع
من ذلك بطل له مقالة فيما سلم من ذلك **باب**
مذهب سمعون وحكام عن ماله ان من اشترا شيئا
وجه الضعفة انه اذا كان الربط يطلب به المصقو
كلما وعد وانا وكان المصقو هو المبرم القابض لقن
فانه لا يسيل له ان الربط باع المصقو غير ان المصقو
وبه اقول **البرزلي** وعلى مذهب من كراهية ومن تايده
بيعهم وهم محقوب وفي تنجادة الشهود الاولى
هذا نظر الا ان يكون خيف عليه ملحقا وجه لاني حقه
ان يتركوا حقه وان يخافوا عليه بالصواب لا يشهدون
على مثل هذا الذي هي مهينة لا يجوز ولو خافوا على انفسهم
الفرقة لانهم طلع ولو خافوا على اموالهم وانفسهم
فيها فلو خلا في المسئلة ان ليس بغير محسنة
جمع على منع بعه والله اعلم **مسألة** ينفق بيع عليه ملك وان ينفق

البرزلية قال المقرئ في تفسيره في التفسير لا يباع له
 إلا السكت ويبيح ما قال في المتن يدل عليه ما وقع في كتابها
 بمعنى زوج ابنه وهو حاضر ساكت جليلا مرفوع قال لا يباع طرف
 مع يمينه وكان يتفق لمناج الاخذ منها نظرا لان يبيع اليه
 ما فيه المسئلة به غير الحق وهو اذا حضودا مع سقوته لزوم النكاح
 وان يادر بالانكاح على يمين عليه وان فلا عيب العفة بغيره
 يلزمه جيبها اليمين بن رتبة لا خلاف ان الجواز يكون بين
 اصل الميراث باليقين بالبيع والهبة والوصقة والعنف
 والكتابة والتزوير وما اشبه ذلك من الوطى الذي لا يجوز
 للربط ان يجعله الا فيما قبله من ماله فان لم يكن المدة وهو
 متفق عليه في الجملة ويعتبر في الحق فيه على التفرع
 اذا لا يخلو ان يكون موقت ذلك كله او الاكثر او الاقل او التجدد
 في حصة كان له المتن وان سكت بعد انقضاء المجلس
 حتى مضى العلق ونحوه استحق الميراث المتن بعد يمينه ان
 يقر به بالوجه الذي يكره من ابتداء او فسخة او ما يشبه
 ذلك وان لم يعلم بالبيع الا بعد وموعد مفعول حتى على اخذ
 حقه وان لم يعلم الا بعد العلق ونحوه لم يكن له الا المتن فان
 يقع الا بعد مضى املا الجواز لم يكن له يمينه واستحق الميراث
 بما ادعى بوليل خياريته اياه واما موقوفته الهبة والوصقة او
 التزوير او العنف فان كان حاضرا فسكت حتى انقضى
 المجلس لم يكن له يمينه وان كان حاضرا فمفعول حتى على
 كان على حقه وان لم يقع الا بعد العلق ونحوه كان القول قول
 الحاضر ولم يكن له يمينه واما التزوير بالكتابة فيجوز
 على الخلاف في الكتابة لعل محلهما محله البيع او محله العنف
 انظر في غلامه **وسيل** بن ابي زيد عن امرأة باع
 زوجها ملكا له وهي ساكنة غلامه بالبيع **فاجاب**

ان انكرت

ان انكرت ذلك بلها ذلك ولا يمين عليها الا ان يريه المشتري
 انهما رغبته بذلك وجبر عليها وبنا المشتري وهو م
 وعمره ربيع مشهور وهي تعلم ولا تشرع بالبيع يلزمها
 ولها المتن وهما مع رغبتهما وان كانت سبيحتهما بلقاء
 تفهم وان طرد الزمان **البرزلية** ههنا جارية على مستلح
 من زوج ابنه حاضر ساكت فتجرب على اخذها لها واخذ
 منها الا استفتي في حقه فكانت لها ههنا الصفة ان النكاح
 يلزمها وانقضى في النكاح ما يدل عليها ونزلت في متن
 بغير **مسئلة** ابن الحجاج اذا باعته الى اجل على ان اعطاه
 جميل يعني المشتري ان لم يات به للاجل فخلال الرهن
 لانه يقدرا على معرفة لا فقه بالسؤال ولا يقدر على معرفة
 من يتحل له ذلك **وسيل** ابو عمران عن قتادة بن
 عفيف بن قيس جازع لم ولم يكره الا ولا صفة فتح فباع
 التي تاحية المجلس مبيع لم الذي يكره الا ولا صفة
 نزل بين ذلك **فاجاب** ان اشبه الفقه عندهم او الاجل
 بالاول ما سأل ولا يفتي اذا كانا افتروا بعد العفة وقبل
 التفريق وان لم يفتروا من المجلس ولم يبا عهذ كذا
 لعفة والغيب جازع والسلع جازع وان لم يكتله الفقه
 وصفته مملوكة عندهم فهو جازع اذا عجل العفة او
 كان ليوم او يومين **مسئلة** وفي مسائل بين فراج
 من اعطاه مرفعا على فغير طهر بلا يجوز ان يمسك من
 المتن قدر الكرا **البرزلية** لانه تا خبر راسم
 ومثله ما يعمل البيع يعطى البروي ويستلح عليه
 انه يوهل ويعطيه الثراء جازع لا يجوز تا خبر راسم
 السلم وجهه ان يقر **مسئلة** قال (ع) سلم لخص
 السلم فزاد الكرا جازع **البرزلية** لانه من باب هرة المربان

ههنا
 في يمينه
 وفي بعضهما
 بالصفة
 لينة السلم
 كذا في المتن
 وفي بعضهما
 بالصفة
 السلم

وظاهره، ولو كان مسواك من رب المسلم وظاهر الموثق في
مسئلة المستحق من ذل في انه لا يجوز ذلك وفيه غير هذا **وسل**
ابو عمارة عن اشترى مرقا وارسله بالطعام فتح الشتر في الطعام
ربه. اخر في النص في الكيل واخر في الرب الربك برك
ولم يركب الاولة ان كانه يبيع بعهده وراثة لم يركب. اخر وحل
المشتري محل الاولة في الشراء الاولة هل يجوز وفيه لو كان البيع
بعد وصوله غايية الشراء. وهل يجوز بيع المركب ممن يهره حين
اللا **باب** ان اعلن المشتري اخراج الطعام واذا كان مثله
من الحموله برك لا منه او كراو من مثله ان ارجع ما يبيع جاز ان
كان عقد الشراء صحيحا واما بيع اهل السبيته فيما بينهم من
طعام فحلوه في غير وقت الحول مجاز من يثنى تصرف
مشتريه فيه في الحال واخر ارجع من موضع تمتته لقيض
والا لا يجوز وها هو مما يومن بغيره ولم يخلط بما لا يبرأ كيف
لا يخلط مما يخلط به واما بيع المركب فلا يجوز ان يفيض
المشتري بعد التفرد لانه معين ليناخر قبضه الى اجل
يعيد وجوعه من السعر واما يبيع خالبا ويثنى قبضه في
الوقت والجر لانه مجاز **باب** عتق من عتق
الرحمن بان يبع الفقه بعد رسو في المرسى لا لسار الى مرسى
ه اخر وصرفه رب المركب مان من المشتري الفقه وعرفه
وهو وحده او را ما يخلط فيه وصب عليه اوصب هي
في غيره مضمون جاز وها يبيع بعد الوصول وقبل التفريق
جائز اذا كان في التصديق واما بيع المركب مع صوماء
ومذ احاط به في ذل اظاهره وباطنه مجاز في الشراء
التي موضع مان اخر في بيعه فزارته في التسليم الارج طله
اخر حرا ان يبع ولو قرب والوصول ما موزن مجاز ولو نقل
في بيع البحر وهي مستحقة وفيه غائب اشترى لها في الما

ودا خلاها

ودا خلاها مستور في التفتة لا يجوز **البرزلي** يوخد من الجواب
ما يبيع على التجار يثنى الزيت في المركب ثم يسلو ببيعهم فيل
اخر ويخل مرقا مان ذل الزيت حيث يتغير خلاصه مثلا
يجوز بعهده البيع اهل فزارته في التسليم ولو باعه عن اخر يبع
او سار للمركب في السعر وعلم بغيره الزيت مجاز والى
اعلم **وسيل** ابو الحاج المجزوم عن توقيت وتركته
ربما يفسد سنة واحاط بمراتقها ووجهها وانما القاي
والبنية رقيقة واخر في ولاية ابيها ببيع الزوج جميع
بغير توكيل فتح توقي المشتري بورثته المخزن وبيع القاي
الربع فتح فتح الولد واراد نفقة حصته راقه اليافع بالشقة
باب لابن ذكاد ويجوز البيع وبدا في الشتر **البرزلي**
بريد ريم **فوسل** فيله (استيلا) المروعي اهلها في الهى
لان ما هو الهى كما هو الالى جل يحكم لهما ببيع الذار كما هو ال
العلو او لم يزل في ملك المالك نفذ فيه خلاصه حرا
لا يجوز لشرا ربهم لانه لا يثنى منه كذا اثنى فيهم وكثيرا
الربع المنزل عليه وعن بعت الما مريض لا يجوز تشاذه فهم
ولا السلا علىهم وجعلهم كراهل الا هو او قبل ايضا
لا يثنى ان يبع الطعام لاهل جربة الا اليسير منهم
وسيل ابو عمران وابن عمر الى من عن ما فيه لسعر
ولم يوصى لاحدا بجمع الصلوة ومن مواربها ببيع هذا
تركته ثم مزموا بلة الهيته فقاموا الورثة وارادوا نفقة
البيع الى بيع جاز في حكم وبلد بغيره عن موضع موته
الجواب من ما فيه لسعر وموضع لا غرار فيه ولا عدول
واقضاة مما جعله تحت الرقعة من بيع وغيره وهو
جائز ومنه دفع حقل هذا لابن مسكين فيصوب بعله
واقضاة ونقل عن ابن نصر الراوى ان امة امر ببيع تركته غز

بركواته من احوالهم ودرشتن محمولون ودم مع المني الى
 منق ثقات من اهل الغزو وامرهم بالبحث عن ورتقه بلان
 بجلوا وبيسوا منهم نض فوايه على البغوا وذر رجل
 انه تسلم منه دينار ايامه يا عطايه لا ولايك الثقات
 ويريه ذلك اذا استنجد على الربيع **البرزي** نض ان الحما
 نض منق القلق وكذا الرقعة واصل شهادته الرقعة
 بعضه بعضه للضرورة وجواز استنفاذه المستور على قول
 ابن حبيب يسط للضرورة وواجب له بن رشت وكذا الشهادة
 الحما عنه في فريته بغيره من الغايض والعقول منهم
 يحقوله وبعد كما كالتلايق ميلا واربعين ويستكثر
 منقهم وكل منوع محمولهم سب كالم الضرورة فكل ذلك
 هاهنا واصل فواكه ما وقع به بعد اذ امانات محترنا
 حريم منقهم ونزك مالا او قتل ماله وديته نزع الى
 ورثته يملو ويقتو فانه رغبة وخلافه بغيره بدم ماله
 وديته التي كذا مضم واحل الشكر وقته حتى في السواد
 عز اصبح اذ امانات محمول يبلد بغيره بعت تركته
 التي ورثته **ووقف** شيخنا الامام رحمه الله
 مانه صخر الزيلع بالاستنفاذه ماله مريد على
 وجه اخذ ماله الموقد بطل وذر لجمع ما نفع **البرزي**
 وكذا ارض عام تحت بالاستنفاذه توفى مغريه
 نعيم وصار ماله يتر منق الركب نفع توفى المفسد
 بالاستنفاذه جمع الغايض ماله انظر تمام **وسيل**
 السور عن بيع الغايض على غاييب او مجهور لما اعطى
 فيه بعد التلا او لم يلبس زايدة من غير استنفاذه مانه
 بيع عقالات ومنتقصا حل يجوز هذا البيع
 لا **باب** انه ان ائتت انه ان اوفى العطل

ولم يوجد

ولم يوجد فيه الاما بيع به ولم تقع مما بات ولا عجلة
 في البيع ولا استنفاذ فقهنا فله وكذا الامور التي محسور
 ويحل من فله ينظر الى قيمته **وسيل** الثواني عن لم
 ولد صفار فبعضه فبعضه بربع ونزكت اجمع زبعا مباع
 جميع ذلك من ولد كير وذر انه مباع ذلك لتفنتهم
 ولما ظهر له من المنظر والبيع يبع بخسر والربيع غلته
 كثيرة نفع بهم ولم تنق لهم حاجة لبيعهم وانما بل علم
 ليلا نرت جرتهم او اجمع منه فلهل الغايض فبعض
 هذا البيع الا اذا اجمع فلهل ينترع من يده ابيعهم
باب لا يحتاج في بيع الزايد الى الحاجة وله البيع من
 غير حاجة اذ اراء نظرا وبيع بثلث البقرة يوم البيع ماله
 ازدياد ربعهم بانفقه من ثمنه بكثير فلهوا هو نظرو
 لاموالهم والصيل الى اخوتهم او غيرهم بانقلا
 اموالهم ببيعهم هذا البيع ولم يمكن الغايض من النخر
 لهم اذ اظهر عنق فلهل الغايض منه **البرزي**
 لايه عمران الزايد محولا على السراري بيع الربيع في تبيين
 عونه والوصف بعكسه فلهل بيع المرونة متى في ربيع الزايد
 الربيع له يستثنى حيثما وفي الوصف يفرل از كل سراد
وذكر التنقيح ويقر ان المحكم فيهما سواء وان محمول
 على السراري في تبيين خلافه وبه رايته العمل في
 زماننا هذا من تنقيحنا الامام وقيل لهم فضاة وقت
 على هذا **وسيل** بن محرز عن ثبوت لهما قبل ولرها **الف** **باب**
 دناير وطلعت على ذلك وبيع على الولد تبيع في دار
 له يار يمل ما عليه يار ادته الا اخذها وبقاها في دار
 منها في يحضرونها ما ان شغل عنه الابن وتطلم
 ماله او نظرو به وهي مامونة الغايض وتنتهز ثمنه

از حد اصلاح لغات **البرزلي** اجاب الاول في الارادة
 بيعت للمعاينة حين دعي الشريك ان تنقل ذمة الشريك
 مع الامن كما ان الاصل ان الذي لا يفيضا على الغايب الا اذا
 طلبه صاحبه **البرزلي** رفع في كتاب الرد بالقبيل
 ما يفتي بقاءه ليس المشتري مع قوله ويتوعد هو
 الاول الثمن ابن ما فيه ووقع فيه ان الغايض يعلم على
 يد من يتوعد به ويذكر عياض انه وجاف وان مراده بالار
 رد اذا ان اهلالة لك **مسألة** في الطر ومضى هذا
 من ترتيب عليه طلع من تسلم محل وصاحبه مكاتب
 بر بيع القريم للفلان ليري في منه لزوم الغايض قبول
 وجه الرد بالبيع ما يفتي بطلانه ولعله اشترى الى
 ما غلبه او لا وفي كتاب المكاتب فريد على هذا اذا
 اراد المكاتب تعجيل ما عليه وسير غايض رجع
 الى الامام وخرج حرا **البرزلي** ولعله حرا الاجل
 المخرج الى الحرية فلا بد على الاول **وعبيل**
 بمن توفي وترك زوجة وابنتين منها وولد اكبر
 من غيرهما ما خرج زوج احد البنتين وثبته تاريخه
 عند اربعة اعوام تفتي ان المتوفى كان باع لصهر
 مملوكا من ذمته وتلاخرت السنة التي وقت التخلي
 المذكور عن هذا فعاد كانه اليه لا يفتي بتمن بغيره ذكر
 زوجة صوره وفي شهر هذا الرسم ان الزوج المذكور
 انما اشترى الزوجية ولم تنس الشهادة ولم تغاين
 البينة قبل الثمن وبيع بغيره لا محله هذا البيع
 فلا زلزال كانه اليه سكن العلوي به الصيغ
 في الشهادة **باب** في خلاف ان بيع
 الاب لولده المملوك بالا كسبابه على وجه الافراد

لازم

لازم لا طعن فيه وطعن من طعن الله باع من انفسه لا يضر
 واما قوله بيع ثلث الثمن يوم البيع فان ثبت هذا
 فهو كالمبيع فان كانت تسكن البائع لم يضر
 بالمتهمه فليفتي ان اشترى حوزا يسكنه هذا وان سكن
 لا يضر الى موته بالمتهمه قوله **مسألة** ذكر
 ابن سنان في كتابه عن ابن زريق قال من اشترى على
 ما عتق او طلاق فقال في عقره لعبد في طلاق
 عتقا بان انما عتقته فوفا من ان اكره على بيعه
 من حيث لا يستطيع ان اعلمه بان عتقه بغير امر
 لشركه لم يلزم وكذا ان قال ان كلفته امره فلا
 بانها جعلت فوفا ان تؤخذ عنه من جهة السلطان
 بانفسها لطلب جهها وانما غير مطلق لطلقاتهم
 طلقاتهم على ذلك يلزم كطلاق **البرزلي** ونزلت
 مسئلة من هذا المعنى وهو ان لما عتق منه على الرجل
 من الغير وان التي توفى البتة وتوفى ان ترحل عنه
 الا ان جعل يبرها طلاق من ازوج عليها وتضمنت
 على في ذلك وما يفتي كل العمانية في اقله في
 ما ورد عنه بمن سجننا اليه حجر التيسير وجماله
 وحقه واخبرنا بفتي ابن عمر الله العاصي ان كل
 ما اكتسبه له من جميع التملكات او الطلاق او غير
 ذلك من غير مسكن له بغيره ان في كونه ان الرقبة
 ما هو بغيره لو عتق من وجوب الاستبراء للموجبة
 للرحلة ولم يعلم في ذلك الا من قوله ثم انما استقلت
 بها الى توفيقه والفقهاء ما في ذلك انما عتقت
 بعد ان كتبت لها (انفسا) بها فبنته به لغشينا
 الامم رحمه الله بكتبت له في انفسه لا اشترى المذكور

على كل حسب ما فيه عليه المنفردون والشاؤون وكنت
 اقرنة ذلك من هذه المسئلة ومن عجم كنت البئر كانت
 ثم قد والله بعد ذلك اية تزوجت بها فخرجت بها فابعد
 وان خرجت انما يبرء من البئر الفضا من الهاء بيا بطلوا
 ما يبرء من ذلك بيا البئر عينة مكنة البعثة بكن
 وكان تشوهد الاسترخاء ثم تشوهد التليد وكذا
 ينبغي بقول حسن **وسيل** بعه سبورم التاخرية
 عز السلطان يوصي على الا بيا ثم يتبع ذلك من مال بعد
 الا بيا من الوصي وانما اوصاه ان يتبع في نفسه
 بيع البيع ان كان الاستغناء عن التني وفاته غير وبيع
 الحاجة او وجه يجوز ولا يصح والمختار ولا يجوز ومن
 ويعمل على كل حال لانه كانه ابتاع لنفسه ولهم
 الصواب قال وان اوصى على البئر ليشتم فنظر عليه
 ثم اختار الى البيع بعد مرة فابتاع منه السلطان
 جاز ذلك ولا خلاف فيه على ان يكون مما يات في **طهر البزري**
 وكثير ما يقع في بيع العاقبة على بنت الاسارى او العفراء
 او غير ذلك مما يكون على بئر ثم يعرض للمنافع المذكور
 لشراء يسهل من التركة من ربع او ثلث او ثلثين او غير
 ذلك مما لا بد من ان يبرء من ذلك او يبرء لنفسه المزبلة
 ثم قال له في آخر كلام المتلور ان يفسد بارتفاع
 الشراء لنفسه وانما هو علوق له فغير ولو دخل
 من يشتريه له لكان ابرار احسن كما تفعل الامن اية
 زينة اخرى كتبت الوثائق اذ لم يكن هناك
 من يكتبها غير بالاولى اذ عليها كما يكتبها
 ولا يكتبها وعلو اخذ الاجرة عليها فهو ابرار
 رابع من الشهم ولو فعل لكان جازرا وكذا الشراء

هذه لا يباع او يشرى او غير ذلك الا ان يضمن الشهود الصالح
 والشراء والمشترا والاملاء ثم لم يشترعه او يبيع
 بالصواب كذا جواز وفيه كذا المناقشة الاملاء
 رحمه الله ان يشاهده المشتري الاملاء (جنيته في حوقه بعد
 ذلك فزولها مكانه في الواسية عزلة ما جازا جعل الفاعل
 لثقل نظر الامن من غير البئر بطلوا (اختلاف في المسئلة
 من الشبهة والمفرد منه اعظم لاسيما ان امان بركم
 بكن من الجني وهذا كله على ان البيع عن خصوصية
 ما كان له ان يملكه خصوصيات تفاد من بركة بطلوا
 الجبر فلا يجوز لشراء من كانه حكم لنفسه **وسيل**
 البرية على ترمي وفيه ارادة اوصى عليهم (مهم
 وتركه بونا وفيه انما اوصى بركات بعد الجرح
 بيا في جانيه في الدين من المنة ونزول الاغلة له
 او غلة صغيرة والاثبات جعل لبيع بعه ويكفي لو
 بيا الجاني ربا على الكمال الزوجية في بئر جنيته والاعط
 ثبوتها وانما قال فيت عمل الفاعل كرامة وكيفية
 تسلم التزاح في جنة كان بيا بعه بطلوا (الامر
 بيا غير بعه بيا ما اراد الله وتسلم من جعل
 له التضرر للغير في حياته ومع بعه هل يلزمه ان لا **بيا**
 ليس للمنفرد من حلق اوصى ان يبيع ما فيه حكمه للمشتري
 الا ان يرفعه (مرا بيا من كذا عوى (مشتريه لبيع وتوجه
 ذلك له اوله يني وتبين بعه او بغيره لدماء في العلم
 من وجو المصالح واما بغيره اذ كان لانه بغيره لغير
 مصلحة ببيع هذه الريع ليس لمصلحة وهو مفزول بكن
 هذه الجعش شرعا ومرددة واما العظام في قوله ليني
 ليني به من ثواب اوصيه او جعل في ذلك ارادة الله

ليس له ان يبيع
 بيع ما فيه غلة المشتري
 ولا الرضا ولا العوا
 ربيع

على عزرا ان يفتقد **البزري** ونزلت مسئلة من برهان ابي
بكر كان صاحب الوقت فتوكل على ظهره على حمله فطفق فيها
عنتر ما قدما السلطان وسجنه فمات طويلا ثم تشيع
بالتشيع الصالح العفيف ابي الحسين الطبري وكان يملك
له العصر يوم الجمعة حين كان خطيبا تحت اسم العففة
يملك به السلطان فقال له هو من سجن المقتني له
تتبعنا الامم ويقتني به في العففة الطبري اليه
وذكر له من الجزاء ما يستميل لاخره فانت اليه
بذكرت له ذلك فقال له ما تقول فمات بقطع الخناق
والدراهم وما نقل عن ابي الحسين عليه مقلت له من
هذا العففة لا يجوز ان لا يملك به عن السلطان
فقلت له ضرب كنفه على هذا اذ قطع من راسه
من قبله بجلده عن في الزبير مقلد هذا عن
لان هذا عنتر على خفي يفتقد عنتر على التماس
في امواله لا يوافق المسجن حتى يموت واما ان
يعمل فيه بشفقة فيقال فيه حتى يفتقد ومنه اخر
جنازة على القوم بشفقة لولا حق عليه وكان رحمه
الله شريفا في الحرقة وادب لفضله الجليل
على علامته اهل مصر **مسئلة** رجل ما الذي يعمل في
مكة لاد الموت براح اهل مكة ولا يكون في المكابل
الا القليل بل انه يفتقد فيخرج من السوق وهو
التي عليه من الضرب ولا يخرجه **البزري** من مقلد
اليوم انه يفتقد في الحرقة في فاه المكابل ويخون له
ميران لادراهم ياخذ ليران ويملك بناخر وصيتان
يبيع بواحد ويشتريه باخرين بهذه اقل من اقل
في القبطية المنيعة **مسئلة** في المعاملة

هذا

بالدراهم

بالدراهم الزايع **البزري** ونزلت مسئلة قبل هذا ونزلت
في زمان الغزاة وهي ان الدراهم المحولة عليها التماس
كثرت جلاء وضاعت في بلاد ايرانية خربة وغيره واصطاع
الناس عليها فمات مع الرء في هذا كثر من الغش ونزلت
في اعيان الدراهم بخلت في ذلك كثر في الامم عيسى
ان يتسبب في قطعها بخل في ذلك السلطان وكان في
على تسعين وتسعين معه بقطعها بصف (الجملة)
تتبعنا ابو القاسم القبري وكان الحسين البصري
حينئذ وذكر له مسئلة العففة وان العلامة اذ اصطلح
على المسئلة وان كانت مغلوبة فماتت لان ذلك
يؤدي الى انقراضه وهي امواله مع من لا امره
الشهر ثم جلاء قد دراهم كثيرة من ناحية بلاد هوار
تخاس مكلية وشاع في البلاد فتصير الخليفة
حينئذ وقال هذا يؤدي الى انقراضه وهي امواله مع من لا امره
وتصير بلوسا ما من بخلها حينئذ فماتت
فبطلت بهته ورجع المقتني الى فتوى تتابعنا الامم
وراوا ان المسئلة اختلصت اذ انفتحت دراهم والفت
وهذه الدراهم كل يوم يراهم في عتقها في طارجلها
فماسا وقد ايع الذهب المختص لعد خطها
في الغش **ووقف** مسئلة ونزلت الاستشعر
فتبعها الا لا ولا اذ او جئت ومطلت من
احد هل يسوق له ان يسرع في اخراجها قبل قطعها
الا ولا ولا او جئت هذه ما تشيع من اخذها كل جبر
الغاية كما اخذها **باب** بقاء من يتبع الله
حينئذ ان يجر له الاسراع في اخراجها وبقوم عليه
جبر من اباها ومخوي منها يخرج في مسئلة المريان

فالتيم ١١٠٠
نسخة معلومة مخرجة
باب اول في التيم
والجارية ١١٠٠

152

احدىها محالفة وظاهر المترادف في كتاب الاثرية جواز اطلاق
 هذا على الثاني لقوله ان كانت لليلة شدة حمل عليها
 وجعلها من جنس الايام على الاتحاد لا على اختلافها وانما
 فيها اذ اختلفت فلولان **والسبيل** بعضهم عن اشتراك
 كل ما على الليله وانما ان وقت ارتد انقضت فقلت
فاجاب لا يجوز ذلك فان كان الكتاب في غير ايامه عن
 الايام وجمع الثمن جازوا في جمع الثمن ومثله في
 بمبينة من قولهم على الفروج من الربيع على القول
 الترتيب فيزول عما انما في الفلك ولو اشتراك
 جزاء ما قاله في ثمن فهو جائز وهو قد يقع
البرزخ ظاهره وهو في ثمن النكاح وقيل لا يضمن
 في ثمن زناه النكاح فله وان لم ينفذ ولم يمتد بالليل
 فهو في الرهن (وما على ما يقع في بعض الثمن وصالحه
 منه بيمينه فلولان والفقهاء الاول وان لم يكره لكيل
 ولا صوم مجتمعة على يمينه ما في الاول او يحمل على
 النكاح فلولان **والجواب** المتبع في ثمن الرهن
 فلولان واما ترك الضمان في مضمون او ضمانه في
 ينشأ بغيره الى مرة بغيره فيلزم له انما ولم يالتماع
 وان تغير الثمن بزيادة او نقصان لانه يضمن بغيره ضمان
 من البايع حتى يكتله المبتاع والولي بغيره ضمان
 البيع وثمنه مرة عند فترته بغيره ضمانه فلولان
 فلولان **البرزخ** في ثمنه في الرهن (انما)
 فلولان بغيره فلولان (ايضاح) لان طال فلولان
 المسئلة التي فلولان لانه في ثمنه في الرهن وقت
 اردتها في فلولان بغيره فلولان (انما) فلولان
 في الفقد فلولان فلولان في ثمنه فلولان

مستخرج من كتاب التلخيص

تفقد وان تغير في ذلك بزيادة او نقصه معنوية انه يجوز في
 على الظاهر في بيع الغائب اذا قلنا ان ضمانه مبنى على البيع
 ما لم يقرب حقه يكون ذلك له و يعلم ان الزيادة في الصنف
 المشتري والتغير على البايع وجه نظري ووجه حقيقي
 وصليت عنها وهو ان رجلا اشترا مظهرا فمسترد
 تغيرا من حصة وخمسة فغيرا فيها فبنا خرافة
 ستة واختلفت الاشوية فيها من البايع والمشتري
 بكون جرمي فيها على حسب جمع الاشوية وهو ان
 هذا التاخير لا يخلو ان يكون بشرط او لا بان كان
 الاول داهية بشرط التاخير بعد الحيلة او قبله
 ولا يخلو ان يكون من البطالة وقت لا يتغير فيه
 بشرط نفذ الثمن بالبيع بالاسد على ان وجه صور
 وان كان شرط عدم النفذ وكل منهما الخيار اذا
 رادها جبهى مسئلة المرونة وبها الجواز من وجه
 البعد اذ بين المنع وان كان رادها في وقت لا يتغير
 فيهما اذا قلنا لها بشرط تاخيرها في هذا الزمان
 والمضرة بهو يبيع وكرا وذلك جاز ان كان له
 وان كان الضمير لغيره وعقد الثراء من ربه المضمرة
 بما يبرو منها صفتان وان كانت رغبة من بايع
 الضمان بما يبر ايضا اذا كان البايع مضمرا في الثراء
 لرب المضمرة انه يبيع مضمرا في ذلك صلتها
 الطمان مضمرة المسئلة حتى فيها بن يونس
 وابن سهل جلا ما يبيح الشيوخ هل هذه المعاملة
 ماضية الى المحجة وان لم بشرط التاخير وتاخر
 بغير شرط على الثراء لم يزل لانها البايع لانها ضمان
 وبينما الكمال اذا تغير الطمان او لم يتغير عما يجب

ما امر **مسئلة** وتبين لبعضهم عن باع جافه فبنا
 بشرط على المشتري في تركه كل يوم الى مدة سماها ولم
 يصب الغرعة ففج بطل الثمرة كلها فبنا ان هذا البيع
 ليس ببيع بل بيع من اجل حمله في هذه الغرعة على البايع
مسئلة لا يشتري هذه الغرعة على البايع
 اذ ان يكون من ضمانه اذ من غير ما كان عن الجنان
 قبل فبنا ان المشتري اذا اشترى حقة في هذه الغرعة فهو
 فبنا ان ليس من يبيع المشتري حتى يترك الثمر ويترك
 له ما كان الجنان وهو جردا في شرطه بان البيع
 يكون موقوف على ابي الجنان فيضرب الثمرة في غير
 فيضربه ومسئلة ما الذي اشتراك ارفع فبنا ان
 ليس من يبيع ما اشتراك حقه وان كان في ضمانه
 اذ اذ ان يكون على المشتري فيضرب الثمرة في يوم
 في وقته وراى بطلان ان يكون في ركن الشجر
 حتى جزء لانه لا ينج قبضه فهو الذي تضمنه المشتري
 والغرعة المضمرة لانه حل في الغرعة على المشتري
 لان البيع فيما يقد لها فان من ثمره الجنان **البراي**
 نظير لها اذ اشترى ضمانه واشترط عدد زمان يقطع
 كل يوم بان يترك حقه ويتركه الى مدة لا يتغير
 ثمره الجنان ويتركه بغيرا مضمرا في الايجز واما
 اذ لا يشتري منه بطلان او فبنا ان المشتري لو يترك
 او يتركه لكان الثمار مضمرة بشرط البعدان وكذا
 انضما الثمرة فيما يكون عودا معلوما في وقت
 معلومة كما انشأ ببيع الجزاء واشتريه بعض
 مبيلا بغيره الثمرة التي ارض الحرب **ومسئلة**
 عن اشتراك حقة قبل ثمرها او بعدا منها

يعلم بعض من غير التوبة وانقضاء ابلانها **باب**
 يعرف فمقتضى يوم الله لا انشا لانها لا تخلو في زمانه حتى
 تزايل لتجرها **السر** يريد بقوله يوم الظاهر اليوم
 حياها لانها لا تنقض الفقه تضمن **وسئل** ابو الحسن
 عن دار الغنم غناب مجتولين ومعلمين وبعضهم
 والمواردية فيقولون فيقال فياع بعضهم بغير نصيب
 من رطل فطلب الما حلقه هذا النصيب اما بالقيمة
 وهي ضرر اء لا تنقص اربعم فيعقلها وتوفد نصيب
 الغناب في يستحقه لو حث شري وكذا لو حضر
 القياس وادرا فيسقطها وهي لا تنقص **باب**
 ان الشرا لجزا النصيب ونحو مجتولين يمتنع وتوفد
 الدار خلفها في بيت الكورث وتخلص السهم
 من الجمل بهذا السور في السور من طاع نصيب
 بيا معلوم ولو علم كنصيب الزوجة لكان حكم
 المشتري حكمها هي لو طلبة البص في جبر في
 حكمها وكذا ان لم نصيب معلوم لا بد له عليه فيه
 من يحيى نصيبه **مسئلة** في اخطاع بن حزين
 عن نوبى وترك املاكا وورثة ولعصم عليه
 دينه جازا لبعث الورثة من ليس له دين اربود
 مازجه عليه وبالحق نصيبه من الاملاك وادرا
 الدين ان ياتى في دينه بالقيمة **باب** ان ورثة
 ان اتفق جميع الورثة على ان يودي كل واحد منهم
 ما يتوبه من الدين ويقتسمون الاملاك على
 ما ينصفهم بلهم ذلك وليس لرب الدين ان ياتى
 ذلك عليهم **وسئل** من رتبته عن ائمة سلمة من
 رجل وهو من ائمة في مال ليس لينة مشتركة

بفقال

بفقال لربها فاذله هذه المسألة بنظر فبفقال بالبيع لا اجل
 فتح تبيع في ربه هذا الذي يقال هذه المسألة هي في ان
 التبعين ربه فبفقال لا ابعث بها حياها (وتكون في قيمتها
 با خلة عمار با عطا بفق الى اجل ثم دمر من (مشتريها
 با قل ربه هذا التي رتبته في كل الذي واخره وانصرف
 الى ثم تبيع له فبفقال الحقيقة مع صاحبها (الاول
 الثاني فبفقال **باب** الرابع في هذا الذي با عطا
 فتح اشتراها ورددتها لا عا الاضامه لقوله تعالى فان
 تبيع بلكم ومن (مواضع الى الى بلكم ربه وييسر
 منه فبفقال **السر** قوله لا يسر من اشتراها
 ظاهره ولو يكن من نصيبه خلاف ما وقع في الايمان
 وقد مر ذلك ان ية الوكيل كية موكله وقوله في المرونة
 في كتاب الرقون وكان فبفقال المذكور بغير من لم عليه
 فبفقال ان بر من تبيع من مشتري الطحال
 طحا ما يمال الطحال في ينقضاء الطحال منه وضاهره
 ولو كان من نصيبه وبعث فبفقال مرا علة لمن يجبر
 انقضاء الطحال من من الطحال وهو قول خلاف الزهر
 وهو انك لا عا مزاجه ماله في بيع الابل وبيع
 مزاجه المتناهي (مورث في ذلك كله وكذا عا مزاجه
 الجميع انه يقول انه الى يعطى عليه ابتلا ملائمة
 عليه فبفقال بيبطها وبينى الله ويبيع ان عثر
 عا ذلك **وسئل** ابو الحسن عن له لا غير تسلم
 نوع عا ان يودي جرحا **باب** الا لا يجوز ان
 يكون قصة المسألة بقم عا ولا عا فيهم ولا يناد
 بقم هذا وهذا (الى المشتري واذ اشترط ان يجرع
 حال ومن من نصيب ان كان انهم المشايخ والسلف

فيه انضاله يقع ويحتمل ما يروى في اننا اهل بركة الى سمون
 فقالوا له ان عندك شئ غير انما بما نأخذ ونعطيك
 جذية اية وقتة بقران من جعل هذا الايام من بركة ولا
 باليوم الاخر **البرزخ** اصله في يوم الاحد والاحد
 وان افترضت في اننا المسئلة شئ فانه ولو اكثر ان ذلك
 يقع بنفسه يكما يشاء اياه في ينظر ظاهره ولو كان في النعم
 للاخذ ووجه القول بالحوار تغليب افعى الضرر
 في زمانه انما يشاء في عليه مسئلة يسئل عنها المزارع
 ما اضطر الناس اليه في هذه الزمان زمان الجزر
 يشترى المادقة الا فوات بالدين جاء احد زمان الحما
 والاحل فالوازم ما عثر تارة الا المصالح وربما صلاحت
 في ذلك فيلجأ الى الدين الى اخذ منهم خوف ذهاب
 منهم ان تركهم لهم لغفرهم ولعمري الحنك عند المادقة
 انما مع ما في المذهب من رخصة ان له بين منكره وابطاح
 كثير من ماله الا مصادره وغيرهم **باب ما**
 اشترى اليه من اقتضا الطمع من تصدق الطمع وان
 احدث اقتضا من ثمن وهو حسن اخر من الطمع
 وهو مضمون بانفاق المذهب ولا رخصة فيه كمال
 نوهته وانست من قبل النكاح بما غير المذهب
 لقلبي العزم ما وقع في باب في مخالفة المذهب لا تسع
 الخوف بما الواقع وبنو حجاب المذهب وهي معلومة
 لا يفل بها ولا في انما يقدر على خلاص النثن الابا الطمع
 فيعمله بوجه سابع باخذ الطمع ويؤكل به من يبيع
 على ملكه ربه وينفق المأخرة ويقضي البايع ويعمل
 باستحالة غير تحمل بما اظهره الميزور ابطان ما لا
 يجوز **البرزخ** وقتله ما يقع (اليوم) عندنا انه يعطى

السلام

السلام المبادية بلا يجد ما يلاحظ في (من) الحما او نحو يعطيه
 الخير ان والجواب كالجواب ان اعطاه في زمانه (الصيف)
 طمانينة **مسألة** في هذا انما يبيد ما يعطيه الاب
 شئ غيرا عن الفع وهو اقل منه فالا يعطيه الشئ غير
 عن الفع كالمخر في اقل لفضه وهو اقل ولا حرجنا
 ان الشئ غيرا فتركنا في المسئلة الاولى وفيه وقت
 من سلمه كما تقع **وسئل** المتيور في محسن لئلا
 لما حراما فيله له في ذلك فعلا انما يقصر **باب**
 لا يجوز اكله **البرزخ** اذا اكله هذا اللحم من حيوان موع
 مفعن بما اكله جميع لان اياه اكله من ان كان
 اللحم لغير معينين ما تشبه فيه لا سيما ان اكله من موع
 مبادية يتفاد صوره في (الحما) ما يملك في الغيب ان
 فتا الله من حوازي في رسته لا لغيره من حوازي الشئ
 ان حوازي لا يجوز في اكله الى انه ينور عن مح امر نعيم
 لا ياكله اطلاقا ما كان من لحم وحش ونحو **وعليه**
 سبله المازر في من مسئلة شراء اللحم من الميزر لئلا
 انقل بالعمال ونحو والغال علىها المقصود من اكله
 الموانية **باب** اذا اكله المبيع بين المقصود
 بلا خلاف في محج حوازي الشراء مفعن سواء مات
 اكثر المقصود اولع بعد اكله لولا انهم المقصود منهم
 كان له اخره ورويات اخرى بغير خلاف وانما ينظر
 لاكثر والافق في حكم العواقب اذا اكله اكرام القيمة
 واذا لم يقع من الاقل بلا يحمل شراؤه ولهذا اذا اكل
 لم يفته بين المقصود وانه يشترى من مستعرك الزمان
 غير المالك في يرايه محضه موع ان هو وجبه خلاف
 في حوازي مسئلة **البرزخ** ما ذكره من ردة الشئ المزمور

ما دامنا فليقتضيه عليه ابن يونس في كتاب الصرف ولم
 يجد فيه خلافا وكان شيخنا الامام يحيى فيه خلافا من طريق
 ابن رجب ويجعل بمنزلة التخصيص اذا جعلت دايما وكان يفتي
 لنا اخوة من مسئلة التثنية اذا رجعوا بها اخذوا غير
 ذلك من العيوب بعد ذلك بحكمها بهل يجرى بها الى ربحها
 وبيعها فخرجوا بقصده الرزح وهو عين ثمنه او لا باخرط
 وهو من باب اقله الجمع عن الحيوان وذلك ان يحكى او خاله
 رابطة المازري انه اذا طبع بغيره يلات بغير خلاص وهذه
 اذا كان مع ابرار موانع ولا فيه نظر لا متتابع
 التفاضل بينه وبينه اصل واحد اذا كان في السوق
 حلالا وحراما فانه يجمع لهما على بليل مسئلة الرضاع
 قال اذا غلب المتألف بالمحكم لم يخذل هذه المسئلة
 وان كان يعارضها مسئلة التحك والسمي في الايمان
 وبغيرها من المسائل **وليسيل** ابو عمران عن قنبر
 عن مكات **ما جاز** بانه يسئل عنهم بانه كان
 يفتي عليهم بغير جاز الشراء منه وان كان يفتي
 عليهم بشر لم يجر **البرزخ** وعليه اليوم فشرى
 ما يملك به السواء في جريفة بانه كان يفتي عليهم
 بشر من طوايقهم وغلب بما السوء من موانعهم
 فلا يفتري وان غلب بما السوق موانعهم بغيرهم اولى
 بشر عليهم بغيره واز الشراء منهم **مسئلة**
 وكذا ما يملك به الخزة بانه غلب عليه انهم مثل ما
 يات من كمال الغرويين يصاير ذلك صفة فلا يفتي
 عنها الا ان يكون نهي من قوم مستقر في الزمان
 او الغالب عليهم ذلك ففتح شيخنا الامام رحمه الله
 بفتح يجوز الشراء من موانعهم المتتبعة

مثله

مثله بانه من غيرته حين انشأوا بالسلطان وغيره
 وعوض بان العادة انهم رعيان فقال نعم طعن عنهم
 انهم باخذون الغر على البلاد ويرعون الزرع ويشترون
 يفتون عنهم انهم اذ الغزاة عليهم انفقوا في الزمان
 والذين خالفهم بغيره منعت من ذلك ومنعت من
 يطلب الحلال وبالجملة فالاولى عدم الشراء من الحرم
 موانعهم وهو النوع ٤٤ ما يربط اليه الا يربط
 وقد جعلت ذلك يفتي انشأوا لا يفتي في موانع
 السوق ما كاه الغالب لخرج موانعهم **وليسيل**
 الجمع تحت الشراء الجمع من الجزار الغيرة اذا اشترى
 الجزار المذكور من العرب وبغيرهم من البربرية فنون
 بالفتح فيشتري اشترها منهم رجل هو بغير السلطان
 ورعيان يشتري منهم ايضا بغير السلطان وبغيره
 ويبيعون له اذا يفتي فاجز السلطان وبغيره من الجزار في
 موانع من الجزار الغيرة وبغيره ايضا من رعايتهم سيما
 لا يفرز ان يشتري من العرب بحضور نازر السلطان
 بهل يفتون هذا الغيرة المذكور من هاد ولا الزمان
 وصحة له مثل شرايه من العرب وبغيره الشراء
 منه كمانه كرك **ما جاز** لا يفتي لمن فيه خير ان
 يفتي ما كثر حجة وصار الى مثل التخصيص **البرزخ**
 مثله اليوم عنونا بتوقف يجمع الرخصة في بيعه
 الموانع لا يفتي بها الا الجزاؤون ولينع منها كل
 من يربطها بطريق الوفاق في الغيرة وان جعل جزاوا
 ففتي ما يملك به في حاشية او غيرة يقال لهم
 تشة العادة يلزمه في الجزر اضطرار بطريق غيرهم
 فلا يفرز احد انه يربط فيها بانه كاه من الجزار

بما فتنهم من مخاض الفتن وهذا كله حرام لا ينبغي ان
يقتل به ولا يشتري منه بوجه لانه كالمقصود المعلن
والشرا منه بوجه الى كثرة التزويج كما ذكره هو
امثلهما سهل عنه الخبي والماله **وتفسير**
بعضهم من يشتري نكحة خيرة فيقتضيه المشتري
مع البايع خيرة **باب** لا بأس براءه الخرا **البرزلي**
قوله اجار على فدية الغرة في الربوييات وحيث اقول
العرف بين البشير والكثير واخذ الجواز من المودعة
من بيع النساء بالعتاة بعد لا يحط اذا افرى بما فخر بها
رجع المصلحة كمال غير هذا **وسيل** عن بيع العا
كته بما لا يختار فيها **باب** التزويج اراء ان كان
ذلك متفارا في النساء وهو جائز وان اختلف
فلا ينبغي **البرزلي** كتاب السلطان من التزويج في
مسئلة قلح السمين بالهرية اذا كان ذلك
قلحا بقاءه فيها اذ كان اشترا منه وزنا معلوما
كما لا يعطيه من السمين والمحرول وهو لا يبرر في
ما يعطيه من واحد منهما وهو لا يبرر حتى يزنه وما
يجوز قلحا كان او كثيرا الا ان يقع شراؤه بما فيه
يا يختار حتى يعرفه او يزنه بما هو لا يجوز شراؤه الا خسر
كما العدا لانه لو اشتري منه من جملة ليت جملة في
التفصيل كما ان يعرفها المتاع ليعلمه او يعرفها البايع
لم يجوز لانه ان كان يعرفها البايع لم يجوز لانه
المتاع ما يعطيه البايع ليعلمه المتاع وقت الكثير
في الصفرة والكبر والحب والنعيم وان كان يعرفها
المتاع ويختار ذلك المتاع فيما لا يجوز فيه
التفاضل وبيع الطحال قبل استيعابه فلا يجوز

(البيع)

البيع في لا الامانة بطون المتاع بالخيار حتى يعلم له ما
اعداه وان رعا الخ والافرد وحده المصلحة فلا يحوز
صيرت في مختلفتين في الجودة والنوع على كل واحد
كانت الصيرتان صغيرتين فان كانتا كبيرتين لم يجر
لانه خطر **البرزلي** يفتوا الرية اشترا اليدين ومثله هو
مؤدب الردة لئلا بما ان من غيرتين فتيقن بمسألة
منتفلا **والا وكذا** فتعينا الاما يصير الى الجواز
من وجه اخر وهو ان (بيع اليوم انما هو بالمعاطاة
بما يبيع البيع حتى يحصل له اتا المشتري ويذم له
ومنه بيع العقب الا فيه والاسود في انا واحد
يتخير المشتري في ذلك او في غيره فلهما في اختيار الشئ
في ذلك واقتار شيئا الجواز في ذلك كله لان البيع انما
هو بالمعاطاة واحا البقول وما يجوز فيه التفاضل
من البواكم يخرج بما احا العليتين المتع بما المتصور
لانه من يبيع قبل قبضه وعلى علة التفاضل في الربوييات
والاختار اليوم الجواز مطلقا **وسيل** بعه الشئ عن
يشتري في سلال التين المشتري او الصبي في خارج
برغ السلال يجر التين لم يوجب **باب** اذا كان
شرا او كليته بحدود الجواز من الرد والتزويج وان اشترا
احد السوق ورجد عندهم هاتك اجليدوه بما احا
ولا يباع في اسواق المسلمين وينفذ الى البايعين
في بيعه هكذا اعلان بانه يبيع في ذلك فله ان يبيع
له **البرزلي** واحا ما يبيع اليوم في تقيته والعقب
والتين في الفراجل والسلحيا علا غير من السبل
اذا وصله ومنه ولا كنه قريب المناقبة بعضه
من بعه واحا الاسواق يعرفون ذلك فلا بأس به

بان خرم عند ذلك بلاء ماله وان كثر الاختلاف بالرد الى
 بلاء يرد اذا خرم عن المعناه وفيه عز لا يمان عالا
 تصدق به عليه وكان يفتي المتورعين بغير الطيب السيل
 والردى جوف بان لم يشتر بوزن وهو حسن وان اشترى
 بوزن فتح وجدا اعلاه وان سلبه واحد ابي رد نظروا
 يتقدم لنا في الصالح من البند **سنة** قال اصبغ
 في الماء حتى يخلط الزيت الجليل بالردى والفتح الجليل
 بالردى في الماء حتى لا يخاله لا يخل بالفتح ابن عمر بن
 الشتر من لا يعلمه بلاء رد في البايغ وبلاحة فتش
 وينفذ اليه الا يبيع هذا بان ياع اخراج من السوق
 وهو اشتد عليه من الضرب قال ولا يخلط الطان والهر
 ويحل كل منهما في حزنه ويبيع كل واحد في سحر يخصه
وسيل من يخلط الجيد برونه لينفذه قال في السيل
 قال الله تعالى ولا تقصروا الخبيث منه تيعفونه وهو
 ينهض الريح وقد اهلك دابة ولا يخلط السم والعسل
 بلاء فانه لا يخل بان يفسد بلم ينفذ اخراج من السوق
 يعرف ثوبته وعن بلاء لا يخلط ابن البقر والفتح والفتح
 جميعا بان يعل جليبين المتاع وكذا البيع لسمها
 لاي من البيان واجب الي الا يخلط بان يعل في السم
 والدين ولم يسن في بيعه وتصدق به ويورد
 از حاد ثابته ولا يخلط الزيت الفخ بالورد او بالفتح
 الطيب وهو قش بان عز يخلط له فتح اليه لا يبيع
 مثل قواي عالا تكل وتصدق به بان خلط السميين
 بالهريل من الطان او الطان بالهر والعل عليه بهرب
 من الحانوت او الخبار يبيع الخبز النافع بهرب من
 الحانوت فيجعل عليه بان يبيع بمساحة ذلك يبيع

واوقف

واوقف ثمن **البرزلي** ما ما يبيعونه من السمل ويصط الحير
 والردى والنوسك كالرجان واللوق بان كان يخلط
 كثيرا بلاء يوزان بان اختلافه متوسطا وخرت العلامه
 ليبيعه حلة مثل اللقيح المشرق وفيه شدة لشرهها
 الله تعالى وعود الطيب والزجيل والحوزة وبغيره لدم
 تشاهد ناه بان كانت اجزا حافية من الطيب والمنتو
 لسة والردى يعرف بالنفير برعابا يبيع كذا لا يوزن
 خرم عن المعناه في يد كل من يبيع النفير لم يبيع
 اربعة النصفية كقولهم في الفخ الغلوت وازكاسوا
 في بلاء لا يبيعونه الا مبيعرا غا ليا مثل ما تشاهد ناه
 بنوس مثل اللق والمصطح بلاء يباع بياض الا في
 وسعت ان السوا الى والغري لا يبيعونه الا حلة واحدة
 وكذا لا يخلط وان يبيدون حقه كسلالات الشرق والله
 اعل **وسيل** عز الدين من يبيع سلقته بضر ومها
 يتوزن السلقة مع الضرف فتح يسلط الضرف وزن
 غير ايضا المشتري والبايع الا انه ان وزن الضرف
 دون ذلك وكان البايع يفتحها المشتري بالزاير وهل
 به هذا البيع الا **باب** تشترا ما في الضرف الا ان
 المتعاقدة ان وكان الضرف متا السب الاجزايه الرفقة والتخانة
 جازي واذا لم تشتري المساحة بيا بين الوزنين بلاء
 في ذلك حقه البسوع بلاء يباس به او تشتا به **البرزلي**
 وقوله البسوع يقع عتري يبيع الزيت وفتح البزة بوزن
 معلوم بحسب كبرها من صفرها او ربع النين وفتح
 طرية بوزن معلوم او غير مما يفتقر الى الضرف او يبيع
 الزيت في البلاء المشتري فيجعلون لما يعرف له من الفخ
 شيئا معلوما وذلك اذا اعوا اللق قبل النصفية ونحوه من

العطر يات في طهر حون ليعتد ما فيه من الدغل وزنا معلوما لكل
 رطل او قنطار فان قنطارا ونشبهه جاز اذا اشترت الطلحة
 انما الجدل لا يسير اية وزنه لانه من القور ليسير المضارب
 الى البيوع بانه معتبر **وسئل** بن رشد عن بيع برار افس
 الجند بالطعام يريد بيعها قبل خبزها **باب** لا يجوز بيع
 برار ان طعام الجند المتزقي للصرح كما قرنتهم قبل خبزه
 بخلاف صرحة الجند ما فيها قطعة لاهل المرتبة من المال المجلوب
 من مصر كما غيرت في يعلوتم ويجوز بيعه قبل خبزه **البرزلي**
 وعما هو لا يجوز ما ياكله الحمار لا عمل من الطعام الذي ليس
 مثل الفاسق واللوحين والبوابين والمرصين والتفصيل
 ويجوزهم بل انه لا يجوز بيعه قبل خبزه فيما كان طعام الجند
 وهو في حاله اشارة ومن يفوه انه اعلم انه في الائمة والمر
 ريسين ويجوز بيعه قبل خبزه **واما** ما ياكله طلبة العلم
 في المدارس والشيخ الجامع وجنرا كل زاوية من المتفطنين
 الباطل العمل الاخرة فهو كطعام الجند ياكل قبل خبزه لانه
 لا العمل في يديه واما ما ياكله فرا الجامع من المرتبة في
 فرا فتم وكل من ياكله من قنطار فوا في عيب او مفسدة
 او بسبب وصيفة بمعنى يقول ثواب القراءة للصباح ومن افترق
 فلا يجوز بيعه ما ياكله من الطعام قبل خبزه ومن منع من ذلك
 فيقول ان يكون كمالا لامة والشر ليس يجز في عمل ما افترق **وسئل**
 شيخنا العفيف لاهل رجم الله هل يجوز بيع الصور الزرية بغير
 الاولاد او لا **باب** لا يجل عمل من الصور ولا بيعها والسواي
 منعهم **البرزلي** في كتاب السلطان في بيعه الغريبي
 قبل ما ياكله عن التجارة في عظم قدر الشرب جعلها وجوه
 فيال الذي يشتريها ما يضع بها فقال ببيعها في الجوار
 بخلافها بانه لا يجرى الصور وليس هذا من تجارة

الفساس

الناس بن رشد قوله لا خير يفتي الطرافة دون الترخيم بالصرم
 ما كان على هيئة ما يكون حتى ويكون له روح بل ليل احيه اهل
 خلقه ولا خلاف بخلاف ما استخذه من هذه الصورة التي الجوار
 لما جاء انما يثبت كانت تلع بها بل ينكرها عليها عليه
 السلاط وبهي كل ما كان ليس يكامل النصور وكل هذا في الشيم
 فوري الجوار وكل ما كان له جاز لعله وبيعه قال اصح مع
 كتاب الجامع **البرزلي** وعليه لانه ان يلع بها الصبيان
 كالمراعات وتحتها ملا داس لها وكذا في بيعها **وسئل**
 شيخنا العفيف رجم الله يقول في مجلس فتوى برار وبيعه
 برار في حق لا ياكل قال فيفتقر للصرح الروايات وخوفا لك
وسئل المارز عن بيعه جند خبز نافع اريد في بيعه التخالفة
 هل يترج من السوق او يبيعه وبذلك **باب** ان تشر
 هذا العمل من الجند اخرج من السوق وكذا من تشرته منه
 المتبائة والسرفقة واما السرفقة بالخبر فان كان فيغير ترك
 والصرفقة بصفة حسن ويتفق له بما الموضع لو جهين
 احدهما ان من هذا متبائة بالمال انه يتعلق بزمانه المفقود
 مثله اداكثر والثاني الجهل بالسروق منهم بوجوب كونهم
 طلائفة لغير معين وكذا من تشر منه مثله هذا في الرقيق
 يخرج من السوق والصرفقة كما هو مقرر **مسئلة** وفي
 اخرج السوق ومن الشتر اخبر فيشرها داخل اليسيم
 منها جود بيها جارة بغير دها مع مدار ما اكل منها على
 البايع وبذلك ثنها ويرجع البايع على العوان تشتتها المرفوع
 ويلزمه فيمنتهما على ان يبيد الجارة ويبيد ما كان العوان على
 هذا ويومر بان لا يضمن حتى يغربله وينقيه من الجارة
 ولا يرحل ليعم فيه بان عمله بالجارة بعد التخلع اليه نظروا
 عليه اذ باله **وسئل** هل يجبي مع الصرفقة عليه بالخبر فياله

لهم وان وجد الخبز فافصا عنه ارباب الخواثيت بل انه يودب العيران
 الباييم وحاصب الخاوتة فلهذا ان علم بنفسه ويخرج من السوق لانه فلا
 يجر فيه ومن يخرج من عير الحكم اذا ادبر، فافصا بكسر، ويامر، يبيعهم
 وزنا ارجوا وان وجد كثير الحما كسر، ايضا وينع من بيعه الا
 من رجل صالح يومئذ ان يفتش له **باب** فماس بن مروان حاجي
 السوق عن الخبز يصيبه عند ارباب الخواثيت يحسب ان يبيع باق
 لا يباع في السوق اهلا فطفا ويودب العيران وصاحب الخاوتة
 ان علم يبيعهم فلا يدله ويودب ويلزمه التني وان يعلم فلا يودب
 ويرجع بالتني في العيران يبيع **البرزلي** ويسمى اليوم انهم
 يودبون صاحب الخاوتة فاحسنه وعليه يقع التشايع جميع ما يبيع
 الخبز من عيب لان النظم انما هو اليهم الا يردوا في الاسواق
 ما كان عتلا وايضا جالهم يقومون عن اعلاه الاعران ان عليهم
 وضاييع لعمالهم فلا يفرون في الاستفاح منهم هذا الزيد
 يظهر والله اعلم **مسئلة** قال ويصنع العيران ان يخبز
 في الرحا بانز نفقتهما بان يفعل نحر فحما قنله وادب ونحوه
 وقع لا تشبه قال الا ان يعلم صاحب الفصح ويرضاه ليدوهي
جزلة البرزلي ياي جمع الفكار ان الخمان يضمن فيضا عن
 الفج لانه يضمن التل لثله فيق والخباز في الخبز يضمن
 قيمة العجين ان الذي فيق مكيل محصور والخبر في العجين
 ليس له وزن ولا كيل الى اخر ما ذكره وفيه نظرون وجهين
 مخالفة الرواية المتقدمة والتايع ان المصنوع عند امين
 الفاسع ليس يقارض المصنعة فلا يابا ابن المورز والصواب
 بما رواه في الوجيهين لا يفرق الا في احوالها وان الرعم يتعلم
 بهم كالعجين **مسئلة** وروي حماد بن عيسى عن سمعون انه
 دنا الخبازين عن جعل العجين بما الكسلا وامرهم
 ان يصنعوا بما الخبيرة وامر سمعون بن جبير بلخي فغيره

فحما

فحما وعجنهما وخبزهما يعرف ما يخرج منها فيحسب له اجر الخبز
 والعجن و جعل يعلل له رجلا في قزر ما يرا **البرزلي** ورا بن رستم
 عن مالك انه ينطق بجميع ما عتق له فل او كثر قال وقول امين
 الفاسع ينطق في الغليل لان الكثير فهو حسن والعين امر لا
 ينطق في شيء. فيحصل من كلامهم ان في افرام من عتق من
 السوق عن العتاق فلو ان امين رستم قال ظاهر قول مالك انه
 يخرج من السوق وان لم يتعلم الفصح فلا بد لظرو انما يخرج من
 اعتاد الفصح واذا اخرج فله ينطق الى ذلك عتق له بل في قولان
 وهل ينطق في عليه بما عتق له او لا وان كثر او يباع ومن لا يفتش
 له وينطق في نفسه او يباع له كله له او ينطق في الغليل
 كما صفة ثلاثة افعوال وفي رواية اليسير قولان **وسيل**
 يعقدهم عن بيع التفاح والخبز والخبز قبل طيبه ويغيره لك
 من العواكم مما يباع في السوق **باب** بل انه لا يباشره ان كان
 كثير ابلرهم وان كان قليلا يبيح عن قطع حصرا لانه يضر
 بالعلافة **مسئلة** قال مالك لا يباشر في قصر ثوبا يبيع ما
 ليسه ان يبيعه لانه ابنه انه ليسه ثم قصر **وسيل**
 بعضهم عن تسريح الحج للزينة هل فيها عتق ام لا
 ولم يجب شيء **البرزلي** ان كان لجمدة الزينة لا يفتش جاز
 واكثر من الرواية من قوله لا يباشر ان يربطها اليابيم بما
 لا ليسه الحاء وان كان يجرث يركب ثوبا ليسه كبيع الحج
 بعد الساج فلا يجوز وما فيها قبل الساج لا يستخلص الحج
 من الجدة منه بن رستم بما جواز وكذا في المال الزيد يستخرج
 الزيد من البني منه به بما جواز ايضا **مسئلة** وفيه اذا
 فلا البفالون والخبازون السوق لا يحد هم اليوم واليوين
 لمرضى به او لا عاتقة بما التزويج وهو لا ينقص من السعر
 لثبثا لا كغيره بما فلا السوق عن الحج والبغال من اضر بالعلافة

فهو اعنه وان لم يقع السعر ولا مضرة جلا باس برك **مسئلة**
 ولو اجتمع اهل السوق لا يبيعون الا بما يريدون وما فيه ضرر على
 الناس من الغلاء يوزج به على الوكيل او الفقيه او الناظر في
 السوق ان يخرج جميعهم منه ويأتي بغيرهم لانه لا يعمل بهم
 لهذا ارتفعوا ورضوا ليسير الربح اليهم فلهذا يرفعونه ولا يضر
 الناس **مسئلة** ابن الحاج يجمع من مال لا يبيع كتبه العلم
 في دين الميت والوارث وغيره سواء ممن هو لها اهل وهو
 قول سمعون وغيره من اصحابنا يجوزون بيعها وبغض منها
 دين الميت ويثبت كتبه بن وصيه واصحاب مال لا متوا
 يرون ولم يثبتوا ولا هو الصالح اجاز مال داره منها وذلك
 يعود الى التي يبيعها لا لا يبيعه الا البيع ولا يشرع في
 كره مال لا يشرع كتبه الفقه واما كتبه الطلاق فلا يجوز
 تملكها وان اوجرت وجب اتلافها بالفسخ والحق
 وفنائه كتبه الاغاني والقصص وشعر السجدة من النافذين
 وكتب النطقيين والباطنية والفرابي **البرزخ** فيحصل
 من هذا ان كتبه الفقه ثلاثه اقواله ثلاثها الشراعية
 وهو مزهبا وما يابها حملها من نية خاوع هوى
 الرواية اقلها النافذين يبيعها في الذبون وجعلها
 في عقالة الدين في الزكاة وعلى القول بالبيع تنسأ هل
 الطلبة في حبسها اذا اشتغارها وطهر بها ولا يجوز ذلك
 على كل حال لسنه حق طاهر فيها واقلها في كتبه
 الشعر والنواريز والخروج والراهن للمرونة والجمواز لا يبي
 حبيب واما كتبه السجدة والشارب العلوي بالكتاب كتاب
 مخترة واهمها البطلان والجمواز شعر النفا ونحو ذلك
 ولا يجوز بيعها ولا النظر فيها **اخبرني** شيخنا ابو الحسن
 محمد بن الحسن انه حضر حلقة جتوني بن فلاح وسئل عن

يسمع

يسمع حديث عنزة لعل يجوز امامته **اجاب** لا يجوز امامته
 ولا استقامته وذلك لانه حديثه هالكة لانه كذب ومستحيل
 الكذب كاذب انتهى **البرزخ** واما كتبه الطلاق فقد تكلم
 فيها بما فقه وهو جاز على مزهبا المحرطين والنفقة الذين
 يمنعون نفقة والحق فيه ومنع هذا المتكلمون وقالوا
 لا ابل المتكلمين الصاهي فثبت على الادلة التي اشار اليها
 الكتاب العزيز وفيه اشار اليها الفزالي في تراجمه
 بمن لا يقدري على التخرير الادلة فهو مقدر ومن قرر على
 النظر وترك بيع عصمائه خلافا ليعني علمنا بقوله من قال
 انه لم يتكلم بيع المسلم وان لم يمتع ميا كل فقصا فقد خسر
 بيه عمر وابنه محبة الوهاب وابن عباس وعلي ومن القاهين
 عمر بن محبة العزيز وربيعه وماله والشراف والاع
 بيه ماله وسالفة قبل ان يولد الا شعري ومحدث فيه
 بعد السليم لا يجوز الاغناء والاصطلاحات انظر تراجمه
مسئلة حكى بن سهل ان اطايت الفقرة وبيع الاصل هل
 تلحق به البيع من غير شرط او لا يحصى عن جماعته من اصل
 المتشورين انما يغيره اقله بل لا يشتريه عن يرضع انما
 في اقله وكذا حكى المني في الخلافة في التمر المأثور قبل الحبيب
 يحصى عن الجمهور وهو المعمول به انه للبايع في يشرحه
 البتاع وعن من الغار انه للبائع ورد في شيخنا الفقيه
 فيا ساء نفلا انظر في مختصره وانما موجد في كتاب
 المشروك لابن محبة الحكم انظر فيه **مسئلة** حكى بن
 يمتون في تمهيد فانه كلما في الدار البيعة مصل
 ينفذ ويحول من ذل ويطر وحبس وفتنة والحز وتراب
 كان بعد الاصلاح الدار او مصل انتهى منها فهو للبايع
 ولا يكون للبائع الا بشرط انتهى فانه ابو جعفر وثبت

مسئلة عنونا رجل عمل بابا لمخزن عتق، وتم الباب ولم ير فيه
 شيء باع الارض لمزا يكون للمشتري وكذا لو كان لاحد البيوت
 مغلوعا غير مركب وانعم احد البيوت وانتمه فباع فهو
 للمشتري **البرزلي** بعته لهما بماله لما تعلق لاني فتوز فنام لم
مسئلة اذا اطلق المسبب بانه لم يملكه وصفت به دار فوكله
 وقد قبل به المسجد ونزلت به زمان بن عتاب وكانت الدار خمسة
 على الترضى وكلها اقبى باخذها بغيرتها الابن عتاب وابنى
 العاصي فلا لا يبيع اخذها لجله وانما في المسجد الجامع
 اذا اطلق فخاصة فيها الامر الى ارباب بنه ادهم فيتلور العقبها
 ما فتوا بابا حنة ذلك محكم بقولهم واشتري للعرضه ارعوى
 فاعتمهم وليس في المسجد الجامع اختلاف **مسئلة**
 الرمح لا يجر صاحب الارض على بيع ارضه لتزاد في المبيعة
البرزلي ولا يجرم بيعها لاختلاف الزيد في الساجح لان اقل
 الجماعة سنة يعاقل مما تركها على الاظهر او واجب على من
 موضع جامع والوضو افضلية فيه في المبضات بل كان
 لوجه الشبهة يرجح الوضوء في الدار عليه ويقوله وضوء الدار
 يساوي دينار وضوء المبيعة يساوي بيعة لان لا يور
 تخلف على اقل المبضات دون الدار كما عد النساويين في
 الاغتسال من الحمل والتمسك على **نفسا** ذكرها ابو
 عمر ان يجر بيعها الا ساقى على بيع ماله منها بعد ان اذا كان فيه
 الجبل واقتلح الناس اليه ليجتمعهم ويجمعهم من المرو
 والنحو بل ان حاجه يجر على البيع **و** منها السلطان
 اذا اطلق فوما يجر ليرجله او جاز يقيه ان لم ياتوا بانه
 واخذوا موالههم فانه يجر صاحب الغرض او الجارية عليه
 جمعهم انتمى لنفيل الضرر **مسئلة** نفيل الضرر دينار
 وقع بين عتقين او التفقة ببلقة بصاد الكفيس

يجبر

يجبر لصاحبه البشير على البيع له **البرزلي** وكذا اذا كان رشتة مسئلة
 الابير الربط عليه في كذا امير مسلم فانه يجبر على ان يبر له
 ما لاكثر من يفته او يباع لانه العاق وكذا اذا اوجد طريقا لوس
 فانه يجبر الاقرب للطريق ان يبيع له طريقا يتوصل به بغيره وكذا
 اذا اوجد مسلكا لاما فوضع فانه يجبر حرا لانه على صفة الى
 اقرب فوضع يخرج منه الى العباد الى غير ذلك **وسئل**
 ابن رشتة عن بيع اهل الكرو من النصارى وهم يعصرون
 الثمرة فحرا هل يجوز او يعلقه كان وقع **ما جاب** فهو مشرك
 ولا يبيع به الترخيم واخذ منه بعته العصريين كدح جواز
 بيع المملوكة من فروع عصاب اهل بلاد ليس لهم غيره **و**
 يطعمونها من الحرام لانهم اعانة على معصية **مسئلة**
 وبيع الخراج الموقوف اذا انا الرجل الى شتره واخبره ان
 فوما يبيعه بيت على شتر او يفسق فان لم يعلم البيت بذلك
 بل ارى ان يبيعه وان كان معلقا بالسوء وتفتح اليه
 في ذلك فادري لم ان يبيعه الى ذلك البيت وقد روى عن
 مالك في الجمار يظهر السوء يشرب او يغيره على لا يبيعه
 ظهري في الراسل ان يجر ان يفتلح اليه في ذلك
 وينها فان انتهى والاربع امر الى السلطان والظهر
 عليه وفي العتبية قال ابن القاسم لميل مال عن فاسق
 ياربه اليه اهل الفسق والخمر ما يصح به قال يحيى بن
 خزيمة ويبارح عليه الدار قلت اجملا بئس قال لا تعلم بغير
 ابن القاسم يفتح اليه المنة بعد المنة ثلاثه صور
 فان لم يبيد اكره عليه من رشتة وفي الواحة انما تباع
 عليه والاول ربح ولو كانت بكرة اكره عليه ولا يفسخ
 الشراء فانه في كتابه الدور منها وعن يحيى بن يحيى ان تعرف
 بيت الخمار واخبره بعته اعانته ان مالها استجب ان يجر

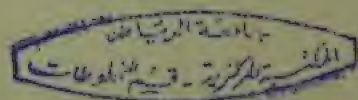
بيت المسلم الربيع يبيع فيه الخرفين والنفراة يبيع المسلمين
قال ان فيه بلم يثبت اصف عليه بيته واخره البيت بنسبه
ان عمر بن الخطاب حرق بيت ربينا الشقي يبيع فيها الخرف وقال
انت جويسق وليس ربينا **البورلي** وما هذا القول جبرا
مكرمهم في هذا الوقت في هذه ديار العطار فيا لها
والحرق الشق عليهم **واسيل** سمعون عن لفظ الحوف
من الارزفة والزابل وبيعهم وشرايه **باب** بانه جابر
الا لا عفة فيه لاربابه **البرزلي** وقتله البوع ما يلقه من
الحرق والخوف والمجود والحظه من الزابل بهر جابر لطيب
انفس اربابه ذلك ما نحن لفظه بيعه بها ويسر ابيع
السؤال بما لقي فريفة من منزله **واسيل** ايضا نحن يسئل
السؤال فينا ولم يشرب ببيع من يرو ويتكسر **باب**
بانه لا ضمان عليه الا ان يبع **مسئلة** هل يبيع في
الشاهد فراءة الوثيقة كلها قال بن رستم ما شهد عليه
الشهود من الياء علة والافراة جليس كما الشاهد
ان يغراها ولا يجمع ما يلقا وحسبه ان يجمع منها عفة
الاشهاد يبيع له ان يود في الشهادته كما ما انتهم
عليه ان لم يعرف ما في الكتاب ولا علة المال اخ اعراف
اعيان المشهورين له ما انقصهم ربي دون جان عرف
الشاهد عني المشهور عليه ولا يعرف عني المشهور
له بلا يثبت هذا الا ان يبين واما ان لم يعرفهما جميعا
او عرف المشهور لم يثبت بلا يثبت **البورلي**
بما هو **المسئلة** انه راجل الافراة والبيع وان يخل العفة
بغير محل عفة الشهادته كما الشهود عليه وغيره
فها يبيع من سلب او غير ذلك واما ان لم يعرفوا ولا العفة
وبلا لعل عفة الاشهاد وقال شمس على الشهاد فلان

ما يبيع

بما فيه عفة ولم يبين ما هو بلا يثبت ان قد يكون فيه عفة
بما ادر فيه لا يجوز الشهادته فيه **واما** ما يعلم كثير
من المجلة بطوبى الصبيحة الاجل الاشهاد ويقول لم اتزل
خطا هتا بهذا لا يجوز ولا يرتضيه احد لنفسه ولم يثبت
من هذا الا عفة الوصية بكتب فظم او غير وختتمها
ويثبتها على نفسه بما فيها بغير انية العفة على الاشهاد
وصية معمول بها فيما وافق مسایل الشرع **مسائل**
وفي الضرر من ابناء ملكا يبيع دمع وثايق الشرا
التي اشترى بها او استخها فطوط البينة التي فيها
وبلغوه ذلك وان ابا وظهرت الوثائق جبر الخاتم على
وجعلها او استخها خال غير بان تظهر فاعتل الخبار
ازاحه امضا البيع والارجع في ثمة **البورلي** نع
على هذا الاجل ابو عمر في الشهاد ان لاجل ترتيب العفة
واسيل ابو عمر ان عن ظهر مشاع ليس نوع منهم من
مات وضمهم من بقي وضمهم من بر من الخاتم وبيع
لثقتين لا بد فيه لشربة مغيث بعل يجوز شرا من ذلك
شربه من ذلك **البورلي** لا يجوز في بيع
شربه كم هو وان يهل اهل الموضع انصاتهم منه
بعليهم ان يصطلحوا على ما شاءوا وارتشدوا بالغبين
مسئلة وفي اخطار السوق لاجل البادية الطهام
ودخلوا به الجندى والذور امرها في السوق
باخرابه للسوق التي يدرج الذهب والعوز ولا
يبيعون في ذلك الموضع بان تضر البروي بطول اقامته
اذ ابعدهم بالسوق بالنصف والربع وربما قال ليس معي
الا ان يوع ابو ميني فاقه فيقال لم زد في السعر نص
ثم ارضنا بتخفيف على نفسه وترجع سريعا واما

الاستفصاء وكالتفتن فرجوعك سريعا واما الاستفصاء وكالتفتن فرجوعك سريعا فتنضربا للمسلمين ومن اراد الغلا ان يشتري عولة سنة فيمكن من ذلك ومنه تعلم من طائفة التي دارا طعاما يهبطه للبيع كما جفته ليقضه فاستنرا، الخاطون على الصفة ليكنها لو من دارا وينقلوا نحو انفسهم فلا يمكن البايع من بيعه في دارا وينقلوا نحو انفسهم فيبيعون بسوق المسلمين ويبيع الخاطون من قناريه من الدورية على السعر واخرار بالا اسواق لبيع فيها ولو رخص السعر ولا يضر الثاني خلا بين الناس والشرا فربما ترون ويشترون من الفنادق والدور حيث احبوا **مسئلة** ولو جعل رجل يخط في السوق طعامه ولا يعرف بحرقه وانما اذا الجاع لياكله ماذا في هذا خيل بعينه وحين طعامه ينقله لدارا **البرزلي** كثير من هذا البطل بخال فيه بنوى الخبي والمسيور في مسئلة الحقة وينتزع فيها الخلاف في الشلق هل التلبي عنه والى جهته الى الاسواق او ما في يد تلك البلخ او ما لم يصل به الى محل بيعه **وسيل** المسيور في عمن ابتاع زينا ما كمال المشتري وهو نحو ثمانية افعرة بمجال المشتري ليغير عنه في اناليه والبايع معه يوجد فيه بارهينة منتمكة **باب** ان كان يعرف الزبائن ما به عليه الزيت مما وقع فيه وكانوا يبيرونه ولا يتخل عليهم ما به عليه باع ويبيع لمن اشترا، وما وقع فيه لا يجوز بيعه ولو غسل ولا حق من اراغ وهو في ملكه لا يتصل به في بيته فعلا ويتخلف ولا يوقد به في الصحن **البرزلي** هذه النقرة غير حارثة في المشهور في المزهر وهي حارثة في مزهره من يقول (ذا ص-

الزيت



الزيت على جارب باسر مقدور او جارب وكذا قوله ليعز باقني وبيعين ولم يذكر انه يوشق بهم ان لا ولا يد من قناريه مع هذا المعوله **وسيل** ابو علي القروي عن اشترا النخل بالطلوع نحو للعسل **باب** يجوز ان يذوق الى اهل الا لا يكون فيطاع غسل واما بيعها بعسل ولا غسل فيها بملاز واما ان كان معه عسل فيجوز ان يذوق في الى التفاضل بين الطعمين **البرزلي** سمعت شيخنا الامام رحمه الله يقول ان كان فيطاع من العسل فذوقها فطعمه بملاز لان المشتري فينبذ النخل ويعني المقصود في قوله وتفتسع بالعسل ان اكل فيطاع ولا يذوق في الفدر **البرزلي** ولا يبعد عنه ان يجرب في مسئلة بيع النخل بالنخل وفي احد النوازل فيطعم ثمره ما يوزن او غير ما يوزن الا ان يعبر في بلان النخل ليس المقصود منها الا العسل والاد ينتفع بغيره لذو النخل اهل ينتفع به مطلقا **المسائل** **المسئلة** **الرمضاح** وسيل الرماح رحم الله عن اشترا تبخير ما يوكل ومعه ما يوكل **باب** لا بد ان يكون احداهما تبعا لطلبه والا لم يجز **البرزلي** يلزم في مسائل الصوفي هذه الاصل خلافا بما يجوز والنع والصواب ان الجواز مطلقا بخلاف الحرف **مسئلة** قال اذا ابل لم يصب القلعة بما ان يذبح لم يصبها فهو حلال وان لم يذبح لم يذبح الا كانت الحرفة معلومة واما مرها معلوم **البرزلي** ويزاد اذا كان النصف سائعا ان يبيح حصة حتى يشاء جدر الخنمين المواز اذا التفت النخل عند المتاع في البيع الحراج وذن الس الاهل الا ان تكسب ينقون لمتناع **البرزلي** لم يجعل صلاة التفتي في الاهل كزيادة في برنها ولو جعلها كزيت

والعزلة **مسئلة** قال انما استنج غسل صوم البيت
 خشية ان يعلق به شيء من البيت **البرزلي** واوجب
 غسله ابن حبيب والشافعي وقد ذكر المازري ان الشافعي
 اذا ادا من بعض شئ يتجران يقع منه شيء على يديه
 لغروب من الغلاب **مسئلة** وخص الرطاح لا يجوز بالطعام
 الا ان ايد **البرزلي** كان شيخنا الامام يعرف من الرغوان
 والمسكن بالشافعي كما قاله لان لم يبق فيه الا الزج واما
 الاول فانه يفتنوا للتجارة فهو للفتنة فهو يجوز فيه
 ما يجوز فيه ما يفتنوا للتسبب **مسئلة** اذا التفتوا الخبيثا
 فيقول هو خراج جان كان قول من تنق له واخر من
 قول يحيى فلا يكتب والام يلزم **مسئلة** اذا تسلم
 قلعة سمى جاز ان يرد حيطا خلة زيت وجيه ظهر
البرزلي وجب النظر ان من باب المزابنة والصواب
 انه حسن اقتضا لان حاجيه من المايعة والعضلات
 اغتر به المسلم بالفتنة ما لو فضا ما فقتنوا شئ
 مساريا التا له **مسئلة** قال الة الحرب وعمود القوس
 وكل ما يستعان به على حرب المسلمين لا يجوز **البرزلي**
 سفيح ولا هيفان ولا حداد ولا يجوز التجارة به شيء
 من ذلك ولا يبيعهم احد من المسلمين **البرزلي**
 نعم عليه مع كتاب التجارة الى ارض الحرب ونهر عليه
 النجس في الاثرية وذلك لانه اهل الغلاب والحراب
 ابريقه وكذلك اهل انهم بل ما يتفقون به على
 معسرهم كما يوا اهل الزوايا والشراريه والكماعا علم
 الطعام ونزل تحت قوله عليه السلام من احرق محرقة
 ادى محرقا عليه لعنة الله واللايكه والناس
 جميعين وكل ان شيخنا يسنط ويقول لا يقدر

المرابطون

المرابطون بالثوب منهم لانهم باؤوه الى الجواضو
 ويكون حالهم كحال جميع الناس وذلك لا يفتنوا الله
 الاخرية ولا الجفاد ولا يفتنوا الله على الله فيه **البرزلي**
 بعضهم ممن يشتري الباكهة في شجرها فيجوز الى جنتها
 بها بينكسر الغصن به فيفزع عليه صاحب الشجرة **باب**
 ان كان الغصن يطلع في شجرة ولم يغرق الطلوع به فيه
 لرقنة وصفره فلا حاجة عليه ولم الرقعة بالاجابة اذا رقت
 الثلث وان كان لا يطلع فيه لرقنة عليه القول ولا بالاجابة
مسئلة وفي الضرر به في الكتب ليس بعضهم هل
 يجوز شراء النجس بالطعام بثلث معلق قال لا لا خير
 فيه ولا يجوز سوي جاز ان قل سوي في ذلك ان اقتضا
 طعام من ثمن كحل **مسئلة** وجيه يجوز عمل المروي
 وبيعه وفي غير ذلك الطعام في المزابنة وغيره
البرزلي لانه من مطهات الطعام واطم طعام وحرقه
 كطبخ الخبز او حرويا ويجوز ان كان فيه حرق الطعام
 لا جيل المصانة كعجين صفيق القول ونحوه وانما يتكسر
 ما كان فيه ضياع للمال دون فطامة او احاطة كما تنظر
 في غسل الراس باليدين وغسل الايدي بالارز **مسئلة**
 وجيه صفة الاقلال ان يتوجه اليهم مع المتسلح حتى
 بين له ولا يطلع اليهم البيت لان ذلك حق لبعضهم
 ان شئنا فعله وان شئنا تركه وفي سماع سمعوه من جماعة
 اليسوع ما ينطهر طلاقه وعن بعض المعنيين ازمانت
 البريع وطلب المتسلح الاقلال من الورقة لرمهم وان افر
 المتسلح ليعلم ان الاملاكم لم يلزمه ازال ولزم الخربة
 من جهة الاستخفاف وان يغرقه في الاملاكم طلائع
 من الاقلال والخبوط جميعها ونحوه في نواز السمحون **البرزلي**

من ثمن
 الباكهة
 في شجرها
 فيجوز
 الى جنتها
 بها
 بينكسر
 الغصن
 به
 فيفزع
 عليه
 صاحب
 الشجرة
 باب
 ان كان
 الغصن
 يطلع
 في
 شجرة
 ولم
 يغرق
 الطلوع
 به
 فيه
 لرقنة
 وصفره
 فلا
 حاجة
 عليه
 ولم
 الرقعة
 بالاجابة
 اذا
 رقت
 الثلث
 وان
 كان
 لا
 يطلع
 فيه
 لرقنة
 عليه
 القول
 ولا
 بالاجابة

لنا على ما ذهب ابن الفلاس في مسئلة اذا امر المشتري انهما من
نظام البايع وعلى اهل المتب لا بد منها جميعا وان اعتبر بها
بالعلم **مسئلة** وفي مسالة المراج اذا اقول المشتري في
الدار والمبيعة واشتري بالثمن بمصيه التزول من المشتري
في الكراء من رب المال ان كان التزول من قبل السلطان
البرز لان الاول حصلت فيه التوقيف بالظن من المشتري
والثاني امضا. الفناجع على هذا المخرى يعنى منع صفه الكراء
لنظر البيان **مسئلة** وفي التعريف من وجوبه في شائع اشتراها
من الاول كان يابها له انما عطا من اخر توقيف وترك
ابني ما دعا البايع الثمن المال الذي يجرها وقال احد الولد في
الذي يجرها البايع الاول ليس لا يبيانه في هذا المال
وزعم الاخر انه لا يبيها **واجاب** ان يجر اذا انفت البايع الثمن
ان المال ماله فحق له ان يجره له عيه من الولد ان
المال لا يبيه بل ان الثاني. نظوله وان لم يات البايع الثاني
بيته ويتفق على يتكثف عند ما يجب (لنظر في
واجاب من ربه ان اذا عطا يابها الثاني جميعه نظريه
عنونه الاول ان ثبت انه من ماله ابيه او يجره الثاني وقت
بيع ابيه فحق له بتصميمه وان عجز حله البايع الثاني انه
ماله وحكمه لا عطا اشتراها به ولا كان يجرها ولا من
مالها في حين انما عطا لها في اخذ جميع المال ولم رد اليه
كما ان البايع كان حله فلم نصيب منه والبايع البايع الثاني
وان انفت البايع الثاني ملكه لذلك المال اخذ دون يمين
واجاب ابن حارث الحكمة السنة ان من باع غير اجماله
له الا ان اشتريه المتاع بل ان اعتبر في الاخير انه ليس
له بهو البايع منه عطا له الامر بل فرار المشتري ودعوى
الوالد وادع الولد من ان اقول البايع الثاني او افادت له

بيته

بيته على نحو ما تقدم بها ثم منه وان يحظر له ذلك **مسئلة**
البايع الثاني **مسئلة** ان المال له **مسئلة** وفيه من اراد فسخ
بيع يعادع فيه ويتفق الا ببيع من ذكر الطرق والافنية **واجاب**
ابن عمر ربه ليس يفسخ البيع عن يدها وقع من وثيقة الا ببيع
من ذكر الا ببيع والطرق اذا من اللبنة السقف في التوقيف
المورد ان يتاع تحفوها ومراصفها الا اقله والخارجة بخرق
الدار واخفيفها من قنا بغيرها ومراصفها الخارجة عنها
وليس يقع البيع عليها انما يستثنى منها البايع المرافق
المورد وقال ابن حارث اجوبة احواله انما بها القول ولقد رايت
ذكر الا ببيع في وثائق الامة من شيوخ بلوغا مثل في صلاح
واين مرفد وجماعة غيرهم لا يرون الا ببيع الخارجة عن
ملا البايع وكذا امكن التوقيف في كراء الطرق **البرز**
وكذا يجب بما ذكره من جواز كراءها في كتاب السلطان
من البيان لانه يطل المتفق عليه في هذه الرغبة **مسئلة**
العيوب والتليس والرد لها مسئلة وفي الطور
عن التوازيه سواء الخارجة الدار المتفرات عيب مرد به اذا
ما يعلم وقال غير ليس يعيب في البيع الموثق الجفر والبسر
والرحاض اذا كانت بغرب خيطان الدار او البيوت او تحتها
عيب ببيعها والتفوق الخوفا نهج الدار منها عليه
وهذا كله اذا لم يرها المتناع عند البيع وجوي ما عيرها
عليه عيب ببيها واستنفذ ما عطاها عيب ونفينة
مرداها على بابها عيب ببيها مرد به وكثرة البق عيب
واخبرني بعض فقهاء الشورى انها تزلت بغير كسبت
وحكم مردها واخبرني الثقة ان العمل بغير طعة بسرد
السربو المصفى وان تحت وبيع ولا يبيس رد البقا وحكم
به ببيها **مسئلة** وعن ابن عمر القمود عن بعض احواله يري

النوب الكثير العقل **البرزلي** وفان بعنه من لفتاء ولا طمعه
 منصوصا للمنفذ مبن يفتوه ان البرغوث ليس بعيب لانه يردل
 ولا يقيم والصيان في الثياب عيب لانه ملانم كالغزل **مسئلة**
 وفي العجا مسران من ابناء دار البرنية او فونة بنا حية وادع
 يحمل الواحد في بعنه السنين وبلغ اليها مارد المتفرج
 الغيام انه ان عانت بنية ان الواحد كان يبلغ اليها مارد
 ولو مرة واحدة ردة ولا يهي مصينة فزلت بالمثل **البرزلي**
 يكون قوله في المرونة اذا هارت الساعى بحرا انها هو ا
 حرت عليها لان ذلك اصلا يبعها وكان فيكما يقول ان (الدار
 اذا اكلت ينسلك بها جليسي بعيب والصواء انه عيب فطاسا
 على سوء الجيران الا ان يقال ان عيب سوء الجيران محقق بوليل
 يجوز انها نقلت الى دار ونزح: بخلاف السخوخ عيب مليس
 محقق لانها قد تكون في قوع وقوع **وسيل** برزشت محض
 البناء كرم يظهر له بعد انه تشارف هل يرد به ام لا **باب**
 انه من العيوب الظاهرة التي لا يرد بها **مسئلة** ابن الحاج
 ولو خرج في النوب المفسور اليسير من الخرق مما لا يخلو
 عنه جلا رده لثور و سلامته منه وذلك مثل فقه ربع متقال
 في نسفة مثا فيل او نحو مما حرت القاد في بهم السلامته
 منه الانلا **البرزلي** مثله البوع ما يجرث من برغوث البحر
 ماز كان ففناء ابيه مثل ما سمعت في بحر الصنصنيس
 يلا رده اذا جنى انه من المنصين ولم يضمن به القصار
 وان كان في بحر تونس وسمعت ان الاثنا يشتركون عليه حرت
 الرمل وخرم فيه الغليل هذا يكون كما ذكر ابن الحاج في الخرق
 وان كثر ضمن القصار واد به الضاع في البيع **وسيل**
 بن ومثلا عن برية النوب والفقارة بينه يظهر فيشر
 عليه ما يلوته له ويحبه من جنس النوب ولا يجبا موضع

الربو

الربو على السزى غير انه ان ترك كما هو فقه من ثمة وكذا من يصنع
 المامحة البالية ويكملها ويضع منها بحاشية او سراديل
 وهي في ظاهرها جرد ولا يعرفها الا التجار هل يجوز ذلك
باب اذا وقع عليها الناجر والاطم يحيط علمها ملائحة
 على البايغ ويجب على الناجر بيان ذلك **البرزلي** ويجب ان يكون
 الناجر ما حوتا بان كافي غير ما مودن ملا يجوز بيع هذه الاشياء
 منه وان جعله كراء ذلك نحر عليه بن رشدي في مثلها **مسئلة**
 الشعي من اشترى ثوبا ملنا هو لنصراني مان كان ينقص
 العقل ردة ولا يلا قال وروى عن وهب عن مالك ايضا في السر
 الذي يربط ويعمل بالخل ويبيع حتى يربط لا اراد بيعه باس
 لا يبين ويعرف لعل غير يفر لانه يرد من اكله وارا ان
 يبين لمن اشترى الرب الخلل لانه عيب وغش في يجب
 بيان له للمشتري ولا اراد ان يلاح مثل عمل الرب لانه وان جنى
 للمشتري بلعله لا يعلم بان ائنه اذا اكله **البرزلي** قوله بلعله
 لا يعلم بان ائنه يجهل به او اخلص له تجاز ويبد فخر لاته
 يد علم في الا ائنه ويعينه عليها لقلبة تنهونه ومثلها
 ينادى عليه في تونس البوع في زمان الربيع في الغرغور
 من يشتري ما ينف اصابه **مسئلة** وغرغور القمح
 من التين والقلعة المبيع واجبه ان كان تينه وعلمته
 اكثر من الثلث لان بيعه كذا غرور ويستحب ان كان يسرا
البرزلي قال ثانيا لا على ظاهره لاجب في التلمذ
 والظاهر وجوبه فيه وما قار له مما اليسر في تفسير كما قال
 في الفلسفة ويغربل الفج المبيع وهو الحق الزبي لا يشك
 فيه ويحل ما في النذور ولا يغربل الفج في الجمار في اليسر
مسئلة وفي لصلح ابن الفاضل لا يبر في خر نعل من
 الغرغور في خير ميلول لتشتل وتصفق وهو غش في رشدي

لو ظن مشتركا ان مشتركا من صحتها ان كان مشتركا
علم ان مشتركاً في ذلك بل كمال له واما قوله ان مشتركاً في
الاقل من فيضها او تضمنها **البرزخ** يقع البيع عند ثبوت الشك في
والغزاة بن يجعلون الشك في الكمال روية وفاديات الحوزة الخبيثة
بما هو معروف موقوف عليه وازيادة في ذلك ما يورد في الى صحتها
فقد وصرح بمثل يصر المصنوع **مسألة** ان الخراج المشترا في
بيع الخسوس الخيل والخيول الوهب الخيل ما قوا لها عليه التاجين
والبايع او كان من كاشنه ولو انصرف به التاجين انتم ولا ختم
كما البيع **البرزخ** في بيع مسلم ولا توافوا بصره ماله الموطأ
ان يعطيه في السلطنة او توفى منها وليس في نفسه شراؤها
ليقتد اية بخير ويدخل في هذا ولو اعطى مثل ثمنها وهو قول
خير ماله في العارضة الخيول ان تزد في السلطنة من غير رغبة
في شراؤها وانما لا يفتدى به المشتري فيظن انه من رغبته
في غير رغبته في نفسه انتم ليس تفتي من ماله ما كان
كلامنا لا يخرج وهو حرام لاجل النقص في قوله والذي محتمل ان
باعتها التاجين فيضها وبيع الفتي عن صاحبها فهو ما جاور
لا يشار لصفتها على ان لا تخرج الا ان كان ابن الا ببيع مشتركا
في خير والصلاح وعرفه الشيوخ الصالحين وكان يخرجه الكنت
اذا حضر سوق الكنت يستفتح للدالين ما يمينون عليه
نذا لهم ولا غرض له في شرا ذلك الكتاب وهو جائز على قول
ابن العربي ودليل قول مالك لا يملك المارزي **البرزخ**
لعل هذا المستظهر عنه في سوق الكنت انما يستفتح للدالين
ما يمينون عليه نرا لهم ولا غرض له في شرا ذلك الكتاب وهو
جائز على قول ابن العربي ودليل قوله مالك لا يملك المارزي
البرزخ ويعلم ان الزاوية في ذلك يكون جائزا مطلقا على قول
وحصل الشك في ثلثه (قوله المنع مطلقا والجواز مطلقا في

فيمنها

فيضها وانما ما جاور في ذلك وعزوها من الخلال المنع من الخيل
ابن عيسى وكذا اقبل من هو من ناحية البائع كغيره ولو كان
يغير امره زاد البائع او تتركه **البرزخ** يريده في هذه
المسألة او بما وضعت لاطلاق **مسألة** ان الخراج اذا اشترى
انه غلب البيع ورضيه ثم رجع عينا بغيره عند التقلب فليس له
رجوع ولو لم يكن غلب ورضاه من العيين جميعا ولو قرا من
غيره لا كرها ثم رجعها فلا رده وان كانت في بيعها لبره في
منها بغيره وعن بن رستم يرد من العيب الظاهر اذا كان في بيعها
عند التقلب مع ثمنه وان كان لا يجابو جرحه عند التقلب
ولا يرد انفق **وسيل** المارزي عن بعض اشتراؤه او انتم ارا
البيع بغير بيعها وفي الاقضية انه لا يملك بالاربع وعلم
واحد على بيع العيب وهل له قبل الا **ما حار** ان اقل بيعه
بما الردها ان كانت كثيرة او فيضها ان كانت يسيرة والغول
قوله في مدح العلم بها انما الحق خجله ولو شتره بغيره
بأنها لا تجزى عليه من وقت البيع الى ان يذكي البائع انوارها
اياء ولا حجة لقول المؤلف انه لا يملك بها الا ان من ظاهريهم
والعلم ان تفتق مدح قصور في الاقضية **البرزخ** تفتق من كلام
ابن الخراج اذا اقل غلب ورضى ان يخلص في البيع من العيب
وكما هو المرونة مع المارزي قال فيها اذا لم يفسد البائع بغير
في العبد يرد عليه بغيره ان يخلص المتاع انظر ما هما **وسيل**
البيع عن اشتراطه في ذلك يفتق عنه في نصف ثمنه
ثم رده لان يفتق صغير وقال له استعماله الا ان يظهر في
ما تفتق وقاله البائع بل استعماله طول المدة **ما حار** بغير قول
المشتري انه يعلم الا ان مع ان كثرة الاستعمال مع قوله
جدا في يظهر العيب الذي يفتق من اضرار النار والخطب وكذا
كثرة استعماله وقلته يظهر كذا به او صرفه فان كان الثمن مما يجزى

اعرب ان التفتق
ان غلب البيع ورضي
وبد بغيره بغيره
ابن رستم يريده

مع كثرة الاستعمال وينبغي ان يكون مع قوله من الرق **وسيل**
 ابن رستم عن وكل وكذا على الغلام يعيب في سلفة المشتري لها ما في
 المطلوب البيع وقلة انما تشتريتها من اخر طرقتة البعيني
 بردها على المولى وكان غاليا بهل بوفد التمن او بوفد منه جميل
 او يعرف بين القبيبة القريبة والبيرة **باب** في بيع
 المطلوب المشترا منه او عين وهو غائب بعية القبيبة تبين
 به لرد مبيوتة منه جميل بالتتم ويكتب الى المولى في الموضع
 الذي هو به يبعه وسوا غريت القبيبة او بعت ولا يبرحم
 فلا بد من ادعاء على غائب انه قضاء الحق انه مقرر بالحق
 وادعاء ما يستلزم في سلفه غير مفرواخذ التتم هذه
 وتوفعه وتتم **مسألة** في تعلقه اية جهة فلا تزلت
 مسألة بعد الواحد في امرأة كانت بينه وبينها عاوي
 في دار ومعه ذلك طرقتة البعيني فقال لا اخلد في حضور الحق الزم
 اخلد عليه وتبع المرأة فتاعها ما ان تها ذلك واحضرت
 في خلعت فقلت ليس يلزمها بيع فتاعها قبل يمينك
 بل تخلف وكذا في بيع عليها خا عا لاني لو امرتها بالبيع
 بما عت ثم تطلت عن البعيني وردت فتعا عليها كنا ايسرنا
 عليها فتاعها بل تخلف فاذا طلعت استخفت قبلها ما نزع
 يمينك ببيع عليها بيع فتاعها وجبرناها عليه وهو الحق
 ازقنا الله **البرزلي** نقلت اعماليها عن المنجلي
 وقد كان العمل بما قاله ايد جهة به ان ذكر قولني **مسألة**
 وفي الضرر انما هو في الدابة المشتراة يعيب وقل ليرد فقال
 البائع انفعلي ما بقال وانا افاصك فيه فخرمان كان العيب
 كذا هو الا يكون فيه تلويح في بضاعته لا انه لا يستحق
 الكراهة لا بعد الغياب به ولا يابح عليه جملا وان كلز جملا
 مما لا يعلم من سا عنه ولا اقرب حكم عليه بالوزن في بضاعته

في بيع المتاع
 في بيع المتاع
 في بيع المتاع

فلان فضي

فلان فضي له في رجع في دراهم الا ان يجاهد ان يتبعها او يوجه
 له في. فتجعل فيه اجين في بضاعته وعن بعية البعيني لا يقضا
 عليه في. الا ان يكون بضاعته من سا عنه حلالا عن من مرمين
مسألة وفي ادعاء بن سهل انه اخل في اثبات العيب
 قضائية (الطاع ابلع وفي موضع اخر يفرق من الاول ثمانية
 عشر يوما ابن العطار وابن غناب عليه طلال الاجل جميل
 بالتتم بن غناب وقد يجوز ان يكون جملا بالوجه ويعرف بها
 على المضمون وتكون الاقضية طلال ذلك في المشتري ان
 كانت وخشيا وكذا في الرابطة الا ان يوفق له وفعت مثل
 غيره ولو كانت دارا اخذ من البائع جميل بالتتم واختلف في
 عقابها طلال الاجل بغير بن غناب لا تفعل وعن بن العطار
 تفعل واختلف في ذلك قول حالك واخل بن غناب البائع في
 صرف التتم ومبلغه فاقف من قبل المشتري واخل بن غناب
 وابن العطار في اخطار ذلك طلال ابلع والمثاني خمسة
 عشر يوما وفيه ان ازمع المشتري ان يبع جملا وانكر البائع
 وله جملا بالتتم الا ان يبيع العيب لم يكن له ذلك وله جميل
 بالخصوص **مسألة** بن جنوم اذا اخل المتاع على البائع ببيع
 وهو غائب قريب القبيبة كتب اليه وان يبعه باعه السلطان
 به التلوع ولا يبيعه في بيت غيره انه اخل العيب من البائع
 بعد الاسلام بتمن قوا وانه قبضه البائع فلان وان البائع في وقت
 كذا او ابلع ببيع جملا كذا وانه لا يمكن ان يجادل ببيع وقت
 البيع وانه بضاعته من التتم وغيبته البائع عنه فلا في ذلك
 يجب التضرر ببيع في ذلك الحكم وفرجا الفحة الغريب راج
 في الضرر ويطلب المتاع ان البائع ما يشر اليه بالعين ولا رضى
 به ببيع اطلاقا على العيب وقوله بضاعته من التتم طاهر
 ولو قل وفي وثايق في بضاعته بضاعته من التتم كثيرا وفي

احمل بن سفل وابن حذير وانما نزلت في فلسطين عند فاضلها
 وتضمن العقد انه ينفع من الثمن نقدا فاما بقوله بعضهم يخص
 فيه انه نفع كثير او نازع فيه غيري ذلك وقال بعضهم من العقد
 لبناء ولا يزل كثيرا واستظهر بما هاتئنا الكتب وظهور المسئلة
 ما اعلم به ورايت بخطي حاشية بن سهل عند ما مر لغة كثيرا
 نقل بهذا بغيره من جهل ونصب بغيره للغير لا يثبت الى التنازل
 المتقدمة **مسئلة** بن مروح (ن) ارفع البناء ان الجارية والحيي
 والعبد يملكون في العراشي او تفرض لهم اوجاع وشبهه هو يوقع
 له عند تغفر برضا به السلطان ونفتم في الايقام على البناء حتى
 يظهر فرجه من صوته راجع في الضرر ويلقى عن يده الغنيبي انه يوقع
 ثلاثة ابلح في مثل هذا وعن غيره ثمانية ابلح والاولى ان الغالب
 كهره في الثلاثة ابلح وفي صماع (ن) شهد توضع على يد مول حتى
 يعرجوا له منها وهو مملوك يجوز فيه قول الرجل يجوز ان يموله نفسه
 ويحرم عن بن سهل عن بن لينة ونيل في صماع (ن) شبه ان يكون هذا
 العيب مملوك في غرض وفي الواحدة خلاف هذا الملم انه جازم
 في لينة وان المولى ان يظهر منها فلا يجب الولد بهما كثر ما فيه ان
 ظهر انه يملك البايع على علمه وانما يرد به ان اثبت انهما كانت
 فتول في العراشي عند البايع بن ريش لا يثبت هذا الا بالقرار او
 البايع لان العيب ينهم ان يكون فعل ذلك عند الاولين ما في
 مرانهم بن ريش والحيي ما حكا في حبيب وفي رواية الشريفي
 نقلوا في الامنة تنهم ان تكون فعلت ذلك لتزج الى تميموها
 ابن مروح انما المولى عبيد في الذكران والامانة اذا خرجوا من
 حد الصغر وفرعوا **وميل** ابن ريش عن استرا مسموما
 بوبل فلعونا كثيرا الخطا يخرج به هل عليه يزل ذلك عند البيع
 مع انما يثبت في بيشرة **باب** لا يجوز له البيع حتى يبين
البرزلي في جواز البيع بغير ان كثر الخط لا يقد ومعه على

فيه

فيه الصفقة فاشبه بغير الفح اذا وجد كثير الغلة لا يجوز بيعه حتى
 يفرق بذلك هذا في حصة ويصح ان يقال اذا اراد السير من ذلك
 استر له منه على لغة بصاد وشرته بينه له ذلك للفساد
وصلة فترا كتب العقد والنفقة وغيرها على القول بجواز
 البيع اذا وجد فيها الفساد والنفقة الكثير والشرار في الكل
 محقق حكم المهر واما اذا اشترى كثيرا من انواع شتى معترفة
 الادراف وخروما ملا يجوز فتراوها الا للعارف بالخفي والصور
 وكذا بايها يكون ذلك من باب شراء الجواهر ولا يجوز بيعها
 من غير بيع الغرائم ولا الباهل مطلقا وقد نزل في ذلك روي
 البعث بهذا وتقدمت **مسئلة** اذا اشترى المكون من دوات
 مانت في طيارة انه يدين من احمل بن حذير لا يجوز بيعه
 على اوقافه عنه من الاشياء التي اذا فكتحت لا يجوز بيعها
 كالزيت والطعام الرابع لا فكتحت الخدشة وتحتها لقصورته
 على زوالها من هذا دون ما سبق **مسئلة** اشيع عن
 محمد بن عبد الملك الخولاني يبيع بضاع خابضة مكشورة في لينة
 بها وهو يعلم ان المشتري يعمل الزيت بلان من ملاضمان
 عليه ولو اشترى لعل الزيت يبيعها بغيره لغروته من نفسه
 والاولى لغيره من بضاع عبيد ليس بغيره مسروا لسين
 الاضمان على البايع فيما صرفه من تيسر **البرزلي** والكرا
 لغيره اذا ما في في الابان الزيت في لينة وفيه **مسئلة**
 انما اشترى مطمرا فتسوقه في لينة او اكثرها في لينة
وسيل بعضهم عن عطار ابرمر بغيره الا شترته والمطمين
 هل يمنع من ذلك **باب** لا يمنع من ذلك لعلها لمن
 يشتريها الخردة اليها الا لا تفر ليرصه لقوله عليه
 السلام لا عود ولا خيرة وان كانت تعاقبه فيسحق له عاقب
 فيس الا يشتريه ولا يمنع من معاشه لاجل ذلك لان من لم يعلم برصه

لم يتبادر اليه الشراء منه وان علم جفد رضاء ومن لم يعلم له ان يرد عليه
 اشتريه ماله بعينه ولا يلزمه ان يعلم بوجه من يريد الشراء منه
 فيؤلفه بما نفعه عليه السلطان من العدم والانه لا يجوز له بيعه
 حتى يبيع من الناس كما انه هو العادل له لانه من الغنى بهذا
 وهو الذي ينفقها لا ما لسواه **البرزلي** في كلامه النضوان العلماء
 نصوصا انهم يجب ان يبين كل ما يوجب كراهية في البيع وليس
 مطلقا وليس في الحرفين ما يثبت هذا وقد حكي الخلاف في
 قوله عليه السلام لا عروا هذا هو كماله او يكون معنى لا عروا
 لا يبيع معرضا على وجه يبيعه له ويكون معناه معنى العرش الاخر
مسألة ابنى الحاج من بضاعته وله زوج بينه البايع وغائب
 فقال المشتري لعزوم ابني كتاب الصراف فقال لا ادري بان
 كذا طار بيني وبينهم هذا البايع قبل فولهما ولا علم به من
 البينة وقد يقول انه يعله على اقرار البايع مطلقا لانها اتم
 لانه تخفيف الجواب ما هو من **البرزلي** مثل الكلام الاخير فانه
 في كتابها التاثير في اقرار الجواب وبما يبيعهم رفيق بذكر
 الرفيق والبايعون لهم ان يبيعهم نكاح او علم له في بيعة له
 على فاجدهم وان لم يعلم لا يقول ان يبيعهم بغير علم
 انما قبل قوله البايع ومنهم من يقول ان يبيعهم بغير علم
 قبول قوالهم ببيعها هذا الاذكي البايع على وجه التبرك
 والعزب العبد ان قبل منهم والصواب ان كانوا في بلد قنوجوه
 في الجنة شبه بلديته افر بغيره ولا يطلب منهم ان يثبتوا ان
 كانوا في الجوارض ولا يثبتون ولا يثبت الصداق بانه يلزم
 منهم النشوت والله اعلم **مسألة** الشهي من بضاعته
 وقد اوتىها الوفاة فلا تشك في ظهورها الاخير على انما فيها
 البايع انما انفتحت عند الشتر الاول وتيقن من اياها
 عند البيع لا يجوز لشتره ان لا يبيع بها البيني عنه **البرزلي**

هذا

هنا شبه ما حكي عن ابي محمد قال سئل عن شتر لرجل اشترى ثوبا
 انه لم يخل انما يفته منه **ما جيت** لا يجوز لشتره لانه من ثمنه
 شبه ان يملكه بشرائه ايا من ماله لا تشترى الشتره فيه حتى
 يقولوا ان ماله البايع علمنا انه يملكه او يجوز حيازة الملك حتى
 يارعه من هذا وهذا الشتره البايع لا يثبت ملكه لا يقول **البرزلي**
 وعنه اخذ ان الوثائق دلالة على المحور يكون القول من هه
 بيرة حتى يثبت ما يخرج من يد رجل من غله ان وثائق
 شترية لا توجب ربح الشراء الا من التبايعين خاصة لا يثبت له
 ونقله ليحتمل عن شتره في غير السلطان ووقف في مسئلة
 ونقل فيها شيئا المذكور ما نفد ما جيت به انفق من الثمن
 توجب الحيازة بل يجب على شبه وهو اللطيف عن قول
 الغزنائي ولا يرب الربح في الغيوب لا يثبت له شتره ان يكون
 الغيب مما يثبت التبايع ليس به ويحتمل من الثمن ويكون افع
 من افع التبايع واذ كان في الاقة في موضع بالحق فلا يثبت
 الغيب بالرد لا بعد ثلاثة شروط ان ينظر الى الغيب
 امران وان يشهد ان عند الفاعل على عيني الاقة بغير عينيها
 وان يشهد ان هذه الصفة تدل على ان الغيب افع من افع
 التبايع وان يشهد لجار الرفيق فخاصهم انه ليس له من الثمن
 كثيرا فيعني حينئذ بوجوب الرد بعد الاعتذار **مسألة**
 وعلى ابي محمد في المقتبة بضاعه ولا يشترط فيها الفناء بغير
 التبايع عليه بغيره فهو جازي ويؤثر فيهما ولا يترك غناهما
 واما المشهورة بالفناء كأمراة سطاها بلباسها الا بلباس الغنى
 فيه **البرزلي** اذ بضاعه من يومن منه ان يثبت له ما في هرة
 الخنفة وهي من المسائل التي ذكرها يوجب الفناء والسكون
 عنها يوجب الجواز **مسألة** في الطرر لوباع الاقة على انها
 عكرا او عاقبة منقعة كرها او قال هي على صفة كذا وقال

البعها وهي تزعم كما انها عاصفة كذا اذ قالت عند البيع
 هي كما عاصفة كذا ولم يكن بها ولا اشترا منه فهو كالشتر
 وانما يفتقر الشتر من الصفتين (المتكاح **مسألة** وفي الظاهر
 ما لا يجوز الا بطلان النسيان يعني وجعلها وهو اشترا صبرة
 او لا يشتريها كما جبر جبراً وحالاً في حقها فان جعلها جميعاً جاز
 ذلك وان علم احد المبيعين **البرزلي** وكذا اذا اشترى
 جاهلين بالجنس والتفتيش في موضع لا يفور كما معرفة ذلك
 مثل السفينة في البادية وكان المتاجر يميزها ومنعها
 شحها الفبريت وقال شيخنا الامام والصواب الاول لانهم
 يميزونها بالعلامة والكثرة ويزرع من ارض التربة حملاً
 وازا فخلع الحوز البروي بالكيل والحضرة بالوزن وكذا
 النصب في الميراث اذا جهل معاً وخوذاً من المسائل
مسألة وفلا من ابتاع قداماً وساموها بوجدها عجباً
 يشهد على المبيع منها وجبها كما يبيعها لانه رضى
 بها ملاذ رجوع حال على المبيع وان لم يعلبه كراوها وان لم
 يعلس فلا كرا عليه وهي لابي الوائز **البرزلي** وفي الانتفال
 بالبيع اذا ارجع تفصيل في جوانبه ينظر في الوصول **مسألة**
 ابن مثنوح يرد الغار من التفاهة والصنع وفي الطر عن بقره
 اهلها وكذا الرشح الشرايط في الغار كيب وكذا الجمر
 لان عاصفة لا فوم **مسألة** يعني اشترا او ائمال كيشي
 وعينه في الماع كما انه اذا نزل المظروا غلات جفرة فريية
 من الارل سيرى عاوها التي يبرالدار وتفت مشلهة
 ذلك مراراً عند المظروا غلات البير من ذلك ونرى
 كيب يسري اليها وفتها وان هذا عيب ينفع من التمه
 فتشرون بسم الشفعة قدر الكثير **باب** علهامني
 عكاز ان المتاع بالخيار اذ قد رجع بغيره العيب وازشاً

في الميراث اذا جهل
 معاً وخوذاً من المسائل

رة التمن وانما عيروه ان التمناع رة الدار لا غير **البرزلي** وهذا الجاري
 على الاطلاق النفع ان العيب اذا كان بالسير على الرد ولا يكون
 غير اذ كلاع بن عذاب اعطاه منزلة بين التفتيش في يعلم من الكثير
 حتى يرد او يمسكه بغيره ولا اوجه الرجوع بغيره العيب
 بغيره كالعيب بالسير في الدور **مسألة** وعن يني بن عمر اذا
 اشترت المرأة رطلاً فقال لها البائع هو حبة ففالت المرأة حيث
 له فلم يخرج الغزل لفساد الرماد وان بقي شيء من الرماد بينه
 منه غزول بل خرج جيداً فلا شيء على البائع وان خرج رطل رطل
 عليه بالتمن وان لم يبق منه شيء على البائع انه عيب لا يجزى
 ويؤا الا ان يبيع بينة انها بليت هذا الرماد المشتري
 من هذا البائع فترجع عليه بالتمن وان نكل خلت وترجع
 بالتمن **البرزلي** وهذا نحو ما نفع في الزريعة اذا زرع الشتر
 فادابها لا تبتاعه بوجه بعضها وتختبر عيبها في الرد
 اذا ابيع الزيت ووزن بخرمه وفزع وترى عن البائع الى ان
 يوزن الصوف بفاله المشتري ليستة هي هذه انظر
 للسئلة **مسألة** وسيل (يوجر عن) فتوى قوله هو جوه
 معيباً وقيمتهم معيباً مثل ثمنه من ثمنه هل يرجع على البائع
 شيء لا **باب** ينظر الى قيمته هي كما يوج الصنف
 وقيمته وقت ذلك البيع بوجده فيما كان بينها من النفع
 رجع بغيره من التمن ان كان الذي يبيع عيباً مع او التفت
 او النصف فكذا وهذا اذا طافت عن عيب بغيره
 الا ان يقول البائع اعلان بغيره او ترمع بغيره او ترمع
 عليه بغيره **البرزلي** هذه هو المشهور وقيل ليس
 له خيار جلاءه يوشى وغيره وهذا ملل يستغرق كل مناه
 بل ان مشغرة تفتي الرجوع بغيره العيب **وسيل** عجز ابتاع
 شيئاً ثم اراد ان يشتريه اورياها او ياب من ثمنه

او ورد اليه من الثمن بعه فبضه بهل يجوز له ان **لا يبيع** بكمه
 ذلك ان يشتري منه كما وردوا وبيعه بل ان اشترا من لهما بعه
 فبضه نفسه بل ان كان في مجلس واحد جعرو وان تفرقا بعه القيمة
 فجايز **مسألة** قوله في المرونة اذا قلنا ان يبيع سقني دار
 لستة فذلك غلط في البعثة وهو كرا. يجب ان يفرق بين البعثة
 الحقيقية للمرونة الجواز الواجب على الجواز قوله غلط في البعثة
 فلا يشتري الاصل اذا كان لا يخلو البعثة لا خلاص المعنى
 فلا خلاص في جواز هذه ولو اختلف البعثة والمعنى بباب
 الربو يات خلاص في اعتبار مثل ابيد دارا الى اجل
 لا يجوز ولو قاله افرضت دينارا الى اجل يجوز لانه فيه خير
 بين رد العيني او المثل بخلاف الاول ولو سلم ثوبا في مثله
 لكان في جواز مائة مائة الى ان يخلو المعنى بخلاف البعثة
 كصورة الثياب وهو جاز **الدراسة** يرد على هذا الاصل
 اذا قال انما جرى على هذا الحلية بنصف ثمنه في يجوز ولو
 قال انما جرى على الزرع خمسة ولو قاله انما جرى على
 عمل الزراعة فخصها في يجوز على ثمنه في رتبة ولا يخلو فيها
 الا اختلاف البعثة والمعنى واحد الا ان يقال بباب الرتبة لا يقاس
 عليه وفيها يجوز اشترا ما من ختم او اسكتة او ما شئوا
 المعمر المرجع فظاهر وما بالها الثاني يجوز وفي الحقيقة
 انكر ان يبيع ما اشترا بعه ورثة العهر بعه مرجع العهر
 فقال في خفا يجوز على مسألة اشترا العهرية بخرها
وسبيل المازر في بيع الطن من اشترت نصيبا من دار
 وسكنت جميعها ثم خافت ببيع بوجوب الرد فطلب
 منها البايع كرا. النصيب الذي لم يبع في قوة السكنى
 منعته انها لم تسكن الا في نصيبها ولا كرا. عليها
 بيه حتى يبيع ثبوت الرد اذا اسكنت نصيبا منها وليس

لهما بل يحكم الاجزاء مشاع بتوفا بكا. نصيب البايع في ذلك المكان
 المسكون الا ان يثبت انه اسكنها لغيره. واما نصيبها
 بلا كرا. عليها حتى يثبت رد. على البايع ويرجع اليه من جعته
 تودي ان كرا. في العسقل لان فيه مشكلة المرونة انما كان
 الدينار من مرق وكونه جحر عليه الا ان يجمع بين الذهب والفضة
 وتصوره من بيع السهل لان بعه الشياخ بعه قوله لا يثبت
 دينار البع في الرتبة اجزا لا كليا ولان يفرق لنا الجواب
 ان الباطل اهل المذهب كلها في باب النفاذ في شعر الامور
 بين كونه منفرا من بيع او فرض **وسبيل** ايضا عن
 بيع سلفه بل رهين بعه دينارا ويرى اخذ بغيره
 دراهم هل يجوز له **لا يبيع** بل يجوز انما كان كله بعه
البرزخ ظاهر كان البيع بالرهن بعه الا الى اجل
 محل وهو كذلك على ظاهر المرونة وفي كتابه فرفعه اذ
 كان الى اجل محل البيع وانتمها كسبله الاجل وكان
 فبينا ابو جرح عبد الله الشيبه بعه به ويقتض (فـ)
 ظاهر المذهب وتنفذ ان يبيع كرا. على الامهات ما يخلو البيع
 وهي مشكلة انما كان لا يبيع دينارا في الامهات
 دراهم بعه اليك دينارا بعه او اعطى او لا يبيع
 وخاصة بنصفه فذلك جاز وبه فان يفتي بغيره فبينا
 وظاهر هو الجواب ايضا اجتماع الصرف والبيع في الدينار
 الواحد ولو كان الصرف في الجاهل هو المشهور وفي كتاب
 جواز الجواز الا ان يكون احداهما قبل الاخر واما ان كان البيع
 والصرف معا فكثر من دينار فبينا ان البيع مطلقا وبكسبه
 لا يشبه وجواز ذلك ان كان احدهما قبل الاخر فبينا
 قرر البيع بغير اقل من دينار اما من الصرف او البيع
 وهو في المرونة او الدينار من احدهما اقل هو مذهب

ابن حبيب وناوله لغة الفروسي ورد في وثيق ثلث الصفحة
 من اهلها فابع **مسألة** واما انما يشار تفلي لغة شيوخنا
 وهو الرصاح بلذا ابع لم سلفه بخروبة عما ان يصرفه منهم
 خروبة لا يجوز وهو من ذهب الروقة وفجر في حبه بنية الافعال
 وكل ذلك ثلثان وربيعان ونصبان وتفرحت العلة في اجتماع
 البيع والصرف **وسيل** ايضا عن باع سلفه بربيعان فربيع
 اليه اربعين له واهم والصرف ثلثين عشر للذي يشار في انا ببع
 في اربعين دراهم وفي حال الصرف لعل ياذن بما كان عليه
 او بما هو عليه الان **ما جاب** لا لا يستوي منه في هـ
 بلا يجوز في مع دراهم في جزء الا بصرف معلوم وبغية المال
 بما حاله لما كان بلذا اجاب به رابع ليقضيها ايها بصرف
 يوم القضا او بما يشار اعلان عليه بما ينز **البرزخ** هذا
 نحو ما ففعل لم في الصورة التي قبلها **وسيل** عن باع
 بعشرة مئزرين الى اجل لعل يكتبه كذلك او يصرفه يوم
 وقعت فيه الصفقة **ما جاب** لا يجوز كنت صرفه
 وانما يكتب كيف وقع البيع بلذا اجل اخذ صرفه يوم
 القضا **البرزخ** وقع مائة في المرونة من قوله مائة
 ان ابيع سلفه خمسة مائة في المرونة من قوله مائة
 المسئلة كما هو في آخر ما هو عليه وحقق عن ابي محمد
 انه قال الذي يجب عليه الا باع سلفه بربيعان لا سلفه
 ان البيع وقع خمسة مائة الذي كان قسما ففعل في
 المتبقي خمسة مائة الذي رابع بصرف يوم القضا وفي
 هذا مدار الكلام في هذا الاصل **البرزخ** واعرف في
 في قائلها انه يخرج في اعطاه صرعاها ويخرج في يشار
 ويشتري كان في بغير راجزا وهذا في جلع ليس فيه
 فكل الاجزا واما البيع فيفضا لا اجزا الوجودها او ما

يوجد

يوجد منها مثل نصف خروبة بخروبة في ما ففعل **وسيل**
 ابو محراق عن يشتري من القيراط خروبة ويرد عليه طائفة
 لعل صرعه منه ثم يشتري منه ما اراد بصرف القيراط مكانه
 لانه علم انه يشتري منه ولولا ذلك صار في **ما جاب**
 في الشراء بخروبة ورد الباق اجاز ان يشبه وفي الشراء في
 وقت الصرف بالقيراط **مسألة** الشئ في عن ابي ربيع
 قال كان ببعثني ابن البلاء الا كانت طائفتين يوم بالبرزخ
 وناقله منه بخروبة سلفه وبلغ الدرهم ثمانية **البرزخ**
 في المرونة ان لعل درهما ياذن في نصفه فلو لم ونصف
 فبعضه او اشتري نصفه او ثلثيه فاعلم او اخوف
 يبا فيه دراهم جاز وان اخذت ثلثه فاعلم او يبا فيه
 فبعضه بخروبة وحمل حمله الا امر المهم الكرافة مع
 الشريعة وهي في الامهات لا يجوزوا ففعلها ابو محمد
 كما البراء في وفيه الشئ في الى الجواز مطلقا ونقل في
 الامر المهم جواز في الثلاثة الارباع والجاز في الموازنة
 ان ياذن بكسر الدرهم سلفه وببا فيه من ففعل
 في رابع فاعلم ان ففعلها **مسألة** وفي الموازنة من
 يشتري سلفه ثلثي دينار ما عصى في دينار البرد عليه
 الثلث ذهبا من ففعلها مكرهه مائة في ثلثي دينار
 نقل بقصم جواز الرد في الدينار ولا يعرفه وفيه عن
 لغة عرولة بل ان الدرهمين فتوا له ببعث الدينار ففعل
 ابن عمر السلي وانه فيسأله عما نقل عنه في ذلك ففعل
 فتوا له وفيه ان في مائة ليع في النافذة في المعاملات
 اذ شئ الله **مسألة** في مائة ليع في النافذة في المعاملات
مسألة يجوز بيع الدرهم بغير الجني دون مائة ليع
 وان اختلف ان يكون في مائة ليع في الوزن في الغاية

الشاوي وفي الغنيمة من رواية (استهني نوع بل عسوا)
 رفيقا بينهم يد راهم مبيحا النافه والوازن واقتسموا
 عدد ابل وزنه وار جوا لا يكون بذلك باس فانه (النو تسبي)
 لعلم ظهر لكل واحد الفصل الذي اخذ واعطى بكان (الم)
 النفضل عليه بالزرب بعد امع تحقق النقصان والغير اطان
 بالدرهم مجهول والتمثال معلق **البورلي** هذا خلافا
 لما ذكره في الشروط انهم يكونون معلومين الوزن
 وقال ابن رستم اجلوا ذلك انك لا منهم على ارا السكت
 في حكمة المماثلة ولو جهل في يجوز في اثنان فراج
 لا يجوز رد النصف لان يعلم نفسه بالصحة ووفقفت
 مسألة سالت عنها متنا فينا فاعلموا فيها وهو
 انه انما مل كان بنو نسر يد راهم عدد اجهل قرر
 الدرهم ورا افضاد والا ارباع لا اختلاف السكت
 ونسبا وبها في النفاق ولا كنها طارت احادها
 مجهولة انقدر جهل في الرد مبيحا مسالت فتبخنا
 الفيرني فيضهم وقال بن جماعة ولم
 على الجواز للضرورة لعل بتوا من تسعة في دول سالت
 فتبخنا بن ضرورة مفعال على ما قاله في الامر الم هو
 جاز ومسالت فتبخنا الاعلى مفعال ان اضطر الا سنان
 ليعمل والا فلا قال الله تعالى ومن ينق الله يجعل له من امره
 يسرا فتبخنل جيبها اذا وقع الا خلافا ومجت وغلبت
 الجمل الغنيمة الوزن والنفاق وفيه الجيب والرد في حجة
 والنفاق واحد ههنا الا قوال الثلاثة والصواب يتوى
 فتبخنا الا ما لان الاصل هو الباب اما جواز الضرورة
 فتنا وجرت ايج ورا لا بلا **مسألة** قال اذا وجر احد
 الغير الجين رد يا قبل النفاق والظول ابع له وكذا لا

الدرهم وبعد الاقتران لا يجوز ان صدقه طابع فيه رد
 مع الطيب او قتله واخذ درهمه او قتله وكذا لو كان معه
 وتغافل به يجوز ان يوقره بالدرهم وراز ان يستتر في
 منه ما اراد وراز ان ياتيه منه غير الجيب اذا اتى بغيره
 بينهما معاد اجاز في النواذر ان يصرح به الذي ينكر
 راز لم يفيض اذا ثبت العلق ورد عليه درهم والدرهم
 عنوي قتله **البورلي** قوله ان ياتيه به ما شاء كذا هو
 السمع الثاني انه لا ياتيه منه الصنف الذي اسلم فيه
 يعا لهذا لا ياتيه منه الغير لطيف في دفع الرد وما في
 الرد اذا ثبت العلق ياتيه به ما شاء قبل قبو
 مجمع وجيل بالشهادة وجيل جنوا طيبها بما لا خلاف
 ابن يونس وميمر فتبخني ههنا عليه **مسألة** قال قتله
 في يطره على انه غير اطم طلع البايغ ما يعلمه غير اطم
 ولزمه بريد وبزيد وما اعطيه لا يجزى عليه
 كقولها في الوثائق وان نكل طلع الاخر على البنت انتم
 فيراهم ويعمل له ما تقدم اخا صدقه **مسألة** ولو كان
 الرد في يجوز حكمة بغير النافه يجوز الطيب ورا له طابع
 ملا باسره مثل ان يكون مبيحا لسيير ارجا ورا بغيره
 الناصر وينوقف جيب البينة انما لا يجزى عليه **البورلي**
 كالجيب لا يثبت به الرد حجة يتفق عليه ولم يفيض ولا
 يجزى عليه فيضه وان كان لا يجوز عند احد ملا يثبت لانه
 يتولى الى الصروف بنكره **مسألة** باذا اراد باق الفيرا
 كميني سلعته منه في يجوز لانه يصير قبضة بفضة نقد او سلع
 44 اقل وفيه الوجع الغير اطم في البيع رد يا ورا اراد اخذ
 سلعته به من البايغ في يجوز **البورلي** حكا ابن رستم خلافا
 بين الناصر من ان اوجب الدرهم او ما رد فيه من العضة

او في الصرف بخالصا او رصا هو كنفه المفضل او الصفة
 ظاهرا في الغرم كنفه المفضل خلافا ظاهرا للسلع
مسئلة قال بان اخذ من اطين يدرهم ثم ردها فاعلم
 باخذ بعضه سلفه ورد ما فيه في الحال في جزائه الى
 رد اكثر من النصف وقد مر ما فيه من الخلاف **البرزلي**
 وعلى الوكان في القرب كما يوجب في الثلاثة ما اذا طالع ثم
 يفعل كيبه فناء وذلك لو اخذ بنصفه سلفه ورد بقيته
 ثم اخذ نصف الصرد من سلفه ثم رده ما فيه فيجوز في الحال
 لان امره ان الذي الشراء بالاكثرورد الا انه لم يمسك
 قال لان ما خرج من اليد ورجع اليها ملكا كيبه عائد الا اذا
 وانظر ما يتولد اليه الامر وخالعه بغيره ليشترط فاعلم
 لا يجوز لانه لو سلفه لكان ضمانه منه مكانه صار كانه
 رده في الجملته ولو رد اليه بعد القبيته عليه واخذ بعض
 ورد بقيته في جزئها قرب عنه جميعه فان طالع جاز كما
 تفعل ويؤخذ من المردود في الواحد منه يدرهم ثم اخذ
 بنصفه يدرهم ورد ما يغني القرب في جزئها قرب
مسئلة قاله ولو اخذ بعضه الدرهم طعنا ما وترى
 بقيته عند بنصفه لما يحتاج من غير تعيين في جزئ
 بحالته الماخوذة وان كان يبيع معلوم ياخذ في
 وقت معلوم جاز ولو كان على المعلوم الجاز السلح المزال
 لا في تلك السلعة هذا اذا عطف عليه ولو جعل في يمين
 بعد القف في جزائه يمسح ديني في ديني بخلاف الاول
 لانه عطف واحد **مسئلة** ولو دفع درهمه لما اخذ
 بعضه طعنا او غيره وترك بقيته مهيلا بانه اذا
 في ضمير التامير ولا بشرط في القف كقول مالك في
 مسئلة الدينار اذا بقا بقيته بنصفه ثم اخذ لم يضره

ذلك ولا

ولا بشرطه وفي سماع ابن القاسم يبيع بثلث النصف
 فيما منه يربع دينار زينا ويربع سويقا ويخلع الباق
 عنه الباق على غيرته لا يضر بذلك والدرهم مثله
 لا بأس به ومسئلة المردود اذا اثناع سلفه بنصفه
 دينار فقال لم يقد البيع هذا دينار استوف منه ثلثه
 وامسك الثلث عنه كالتفيم به لا بأس به اذا جاز ذلك
 ولم يكن شرط عنه البيع ولا عاثة ولا اضرار ومثله
 الدرهم لانه تطوع بالسلف للبائع بغيره في البيع ولو
 كان في حقه لكان يباعا وسلفا وكذا الوكان عليه بغير
 الدرهم دينار يربع اليه درهم بعضه فضاء واربعا
 بقيته مجاز ولو ان قبضه بباقيه من احييت معجلا
 او مرجلا **مسئلة** ويجوز التبعة منه وان لم يفرغ لم
 شيئا بل اذا اذن لم يدرهم او اقل او اكثر فيصير له
 وهو اسلم من الذي فاعل ما يفي مراحته بخلاف الاول
 لانه ان يكون معلوما فلا يخذ غير ولا كان يبيع
 قبل قبضه **مسئلة** ولو استرجع جميع الدرهم
 جاز وتكون اذالة بغير الدرهم واخذ بقيته في جزئ
 ازقرا جاعا البيع ولا يضر جاز ولو استرجع جميع
 الدرهم جاز وتكون اذالة **البرزلي** ظاهرا جواز
 الاذالة بغير اذالة وجبه خلافه قال ولو بعت جميع
 ما الشراء ثم اخذ بعضه مالا راع لجاز لسلطانها
 من بيع الطعنا قبل قبضه وعن مالك يمين اشترى درهم
 زينا فلم يبعه اناوه مجاز ان يخذ بما بقا طعنا
 او يسترجه بغيره لا يبيعه بما يخذ منه بغيره قبل
 قبضه هذا الباق في وقال اذا اثناع درهمين زينا
 بغيره درهم واذال من الاخر لا بأس به ان لم يغيره

البرزلية بظاهري جواز البيع قبلها وهو ظاهر العقينتين
 في مسئلة اذا وجع الدرهم فاقصا الفخر فاما **مسئلة**
 ان الشرايين في درهم فلم يجد يفتنه موضع رهنا
 في عوض ما الشرايين لا يجوز الا مطبوعا عليه خيفة النفع
 به فيكون بيعا وفسلحا **البرزلية** ويكون طبعها في الارض
 لعل زواله وكذا كل مكمل او موزون ولو وضعه عن راحة
 خيل او غيره انفس ولا يفتقر لطبعه بل ان وقع رجاء ومظا
 وطالبه بغيره انفس ولا يفتقر لطبعه بل ان وقع رجاء ومظا
 وطالبه بغيره انفس ولا يفتقر لطبعه بل ان وقع رجاء ومظا
 من مكمل او موزون هذا حكمه بل ان وقع على الوجه الجائز
 فمراخذ يفتنه لسلعة واما في الما **مسئلة** من جملة
 ولا يجوز بيعه درهم بغيره ولا يخل غير ذلك بربع **البرزلية**
 مثل ما يعلم بالسوق السؤال اوجه الخلق واما من يميني
 بيع دينار بدينار والسكة باليعة واحدة يجوز ههنا
مسئلة قول يجوز ان يتسلط الغير له من عنده الجمار
 ويرد المشتري **البرزلية** يجوز على اهل الشك اذا صرف
 عما ان يتسلط احدهم لا يجوز ان يضعه هناك وظاهره يجوز
 اقتيلار او ظاهري المرونة بغيره مع الاقتيلار خلافا لما في
 الموازنة **مسئلة** قول اذا ارد عليه غير اطار فيل
 في قوله الجمل لم يجر ولو صار به بعد خروجه فلا وعنده
 الجران وجميع المسنجات من ذابته وغيرها وفي ذلك
 في شرا تفتنة من ما لا يرد عليه قبل بغيره **البرزلية**
 وكذا في شرا طاس يمين من البطان ونحوه وياخذ لافلا
 بعد بقره عند بعضهم وحكي شيئا الا مراع عن
 يقه شيئا جواز في مسئلة البطان وكذا لو
 اقتشرا بطمان لان منفعة الاثنا يسيرة وهي توافقه
 وهي بقر على الاثنا ولا يجرم هذا الخلاف في السائل

فيلحقا

فيلحقا لما تفتح الامسئلة التفتة ببيعها نظروا الصواب
 لا يجرى لانها في ضمان البائع حتى يصر بخلاب مسئلة
 البطان لا يجرى فخرج الخلاف في مقابل الاطراف من وجه
 اخر هل فيه الاثنا يبيها في الاثنا الا ومن
 مسئلة المرونة اذا كان الخرا على التفتة يد مع اليه
 دينار بدينار عليه يفتنه بانه جائز الا ان يعرف بضيق الرد
 مع الدرهم فخلاب بغيره **مسئلة** قال لا يجوز المطابقة
 بانه هب اذا ارد عليه درهم الا على التفتة المرونة والشيء
 المنفعة وكذا الاستيلار على الغناطة والتجارة والنسج
 والصنع وغير ذلك من الصناعات **البرزلية** الماخذ اذا
 كانت العادة الشايرة التفتة او الاعادة واما اذا كانت
 على التفتة مشروطا فلا كما تفتح **مسئلة** ان الاثنا
 مسئلة يوراهم الى اهل من صرف دينار بدينار مع عنه
 الا اقل دينار او رد عليه بغيره درهم لم يجر **البرزلية**
 وحكي الخيف من السيموري جواز اذا اتنا جزا بيمين
 يشتري في المناجزة ولا يضرنا غير ما معه **مسئلة**
 فلا لا يبيع الرجل سلعة في يمين نوع الثمن من ذهب
 او درهم بلان وجهه في البيع واخذ الفدان والقال لان
 الدرهم الجارية بلان لم يكن كالمال في البيع **البرزلية**
 ههنا في زمانه راما الان ما القاب في حل الاسواق الزهبا
 وفي بعضها البعضة ويحكمه ما نزلوا عليه من جدد
 او فرار يجرى او حرورية وهي الغريبة بلان كان الغرض لختله
 لم يجر حتى يمين وفيها ملاحة ما يجوز **مسئلة** من قول
 من اقتشرا من الزينة بربع زينة بلان حتى تخرج الخطر
 بعد ذلك خبره على ان يرد بها زينة او غيرا او يجر
 لم يبيع كسيرة باخذ بعضها زينة ونصها لغيره **البرزلية**

صوابنا على انه كالتصريح بالجملة والصواب جواز، كذا في سائر
 الراعي يكتفي به البيع والصواب وكذا لو كان جملة من الخرافة
 بعضها زينا وبعضها حيا في جزئية هذا البيع **مسألة**
 فانه ولو اشترى اربعة دراهم زينا بمرغفه اثنان المستتر في البيع
 وبها منه ثلثي معلوم من دج الذراع في يرضى فلا خير البقية
 وازنم يبيع الدراهم بان توافر اليوم واليومين فلا جاز
 ولا اشترى لانه من يدين **البرزلي** لهذا الظاهر ان لم يكن
 عند ارباب الحرف والبليغ غير معين ولو كان من غير الزمان
 او نفى البليغ وبها امانة بالصواب الجواز لان راضي مال
 السلع عند ارباب الحرف يجوزنا غير اذ اعلان الاول معلوم
 بالخبر فمينا فثبتنا كما قاله في المرددة **مسألة** قال من
 تسلم فيرطاشا بيا مالا يرد فاما **البرزلي** هذا خلافا
 تفق والخبر انه ان تسلم اخرج درهما يستتر كان فيه اخرج
 نصف درهم ثم وان تسلم اعطاهم تسلفه ومثله بفع اليوم
 في شراء فاق الفسفة او حمل البيع او زمان ونحوه مبدع
 واحد من المشتركات تسلم كله ويفتني من اكله بيجري على
 هذا **مسألة** قال من اعطى الرجل درهما ليصرفه بغير الجبن
 بوجوه فاقطبا عليه بمرج من مفر، ليرجع به عليه فلا باس
 ان يخذ منه درهما ويبيع الغير الجبن **البرزلي** طام الا صوبه
 منه ويجعل ان يكون صوبه بكذا منه على القول بان اختيار الحكم
 ليس كالمشروط واعرب الله فيه في حالاته من يوقن
مسألة من باع تسلفه يدينار ويشتريه كان ان يخذل
 الزمان فلا يجوز له لال اخذها الا بغيره بعهده فيه ربه تسلفه
 لها بان والله على البيع والبقية جوزه **مسألة** من
 اشترى ايضا بوجده فيه بيضة بدر او جرحه بان رده عليه البايع
 صوابا مع الجميع وان وجدها مرفقة به هو عيب ان رضاه

جواز **السبل** الخبيث عن شريك في دينار واحد لهما اربعة
 ولا خربقته يصرفها من ربحي فاذل حاج الربع ما يقصه والاخر
 كذا في جده هي الاول وتعا من مع الثاني الصير في الزكوة فاختار
 منه ببعده تلك الدراهم ربا عيانتا وبها بغيرها عمن يخذلها
 فثبتا فثبتنا هل يبعده او لا واذا ايسر رده في الاول ما
 في ايصنع وفيه لو كان لو اخط وجعل له هذه الحصة اربعة
 يوع او جرحيني **في جاز** بان صار رجة طاه الى ربع ماضية
 ما لا اثنان بان جعلت في الحصة اشترى بذلك او بغيره
 ربا عيانتا ردت الصعقة الثانية عليها والاولى كحكمة
 وفي هذا الاصل خلاف ولو جعلوا في ذلك بعد يوم رايته ردها
 الناس اليوم وما بعد عن ذلك ليحيى الثاني ولا يعرف له والله
 صبيحهم ان تخذوا العساة **مسألة** **ابن ابي حنيفة**
ومنه القلو المعتبر وهو الذي قال فيه ونحوه بلذ في طعن
 القلو واما القلو الخبيث بلفظ **البرزلي** فانه يفتي في
مسألة قال لا يجوز ان يشتريه فيصير بغيره ويرد عليه
 هبة **البرزلي** ومعه في العيال ان يبعه البعثنين
 اجاز فيا ساعا الردي في الدرهم وهو ضعيف لجواز كسر
 الخبز ثم وق الدرهم وكثرة التصرف في الدرهم دون الخبز
مسألة من فذ اح من بقاله نصف خبث من فم سلما واعطاه
 درهم وقال له اشترى على نظرك لا يجوز رده الوفا له الغريم
 فيه حتى اشترى له ما يباع **مسألة** من ابتاع
 قلعة بمسك موزونة لا يجوز ان يشتري منها شيئا لكونه
 ببيع او سلما ولو لم يبارعه في قال له اليك زكريا خمسة
 ارطال وغاصه من الثمن فجاز له يرد على الثلث مالا يجوز
 ان كان يبيعها جزاء ولو اشترى البايع نصبا او جزاء من
 اجزائها الحارة له مطلقا ونحوه ما حكي الرواج ومقتضى الرد

يجوز بيع الشاة والسقيط رخيصا منهم ما شاء من الرراهم
 ويستثنى ارطال المزد الثالث ما فيه الجواز والمكيل والموزون
 الارطال البصري مثل الخمسة والستة رطل ان باع مسلما ويجوز
 ان يبيتن ارطال المزد الثالث ما فيه الجواز والمكيل والموزون
 يجوز مطلقا ويجوز لشراؤه من السقيط ما شاء من اجزاءها
 ولو بيعت الى اجل لم يجز الا على النقصان والجزء منها يجوز لشراؤه
 بعضها الى الثلث وزنا وعلى النقصان لا يجوز **مسألة** هن
 تسليح قلة سمن مراء ان يرد عنها قلة رطل جزاء له وبه
 نظر **البرزلي** لعل النقصان من باب الرطب بالبايسر والصواب
 جواز وهو من باب حسن الانتظار في باب الغرض **البرزلي**
 في الامر بالبيع ان يفت طعاما على كيل او وزن ولم يفيض فيه
 باعه واحال عليه من يفيض منه فلا يجل لذلك تكلف منه اذا
 تحققت ان مينا عه منه باعه قبل قبضه وهو امانة على
 البعثة **مسألة** ويجوز ان يفت من غير قبضه منكم
 نسبت من الطعام وغيره فلا يجرى عليه على ثمن طعامه
 ويتنزل الحال من ثمنه فيما يجل له ويرم عليه له ذلك عند
 الحوائج انه هو كيب لضيق التصرف عليه وجود ان يكتفي
 انه غير قن طعام يفتيه كعادته فيكون السبيح لا انة عليه
 ان يعمل ولم يعلم وينبغي له التوفيق الا اقبل على كنهه انه
 قن طعام **مسألة** ينقد اجحور بيع نور طعام الى اجل
 ولا يفسد ان يفسد بربع فيفوز او ياكل او ياكل **البرزلي**
 لانه يرجع بيع جزاء وانما جتر وتنفذ للطعام نحو في
 استثناء طابق من الشاة ولو كانت مسمنة لكان الطابق
 عندهم عيارا عن ربحها **مسألة** الصانع لعل يجوز بيع
 اللؤلؤ والربان والبنق والضوء والنيعلون ويقول البع
 قلها مما ياكله الا في بئيه من الطعام غير يبي

فقد اثنى اعني جواز عن كثير من الطلبة **مسألة** الزبي ذهب
 اليه احاديث ان كل ما يفتان او يتخذ للايدي والنقش او ليغلا
 له فهو خا للطعام **مسألة** الرماح من له دينار في ذمة رجل
 جاءه بربيعة فيقبل له لا يجوز هذا ما كذا هذا سلعا بانه يتقبل
 بيه سلعة جرميعة **مسألة** الخضر لعل يجوز لشراؤه الروح والامانة
 للوطي والذكر والخمرة على ما علمت من حال كسبهم به ههنا
 الوقت من الاثنيان يبيع **مسألة** اثنى على امر
 سللت عنه يذكر ان الغزاة ينزضون قبل اخرها في
 فسقنتهم في هذا الوقت مرادات باصرة ولا يفيض بعضهم
 بعضا بجمع هذا كله البيع العامة باذا بان يبيع بجمع
 مضاه لان حاله ومنهم من يذكر ان يفصلهم بجمع
 بعضا بجمع هذا الالبس لشراؤهم لان الفضة لا يفتت
 حوالته يسوق ولا فزوجه عن اليد ريع الوجه الاول فخر
 لكان الخمس **البرزلي** ومثل هذا يبيع البيع يتسالمون
 في غير الرقاب ومن حط له طاب له فلا يكون بيه الا ما غش
 من اهل الجند وبعضهم يفيض في جميع ما ظهر ولا يفيضون
 من حفوهم من القيمة فهذا يفتيه الفسخ الشان
 هنا لان كل واحد ما يفيضون لزبي الحقوق بهم فيه
 عنصاف ولا يعادله الخمس وشركوا عليه اخره عند شرا
 تهم فهو يوجب لهه والاخر يوجب بئيه بئيه
 بالبيع لانه مما طنة باصرة **مسألة** وبيع المرونة اذا قال
 ابيعك مائة ارضية بكذا يملك في اليك وهو خرا بجمع
البرزلي قال شيخنا الامام في المسئلة ان يقول الراعي
 بئيت وهو مراد هنا واخذ منه اذا انفارضة الخفيف
 المرونة واليماز الراعي بالخمسة لان الشرا بجمع في اللغة
 وتسميته كرا حقيقه عومية ولا يفتت كل قوله في المسئلة

انتهى الى السقف المنشوي الباي ياي وجع كان يرجع للبايع
 مطلقا **البروي** كقوله فيها من ابناء حوايل او حيوانا
 او غنما ما غنمها المستقلة **ومسئ القرابا والسافان**
والجواب مسئلة ابن الحاج كان ابن الفطاني يقول العرب
 ما لا يفتن بان فيه الاصول تحت وان في يظهر فيها قصر
 وعن جن زرقون لايه فيها من ظهور الثمرة وفيه الاصل
 بخلاف الهبة **مسئلة** وفيه اذا اقيمت القرابا لا يفتن وفيه
 بخير تحت ولا يفتن من استعمال منها ويات وتخرج كما تركته
 بما ثبت من استعماله فيبصرها بخير وان ثبت انه كان
 يستعملها لنفسه حتى مات بطلت ولا تملك فيها الوطابا
البروي هذا هو الاظهر وعن يفتن لانه ليس من استعمال
 الفلتة لا يملك حوزها وقوله لانه قل فيه الوطابا بان كان
 عالما ان استرجعها اليه يملكها ولا خلاف في دخول
 وطابا فيها **ونزلت** مسئلة في تركته تنجنا للاص
 رحمه الله وهو انه كان تصدق بسلع في بيت من بيوت
 داره وجعل من يخورها يعاينته فتشهر فيه وهي كتابان
 في كتاب ولا طاعا الجوارحين يفتن وليغرا في بيع الزيتون
 وفيه ههنا الصرفة منين في توفي رحمه الله فمستحق
 الميت يرجع فيه بغير اصابه وفاته مع هذه الصرفة
 ووجد البناح في بيته بغيره فيها علس محضه امير
 المرحنين محضه وجعل له مكان من طلاع بغيره المحاربا
 ان الصفة تبطل لظهور هذه الاسباب في البيت
 المذكور ولا تملك وطابا فيها كماله يعلم به واختار بطلان
 انه ليس منها الثلث واجتمعت بان هذه الاسباب لا تقرب
 باعيانها ولا ترفع الشهادة على عينها بتركة ما ذكر
 في الماذون في مسئلة التعليق واشترطه اذا لم يفرقه

البيئنة

البيئنة وفلت انما اقيمت البرز البيئنة وكشف البيئنة
 عن تلك السلع بوجوه بعينها ولفيت بيئتها بالبرز كما في اكثر
 ما نهايت في سبيلها ولا فرق وان اقل حشره من هذا وليست
 كماله يعلم به لانه يستعمل عادة يهمل قبيحا البقيع
 بان الصرفة او الهبة اذا اراد بها اليه انه يهمل بطلانها
 وحمل النسيان عليه بغيره وجرابها بغيره من الكمال
 يعمل فيها بقوله عن فلتا البيئنة التفت ويحصل الشك ان
 لانه كان ارضى ان يخرج جميع ماله في مرضه فمات المير
 المرحنين ما وقع فيها من الخلافة فذلك كله اعمى للثاني
 لاهل المرحنين يبيع ويشتري ماله لهم **وتيسل** من رشت
 عن الزرع في الاصالة الصر وحرير بيع ثم اصابه الفخذ له
 يلزم الحرا او لا **باب** اذا اتوا الى الفخذ حتى عا ان الزرع
 لو سلع من الصر لا يملك الفخذ ولا كرا عليه **وتيسل**
 ابن حجر يفتن منه لم اربعة او ثلثون او اقل اذا كان
 العمد والزل بجلته بالجلته بالعلافة واقل تارها بطل فبطل
 منها انهم من طريق الاستيفاضة للضرورة ويتبع
 بها المستتر في اثبات التوايح او لا **باب** كل ما
 اكل من الثمرة مع وجه لا يفتن الا شرازمته ولا من اوقفه
 من يرد ههنا من محض وعامة الناس ويعلمه كماله
 ونحوه فهو جارية بان كانت قدر الثلث فلا يفتن
 وضع عن المستتر في خراجه من الثمن هذا اذا كان
 البيع حيا وان كان ماسدا لزم الضمان مطلقا
 قبل الطيب وبعده قليلا او كثيرا وان اقلها في
 الفار يشهد الجمع المذكور اذا قل منهم وحصل العلم
 يشهد انهم عند المستشهد عن من فاض او
 نحو بلا شك ولا ريب في موضع لا يفتن العمد ولا ضرر

بهن مقبولة الضرورة اذ هي غايته الضرورة **السورة**
 في المرونة كل ما جاء من قبل الله فهو جائز فلا التحريم
 لوعايب التمرة السصوص ولم يفسد منها شيء. بل الروح
 بالعبير يفسد وان كان مع السفاكه فلتنتها رجع بناب
 السفاكه ولم يفسد الباقى حكم الروح بالعبير وطرد القصار
 واقتله ان اسقطها الربح قال واري ان عايبها فله
 حكم العيب وان اسقطه رثلت له يرجع بفتح على قول
 عبد الملك الغايل بان الربح ان اسقطها ليس بجائز
 رجا القول الاخر بخبره في قوله معيبا بدل الشئ ورجع
 فيسقط عنه ثلث ثمنه ونقص شيئا بفتح هذه الا
 جزا بالنظر **ومسل** السيرة عن جائز النقول
فاجاب ثلثها لا يوضع ما دونه الثلث ومزهيبي
 الجواب فوضع مطلقا خلا قول الجاني في الزوجية
 تهم اكثر من ثلثها اذا جاوزته يسير عضا وبخبر
 ولم يفصل الضرر بالصواب امضا. الثلث محفل في
السورة في ههنا الثلث مع قصه الضرر فولان
 فذهب ابن القاسم الا مضى خلافا لغيره وهو ظاهر
 الوطيد الثاني في مسئلة اذا اوصى لدارته فان لم يجر
 الورثة جعل في المساكين وارثا شيئا لا ملع في
 الزوجية اذا انقضت بقاؤها وهو قول الثلث
 بل اني بقصه الضرر ماله ليحيى وبفضاله على الزوج
 وحكم به الغايف وانعم في فتواي وحكم به مع الصراف
 خلافا لابي جعفر العطار في منظر الضرر **ومسل** ابو
 حجر عن الرضوخ نزل في الرودة عتق او ان العسر مكيلة
 فربقة وينبغي في العسر ففر الثلث هل جيد جائز
 له **فاجاب** ان يجمع بين روض الشئ وما قبله الرود قبل

قطابه

قطابه في صار ينفذ في عصره وحين فزيم وقد دخله الروح
 وهو فزيم بهه جائز ان انفع في عصره اذ ثمنه من التسليم
 فخر الثلث بكثر وان نفه عصره اذ ثمنه اصل طفتة او مسر عنه
 جلاء ليس لروء فلا جائز لانه عيبه فله عليه التمرة **ومسل**
 ابن محرز عن جنا على فغل يقطعها وعليها خراج **فاجاب**
 الذي يخرج ان تنوع النخل على ثمنه بر جواز بيعها **مسألة**
 بقا الخراج على ما بيعها باذا قيل لسوا كذا اعطاه **السورة**
 فرد عليها خراج **مسألة** في ثمنه ان يكون لاهل الزمة او من
 ارض الخراج عن ثمنه ثمنه واما لو كان الخراج ظلما كما نزل في
 في الارض المعينة بالانوار من يملكها فخر في الخراج
 يحكمها لما عرو من جعل ذلك عيبا يتفوق انهما مهيمنة
 كما تقدم ومن يقول بشفل الخراج على المشتري في المشتري
 بل ان ذهب معظم حنيفة الارض ميلزمه فبئها على ما
 هي عليه كما تقدم على ثوب ما فسد فسادا كثيرا وان لم
 تثن معظم حنيفة ذهبت لزم فبئها ما راجعة خاصة
 على ما هو عليه والله اعلم **مسألة** **السورة**
السورة قال في ثمنه الاصل اصلها ما خرج البزار
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يقول احدكم زرعت وليقل حرثت وفيه مسلح عن
 جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقول احدكم
 عرسا ولا يزرع زرعا فيما اكل منه انسان ولا انة ولا شيء
 الا كانت له صدقة في حرمته. اخرج من طريق ابي هريرة
 لا يقول احدكم زرعت وليقل حرثت بيان الزرع وهو
 الله قاله القرطبي في تفسيره كمثل حبة الالبان في
 دليل على ان الخراج الحرف من اعلا الحرف (المنفعة) من
 المكاسب وينشغل بها العمال ولهوا ضرب (الله بهه)

مسألة

قفق
 ارض الخراج

المثل ثم ذكر حديث مسلم المذكور وفي الترمذي من طريق
 عاصم بن رضى الله عنها سمعها من جده عليه السلام قال انتم تسوا
 الزرع في تباين الارض يعني الزرع ماله والزراعة من جرو
 الكفاية يجب على المالك ان يجعل الناس عليها ما كان في مفاهاها
 من مخوف لا يتجاوز **السؤال** قوله من جرو الكفاية يحسب
 للفراس انها من اشرف الخالصة واهمها والصف
 عات وعلم البيانات والزراعة والحياسة والنباتاتها
 ضرورة للانسان لا يحد منها وغيره من الصفات
 مروت موادها وحكي الغرض في التفتيش في سائر
 لمن يري النور في الارض ان يقول بعد الاستعداد ابراهيم
 ما تخرجون افترق فزرعونه الآية ثم يقول بل الله الزارع
 والمنبت والبلع السمح صلى على الجحر وارزقنا ثمره وجنتنا
 ضرره واجعلنا لافك من المتكبرين وقال ان هذه القول
 امان لانك الزرع من جميع الاجات من الرود والجراح
 وغير ذلك مما يمتلئ من نفع فحرب يوجب كذا **وسيل**
 ابن رضى عن اخراج الارض والبلد والبقع والخرم الاخر
 العمل كما ان يكون له الربيع والاخر الثلاثة الارض وهل
 يجوز له لا **الجواب** اما ان ينفذها بلغة التشرية
 فيجوز وبلغة الاجارة فلا تجوز وان لم يمسحها بشرية
 ولا اجارة ويقوله اجمع اليك ارضي وبقره وبذرة وتنتولي
 العمل ونحوه ويكون لك الربيع او الخمس او نحوه فكل ابن
 الفاسح على الاجارة وحله سمعوه على التشرية فلا تجوز
 وبالأول قال ابن حبيب هذا تخصيص غيري ومن
 ادركنا من الشيوخ لا يطلونها ويكون الخلف
 اجمالا وليس يجب ابن البراء هو جواب حسن كل حصل
 وقد وقع في الغالب جواب يقرب منه (الارزقوا

(حسن)

احسن مساقاة فيها **وسيل** عنها انما ينشعب
 وغيره من الشيوخ انظر اجوبتهم **البرز** ظاهر نفاي
 الشد وقينا من شقيب انها اذا كانت يلفظ الاجارة
 لا تجوز بل تغلق وقد كرم بن يونس في المقارنة ان في البع
 لا يضر مع تغلق المعنى في مسألة الاجارة فعليه فتكون
 هذه المشتركة بلغة الاجارة جارية لا في قد تنفع هذا
 الا ان ان المشتركة تستلزم اصولا من المشتركة في دفع
 ضررها غير العمل والاجارة قد تكون في غير الاجارة
 لا ينشأ في المشتركة **وقفت** هذه المسئلة بالفران
 فرما وحديثنا مكان فتبخنا ابو جحر كعب الله الشيب
 يجي عن الرماح انه ان اسند الخراساني زايه غير
 داخل في المشتركة مثل التوب والطعام ونحوه ان في
 المسئلة فوليها الجواز والمنع ولا يفتي بالجواز ويجزها
 على المسئلة الشيب كقوله فيشترط بيها الا عتال ارج لا
 فتح ابلغ ذلك فتبخنا المذكور ورخص وعمله واستشهر
 العربيه عنه هم جوا بلما فارت البني بالغير رزقفت
 على طريق ابي شبيب وانما خنا بنو نسي بخبر عنه
 ذلك الضعيف وربما سمعت انهم دعوا على من منع ذلك
 وكان الشيب في اجارة لضرورة الناس كونه لا في
 قال ابو شبيب نحو هذا غورا واما ما ساد الخراساني في
 نونيه فسمعت انهم يشترطون على الخراساني لا يضر
 نصيبه من النين دانه فيجوز بشرية في حيوانه
 وحطبه واستفاد ما به ومخير له وهذا لا يخرج جواز
 الا على ما ذكرناه الا ان يكون ما يقتضيه الخراساني بنسب
 ما جاز به المقارنة في مسألة التشرية المساقاة
 على العمل اصلاح نحو الخيرة واخواتها وكان شيخنا

العقبية ليس ذلك ويعتقد الاصلاح هناك في كل المسافات
 من منا بها واللاستتواج هناك بغيره الخارج من الشوكية
 ليس به اقل وامامه يقع من منزلة السليم في اصل العقدة
 بلا قلاب في منعه وفي جواز، بعد العقدة تخرجوا قولان
 الجواز وهو مذهب المعتزلة وهو ظاهرها والنفق وهو اصل
 ابن الفلاس في مدح لزوم الشوكية بالعقد خلافا للمعتزلة
وسيل السيرة عن غير معتزلة بين ما جبرور وبين
 قسمي بالالة والسلايم والجمالية وحل دوران اليها في مبرها
 عمر الرشيد بهذه الالة بما ارضه بغيره الشوكية والشوكية
 مهله يسوع له وهل يلزمه كرا **ما جاب** ما اقله به
 من السعيا بلا ينال الرجوع عليه جميع ما انتفع به من
 ما لهم ولا يجوز له ذلك الا باكتفاء من الشاكر ايو جمع
 لا اهلك رطل رطل ارضه بغيره في زرع احد الورثة منها
 وانما حق الباقي في عيسى في الارض كرا لانه انما زرع غور
 حصته فلنا له ولو كان مركب بين رجلين موجه احدهما
 ما يوصف فيه من ماله في يد الاخر ما يوصف في مال
 ليس هذا اقل الا في الركب يسافر به وليس في الشوكية
 تركه بغيره في الارض في حالها **السيرة**
 فيعتون السيرة في السيرة الاتهام كالمركب لتصرفه
 في جميعه ظاهره وهو انما جعل السيرة فيها نزل نصيب
 خاصة وظاهر المرونة وغيره الا انما في هذه البهنة
 الشوكية او تصرف بغيره في قدره اياه او يلا في لانه تصرف
 في ملكه وملك غيره وحل امره الى العدة ايا الاظهر من
 فاديل انه يولد في الشرا بغيره حرقه مما اراد في نصيبه
 وكذا انقله ابن يونس عن المعتزلة في ارض السيرة كفة
 وذكر لها تفصيلا واجتا بن رشيد في مسألة المركب

لمثل ملا ذكر

بعض ما ذكر ابو جبه وفي الطرارة احرثوا الشوكية الارض
 مرارا كل واحد منهم اومرة واحدة رجب على كل واحد منهم كرا
 ما حرق يفتسمونه على قدر حفرهم **الابن** لباينة من يات
 منهم في ايمان الزراعة بزرع بغيره ورثته ارضه بزرع
 بزرع بغيره بلما كان في اوان الحصاد يخلل به بغيره الورثة
 الزرع بينه ولك الا جبره في الارض الزرع في الحكم بغيره
 كرا ارضكم ان الزرع يسمع وللعا من ارضه ولو علق الزوج
 او خطت الارض كان على العا من بغيره الزوج ومعلقة العمل
 على فديته ولعيسى في كتاب الجدة ارضه كرا ارضه بغيره
 بزرع وبغيره ان الزرع لها اذ اخلت زرعته لتعيبه وعليها
 كرا الارض والبغور في الزريعة اذ كانت من طعمه جان
 عطي في غير عملها لم تصف المصنوع ورويه العمل
 ومنه ابن لباينة خطا **السيرة** وهو ظاهرا المرونة ان كل
 من يتصرف بمن يوزن له في التصرف فيه من اقله للمنفرد
 وعليه العمل وان كانت له فيه شفعة كهره وكذا التصرف
 في الولاية وشبههما **وسيل** عن مركب بين رجلين
 اراء اقل هما السيرة في حصته من الركب الى العدة
 وليس الا في كل في تصفه ورويه من يكره بغيره
 تصد ما حمل لشريكه من الشرا **ما جاب** الزرع
 لا يحد ما يحد في نصيبه ان يلا في شريكه بخصته من الشرا
 ويعتقد من السيرة في تعامله على ذلك ويصفا لبيعها
 المركب ويقتسم ثمنه **السيرة** والرد او العيب
 فيهما في الركب **مسئلة** ابن الحاج بمن اعطى
 ارضه مزارعة فبجدة في النصف بخرق الارض خمسة
 اوسق من الفج بافتنا ابو عمر الا في كل الارض عشرة
 في يبلغ نصيب كل واحد من نصيبه الزكاة بخلاف

المسافلات والفراش انما يزكيان عما طرد صاحب الارض فجلاب
 الجوابية الخمسة مما يقع بها عياضهم او الزكاة فيه وان لم
 يكن الا خمسة او حسن لان الاصل الواحد بها ملكه يترك
مسألة واذا اخلت خمس الخصال فكلها تشارك في
 في خالصها في بئر البرزلية لانها تشارك العمل مع الخصال
 المكان **مسألة** ولو اشترى الخمار السيل لكان له ان يبيعه
 مثله فيما عدا **مسألة** واذا اشترى الخمار من ثلثه بغيره
 ولا يبيعه له **البرزلية** بناء على عدم لزوم الشراكة مطلقا
 كالمجالات وعلى لزومها وهو شريك مبيع في حصته من
 العمل وبأخذ ما يجب له من الزرع **مسألة** واذا اخلت شريكه
 عليك البيع لجهة العصادين وعلى الفخار والعشا وهكذا
 معلوم عندهم قبل هذا البيع وهو جائز وان انا ههنا
 يرفيق وحاصبه كذلك وخطاه العصادين والموتف
 عليهما وهو جائز **البرزلية** مثل ما وقع في الفراض
 في جمع الارواح والايمان ونحو ذلك **مسألة** ما يقع (اليوم
 بأخذ من من الزرع ويعملون منه معيشة العصادين وهو
 جائز وان اخلت ما يلق به كل واحد من الارواح والحو
 بما يزولوا فكل واحد منهم يظن مثل ان يجمع هذا كله والآخر
 بالزيت او البني فتشرك والمصواب انه كالشركة بالكلية
 بين المتشركين اذا اخرجوا ذلك وامان ذلك احداهما
 يفيء والاخر يفيء او احدهما يبيع ويبيع الآخر (اليوم
 غدا وعكس) ويبيع الآخر في يوم اخر يذبح في ذلك
 اقبلا فكل واحد في ذبحه في شريكه (بني جيرة) الى منعه
 مطلقا وذهب شيخنا الامام الى انه ان اخذ ما يخرج كل
 منهما ولا يكون من باب السليبي والسليبي ويؤخذ الاول
 هو الاول على كل حال جائز ذلك وهذا المسئلة شريفة

في الفيروان

في الفيروان واحدا رها وكل يتفق لنا ان هذا ظاهر الروفة
 من كتاب الخلاف من مسئلة اذا اخل نجم من نخوع الثمانية فكل
 احد الشريكين لما حبه يذبح له الى آخر المسئلة **مسئلة**
 قال ويجوز ان ياتى من شريكه نصف حرا ارضه ان اعتزل
 الرزقة **البرزلية** يجرى بها اقل الشراكة والبيع في اقلها
مسئلة قال ومن اخذ ارضا من غيره ليعملها بغيره ولم
 يذكر الجز فهو جائز **البرزلية** الا ان يكون الجز معلوما
 بمادة **مسئلة** قال ولا يجوز ان يفارن الجماعة شرط مطلقا
 لقطعها وعن ائمة ان مرض الخمار استوجب عليه حصة
 ببيع **البرزلية** بناء على لزومها بالقيمة كذا في الشريكين
 في العمل (ان مرض ولا يبيع في ذلك على القول بجوازها مطلقا
مسئلة انما يبيع في شريكه الحصة المتأخر من عمل
 اليد ومنفعة الارض والرزقة بل ان اعتزل او تغرب مضى
 ويجوز له ان يبيع في ذلك بالاجرة بغيره في الاجرة ومنفعة اليد
وتيسيل بغير الفاضلين من شريكين اخرج احد ههنا
 بغيره الاخر يذبح بغيره في البقرة عطاء شريكه في البقرة
 على المسكنه وصاحبه البقرة في الطوب خلف الزوج فطلب
 حرا يري وطلب الاخرين يري **باب** باز كل واحد منهما
 منطوق بها اخرج بل ان اعماره التي انه ما اعطاه الا يرجع
 لثمنه خلف على ذلك ومنع واخذ ذلك القيمة ويطلب ايضا
 الاخر انه ماز في (الصور) الا بالاجرة ويبيع خذ منه ويأخذها
البرزلية اذا كان مثله يطلب ههنا **مسئلة** وعن شريكيني
 لاحدهما الرزقة والاخر البقرة والارض بقره في ذكرهما فقولاه
 رب العمل البقرة الى صيرورته بما هو راسا يطلب صاحب العمل
 رب الرزقة لنصف حرا المشوقة **باب** انه يحمل على الطوع
 وان انكر خلفه ان ما جعلت له لا لا ترجع ويبيع نصفه المتوتة

جواب انه يحل على الطوع وان اضطررت ان تبيعته
الشرعية الجارية كما تنفع اذ ينظر الى المعاملة بين اهلها
 في القول قوله والا فمرعي الفصل **مسئلة** وعن حماد بن قيس
 بعه الاخر ثم عاملا. اخر يصنع معه ثم بعد ذلك يطلب
 اجرة المالك السابق **جواب** بل انه ان اقرم وشرك القيس
 في اختياره فلا شيء له وان طرد به اجرة السابق من المالك
 السابق فيكون له اهل العلاء **البرزخ** ان كانت الشئ كفة
 مع سعة الصواب ان له اجرا ليلك وان كانت صالحة فقلنا
 انها تنفع بالمعنى او بدلتها العمل ان يكون له بغيره من
 الشفعة ويلزم جميع وضابحة المعلقة على الخالي وان قلنا
 لعدم لزومها اذ لا يلزم الا بالبرزخ فلا شيء عليه **مسئلة**
 وعن سريذ بن يسار مثل المالك كلف بوفعة بينها مكانا
 باخرها وجاهها فخر مزرع ذلك المالك يطلب الشئ في الاول
 اجرة المالك او بغيره شريفا **جواب** قال بلان زرعا
 الزريعة فهو ميبها شريفا وان لم يزرع عاينها فلا زرعة له
 وبأخذ اجرة ميبا اليه بغيره المعروفة **مسئلة** وعن
 حماد بن عيسى المالك كلف وزرع بعه الزرع ثم طردوه وعلى ان
 يأخذ اجرة في جميع ما مضى وقال حماد بن عيسى في الزرع
جواب بان ما زرع باليد فهو ميبه شريفا وبأخذ
 اجرة في بعية المالك **مسئلة** وعن حماد بن عيسى
 الزرع ان كل ما يعلونه ميبه ولا يرجع عليه فيه شيء. معاونه
 ثم طلب اجرة من الخالي بان ثبت شركه له ولا يرجع
 عليه شيء. ولا طلب انه ما كان ذلك منه الا يرجع به ويعطى
 فينة ما عمل وان قال ارضه ترا حنة بغيره وبقا في قبل المالك
 وانما طلقته منعتا وفقت بينهما وقال تلو عن بنت بلعانة
 بلا يرجع عليه شيء. وهي هبة **البرزخ** مع هبة

الشركة

الشركة بشرط اسقاط الاعانة فلو ان كان كراويا
 لعله بلا بضر ذلك وان كان ما جزا عن مثله لولا الاعانة لم يضر للجهل
 بغيره **مسئلة** عن حماد بن عيسى بعه له شقة اسقاط الاعانة
 بغيره الخاسر ما قرر عليه بغيره اذ جاءه البقر فجز عن بعية الارض
 ربطه معه زوجها في ارضه ثم طردوه في الارض جواها
 ما تنفع ان يصوع فلا شيء له ولا طلب وبأخذ ما يعطيه اهل
 المعرفة **مسئلة** وعن حماد بن عيسى بعه شقة بغيره
 وخاله فلو رعا حوت جميعها بغيره حوت رانته لا بغيره اذ انما هو
 يربط معه طلبة الزرع زوجها. اخر بعه ان العرق من طلبة
 الزرع تكون معه شريفا في حيا شقة بغيره ما اختلف وطلب
 الاخر ما يصح في الشرع في الشركة **جواب** القول قوله لان
 الشركة تلزم بالعقد ويكون زرع الزرع على ما تنفع ان تصوع
 فلا شيء له ولا يله اجرة الا اعانة **البرزخ** وعلى ما علم
 لزومها ليس له من زرع الاعانة شيء. وما جمع احواله **مسئلة**
 وعن عيسى بن عبيدة (الخالي) بعه شقة وببيع وبربع الا شمس
 ويحصد ويذرهم وينقل السنبيل الى ارضه وان شرط
 عليه بغيره لعل لم يزرع **البرزخ** حوت عمدة البادية اليوم
 بشرط البيع بالبرزخ الا خففها من لها وعمل الحقة واستغدا
 الما ان اخذها اليه وهذا يعسر لها ان شرط مع هذا عمولته
 عليهم ميبه شقة وادارة خارجة عن الشركة فتجوز
 على ما تنفع **مسئلة** قال يفتسم السنبيل المختلط
 بما قرر الزريعة ويطلب كل واحد على قدره **البرزخ**
 ذكره بن يوسف عن بن حبيب ذرا عن سمعون ان طلال فينة
 في ارض جارة يجهلون حصصه في ارضه ولا شيء لجارة فيه
 ولو كان ذلك بين الارضين كان بينهما نصيبين (تختلف
 الزريعة او الخرنوب **وتيسل** ابو عبد الغروي بها فبترت منه

الحرة الشترية ودلت المادة ان الواجب ببيع بركة لان العادة
 حرة بتخليق الصنف **مسئلة** ان الطرح مشترك الرابح
 مع الجلاسر لا يجوز ان احدهما يتصرف ويبيع والاخر يبيع
 ويضرب ويتفق بهما اعمال مختلفة **البرزلية** مثله في
 المرونة اذا كان احداهما يبيع لبيع والاخر يتقبل عليه
 المبتاع لا يجوز **مسئلة** وفي التماثل اذا كان احدهما
 المؤد بين يديهما او اخرهما وفي الاصل المشترك جارية
 ووقف ابوا عمراة مبيعا وقال بهما بالغير وان لم يباع ولم
 السمع بهما جوا **البرزلية** واختار شيخنا ان كان
 نقلهم تلقينا بالمشاركة جارية وان كان احدهما
 يعلم الثمانية والاخر تلقينا جلاسر واختار ايضا اذا
 كان لا يحسن الرسم الفل او قطع رديا مع جلاسر
 الجلاسر لنقلهم وسمعت عن القيسية في الاول
 خلاصة **مسئلة** وفي الضرر جلاسر ان يعلو
 في اية ما التصرف بها يعمل عليها البيع واليومين ما
 العمل **البرزلية** وكل هو المرونة النع مطلقا وعن ابي
 لينة ان الاعطاء في اية للرجعة ما التصرف بها علمت فصارت
 القراير جلاسر المنهم ولا يجوز هذا في السبيبة ان فرج
 لان امرها خطر **مسئلة** بعضهم عن ابي ابي
 وراسه الخطب مناصفة ببيع الماشي **باب** ضمانه من
 حاجته ويحلف الاجير ان ينهم **البرزلية** اما ههنا
 فيعم وعمر في ان لا يخل على الهمة ان العاشرة
 مشترك في الشراكة واما ان كان تطوعا بالصواب انه
 عارضة وقد تجرد على المحققات بالعقود **مسئلة**
 ذكر القرائن في شروط الشراكة مع ذلك ويجوز في الغنم
 على ان يجعل كل واحد حصة معلومة ولا يجوز في الاجل

مثله

مثله في العسمة لا يجوز قسمتها ومبيعا عسل وشراوها
 يجمعان في اجازة والى اجل لا يجوز وكذا اخرى بغير التاخيرين
 ويؤخذ من فسمنة المرونة وكان شيخنا يقول ان كان
 الغليل الذي يبيع الخيل بلا عبارة لم مطلقا واما شرا
 الاجلح والخل في الاخرة اخل فيه بالزوم وان لم يذبح ولا يذبح
 في العسل في الوجهين نعم عليه في المشرق واخر الرهن
البرزلية وكان شيخنا لا يبيع في قول الغليل داخل لانه مقرر
 على الخيل دون الكثير على اطلوب في عرضة اخرى ان العسل
 داخل في البيع البيع لانه العادة البيع **مسئلة** عياقرون
 الخارج عن رجة معروف في صحيح المال للتجارة سراجي
 بغير بلاد المغرب لمات هناك فقامت جماعة يطالبون
 ايضا بغيرهم واقبت بعضهم انه يعلم شريك او لم
 يجد الشراكة ولا عود صورتها واقبت بعضهم اقرار
 الميت انه وجه معه في تلك السيرة مناعا واقبت بعضهم
 انواع لم مناعا يسيرا في تلك السيرة واقبت بعضهم
 حينا قلم ولم عفا ربا المحضرة بين لنا الحكم مما شتهرت
 به لهما ولا **باب** الشراكة المذكورة غير عايلة ومع
 ورتبة التوحيي العيني انهم لا يعلمون بين سوروتهم
 والبيع والقايع مشترك الا من كان صغيرا او تحت ولايته
 والشهادة المذكورة ان اقرار الميت ان بلنا وجه معه
 مناعا ولم يسمع مفذارة بل ان اقرار الطال ببلنا جنيب (زوجه)
 مثله مع التوحيي في بغير منه ثمر جلاسر على مطلق
 الحق ويستحقه وان اعطاهم لا يثبت له يثنى من العيني
 وطلب المرونة انهم لا يعلمون انه وجه معه ثبات الا من
 كان في الحال الموصوفة والمشتقة بالذات عايلة يعطى
 ليس الطال انه مرفقة ولا منفعة وانه ليس عليه الرهن توقي

ابو اذكريا البرقي عن مفارض مات وبيع مال فراض في بوجد
 بعينه ولا علم هل هو ميمان في ام لا **باب** مزج ماله
 بوجه من تركته ولا يقض على التركة ببيع الا ان يثبت وفي
 الجمع عليه بالمال نظرا لاحتمال ضياعه والاختلاف فيه لا كثر
 الترتيب يقضى عليه براس المال **البور** حانه كره وهو
 نصها في قوله ومن ههنا وفيه مفارض المسئلة قال ابن
 حبيب هذا ما وقع في المرونة في الموت واما في العتس
 از عينها بمطابقها اخذ بها وان لم ينعنها بمطابقها
 بها فلا يصدق في الدين كذا يفسر لصنع ووجه
 بعضهم مزجها بغيره ان يكون انفعها او ضاغط
 بفريقه وعطى الضمان ان ضاغط بغيره فيوجبات
 الضمان اكثر لا كثر فيقال انه يكون ردها بنفسه او
 الامر الا ان يكون اخرا بينة ووقفت مسئلة في
 مفارض او مضمرة مات بعينه او لا ان لم يثبت
 فيه شيئا الا بالمال وقال يفرق من الزوج واج
 مسئلة ووقفت لابن رستم في علانية ربع التيمم في
 السوالة واخرى ووقفت في اختصار الاسئلة لابن
 عيسى الربيع وانظرها فيه **وهي** البضاعة عن
 مفارض في بيلار في مبيعات البضاعة في موضع
 قريب منه عن وسطه هي انما فيه مال فراض في تسمية
 ثم ابتغى حين ذكره فلم يجد **باب** المفارض
 ما سوي الحوكة والنصرف بما اقتضى الخرج وليس
 له النصرف بما اقتضى لما جعل له من نكته عليه
 فيرجل اولهم الا ضمن ما هلك بسبب ذلك والوجه
 في هذا ان يجب من هذا النظر عما يفعله هذا او من
 تصرفه في البلد بالهيان بما وصطه او حظه في النيطات

في قوله لا يصدق في الدين كذا يفسر
 لان قوله لا يصدق في الدين كذا يفسر
 لان قوله لا يصدق في الدين كذا يفسر

بان حلف معا ذن فيه نصا او عدا في اوكان لا تقر به فيه فلا
 ضمان والاضمن البور في انظرها مع مسئلة (الود بفتح
 اذا تسميها على نعله وتحوذ له وما يبيح من الضلال واجعله
 عن قبيلتها انها وفقت في ود بفتح واقت في قبيلتها
 بالضمان مسئلة البور في ما يبيح به بالدين فهو مضمون
 منه بالشرط او العدا في ماله فيضمن فلما عجز عنه الغرماء
 ولما كان له في البيع بالدين لم يضمن ان عامل الضمان
 الذي جرت العدا في ماله منهم في هذا مسئلة
 وعن بفتح التناخري في الفراض في شراء يضمن بعينها
 لا يجوز ذلك الا في حال غلته في بيع رفا بها لا يجوز
 وتسميها قبيلتها البور في اذا اراض به في رافعا
 از ياخذ عنه مضطرا او العتس في الجاهل يجوز في اي
 يربط اول مسئلة من مفارض القينية لا ينبغي ان يصرف
 صاحب المال من المفارض في العمل به وهو مضمون بغير
 العمل **وهي** ابن عيسى (السلع) ايضا عن رجل اخذ
 فراضا بدينارين في هبة ثيابات وخريريات هل يجوز اخذ
 بدينارين بغيرين وذلك اذا اخذ منه دراهم نصيبها
 جويرا ونصيبها في ثيابه هل ياخذها من ضمير واحد
 ويضمن تسليع بدينار فذا يضمن بغيره بديعيات
 وتصيبات وخريريات معتبر فلات عن كرات **باب**
 يحظر بيع بوزج المسائل الشلاف ما ذكره (المسائل) والله
 اعلم **مسئلة** وعن الرماح لا يجوز تسليع في بيع فراض
 لم يبيع **البور** في المرونة لا احي مفارضه من يستحل
 الحرام او من لا يعرف الحلال من الحرام وان كان مسلما
 وماله شيئا حراما لا يحل بيعه في بيع الحرام من المسلمين
 مملوكا او كثر الدعايع بجاز له الفراض في الجاهل وفي

بان قال علمه انك وامكنه وح ينظر عليه بلسا اذن
 وررض بسفره بلا ضمان عليه وان انظر علمه بلسا حلف على
 ذلك وانه ما اذنه له في ذلك وعزم العامة **وسئل**
 ابو قحافة عن رجل فراضا لصاحب مركب على ان يحمل سلعة
 بغير كراهة والرجح بينهما **باب** ما اذا فراض رجل بلسا
 وله اجارة مثله في عمله وكراهة مركبه ولرئيسه وفسادته
البرزخية ظاهرا هل من حبيب ان له كراهة المثل وفراغ المثل
 لانها اربابية يستند بها احدهما بغير خسارة عن راس
 المار فيه انه اهل المرونة **مسائل الوكيل**
وسئل من رضى عنه وكل وكيل الخصومة في كل خصمه
 اخر يمينه ويمنى الوكيل الا لو عرأوة فهل ينجح لعراوة
 يمين الوكيلين او لا ينجح لانه انما يرضى بحجة من ليس يمينه
 ويمنه عراوة **باب** الوكيل اذ لا يجوز لاحد توكيل
 من هو عرأوة لخصمه ولا من يخافهم عن خصمه لان الضرر
 به الوجهين ليس على ماذ كرهت انه لا يعلم من دعواه البتة لعل
 لاجل عراوته لخصمه **مسئلة** ابن الحاج للمرجل ان يخافهم
 عرأوة بخلاف توكيله العرأوة عرأوة فانها حرة ضرورية الا ان
 يتسرع لاذائه فيضيق من ذلك ويقال له وكل غيرك بركب
 انه يجوز فخاصة اليهود في المسلم في حقه وهو رخصة
 عراوة **البرزخية** اطلاقها في كتاب المدينين ومن ادى عن
 رجل دين بغير امره بان ان فعله رقيقا بالمطلوبه وازاراه
 اعانتة فلا يجوز ونحوه في بيعتهما واقتطاع المناقرون
 هل يجل على الجلاء او يرد الحق الخصم بان امضاء مضا
 ومثله مبيها في بيع المصير والمسلح لى على مبيها الا تسلا
مسئلة ابن الحاج يمين وكل على الخصم والصلح والافرار
 والافكار ما فراضا بلسا بلسا. وثبت حق الوكيل فيه

بصلح

بصلح الوكيل بما لا يتجاوز فضل منجته والطلوع والاعمال
 انه في بصلح واستطاع بوثيقة بصلح بصلح بصلح
 لموكل بان لا يمين عنده مرجع رد الصلح ووجب على الوكيل
 عزم ما اقرا المطلوب به ويرجع هو على الغريم وانما وجه
 عزم الوكيل لغرايه به اطلاق الغريم واقتطاع المسال
 وان له على الوكيل على الوكيل بالصلح حلفه ويمينه بغير
مسئلة وفيه اشتراك على الخصم لا بد من تضمينه
 الافرار والافكار وان في الافرار كل ما خلا بصلح الوكيل
 فاما وجه الضرر ان لا يجعل له الافرار والافكار بصلح
 يقبل الخصم وكذا لا يرد لها وان لا يجعل فيها الا الواقف
 فلو لم يرد له ابن العطار انه لا يقبل حتى يجعل له الافرار
 ابرزتة نزلت بفضي مبيها بان لا يقبل الا ان يخبر مع وكيله
 ليغير بها بوفعة عليه خصمه او يمينه في وقت الحق فربما
 في مجلس الغاف وفي الكسالى جرا العمل عنونا انه رجا
 جعل له الافرار لزمه ما اقر به عنه الغاف وزعم ابن خويبر
 من ادان فخصم مرجع ما لا يلزمه اقرار وهو لا يغير
 البعدى اليه قال واتفق العلماء يميني قال ما اقر به على بلان
 وهو لا رجع في انه لا يلزمه انتهى قول ابن العطار غير معزوكلام
 الذهب قال هو المشهور وبه العمل عنه الغطاء والحكام
 قال شيخنا ويظهر من منوم بعه من تفاد من الغطاء
 بغير شر انه يقبلها دون اقرار الا ان يخطئ الخصم حقه
 في شره الافرار كما قاله بغيرهم في توجيهه اليهم دون
 قلقة الا ان يقول ذلك المذموم عليه **مسئلة** ابن الحاج متى
 ابن عتاب الزبي جري به العمل وانما له الشيوخ انه منسأ
 الفقه في وثيقة التوكيل فتسليمه في حق كره ذلك
 البصر في وانما يرجع بها مسأ وان يمينه ليشا وفي شر

لا بد من ذكر الافرار
 في وثيقة الخصم

فكل
 الوكيل

التفويض التلا بمقتضى تفويضه في جميع امور الوكالة من بيع وغيره
 وعليه تدار رواية مطروحة وغيره عن مالك ولا يثبت تفويضه
 اذ لا يصح الاصل في التفويض الا بشئ اما جعله له وان قال في تفويضه
 انه وكله وكذا في معوضة (فانه فيها مقام نفسه وانزل
 منزله وجعل له النظر بغيره) بيان ذلك فله جمل ما له من
 ويعود اليه الا ان لا يبيع شيئا راسا بغيره وكذا في
 معوضة جامعة لجميع وجوه التفويض ومعاينته كان اقم
 في التفويض المتين اختصارا لغير التفويض الشامل العاقل
 ان يقول وكل فلان فلانا معوضا جامعها لوجوه التفويض
 كله لا يثبت عنه فصل من مصوله بل هو يترك تفويضه
 عنه في قوله فيه اختلافا للشيوع المتفرقين قال
 بعضهم لا يجب في ذلك قولنا موصولا لاحد من المتفرقين
 والظاهر ان له ذلك لانه نزل منزلة حين يوصي له في عطف
 التفويض **البرزلي** قاله بن رشيد في البصائر قالوا في اختلاف
 الحكماء المتأخرون في ذلك وكذا انه على جواز التفويض
 في السلم الثاني واما المضموع فلا يوكل الا ان يكون
 الولي لا يملك مثل ما وكل عليه بنفسه وعلى الموكل لذلك
 قاله في الضرر والاصل في البروثة في مسئلة الخير والعارية
 وغيرهما قال بن تيمية وقال قبل هذا قال فيهما
 طلبة من وكل على طلبة عقوقه والتمسحته عنه والافرار
 عنه والانكار بما فران موكله وهي دار تزيه او اعلان على
 موكله ما ينة دينار وهو لا يملكه وانكر بن عتاب وغيره
 وقال انما يلزمه من الافرار ما كان من معنى المخالفة
 التي وكل عليها ابن تيمية وهو الصحيح من قوله وقوله
 ابن عتاب هذا وغيره وقوله بغير التضيوع ان التفويض
 لا يفتي في التفويض استمر على العدة فضاة بلوا بغير

اعمال التفويض التلا العلم في بيع دار سكنى الرأى وطلاق
 زوجته **البرزلي** ولا يملك في قوله هذه المسائل كسراة وثيقة
 التفويض لم يثبت على مطلق من مصول التفويض ولا معنى
 من معاينة الا على العصة او ربطها الرأى ذمة ونحو
 ذلك وتقع من خلال ابن رشيد وابن الخياط (ان التفويض التوكلي
 خاصة تقع عقيبها بالاعمال) وهو راجع لما ذكره خاصة
 ابن عبيد السلام من بقاء التفويض ولا يملك خلافا
 مولييه في العود الا اخرج على له نسيب هل يقصر له ولا وجه
 نظروا في تبيين هذا النظر انظر **البرزلي** وقد يتخرج
 فيه اختلاف من مسئلة اذا اخطأ لها نكحها رأتها
 عاينة هل تقصر على ما ذكر وهو مزاجه ابن الخياط او تقصر
 بجميع ما يملك تحتها وهو اختيار من رشيد فقلت على
 جميع عن الاسئلة وعنده اذا عطف في عطف ما
 يملك تحتها وصفت من بغيره في قوله في الاول
 خلافا **البرزلي** بل هو كان في بقاء التفويض اجمالا على
 في بقاء معاينة الا يثبت **البرزلي** المار به من وكل على الشراء
 على من اطلاق رجل بغيره بخصوصية بيها فيعمل في بغيره
 انه بغيره واذا فله في اطلاق هذا الرجل هل هو عيب
 الا **البرزلي** اذا ثبت هذا مضموعا على الغير بغيره
 البيع **البرزلي** انظر هل يتخرج على مسئلة من اشتراكتها
 من الاما يوجد فيها اخر مما قل او اعلا **مسئلة**
 ابن تيمية ان خلا وكلفك لما الي من قليل او كثير هل يثبت
 به التوكيل جميع الاشياء ومضا فقلت ان كان نظرا وهو
 معزول علامة عمدا ليس بنظر الا ان يقول له اعمل هذا
 نسيبت ولو كان غير نظرا فلا يثبتنا وحقت في اهل الحديث
 منع التوكيل على غير وجه النظر لانه بساء وفيه (البيوع)

البعثة من هذا تفسيره المنة من هذا من هذا
 بقوله اذا لم يكن بسلا او ينفذ نقل النسخ عن الزج مع
 توكيل السعيه البرزخيه ومنه ما يقع في هذه الوقت في
 التوكيل في بيع الرهن يتولد او يغير قول وبما شئت من التمن
 وكيفية شئت ولم يعول مع نقل التوكيل الفضاة بل يضربون
 الاجل المبيع ولو كان التوكيل كذلك وموجب البروتة في العلية
 ان كان في عقد المعاوضة وان كان في الطوع بعد ذلك مع
 بطلان دليل على انه عادة جرت بكيفية في الطوع وهو شرط في
 العقد ما جعله النسخ وان عادت انه يعول في هذه الوكالة
 ولا يستغنى عنها الفضاة ومنه تقدم لبعض الفضاة عن
 المبيع دون العدة ولو كان ذلك في الطوع ولعله لعادة جرت
 عنه ان شرط في العقد بما ذكر ابن رشد من الحكم في
 لعادة دون العدة وفتل في جملة المرونة **مسئلة**
 ابن الحكم من وكل ليبي في بيعه بدينه بفضه براءة القريب لان
 من الحق رضاه وانزله منزله بظاهري الجواز ونحوه لان رشد
 وعن النسخ لا يجوز لانه فضيع المال قال شيخنا الامام وعليه
 عمل اهل بلدنا وظاهر كتاب المديون انه لم يبح له في التجارة
 بهما **مسئلة** ابن منور وليس في التوكيل اعذار ولا ابدال
 في الضرر والخروج مسائلة ابن زريق وفي الاول لا ينسب لسهل
 من اخطأ ابن زياد من كمال ان يعذر اليه في توكيل خصم
 وبيع بينة في اراء من الفضاة ولا يخرجهم من السالطين
 فرب لا حد اجماع في التوكيل وانما السيرة عند الفضاة
 ان يثبت التوكيل عند هم ثم يوضع النظر في اصل
 المطلب بل لا فائدة فرع الا ان يوجله في الترمع ما عده ثلاثة ايام
 ونحوها النظر في كلامه وفي الطور ان اقامت الموكل
 لم يكن التوكيل خصال الا ان يشرع عند تصالح الخصومة

فيه

فيه فاما هذا فقول يعذر اليه في عقد التوكيل بان كانت عينه
 فربية في الثلاثة الايام كتبت اليه واعذر والا فاض عليه وارحية
 له النجدة **مسئلة** ان اخطأ رجل بما رجلي في مهر امراته
 او دين رجل واحد عدا كماله صا حياها ما فرط الدين والوكالة
 يبلز مع ذلك اليه بان فلا حاجة الحق عليه بركة قضى
 له به لانه انما قضى عليه اولا باقراره والمصلحة فيه انظر كيف
 عليه الذبح ولم يثبت ما يراه من طابع الحق ووقع في اخ
 الثالث من الاستقنا من ابن الموار اذا اموت من له عليه
 حق ان يكتبه باسم رجل وعرب المظلوب ان الحق له دون
 مغايب من له الاسم وظلمته اتمت وابرام من دفعه حقة
 يحضر جله ذلك ولا يقضى عليه بوجه وان افراغه ان لا يبع
 لا يبريه بان قامت بينة لطالب الاسم انه لم قضى عليه بالرمع
 وبنيرانه لا يقضى عليه بالرمع الا ببراءته ولعله مقتضى
 ما جاء الاسم ومنه من له الحق لا يقضى اليه وانما تقلم انه
 غير خفي لم يرضى وبرامته ولو وجب في حكم ما عرفت ان
 المزمع كتب باسمه عليه امر كماله مع الى هذا ولا شك
 فقام ان نجد مقتضى في يفتل كماله مع اليه ولو عرفت انه
 جمع بينك وبينه وامر كماله مع اليه قضى عليه بالرمع اليه
 ان عرفت انك قلت ذلك لا نه من باب الضمان وان لم تزد
 بما ان قلت امره بالرمع اليك بلما يقضى عليه لا بالبينه
 بما الاانة الصبي لو قال رجل لحاكم اعلان علي ديني وغدا
 امره هذا بفضه لم ينفذ له ان يحكم به عليه ولا بد معه
 لفتان بقوله لا نه مغر على الدين ولا غير لازم **البرزخ**
 في مصلحتها التالف ولكيفية ما اسلم فيه وكيفية تغيير
 حضوره ويراد افعه اليه ان كانت له بينة انه لك
 اسلمه وان لم يكن دفع في كينيته في المأمور اولى بغيره

البرزخ واللائيحة واللايمان **مسئلة** وبه اذا خرج لحم
 الشربكيني الى دين لفضاله دون ان طاح به وبعضه وطلب
 الاجرة من صاحبه فله ذلك بعد حله انه ما خرج لذلك
 نطوعا **البرزخ** ميريل الا ان تستهل العادة (هـ) مثله
 لا يافد اجرة فيما وفي اصله مسئلة كتاب العارية وكسرا
 الدرر **الميل** المارر عن ورثة بينهم خوص بوكنت
 ائمة منهم زوجهم كما احيها واعلم وبخاصتهم في
 ذلك ما خلا الاخ بيعة انه وحده بينه وبين زوج (هـ) ختمه
 عداوة فريضة بسبب الدنيا وان هز (العلاوة يسوي)
 ضررها للاخ بصلح جهل جهل الوكيل انما وكيف ان وصل
 وكيل من المقرب بلال وقد مر انه للفرقة والذمت الزوجية
 انه مالها وجبه عرافها بما زوجها البيت وطلب الوكيل
 خصوصه **مسئلة** وفي الضرر من عزله وكيله بارادة ان
 يتوكل لخصمه بارادة الا ان لا (طلع عليه من عوراته)
 ووجوه خصوصاته ولا يقبل قبوله ويتوكل له **وتيسل**
 السبور في معنى بعث معه بدنا غير يشتري بصل
 فاما ما يرجع من سببر وفلان قد ضاكت بقبل له فم
 جرافية في الرفقة يقال لا الا انه خرجت عليهم القوب
 فكانت في طرف عما منه يجعلها في من سفلكت
 ولا ادرى بما اية وجه سفلكت وشهد بها اذا عروا
 وشهدوا اخرون انه قال كانت في طرف احرايه مس
 سفلكت ولا عرفت باني وجه تا عت بعض **باب**
 اختلاب قوله بوجبه حماته **مسئلة** في الحكم للقاري
 وعليه قال (هـ) رسل طاهر المذهب انه لا يقع للقاري في
 حقوقه بخلاف الحكم عليه وفي المذهب خلاص في الغير
 لا يقع جوار من (القبلة) والرد بالقبيل ومنه منه
 سم

والعرق

والعرق بين الغريب او قريب الغيبة وغيرهما (انظر المسئلة)
البرزخ وتفت مسئلة فديها رايت فيها انقيسرا
 لاني اية بعد الغيرة في القاي في غير رد اياها فله ذلك
 في رجل وكل وكيل انظر له في ماله بانه وجوه النكرو غاب
 غيبة بعينه ثم سمع انه (امر بفلان اولياؤه) على الوكيل
 واشتوا انه في النظر في مال القاي وانه يجتشي عليه
 التلغ يحكم القاي بعزله بعد الاعلان وعارضه لهزا
 القاي في بعد ان نما عليه بالقول (ايحل حكمه) والبع في
 ذلكنا البعالي الرد عليه وانه لا يضره عليه ما ادع الوكيل
 جبا واجتج بما في ذلك بمسائل جليها من الموازنة وغيره
 وفرو ذلك بان كنه القاي في نوله اليه من موضع السر
 دسويصه على خلاصه والتكلم ولا مع ما يعزبه نفلتها
 من جعلي وهي راجعة الى هز المسئلة ويلزم على ما
 اختار النقيض ان اخيه التلغ ان ورثته يكتنون من النقيض
 عليه الا ان ركانته الى تضر بخلاف (هـ) ان مهلا **وتيسل**
 ابو حجر عن له بما رجل دين بلفيه آخر ما قضى منه خمسة
 دنانير بغير اخذ ربه ثم لغيه ما خسر ما قرها عنده ثم
 كلبها منه بعد ذلك بانظرها جعل عليه كمين (هـ) ك
باب في الغي المقتضي رد المال بغيره بصل
 اقتضى بغيره انه مرضه بغيره الغريم منه وان جحد
 حله له ولا رجوع له بما الغريم بالنزاع جحد المقتضي
البرزخ في فراضها اذا ادع العامل ثمن سلعة بغير
 بيعة مجزوء البايع وجبى السلعة والعامل ضامن وكذا
 الوكيل على شراء سلعة معينة ببيع (التمني)
 مجزوء البايع فهو ضامن ولزم المال تغريها وان عابغه
 البايع الثمن باقراره عن ثمن مجزوء او بغير ذلك ويطييب

له ما يقتضيه من ذلك الا ان يدوم الوكيل التي بفترة ربع صلا
 بضمن وهي تجري بما اهل ان الغاصم وانتهى فيضمن
 المشتري ذابته وما اشكفت من يري ببيعة يذخر المشتري
 منها من تلافى البايوم ولها نظاير وفي الغزو منها الاما
 علم الغزو من نفسه انه زنا بحلال له ان يجد ثاغ فيه
وسيل بن رضى عن زعم انه كان وصيا على رجل
 واخراجه وعمل وكبلا على فقه المال ثم انشربوه لشم
 وخاطبه بها فابى المربة **حساب** لا يصرف فيصا
 رد عما من الايجال لا سيما بعد ان انشروا ويلزم بهما
 اقربه من توكيله بما فقه المال ان لم يثبت الا ليطا
 ضمانه بفقه الوكيل اية توكيله لم بما فقه اذ اقبض
 واذا ما تلعه بغير تعيين الطاب ان لم يكن وصيا وانما
 منه في توكيله بما فقه المال ويصدق الوكيل بما اذ عما
 من التلف اذا اذ عما بوجع منتهى لا يفريه ولا يصيب
 مع يمينه وان كان ثبت فقه الوكيل للمال ببيعة بما معا
 بية الداع بر ايو لا الداع وان لم يثبت الا بالاشهاد هما
 او باقرار الوكيل للجنة ولا يبر الداع ويكون للطالب
 الرجوع به عليه وان رجع بما المطلوب بعد يمينه بما
 تفد رجع المطلوب بما الداع الا ان يصدق بما في
مسئلة وفي كتاب ابن سحنون لا يجوز اقرار ابي
 الصبي ولا الوصي بقبض او مر اية لان مر اية لا تلزم
 وهو قتلهم عليه وثذا انه اقر بما مطلوب بما عمله
 من يمينه وما يمينه بدين او يمينه **مسئلة** وفيه
 ان اطلب جسر له او بجنة او فمكة او مسجد او بطاب
 وجب الحائض ان يجعل له قصفا يذبح عنه بلز وجب
 عليه حفا فضا به ونسب لهما القول ابغى ففها

المشور

المشور **وسيل بن** رضى عن تميم السهمي يميل
 اخرو من الشياح لبيع ماء عوا ثلعه وعن الطلبي
 التي يطلبونها من النجار المشتري من اللز جرايم العمل
 عندهم في ذلك ربا مذهب به **حساب** اما استمرار
 العمل والقبيل في ذلك بما حد واحد بلا ائتمه والزي كانت
 ائتم به بما طريق الاستحسان مراعات للخلاف لا يصح
 فون في دعوى التبع الا ان يكونوا مامونين معلومين
 بالثقة وذلك ان الاهل فيهم عدم الضمان لانهم
 اجراء مومون **وسيل** حتى الفصل عن بقعة رواتب
 لمخون انه كان يضمنهم فيما لسا على الصنع واستخفهم
 وله وجع في القياس لانهم لما انصروا انفسهم فيما
 اعكروا من البيع دون ان يطلبوا وجب عليهم ان
 ينزلهم منزلةهم فيما يطلبونه من النجار لبيعهونه
 ممن طلبه منهم ان لا يروق فيما يبيع الحاف من الضمان
 وبين ان يطلب من المسئلة ليضمنها او بعضا
 بغير طلب ومن من قال لا يضمنون
 بما طلبوا لبيعهونه ممن طلب منهم وليس يمين ولا
 مسئلة الضمان بما هو مطلقا على الاصل انهم
 مومنون كانت مصيبة وان لم عندهم من الداع
 اليهم وفيه من المرسى اليهم وفيه من المرسى اليهم
 لانهم امنوا لهم **البرزلي** وسيل فنجنا الا على رجح
 الله تعالى وساله فابى الغير وان جوا بكم المباركة عن حاد
 جسر حوشب مشد دخله بما خرج به ناسير ما ان
 بغه الدناير الشايكة في يمينها وانها لم تنزل عند
 سكان ربع الجسر واختره رجال استخوان بغه ربع الجسر
 بغه الدناير في ف منهم والباقي من الدناير

في
 المشور

لم يوجد بها مخرج فاطلع على هذا الموضع ووجدت حاجب الخبيث
 يا عواك كثيرة ما استقر ميراثه حتى يصيب وسهيه وغيرهما
 بهن فزود بعيننا على من يظن به العلم من الورقة وهل
 يحلف السعيه (اليام ان ظن به العلم في هذا الايمان
 توجبه ليس بهل يصالح فيها من الجسر او لا وفيه لو
 كان حاجب الجسر جبا ما عدا حج الغية وبعين من
 يقاها لا اولم بعينه وخذ ما تواتر معرفتي او غلبوا على
 يقبل من لم يبعين او يغير بين مسر والناذ لك
 تفسير او انا وكيفية العمل به وما ينقل من ذلك
باب الجمل السوال عن توجيه البيني كالميل
 على صوح على توجيهه وفيه نظروا الصواب ان فلاح
 دليل يقربهم بضمه **ورأيت** هذه السلة او قريب
 منها ارباع (تتبع) ابنى غير السلا فضا يتضمنه
 واظن دليله في كتاب الرخايات ان الوحي اذ ابور
 ارض الصبي والعمل في نعت ان عليه غم نقصها
 وللغيب ما يقرب من هذا واما توجيه البيني على من يكن
 به العلم بولج وحلف السعيه فها هو الزهبي خلاص
 خلاص الاصيل وموافق والطح على البيني حسن وحج
 قول هذه الامع حيلته وارجح مما تفتي وحيث لا ينهه
 دليل تضمنه بالبيني فلهذا لان يظهر دليل
 برأته بعنق حلال وحسن سيرته **وسال** لتتجنى
 ابا القاسم الغبري رجم الله لغة فضاة الفيروان
 ايضا جوابك البارز بمن فرقة الفاي على جسر السور
 واشهد الذي فرقة انه لا يتولى شيئا من امور
 السور فقلوا لا كرجا الا بالمشاهدة العاطلة وجعل
 له على لا مريضا من غلة ربح الجسر الزكور وتماذي

على ذلك ثم ان الرجل الزكور طلب الفاي على محاسنة دخله وخرجه
 بموجب محضرة الشهود يوجد دخله اكثر اغير شطرا
 وخرجه بشهادة عمالة ووجد في خروجه رسوم بالعدالة
 انه دفع الاخرة للضالين والخرقة في السرور في لضموا
 الشهود صرفة المحرمة والوقوف عليها بهل يجب
 له هذه الرسوم او لا ووجد في خروجه ايضا رسوم
 لشهادة انه يدفع في ميني هذه المينة في البناء والاطلاع
 بل ان عمال البلع في الاشتغال الخيرية ووجهه في مشهود
 الجامع رسم نجاة عمه واول ان العادة الجارية بالمرتبة
 اذما افراج السجن الى اصلاح فانه يدفع عليه من المخزن
 مورقاه على اربعة واربعين وسبع مائة وتوجه جميع
 لشهود على العدة التي وثقت لهذا الرسم عند الفاي
 العمل السب بهل يجب ما اتفق على السجن او لا لشوق
 هذا الرسم ولشوقه في حينه الا ان لم ينظر في الاصل
 الشرعية وهل يجب له جميع المرتب لتقريبه في كون
 اكثر دخله بغير شطرا **والسلا** **باب** او اما الكره
 عليه الوالي من انبأه من ذلك في السجن بالافرب محن
 محاسنة به اذ لا قررة له على ما فقه لهذا الوالي
 الجابر وهو امين فيما بينه وليس هو في محنة
 واما ما تركه بغير اشتهاد بهما خرج محنة بلا محاسنة
 به الا ان يلق بالاشهاد عليه واما دخله فبلا من
 بيان كيفية شرط هذا الفاي عليه انه لا يكون دخله
 الا بالاشهاد بهل معناه انه لا يفيقه من اكل الا بال
 شهادته او معناه انه كلما اقبه شيئا اختلف فيه
 عن الشهود والاول من المعنيين ليس بصواب
 لانه يتولى التضييع والثاني صواب في حق الجس

هذا هو الوجه الثاني في
 توجيه البيني على من يكن
 به العلم بولج وحلف السعيه
 فها هو الزهبي خلاص خلاص
 الاصيل وموافق والطح على
 البيني حسن وحج قول هذه
 الامع حيلته وارجح مما تفتي
 وحيث لا ينهه دليل تضمنه
 بالبيني فلهذا لان يظهر
 دليل برأته بعنق حلال وحسن
 سيرته وسال لتتجنى ابا
 القاسم الغبري رجم الله لغة
 فضاة الفيروان ايضا جوابك
 البارز بمن فرقة الفاي على
 جسر السور واشهد الذي فرقة
 انه لا يتولى شيئا من امور
 السور فقلوا لا كرجا الا بال
 المشاهدة العاطلة وجعل له
 على لا مريضا من غلة ربح
 الجسر الزكور وتماذي

لم يوجد بها مخرج فاطلع بها هذا بعد ويات حاجا الجبسي
 بما عول كثره بما استقر ميراثه ليقضي وسعيه وغيرهما
 بهن تزون بعينها بما من يظن به العلم من الوقت وهل
 يجلب السعيه (البارع) ان ظن به العلم في هذا الايمان
 توجب ليقضي بهل يصلح فيها من الجبر او لا وثيقه لو
 كان حاجا الجبر حيا ما عول على الفقه وبعض من
 يفاي ذلك ولم يعينه وقد ماتوا مع من ادعوا به
 يقبل من لم يعين او يغير ليقضي بمسروا النافذ لك
 تفسير او اخطا وكيفية العمل فيه وما يتصل من ذلك
باب الجبر له السؤال عن توجيه اليقين كالربط
 بما وصوح على توضحه وفيه نظروا الصواب ان فلاح
 دليله فربطه بضمه **ورأيت** هذه السلسلة او قريب
 منها ابداع (التي) ابن غير (السلط) فضا يتضمين
 واطق دليله في كتاب الوطاب ان الوالي اذ ابور
 ارض الجبر والعمل في نفسه ان عليه عن نقصها
 والحق ما يقرب من هذا واما توجيه اليقين على ان يكون
 به العلم بولج وحليم السعيه فها هو الوجه خلاص
 خلاص الاصيل ومواقفه والطاع على اليقين حسن وحج
 فقول هذا مع حيلاته وارجح مما تفهم وحيث لا ينهه
 دليل تضمينه بما ليقضي فله من الا ان يظهر دليل
 برأيه يفتقن حاله وحسن سيرته **ومال** لتتجلى
 ايا القاسم الغيري في رحم الله ليقضي فضا (الغير) وان
 ايضا جوايب البارز من فرقه الفاي على جسر السور
 واشهد الذي فرقه انه لا يتولى شيئا من امور
 السور خلاصا لا خرج الايا لشهادة العاقل وجعل
 له بما لا مرتبة من غلة ربع الجبسي الزكور وتماذي

على ذلك ثم ان الرجل المذخور طلب الفاي بما مما سبته في حله وفرضه
 بموجب محضرة المشهود بوجده في حله اكثر اغير مشهود
 وفرضه بشهادة عمالة ووجه في حله رسوم العداة
 التي دفع الاخرة للبناء بين والخزينة السور وبعينها
 المشهود صرفة الخزينة والوقوف عليها بهل يجب
 له هذه الرسوم او لا ووجه في حله ايضا رسوم
 لشهادة انه انفق في شين هذه الميراث في البناء والاطلاع
 بل ان عمال البلدي لا يشهدوا الخزينة ووجه في مشهود
 الجامع رسم بما عول ان العادة الجارية بالمرئيه
 اذما اخرج السجى الى اصلاح فانه ينفق عليه من الخزن
 مورقا في علاج اربعة واربعين وسبعماية وتوفي جميع
 مشهود على العداة الوقت لهذا الرسم عند الفاي
 العمل السب جعل فحسب ما انفق في السجى ارم لا لشدة
 هذا الرسم وقصوده في حينه الا ان لم يتضرر الاكل
 الشريعة وهل فحسب لم جميع المرتب ليقضي به كون
 اكثر في حله بغير مشهود (المسألة) **باب** اذما اكره
 عليه الوالي من انفاقه في ذلك في السجى بالاقرب محض
 محاسبته به اذ لا فرق له على ما دفعه لهذا الوالي
 الجابر وهو امين فيما بينه وبينه هو في حله
 واما ما تركه بغير مشهود فيما خرج عنه مما الجاس
 به الا ان يلق بشهادة عليه واما اخله فلا بد من
 بيان كيفية شرط هذا الفاي عليه انه لا يكون في حله
 الا باشتداد لعل معناه انه لا يقضي من اخله الا بال
 مشهود او معناه انه كله اخله حينا اعترف به
 عن المشهود والاول من المعنيين ليس بصواب
 لانه يتولى التضييع والشك في صواب في حق الجبسي

هذا هو الوجه خلاص خلاص الاصيل ومواقفه والطاع على اليقين حسن وحج فقول هذا مع حيلاته وارجح مما تفهم وحيث لا ينهه دليل تضمينه بما ليقضي فله من الا ان يظهر دليل برأيه يفتقن حاله وحسن سيرته

والسكان على تقرير ميسفلة من الوقت بحسب ما اخل به
 من الشروط واما كون الترخيص لخصمنا معروفة الخرم
 والوقوف عليها بان حكم الجس عموما في ذلك حكم
 ربح الاصل واصلاح الوصل لها فانظر واما في ذلك وطا
 كتب الوثائق واما هذا الترخيص وان كان يقرر المقصود
 على اثبات ما ارادهم ان كان محتاجا للاصلاح فيقول
 لم يظهر حذرا او بما نسب والله اعلم **مسئلة**
 ذكر الفرق في شروط التوكيل نظر فله والمحمول
 لا يوكله الا في ضرر المالك وفي الشروط المتشتركة
 له وفي طلب النفقة والنفقة **البرزلية** وفي اظهار
 ماله من المحفوظ عنه من كانت وله القيل بنفقه
 في ذلك نه عليه في الظهور **مسئلة** قال واذا مضى
 الترخيص وكالات الخط سقنة اشهر لم يكن للتوكيل
 من قبله الا بولي اخره الا ان يكون رخصا معه
 ولو طالت السنون **البرزلية** او في قضية معينة
 فلا تنفع الا لتمامها بها فله هذه التوقيف **وسيل**
 ابن رسته عن مسئلة تقلم من الجواب **ما جاز**
 لا يجوز من اقرار الوصي على المحجور عليه الا ما يجوز من
 اقراره فيما له فعله اشوا او فيما سوى ذلك لا يجوز
 توكيله فيما يفره عليه وما يقبل على توكيل الخط
 للزوج لئلا وكله ما لم يقوله عنه عنه بمنزلة الخادم الزبي
 وكله عنه على الخط **البرزلية** تفهم ان اقرار الاب
 او الوصي على المحجور بماله ولو لا لا يجوز له الا ان يبر
 عنه الميراث العاقبة مطلقا وانما يبر عنه في
 الاشياء المعينة كما اذا ابرأ المحجور بقرب رسته
 فلا يبره الا من المعينات ولا تنفع الميراث

والسكان على تقرير ميسفلة من الوقت بحسب ما اخل به من الشروط واما كون الترخيص لخصمنا معروفة الخرم والوقوف عليها بان حكم الجس عموما في ذلك حكم ربح الاصل واصلاح الوصل لها فانظر واما في ذلك وطا كتب الوثائق واما هذا الترخيص وان كان يقرر المقصود على اثبات ما ارادهم ان كان محتاجا للاصلاح فيقول لم يظهر حذرا او بما نسب والله اعلم

العلامة مطلقا يطول رسته مثل ستة اشهر باكثر منه
 عليه المتبقي فيما احدث عنه ولا يلحق الا بغيره الفاض
 الناطق في الاشياء الميراث العاقبة وانما يبر من المعينات
 مطلقا واما عمدا جمل من الفاض رسته ذلك لافاض
 من قضية الكور يبرع بالاعتراف ولا تقلم عنه القضاء
وسيل حبيب سمعنا بين يفت الى رجل يسلمه عشرة
 دنانير مائة فلما انقضى من ربحها المائة الا ان المتسلف
 انما (من) بعشرة **البرزلية** لان كان مخيرا في الرضا بها
 او رد لها مضافا منها من ربحها في برها ليدار فتم في البيوع
 المباشرة منها في مسئلة الصرة **مسئلة** وعن كتاب
 يمين له حق يارجل من اهل ابريقية موكل عليه وكيل
 يمينه حقه منه بلما انا كتاب الفاض وثبت المظلم
 انه فنى الوكيل وسال النا خيرا الى ان يجلد الطالب
 فقال ليس له ذلك وليجلد الوكيل ان ما علمت انه فنى
 فثبتا ثم يقف منه الحق الا ان يكون الطالب على منزل
 اليوم يمين يملكه اليه يجلد وعن ابن الفاض لا يجلد
 وينظر في حقه ما فيه وعن غيره لا ينبغي ان يكتب
 للطالب في الكتاب حتى يجلد ما اقتضا من الحق فثبت
البرزلية وثما مهمل البضائع والوكالات رجوعا عمل
 القضاء فيعني الرخصة على ما اثير اليه الا يبر من
 الغفلة وهي ان يبر الفاض ويثبت الدين ويرغم
 ان يجلد يمين القضاء فثبت ان يبر ما عليه انه قضاء
 يجلد على ذلك ويثبت له ولا يبر ان يمين لا يجلد الا ان
 ما ابر من ابر ان يبر بغير الحق فلا يبر زيادة اليمين
 او يبر في القضاء بيمين لم يمين بغيره قبل طلبها
 لقروته طلب الحق وفلا يبر ابيها وهو اثبات ويثبته

الميزان

و بگو ای صاحب دین که در این کتاب
کلمه حق و حق را بر زبان آورده
و بگو ای صاحب دین که در این کتاب
کلمه حق و حق را بر زبان آورده

البرية الاظهر انه مقوله لبيان فيل كذا ووجد في ذلك بحكم
يلعب في رمل طوت قبل هذا وهو اذ انا في كراها في
مسئلة وفيه من اثبت في غير بيان اخر قسم
استهد انه اغير نقر سماعة اراة المقرة المذهب الى القرم
لا فتضاهيه بهل يحلف المقرة المظهر في طلب المقرة
لانه طاب الحق وظهورا في حرمين حلف المقرة بتمه فلما اصح
ابن حجر ولا بد رتبة اركان وهب الا في حلف الواهب وازاقر
از الذي لبيان حلف المقرة والمقر جميعا **البرية** لهذا مثل
مسئلة في كرها لغيره من جمع مسايل الا في تعيين وهو ان
الرجل يكون له الدين على غير في غيبة المدين في يسلم المور
هو بانه كرا نحو ان كان له في حرم نقر ينصر القريم في طلبه
الموصوف بالدين في بيع ابطال الى الواهب في كرا نحو
بهل يتوجب على الواهب ليس له لا الكونه خرج عن ملكه
والصواب في كل عنقه بهل يلزم في **اجاب**
الصبر اوي لا يتوجب على الواهب ليس لانه ان اذ على
البيان على الموصوف على ذلك استخلفه انه لا يعلم ان
رجاء **اجاب** ابن محبوب اذا كانت في موصوف في جمع الحنف
لواهب قبل الهبة فلا يتوجب على الواهب ليس ويقض
على المدين ببيع ذلك الى الموصوف وان كانت في موصوف
الهبة وجبت له اليمين على الواهب بان عليه ببيع وازنكل
مخرج ما اخذ منه ونحو الموصوف متوجه الى المدين في
الوجهين **اجاب** ابو محمد عمار الدين الواهب الرتبة
اليمين في على الواهب في تقسيم الهبة بان عليه
تمت الهبة وازنكل عن اليمين حلف الغريم وبكملت
الهبة **وراية** فكيف تقضي في الضرر واطن في رايه
في مختصر فضل عنه قال يعنه احكامنا لو قتل رجل خطا

محرم الحرام

مجلس الوزراء
مجلس الوزراء
مجلس الوزراء

كفر الموصوب له
الخ

وشهد على قلبه واحم وعلمه دين لميله بماله وارثته من
 القضاة بلغوا به ان يقسموا وخرالكان على الورثة دين
 وابوا من الخلف بالقرابة بهم به ان يقسموا بلغوا بهم
 ان يخلصوا ويستكشفوا الداية قال بطل وخرالكان احوله
 ان يخلصوا لا احوال **وسيل** المارزي عن توفى ولم ورثته
 غيب وحاضرون جازروا الامر وغيرهم بما عثر به
 من ثياب عن ملاه العطار ازل من عند البيت فيها ثياب
 وتبين بصر فته الزوجة فيها يذكري من غير بين ولا بينة
 يرد على ان لم تكن ثياب كذا وتي حوايج اخذها
 منه ذكر مورها مولا فته الزوجة على الاول دون الثلث
 بهل بلزمتها الجميع لتعجب اقرارها على **الحساب**
 اذا اشتهرت انها مصرفة لم فيما برعية من ثياب
 ومخير لم يكن لها رجع فيها الا على ان ما قال بينته
البرزلي دليله في حالها من قال لرجل بايع ملانا اربعة انيه
 فباع لي ثياب اربعة انيه ملانا ضامن لزمه ذلك اذا ثبتت
 مبلقه قال بخير انما يلزم من ذلك ما كان بينته ازل اني
 لثله المخرع عنه او يباع به ومنه مسئلة العارضة واطم
 تقبيل العود بالعرف وبيع خلاص وعليه قوله القيسر
 المذكور هل هو خلاص لا لا فير قاييه وجهتي **وسيل**
 البقية ايوبر عن اقراره بارتب بالتمهيب ولا يعلم الا به
الحساب ان لم يكن له وارثه معروف النسب يقبل
 ابيع اقراره وقاله سمعون مرة ثم رجع واختلف بينه
 لا وارث له يقبل بجرى بجرى اليه ويقل بجرى الصفة
 والبيع الاول بل ليله بمرات البول والركن السيل
 غيب مع قيم يزان يكون له وارثه على انه **البرزلي**
 وبطل قوله ابيع قال ابن القاسم واقتنا به بن عتابة

وفلان به

وقال به العمل والمستخرج لغة الغروبي في زمانه لانه ليس
 هنا اليوم بيت قال وعن المنيخ هو شاذ وبه (فتن)
 فتخفا ١٨٨٥ وقال لا يثبت النسب ولا يثبت المال ولا
 يثبت اهدى وجوابه العمل البصر انه يغترب المورث
 ويثبت ثمنه النسب بعد ذلك على قبوله بهل يعلف
 الا ولا اول قال ابن العطار وبالسنة قال بن عتابة
مسئلة قال المنيخ الشهادة على ان الحيلة ليراث
 ابن عمه لا يبره ولا يبره انما هما في جد بسمية نزل من
البرزلي والعمل اليوم في الوقتين الا بد من في الجد الذي
 يجتمعان فيه والاملا تفتح الوثيقة واختصم الوصية
 بذلك المال لمن ارثته لم يعلو على ثلاثة احوال ذكرها
 ابن يونس في كتابها لابن القاسم ان كان الامام عمولا
 لم يبره عمه الغزير لم يبره ذلك ولا يبر **البرزلي** قال
 فيمنحنا الامام والمشتهور به انما اختار في اخر عمره
 وهو مريض مرضه الذي توفي فيه جوارره واشتهر
 بعه فتم جميع ماله منجابه ليل ان تزر ورثته
 الحريش قال فيمنحنا لا اختار على الثلث ليل يجمع
 بالورثة لمن لا وارث له يجوز ان يوصي بكل ماله
 ولما توفي رحمه الله ربيع في كمال الخليفة ابيه
 المومنيش ابن مازن بن عبد العزيز نصر الله واستمسك
 فيه بما يبيع الشرع العزيز في حق بيت المال
 واما من اخذته مريضة الفضية الى قاضي الجماعة
 اكرم الله ما فتنها فيها وارثها مازاد على الملك
 فتنها على عليه عمل فضاة (بريقية بل العون من قديم الزمان
 من الاقله فتنها من هبة مالك وانه لا ينفذ لمن من
 قبله من الغضاة في هذا ووافعه على ذلك من حضوره

اعز بان العمل على
 ان ذكر ابي القاسم
 واجب ولا ينفذ
 الوثيقة بكونه

من اهل الشورى رانا معكم بما الامر في ذلك وانتم من
تركتم ذلك **مسئلة** ابن حنبل عن اعتراف بلال بن رباح
وقلت الا اعتراف الى ان توفي عن شقيقه وهذا المعقول
بما ثبت. اخرائه اخي لهذا المعقول واراد منسمة ما حصل
يسوء من المال والاستفهام ما ياباهم بما ثبتا لصنع ابن
محمد بن لا سر خذ له معهم بوجه وهذا اختلفوا فيه وقال
انما نوريتم مستحبه لنا لا فينا ولو اقر له به المقلون
معهم ميبط اخذوه في ملبط ولا شفقة له فيما جاء له
تعلق به حق الملبط ولو قال لا ادري هل انت ابن عم
او لا ملبط خذ معكم وهذا اختلفوا فيه العواد وقال انما هو
اقرار له بمال **ونرا** في ابي السيوخ مسئلة تغريب من
هذا وهو انه اقر رجل بالخوبى انها ابناء عم جات احدهما
فيل موت الغريم مات الغريم اراخ الباق اخذ المال
بما ثبتا بفصل. العصار انه لا يباخذ الا النصف من ذلك
هذه ابن مسهل ثم حكي عن ابن مالد وابني حرج
وابني الفطاه ان جميع المال للمولى **وسيل** تشيخنا
الامام عن تومي وورقة ولد ابن حنبل عن رجل ان المتوفى
الذكر كان مع له مال الى مرضه ان يشترى ربحا
تكون ثلثه للمنفق والموصي له ثلثه فبطل
المعروف المذكور بليل بما معنا الاستيفاء بما يخلص
من ذلك شرعا حل قبل هذه الوصية وهي يشهد
عليها غيره ثم مات المتوفى ولم يعلم بمراته من ذلك
المال الامر مكتوب بما دلل الوصي المذكور واراد
الاستولان **باب** ان تشهد الحسنو لان يبا
ذكر وقد عني لهذا الذي علم منه جراته بحال قضى
به ذلك المال للمولى المذكور وقد خليه وصاياه

وليس

وليس اخبار المعترف الحسنو لان في يومها يتخلها
عنه الا ان يقر لا تشهد بانه ما لو اوجب حياته رجع ذلك للمنفق
اداء الشهادة بكونه من ذلك لعل هناك غيره حيثما او يقر العرف
وبالله التوفيق **السر** ركت رايته ليعنه بغيره. السنوري
من كتبه المرتفع ان ان يقر له ان يقر الوصية مصرحها
ولا يقر في شئ اخر ان ذلك كله وهي عن يمينه على مسئلة
انما اختلفوا في حق وحيه في نفسه الامر وهو ساقط
في ظاهر الحكم ومبطل احوال التفتة في حق ابن ركنه وابن يونس
وبغيرهما **وسيل** التازي عن ابي ثعلبة ثم اعترف بربا
لمعني **باب** الا لا اعترف بيمين حتم خطا بغير المعقول بين
القضا وان كان في الموت ولا ارادة له ولا في يمينه المتكلمة
بهو كالأول وان كانت تفتة بمرافقة وهو ما بطل (خبره)
بما قول مالك وابني الفاسم ويخرج من التفتة بما قول غيره
مسئلة ومن اقر به يمينه في يمينه له وكله المقلون ان يخلص
بغير الخطا بما متبع في يمينه وصاياه لا مكان ان يكون فيه
ذكره ابن مغيث **مسئلة** في التواضع عن كتاب من سمعوه
من قول لبلال علي عليه السلام انهم ان خطب او من
خطب او حتى يخلص فلا يرد في الغرض الذي اجتمعنا وفصله
ابن عبد الجبر قول ان عليه مطلقا او بطلان او عتق او صل ففتة
او انما استحل ذلك او كان يعلم ذلك او ان اعلم به او ان
بما عاره ذلك ان من حضر بها بما ماله فبطلت بها ولو قال
ان حكم بها علي بطلان محكمها محكم عليه لزمه ان لا يحسن
من انكر ما ادعى عليه فقال له الم عني الخطا وانت فرج او
فتا حلفت او كلف حلفت او انت فرج مع يمينه اربعة
لميند فهذا يكره ويراه المطلوب ولو رجع له الخطا
وقال له لا تحلف بليسي له ذلك وهذا ايعارض ما في كتاب ابن

وازالاج قال لها ان زوجك لم يتركك ميتا ثم قيس ان ترك ما يقع
 الصدق بطلان المرأة مصدقة فيما ادعت من الجهل وان الصفة
 انها انما كانت بما وجه ما ذكر **باب** قولها كنت جاهلة
 فيما فعلت ان كانت بجهلي انما بجهلي ما ترى فلا يلزمها الصفة
 لان اللاح غشها بقوله ما ترى تبتنا ونفقه بظلمة ان الظاهر الممان
 بعد ذلك ما الصفة باطلة وتعلم انها كانت جاهلة **المسألة**
 في اطلاق ما فعلت فيما راجع الى اربعة درجات ما تترك ما لم يترك
 كما قال اخذت منه ثم اقره المطلوب قال قال مالك المستلفة
 التي قوله وان لم يعلم يمينت بلم الغياض بيمينه خفي بقوله وان لم
 يعلم الي اخره يمينه قبول قولها واقتصر المسئلة بلعنها
 لا اشكال وجه التثنية لعل يشبه **مسألة** تحبب العلم
 باليمين فلا يقال له ادم العلم بها بلم الغياض وهو الزية فيرو
 له ابن موقس **باب** في بيان الاما عكر قومي وترت زوجته
 واولادها واولادها عليهم الا ان في الاولاد ابنت متزوجة في
 غيرها بعد موته اطلقنها من غيرها بعد شترين منى
 اطلاقها المتزوجة انما اطلقت على جميع تركتها لبيها وحلتها
 يمينها وقدر نصيبها منه واقتصرتها انها سألته اخوتها
 في نصيبها وابرأتهم منه ابرأ تمام المكان ما عندها من الجواز
 ويقتضيه من تركها على اربعة اعوار واشترت ايضا بابرأها
 اخوتها المذكورين في جميع التركة براءة تامة لم يتو لها
 بعد ما علم في تركتها حتى وشترتها اعملا على ذلك وكما اتفق
 ببراءهم اعطتها وهي به هذا الاستطاعة كله في عصمة
 الزوج حاضر لم يغير ولم يترك ولا مانع من الغياض ولا يمينه
 وبين زوج اعملا وصلة ولا مودة ثم قال بعد ثلاثين عشر
 عاما من حين الابرأ يطالب نفسه بطلان له له وهل يميني
باب ان كان على الما بالابرأ المذكور ولا وثانيا بلا قبيل له ولا اطلاق

حيث

يميني في الحلف انه لم يفعل ذلك الا حين قال من ابرأها ميمينه ان
 زاد نصيبها على ما ابرأت منه على قلت ما لم يبرأ الا ابرأ في صحيح
 ابرأها والاح وكذا اذا علم وصفت لم يبق له رد **مسألة**
 وعن اصبح مع الما اربعة يمين انهم رجلا يسرفه باقوله في الطريق
 ابرأها على الاكل ثم فرغ عن حكم وامرارة وقال انما خفت السلطان
 لم يلزمه ذلك ان كان سلطانا خفي لا يخاف بواحدة وان كان
 حاكما الزعم في كتاب ابن حنفية لا يرجع عليه بشيء لان الفاض
 انما يمينه ان يكون الى السلطان الا ان يفعل ان لا يبرأ انا حية من السلطان
 والله من بطاوعه يمينه في ملك السلطان باقتضائه ولا يستحقون
 ولورجع الي الغايه رجل يعرف بالسرفه وانه عارة ما علم
 عليه ذلك فحسمه لا يتسار ما فرغ السجى لزمه وهذا الجحش
 خارج عن الاكراه لان جعل الغايه المصنوع ولا وحس رجل ليس من
 اهل العارة والنهم في قريظة ابرأ **باب** قوله سمعته هذا
 مقرر لم يمينه اقر بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
 مينا يمينه اقر بيمينه الى اخره بطلانها انه لو اقر بيمينه عمل
 عليه **مسألة** من اعملا على رجل حفا بلنكي ثم يقول حفا كان او
 غير حفي هو كما تقول حفا ليمين فيقول الما هذا ابرأ **باب**
 ولا ابرأ حفي فيقول الا في ابرأ فله على وجه الصلح وليس على
 الاقرار به بقول قوله ولا يلزمه شيء **مسألة** ابن حنيفة في
 ابرأ ليمين ابرأ الصلح ومع على اختيار واذا ابرأ البت يمين بنى
 زبي يفعل قوله مريم البت مع يمينه ولم ردها بيمينه رجع
 الامر الى المناظرة وعن ابن حنيفة هذا ان الرجلان تزوجا
 الي مرأتها واضربت العاظمها واقتلعت وتناقحت
 حتى خلت على الشبهة وعلم الكلال مينا وكتب ابرأ هذا
 الاطلاق صرهما الى الصلح كما فعل حابي المظالم **باب**
 من ابرأ الصلح بيمينه ابرأ يمينه على مسألة ان ابرأ احداهما

في بيان الاما عكر قومي وترت زوجته
 واولادها واولادها عليهم الا ان في الاولاد ابنت متزوجة في
 غيرها بعد موته اطلقنها من غيرها بعد شترين منى

ولموا العمل على الصلوات كنهج **باب** ينظر الى قيمة العمل
وما له على رب العالمين ان يثابروا بما تفرع عنه ذلك الوعدان (يعني)
اقل وبها النظر في الزيادة بان نشاء صفة واخرها وان حصل
ردها وان كان ما له على رب العالمين ان يثابروا بما تفرع عنه ذلك الوعدان (يعني)
بواجبه على التسمية ويرجع لقيمة العمل ان جازت وهو ملائمة
بالقدر المتغير فيه متساوية ولا يبطئ فيه عمل العامل وهذا
يعتبر الى تفصيله وهذا مع عدم العمل المتشبه والاعمال ان جاز
يزن ان ينظر في **باب** ايضا عن استوحيات كمال ابطال
حرير وبها مئة لا يبطئ به العمل ما استمر به الصانع نفسه
من احوط له ان يثابروا به العمل لعله لا يبطئ به العمل بطله
الاول لان العمل لكونه لا ينجح له قبل وهو سبق العمل
باب ان كانت اجرة الاول عجيبة وما العور ونفركم
على الغير فهو اول وصحوة عن الطلب لغيره لا يفتح فيه
تفركم ان ليست العادة ثمانية ينقص استقامت حقه في
النفذ **باب** في العتية عن ابن الفارض في الخيال
هو في سعة في تغلب مع الاخر في الذي موعود الجالس
تغلب مع الاول هو (هو) واعدل ولم اجمع فيه شيئا ولعل
واضح في الشيء في تحقيق الوقفة ونشدها ان رفته هو
اولى من الجواب ان يكون في يوم بعينه يكون يترك ترك
واجب ومثل قوله الاخوين لا يمان ان يفتح الصلوات على
احيوا ما لم ينهروا الصلوات وبغضوا مطلقا ومنه في الرحا
وعن سمنون في كتابه ان لا يفتح ما في الرحا احد على غيره
ان كانت حصة الباع المحن في الدولة وان تخافوا فاضي
يستة بلاهم وليس به خلاص لان العرب كل الشرح
باب وما هذا بل في بلخ الخبز وحمل الاجل في
السفن عند التضاييق وخرابة العلم والفراة وغيرهما

من

من مسائل الشاذية وسائر الصلوات ان كان عور عمل عليه والافح
الافح بالافح وكذا لا الحكم عند الغاي في تغلب مع الخصوم وفي
ذكر النارية في ذلك انهم يكفون الاول مالا ولا بالبراءات التي
غير ذلك بالالتفات التي تكون باجزة تجوز على ما تفتح ولعل
غير اجر يفتح اللههم مالا هم **وهو** في بعض التفتات
عن الشيخ الاجلي ان (الشيخ) ان (الطاهر) لا يفتا فابلية في
ملا يفتح ان يفتن فيهم ويشتغل بعض فيه فابلية لان الاشتغال
بالاول تضييع الوقت بغير ما به **مسئلة** ان يجر العور
ان الاخذ الطام حوتية يعينه لزم علم بغير خلاف وان لم
يكن له هيمنة قبل له متول وانفق عليه وان كانت له هيمنة
منه في الخلق انه ينسب ما يقع رفعه خاصة دون غير ذلك
لا اصل نفسه وقد ذكر هذا غير من القوم وعنه بعض الفقهاء
انه ينسول ويلزمه العمل ولا يلزمه ان يسلمه ويبيع جميع
ما عونه وجميع ما عنده ولا يترك له شيئا من ماله فيفسد ولو
كان العمل مع الزمة ماله على الغير فالزك يفتا به ان يخلص
ما في العمل انه ما يعلم انه انفق حقه ما يعلم انه ليس
عن نفسه. ويلزم بالعمل وقال ابو الحسن في الصلوات
الاجل في كلهم محمولون على الغير وتغل عن ماله (ان لا يخلص)
الا بخلاف ومن ظاهره الملاءمة **باب** اي جبه في الزكاة
في قوله يفتح في عورضة وما يفتح عليه الا على من
كانت له حصة مثل البناء يترك له. ان البناء وكذا اجمع
الصلوات يترك لهم (الالة) لانهم بها يتصفقون ولا كنه
ان كان عليهم دين ولم يخلصوا فان لهم ما يتركونه
يخلصوا الذين في هذه الالة التي لا تبايع عليهم والعلقة في ذلك
ان من يفسد في ماله ولم يبق له شيء يترك له كل
ما له وهو فرائض الوجوه وماله في يتركه يفتي به للمهاجرين

فليس مال من مال يبيع ان يودي عنهما الدين ويتصرف فيه بالبيع
 وغيره وعجز في انهما تجرى بما انة المذبر هل نصب في المال
 ونزكاه لا **وتزكاه** بغيره اعاننا الفضة فحكم ببيع الا انه
 عنه ان يعلل لاداء حق في كرتله ما قال ابو جعفر **باب**
 بانه انما جاء بها عليه لانه اذا اكله يتنصب بها فيغير بالناس لانه
 يعمل بالناس ففقطه من ثمنه يكون اجيرا ثانيا لثمنه من ثمنه
 بغيره وعجز في انهما تتخرج على قول من يقول يشترى المجلس
 في الاجتماع لئلا يفتري في ثمنه مثل ما قالوا في السعيه فلا يهر
 المرونة وماله الله انما لا يعمل في ذلك **مسئلة** وفي الحاروي
 التبريريون يعطون الاتفاق بما سوتهم من الاعمال بفعله
 الجيع ان هذا السلب ما كان لربا وانما كان لتخليصهم
 العمل الصع وفنم الخبير في ثمنه هذا السؤال ثم اذا حاسبوه
 هل يجرى جرا في ثمنه او لا (الجيع عجز) اجوابه بربيل اذا
 كانت الصانع انفسه في الاجارة معلوم تنعلق بالثمن
 لم يفتقن في ذلك في الرض معلوم ان لا يمان ثمنها ولا
 خلاف في الجواز **وسيل** ابو جعفر عن حراس الزرع
 بعد ثباته والزيتون بعد ثور على ان ياكله والاجر لهم
 منه هل هو في ثمنهم او في اعيانهم **باب**
 حراسهم الزرع او الزيتون بعد خروجه على ان ياكله
 منه لا يجوز وانما يبيع ثمنه معلوم في ثمنه اربابه فان
 كانت اجازتهم جازية من امانت الزرع او الزيتون
 جازية اذ هيمنة انفسه في الاجارة ولهم من الاجر
 بحساب ما اكله واما الشجر اهرم في حراسته الا ان
 ياكله معلوم منه وقد راوه في ذلك جازية **البكرية**
 قوله امانته جازية بربيل عاقبة لا حاشية بشئها او اشخاص
 فليس به هو الذي يفتري به ولا تجرى في مسئلة (المسلم)

في حايه

في حايه بغيره لا من شرطه كونه بعد الطبيعة ولا المسلم
 في فريته بغيره ولو كانت كيرة لانه هذا كل الشئ فحين ان
 يعطيه من يد اليه فهو كالمسلم في حايه بغيره في كل
 شئ في ثمنه في ثمنه ويصير ثمنه في ثمنه ووثقه وتعليقه
 بما يتعلق به الا غير ذلك كالمسلم لا يفتقن على ما وقع الاجراء
 وخبره الا اوائل بغيره كغيره الا اوائل في ثمنه الا في ثمنه
 ما يوجب في ثمنه ومن اكله ارا اذ اكلها لغير مصون او يقطع
 ولم يفتقن في ثمنه بغيره لكونه ضروريه الاجل كما حل
 السلب ويحلف لجاز **وسيل** هذا ما يقع في زمانه من
 اجرة الالبنة والمرددين والرعاء غير مطلق على كل نفسه
 باخلاوته في معظمه لانه زمان وصحة جازوا اما بغيره
 من صنعة الخبازة والخبازة والاستعانة بالخباز فلا يجوز هذا
 المجهل براس المال وهي قرر الحنفية وما ياكله من الثمن
 في ثمنه وكيفه الا ان يوضع فيه مثل ما تقع في الرضا
وسيل انما عن حراس الزرع والزيتون لئلا ياكله
 بالضممان وغيره على ان كل فغيره عليه مران او ثلاثة وهل
 عليهم نفقة في الشجر والاحتمال ان لا او يجرسون الانسار
 كالم فغيره معلوم ومنهم من يصيب البها ومانته فغيره او
 اقل او اكثر هل هو على الرول **باب** شرط الضمان
 لا يلزم ولم اجد قنله فمن الضمان عليه واما الشجر اهرم
 لكل فغيره من ان يمان في ثمنه او في ثمنه او في ثمنه
 او ثمنه الاحتمال بغيره واما الشجر اهرم الا انه ربا فغيره
 معلوم من ان كان قبل حصوله في الاكل ورويته فلا يجوز
 وبعد حصوله ورويته جازية يكون مضمونا على
 الصانته خلافا للمعتق والاول (ج) الي **المسئلة** قوله
 شرط الضمان لا يلزم هذا على المعتق في الاجار انة

والعوارك وما القول الاخر يضمن ونبي تجر علىهما ونوله كل فيميز
 من ان جابر معناه انه اعرف صفتها كما قال ويتوصل الى ذلك
 يعرف المسئلة ولا يراها كثرة الافقرة من قلنها لانه ما حو
 عن كل فيميز فهو مجهول الجملة معلوم التفصيل **وسيل**
 ايضا عن سوال الجواب وقيل لم يبق فيه ما نقول في حوز الفهم
 ليلانتهارا الزرع وغيره من الزيتون ثم قيل له بعد كلام
 لورجها واذا في الزرع مفيضة فكلوها فذهبت اولاد فلوها
 في بارهم حتى هلكت هل يضمنوه **باب** عن سائر
 السوال ثم قال وحل الجار لسر الغيب وتترك الدواب بلا فيه
 فهو ظان وكذا الوعظ في الحبس الا ان يكون له
 الغلبة يعلمون انه اذا وجدته اية مسيئتها وعليه حرسه
 بلا ضمان عليه فيما عطف به **السؤال** وعلم في توش
 اليسوع انهم اذا ارسلوا بها اليهم في الكسوة بيلغها
 البعير فيهم عليهم شيئا من ثوبه عليه **وكان**
 متبخنا الامام يستعمل ذلك ويأمر الخادم ان يفرغ على ذلك
 لحسن الشرة ويكون عفو له بل الامام وقد اكنتم استحسن
 ويخرج بلان من جرت عداته بارسال اليها في الكسوة ما
 يصير مشغوقا في مقامه ساله سائر كل الناس كايه وقد
 قال الذي اورد وهو الصحيح في نقله اليه في عجمان من اطلق
 من ثيبه في هذه السوال حيث لا يرعى فيها فهو ظان
 لانه يوجد في عرس الزيتون واما ان كانت هناك موانع
 فيكون اربابها عداته فيعطلونها حتى يخرجوها من الغرو
 ويعلمون بها من الراعي فان شئت منها شيء من الراعي
 فلا ضمان عليه ولا على صاحب الغرو لانه فيهم **وساقت**
 شتينا الامام عن العارة تصيب اليها فيم التي تكون في
 الكسوة ويغور الانسان على الزب عنهم حتى تنسل اليها فيم

فقال لا يفعل

فقال لا يفعل ولا يملكه لا يمانون بوجع من الوجع لان في العلم
 لتتبعهم لتتبعهم الجراء على اموال الناس **وسيل** ابو جرح عن
 شريش في تجارة ناعدا وركبها واب لا يظن لها من جرح
 في ولا يمانون بوجع فتبعها ما عطاها هذا راها من يظنها
 ثم وجب في دار رجل بهد ما اعطا عليها او عليه **باب**
 ان لم يمان بهد ولا يمان بها غرو عليه شيء **مسألة**
السؤال ظاهره وان اعطاه لعل في ثوبه كل القليل
 وفي تليفه اية جرح هذا الذي يقول الناس انما في
 التليفه ميعونه من دناءة كذا او يكون في اخذها رجل
 يعطيه من امواله فلا شيء له لانه كان وجب عليه ان يجرح
 فنزله لا خيار عداته وانما الجرح لمن يظن ويخت انما
 كان شانه كذا ان طلبه فاصدا الجرح وانتهى عما في
 انما يمانها فيه في يجعل فيه لا يمان بلان في كل ما جرح
 فيه لرجل معين (ويغير معين) وانتهى رجل اية لطلبه وانما
 جعل ومسئلة الانما مشهور في الدون في هذه المسئلة
 تجر في (حلال) ما سيل عنه وهذا ان يكونا متباينين
 بل في شيء مخصوص ولو كانا متباينين لكانت حكم
 انما هما حكم الاخر في الفرامة وغيرهما ما في في حكم
وسيل ابي رستم عن راع برعما عجمان لا يجاز الى وقت
 معلوم ما يملكه عن راع الفقم ما يملكه كطير
 وقال الراعي بل هذه منه الى ملكها قبل مختص
 ابي رستم المنة وقال هي لعلان وهو حار وقت الشراخ
 او غايب والغنم تار الى راعيها باليل او تترك الراعي
 او خيب اولادنا وب التي اتم من يقبل قوله **باب** ابي
 طرا ان الراعي لا يملك الا ان يمان بها بل على حرقه ويجعل
 معه وان افر شيه لا يملك وهو شاة جليل نعم / وكان

تق

تق

عدلا ولا يعنى المادى بالحكم ما ذكره **مسألة** قال ابن فقيته
 ان قال الاجير موقت فبعد شهر وقال السناجر شهرا
 بالفعول قول الاجير ان لم يبارك اليه دان اوى اليه بالفعول
 قول مستاجر فبالاجرة لا بالمال ابن الفاسم وبه الفتوى
 وعن ابن الملقن قول الفول قول الاجير ان كان حرا والبيع
 الفول قول من استاجر ان اسلمه السيد والامام قول
 ليس وحقى النجى عن الشيخ محسن الاول وعنى ابيه
 اسحاق ان قال الاجير عملت السنة كلها وقال الاخر بطلت
 بعضها فلا يصح في عند ابن الفاسم ويصح في عند غيره
 كالفولاني في بيع السناجر **المرزوق** ولعل هذا الخلاف
 لا يدخل فيه مسألة ابن رستم **مسألة**
 ابو جعفر اذا اختلف صاحب المركب والتجار فقال التجار
 جميع هذا الواسق لنا وقال صاحب المركب جميع الواسق
 في الفول قول التجار لان المركب مثل العتق يعطى التجار
 والتجار هم في المركب والواسق في ايدى بهم وان كانت يد
 صاحب المركب معهم ولا يثنى العرف ان المركب يكتزبه التجار
 وقال القولي هو مع متداولهم عليه فيقسم
 بينهم وان كان حرا من الفاعل يكون في السبعين
 بينه اعونه ويخرج هذا الخلاف في الراي **وتيسل**
 ابن رستم عن راجعهم بطلان في بلدة مزجا منها
 وتقدر الرجوع اليها هل يعكبه كعالم في البلدة الزرية
 فزجدا اليه لا **باب** ليس له الا بكيلة الطعم
 في البلدة الزرية وفي النعام ملكه فان رجا المستاجر ان
 يعكبه مثله في البلدة الزرية هما فيه جاز ولا يجوز فيه
 ان ياتى ثلثا الشئ عن بيعه قبل قبضه فان لم يضر بجمع
 مكيلة الطعم لهما وارتفعا في الفاي حكم عليه بغير

عمله

عمله لتقدر الوصول الى البلدة الزرية وفيه النعام **المرزوق**
 وانما الحكم عليه بغيره في النعام قبل ان ياتي في النجى
 كقوله بهر بيعه قبل قبضه ومن يجعل النجى غير النجى
 وهو كذا في مسائل بغير هذا الضرر ولو كان غير الطعم
 من مكيلة رجوعه او مخرجه لكانت مكيلة النجى على
 تجميع في البلدة الزرية قطعا به وفيه راجع في مسائل
وتيسل عن السمسار جميع النجى قبل قبضه طلب
 رجوعه عليه هل له في **باب** لا اجرة له الا ان
 ليس له في النجى وبقدره عليه **المرزوق** فخر لا يبيع
 في الناجر ان اعطى جرحا طعمه لا يكون غير ساجد
 ويبيع في النجى المروى في جرحه الناجر على رؤسها
 من الربح كبيت نومه له من غير عادية جوت جيتي
 النجى ولا يباع ووجه النجى لا يباع له ولو جرحه عادية
 به والافادة غير مفارقة لوجه الربح ونحوه في النجى
 جعل النجى بطلان وفيه من ذلك ان الربح ياتي بالبركة
 الى الناجر ويروى انه من المروى ويتشترى من الناجر
 لم تخرجه النجى جرحا له جرحا فان يفتش المروى
 جيتي والبركة هو الزرية بفتوى السمسار فله
 جعل النجى لا يباع في البيع والافادة لوجه النجى
 بطلبه له في **باب** من ياتى جرحا بفتوى السمسار
 من نشر السمسار وطعمه من تزيق وقطع وجوب
 سمسار له بضمه لانه نوع من القير في النجى ولا يضمن
 الا في بيعه من المخرجه بطلان **باب** لا ضمان عليه
 حرك من حركه ونحوه ان لا يخرج عما اذن له فيه فان تجاوز
 الغد الملاءمة فيه وقال ارباب العرف لا يضمن الا عن حرف
 او تعلم بانه ضامن فان لم يعرف هل هو مفعول او عن الملاءمة

النجى
 النجى
 النجى

او جز مما يخرج من الطرح فلا بالسرية وكذا كل ما يظهر اليه مثل
 عر لسته للزعم كما جز منه فان ينظر الى امر الناس اذا اضطروا
 اليه مما لا بد لهم منه ولا يجدونه لم الاله بل رجوا ان يكون له
 بالامر اذا عجزوا عنه ولا يكون الا بالامر والاله ويدل عليه كراه السعي
 في تحمل الطمع **البروك** تفهم هذا الكلام في الشكر كمن
 واليه فان بلغ الاجارة **مسائل الاجار اخ**
في تعليم الفراءة وسبيل ابن رستم عن الاجارة
 في تعليم الفراءة **ما جاء** موجه ماله وجل العطاء الجوار
 رضى منعه يجرى بوجه الجهور والفراءة ولهم من الاثر
 الجود الزب في حرف ومثله ومن حكمة الفراءة انه عمى
 لا يرب عليه جاز له الاجرة عليه ولو كان قرية اهلها **مسائل**
 المسألة ومنه انظر **البروك** الجود الزب الاله الجوار
 حريته الرجا و في موطا ابن وهب عن عبد الجبار بن عمرو
 كل من سالت بالمرينة لا يران تعليم الفراءة ان جازا جرم المس
 انظر ابن عثري قال تشبه رجل عمر سوار ابن عمر الله
 الفاء قال ما هذا عطف فله مودة فقال لا يجير شطرا فيك
 قال ولم قال لانك تافذ على الفراءة ان اجرا فقال له وانك تافذ
 على الغطاء اجرا فقال له انك تافذ على الغطاء فقال له هذا انك
 اكرهت على الغطاء هذا اكرهت على فقه الزايع فقال له
 بشما ذك ما جازها **وسبيل** بعضهم عن الصبي
 هل يضرب المعلم ثلاثين دررا على خطا في احرف الفراءة ان
باب في الهياك الفراءة والضعف يضرب كل واحد
 كما في المرافقة ووجه **البروك** قاله القاضي عليه ان يضرب
 الفراءة في بعض اوصاف كنية بالوجبة والتفريق لا بالاشتم
 كقول بعض الوديعين الصبي يافوا بلان في بعض القول التقل
 المضرب والضرب بالسوط من والى الى ثلاثة ضرب ارباع

دون تائير في العضوبان في بعد زاده الى العشرة فلا شيخنا
 الامام رحمه الله ضرب معلنا حيا بالسوط في رجله لتكرر
 فلة حظه بحوث برجله فرحة طارت ناصورا اشك به موته
 به **البروك** وكذا شيخنا ابو محمد عمر الله الشيخ كان قد
 على الفراءة ان ضرب ولد الامام اربعة قال القاضي من تاهز
 العلم وغلط خلفه ولم يرعه الفراءة بالامر بالزيادة قاله
 شيخنا الامام وكذا شيخنا ابو محمد عن الشيخ الطالح اية
 عبد الله الرماح في سواله ان الصواب ان يترك رجل الصبي
 لتألمه من غير واحد من معلمين الطحا يضرب الصبي فوق
 العشرتين واربع وكان شيخنا يضرب من عظم حرمه بالعط
 في سطح رجله من اسفل العشرتين بما كثر قال وضع الشيخ
 الزجر بالفراءة الصواب يعلم لبعضهم ذلك وفي اجازة القاضي
 لمن يستخف مع قدرته على ضربه وكذا كان بعضه شيخنا
 بزر جريه في مجلس اقرابه من يستحق الزجر لتفرد بالضرب
 وتقلد عن بعض شيوخهم وسمعنا منهم مقالات في
 ذلك عن شيوخهم من تفلت عنه فتايع الشيخ الفقيه
 العدل الخطيب ابو محمد البرصيني والشيخ الخوي الشكر
 بالزلبوي وكان يصدر كثيرا من شيخنا اية عبد الله
 ابو الجبابرة وقليل من شيخنا اية عبد الله ابن عمر السلا
 وبارنة وانه لمن انصف لانها تكسب تشب الطال بها
 بريه قول من يفت ادقل وفيه والله سمعت شيخنا ابن عمر
 السلا زجوبه اقل مجلسا في مرسته الشما عين في قول
 قاله ما يقول هذا مسلم وكان الفراءة له هذا متعبا بعد الله
 الشهود المتصيين لشفاعة وخطه الغضا بالبلاد الغيرة
 ولم يترك له مجلسه الى ان توفي رحمه الله والاعمال بالنيابة
 وكذا اتنا هذا من شيخنا الامام المذكور لزجوبه بعض الطلبة

نحو حمز او ينثور وحملوا واذا كان الجفر ونحوه لا يزال بعينه
 الطلبة يجرى به حتى يظهر منه هذا والامر باخراج من الدرس
 كما جرت الامور مع ابن ميمونة **مسئلة** قال الشيخ ابو الحسن
 ومن انضم من الصبيان بلذا اوله او هروب من المكت استنار
 وليه في غرر ما يرا من الزيادة في ضربه فمر ما يظن **البرزلي**
 قال شيخنا الامام اعلم ان الاية لا يستلزم لانه حق عليه
 وينفذ طلبه عنه غير المعلن لتفسير اثبات موجب واستجاب
 سمعوا الا يوازي احدا من الصبيان ضرب غيره سمعوا ولا يضرب
 وبها ولا راس **البرزلي** في احكام السوق لابن عمر عن (شهره
 في الذي ينتفع الرب بضره بحار صه ولا يبيع احد في الادي
 قال ولقد فزع لابن طاهر في مجلسه عزم بما مر صا حبه ان يضربه
 بالرة قال اضرب الراسر فان الصديق رضي الله عنه قال انما يساق
 ابليس في الراسر فظا له في الادي في الراسر **مسئلة** قال سمعوا
 انه ان يعل الجوارح ويخلطهم مع الفلكان لان ذلك يساهلهم
البرزلي قال شيخنا الامام اما من بلغ حد التفرقة في الضم
 فواجب تفرقه منهم **مسئلة** قال وينبغي للمعلم ان يختار
 من جوارح فساد من ناهي الخلق وتكون له حرارة **البرزلي**
 قال شيخنا الامام الصواب في هذا منع تعليم معهم **وقيل**
 اخذوا السوق بحسب الصغير كما فرجهم وحفاة اذ اكل خارجا
 عن المودع وعن محمد بن يزيد قلت كمد يس خزن علمان
 مرد ابنا بين بعسدة ون بالاراهم موضع في ارجلهم القيد
 فقال محمد بن الحسن عن ابيهم لاي السجن وصوب فعل
البرزلي وقد شاهدت بعنه فضا القبروان اخذ من هنك
 حاله وجنر ولهم وكما هم فتنر الثياب وادبهم وتعلم
 اليهم لا ينزوا في النساء وكذا سمعت عن بعنه فضا
 توفس انه اخذ بعنه فضا البناء في دابته بما وجه قطع

معصونة

معصونة **وسيل** سمعوا هل يوفد بقوله الصبيان بعضهم
 بعنه فقال هذا الاداء من ناحية الحكم اذا استبقوا من جماعتهم
 او كثر اذ بعضهم الا ان يكونوا صيانا عزمهم بالصرف فيقبل
 فو لهم ويعاقب كما لك ويرد ما اخذ بعضهم بعنه وليس هذا
 من ناحية الفضا وقد ايجز في الفضا والخارج فيجب بعنه
مسئلة وينبغي ان ينفذ هذه هم وينفذهم عن الربا فان
 باع ادهم كسرة بزيب او زيبا برمان (ونفذ بعنه بلز ادرك
 بابه يبيع رة لكل واحد ماله وان اجابوا اعلم اياه مع ويقر ما
 حرر كل واحد من الصبيان في ماله ان كان والا انعم به ان يتي له
 ماله وكذا ان اكلوا طعاما في طعام غرم الفاضل مثل ما اخذ
 او فمته اذ كان له ماله والا انعم به وينفذ عليهم في الاخذ الا يفعلوا
 الا ما يحل للاكابر ويعلمهم بالربا لينفوا في الاستفيل وكلما حلف
 ادهم في الخطا ادهم ويخبر بعينه وينوعه ان عاده وان احسن
 الشرب ما يسسه له وزينه له والله يركب من يشاء **مسئلة**
 قال سمعوا تشر عليهم يوم الجمعة ستة المعلمين وعنه ايضا بطانة
 الصبيان في الختم (اليوم وبعضه ولا يجوز باكثر الالبان اوليا
 الصبيان **مسئلة** وبعضهم من يتزوج او ولد ليهطوا شيئا
 ياتون به لا يجوز الالبان **البرزلي** قال شيخنا الامام بعنه
 له اربعة الاولاد الختم او نفاس (وقد ان امره عروب في بلدنا
 والطلاب انه لا يكون مسير الولد لذلك الا يعلم وليه لانه يمشون
 لذلك شيئا التخل والتربس في الامم **البرزلي** وهو عننا
 بالغيروان وامر عروب بعنه في نفاس الزور وهو جاز الا ان
 باخذوا شيئا بغير قيمة اربابه فلا يجوز **وسيل** ابو محمد عن
 معلم الصبيان ستة يتنشط عليهم اربابه دراهم من خن (ونظام
 ادراية (وقد و) غايب يسرح الصبيان يوما وبعضه وكيف ان
 كانت ستة (يلع) يخلبهم من غير شتر طر وفيه ان قال له يوم

الجعة على الصبيان فيه فعلته ان لا اسماء ان لا يهل فراه باسم وهل يرسل
 الصبيان بعضهم خلف بعض وكيفية ولو مشروءة الى وهل يجلس
 يتحرك مع بعض اخوانه او ينجس معه **باب** ان شرط ان جاءتم
 دراهم خقة او نكاح او ولادة او فدية او غلب حرد الصبيان بل كان
 يكثر من ويقل اخرى فلا يجوز وان شرط قبلتكم في الجعة مرتين
 يعني غير يوم الجعة والحجبي مضمون معلوم يسمى (اليومين) او لاوار
 سالتهم الصبيان بعضهم خلف بعض جازية ان ابايهم
 ويسلم في الجعة في استاء نص على ما ينبغي بعدا وطلانه
 على الجعزة خفيف او وقع قلته وكثرة لا يجوز ولو اشترط وصلاة
 النكاح ان كان بعد ان ابا الصبيان على ما ينبغي من عرضهم
 فلا يبرر خلافات خفيفات وتعلم بين الطلاق وهو وقت
 تعليم الصبيان في بلادهم لا يعمل في تعليمهم ما جرت به عادة تعلم
 من التعليم وارجوا ان يكون (التي) الخفيف خفيفا ولا يشرط
 لانه مجهول وكذا فيما معه الى اذ (افره) هو خفيف **مسألة**
 فتلها ويبيها يبلد ان قال (الفاسي) واب القلم (ايوني) (اي من
 الصبيان الضرب ولا يعمل عليهم عربهم منهم) الا ان يكون (الصبي
 فله نص وعرف الغزان وهو مشفق عن التعليم بنفسه
 فلا يبرر خلافاته وفيه منقعة **الصبي** في تحريمه او بداهة في ذلك
 ولبه ولبه ذلك بيمينه او يستر من يمينه في مثل كفايته ولا
 يجوز القلم المتصل عن الصبيان الا في وقت لا يعرفهم فيه
 فلا يبرر ان يتحرك وهو في ذلك ينظر وينفذ ولا ان يتشرك
 ما يلحقه من حواجه (اي لا يمس من يمينه ولا يجوز له الصلاة الا ما
 ابد له منه ممن يلزمه النظر في امواله اجير لا ينجس علمه وينبغي
 الجواز وعبدية المرحى **واما** تحت القلم له والستة فلا يجوز
 ما اموا حوله ولا يجوز له ان يخل تعليم بعضهم الى بعض وما وقع
 الفصل الاباء واوليه (اي ابو) معناه (اذ كانت) الا جازة من غير مال

الصبي ومعناه (اي اكلان) اشترط عند الفقة قبل الصبي من الصبيان
 او ما نومه من كان في وقت حضور الصبيان محضه فليعلم انه ان لم يستطع
 دعه بليقم من يلقه بيهم مثل باجر او غيره وكذا ان مرض او غلبه
 شغل فليقم مثله في كفايته ما لم يخل ما اطل بل لا ينجس في ذلك
 فتعلم لانه المستاجر يمينه فلا يقيم يمينه الا فيم قريب وكذا
 سفره الضرورة (اليوم) واليومين وسببهم ولا يستخلف كل ابي
 بل بعد او يند بعد القريب لما يورث ما يلحق وليس له شهود
 النكاحات والبيعات وشهاداته عند الفقيه وقد تعينه عليه
 وهو بعيد عن مجلسه ليرى عذر وتنفذ عنه لاجل العذر وان
 في بوجده منه يد وبقيتها الحامض ويعزره وتنتقله بالثقة الخفيف
 من الحريث بطلبه فيه ابا الصبيان في التحلل وان كان من اموال
 الصبيان عور لهم في وقت راحة ما يبرر نصهم في اشتغالهم
 اليوم وشيئ ولا ينفوا عرض والاجل المعلوم يسقط من الاجر
 بغيره **البزور** وانما له من المرونة من مسلة راجع الفسخ
 في الشرط وفي عمم الفرة على اكثر منهم **وسمعت** من طلي
 موديني بالغير وان انه كان له اكثر من ذلك لانه كان يمسك
 حردا معه يمينونه ويبدل لهم الصبيان ولا يبدلوا (اي ختمهم
 على من قدم عليه ويلجأ احوالهم معهم ويختر عليهم من
 المحضرات فيما ينبغي ولا يجوز لعنه في حواجيه وامرعت
 بعضهم خلف بعض ما لم يكن يعيد او ينفذهم في ذلك وظاهره
 ولو كان بغيره ان ولبه وفيه ان يمينه (الصبي) ابو (وانظروا
 الاجرة كاملة وكذا ولبه وقد ينفذ مثله اذا كان (الحر) ويمينه
وسئل ابو محمد عن شرط على ابا الصبيان ان يفرق ما شغل
 من الصبيان وقد خلى مع من يمينه (اي استيت) ولم نفو عليهم
 هل يجوز **باب** ان حصل عذر من الفقة ما اذله عليه
 فصر عن الاولين فلا يجوز له واماموله (اي من يمينه) ما رجوا

انه سهل وفيه بقاء المفرد والتعليم فيه انوله لا ابتداء المعلم
 ان يبع به وار جوا ان اختصه ونحو ان يسلم **وسيل** عن ارادة
 جميع بما تنبيه من الصلابة او ضربا بالاشبه. فثبتت
 برأيه هل يتخلل **باب** ان يعدل على وجه الخطا بالاشبه.
 عليه في الحق على بطن حرجا ومن جهة التنزه يتخلل من الصبي
مسئلة في تعليم اولاد الطلبة البرزخية اما تعليم اولاد الظن
 وكثابه وادنى المدرس ما كانوا على هذه فاصدين الخبر فهو
 جابر وفواين الاحوال كلها في ذلك حسب وقد اجاز العلماء في ذلك
 بنات الطلبة ولا ينزلون وخلقهم بين. وتعليمهم (الفرق) ان
 دون الكتابات جابر واما تعليمهم (العلم الحساب) ووضوح
 الى الغبار ونحو. وقد رايت بعضهم يتوفاة في ذلك وفيه اعلان
 على ما لا يجوز وكان شيخنا الامام يحيى ان اياه (العلم الحساب) الصلح
 ابا الحسن العسري ما استاذن عليه ولم يزد من بلان في تعليمه
 على ان يجوز له ما في (الكتاب المبين) فيسأل عنه فيله من ولد
 في ذلك من يقول تسمع ان هذا ولا لاة يقال له والذ في هذا
 فتسمع بسمات (هل الغير وصنع لهم **وسيل** عن معلم
 بعرض الصبيان محنته الاربع اثني عشر او ثلثا ثلثا
 خستية عن استيعابهم في الحجة او اجراء (ويقال لهم
 في القراءة **باب** ان كان في اثنين من جملتهم بار جوا
 الاباس به وان لم يكن في اثنين من جملتهم يصح لا يبرر من
 يجوزك من لا يملك لان بعضهم عوض لبقه ويعتق بعضهم
 على بقاء بارا ان ينفصلهم من العرض ويأخذهم منفردين ولو
 كان بل جملتهم يلحقه اكثر نعم تفصيله في هذا الامر فو
 على تعليم كما يجب ويبدأ الزاوية الا اقرى واجر من بعينه جارجوا
 له ذلك ان كان مقامه يعلم ابا الصبيان **وسيل** الغالبية
 هل يجوز اجتماع الصغار والبالغين في سورة واحدة

يفرون

يفرون ويصطاح وجه التعليم **باب** اذا كنت فريضة لك (ان)
 معلمه عنه (المعلم فيشفي له ان ينظر فيما هو اصل له من ميامهم
 له لان اقامتهم بما القراءة بحضرة يلقى عليه الفوي الحفظ
 من ضعيفه ولائحة ان كان من ذلك خفة فيخبرهم انه سيحرف
 كل واحد منهم في حزم يسود به بما يكونه منه من تفصيل
 تفصيلا ويهدهم بذلك لا يوقع الا ب (الا على ان في حين
البرزخية وكذا التجويد وقد شاعرت شيخنا الامام رحمه
 الله يجمع الثلاثة والاربع في حزب واحد للتجويد وضاهرت
 شيخنا ابا الحسن البصري يجمع الثلاثة في القراءة وذلك لما
 كثر عليه المجودون لانه انما كانوا يقرءون له في ملامحهم
 بعد الحق الزكور موفقه وكذا القبول فيقرئهم ان يبين
 على نوعين من الغريب والظرفية لما كثر وادهر في تعليم
 جواز الاجتماع القراءة وهو مزج الجمهور وبعضه الملائكة
 الصلحة وكرهه ملاك خستية تقطيع قلمه وبدا له العمل
وسيل الغالبية هل يجب على الرجل تعليم والديه المكتتب
 وحبر الغالبية على ذلك ولا وهذه الزخ والاشقي سواء بلان
 يجوز بهل يوعظه وهل الوصي عليه في الجبر ما لم يكن وصي
 بهل ذلك الامام ادا الولي او المسلم من ماله ان كان والا
 بها المسلمين وهل تنوع الجماعة في الامام في الجبر ان
 في يكون **باب** بها المختص شيخنا الامام عنه بقوله
 الله عليه وسلم حياركم من تعلم القرآن وعلمه يستحق الوالد
 بتعليم ولده اياه ولو باخر تعليمه المعلم ولغة اياه ابن
 سمعون والذ في فان يطلب العلم عليه عن قوله انما انوله
 العمل بنصيب ولا اشتغل عما هو فيه **باب** عن مقالته
 بقوله اخبرني عن ذلك اعظم من الحج والرباط والجهاد الغالبية
 ان نرى الاباء تعليم ولده القرآن المشغول به وازكاز لطفه

ما قيل عز وجل ان كان للولع مال مما يروعه من تغليب عليه او فاني
 بله او جماعة ازلهم يكن فانه ما ان يكن له مال فوجبه دفع النرب
 على وليه واما الاقرب جالا فرب وتغليب من اسلم ما يوجب به
 مرض يتفقين كما من انفراد به من عوض **وتغليب** الاثنى ما يظن
 به كذا ذكره له ويتفق على الولي والزانية كما ذكره الاثنى
 حسن وكذا العلم وتغليبها الخ اصوب وكذا الرسايل
 والنشر بخلاف من تصود الجية وما يوجب عليه من
 العبادات **البرزخ** كان يقال امرأة مرادة لا تقتل في فوائده
 وكذا لا خروجهن اليوم لمجالس النساء وانما عهن اليوم
 يعجز اسر النساء لما يتفق عن ذلك من النقص لاخذ مال الزوم
 او فتنة الصغار منهن من هرو بهن عن ازواجهن وكثرة
 خروجهن في الارقة وتغريضهن للفتن وقد كان يقال
 لا ينج عليهن اضرار من كثرة الخروج فيجب على من ولاه الله
 امر المتعلمين النظر في ذلك وقطع مائة بعصه تهن
 ابو جعفر اخامات الاب بعد تغليب **الحي** الفصل تجميع
 ما فيه من الاجرة التي لانها هبة قبضت واذا لم يتعلم
 المصلح بلحق به حق لانه هو الراجح على الاب مثل مسئلة
 الضير انظر مظاهره وجوب تغليب المصلح على الاب والزب
 احفظه عن الترفيع انما يجب على الاب من ما يوجب خاصة
 وما اسرا بفعل وكذا يجب عليه من العلم ما هو الراجح عليه
 من العبادات **مسئلة** الفاضل ينبغي ان يكون العلم
 مهيبا لا يفي عنه ولا يكون عبوسا مفضيا ولا منبسطا
 مرفعا بالصيانة دون لين ولا يولي الصيانة الضرع لما علم
 بينهم من الحجة الا من يعلم منهم عدم الجاذبة فيفسد
 التغلب مع العذر وتغلب انه لا يضرب على الراس ولا على الوجه
 وهو غرور والضرب على الرجلين امن واجمل للسلطنة فلا يضرب

الاب للزرة وتكون رخصة ويختب العاص والروح **وتغليب** كتاب من
 لسمون **مسئلة** ما لا عن موجب ضرب صيا بغير عينه
 بالذينة على العاقلة ان يفعل ما يجوز له ولو كان بها على فلتتم
 حذية بفسادها وعليه عاقلة وان ضربه بالروح او بالعصا فقتل
 عليه العاص لان له يودن له في الضرع بعصا ولا يلوخ في ذكر
 تغليب النظر به **مسئلة** فيمن يباح له التغليب **البرزخ**
 ما لا يشجنا الامع ويحيي في اباقة تغلبه لستر الحال
 المتزوج **وتغليب** عن غيره ما ان لم يسمع عنه ولا العفاف
 ارجح له ويمنع من يتخذ عنه نسو مطلقا ويقتل اجرا
 العمل وهو الحق **البرزخ** الصواب اليوم المنع مطلقا للاعز
 ما لم يكن شيئا كبر الفلانة المشقوة على المتقولي الامني
 عصم الله به ينة وخر ما هم وهي مقصبة اهلا الله بها
 من الامع السالفة والصواب الا يتولي الا من هو كجج مشهور
 بالفضل او في كبر لا اره له واشترط بعنه المتأخرين
 من الفرويين معرفة برسوم الخط ليح صبه المصوب
 وحسن الخط والصواب ان هذا مطلوب به خو ناسخ الخط
 بعد ولا يشترط في المودة الاقلية التي خاصة مع الصيانة
 في (ن) بن **وتغليب** ابو محمد على في على المصلح المتفريق
 الامم عمل فيها خطا في الاحزاب او في شرط الا يتقضي
واجاب يجب عليه النظر في الواجب واصلاح ما فيها
 من الخطا بشرط عمل النظر خطا يجوز **وتغليب** ممن اشترط
 على اليه في ختم معلومته وشروطها الكل ختمه موصول
 اليه الى قريب من الختم فهو في امع وسال سائل فيجوز
 ابو زبيرة عنه اخره هو العمل الثاني او لا وهل في له
 اشترطها ويحب لو كانت اليه قرب الختم **واجاب** (ن) في
 قرب الختم وفي اشترطها وجبت الاول ولا يرفع الثاني

ولو اشتراطها الثاني على الاب لمكان ذلك الا ان يقولوا تظننت
 انه لا يترتب للاول شيء. ويجعل ذلك الاول ولو علم بوجودها
 الاول واشتراطها الثاني ورضاها لا يلزم لها وان مات اليحيى
 قرب الختم لزمت الاب ولو ترك الملعق التعليم وقد صارت
 الحصة بلائحة منها البرزخ ٧ لا ينقطع كان منه لا من اي
 اليحيى **وسيل** عن معلم ختم عليه اليحيى البقرة فقال الصحاح
 لا اقل من دينارين وقلاد ابو اليحيى لا افوا عليه **واجاب**
 اذا كان ابو اليحيى مرفوعا عن البقرة فخطا عن الفنا. لم
 يكن الذي اراد عليه كثيرا وبلغني مع قلنت وما يجب عليه الختم
 فلا ان كان ابو اليحيى لا يريد اخراج اليحيى من عند المعلم
 بحيث يفتح البقرة كلها قلنت ارايت ما روي عن سمعون
 انه فضا لم يبق في نافر قال هو صحيح قلنت ترى في غير البقرة
 شيئا لا قال بل ان اخرج الاب ابنه فرب الحرفة لم تمت وان
 لغامتها ما له بل كل السر ليس ونحوه سقطت وليس عليه
 حساب ما مضى منها ولو قل وان شرط الملعق الحرفة
 لم يخرج من تسميته وان اخرج الاب ابنه قبل بلوغها لزمه
 بحساب ما مضى منها ولو قل وفي نوازله سمعون سيل عزوم
 لا يترك شيئا فيجرحه في الاشتراط اذ رجع والاركان يفضا
 له بالحرفة قال يحملون على حال البلاء ويستنتجهم الا ان يشترط
 شيئا قبل شرطه واما الحرفة وليس فيها شيء. معروف
 ١١ على قدر الرجل وحاله ابن ريشة الجارية بالعرف
 وان لم يشترط هو على احد فولي ما يري (الغضا بصرية القر)
 وان لم يشترط ان كانت بالبلاء ولم يحكم بها في قوله
 يفضا بها في حكم المهر كالمشتركة ولا يفتح القينة
 وانما يفتح لها يفتح الحلة المقصود بها بين الوطأ ما يطلها
 يوت احد لها وكذا يجب في الحرفة لا يفضا بها الوارث من مات

على الاب

على الاب ولا على ورثة الاب ان مات المعلم وعليه بيان قول
 ابن حبيب لانه عرف بين الحرفة والمشتركة والواجبة بالعرف
 في موت اليحيى واخرجه قبله (البلوغ الحرفة) ابن يونس عن
 ابن حبيب ان شرطه على ان يعرفه جليسا لابي اخراجه حتى
 يفتح ولا يضر في حرفة النظر خطا اليحيى في السورة الاحرم
 وليس كمن لا يفتح وان لم يستمر القراءة فلا حرفة له
البرزخ قال (اليحيى) الحرفة هو جلة الغر ان كلم وفطر
 الغراني في المحكم وفطره ما شرطه بان لم يشترط عليه
 على حال الاب في كسبه رجعة اليحيى وفراجه مع مراعات
 من الخد بان فقه تعلق اليحيى في احدهما بليد في
 من الحرفة بفطر تعلق بان لم يستمر في الحقة اذ في
 الغراني في المحكم بلائحة. لمعلمه وبوقف المعلم على
 بغيره ان كان يضمن التعليم وعلى فقهير ان لم يضمن
 بان لا يترك يطلع اليحيى اخيرا بان كان له فقه علم من الاخذ
 بغير جزاء فانه يجهل الا ان يكون عرف اياه بطلعه فلا يشترط
 الاصل اذ يكون ابوه عرفه ذلك وحكم الفضاء فيها من
 دينار الى دينار ونصه على المنوسك والى اقل بمائة درهم
 وقد روي اليحيى الى دينار ونصه قال وما روي
 عن سمعون انما هو ان كان لا يملك شيئا الا على الخد اذ
 واما ما زعمنا فان لم يبلغ الحراف يود امني جعده الى جريدين
 في الشهور من بلفها يود في جريدين لا في حرافة
 المسور ولا يكون عليه من الحرفة الا بقدرة ذلك فانه داء الجوز
 اليحيى النصف فسمت الحرفة بين المود بيني على قدر الاجتهاد
 بخلاف (العميل) فانه با فناء الفاسية بمن علم معلم بفتح الغر ان
 تخ المله غير ان يكون لكل واحد بغير ما على انطامه اذ انطامنا
 ونحوه وربما استخفم الاول فقط ان بلغ من تعليمه مغاربه الختم

بحيث يبلغ ما يستغني به من المعلوم وربما استغنى بها الثلثة بقله
 أو قل لثمة عنه الأول ولم يفلح من تعليمه ماله باله وحق ابن حبيب
 أن ينزل أجر معلوم ما يجازجر معلوم به كل مشهور على قدر معلوم
 به الحرفة طرية أخرج به وعليه من الحرفة بغير ما فرامتها وإن
 لم يفرامتها إلا اشلت أو الربيع فعليه بحسابه لا اشتراطه
 ما سمي مع أخرج به ولو تشارك به على أن يجره بشيء أو لا يكون
 لوليه أخرج به خذ منه حرفة الغايب عرق هذه البقرة فغير
 في حرفة وأشارت بها سواها في اشتراطها الملب أو الولي به
 الحرفة لا يختص أحد السورتين بزيادة شيء به كل مشهور
 لا يوجب له ما لم يأت به الحرفة وإن لوليه أخرج به وعليه بغير
 ما بلغ منها وقوله الشيخ في الجواب ليس عليه في البقرة شيء
 وهذا لأن ما يبلغ البقرة ولم يرد أخرج به ثلاث عليه وحق
 الغايب بقله أو أنه أنا من الختم بمراد الخروج إلى أخرى
 أو إلى حرفة أو عاقبة الشيء من اشتراطها وبها عليه الثلثة
 أو الربيع أو أقل من ذلك أو أقل من السورتين فيكون له العلم
 بما له الشيء بغير ما انتهى إليه منها ولو علمه نصف
 الفروان لكان له بحساب ذلك وطا يجب عنده في الوقت
 ما استمرت عادة به في البلى من الجعل به أن يكون (أو بلغها
 ومع وتشارك والبيع والطاقت والكهف فلا شيخنا الإمام
 ولم يذكر العاقبة وهي حرفة في عرفنا **البورج** وعرف
 الغير وإن في زفافنا سبع والرحمن ويوسف والأعراف
وسيل بعنه الغرويين عن أخيه ما له (الصبي ونزع
 أن يلبه أو أمه أعطاه ذلك **باب** أن حرفة عادة بغيره
 الأب للمودب يجازي بقله ونقصه بغيره إلا أن جازي بها يستتر
 أن يكون الأب بغيره أو به غير وقت اعتياده هناك
 فيستل عن ذلك أبويه **وسيل** سمعون عن معلوم إراء الانفال

من موضع آخر **باب** بأنه إذا لم يضرب عنه الصبيان
 لبعده من ذلك لم يملك له والأبوان محقة إقراره مع من يتضررون
 على المزاج فليس له في ذلك الإبدان ولله واللاجاز دون **مسئلة**
 وأجاب أيضا أن يجب عليه العدل في العقاب لا يفضل فيه بفصل
 على غيره ولو تفاخروا به الجعل إلا أن ليس لوليه في عقد الجعل
 أن يكون العقاب به في غير وقت العقاب **مسئلة** ابن سمعون
 عنه ولا يعلمهم إياها بداهة وبينها عن ذلك لأنه سمعت جوه
 ابن عبيد بن جندب أن أبا جندب (سما) الشياطين القوها على
 المسنة العرة في الجاهلية فكانتوها قال جر وسمعت بعنه أهل
 العلم يقولون هي (سما) ولد لساير ملك فارس أمر من في كذا
 عنه من العرب أن يكتبها يكتبوها بغير شيخنا الإمام
 لعل الاستثناء التلخيص به هذا عنه أو لم يبلغه أو را
 الغني عنه إنما هو لمن استعملها على غير أهلها وضعت
 له الإمام بغيرها بالتفصيل لغيره آخر في النظر فانه **وسيل**
 لعنه الشيوخ عن أهل قرية أسنا جردا ما بالطلاة كما من
 نية عليه بقطعهم جميعا إلا أربعة منهم يجرزون بغير القرية
 يدخلون المغرب ويخرجون عنه طلوع الشمس هذا حالهم
 نشاء وصيما ما يو أن يعطوا **باب** إذا التزموا
 الماجر مع جيرانهم يملزهم ما طالع جيرانهم ولا يجب
 عليه مع شيء منها إلا أن يكون عرق أهل القرية على ذلك
 يملزهم **مسئلة** وفي الضرر وذائق البايه به (ما)
 أشبه عليه الجيران وكذا بعضهم الصلاة عليه في آخر
 ابن عمر الله أن فاع البقر اليسير فلا يؤخر عن الصلاة إلا أن
 ينتهوا عليه في حرفة به فإنه وإن فاع عليه جلع أو كلهم
 ما له يمنع من الصلاة ولا يلبقن إلى البقية وقتاد والغاي
 بفر كنية ميسها ما فاع الحمد بن عبد المطلب لا وغيره وحق به

ولو كان غير الفاسية منهم من اهل العدل والخير والقيامون
 ليسوا مثلهم فلا يلتفت اليهم وعن ابن مقيته اخا اخر هو ك
 و ارادوا عزله فلا يصطوا الا ان يثبتوا عليه جرته مع خيسته
 بغيرهم وفيه اذا استأجره ما فيه الا ان يثبتوا جرته
 الجماعة فلهم ذلك من غير ثبوت جرته **المسألة** ان لا يكون
 موقفا وان كان موقفا موثقا اجملا معلوما ليس لهم ذلك
 بما القول بجواز الاجارة ثمانية في المودع وحكي عن ابن عسوان
 انها لهم في ذلك الاخر هو لحق الله تعالى واما لو كانت محلا لثبوت
 في ثبوتها فلا مفعول لهم وتقع **مسألة** وفيه عن المتأخرين
 الاخير حضور الحقة كانت اجارته يوما او اياما او شهرا
 ويحكم في المستأجر في ذلك وكذا لا يحكم عليه سائر الصلوات
 في السجدة وعن ابن دينار انها تجزئ الحقة في اجارة
 التي شهرا فكثر في اليومين وشبههما الى **المسألة**
 تقع ان الاجارة وقت ثلث الحقة او العمل بينهما لا يجوز واختلف
 اذا وقع هل هو كالبيع والعمل اليوم يمين يستأجر الحقة
 يستأجر وقتها فان طلق وان لم يطل فلا جناح على من
 استأجره ولا يبرئ لذلك ايضا لانهم منطوق بذلك وان الزيادة
 في توكيد الى التخيير على ذلك فيعاقب بنفسه المقصود
مسألة وفيه من استأجر من مملوكة بخرقة موروثة
 لم يكن له احد منهما حلا في الفل ان اباها الثاني ولا يكون
 الا برضاها واختلف في اباها احدهما وعن بعض المتأخرين
 ان اخيرا المواجه عليه ثلث ثبوتها وكسوته الى تمام العمل
 وان كان الاخير هو الذي تآخر لم يكن له شيء مما خلع لانه
 ترك ما كان يجب له تركه فهو ممل عليه فانه (يوهمون)
 فيه فاسد وعن غيره الا ان يبرج كل واحد منهما ضررا
 او سرفعة او غير ذلك فان على تلك الدعوى بلل واحد منهما

حل الاجرة ولم يقدرا ما خلع والا حله في هذا اذا الاجرة لازمة الى
 وقت تمامها او المسلمون منع لشروطهم وهو وجه الفيض
 والفضا والاستحسان كل من عمل عملا يتبع به ويرجع اليه
 المستأجر جرته والقولان لا ينسب لهما **مسألة** وفيه عن اصعب
 ابن خليل فيمنه واجره انا على طبع خبره شهرا بعز ابرج
 الاجرة ولم يطع لما استغنايه او رجلاه لا يرجع شيئا وبلغ
 اخذ خبره وكذا انشهر بعينه او سنة بعينها كما الراعي
 يستأجر رعيه الغنم اخذ رعيه **مسألة** وفيه في
 فريضة لهم ما نشئته وليس لكل واحد ما يبرج له راع فيما خلع
 بعضهم راعيا ويتركون رجلا او اثنين لا يبرجون ان
 يبرعوا لهم او يفتنم الراعي فلا يجبر الراعي وسواء قزر
 او لم يقدرا ويرعاه كل لنفسه او يرايه بآخر ذلك اهل
 الاجران والارضا والجماعات بلل واحد المنع وما يجبر
 احد على ما يلزم من نفسه كالتراخي الا اقله لا ارعاه لاحد
 وهذا الصلح كلهم ولغيرهم مثله الا فيما كان من المبدأ
 كانت الفاسية كالعز والارضا والجماعات (ان لم يخبر في الموضع
 غير واما من الطحن والطحن لانه يجبر على الطحن
 من اياه بما يطحن به مثله ولا يبرأ عما خلع لانه ضرر
 على جاره وفيه اوصى السيد الجوار وافرط الرقيق ومثله البير
 في ملكه وصيحه العاقبة والفيض الاول وهذا الاستحسان
والجواب انشقة من اجماع ان الفضا لطيفة باجبار
 العزان على طبع خبر جاره ان اباها من ذلك مثل ما يطحن
 به خبر مثله ويرون اختلاعه من ذلك اضرار ابا الجار
المسألة انشقة جارية على العاقبة اليوم فتوشرا في
 وفيه على الفضا به با ان يبيع له كما يبيع للناس
 لشرا وجيم بيما بينهم في عود محاسب فيحكم عليه

الى شتر او شترين جاز ما ينقصه ولا يجوز وعوضت
 ببيع الاعيان بشرط فاجبر هذا الغار ومرفه بلان المتنازع
 نقضا على ملك ربها بخلاف الاعيان واشترى اليه ابن يوسف **مسئلة**
 ابن عات بماله محر لا يجوز الجعل بما اخراج الجاهل من الرجل انه
 لا يعرف حقيقته ولا يوفق عليه ولا ينبغي لاهل الورع يعلم ولا يقر
 ولا الجعل بما حله المرتبط بالمسحور **السرور** انما هذه اذا كان
 تجرعه اربعين بالالباطل العجينة واما بالغرر ان اوبى اورد في
 الاطاليت فهو جائز لانه حريث الرضا المتصور وهو اصل
 به جواز الجعل **وسيل** السبور به عن كرا ربع المسح اذا جلد
 من بريد بعد ان سكن الاول هل تجل الزيادة **اح لا باب**
 ان اولاء من يجوز توليته يعقد جاز لا زرع ان اورد العقد
 من حسن النظر فلا نقبل الزيادة ابن عات عن المتنازع اخرا
 صاحبه الجسد والتاخر فيها على يدي الفقيه حواشيت الجسد
 اودورها اودارضها وعقدها على رجل بعد النكاح بينها ولا
 يستغنى عن جازايد بعد ذلك بل يكون له نفقة الاجارة ولا اخذ
 الزيادة الا ان يكون في ذلك غش على الجسد وتثبت ذلك فيمينته
 فينتفقه الكرا وبأخذة وسوا كان الزايد حاضرا او غائبا
 وكذا الوصي يجز به نفسه تحرقه عام اودارضه ويعقد ذلك
 نفع يحد زابرا لا ينتفقه لا ينشئة الغنى فما تفقد جاز عقرها
 غيرنا طرفيها ولا وجه ولا وكل عليها قبلت الزيادة الا ان
 تكون ارضا وتكون بالعدل فيكون عليه كرا مثلها الا ان يكون
 اقل مما اشترى بها فلا ينتفقه له **وسيل** ايضا عن وجه كرا
 لا يتامع ما اشترى به الخمسين درهمين عطا بينهما افرسب عني
 بعرب الاول ما اشترى اكثر من سبعين فقال الوصي للثلاث
 النزع الشرا بالزيادة بمقال قد بد الى حين له نكح له اود امره
 بمقال الاول الخمسين بمقال اقال على الثمانين وهي اولى

للاقتل

للابتناء ما بالاول وقال في اشترى اليه الخمسين بعت الغنم لصادق
 الزيادة او الاول **باب** يلزم الكرا بالزيادة وهي النكاح
 دون **السرور** يجمل ان يكون جواب السبور به اخر عارة جرت
 بلان ربع التيسع او الجسد على قبول الزيادة ولكن الجواب الاخر
 بما يعينها ما اذا تقرر عرق على عليه والعلة من غنم اليوسف ينتو نفس
 تختلف بل اشترى الاجام المخرن على قبول الزيادة وكذا الغنم
 الجاسر الصالح ربع بعضها على البتة وكذا الكرا ربع
 الاقتل وهذا ما لم يظهر غش فيجب فيه الكرا على قبول
 الزيادة اخذ شيئا من مسئلة من واجتهه على بيع مسلع
 كثيرة تشهرا على انه مما شئت ترى جاز ذلك لانها اجارة على خيار
 ولا يجوز النفع فيها وعمرها السكون لان فيها الخيار التي تشهر
 ولا يجوز الخيار اليه ورده ابن رسته بانه كلما مضى يوم وجب ويجب
 الخيار به كل يوم وعمرها فقل بان فيها الاطمان واخذ الخيار
 ايضا من قوله اخذ زرع به با حصت ملك نصبه وتشتطر
 الترمه من شئت **مسئلة** ذكر ابن سهل ما يجوز الكرا اليه في
 الاصل من وطوله المرة المسئلة والزبي يقول عليه من كلامه في
 الاصل من ما حكا عن ابن العطار ان الفيل لا يباع اربعة اعوام
 وان الرور الحواشيت ونحوها الفل ونحو بعد ان يقع ان فيا لانه
 ارض مجسمة اشرين التي تمسك بها بالنفق وانه رد ذلك وحكي
 عن ابن زرفان ارضا اشرين التي لم يمسك بها وانها المصنف
 وحكي الخلاص عن المعتيين في ايام فضا ولد من زرع في فيا لانه
 وفقت الى اثنا عشر عام منهم من اضاها ومنع من رخصها
 لبعده الا بل واشترى هو العسخ في بعية الاجل واخرج عليه
 بره ايات وفقيه يبيع الا بل وبمسائل كذا في النكاح وفي
 الامارات **السرور** وجرا الصرغ غنم ينتو نفس في هذا
 الزمان بشر ارض الجسر بالعلقة الاربعين والخمسين لسنة وكذا

ستأخذون ثرا. بفعلة الخريت من التبر وجعلت دارا دافق ان
 من ثرا اربعون او خمسون حسنة وهذا دفع بالغير وانه في دار ثرا
 وهي حصى البقر ما ثراها فله الجماعة ابن ياديس رحم الله
 التي بين كثيره بما بينا به وروا خيرا من ثرا بينا بالبيع للضرورة
 الا ائمة التي في ذلك وما عطف ثراوه وصيبت الضرورة فلا يمسح
 لانه اخذ الضررين **مسئلة** وفي احكام ابن سبيل في ثرا
 ارضا محسنة كما حصل بيع ثراين ما يقع منها ثرا عما بين ما اراد
 قاضي الحلي طلة اخذ ثرا ويضعه عنه ثقة ائمة وقاله من ثرا
 بلاد وقالوا لا يخرج من ذمة الى امانة وهو تضييع واما دفع
 في العيوب من ائمة عبرا ثرا باسم او مات عثره وعكس البيع
 بالزمن الغيبة وهي اكثر مما يقع فيه ما حكم ليفيه في ذمة
 المشتري **باب** ابن عات لا ارى توفيقه ويتفق على الحص
 في ان يستغنى عنه والمخرات على تركه في ذمة بعد التوثق منه
 بالاشهاد عليه حتى يحتاج اليه ازمنة الله واقتنا ابن الفطمان
 للفايز اخراجه من يد المشتري وتوفيقه ولا يفرضه احد هذا
 مذهب مالك ومارع في العيوب يتناول كما في هذه الصواع
 ان ثرا الله **وسيل** ابن ريشة عن المخرات الحوائيت اخذت التبر
 نصفه الناس لها في ذمة يحد عنهم من ثرا بقره **مسئلة**
 نقصهم من التبر او لا اركب از كانت لا بأس **باب**
 ليس فله التبر في الحوائيت المخرات كما اصاب الناس من ضعف
 الحال بما يحد وسوا كانت لا بأس الا وان را الغاي في حوائيت
 الا بأس ان يحد من ذلك ثرا ما يشترطه في سبيل الاستيلاء
 كما يجوز ذلك للوكيل المعوض اليه على هذا الوجه ولو قال الوار دون
 للمظن في الارح المخرات يحصل اهاب الناس في ذلك المكان او
 لشبهه او قال الوار دون للبلاء سكني البنا في المخرات المتخرفة للفرقة
 بينها من ثرا او حرم في الطريق فبهم ذلك وهو عيب ويحرم

بسمه او تمسك بتراب من سفت ولم يطمح في مضت المرة
 او بعضها لزمنه جميع ثرا ولا يمسك عنه ثرا الا بالاطلاق
 ثرا الراد معطلة والعناء في خالية ولا يلزم ثرا في الواردون
 يحد من ثرا بقدر ما يقع من الوارد بغير رضا وانما يوجب لذلك
 المخرات **مسئلة** وفي الجاهل ان ثرا الراد ليسيل
 ما اراد المنقل بناء من ثرا طابعا ليس ثرايه و اراد رباط البيع
 في ذلك لربط المخرات بالمتقبل في ذلك ويبيع جميع القبالة ولم يمت
 بنائه مغلوما عنه خروجه وهو الصحيح **ويجب** ان انقص من
 بنيان العرن ما يضر بالمخرات بغير المخرات كما بيناه وخيرا المخرات
 ان ثرا تباد او عثر ثرا كله وان ثرا مسح وان انقص بنو العرن
 او بعضه انقص ثرا الا ان يقول رب اننا لكه وليكن ذلك في
 الشتر وخو والوجبة الشتر في ذلك الطاع واجل فهو لازم
 المخرات ويخرج من ثرا بقدر ما يبيع مرة البنيان فان وقع
 غلا وجوع وهوى الناس عنه ولم يبق في بصران الموضع من يحد
 فيه بطل فيه البيع فهو جائز يحد من ثرا بقره في ذلك قوله
 ابن عمر المراد ابن ازهر وغيرهما ولا يفتنون في ثراهم **الحكم**
 ثرا ولم يحد لفظيل الراد من ثرا في ثرا او تكسر مطاها
 وبقي ثرا ما هو اوسع من ثرا في الصبر على رباط في علة
 ما وهي منها لان الراد كثيرة الاستعرا فان عار بها اطلاقها
 لزم المخرات الفاء ولا يكون له البيع ولو كان له البيع كلما ائمت
 مانع ميسا ثرا وهاذا ما لم يطل جدا او يقطع الشغل بهما
 بذهبه اكثر الوجبة فيسحق وقتله كذا ابن يونس وان ثرا
 ليس الجان وفي عمل المنقل بعضه ولم يعمل البقرة في بيعه
 كذا في ما عمل عليه من القبالة بقدر ما عمل ويسقط عنه بقدر ما
 لم يعمل **مسئلة** وفيه عن ثرا بطل الشترى اذا وقعت في
 بصر المخرات لارة او فله او غيره له بما الت فيه بتسقية

ذلك على ربه لانه من منافع الدار فان بقيت البيت فيها يوما او ثوبا
 نفعه المكنون من الثراء بقدر نقصان انتفاعهم باليسر وقال انه
 نزلت بفرضه مجمع بينهما **مسئلة** ربي ان اخذ المكنون
 انه نطقا شتوا او نطقا شتوا فوله بالموافق عليه
 بالسلام اليه وبصيرته له في ربه **مسئلة** وفيه في الجاهل
 ان نفعه من الدار كلها مائة المكنون بناها من حاله والسكنى
 فيها من غير بناه علم ذلك وعليه فبها كرا الفاعلة دون النسيان
 ويكون له فيها خمسة بنائه مفلوفا او يظلمه وكذلك العائون
 وغيره وكذلك ان اخترف وذا المكنون فوله وعليه جميع
 الثراء وعليه مائة من ريشه وعليه جميع الثراء وقال هو مكنون
 من المرونة والموازنة وغيرهما وبلغ على اصولهم ولم يترك
 في هذا خلاف انظر في سماع ائمة من كرا الدار وظهر
 الدور وظاهر ما في سماع عيسى منه مثل ما في الجاهل
مسئلة وعن بعض شيوخ السنن من اخذوا على منافع
 في واجب وفي الطريق نهر لا يجر الا على المرفف فمعرفة ذلك
 على البذل وفتحه ان حراز المنافع على ربه والى وانه على ربه
 وان كان يخاف في الخائف ما عترض حملان لم يعلموا به على المنافع
 على حاجه الدار وتلك الجاهل نزلت به وقد كان شتوي
 يحمل بالامطار الا ان وقت الثراء فمعلموا اجروا وعلى ذلك
 في كل ما يكون كالنهر الا اسم الشريعة من ابن لينة مضمونة
 كانت او معينة حمل فناء معروفة وادعى الطريق ان كان الثراء
 على الاجتناب من الفناء عليه والاجتناب على صاحب المنافع
 وكفى الخبيث عن ابن عمر الخبيث فيمن اخذ من حمل على حمل
 فناء وبينهما اذنية هو بها فناء وربما لا تستطاع
 وهناك فوارب في الابل والمنافع فلما اتوا الوادي قال صاحب
 الابل حمله عليك قال ان ابيك عادة كان حمل البعير على صاحبه وحمل

الابل

الابل على صاحبها **وسيلة** التيسير في سكنى ارضها غير موانع
 لا يعرف صاحبها ثم استغنى عن رجل اقل له الثراء **باب** من سكن
 ارضا مملوكة لا يدرى مالها ثم استغنى عنها ربه عليه كرا
 المنزل **البرزخ** لانه في ذلك فيها على علم انها لغيره فهي بخلاف
 مسئلة الشفعة ان ابناء ارض يظننها لم ربح اكلها حتى
 تسهل يمين ان على الله ابناء ارض من رجل بالثقة نكاح يقع
 المدة على يمينه بانه يورثه بغيرها وفضي بركة فبالله ابنى
 في حوزة العلى بالضم ان يظن ليس في مثل هذا هو
 مفران الدار كانت للفرايم ويزعم انه باعها ولم يثبت ذلك
 فيروج عليه بالقلعة وما على سمعة يقع شيوخنا يقولون وهو
 في ليل المرونة في كراه الشفعة **وسيلة** الخبيث من الثراء
 في دار او حائونا الى حنة بدين فعات قبل السكنى او في
 ابن ابيها مفضل يحمل جميع الثراء او بعضه لا **باب**
 في فلوله تنازع بين شيوخنا والرب تقتضيه الملوقة انه
 يحمل فانه في تعليم المكنون فناء الاحمال لصاب الابل ولا يصح
 ان يكون الابل لغرفة بالانفاد وبأخذ وانه كرا ولا يأخذ الثراء
 كرا وفيه فناء معه ويقتضيهما الفرما **مسئلة**
 فتلها قبل عنها ابن ريشه يمين الثراء ارا سيق بخروج
 معلومة مملوكة في الثراء المرة على يحمل جميع الثراء بونه كسائر
 الذين او يحمل ما مضى بونه وما ينفاد يكون بركة الثراء
 ولهم بنية المنافع **باب** يتخرج فيها قولان الاح
 انه لا يحمل بصوت الثراء ولا تعليمه ان لا يحمل الموت والعلم
 على بنية بعد عوضه وهو اصل ابن الفاعل لانه جوا فيه
 انه ارفض المسكنى ولو كانت مأمونة لانه لا يجر اخذ
 الثراء من دينه على امله لا يحمل بونه المكنون ويتنزل
 المورثة من ثلثه الا لا يرضى الفرما وقد فلا انه يسلمها

ويحكم القوما بالثرا وهو اضطراب منه ولم يجرى على أصله وهو
 قول الشيخ القوي يرا فيه الاداء فبما الاداء آخر فيجوز فيه
 ان الرأى عن النبي وبيان عليه انه يدل على الكثرة بموته وتعليق
 بخير رب الاربعين اخذ به واسلامها ويحاص كقول ابن الفلاس
 المتابع لاهله **وسئل** عن اكثر الارض لا عوا وهي لا يجوز
 التفرقة بين ما في انسابها بطلان غيبة الكرا من تركه
 الكثرى في التي لا يجوز التفرقة بينها بينه والزم بوجه الحكم ان
 اشنع الورثة من اشترى بغيته الكرا في (موالهم) ان تكن
 الارض بيبان من الملة بلان نفعه عن الزه اكثر اهله
 رغب بغيته من التركة وادعاه ما نفعه عنه وجوبه على
 وكذا الحكم في الارض على الجميع وهو الاق على قوله ابن شهاب
 ورايت لبعض المشيخ ان في بطلان الموت يجب تقيله من
 التركة وليس يجب الا لا يل من بطلانها من حيث عوض
 ولم يفت بمنازع بطلان الملة وهي تغتبط شيئا فيشبه
 ولا يوجب من الانهال على كذا وفقد يخرج قوله على من يرا فيه الاداء
 فيما الاداء **مسألة** قال ابن رسته اختلف في المسألة
 التي يجوز ان يستثنى الباطن (ادعاء) اطلاق كثيرا بلان رسته
 فيها اجازة العشرة الاعوان وقوله ابن الفلاس في الموازنة
 ويجوز من عارضة المرونة لانه جار ميبها (ويجوز للرجل
 على ان يبيها وسكنتها عشر سنين) (ابن النسيان
 ماله وهو قول المغيرة واجازة) سمعون في الخمسة الاعوان
 وروى ابن وهب عن مالك (المسنة ونصف) وينبغي ان ينظر
 في ذلك الى النسيان مريب بها فيفتى في قريب الملة **مسألة**
 وما يبيع الارض واستثنى بها اعوانا فهو (خمس) وز
 العشرة الاعوان وهو قول ابن الفلاس في سماع (صنع) وابن
 الفلاس في المرونة لا يجوز في الارض والمارا اكثر من ستة

وهو يبيع

وهو يبيع وشرا في الارض (نظر) في سلم الشرح **وسئل**
 المازني عن ما الواجب المختار ان هل هو المختار او المختار **باب**
 ينظر العادة فيجوز عليها بطلانها عن مفعولها بطلان كان
 مؤلفه الجبري ان الملة الرب الذي هو مؤلفه المقتضى بالمعصية
 ان المختري الملة بمسألة الشيخ الاول عن الدليل بطلان الاصل
 على خروج الحكم عن ما فيهما الا يفتى وان الذي يفتى في
 في السكنة اذاعة ولم يفتى في الملة لانها لا يفتى فيها مع
 اصل ملكه فلا يخرج من يد (الاملا) مؤلفه (وعرف ذلك جازا)
 الشكل بطلان على ملكه ثم لا يفتى في بطلانها ان الملة
 للمطهر لانه اكرامه جميع منافع الدار والملة فتكون على من
 يبيعها لانه من سطوحها بطلان نفعها ان (الملة) المخترا
 اذ هو متكون عن منافع المخترا فهو لن ملكه على الو
 سفه حمل او جراح على سطوحه ثم يفتى سبع سنين راتب
 في هذا الجواب معارضة وهو ان قولنا اكثر اجمع المقام
 وان الملة من المنابع دعوى وهو فخر الى الدليل فانتقلت
 الى النقول على العادة **الجزء** والعادة البوع (الاكثر)
 الدار على المعناه من ما الواجب فز ما يبيع بالمعروف من
 طبعه وعمل وحشر خاصة فلا يجوز له بيع ولا عطية بوجه
 ولو وهب ذلك او خرج عن المقام فهو منعه غرض
 راما الى اكثر العلوي الدار كان عليه دليل مثل المتفرق
 فهو كالمال ولا يملكه الا بالمشروط على حسب ما يفتى
 عليه من قتال (النشوي) والفصل واحد هما في كل فتنة
 وحقه اديوم **مسألة** الشيعي من اشترى ارا وبيها
 مظهر باراد الكثرى ان يخرج فيه دارا الكثرى ان يخرج فيها
 الى ثمرها بين العفة بلان عرف الكثرى ان يبيعها مظهر اذ كانت
 في غير جها الاخر بشرطه وان لم يعرف كان له الظاهر من الدار

خاصة وليس لصاحب الدار الرخول اليها الا باذن **الشرط**
وكذا يلزم اذا اراد تسويها لبيع بلاية خلة المشتريين
الا باذن او شرط لانه ملك جميع منافع الدار عليه العمل
ومثله ابو الحسن عمن اشترى دارا سنة فادعاه المشتري
بعد السنة انه اشترى الدار بها بهذه الثمن فيجيبه من عموم
السلطان واشترى الاخر وله طاه وكيفية لوكالة الدار في كرايتها
زيادة او لا زيادة بحيث لا لا المتعارف **باب** اما اذا تم
بيعه منه عن الا التجاري المعلوم في الياس عانة من جاهله او
مظن اليه فلا يستدل عن موعده لطلب الزاوية ولما اذا
كان الفتي مما يعلم لا يكون الا لثقل هذا العرض بغير الظلم
فينظر فيه الى صلاح الدار وذا من يلقى ان يرعاه ما معه
وحرمة بلان كان من اهل الدين والصبانة ومن لا يرضى
ازيادة في لا يشترط وان راد اسرع الى الانقضاء عنه فمثل
هذا لا يشترط لغير المتزلة ولعله انما رغب في الشراي معاشره
من لا يطلبه بهذه الاية في ان يوخه بالنهي الا ان يولي
المشتري انه يشترط في الفقه فيجيبه له اليه في اخله
بلاية ان يظن بالصادق **المسوق** **البرزلي** البلوا بهن
المسوق كثير من العواض فضلا عن ذرية الجاهلات من
الامراء وانما هم يزيده لتقل الحاجة وذلك ربحا
المشتري سلفه بزيادة لهذا وتوهمه انه ينفعهم في
المستقبل مثل هذه الا يجوز وهذا من اخذ الرشوة والقر
على الجاهل **واختلاف** في التغيير الذي يثبت مع الرفعة
وتخرجها الى الماء من يجعل بمنهم من صنع رسلهم من فله
ان كان غرر فقيه ونقيب برسم دفره اسبابه لهذا وهو
جائز ولا يلا ولعل هذا الوجه الاثير فاسمه على اخذ الاجرة
على المتكلمة **مسألة** من هذه المفق وفي آخر الطرود

عن ابن

عن ابن حجر الضمور ما اهرى العفية من غير ضرورة مجاز وان
كان لربها الحاجة على ضرورة اوجي مسألة تعرض عن رجا
فرضا طارئة بلاية لم يبق لها وهي رشوة بائنها واخبر
بعض اصحابنا ان بعض الشيوخ المتخيرين يستل عن الهرة
لا العفية عن الفينا فعلاه ان كان فيسند العفيل اهدي اليه
ان لم يهقه فلابد امر بها وان كان لا فيسند اذ لم يهقه اليه ويشد
ان الله اليه فلا ياكلها وهذا ما في ثكن خصوصية والعنفوا
ان كانت في ثكن بعوض لم والا يحسن الا فيل لمالية من صاحب
يترو ولا مسألة وهو قول ابن عيشتون وقال غيره يجعل
في رشوة قال عليه السلام من شفع لايه شفع عنه
ما هذه عليه هدية فيفعلها ففعلها ففعلها ففعلها من ابواب
الرب **مسألة** قال ومن هذا انقطاع الرعيه الى العمل
والمتكلمين بالسلوكين لدمع الظلم عندهم فيبها ونوع
ذلك ويخبر موثقم بشار بابا من ابواب الرشوة لان دمع الظلم
واجب على من فذر عليه من اخيه المسلم او الذي او غيرهم
البرزلي الزبي رايت لبعض من هذا فضائل فرصة از ابن
عبيشون حرم الفدية عموما **مسألة** قال الرواح اخ
تكم في الداء حتى يودي عمنو الفقرا وقد يجب عليه ان
امنه ويطاع على ذلك ويهادر بعم وهو ما جور على ذلك
واذا اتيه منهم يسلم عليهم قال وعن ابن عيشتون
اجاز لبعضهم اعطوا الرشوة اذ اخذت على نفسه الخلع
وكان محفوا في كتب الادايل اذ له من رشايه الاسلام القبرة
ابن شعبة قال ان كان ليعزق الدارهم في يدي اعطيه
برمى فيسند ان له على عمر وكان برجا اول من قبل الرشوة
في الاسلام واول من رد الفدية عثمان ابن عفان **مسألة**
وان تيسر لم الحق فيسند من انفاذ رجا ان يعطيه طاه

تتبعها ثم ينفذ له كان حكمه ردا غير جائز فانه (بنو عبيثون
البصري وكذا الترتيب ما جاز المتهاذ عن اذ (بها رجا ان
يعطيه شيئا وقد كان اخراجا فلا يجوز **وسيل** ابو جهم
اكثر من اقل الطمان في دار رجل وصاحبها ساكن فيها فهل
يضمن كالحال ان لا **ما جاز** لا ضمان عليه الضمان (اذ ذهب
كما يضمن الحال المتغير اذ اكثر ايتنا في داره او حيث يسكن
يخرن الطعام بطله (وبعض لا ينفق بما جاز البيت ولا
يضمن ان كان صالحا وان كان منها خلع **البصري** لا ضمان ولا ينفق
بما جاز ينفق ما نفق ولا يخرج منه الخلف من المستأجر
فهل يضمن المستأجر ان لا لان هذه اليد فيه متحركة بخلاف
الولد ينفق ما نفق المجرى (وبعض **وسيل** عن قوم استأجروا
دارا يجرس لهم الطعام او الزينة فذهبوا جلسه
غيره وهو لا ينفق على الخرافة هل يضمن ان لا اذ ذهب
من الطعام **ما جاز** بانه يضمن الا ان يمتنع خلع
لضرورة **مسئلة** المتغير عن احمد ابن عيسى (الله اذا
حمل على الدابة المكشرات اقل من المكشرك غلط منه حتى
وصل بانه وصل بانه يلزمه الكرا كما لا اذ لو نشأ لثبت
في جميع الجميع **مسئلة** وعمر اكثر اذ اب اغرابها فضلت
محتد ابنة تحملها فنزك نفقة الواو عمن غير وذهب في
عليها فوجد اخرى قد خلفت بلا ضمان عليه في الاولى ولا من
عليها اذ كان قد اكثره معصا حتى يتيقن كذبه ولا ضمان
عليه في الثانية ان تركها عن نفقة مأمونة عليها ولا
ضمن **مسئلة** ولو جعل جعلها لمن طلبها بالجعل على الجار
مطلقا لا يمارى الدابة فانه ابن لياقة **البصري** قد تفرقت
هذه الاخيرة ومثل الاولى اذ ذهبت فثبت الراعي بخلاف
ان طلبها على نفقة الفتح لا ضمان عليه والا طلب نفق

في النقص

في النقص في غير **وسيل** ابن رستم عن اشترى ارضا بغيرها
زمان الغليب وبزرعها وقت الزراعة فنزك الغليب وزرعها
لرب الارض حتى ان **ما جاز** ان اشترى ارضا وقت الغليب
ليزرعها وقت الزراعة من حقه ان ينفقها وقت الغليب
ليجود زرعها وان لم يشترط وقد يكون لربها نفقة ليجود
ارضه بذلك في العلم الزرع بعد ما اشترى على المشتري
جزءا من الكرا وبلغ النضر ط فانه نرى الغليب بالقياس و
حاله مانع وقد اشترط عليه فانه ينظر الى قيمة كرا الارض
في العلم على الغليب وعلى الاغليب وذلك ان ينظر في زمان
الشرايين في القيمة بان كان خمس حقه مما اشترى لهما به الخمس
البصري ظاهر المروني في مسئلة الزيل ان لم ينفق ذلك حقه
ويجوز على هذه بشرط كونها مأمونة بحيث يجوز نفقة
النفقة فيها في امان المهرث على مزجه (بنو القاسم **وسيل**
عمر اشترى ارضا من اصابه الضر وهو يبيع ثم اصابه فحله
بعد ذلك بحيث لو لم يصبه الضر لم يملك بالنفقة **ما جاز**
اذ اتوا الى الفخذ بحيث لو لم يصبه الضر لم يملك بالنفقة
على ضمان **البصري** لها انظار منها من استهلك لرجل
زرعا اضرته اصابه فحله بحيث لو ينفق له فحله وجبه
خلاب هل يضمن على الرجا والخوف ومنه **ما جاز** اذ ازرع
في ارض الكرا فبلغ ثبنت ذلك العلم وثبتت من فله هل
هو جازية ولا كرا عليه ولا ازرع له (وله الزرع وعليه الكرا
وسئلة اذا انفقت العدة بين مثله ان تنقطع الحبل
من اعلاء وينزل في واد وقد نزلت هذه بوضلات فاقترنا
بيها شيئا بان كل واحد اخذ بعه انه ان كان من مجموع
الارض والاراضة كل واحد ما يقابل هوا ارضه ان كان مملوكا
له فنكوه الجارية على هذا على صاحب البعد ان الاغلا الى غير ذلك

من الصواب **وسيل** المراد به عزاجرا المركب نزل في الرح
من حيث خرجوا **باب** عليهم العمل في يلبقوا منتصفا
الشعرية منعه منافع في ذات الابان بلائيه. لهج وبردون
ما انتصوا ان فخر اثنان عن له عمران لا يذهب بحلهم
البوزي اختل في كرا. المسبق هل هي على البلاغ وهو
مزيل ابن الفاسح بيها كرا لجهل او كلما مضاهية. اذا
بجساره عالم ابن تاجع بيها كرا لاجارة انظر بقية الاقوال
واذا قلنا على البلاغ بطله يجوز النسخ او لا كما قولته كرا في ذلك
مالك وابن الفاسح واجزاء ابن تاجع وقضاه سمعته ابن
رسند وهو اظهر لان رد الشر. لاجارة خير من رد المجهل
البوزي وقعت مسئلة ينو نمن نجر في هذه الاصل
في ثا جر الشترا مركبا واكثره اجرا وبعده الفراء وفتن
المركب ثم اخذ الروح وهو في جرحتها قبل اطلاقه
واسر الشا جر وبعده الفراء ثم اخذ بقية وطلبه امتر
جاء الاجارة من الفوا تيت **باب** ان كان مشروط
النسخ بلا يجوز على مزله ابن الفاسح ويح رد لها وان يثن
مشروط النسخ مذكرا على هذه الاقوال ويحتمل انه يكون كذلك
على مزله ابن تاجع لانها جازية طرد على المركب وقول (لا)
وحي واي عمران جازية على هذا **وسيل** ابو الحسن
ابن جرير هل تداخل العيني في الصراحة وكذا لما يقتضيه من
طعن القوة او عروض الغنية او جازية الغنى **باب**
كل ما ذكره يرضى وهو عن الصواب **وابواب** ابن رستم
في مسئلة مثلها لا يحل تيت. فيما عند الركاب من الناض
عمر ما دنا لجه بيها يتفق المركب من المنافع ويختص
الفرق ولا يلزم هذا هو الجمع من الاقوال والتمرا جمع
على الغنى وهذه الاستحسان على غير قياس والقياس الرجوع

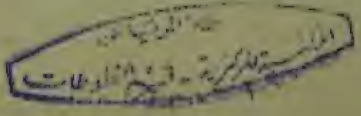
الى فلان لا يقال وان اختلفت فيمنعها بان كان ثقل ما طرح
وفيمنعها ما يثق مثل ثقل ما سلم وجمعة (او) ومثيرة. لا اوب
بالعناسر لا يرجع عليهم الا الخمسين على قدر ثقل فلان معهم
البوزي اختل في عروفتي (الفنية) فعن مالك لا عزم فيه
المثني وهو المستهزئ وعن ابن مسير وابن عبد الحكم لغزو
دعاه اليه النبي وجماعة من المهاجرين وهو الاصح في قول
العبيد خلافا لثولهم لابن مسير وعزم في ثولهم لابن
الحكم والعروب ان كانوا اللخرد في ثول او ادا العنق فلا
يقع. فيها عن مالك خلافا لابن جبير والصواب الا فرق بين
الفنية وبينها ما يكون للحران كانوا قرب البر وجمعت
لو محط المركب على الهارب بها القوة وفلانة (الاختصاص)
والا حليب ور ميبها لا يرجع به الغزو لانها لا تكفل المركب
ان يغيب ولا يجمع بها ان الفينة الا ان تكون في شدة عمل
والصواب اختيار عبيد الفينة والعناسر في الاقرار قول
المخالف بالرجوع عليهم وحيد ابن رستم خلافا ان جزم
المركب لا يدخل وفيه خلافه وان كانوا عبيد **مسئلة**
وعن ابن ابي هاشم اخذ اجمع صاحب (المسئلة) انه رما
بعنه نكحهم تسهوا وفيه ذلك احباب (المسئلة) وليسوا معه
في المركب خلاف في العروض دون (الطعام) عن ابن الفاسح
(الايسنة) (نظرة) **مسئلة** وعن ابن السمنون في مركب
بين الشرا يربط بعضهم كرا الى الالة لعم ويريده
الاخرون الى غيرها **باب** ينظر القاضي الى ما هو
افرق يحملون عليه ولا يتركوه بضر بعضهم بعضا فيل
وكذا الختان (الاداب) والرباع فان نعم ويخبر بالاعطاف من
وخللهم على ما هو اوفى ولا يتركون الضرر ابن يونس عن
سمنون في (الفنية) في رجلين لهما سبيينة باراد احدهما

از جمله بی نصیبه متاعا و لیس صاحبه تنیغه فقال له لا تحمل جبهها
 نفیبا الا بکذا او فلا الاخر احمال بی نصیبه فقال له ان تحمل بی نصیبه
 ولا یغض الشریک علیه بالکرا. فاما ان تحمل مثل حمل صاحب
 والا یبع المركب علیهما **السؤال** تنقح لئلا یلحق به فیه و
 الارض **وسئل** ابن سنیطون عن اخر مرکب من صفیة ا
 الانرلسری الا بان برید تنضم الی برقة وفی حلق (لوف)
 من الارکب المركب المصلح واقتنع الاخر او بالاعکس **باب**
 اذ ابلت الا بان حتی لا یرکب الا بما غور یمکن عمل الی ذلك
 فقل قوله **وسئل** ابن سنیطون ایضا عن اخر مرکب
 من صفیة الی سوة برمنهم الریح بنا صیفة تنو نمن
 بدور البها صاحب المركب وتزل بها فود وافر ما اشر من
 المنعرب باراد بعضهم البها وطلب بعضهم الوصول الی
 سوة وقال صاحب المركب تکملون انکرا وانتم بالخیار
 بی اما تنقم او توصلک الی سولة **باب** ان کان
 المرصا الذی نزلوا به ما مونا فبالذی دور المركب یغیر اذن
 الفخارضا من لهما افر منهم السلطان وکذا الوفدر علی مرصا
 ما موز یغیرها بنزکها ودار الی هذا واما لو کان غیر ما موز
 واظهر والی لهما املانته علی صاحب المركب واما من طلب
 التفریع بنو نمن و یودی علی الحساب فان کاه بی رجوعهم
 لسولة قوب فلفخار التفریع والاذا علی الحساب
 واز لمریکن خوف یمهم بالخیار بین التفریع والوصول
 والی سولة ولا یح من اذله انکرا کما علی (الوجهین)
مسألة عن یفرم فی الطریق خوف السلب هل یلزم حراج
 الظهر الذی اکر من الفرم تنیغه. فانه یكون الفرم علی فیه
 الشاع والظهر یخرج المركب **الیزید** وکذا فیلنا عن
 شیو قنا واطن لیه رابطة المتفق مین انه ان علی انهم

یحتمون

یحتمون الاحمال مع الابل اولم یعضوا ذل فیه مع فیم الجميع
 فان کانوا الابل اذون والابل اذون الا الاحمال فیه مع فیم
 الاحمال وتنفذ انه وقفت بنا بلم برقة ومرضنا مرة
 علی عود الاحمال لا یح فیم ما یبها وترکنا الظهر وهو
 اختیار تنیغنا ای حیم الله (الشیخ) فانه لا یقتضی
 علی ما اناله الانسان یرد الی هلاکهم او اخوهم ان کان
 الحمل غایبا ومرة یعضها علی عود الابل لان من معنی
 کانوا بادیة من اقل برقة ما یستحسنه لذل لانهم رضوا
 نذلوا لان الخوف کان علیهم علی فیم انفسهم ورجوعهم
 ورجوعهم والخوف علی ما یح الاحمال ایضا وهو وجع
 حلق **والحقیق** عن سنیطون بی باب الودیفة اذ ارفع
 رجه ما لایح جميع الریفة بغير امرهم فان یقرر وایح
 خلاصه لهما یب انفسهم او جراه یجمع علی اختیار
 بین اسلامه لاجمع الفرم و بین ذی مع المفرم واذن وافتا
 عنهم وان کانوا اخذوا ربی علی خلاصه یبنا بلا شیء علیهم
مسئلة واما ما یح مع من العایة المفلوج فیرجع علی
 ارباب السلع لانهم مرخول علیه وروی لذل عن غیر واحد
 من المنقر مینی دالنا خسر بن **مسئلة** ما یح تنسیب
 بحد خولم یعتبر علیه واذن جميع او غرض اکثر من المقنن
 یصرضا من لانه لم یؤخذ له یخول علی هذه الحققة بغير
 نیت وفی نزلت وحکم مینا بینه **مسئلة** واما اذا
 لا یطایر فی الوارین فکان شیخنا یأخذ من رهونها
 من قوله اذ انهنه ارضا ما أخذ من السلطان خراجا
 لم یرجع مع الی الراهن الا ان یكون ذل الخراج حقا ولا
 بلا یرجع تنیغه اذ اذ یعه من غیر ولو کان خول لرجع
 له لانه حق ولعمد یعه من التزقة فکان ابن عمر السلطان

حكم يرجع العارث ولو اجتمع عليه دين لرجل عام مع ذلك العارث
عن الطالبي القاري بمان ابو الحاف ابن عم الربيع نعم بمرارة
ذمة القريب **وسيل** بفتح القوي يفتح عن قواي الكثر وامر كبا
منه الاسكنز ريقه في الابان بفتحهم امرت في كل التفتت
وتجمع عليهم بفتح عو التوسق في العنازن ولم يتركوا مسنلا
في اننا السعير من قابل صاراد النذر النعاج وامنتم حاجه المركب
لمازاد الكرا **باب** اذا دخل الشنا والركب مستحون
بمعرفه في المخازن ثم تفتح السور بحدود العفة الاول لان العنق
لا يكون الا العذر والشنا هذرا كما احد فولي الصابنا كما ختلاف
الما كفة الرهينة تسقط قبل الاستيفاء المسلم من طلب
البعث كان له لزم وكسوف العبرة انشاء المرة بلو عجل
في قال العذر فلا مفعال له وهذا في السعير. اكله من مع
العبه لان كراهه ايما معينة وكراه السعيرة كما البلاغ فيعين
الا وفلقت بغير لزم ولو كراهه ليوصله في ابلغ معينة
بانه بعد انقضائها وكذا لو اسلم في ضاها بعبارة
ابانها في يفتي له الا ان لا يخلاب اليه انما كانت يفتح لغوة القور
وسيل ابو عمران كثر امركا بربان معرض لهم لصرص
في البحر ما خذوا المتاع وتركوا المركب وعيد بولانوار صوا
ما خذوا المتاع والمركب دون الرجل في بفتح الطريق او وصلوا
الى البحر الفصد بفتح يرد حاجه المركب جميع القرا او يكون كما
لو عطف **باب** اذا اخذوا المتاع دون المركب ما كراه
ثابت كما لو سرق الفناء لصوى مسلمون او غلبه ظلم
مان المتاع لم يبلع يمينه. لاجل المركب كما لو ذهب المتاع
في العباد ورجعت في يده العكر لمن يخرجه ابله ايعون الرركب
في العباد واما اخذ المركب بقتلهم به ضعفه جميع الكرا
لانه في السعير كما البلاغ بفتح المركب كقلاخ وعانها



البيروني وموت البيروني ولو بلغوا البيروني لم يفتي النزول في احوار
كهم القرويه وكوسه البحر **البرزخ** اهلها ومن استباحوا
فجلا لكانه وانه ههنا او طعا ما الى موضع كذا بفتح في الله ابنة
مستطاب وانكسر الغم او برهذه الطمان والذهني في يفض
المخترا فينبأ الا ان يفر من عترة البت ارضع اهل بيضه
انظر قما مفعلا وحملها في خمسة اوجه انظر **البرزخ** وقد انضج
لتابع الفرس ان غارت الموص داخا والاولى والمنتزعة
بفتح ما مضى من المسابقة عن المخرجه لانه وصل بالمتاع
كما ظهر له واه بطلانه من سببها واليه فحاشا لاجل
ويجمل ان يضمن ما مضى لان الاخذ ليس عن فعل الجاهل
والله اعلم انظر **وسيل** ابو عمران كثر وسق مركبا من الا
سكنه ريقه وسار مع جملة مراكب الى المهديفة بلفظهم القرو
واخذهم وماروا بهم الى نحو بلادة بلفظهم مراكب
المسلمين بما استنفذوه من القرو بفتح لهم في المركب
او اجرة في استنفذهم اهل لا وهل تغفل تشبهه من بغا من
المركب بفتحهم ليعنه وتعل النجاء فيه والسنه لفت
في المهديفة او غيرها وانه كرمص لا خرب السوال **باب**
انما علم الفرات لمن المركب في بحرهم اخذ يمينه وعليهم
حجظ بما يمينه من الاموال في بركة ولا الهه ان اعرفوه قبل
النسبة بما اصابوا وروى كما اصابه نواجا جرحه وانه خرم
ووبوا بطلانه الامانة من الله تعالى ان الله بما عزم (زقوة و)
الامانات الى اهلها وفلا نزل في في زمان رسول الله
ها الله عليه وآله في بر سر ليعنه الله ان عكر اخذ العفو وتم
طعربه المسلمون بمرء عليه وبع حريته ان الذي رده العر سر
قال ابن الوليد في زمان الصديق رضي الله عنه وكل من
ابو له عيه الى الروح ياخذ المسلمون وبع حريته بن عباد

من وجد مناهج في القيمة قبل الفسخ بقى اذ قد ليس بين
 مناهج الا مصادر خلاف فيما اذكره له من قبل الفسخ **واما**
 الاجرة لهم في الاستفاد المربى بليونة بما يترتب لانه يخرج عليهم
 وعلى كل مسلم ان يقاتل عن اخيه وعن ماله حتى يستنفذ، وتبقى
 خذ عليهم بخوض رقبهم وفدوتهم **واما** الاجرة على الفلج والا
 رسا، ومراعات اجرايه الى البلد الذي كان فيه المركبة ذاك
 اليه بذلك لهم ان كان لقتل اجرة وحيه لغيره والافلاوا
 المحاكاة فيما بين الراي وطالب المركب فيما يحتاج اليه لا يميز
 بعضهم بعضا بل اول القول ان تكون في البلد الذي قصه صاحب
 المركبة اذا كان واليه عدا ولا وقصه جميع ركابه **اجاب** هـ
 داموا انهم ان يردوها ويرسوا فيها ويرموا منها عنهم الا
 ان يخرج جميعهم التفرغ بموضع اخر من الخراج في جميع
 وانما ان دعا بعضهم او دورته الاموات ومن له حصص
 بخلاف الى الخراج بما له (الزيت كانت فيه جميعهم التفرغ
 به في جميع الشحنة بنقله من دكانه الى من ثمنه اكلهم
 فيه وليست تخير بينهما والبعث الموثق بهم (اولى واقره
 الى الاتفكال وان يسلموا من الخراج ليدفع له والشهداء ان
 له اوهل موضع التفرغ ومن ماله وله ورثة حضور وعيب
 ابراج الحضور انصا بهم واوفى نصيب الغيب على اري من
 يوثق به ممن يعرفهم ولا يوثق به من ليس له انصا
 لتجبل ارسال ردا لهم اليهم واما ما وجد فيه مكنوز اسم
 صاحب من الرجال واغتر به صاحب المركب له به حكم لهم
 به لان يد صاحب المركب على كل ما يسلم اليه ما لم يثبت به خلاف
 قوله **البرزخ** خلافه وان يكون عدا لا ينفذ قبل هذا الا ان
 ردت وغيره ان من شترط العدا له وعدا اعدا من
 المشاهدة بينهم بان فيها اقول الا كفتها المشاهدة

بعضهم

بعضهم لبعض وما ذكر من عمل الحكم جاريا مسئلة اذا اخرج الزبي
 ابله من الشرا الى المدينة هل يعتبر البلد الذي خرج منه او البلد
 وحيه خلاف ويحتمل اجراؤه على مسئلة هل الخيل يملك المحط فيه او لم
 عليه وبهذا اذا كان له بلان تغذ رقبه بغيره الوحيه تغني الاخر
 صح باختصار **مسئلة** وعن يحيى بن عمر بن ابي المركب الغالية
 ولم يمتن بغيره في عطف بها فيه فهو كالموسطة لا كسر
 لربه ولو اختلفت البغية واصل بهم الهوليه انما يقع بمن
 سلم منها عمدة العرا ومن عطف مناهج بلائيه عليه **البرزخ**
 وفقت مسئلة وهو ان مركب دخل الاسطرارية من تونس
 او النصاريا با غايه المركب الرضوخ في دخل الفلج معين
 ما ماله بحد بليل بغيره الرضوخ في عطف بلان نظر الاهل
 المركب على ذلك بغيره الخراوان كان من الغاية خلاص سفل
 الخراوينه النظريه تغريه ان دخل عليهم بالبرزخ المبيت
 مع العلم بان جيرة الاسطرارية دخولهم هو الا بالحيطة
 ويهوا، مخصوص واشتهر له وظاهر فيها **وتيسر** ابو محمد
 عن مركب مرسل بالمهنية باخذة هول بغيره خا عرا، فراح
 البحر فجيءه هلاكه مرما التجار بغيره ماله في تسليم هل يرقل
 المركب او لا **اجاب** ان من شترطه حوله من هلاكه
 من فاعه جانه في خلية القيمة **مسئلة** وعن ابي محمد وابي
 ابي هاشم في فوج اشترى مركبهم بطعام في لوح خيلا معلوما
 بطل (ارادوا) السعريين لهم انما اشترى اكثر من حمل ما نزلوا
 كيلا ينضم اليهم في حصنه بان صاحبه وبعضهم غاييه
 بغيره المركب بعضه غاييه الرضوخ على من فيه الخيل بغيره
 حصنهم **وتيسر** بن يونس عن فوج ارسلوا مركبا فلما فلهوا
 احايهم هول وخاموا الفرق تبيين لهم ارسلوا بوق حمله
 بارادوا نزلوا بغيره وسفهم في البروا شليم الخراوان في

ذلك ما جئنا ان علم الاول ملاول مانه ينزل وسبق الاخر لانه من
 حين انما جئنا في الوصف من وصف بعد ذلك في غير جاز وانما يعلموا
 بالاول نزولوا من رحله كل واحد ما يخصه بان نزول عشر وسبعة فمستور
 كل واحد على هذه **البرزخية** قوله ان علم الاول ملاول فيرونا عن
 تنسيق الاصناف برب الاول العفة لا التفتة **وسيل** ابو جحر
 عن مركب بين رجلين نصيبي ضرب السعة في لا يستعمل في الا
 باصلاح ما حكم احدهما بغير اذن فتريكم بطلان نصيب
 النعفة ما يبا الاخر **جواب** انما باختيار بين اعطايه نصف
 ما البقى والمركب بصلصا وبداية من فتريكم تصد فمفهم خرابا
 اذا انشا فتريكم بان ابا والمركب بينهما بعد ما زاد النعفة فيهم
 مع حصة الاولى مع والربح وان يكون غير ابي اعطايه الاقل
 من نصف ما البقى او نصف ما زاد في النعفة في المركب او يكونا
 متريكين بعد ما زادت النعفة فيه **البرزخية** ولها نظاير
 مثل خط الصانع والعلس والرد بالعبث والسرفقة **مسئلة**
 روي لثقف عن مالك يمين الخراف في سبعين الى موضع طراد
 نزول رحله في وانه من ذلك الا ان يكون على اعلاه ضرر في ذلك
 فقل ان يكون رحله تحت رحله ليع ولا يلصق الا بضره في ملهم
 منه من مالك **مسئلة** قال الخبي ان رحل البحر وقع في خوف
 وجه الرمي عما جلا لا تغل بلا تغل الاقل فاما ان تغل في الاقل
 وما الاقل وان جاز في المركب في الرمي رجوع عليه فيفهم فيفهم
 ما رمى ولو خرفت ولو رمى غير حاجه الرمي جورا غرم فيفهم
 ما رمى بان كان غير عالم وفيه ما رمى وان كان غير عالم وفيه
 ما رمى اكثر من قيمة ما رمى في بلزمه **الانصلي** فذا علم **مسئلة**
 ابن عثاب ان اكراد ارضه ثم باعها امان باعها من المشتري (ومن غيره)
 بان باعها من غيره بان يعلم بالخراب فهو عيب ان شئت ان تسكر
 وان علم به جلا رحله ولا خرا الا ان يقتصره وان اقتصره بان

وجبه

في علم الاول ملاول
 في علم الاول ملاول

وجبه الخرا للمبايع او بعضه بيمين المنة بلا خلاف في المنع انما البيع
 اليه اربعة هج وهو هبة ولا بالخرق في حصة ابن الفلاس الا ان يكون
 الفتن فقه او يكون اقل من صرحه فيار وان لا يبيعه من الخرا
 على المشتري المبايع لكونه في حصة من الفتن في هو المشتري في العفة
 في جوار في قوله ان ابن راف يبيعه ورايهم بغيره ومنع في
 منه واسب لابي الفلاس في ان يبايعه ومنع من قتل
 انما المبتاع والمشتري الا اذا كان باعها من المشتري فقال ابو
 بكر بن عبيد الرحمن ابو عمران البجلي هو جاز وهو جاز
 لمالك في الخراف في قوله في يمين من يمين الرمي ولا يبي من
 الموة في قوله في عمران ابن سهل وجواب ابي بكر في السو
 الصواب **وسيل** الفخار في ابن حنبل وانما المشتري من
 المشتري انما انما على المشتري ان الخرا عن محطوط **جواب**
 ان ذلك لا يجوز ان يكون حصة في انما انما انما المشتري في
 العفة وان وضعه المبايع بعد البيع جاز وفلان في المشتري في
 وا جاز ابو جرح وهو خط لانه اشاع اليه او الخرا الزنه عليه
 بالمشي (الخارج) مع بطارخ هبة وعوضا به وهو يمين (المستور)
 ابن سهل في حله هاولا لا يبدل على الخرا لا يبيعه (المشتري)
 انظر قدامه **مسئلة** ابن حنبل لا يجوز لابي ابو جحر ان يبيعه
 الخرا انما الخرا لابي غنيم الا ان يكون الاب بغيره او قطلا او بر
 ثقله ما يجوز ثمينه ويبيعه عليه من اجرة ثقله بان يضمن
 للحيث يقع جسر عليه ولا ياكله الاب ولو كان بغير الخرج
 الا يضمن العمل اليه في الثمن فيقول او يرض فلا يحد ما ياكل
 ابن حاتم في الخرا انما هو اجرة وانه تفصيل **البرزخية**
 يريد من الوصاية الثاني وغيره **مسئلة** ابو جحر يجوز
 ان يخرجه من انما البعير وتفضله عليه ما وجه النظر
 والا يبيع انما انما يغير نظر اماليه الاجرة او ثقله ابن حنبل

اعرب
 انما المشتري
 المبتاع الخرا
 ابو جحر
 يبي الخرا
 بعضه ملا
 ثلاب في المنع

عقبة الحاضنة او غيرها على الصغير جاز لا ينعقد الا ان يراه مع
 اذنته فيقبل الزيادة ويصح منه الا ان يراه او يكون
 عنه من ينفذ عليه الزيادة وينظر له حسن المواضع وان كان بدون
 ما يعطى غيره فلا يقبل الزيادة في عقبة الوصي على الميت
 الا ان يثبت عين بن هات وطنا لهما الواعية عن العس
مسئلة ابن مفلح والوصي او المفق ان يوافق الميت اخا
 لم يكن له مال واسم او صغير او قتل له انت اليه ولو كان له مال
 فلا يستحق **مسئلة** فلا يفي الواعية عن يده (حجاب ولا
 لا بد من جارة الميت بقية ان كان غا غا غا وبه قد ينظر به
 لنفسه ويكون نظره له وفيه لاجزائه براءة المستحق والميت
 يكن له مال وكذا الواعية عليه اخوه او امه او ابنته ثم لم يمس ذلك
 الا ان كان نظره له وهذا المستحق مع الاجرة له مع ولا يجوز للميت
 ان يوافق اخيه بغير اذن وصيته **مسئلة** المستحق وان اخا
 كان الميت ابن امته فمستطيع الحزقة والعمل ويحد
 من يستحق جازا من المال وله اهل لطيف جريد از يبيع
 ويملك ان يوافق جريه فلا يستطيع بيع جريه ما دفع ربحه
 وينفق عليه منه ويحس عليه اقله **مسئلة** لا يجوز ان يفر
 المانوف من الرما حيق والامن يجعل فيها والته الحرب
 لانها تقبل (ايوم) المستلزمين **البرزلي** يريده في الغيرون
 ونحوها من الحرب لانها انما ينتشر بها اهل الخلاف
 واما نحو تونس ودمشق ونحوها من بلاد الجيوش وكالاندر
 ونحوها من بلاد الجهاد فيجوز له فيها **مسئلة** فلا ولا
 يجوز ان ينتشر في الكثرى على الكثرى او البايع بينهما ان
 يفتح الله ارا الصيغة او الكثرات من التزول ان كان يريده
 في المتن بهذا الشرط وان كان لا يريده في المتن فهو
 جازي فان قدره لا يفتي عليه **مسئلة** اخذت

ليبادي

ليبادي عليها مغل له اخر اشترى فيها بليست جتر كنف
 وهي كنفه اشترى من اطارته بلا يلزم وشركة الدالين
 لا يجوز ان كانوا اي سوق راحة **البرزلي** كثر في الجمالين
 الا ان ينفقوا على بيع ربح واحد وهو في الكفاية مغل ومعه
 يجوز بيع الدالين (الكتب في الشركة ونحوها) **مسئلة**
 الدالين على الذهب يفتح او بالفسخ يجوز مطلقا (اذا كانت من
 عنه البايع ربحا لها من عنه المستحق لا يجوز الا ان **البرزلي**
 بنا على ان جعل المستحق ربحا البايع وهذه تجزى على ما تفتح
ويسل عن راع وكل قتل قطع من الفخ بطلان ان كان الوكيل
 متخيبا فلا ضارة ولا ضيق فلا يغير عليه الضمان **مسئلة**
الافندي هو الغشاة اذ لا يجوز له **مسئلة**
 ان يسهل عن بيعه الناصر ان خطف الغضا من (مخضع
 المخطط فذرا داجله خطوا لا يبيها اذا جمعت اليها
 الصلابة **البرزلي** فلا يفتي في الاصل جريه اذ لا يملك
 ومقتضى الحسنى اخذها عنهم والمقروء بطلان اقل يملكها
 وحريتها عن اذنته فاف (الجماعة بها) ولا نكح اذ لا يملك
 الجماعة الا اعظم بها قال وسقطت بيعه لتبطلها انهم
 يفللون بان الغايض منطقة لعم وكيب نفس المحكوم عليه به
 مع تكرره اليه **الافندي** بيده الى اذنته (الامم) من هو
 له كاره وفيه خروج الغزوة عن ابيه اذ اذنته قال الرسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يكرهن الاسلام ان يبيع العبد
 الابن حرة برجع وامرأة تافهة زوجها عليها ما خذ وامام
 او فومها وهو له طرهون **البرزلي** ان كان كرههم لاجل
 الخلع عليهم بالحق فلا يجوز بيع بل كرهه ايوجه كمال العلم الله
 وثوبه اخذ من **وعنى** ايه كمران (انما كره الجماعة) الا ما
 لا بل الدنيا فلا يجوز له ولا يوجب عزله **مسئلة** قال البرزلي

والنهر من القضا واجب لا سيما في هذا الوقت وطلبه
والحرص عليه خمسة وثلاثة يوم العيامة من طلبه كل البه
وجيبه على كرمه من امتن به وهو كذا له ايجن عليه يجب
ان لا يولي القضا من طلبه واداء وان اجفقت فيه لشروط
القضا **المسألة** قال شيخنا طاهر مطلقا وزعم بعضهم
ان خارج من جبه اهلته ان يولي من لا اهلته له ان لم طلبه وفيه
تخففه بالخير الصافي ان يفيقه لغيره قضا وكان من يتار اليه
بالصلاح في وضع النظر ينو تنسج به ولاية في لا تكتف لنفسه
في ولا ينفهم نسب طاهر اعلمه القريب منه والبعيد ولا الظن
يعلم الا لا تظلم المارز في ولا اعمال في النيابة قال المارز في يجب على
من هو من اهل الاضطرار والعدالة السعي في طلبه ان على
ان لم يستل طاعت السقوط او وليه من لا يجل توليته ولا
يسبل بقره الا بطلبه ويجمع طلبه على ما في اهلته قال واصول
الشرع تلال على الا ليعاد منه قال شيخنا وهذا لعل بين شر
لينة قوته في لعل لا يجل من تفديهم من لا يجل تفديهم للشاهزة
وفي شاهدنا من ذلك حاله اعلم به ولا مبالغة في كتبه هذا
مسألة من عادت عن مختصر ابن شهابان من رواية ابن
القاسم عن ماله اذا جازم الظاهر رجلا بلا مارة فتح فراه اقر
به على البيعة قبل بعد بعضهم فقال في روي ان الصايح
الثاني يقتل وهو عندي اذا كان الاول عد لا امان اذا مثل
قاه لا يلبست له بيعة اذا كانت على الحوف والبيعة المتلن
اذا كان عد لا امان لا يبيعه تلمز **وتسبل** شيخنا الامام عم
يبر من احكام البيعة للمطلوك بالزينة ثبت تحليله
بالبيعة وتلزم في قضا امير القوا بخلافه في شرعية او لا يجوز
البيع عليه محصور لها **واجاب** بان ذلك خلع الطاعة
صار حكمه حكم الحارة **المسألة** وفيه جراهه ايجانية وفي

في رجل من عرونها فيما سمعت انه جابح الرضا من اهل
البيت وهم يعينه ومعتز بما خاله وقد بعته المشرق فيسبل عنه
والشر ونما في كذا انذاره وقضاه على خطه ثم انه في بظهر بعد
ذلك وفيه كذا الظاهر ان البقرة وقعت انه في بالمقصية
يلم بعملها فتفقد كذا في ابن خيران في طهارة بفحصا فوطنة
انه وقع كذا في زمانه ابن عمر لا يشهدوا اجتماعا لعد ان في
عن غيري انه انه خرج عن في الطائفة قال شيخنا الامام ومثل
هذا ما هو الا ان عبر السلا والايح ان الا بتر ابا يحيى كتبت
بما لهما لولد في العبد هو وهو ليعضه بلما توفي الامير
ابو يحيى رحمه الله اراد التاجه ابن فامر ابا يحيى بقتل الامير عمر
بنشاور البغيهين المذكورين فغلا وبيع وفيه اعطينا الامير
ابن العباس والي العهد بفرار عتصها وقال لهما انشفلا بالانار
جمع الناس وباتوا الامير عمر بلما حملت بغيرهما خاز البغيهين
بنها لرتشعة فيشهد الشوكة ما تا بعين والده اعلم **مسألة**
حكى عبد الرحمن عن شريك انه قال بلغني ان الله تبارك وتعالى
يعتق في راس كل مائة سنة لاهل هذه الدين من ينجي لهم
في بينهم **المسألة** واسنر بعضهم من طوبى اي هريرة
وفي تاريخ بغداد الخطيب بن ثابت لما عرف بابن شريك
السنابي في البغيه قال له تباي من اهل العلم اسنر ايضا التعاف
بان الله بعث محمدا الله عليه وسلم ثم بعث على راسه فافقه
من الهجرة ثم بول عبدة العزيز على طهر كل سنة وامرات كل
ارعة ومو الله على راس الما يتين بالشافعية في اظهر السنة
واضحا الباعنة ومن علينا على راس النلا لثانية سنة بك
في قوت كل سنة واخيت كل باعنة وفيه ذلك انشراح
من مضيا وبورر جيهم عمو الخليفة ثم خلف (السود)
الشافعية القاص المرتضا بنو البرية وابن عم ارجوا ابن العباس

اما مثل عور غير العزيز فيهم راعا غير ملاقة عم وما برجل
 ينتقم الله من ظالم بظالم نعم ينتقم من ظالمين فقال نعم بعثنا
 عليهم عبادنا اولي بأسر منهم ومن يحيى بن يحيى (الصواب)
 في الغنم (الابواب) فيها شيء ولا يخرج منها ومن ادنى في بينهم
 يراد بفسادهم وهداهم فليدفع عنهم ما يخرجون حتى عن اصحاب مال
 ابن مظهر سالت مالا عن حالنا بالانزاس فقلت بالابا غير الله
 ابي رسول من خلية الله عنه فادخل من اهل الفضل يخرجهم
 الامام حررها التي من ثوبه اهل الاسلام فيمرون بالقرى وفتح عطلت
 قوما من السلطان يجذون فيها الاطعمه وفتح قوما زادهم
 يملكون الى اقد ذلك لينتصروا بغيرهم مما تراه في حوزتهم
 بما الخفظة بحاد ما يصح من مال لا تكلم في هذه النية - ثم اعاد
 الكلام عليه بغيره كعب عن الكلام في هذا واما ذلك خارج **البرزخ**
 رفته حكاه عياض في المادد وابن سعدون في كتابه النبايب ان
 اهل الفيروان خرجوا مع ابي بزيه الفداري وراوا ابن بديعة اخذ
 من بعة الشيفه وكانوا اثنا عشر بغيرها من بغيرها الفيروان
 وحملوا بها وخرم معهم اثنا عشر الباقين ان خالفهم وتخلعوا
 عنه بعد از غنم كثير منهم ثم بعد ذلك خالفوا مع الشيفه
 لمارا وامنهم وفتح حرم اهل العراق مع غير الرمي ابن محمد
 ابن الاثنت على الجماع وكانت بنية شريفة ابن عبد البر
 ما بين المبرر الا الى البيوت والرضى بان القوت **وسيل**
 ابن رستم عن صرفت اليه فضية من عمل فافترس اخر باراح
 از بعت رجلا الى عمل الفاي المصرو عنه في الفضية ويشهر
 عنه لشهود المصرا يخرج عن فاضية تلك الفضية تبعه من
 بغيره في ذلك الموضع في تلك الفضية اعلا الاستحالة ان ينظر
 لغرض غير فاي بله او مراراف لغرض بله بياصو بتخصيل
 ما يبيح في الفضية ويعلم بها او بغيره له الختم فيها هذا

وهل

وهل بينه وبين ما يقدر الفاي بغيره فيما يحتاج الى الاستنباط
 فيه من امانته وثقته **باب** الفاي المصروف اليه
 الفضية من غير علمه ان يفت من يثق به يستمع منه الطلاق
 والمطلوب وينضم اليه عتق وتزكا عتق ويعذر جميعا فيه
 الا عذرا ومينق من جميع بغيره ما لم يبق الا بغير الحكم
 بينهما رجع ذلك الى فاضيه الرب بعتة وابعد تحفه بعتة
 استترة اهل العلم ولا ينقل (المصروف) الى الخي يتي بزيه
 الا ان يرضوا وان رضوا بذلك استنباط من يفت بغيره
 بينا انفسا ويمنق عن عمد التحفه لا اخر وينقل ذلك اليه
 رجع قوله وان بعت اثنين بغيره (حسن) وواحد يبيح
 نسوا بعت البلى ارفق الا ان مع قوله يلزم الشبهة فيه الا
 يمان لا دار الشبهة فيكون (المصروف) (المستلزمة) عتق
 من غير استنباط هذا وجه العمل وليس للفاي المصروف
 اليه الفضية ان يستتبع فيها غير الا ان يجعل اليه فيكون
 له الاستحالة من يصر للبلى فينظر في الفضية وينضم الحكم
وسيل عن يستتبع الفاي في مسئلة اهل بكتيف
 المستنباط بحكمه الى امر المصرا وجماعته كما يكتفي بغير
 السلطان في الشهادات ادلايه من ايمانته بغيره فيكون
 عتق ليس كسائر الاحكام **باب** يكتفي فيه بما يسمى
 الانثيا من معرفة الحق وحشده ان بعتة حكمه
 يلزم فتوقه وثوقه في المستنباط لما امر به من كتابه (فما الامر
مسألة في التوادد عن الواحدة عن اصبغ ان منع الامام فاضيه
 الحكم بين شخصين بان كان قبل ان يتيق له الحق اطلاقه
 وان كان بعد تيقن بغيره الا ان يعزله وانما **البرزخ**
 وثبت ما يقع في زماننا ينهي الامر الفاي عن تمام الحكم
 في فضية او بغيره عنها انزل مثل يغير محله الا يحكم

في الاجزاء اربع الحركية فان كان قبل ظهور الحرف محذوف فليس
ظهوره يجب عليه السمع فانه ان امكن ولم يتناغم معسرة
وان ظن ان المتناغم عنه معسرة وكان في الحرف على عكس انفراد الحرف
فله منزلة عنه **مسألة** ويجوز توليد وخصيص بسلا
كما ان يجه كل واحد من اربعة من السلا وينوع من الحكم بيه لان
هذه الولايات فيها التخصيص والتخيير اذ لم يستثن
عليه في ولايته الا يحكم على رجل معين في ذلك **البورق**
وهذا لان متجانسا للاصل بعد الا يحكم عليه في مررتهم
واما من وما فتى من حكم (الشيخ العفيف بن باديس)
التخصيص ابن فتوى وفيه تفرد القضاة في بعض البلاد
بخطه المذاهب فيولاها حرة **البورق** قال متجانسا للاصل
كما في توزير فريما وحرثا من تخصصه اذ هما با حلال النظام
ومختلفا في الاخرى كما سوى ذلك **البورق** وفيه يختلفون
في قضية هذا من حكم الانكحة او غيرها فيحكم بيطا في
الحكمة لان ولايته اعم وانما في الانكحة فتنة عامل من عمله
وان كان انما بوليه امير المؤمنين وحرث العادة از فاض
الحكمة لنته التوكيل الموضعي اليه فيمنع القضاة والعقول
في البلاد وامامه وليس بمرت العادة باستثنائه في تقدير
عرونها وكذا حرق في قضاة الكور يستثنى من غيرهم
وحينئذ ينفذ ويثبت له بولاية القضاة امير المؤمنين
وكانت بعد اذ ان جازيت حرث العادة فيها في (العلم)
اسما على القضاة وغيره ينفذ في كل طائفة وهذا ان
في البلاد تقسم بين من القضاة لانتفاع القضاة ويستثنى من
في مشكلات الصايل من فتوى ويجوز تقديم قاضيين في
البلاد الا لا يصيب كل واحد يحكم يخص بين برية ومنه بعض
الناس بمقتضى السياسة فرب تنازع الخصوم بين الحكم

بينهم

بينهم واصل الشروع فتبين جواز لان في الحق استثنائه من
قضاة مع حقه ولو تفرد والفتاوى مرتفع بقوة (الطائفة) وان تطالب
مضى لكل واحد بيطا هو فيه طاب لمن جرحه فان تنازع في الشريعة
برا الاول فان تغاربا في الفرقة واعتبار الفرقة طاب **البورق**
ظاهري سواء اخذ من جهة الخصمين او اختله ورايهم مع
البلاد (ان) لتنا الحكم عنه حاج من جهة من جهة من ان تغز
بنا الشك في حكمه على الاول **مسألة** ابن قسطل عن ابن حبل
الحكم ازج فاذ لم يجل لم يجر ولايته بليس له ان يسمع بيته
على من في عمله ولا ينظر في بيته اذ ولا ان يقتضيه شهر محرم
الى خاصه اذ لو ان يفتنه على كتابه في ذلك وله ان يستل
عن حال بيته فتفتن محرم وفيه مشطاج (القضاة عن) اصعب
اذ البعث الامام القلي ليعرف الاضطرار في حقه من (مور)
العامة يجل به فله ان يسمع منه بيته في حق بقا في عمله
ويستل من علم بها فله يلها وله ان يستل فاض في ذلك
المصر عنهم ويجتزج بها (بشر) من علم النعم لانهم من
عمله ولو اجتمع الخصمان عند ذلك المصير للخصامة محرم و
بمقتضاه ان فيه في بلد القضاة عن نظره لم يفتن بيطا
الا ان يترافيا عليه فخر اضيقا لمن يحكم بينهما وبينه
منول اصعب فذا لاي من علم الحكم **مسألة** ابن حنبل عن
فاي حل بغير بطله وفيه ثبت محرم بطله في حق رجل بطلب
منه ان يما طه له فلي موضوع المظن فان لا يجوز له ان لا يماز رجل
بكل خطابه فتح قال ولا يبعد او يسمع فلتت فان كان الحق
الناتج عن بطله على من هو بموضع اختلاف جاعلي فاض
الموضع فذلك متضا فتمت بما فتت عن (يكون كذا كسبت)
بذلك فان ليس مثله فلتت وما العرف فان هو في اجزاء بما كان
ثبت محرم كذا في يقول فله حرة اذ فلتت ما يسمع من اجزاء له

ويستلزم له عزله بتركه ويمنع كما يشهد بما يجري به فلسفه من اقرار
 ودركار وبغضاه فانه ليس مثله ولا عن ان يشهد هذا الغايه المخير
 بتركه يشاهد من في محله منزله وشهد ان لا عنه فانه هذا
 الموضع بعد ودار ابن سفل رايت بفعل طليطلة بيمرون (خيار
 الغايه المختل بترك البلاء فانه البلاء ويمنع ويرونه كخا طنته
 ابا **البرزلي** از طلب من في ولاية فانه فاضيه وهو محل عيسو
 ولا يمين ان يشهد له عن عدم التت يمينه له في محل ولاية فاضيه
 جاز ذلك وان ساهل التسجيل بذلك في بيمرون ان ساهل سماع يمينه له
 بعه في جواز من لوان لا يصح وان عجز الحكم **البرزلي** وكثير
 ما يقع في هذه الوقت بيان فانه (الكور الى تونس فيمجدون
 خطا ما تصح بها بحت العلاء ما يقع بر بيمون في خطوطهم
 كما تصح لاهل طليطلة **مسئلة** في مقتصر ابن سفل
 ان يشهد عند الغايه رجل واحد في ناز لث وصرح الامير للغايه
 عن الحكم فيبها نث رده اليه اعاد الرجل ثايفه تشهداته
 وازم بصرفه لم ينجح الى اعلاه تشهدا **البرزلي** واعرف له انه
 اذا رجع الى خطه اعلاه بعد اليمينه ولم تكن له عزلا وان
 اذا عجز لم يبق له عزلا لمن يقع من الغضا والافنا **البرزلي**
 واعرف لم ينجحنا **مسئلة** من هذا المعنى وهو ان يشهد
 على نفسه بثبوت رسم ثم كيت منه نسخ ملاء من الربع
 الى الغايه والشهادة في الثبوت ثايفه والا كان خرابيل في يمين
 على نسخة يثبته عليها وان اراد عجزه ذلك يكتف على انها
 نسخة مما ثبت عند الغايه ويضمن شهادته انه (الحل
 عليها وتحقق موطنها وسيل نقلها من هنا في نقلها
 يجب **وسيل** ابن رسته عن **مسئلة** وذكر فيها شهادته الخفيف
 وذكر ان فيها اختلاف وان الصحيح جوازها نعم قال لسائله
 عنها ما بعد واقضى له ولا تلحق الى ما يقع له (بولس هيد

باطل لها.

باطل لها العفوه من (ثايفه) ان ليس الحكم بابطال شهادته
 حكما في (خزانه) وانما ابطالها لم يمين ومزجه من اقرار ولا
 يلزم (ثايفه) بيمين الخايفه من خايفهم من خطه العلم (العلم
 المنقطع مني والما خزين وانما يلزم من خايفه بيمينه لو حكم هو
 فيبها **البرزلي** في كونه شهادته الخفيف وفيها (ضرب) وظاهر
 المردنة جوازها من مسئلة الايمان بالطلاق فيمن يصح
 رجلا من وراء جدار بطلان زوجته باعضا شهادته وقد لك
 شهادته الا عصى على السماع الصنفه (أضواها) ووقع في هذا
 الجوان مع مراعاة الخلاف (ان كان شهادته) وهو منصوص المنقطع
 فيفي في خصوصية اليمين مع الشهاده اذ لا شهادته في كل
 لية كما قال ابن السواذ اولها ترك ولا حرفة للترك بخلاف
مسئلة فقل (العيلة) المذكورة في (المحار بين) ومسئلة في كسوة
 في الفراج الا اوله ان هذه الحكم وغيرها حكم بالشرك في دفع
 الحكم في الصايل الا شهادته ليعتد بغيره وشهد به الامهات
وسيل (ابن رسته) عن فخر عزله معاذ ما من جهة فاضر اخر
 فطلب المعزول ان يمين له موجب عزله ويدين له يمين شهادته
 عليه ان ليس له عزله الا بما يثبت عليه واعاد عزله من ولدا
 بان (ان) الى ذلك (جتهاده) فليس عليه بيان موجه وان كان
 بخرجه ثبتت عليه فمن دفعه الماعذ ار اليه **مسئلة**
 واما عزله فممن الغايه بيمينه عن (النظر) الخفيف (الفرم) بيمين
 له ذلك الا من عجز عن التيسر بخلاف الموكل بكل منعه
 ان يختلف عما مكف من (الوكالة) الا في وطالة الخصام وليس
 للموكل التخل بعد الما ثبته بيمينه للموكل عزله قبل تمام
 الخصام ولا يفرق في لغة بين الموكل المعزول اليه ولا في شئ
 بعينه من خصام وغير **البرزلي** نعم في (الوكالة) تفصيل
 النجس انها اذا تكون من خايفه الاجارة بقتل من الجانبين

اذ الجعالة بالخلاف في اهلها بالجملة او بغيره وانما جرت به
 القول بعد لزومها انما يلزم في اربعة مواضع وكالة الخصم
 اذ انما انشأ وكالة الطلاق والتبليغ ووكالة البيع وقطاع مع
 الغيبة فليس هو عزله **وسيل** ايضا عن فضاء الكور مثل بيان
 واداء الشاهد يستتبعه اذ الشغل او غايه الغير ان
 من فروعهم اولاد غير له جعلوا من غير عذر هل نص احكامهم
 ونظامهم وضرب الاجال والتعجيل وامانة حد الزنا والحد
 وكيفية لواءه لفتح فضاء الفواعل هل يثبت باعلام فاعل الكورة
 اولاد في ذلك من خطاب من ولاه **باب** لا يجوز التنازل
 لاحد مع عذر عزله وامامه محسب او مرضه ويجوز ان يستنصب
 اركان من فروع موضعي اليه في ذلك وجعل في تقديمه وكالة ذلك
 معلوما من حلال الكور باذعان ذلك بتلقيقه في مرضه
 يقوم مقامه في جميع الامور وان لم يتضمنه تفديله ولا جرت
 فيه شقة حلال الكور فليس له تقديمه من فاعل في عزله وفلان
 اذ ان له في ذلك صدق وجازت احكام من فروع اذ قيل له التفريق
 في القادر فوافاقه من فروع علم تجر عليه انظر **وسيل**
 عن المجوز للمجازاة من الشهود هل يقع فيه واحدة او لا
باب هو كغيره فيما يوجب الفاعل من الاعذار
 بالعدل يقع والاختيار اثنان ابو عمران في الظاهر الغايه
 والتميزان فيه واحدة وجيل اثنان والمكثف عن البيئات
 واحدة وكذا في الحجاب ومن يفتيس الجوام وينظر في القيوم
 كالطبيب والبيطار امن جميع يقبل قول البيطار وازكان
 ما سفا لانه علم وضعه الله فيه **البرزلي** وفيه ولا يتخذ
 الفاعل كائنا من اهل الذمة الى قوله ولا يتخذ في شيء من
 امور المسلمين الا بعد اول جظاهره فتقدم بعد الفاعل
 الكل لابن رتبة سواء كان من باب الجبر او الشهادة وكان

تسخنا

تسخنا ما حده الله شره عن الله الموثق وبختار ان يكون مستشار
 الحال الغونا في لا يكتفي بين الناس الا العار بهما العدل المأمون
 عليها حاله مائة لقوله تعالى وليكتف الالة **مسئلة** ابن الجراح
 كل من في بغيره الخاكع من قبل نفسه ما لم يكتف به بالواحدة
 وعنه في السؤال عن المتأهدين السر ولا عذر في نفسه
 من عذر وقتله ما يفتي عنه في مجلس نظر من اقرار او انكار
 زاده بن جونس وكذا كل ما يفتي به هو به وكل ما يفتي به في
 لها لهما وبلان بلا من فاعله في بيمه وقتله في اختصار امن
 سمع اذ انفعوا عنه الفاعل مقرر ما قرره او انكاره ونقصه به
 شهود المجلس انفعوا الفاعل ولم يفتي اليه في شهوده وبهذه
 من قبله وان كان القول بلا عذر اربعة اربعة وقيل في
 شهوده في مريم او امرأة لا يخرجان ويعد في شهود التيمار
 ما لم يحكم بهما وكذا في الوكالة على اقراره فيهما ويوجب
 من اربعة عاقد بها يرمين الاطراف من عذر من يرا الا عذر فيهما
مسئلة ابن الجراح عن بعض الشيوخ يكره للفاعل الغشوي
 في الاقرار عنه السوء ان عاقد وكان يفتي به بقوله اذ الفاعل
 ولا يقع **البرزلي** برجل اذ كانت الغشوي مما يفتي ان يعرض
 بين يديه ولو جاءته تخرج بله او من بعض الكور او مجامع
 عماله فليجمل مع عاقد **مسئلة** وفيه لا يفتي بالغشوي في الجرح
 الشائنة عليه لان طلبه للاعذار في خطه الفضا وازادتها
 وحرص عليها وهي جرحه في حقه لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 انا لا استعمل مجامعنا من اراءه ولا يجوز استعماله في الجرح
 جاز قال ان لم يفتي اليه وعزلت سقطت خطاهات وثبتت
 الجرحه فيل ما جرحه او جرحه العزلة لانه من حقوق الله والحق
 جماعة المسلمين بان قال هبة ثبتت الجرحه اعذر اليه في (سفل) ط
 الجرحه خاصة فيقتل ان يعذر له حينئذ ما اذا اعذر وجهه تسميته

المشهود بان جرحهم سقطت الجرح والسلمان اذ
 منبري اعادته الفضا. وقد نفاه لا السبيل الى تسمية المشهود
 وما ذكر من سقوطه يستلزم ان يكونا علمنا منها لانه والفيا
 اذا قال في خبرهم الفيا نفيهم عنه لانه ان لا السبيل هما فلم
 لا سيما اهلنا في نزد الا عذار وغيرهم السر عن الفيا جازي وذا
 لو جعل رجلا في السر المتخرج فلا يقبل الرجل الا ان يرضى ولا اعذار
 في قول الرجل ولو شهد شاهدان في الاعلان وجب الاعذار
 في الحقوق الا في خطبة الفضا **المسئلة** وفقت مسئلة يعني
 ايماننا عزلا جرحه من مشهود بل لا يطلب الاعذار في الجراوة
 بلع ليكن من ذلك في خبرهم بغير مشهود بل لا وعلى من ذلك
 مشهود بل لا بلع بعد نفي بعد ذلك لتسبب في زالت عنه الجرح
 وهو الان فاض وقد ولي بعد هذا ايلاءا **مسئلة** ابن عات
 ولا يجوز شطارة ملحق الخصوم فيهما كان او غير ونجرب على
 يديه ويتنكر به في العبادس ويعوم ويسجل عليه وقد
 بعلم بعق الفضا بغير حجة بغير من الفضا بمشورة
 من اهل العلم عن **مسئلة** يعني ينفق احكامه فان
 ابن رستم في سماع عيسى لا خلا في نفي حكم من قبله اذا كان
 خطا لم يخلع به وان اخلع به لم يرد وفيه يرد اذا
 كان سندا او عن ابن العا يشوه يرد وان كان خلا فموجب
 مشهورا ان كان خلا لم ينفق **المسئلة** قال المتبحر
 الامام ونزلت مسئلة في عمال مسئلة وقلنا ليس وسبع حجة وهي
 مسئلة المتبحر الى عبد الله ابن العباد كان حكم عليه قبل
 هذه المرة بغير عشرين الفقيه ابو اسحاق ابن عبيد
 الربيع في حجة استخفها منهم فموم سماعهم وهم بنوا
 السليبي عنهم ان نفيهم من دولة الامير ابن يحيى
 بحكم عليه في بنا. حرق بها بعد خروجها من يد السليبي

الفضا
 يعني
 الفضا
 يعني
 الفضا

احرث

احرث العايد ابن يعقوب بنا. رجبها بحكم عليه بغير مشهود
 مفوضا فلما انتسج لثني في السبي طلب الفقيه ابن الحياه
 ان يجعل له مجلسا يحظر فيه الحكم المذكور فاحرمه السلطان
 واخبره اذ ويرة جاحم الزيتون في جمع بها على من خطف عليه
 السبي فيه خفيفة او مجازا فلما اخبره اور بصر المجلس
 حينئذ الفيا ابن عبد السلام وكان اعذر السلطان عن الحكم
 بغيرها بان منها انه نفي منه في الحق المذكور فحرب بينهم
 الفيا الائمة حينئذ وهو الشيخ ابو عمر الائمة فقال لاهل
 المجلس ما تشهدون به من حال الفقيه ابن اسحاق ابن
 عبد الربيع هذا كان من قضاة الفيا ل والفيا ل الفيا ل
 بينهم هو من قضاة الفيا والعلم فقال لهم انتم واعلى
 باي فقه افضت حكمه لهذا وكان يحضر الشيخ الفقيه
 ابن عبد السلام فلم يفرغ له في ذلك فسوال ولا انكار وكان
 شيخنا ابن العباد ينكر هذا الفيا ويخبر به الفيا ومن ان الفيا
 العدل العالم ينظر في احكامه الفيا الفيا لخطا ولا يبين
 من خطا الحكم بغيره البنا مفوضا في مذهب مالك عز على من
 اتباعه ونقله **المسئلة** كنت سألته عن اعذار ابن
 عبد السلام بان شهدا في نفي منه في الحكم المذكور هل هو
 صحيح او لا فقال لي هو خطا فصد به صرحا عنه ولو حكم
 بجاز ثم راجع لسمون في الافقية وابن بونصر عنه في
 الفيا انه لا يثبت خبر العالم بغيرا تشهد به العالم عنه وفرا
 في سجلات الباي عنه ور. اخلافا لغيره فقال لا يراه لو فعلت
 فاذا كان لا يثبت خبره باحوال لا يحكم فيها بسخت عنه وفول
 لسمون كما هرا ان المسئلة حينئذ او فقه فصولها متروكة
 على علمه وهو لا يحكم بعلمه عنه مالك **مسئلة** من
 هذه الحق وفي سماع ابن الفاسح يعني كنت له عامل بالمسئلة

في مسئلة حكم مبيحا عما ملان منه ينظر بمسئله **ما جليل** وكنت
 لم ان كان من قبله امضا، يجوز ما بعده لخاصة ابن رسته وهذا
 لانه على ان الغيبه المعلومه القول المكتسب للحاكم بالجنود او اعلامه
 بما يضعه وان لم يستلم الخاتم وهذه اي غير القضاة واما القضاة
 فلا ينبغي المكتسب اليهم بما يفعلون الا ان يستلوا الان يورد
 الى انفسه نفيه في **البرزخ** وسبب هذا ان ركنه بغيره لا يثبت
 المقتضى (ان اورد عليهم سوال في حكم فاض من بغيره الظور
 يرد في بغيره اليه فاض لانه ان لم يقدح بما رده لما ينبغي
 عليه من المعصية في غير الضرور ويجرد المسئلة في بغيره
 فهو ان يرد في انفسه فيكون في خلاف الكور مثل الفوائد
 بما مضى ابو ابراهيم ولم يجوزها للولوي حقه فيجعل له مع
 القضاة في التشويح الاضطرار وان لم يجر لها فاض جاز لها القاض
 في ذلك من الرضى وهو احسنه لان توليته معهم دليل على
 جزم على الاضطرار وان لم يور معهم فيبطل ادوية جواز حكمه
 لقول مالك في ولاه الميلاء (بن رسته قوله في المرونة ما فاض
 به ولاه الميلاء جاز الا ان يكون جزم رايها بغيره انهم على
 الاضطرار فلا ينظر فيها ولا تنقذ وهذه اخلاف ما دل
 عليه السطح يعني في المسئلة التي قبله هذه بل انه ينبغي
 ان احكم العمل على الرد في تبيين انه حق فيبطل القول
 به ان كان امضا لانه قد دل هذا من قوله ان (مرو) في النظر
 بما حكم له من قبله وان كان نحو الفرض قال وهذه الاخلاف
 انما يصح في غير العمل من الولايات واما العمل منهم فيحكم
 على العوازل ولا يرد في الاما فيبين فيه الحمد از انما قال في
 وهذا الذي لقوله ان كان الامير الذي في ولاية عمه لا
 حمل على العمل وان كان جازما يولي غير العمل حمل على
 غير العمل وان غير عمله ولا يعرف بالجدري احكام

ولا يتولينه غير العمل في جرائم الاضطرار **البرزخ** ٦
 انظر ما يقع اليوم بتوشير يقع فيها خارج الليل وصاحب
 الحسنة وامننا (السوق وحكم) المحبة هل يجوز حكمهم
 على الاختلاف المتفق ان لا لان اكثرهم معروفون بالجمود والظن
 والمقتضى في اخذ الاموال بغير حق ولا تجوز احكامهم على
 شئ بل من انفسه وناويلات واهوية وهذا هو الخطا امر
 انما مره ودة مطلقا وبهذا جرت العادة يعني ثبت انما على
 اليهم ان الغايه يورد له ان عرط بطله عنه هذا الجدير
 لا سيما از عا خصمه للغايه غير محو هو لها ولا
 الحكم وكان ينف من لفياء من ينفذ انما يامر بغيره من قبله
 حق على عريضة بان يوصله التي هذا ولا الحكم يقول لاضح
 انهم في القضية واهيب من الغايه لا سيما ان كان
 يفسر الوصول الى الغايه لا يفسد وان وصل اليه فلا يتخلل
 من فقه ورجح جزم منه طاعة الحق لقوة طريفة الغايه
 وكثرة اعوانه واما اقتنت هذه لا سيما بخان يعلم ان
 خصمه لا يطلع عنه العامل بل يتوصل الى سطوة الوالي
 فيكون له حيلة من راحة وهذه كله في جزم ورفق
 وازنطاه شتمت الاما ورجح ما يفي بغيره حقوقه
مسئله انما جزم من خلاف على املا وعلى على نفسه
 الكور يولي فيها فاضها بفضا بل فضينه ما ضيقه
 ان كان عدا الاضطرار الاضطرار فيه وحل فضا يجوز لا يجل
 بسنه **البرزخ** قال شيخنا الامام في يجعلوا اخبون
 الولاية المتفكر المتكلم في الاما جرحه لم يوف تعطل
 الاضطرار **البرزخ** حق الغايه في المذاكر اخلاف الروايت
 عن مالك يعني ولاه سلطانه جازم بروي عمه مضى
 احكامه وحسنه الاقليم في اهل البلد انه لا يجوز لشهادتهم

ولا خطاب فضايقهم وقد اعترفوا في فوضوة كانوا لا يجزؤون خطاب
 فاضيحاً ولا استخفافاً لاهلها لانهم رضوا بكونهم تحت ولايته
 النصاري وقد مر في الجهاد خلاف في استيفاء حق اموالهم
 حكم لهم بحكم الذل واخر امهم لاجل اسلامهم **وسيل**
 ابو العروج عزة عذابه برضا النعمان فذا اختار الفاضل
 الى ذلك ما منع مرة من ذلك في نعمة اطفاله وادعوا التي
 الصلح وتجاوز الامر في اخذ بالادب والادب لا يوثق بصادق بغيره
ما جاء ان ثبت له الزا فلت يواجه على العرول
 تجريد النعمة وهو الو اية الحق والادب ان يجرى بلونا خروا
 ضاعفت العنوق وكرانت جرحه بينهم وياثون والرعوة
 للهم انزل لا تجوز لهم ولا الفاضل اية امر مشكل فيجاب
 من الو فوج في الباطل مع وضوح الحق فتزك الصلح برحمة
 هذا الشأن لا يثبت في حق حقوق الصغار وهذا من عمل
 البرد الموقوت عليه قال الله تعالى وتعالوا الى الله والامر
 بالنعمة قال الله تعالى كونوا فوا مني ما اذ ثبت هذا وجب
 على العرول الرخول بيب والسلوك في شدة الصلح ولا يسمع
 التوفيق وبالله التوفيق **البرزلي** هذا او نحو جوجه (ج)
 على الفاضل العرول الى التجميع في بينه اية كتب امر
 على كالتبعة ونحوها وفضيلة اشكلت اوردية الاعلان في
 الاكلام لا مر عرض له اشكل له او الو فوج في اقامة حدة
 من العرول ليستحق عليه اوردية اهلال في راسي لشهر
 او غير ذلك من الو فوج العامة التي يحتاج الفاضل فيها
 الو غير ممن له القيمة لذلك يجب كل عقم ولا يجوز احتيا
 له لذلك انه من باب الاعانة على الذين والتفويج في عبود
 وهذا اذا كان منتصباً للخدمة بين الناس وامان كان
 منتصباً عن الناس ولا يشهد الا في التلاد رجرجات

تستجدا

تستجدا الامام عن شيخه ابن عمر السليمان انه قال فرح شاحوا
 بالغير وان وكان حرة طاعة الفاضل من عرو له امر بفتح اليه
 بقره لك واهلها بالشيخ الزا نور بكتبت اليه يستفتح
 بالعلماء من ذلك بكتبت اليه ان كان يخلص الناس وذل حدة
 الا حرة متجبه عليه الا بفتح ولا يغير فقال عازي للارفة وان
 كان لا يفتحه فلا يجب وبخ عليه بله تاما فيفتح قال وكذا جوال
 مع خاض الجماعة الشيخ العفيف له علي بن عمر الربيع ع عازي
 مرة الى حدة من الكروة ما جنته ثم عازي مرة اخرى وعازي جوار
 ميرالم ما عتقت وادنى يقول حسن في علي رضي الله
 عنهم حين عازي عليا لا فاضل الحجة على الوليد بن عفيفه
 ما مر له ان يتولى ذلك فقال والله لا اتولى ذلك قوله عازيها
 من قوله عازيها انه اخذ عليه وطلب ولد ابيه عبد الله
 ابن جعفر مجمل وعليه بفتح بفتح اربعين فقال حسبيك
 وقال جلة النبي صلى الله عليه وآله في آخر ثابتي ويلة اربعين
 والليل لستة والاف مع هذا ان الانسان في الخطاب اخذ عت
 الحقوقي مع الاعانة او يجرى بعض حضوره معسكر مواجب
 عليه المحضور والفضل بذلك **وسيل** الصانع عن استغفر برقة
 مال كثير للفقراء من بيع اشترى من رجل لا دارت له املا مع
 من ربيع الفقراء بما فيه عروا بحاية الفاضل المذكور **ما جاء**
 الزا اخذ منه العفر بما فيه عروا هو الزا يرا منه واما
 ما اخذ الجاير منه لنعمة والبراء منه ولم يوصله الى الفقراء
 ما يرا منه **البرزلي** نقل هذه المسئلة اذ اثار السلطان في
 اخذ من المرتضى خراجا وهو ظلم انه لا يجازي به رعاياه منس
 وتطاع مسئلة اذا ادع مع الايفاد عن الميراث من ماله بلا مرجع
 بفتح وان ابن عمه السليمان امر بارجاعه ولا يفتها فبال مسئلة
 حكر فيها الفاضل ابن عمر الربيع في رجل عليه دين لا خرقه

ما جبر محامد مع ذلك الموالي عن طاب الدين القهار بمحكم بمراتب
 من الغريم مع هذا ميراثه الرجل اذ له معه الغايه الجاهل
 وقته مع الزكاة لولاه الجور جردوا وهم لا يظهرونها فيه
 محلها بمبيها خولان مفضه واه والزب عليه العدا الاجزاء وان
 كان ظاهر المذهب مع غيره هذا مع الاجزاء **مسئلة** ابن العباس
 يحكم الغايه لعدم وعليه لان السيل الحكم ظاهره فلا
 الشهاده يشهد له لا عليه قاله العلورد في الاصل السلطان
 لينة وهو خلاف مذهب مالك لما وقع في نواز سجنون من افضه
 الغنيمة من عده جواز الحكم عليه **البرزي** في النوا وخراب
 الموار اذا حكم الغايه بما علم المحكوم عليه بينه ان الغايه
 محروم فلا يجوز قضاؤه عليه وهذا النوع مما قلنا ان الشاهد لا
 بعد التوقيع قاله المازري عده اوة المقيمين لعدم الشهود
 بخلاف الغايه لان الغايه لا يعمل من تلقا نفسه فالعروك هذا اذا
 كان العروك ظاهري في الغايه فارين له ولو كان جالسا
 بحق بالعدول والغايه انه رد السور اليه مع اقراره بالعدول
 وبلغ ذلك الغايه وهو وهم عليهم واماناد بين المرحه
 ليستظر فيها من كانت التاركة مجمعا عليها وحكم بحوايه
 مضا الحكم بما اضطرر به هذا الاصل وان اقبنا بغير المستور
 من الحكم لم يبق الحكم وحاشا جرحه بما المقيمه اذ اشتهر
 عليه بالافرار بالعدول اذ الغايه مع الثقة من العدول
 والفضاه والمقيمين **مسئلة** منها وجه النوا وخراب
 ابن سجنون لا يجوز قضاؤه الغايه لتعديه ابن رشه وجه
 اسماء ابن القاصح في رسم تاجر الطلاء له الحكم بالافرار
 عما من الشهاده حاله فيها منه وبدا في المال بالافرار ولا يبيع
 به بينه من ذلك بالبينه دليله قطع اي بكر السكيني
 رضي الله عنه يد السارق الزب سر وعده زوجته اسماء

لما عترب

لما عترب بسر فنته هذه الرواية الصحيحة وجه حقه
 لمن لا يقر له شهادته له ومنعه ثلثها الا الزوجه والله الضيف
 وتبينه ورابعها الصنع واه فلا ثبت عنه ولا يبرأ (ثبت
 ان لا وان حكم بينه جواز الابع ثلثا ثلث النسخ والمخ احسن
 وهذا في المال وغيره وما اضع فيه حقه وحوله جواز
 حقه بها هو انه كن شهادته عنه عدلان ان لا يبرأ من
 منزله ولا يقطع بينه من قطع جمعه مولان **مسئلة** وجه
 الموزاني العيصرة لا تقدم الشهاده البوة ان عند الغايه
 الاول اذ امرت او عزلت عنه الذي **البرزي** اذ التفت
 تركبهم وجهي اثنان على حكم الاول بينها وان يبق فيها
 الا الرابع خاصة بطلان من اعادتها ويحل قاض الحكم فيها
 وا حفظ هذا المعنى في نواز ابن رشه **وسيل** المازري في
 امراته فاق ببر انه يستشهد بيوها من زوجها فتريد
 تركبهم غير مجهل بغير الغايه عن هذا ولا المشهود
 وتبينه الا عذارية الزوج الاول لا **ابا جابر** ليس عليه
 الا عذار الزوج لانه بغير المشهود عن البراءة از كانوا
 عده ولا رغب في الظن على النعم ولا يبرأ الا عذار الا حكم
 عليه وهذا لا يحكم عليه بشيء وليس عليه شوم بمات
 بزوجها بظاهر الامر ووقع لملك في المرأة بموت زوجها
 فتاقي بشا لهن في غير حكم بينهن ان بمعاينة الصوت
 بانهم بزوجها بذا ولا يحتاج الى حكم محكم الوفاة اذ اكلنا
 عدلين لانه لو رجع الى الغايه لعله ونفعه شهادته قصصا
 في وثيقة الصداق وغيره لانه قبل النكاح والاوى الرابع
 الغايه بمحكم بالبراف او بالمواف **البرزي** العرق بين
 الاوى والثانية الاوى حكم حكم بمعترف الى الوفاة
 والثاني خبر ميكنها فيه بايسر الاثبات وهذه الاوى

الربيع للفراغ **مسئلة** في علم ادراج الشهادة فراءة الشجيرة
كله بل يتضح منه على الاستشهاد **البرزي** وكثير ما ينزل في هذا
بما استشهدت على استخدام الغاية على نفسه بالثبات في. او عمل
به بلا تنجيز الاوثيق الاثبات خاصة ولا ادري ما قبلها ولا ما
رفع الاثبات بسببه لانه لم يثبت عليه واما اذا اخذنا كتيب
حلاف ونحوه فبما عثر الشهود قبل اذ كان من قبلي
من اهل الثقة والعلم فتشاهد على انشاده نعم ولا انصح
لثقتهم بهم والله لا زايده عليها وان في هذا غامض الوثيق
حتى نطبق الشهادة على ما سمعت وما ماذ في ثباته ومن
تابعه بلا يفتقر الا لاخرها وان لم يعرف عين الشهود وهو
حقيق لانه يورد في الى اقامة حق ليس صحيح عنه فغيره
فتبين من موت او عيية او مرض او غيره له من الوجوه
وبيرت عن ابن ابي الايغور في تركية الاسترعا الا العمل
البرز ومن صفة ازيجون منقظا فبما غير مقبل عارف
بطرف الشهادة انما يحملها واما ايها ومعنى الالفاظ وملازم عليه
نضا وظاهرها ومفهومها وهذه الجسبة ما يدان عليه الاسترعا
من حصوله بلا يفيق له فتشهد **البرزي** اعرف لابن سهل
بالحكامه عن بعض المقيمين انه لا يفيق لشهادة الاسترعا
الا اذا خرب عن زمن تحملها الا حفظا من صرا ولا يثبت
حتى يسرد لها على الغاي **وتيسل** ابو عمران البجلي عن رجل
من اهل قمعة سكن سورنة فتح (شيع في قمعة موقف بيلا
اهله واستبصار عندهم موته ولم تشهد بيته بموته
ولا حكم به فاض بهل يورث وتود اذ يوفيه بهذا **الابا**
جانب الاستشهاد التي لا تقم حقيقتها الاظم لها
وابا ابن عبد الرحمن انه لم يثبت موته في حق ذلكهم
وابا ابو جعفر الطاطر لا يفتي في مال ولا يورث في مال

اورز وجنة

اورز وجنة شيع - حتى يثبت مرة بعدة او يحكم فاض **وتيسل**
الخصم على اعلم بخط مبيته او عدله او اخر ان هذا خط بلان لعل
هو من يراه الخبر او من يراه الشهادة وطا به الخط في او حيف
وابا انه الا ان يعطى بقوله مبيته بما خمار واحد على به
وهو طار من يراه الخبر كما يجرى عن النبي صلى الله عليه وسلم حيا
كان او ميتا واما الشهادة فلا ولو اخبر بذلك اربعة من
الشهود لان يابها القطع بخلاف ياب الا خبار ولو تكرر عليه خطه
حتى لا يثبت فيه ثم ان يثبت انه خطه لانه اخبر وطلان حصل
العلم به كما حفظه بخطوط قوع عاتوا واما ركنها مع وهذا
عنونا في خطوط كثيرة **وابا** السيرة عن هذا السؤال
انه الاستشهاد نفسه انه خط بلان من خيرة التردد بعد ان كان
اهم تحقق عنه؟ فليشهد به **البرزي** اخبرني عن شيخ الامام
رحم الله فانه كنت عنه الشيخ ابن عمر السطاح بمثل عليه
عده من عروا فوتمس ربع له في خطه فقال له هل ادرت حاجبه
بفان لا يبلغ يعمل بربعه بلما خرم فانه يحس الانسان ان يشهد
بما خطه موق يدروا منه كما يشهد على خطه الشلو بين
لكنه تقرر بلا خمارنا وانما في نحو لشهادة هذا على الحق لان
توهمته انه لا يميز الخطوط **مسئلة** ابن عمات عن المقيم
الحق عنه فاشترى فابم يقع عليه العيني وثيق العفل
كما لم يمس ابر الا شهادته انصوروا لشهادته في عليه بتركه وشا
عكا ابو اسحاق عن مالك فبما يجوز في الاستشهاد مع ثوبين الاشهاد
مبها بكذا في الخط ونحوه عن الاصحري **البرزي** هذا الكلام
باله مع مسلة فان عتجنا الامام يفتيها عن شيخه ابن كمة
السطاح وهو ان من شرط الخطه حضور الشهود عن
عينه حاشية المعجزة انه انشده على عينه بقوله الشهادة
في رثا يفتيهم ووقف على رسم يفتي الملك لا يفتي له عليه لانه

انظر قدامه ومنه من استلته وفقت عنه شيخنا اليه الهامر بن
 حير رجم الله في تصويره في رسم ورعيا عن القاي
 وانت الرسم يعزول ثم خاطب عليه القاي ثم رعت يد الاصول بخر
 يا جانيه رجم الله انه لا يهل بها وانظر لو كنت القاي كنت محمدي
 الرضع وانتهد على نفسه انه ثبت محمدي وانه حكم بما هذا الرسم
 والحاله ثم عزله احد تسموه الاصل هل هو حكم بقا او لا وفقت هن
 في هذا الزمان واخبرني من وفقت به ان القاي امضاها وهو الذي
 كان البته وحكم بما ضاياه وهو الذي عول انتصار بخرته وهو
 الطاهر لانه حكم بالبقاء فاصد البعد الوجه والمثلان باريتان
 على تليل مسئلة الطارزي زلفورقة **مسئلة** هل يعذر القاي
 فيمن يتخذ بخرته او لا **البرزلي** قال شيخنا الامام رايته بخرته
 اليه الفاسع ابن اليراقال وجدت بخرته له زينة اهل البخره تنقوا
 صوب حاله فاضيع ابن عمير الحق لا غير المسلمين على بن يوسف بن
 ناسف بن يرد امر القاي تسبقة به منظر ريقا لست منه سرا
 مع عوي انه لا يصح لفظا فقال له العزول عويي بن عوي
 لعلم عويي فابا من ذلك ما فبا ففها فوكتنه انه يلزم تعريفه
 لبي بخره واجتا بن رشت يانه لا يلزم واجت يانه ليس من باب
 الاذخا الفع يعزله فيها بخره بل يبي في عزله المستكوي
 ومال ابن جوي القاي الى الاعذار القاي ومي هذا الاعذار في
 فكتية ابي المشر الزندي وقد شهد عليه خلق كثير يشهدات
 منفردة وانواع من الزندقة الواضحة فثبت عمدة نحو العشرية
 او اكثر ما فبا منذ رايه سجد وجماعة بفله دون اعذار وانتشار
 بعث من خور بالاعذار فخرج التوفيع بعد الاعذار **البرزلي**
 وهو يخرج كما ما اذا انتهد اجم (يخبر هل حكمهم حكم الشكوة
 فيفتقر الى الاعذار يعني قبل منهم او فخرج التواتر الذي حصل
 بهم العلم ملا اعذار بخرته البينة والى هذا مال جماعة من القرويين

ان لا يهل بها
 في رسمه في رسمه
 في رسمه في رسمه

الجم البخره
 بعد رجة فكتية
 الالا

والا انه لسيني كاي رشت ابن مخاض ومن تغلق من القرويين
 وافتوا بمسئلة كتابه الاول وقد فقت في الصوم حكم ابن
 حير في مسئلة طوله بيها من اتياع وخصومة وذكر ان حكما
 وقع بغير اعذار ما قبله فيه فذهب منه راي اسحاق الى ان الحكم
 بغير اعذار غير صواب ولا هو من وجه الحق لانه من قبل ما لا يجوز
 قبوله بغير نظر بخره قال وعيه فقه وقد قال مطوف وابن
 الماحشون ان الم بخرته لا اعذار في كتابه الحق وزعم المحمدي عليه
 بغير اعذار الحاكم او عزله انما يمكنه انما لم يبق نظره وان
 يات بهو جمع قضا الحكم بالاعذار اليه ولا يستأيد النظر فيما تقدم
 من الحكم بفعلة من عمل عن تنبع حقه **مسئلة** قال ابن
 رشت ضرب الاجال للمحمدي عليه قضا به عيه من تينة مصروف
 الى اقبه اهل الحكم بحسب ما يخبره من حال المصروف له الاجال والز
 قضا عليه كل الخطا في التا بخره الاصول ثلاثون يوما بخره له
 عشرة ثم عشرة ثم ثلوع لم يفتقر اخوي او بخره لم يمانية
 ثم ثمانية ثم ثلوع لم يفتقر او بخره لم خمسة عشر ثم ثمانية
 ثم اربعة ثم ثلوع لم يفتقر التا ثلثي او بخره لم اجلا فادعا من ثلاثين
 يوما بخره فيه الثلوع والاجال كل ذلك مضا من فعل القضاة وهذا
 مع حضور البينة بالعلم وان كانت بينة بمائية عن العلم
 ما كثر من ذلك بحسب اقبه الحاكم ابن متوج وعلى تعريف
 الاجال مضا العمل وعليه بنية السجلات وليس بخره من ذهب
 الى الاستدعاء بغير واجبة عليه مثل الاجال المذكورة وانما يصور
 له اذا زعم ان عوي ما يلزم منه اليمين بالاجال القريب ثلاثين
 ابلح ونحوها لان قوله هذا محمول على المدعي والاجال في المحقوق
 والديونة ونهاية في القضاة والاحول وتعلم الاجال
 في الاصولها فملا المصروف لهم وكان شيخنا ابن حنورة رجم
 الله بخره في جمع الربع ثمانين يوما وانظر لو فعل عنه عند الاجال

الاول في قضاة الاجال كلها باطن انه رايت بغيره الموثق اني جئني
 بذلك وهو عملي في حجة على ما عرفت من فعل بعلا لورج الى الغاي
 لم يفعل غير ذلك يكون بغيره من الورج اليه اذ لا ومنه اذا ذهب
 الكثر في كرا. حكمة وغيره انه يرجع الى الامم فيكون الاجل في مثل
 ما اكثر **مسألة** اني عرفت من الاستغناء فيمن هذا عن
 ربحه ويثبت صفار ما خذت كاليها من التركة من غير يثبت
 نفيها عنكم من غير ذلك في المرة يثبت على حقا ان يوثق
 عليها قبل ما اخذت بان ثبت لها حلفت عليه في الجامع كما في
 ويترك لها لانها اخذت في وان ثبتت ربحه فانه بغير الموثق
 وعن غيره بغيره منها بان اثبتت وحلفت عليه ربحها ولا
 منسج في الورثة والاول اولي قال ولو كانت وصيا وباعت فيه
 صفار العينة بغيره يثبتها بان اثبتت وحلفت فاضي لها من التي
 في كتاب التخيرو من اثبت في اياها بغيره وبيع فيه دار في ماله
 الغاي واثبت انه فضاة في بيعه اذ اجماع لان في بيعه الا
 على الدقة من عات وهو محال في الحكة او الولية ان يجوز بيع
 الرهن دون الحكم لسوء كان في وثيقة الدين تصديق المرتضى
 في الافتضا. اذ لا بان اذ علم بعد ذلك انه ذبح الدين فان في يثبو
 تصديقه في الافتضا. وافق البينة على التجمع انفق البيع
 وان في ثمة بينة حلف الموثق ونفذ البيع وان نكل حلف الراهن
 لعدا اوجه وصفه الدين وتم البيع في كرا. اني يتخون **البركة**
 لعل مسئلة التخيير بغيره يحكم في حاكم في حكمة اني يتخون
 لم يكن بجمع **مسألة** وفيه اذ اخاف ما يرد القريم من مبلغ
 الدين الثاني وجب ان يذبح في السجل لا عذرا الى كل واحد
 منهم فيما ثبت لطايم بان سلموا كانت بيني (الفضا)
 استورا لها عسى ان يثبت من ديني لا تصافيه بالدينون وان
 ديعوا في نفوق بعضهم بعضا ويجزوا ان كرت في لانه كانت بيني

الفضا. لما تقدم ويجعلهم **مسألة** وفيه من وجه عليه بيني
 بطله فاني رايت يومين او ثلاثة ليخبر في ما ثبت به ذلك ولا يزداد
 ولا ينقص الحكم اذ اقال اذ يرد الى اجلا في النظر في بيني او حاكم
 او ثبتت فعل لم يرد بغيره اذ قال غيره ليس ذلك لم لا يرد في الطالب
 لان في الفضا ابقاء الحكم على الخصم اذ اذ وجب له ذلك لسيلا **مسألة**
 الشيعي اذ اخذت الاجال المذوق في يات بنية واراد التسجيل
 عليه في طهر وثيقة دارا اثبتا لها او ثبتت كذا في فقال ان يفي
 فرب لم يرد ذلك اجلا فاطما فان اثبت في ذلك ولا سجلت عليه
 وعن ابن حارث الصواب التسجيل عليه ويعد في الاستهانة فيه
 ليوم بعينه لانه ابلغ في الاعذار وان اثبت ثبينا ولا استهانة
 عليه وفكفت بخته وقال بن عمر ربه لا يرد في اخامة البينة
 بعد انصرام الاجال ويصح التسجيل وفي الخاوية دليل عنهما اني
 مضا قبل لم من بيني عليه في اذ استخفت بغيره على ما في خبر
 الفضا اجلا ونلوقة في انقضت في يات بنية. وبعد ذلك انا بقضا
 غير ثابت فعل بغيره لم اجلا **اجاب** ان لا امر موصوب الى
 اخذت الفضا فان راله منيفته اذ الاجل فلو لم يرد في حاكم وان
 راد مع منيفته في ذلك او يرد في ذلك او تسقيما غير وفصح
 بخته **اجاب** ابو الاصبغ بن ادريس اذ اثبت الحق بوجه
 في يات الفضا عليه بنية. بوجه له حقا بحق على الحاكم تعجز والحق
 عليه بريد الدار المذكورة **اجاب** محمد بن سليمان اذ انقضت
 الاجال كلها حاكم كروا مستظنهم المطلوب بالثقة فان اذ علم
 بنية بغيره مرواية اشبهه عن مالك في مثل هذه النازلة بعينها
 ان الرطة المصدق المامون غير المنهم بغيره الباطل فزاد له في
 الاجل ويستندنا واما المصلحة المضر بخصمه فلا يمكن الا ان يذبح
 امر اقر بيا مختبر قوله بالسلاخة الا بالام ويخوفا وبعه اقول في
 قهره التاوية **مسألة** عباد بن (بن رستم) عمن توفي وتو زوجته

وبنينا لها حقيرة وورثته كبارا وبنيت عليه عيون من جملتها
 هذا في زوجته وبنيت له ولد بنينا له يحمل الغرامة عليه والزوجة
 معهم وقبضوا ما لهم وبقيت بقية ارادت الزوجة اخذ ميراثها
 منها وبنينا نصيب الصغيرة حتى تنقح المستهداة فماتت قبل
 ذلك فقامت المرأة تطالب ميراثها من هذا المولد ولا تخلف لانها
 خلعت او لا يخلع يجب عليها ان لا يظهر في ارض الاصل فوالدين
 من مسئلة الغرامة ان اقل لهم حق بنينا له يحمل بقضاهم
 ونكلا اخر من هذا له حصته بقية ابرجوع في حصة ما له عليه ما
 في الوارثة وفيه **باب** يعني المرأة ان ما شهد له النسا هذا
 حق يكتسبها ميراثها ولا يشررا ولا يكتسبها بغيره (اليمينى
 يتحمل على حصة من النسا لانها تكذب للنسا هم في
 شهداءه بل تحمل على الجميع وتساخ نصيبها خاصة وهذه
 ما لا يصوغ فيه خلاف لانها خلعت على الجميع فصار رجوع اليها
 فيه فقط كانت خلعت عليه هذه الآية على منحل ما له والكلية
 منها ان اقل من الرهن ان رهنه في خمسة واذ على المرتضى
 انه في خمسة عشر وخمسة عشر على خمسة عشر
 واخذ العشرة لانه في خمسة عشر يحمل الرهن على اسقاطها
 بان نكلا اخذها الرهن في يمينه الاولى وهذه المرأة **رهنها**
 اذ اقل البايع ان يبيع يمانية وقال (لنسا) ثمانية على البايع
 اقل يمانية ولا يستحق العشر في ويحمل النسا على
 اسقاطها بان نكلا اخذها البايع باليمينى الاولى ولا يوجد
 في مسئلة الحلف مرتين ولا يفوز بخلاف في مسئلة الرواية
 من مسئلة الغرامة التي ذكرت اذ لم يقل فيها ان الغريم
 يستحق نصيب النكلا يمينى اخر بل باليمينى الاولى
 وفيما القوله انهم يستحقون النصيب مع بقية ليس لاجل
 انهم دلموا عليها فقط بل على الجميع ولو كان لقال يملكون

ثانية

ثانياً على النصيب بهم وهو باطل وانما قال يرجع على الغريم على
 هذه القوله من اجل ان الورثة لما نكلوا صاروا الغرما لم يقر لنهم
 بمن حلف منهم / يستحق نصيبه ومن نكل بقا نصيب يمين
 الغريم لانه حلف على نكلا من النسا هم وانظر لما في **البرزخ**
 هذا يمين الحق مولين في مسئلة الرهن هل يخلع على قرر الرهن
 خاصة لانه كشاهد وهو الرهن اقل او يخلع على جميع الدعاوى
 ويأخذ ما قبل الرهن بغير الاول يخلع ثانياً في المستحق (لا
 ان يقول هو في مسئلة الرهن حلف على قرر ما شهد به النسا
 هم وهو الرهن وهذا الشاهد واحد لا يتبعه بلان من حلف
 على الجميع من ياء ما شهد به هذا هو وهو في اقل من ذلك
 وثاناً في الجميع كما قال ابن رشت فيكون بارعا فلا
 يفسر على مسئلة الرهن وعلى هذا الجواب مسئلة في كرم (الشيخ
 من اقل على رجل يمانية فقامت له بنت على دابة وعشرتي
 يبيعون بها ويرجع عن عموه الاول يقد بنونهم الوهم
 او يخلع وانما خلعت عنه ما قبل الاول لو انتم مكذب ليمينته
 ونقد ان رهنه المسئلة معارضة لمسئلة المارونة على ظاهرها
 في مسئلة من قال له شاهد بخمسين واثم يمانية انتم يمين
 وظاهره كانت الشهاداة على مجلس او مجلسين انظر كلام
 ابن رشت والنوحيين عليها **مسئلة** في فاض محلة
 الامير ورد عليه خطابه من فاض كوزة معق عليه بل نكر
 المطلوب ان يكون فاضا يتوقف الحكم في الغضا عن
 المسئلة في يتحقق انه فاض ما قبل ابن الحاج ان الغرض
 المتاح يلزمه الحكم بما ثبت عشره بخطابه اذ اعطوه
 نعم نعمه من قبل اليه التفيد وافتادانه يلزمه ان يجمع به ولا
 يتوقف على الحكم **مسئلة** في جماعة يهود خاليوا فخصوا
 منهم برعا ودم عوالي محلة عنده الميمونة وان لم يبرأ يمينى

براهين تفتيح نفوسهم عندهم ويذكر في المطلوب ان يكون عنده
حكم المسلمين اذ ليس ما يبريه بعد ول يقال ابن القطار
اذ اظهر التوبة واظهر استغناء من يغفل عن المسلمين
وجبت العمل كمنه عند حكم المسلمين ولا يصحون من غير ذلك
البرهان لان انما منهم على الشهادة على عود المسلمين
دليل على رضاهم بل حكمهم فلا يغفل من رجع منهم واما لو
لم يكن هذا لم يحكم حكم المسلمين بينهم مباح الانظام والبرهان
وزاد عنه لعل التوبة ورضا المسلمين **وب** اذ كان ابن حنبل
في يهودية ما ذكر ان الرواة طلبته وهي منهم عند قضائهم
بالشهادة اذ عنتها على ابيه وانها على الباطل فيه بما كلفته
وان يبرء حلالا لغرض الجماعة وتناوب منعة بل الخد العريضة
ومشهود المسلمين وثبت عنده ان فضاة اليهود وفيهم
على عروا ابيه وانت المرأة وزعمت ان حقا ثبتت عند قضا
تهم ومشهودهم من اليهود ومتاخر نظرها عنهم
بطل حقا يقال اجمع من سبعة اذ قد ائذ اليهودي را عجا
في النظر له بعد وجب له الشكر لا سيما استخبره عنده
من تغيب نظر الغرض فيما يذ لك وعلاوة اجمع لا يبرء
واجاب ابن عمر بن الزبير جوا عليه العمل ببلنا ان انظام
اليهود فيما بينهم من الاموال والحقوق واما احدهم
الى داخ الاسلام واما الثاني التي قضاهم ان يذ يعوا الى
فخائهم وعن مجموع دارت ان دكا احدهم الى حكم الاسلام
ودعا الاخر الى حكمهم بما كان من باب الظلم والتعدي
وليس لهم فيه شريعة ولا حكم بل الواجب الحكم بينهم
بما يحكم الاسلام واما بطلانهم وهما المعروف والعراو افت
الزكوة مطلقا بلا ينفق فيمكن بعضهم من بعض الا ان يثبت
عنده ان الذي تناظر واجبه يوجب حكم شريقتهم فيه

حفا لبعضهم على بقاءه بان ثبت ذلك عند كمالهم وحكمهم
والاجماع قوي من ذلك مع الفاضل فيه حكم جلاب من تفتيح
ما السحر واما انفسهم بيبه بر تبايق المسلمين هذا ما عني وعن
ابن مسعود ما قاله ابن عمر بن الزبير ان ائمت هذا اليهودي العراوة
الرواية عن ذلك وعن ابن زريق ان ائمت هذا اليهودي العراوة
ليتم وبنى الخاطم يثبتها وبين من تشهد عليه من اهل المدينة
في ائمت ذلك فتشهود الاسلام في يده عليه والا كان لم مطالقتها
عندهم بان كان عنده هذا اليهودي موجه يشهود المسلمين
او كان لم مطالقتها عنده المرأة كان له ائمت ذلك عنده
واميل ابن رستم على اسجل به الفاضل بقوله ثبت عنده ما في
اعلاه ان الشك في او يظنهم ويثبتهم عليه ولم يبين من ثبت
العلم وقد علم على اكثرهم او كلاهم غير انه ما عين المقول
ثم اذ افزع القايم او كبر الصغير بريد لا على ارضهم وقد
محزل الفاضل او ما قد فعل بجلون كذاهم على الفاضل **باب**
يحل جميعهم على العداة ولا يحل الفقه الا يخرج اجمع **مسألة**
التي هي اذ انفسهم تشهد في حسي ثم العينة تشهد في
بيعة فالذي عليه العمل سقوط شهادتهم في البيع والجسر
وفي ان كانوا اميرين ثبت في الجسر ولا يبرهم كقيدها في
البيع ويحلون على التمسك وراوية وتناوب ابن رستم في القول
الا اول الا ان تقوم بينة على خروج التمسك من يد التمسك
او يكون معهم تشهود اخر على الجسر **مسألة** اذ اقال التمسك
لا تقبل شهادته ثم قال ما انفسهم الا يحق ما كثرهم على ربه
ومنهم من قبلها الا ان يكون قال اذ خلف الشك **مسألة**
ان الذي يبرئ شاهد شهادته عند الخاطم ثم رجع اليه وقال اني
اذا من شهادتي ووالله الذي لا اله الا هو ما تشهدت عندي لا يحق
الا في راجع عن شهادتي فلا تقص بها يعني ان يخرج من ليس بها

فقال ما يسفك شهادته ويثقله قال اصبح ابن سعيد وزاد ولا اراد رجوعا
والرجوع تكذيبه بعبثه او بقوله اخذني شك وعز ابن زرب لا يفض
بشهادة من رجع في شهادته ولسان الايفاضها لانه ان رجع عن حق
علمه بقدر فعله لا يجوز له وقد اسفك شهادته وروى عن مالك انه
قال كان مشرك الفاضل اذا ابدى الشاهد ان يقول لا اشهد بكلمة
افصح تنصب ان يقرأ الحق لهذا ما ان فلا نعم اجاز شهادته
فيكفي ان يقرأ بشهادته شاهد يقول لا نقبل شهادته وانما
راجع عنها **مسألة** ابن عاتق يضمن سبيل عن شهادة فيقول هي
البوع عتري اليه لستة رجل هو جاهل ولا تسقط بشهادته لانه
على الضل وقد عليه السلاح لا يبيع عصاة عن عاتقه وقال في
مرسرا ايضا انه ليحروا كذا في المعنى **مسألة** ابن حنبل
ان ارجع المتأهده عتري من شهادته عنده وشهادته عليه برك
اخران معه ابن زرب يفتخر اليه بان لم يكن عنده مد مع سقطت
شهادته نعم عنده بعضهم وهو قول سمعون في شهادته امت
الغنيمة وفي الوأخنة عن الاثوية لا يكون رجوعا حتى يرجع
عن شهادته في الموضع الذي شهد بها **وسيلة** ابن رستم
عن ورثة لهم دين فقال ادهم على المدين ان يطلب حقه
فقال اجتمعوا ولا تطلبوا واحدا بعد واحد **باب**
من حقه ما على اليه من اجتماعهم لحضورهم فيدسون
بجمعهم معا ويضمنون على وكيل عن جميعهم انه ليس لهم
المراولة بالخصم وهو الاية على ما يرد سماع عيسى من
الافضنة **وسيلة** عن ما عليه ارجا. ففاج بهن الحار
الخصمات على بعتهم اعداء الاراد التي مع فم بخاصة وهو
يعلق ان طلبه صاحب الجنة طلب يجمعهم هل يجمعون كلهم
ويطرح امرهم لعلهم يتشعب الخصم او تخبروا او يتمكن
القابع من الفياح خاصة **باب** لا يلزم جميع اعداء الجنان

ويجب ان

ويجب ان يجمع القابع بما يوجب الحكم عنه وان كان الحق
له وعليه ما لا يجمع دونهم من حق المحكم عليه ان يوقعهم
على ما يوجبونه وان واجبه القابع فيل لهم اجتمعوا على
واحد يخاصم عنكم او على واحد منهم او يقرحون وتولون
بمجتبى وليس لكم ان تاولوا بالخصم **مسألة** ابن عبيد
النور عن المازري يجلد القريب على حقه وكثرة يمينه واحدة
ان اخذ الطالب وان فقد الطالبون يمينه كذلك
مسألة وجب التواضع للموعدة اذا كان في البرزخ غايي
بما حلف الفاضل القريب اخلافا بيمينهم ولا تفرروا ان
كان يغير اذن فلكل من قال منكم عليه **مسألة** ابن
حنبل يضمن ابا عن جوابه خصمايه حتى يجمعوا على
ويجمع ما يبايعهم وقال يجلد ان يدخل تحت هذه
الطلب والحق وتنفى لا تزيل طليعة الا ان والبطا بالوصول
اليه سهل وزعم وكيل المطلب ان وصول المطلب السق
الطالب صعب وزعم وكيله انه ليس بصعب **باب** ابن
خريفة الخصم تمتصع وتقول وتكثر المطالب عتري ان
الحارب الحق ان يطلب ما شهد به ويسفك ما قتل ازيل سقط
اللان يعلم انه منه على وجه الغنيمة وان كان كذلك يكن
من خصومته حتى يجمع له مطالبه ما لا بد له منه ويقال
الطالب اجمع ما تزيه ان يجلد فيه خصم لتكون اليمين
واحدة وان ثبت ان المطلب موضع لا يتوصل اليه في كل
وقت بل الواجب عتري ان يتوقف الطالب على تنصيصه
مطالبه كلها ليجمع بما عتق مبيها المطلوب اذ هو وكل
موضع يتبع فيه رويته في كل وقت يسير بك لعلهم
وخصمه الامانة كره من مطالب الطاع مع العدة الذي ذكره
لتبعه بانه لا يضمن الى طليعة الا ان يريد ذلك **باب**

ابو الفلاس بن خلف يلزم الجواب فيما كتب عنه وثبت
 ما اعتذر له فيما سبق له عنه **والجواب** ابن هارث اخ
 لا يجب ان يبرهن احد الى جميع ما يدعيه وادب ابن هارث
 ابن ميسور ليس للطلال ان يبرهن على جميع ما يدعيه الا عند
 اليقين فانه يلزم للطلال جمع دعواه كلها مما لا يستلزم عليه
 لتكون اليقين والحق ابن هارث والزمه البراهين العمل جمع الرعاوي
 في اليقين الواحد لا ليس الرد بلا جمع مع غيرها على ما ذهب
 اليه بن عثمان وحكا عن المشهور وذلك ان يبرهن الواحد
 باليمين الواحد ما اذا انقضت فانه وبالله التوفيق لا اله الا هو
 حتى تنفيض اليمين الاخرى وفيه مقتضى الاحتياط لا يبرهن وحده
 وجبت له يمين على رجل من ملائكة جرت بينهما اجابة لم ان
 يقول للطلال اجمع كذا دعوى لا فيلزم (دخلكم في يميني
 الا ان تجبه عليه اليمين من تسبب ميراثه فلا يكون له ذلك لان
 الميراث لا يحاط به بخوف منه وهو الذي اخذناه عن
 بعض مشيرونا **البرزلي** والزمه ان يبرهن لتابع العمل ليس
 ان يبرهن كل ما يعرف ويصفا الامر فيما لا يعرف ويظهر
 يمينه فزعم يبرهن على يمين التهمة ويزعم انه لم يعلم بها
 بعد مجرأ هل يلزم كذا والزمه يظهر انه لا يمين عليه
 لمصلحة تخرجه الرعاوي **مسألة** وفي المحاوي سبيل
 بعد العلم عن لم ارى ليس متوق وقد ضم طر يفتا
باب طريقه عليهم كلهم يسلك فيما بان ادعاه بعضهم
 على بعض فليد بعضهم فقط ثم اقاموا له طريقا **البرزلي**
 هذا ان لا يقوم دليل على انفسهم كما بعضهم مثل ان يثبت
 ان الطريق لا يكون الا على احد هم ما نها لا تكون الا عليه
مسألة في تبيين الخصم على الاقرار والانكار **وصال**
 وهل نشأ كفة بن رشة عنها ما قبل بهم بقوله الذي فضا

عليه العمل

عليه العمل فيما ارادنا وافتابه فثبتنا فيما علمت ان
 من ادعى عفا رايه غيره وزعم انه صار اليه ومن ورثته ان
 المطلوب لا يثبت عن يمينه في يمين الطالب الملذ لموروثه
 الذي ادعى ما انه ورثته ذلك العفا عنه ووراثته لم ياذن يثبت
 ذلك وفي المطلوب يمينه على الاقرار والانتكار خاصة ولا يستلزم
 من ابن هارث اليه وان انكر وقال الله له والمالك صلح
 ودعواه في ذلك باطل لا يثبت منه ذلك ولم يلزمه اقراره
 وعلى الطالب اثبات الملك الذي زعم انه ورثته عنه واثبات
 ملكه ووراثته بان اثبت ذلك على ما يجب لسبيل المطلوب
 يمينه من ابن هارث اليه وعلى الجواب كذا فان ادعى
 انه صار اليه من غير موروث الطالب بوجه غير ذلك فثبت
 ذلك بان اثبت وعجز الطال عن ادعى به ذلك بطل
 دعواه وان عجزا عن اثبات ذلك خفي عليه الطالب ههنا
 فذهب ابن الفلاس وروايت عن مالك في المرونة ولا اختلاف
 في ذلك اجماع وعادة كونه بين العطار بان اقتصروا حصة
 بان المطلوب يلزمه ابتداء قبل اثبات المالك الملذ لموروثه
 هل صار اليه يسببه او يسببه موروثه الذي اثبت مورثه
 ووراثته هم يعمل على الاصح وما حكا عن مالك هو ما وقع
 في شقاة المرونة وغيرها انه لا يوجب المطلوب على شئ
 حتى يثبت الطالب ليس بهيئة الا لا اختلاف انه لا بد ان يوجب
 قبل ان يثبت دعواه على الانتكار والاقرار وقد اختلف
 اذا ابدى ان يبرأ ويبرأ فقبل بغير ما الجني والضرب وخيل
 بعد ذلك تكون ميقضا للطلب مع يمينه وان فلا لا اقر ولا
 انكر لا في الا علم حقيقة ما يدعى في قبل لم اطلب انك توقع
 الحق اما زحلم قبل للطلال اثبت وان قبل قبل بغير على
 الاقرار او الانكار وقبل بفضا للطلال مع يمينه وقبل بفضا

من غير بصيرة والى هذا ذهب ابن المواز السراور لا يوقع
بعد اثبات موت من يقر عنه وعمرة ورثته وتناصح النوارث
بان لا يثبت ذلك حتى لا يثبت على المطلوب لان لم يثبت في ازيه
له ابوك او جوك او من تقدم جدي وسيفوق وبغير الاحق له
عندي او بطلان به ان كل من عمري ميلتر فيه وهذا انما هو
بديون له وقد ابيع ما قالوا انما اعلم بوقته وعمرة ورثته
بما اقر بذلك في بعض قوله لما فيه من الزمان المحقوق وتوليته
الزوجة وتزويجها وانما وصاياه وبغير ذلك ولا يثبت عليه
في شيء من ذلك وانما هو هنا هذا ولا معنى له ان يقول
مع ذلك ما يقع صاحب حكمه في حقه جنة اخرى وعن
ابن ميسر من اقر بقتل رجل في يوم فله ثلثه من النورث
وزوج زوجته وتعيينه وصاياه **وسيل** عن من يبيع عليه
في ملك غيره ورثته من ابيه واستظهر برسم يتضمن ان من
بيعه الملك يشهد على نفسه مع قوم اخرين ان جميع ذلك
في بعض بينهم مشترك على اجزاء بينوها وتعارروا عليها
وجعلوها على نسخ تخصي لهم ولبن بركة من الورث
والفرايع احد الورثة المشهود بنى واثبت الرسم بشهادة
على شهادته حتى بلغ اليه بهل يبيع به الحكم او حتى يزيدها ولا
الشهود الذين ثبت بهم الاصل بعد كيفة وايضا يجوز رسم
الاصل له نحو الشئ لثمة مرفقة ولا يفر انه باع ولا وهب او
لا يقرهم له نعم فنقلوا الشهادته على شهادته ولا تعلصوا
غيره **باب** لم يخله الشهود الذين ثبت بهم الحكم
الشهادة ملكا ولا غيره انما يشهدوا به وايضا يشهدوا على
الشهادة غيرهم على انفسهم حقا كان او باطلا ولا يكلف
البايع ذلك ان لا يثبت هذه الزيادة مما رتبة عن معرفة الملك
والوايت ان كان البايع تمايلا طرا وقلوبه بالحق ازيه يوقع

المفرد

المفرد عليه بل ان اقر بغير محجة عن ابطاله او اقر به ان ملك الحصر
المشتركة لها والى ويجز عن ثبوتها ولو بالسمع لطول الزمان وجب
الحكم عليه بما تضمنه العقد البايع له **البورلي** افطر هذا
بانه يوجب اثبات الملك برسم الاثنية ولو اثبت حرايتها
ملكها لا يجرى الوثيقة وذلك فياخذ الامم بحجة عن ثبوت
ابن عيسى السلي (انها لا توجب اثبات الملك وانما توجب
رفع النزاع بين المتبايعين خاصة وحالات خلت في واقع
على هذا ايج اثبات حرايتها من وثيقة ولم تضمن
المستشهد معرفة الملك بملكه لا يوقع عنه هذا الخبر
في حرايتها بما يثبت بانه يثبت الحوزتين هو يوقع بالقول قوله
لترجيح المقدم في ثبوت خصه فلا بد له وفيه من اقرار
بينة بدار له اجبا عنها من جلاء وانما يملكها ملك واقبل
من بيرو الكاد ان يملكها قضى بالعرها وان تكا فاستفادنا
وبقيت لمن هي جيلة بلابة في اثبات المشرك والملك فيه ولو
مع يثبت في الرسم ولا المشرك فاصلة فلا يمارض الحوزة البينة
بالاعراض الحوزة وحدها فله اقرار بعه المعارضة ولا باقية زمني
في اقره فبما هو البينة فانها اهل جنة وعليه تزور احدا
مهم وعرا بونه اذا كان في عقد الشراء فله ذكر الشئ ذكر الملك
في حجة الى اثبات ثابته ان قد يكون الزمان ونصوت البيان
ولو قال المشتري للبايع اعطني عقة شرايك فذلك له ولا يثبت
ان اقره استخفاف ربح المشتري على من وجع منها ليلابر عبي
البايع الاول انه في بيع فله في الاستخفاف الرجوع على غير رسم
الغريم وكذا الرد بالعيب والعمل اليوم على اخذ النسخة وهو العزم
وبه السواد ران استخفاف بينة بالشراء بلا شمع الا ان يشهدوا
له بطول الملك والحوزة والشرك ولا يمارض له واثبت ذلك
بشهود الشراء او غيره هم ذكروا الشراء **والمستل**

محزله فربما حولها مراد بين صارت شعرا. فتركها رثاء بعض رثاء
 رجل قد ناسها حوله الغلبة وعموت بالغرابة جفا صاحب
 الغربة عليه وادعاه الاخر الصلة ولم يكن لايه ولا لايه وانما عرف
 له بالعمارة **باب** انما يعرف اليه ان لو احده منها ولا
 لا يرايه ولا يبينه بما ذكره من بينهم يبينها نصيب **البرزخ** لغزو
 مسئلة بمحو الارض ورواية ابن القاسم فيه انه لا يستحقها
 احد منهم الا يبينه الامر مع غيرها ومبها من ابن القاسم
 انها تقسم بعد الترتيب وطول الزمان وغيرها ايضا جيني
 الدور والارضين **مسئلة** ابن حزم اذا استهوت ببيتا انه قطع
 من الصحبة وادخله لداره ومنهوت اخرى انما تقطع لبيتها
 ودارت كل ليلة ما استهوت له ولا يقابل ابن حزم وجماعته
 ذكرهم بل انه يوخذ بالعلاليين بعد الاعذار الى الغريبي
 وزاد اجمع منهم ان قوله من قال استزاد من العجة اموا
 وانع وعق ابن زرب ان كانت بيعة مدح الزيادة العدل او
 من الاخر حلف عليها او ابلغ منه بيت. ومثله قال ابن خزيمة
 وزاد ولم رد اليه وابن القاسم ان حلف الاصل في هذه
 النوع عن الشهادة ان من ثبت او لا ما الشاهدون بالافتكاح
 علموا ان يعلم غيرهم **مسئلة** فيه ان موافق من عمل بلا كذا
 غصبوا املاكه ثبت ذلك وصير في الحب وامر به اعتقاله الاملاك
 وفانت بعد الشهادة على فوج اموات ووجبة اثبات موته
 وموت ورتنهم على الغائبين فلم يجدوا من يشهد له
 من بعضهم وكما ذكره ومضت له مدة وطعن العمال في
 شهادة المستهود ومن عولهم وهم فقها الموضع وقالوا
 المستزاد المقارن المتقربا الي جميعهم وجميع اهل الخور الصغار
 المان لهم وادامته الخور عليهم فادرك الى ان شهروا علينا
 بما طل بهما قبل فلولهم **باب** الصنع في عينة الزب بتراب

العمل والخطا عليه وهو الواجب ان من قال بما ثبت اثبات ومات وهو
 ورثته فان لم يقدرا لا يبعد افعال امهله ويكمل ما قسم عليه بيان
 فانه لا طافق له في ذلك الملققة العقلية ويكون العقار لمن ايقن
 به يديه ولم يفت في حيز الطالب للمقدار وهذا انما يثبت تركه
 له واما العنة او العول فيهم ليس بيمين ولو قبل اعذارهم
 لما قالوا ان تقبل عليهم سفاهة من عاتقهم واغوى به السوء
 ان يثبت التماس وذهبت اموالهم **باب** ابن حارث الزب
 اعول به من اجره ويحظر له من ورثته الموقوفات مسيطة
 الغائب يحكم عليه ويرثه الحجة ولا يبطل حقوق الطالبين
 لعق اعيان المصلوبين وذلك بعد الاشتهار ولا عيبا مع
 الملبس ولا ارا الاستيفاء الاعتقال من بعد اخر الخصومة
 الامضاء من اوان الخصومة ما يجرى من له حق لو كان حاضرا
 عالما والمقدار لم يبع اثبات الحق انما هو في معنى الموعى
 المبتز بالرموى كما قصه ان حق خصه ثبت بالاعذار اليه
 انما هو اعيان في الاشتهار في الحكم وما ذكره العمل في اسقاط
 الشهادات من ائتوا على عينة او من المصلوبين لم يستخر
 جواب اليه بل هو في توجب العداوة في نفسه ومن يلبه تنه
 دقة عليه ونفرد بساقت المصهور عداوة ما ما كما الجملة انه
 كان على ملا لعنته المقارن ويحبس ويؤدى بلا حجة في ذلك
البرزخ ونزلت بالغير وان مسئلة وهو رجل فروع الامام
 ليقنو الفاروق والبعث عليها بالبلغ بشهادة عليه مناس
 بانه وقع بلفظ الجناة على توجب القتل او الادب الشريد
 ومحرر الشهادة عذوله حاجته بانه عامل ظالم له ولم ذلك
 شهروا عليه وعولوا بما جنت به ارايته في هذه المسئلة
 وعرضهم بما شيعنا الامام مجوده **مسئلة** في الحد بفرقة
 ايضا يمين اثبت املا كما وانما لم يخرج عن ظاههم الى ان تسور

اعز من اثبت املا كما وانما لم يخرج عن ظاههم الى ان تسور
 او يفتى عن الاكوار والارزاع

عليها وثانيها واخر جهم مع وجه الظلم ولم يبرم حقا وخير من
 الاملاء عنهم واغفلوا في هذه الغاية التي ارادوا تزيينها
 من ثمة كانت من هذه الاملاء واما الحد الثاني فبينهم وبينهم
 غايوا واجابوا ابن زرب بل انها تفعل عن التزيين لان يجمع
 الطالبون والمطلوب محلة للذي امر جابر مينا وان كرهوه
 وبعضهم محلة واجاب ابو اربوب تزيينها او كرهها من النظر
 للبريقيين وتوحيدها منقها ضررا وقد نهى الله عليه وسلم
 عنه الاما فيه من اطاره المال واجاب الصنع (ابن عبد الزيد) افوا به
 انها كرا وتعمل على ما يجوز من الكرا ولا تزرع من غلة القضا
 الكرا (الثر) ولا تفعل من كراها من قبل جهم (المطالقة)
 ونفج الكرا مع غلة الثرة من استحق الاصل اخذ الفلقة
 والكرا **البرزلي** وهو مفضل مسلة المرونة **مسلة** وجه
 من ثبت انه محبة املاء حضرت له ابطال وانصرفت فعمل
 بعد هذا لا خال فيها وانما هي لا يهمل **باب** ابن خريز
 اراد الايقن وميها الاك وانما جراه طالع الغرضه من وزه عمو
 الطالب واراد ان يجعل عليه واجاب ابن زرب ان العينة الاملاء
 بعد احد من سبب اللام فيمقدار فيه للاك ولا يلبس
 عليه بما اثبت عندك **وليس** المازي من متخالفين
 في حانوت اراد الطالب محلة من الكرا واراد المطلوب ايقان
 مستحوا وليفقد الكرا معه **باب** اذا كان الكرا
 وجبة قبل انصاع من هو جابر في الظاهر كرا
 انتشارع ولا يبريد الطالب والمطلوب الا الكرا بلا خلاء وتفعل
 الغلة خاصة واخلاء ضرر غير مبيد وفيه ابطال حق مثنى
 سيني عفو بوجه جابر **البرزلي** كراهه غفل الفلقة
 ولولم يات الطالب بتشبهه الملك فلا يظهر المرونة
 از الفلقة ابد المحقق حتى ثبت الحق **مسئلة** ابن خريز

يمنى عدل فاشهد انك حجة خيرة ما استصوبه فقال محمد بن طارث واما
 استهانة القوم وجاهلهم وحضور من حضر جابر تقع من عملهم
 جابر والحقم والتسجيل له واجبه **البرزلي** مثل نعلم عن شهود
 شهادتهم وتركه اياهم لان كل شهادة مستقلة في انفسها
مسئلة وجه از رجلا ثبت له الخليفة ان ينظر فيما دار من الخصوة
 بين رجلين عند قاضي ولم ينظر النظر فيها **باب** ابن زيب
 ابن مخلد اخذ اثبت عهده الخليفة لم يزل اجاب النظر في القضية
 ولا يلبثت الى ما يقع من مقالات غير معلومة وشهادات
 غير تامة وان ثبت عندك الويلامة وعلة الورقة ثم سمعت من
 الكلال حاجب وتساو وميها ثبت عندك من ذلك **باب**
 ابن طارث ان القاضى قبل هذا ان كان عولا على ما ذكره ثبت
 عنده وحكم به بناء على لان لا يبريد **باب** طارثه ولو كان
 معروفا بعد ذلك بلا يلزم نظره ولا يقع عفا وان شئت
 في دالته ولزمته الوثيقة تفعل نظره في هذه الفضة ولا يبريد
 النقيب لا يقرر الخصمان وثبت عندك بنية مريض
باب ابن زرب بان اهد العلم افنوا في هذا ان كان الحكم
 متهم في نظره استوثقت الخصومة والافلا **مسئلة**
 وجه في رخص الشرح لاجلهم واختم مثل ما الشرح لهما رابع
 لسميها في فله عواها عنهما في ميراث ابيهم من قليل
 الاستيلاء وكثيرها من ميراث ويجمع ولي يميني (الرابع) جميع
 ما كان التهمة ثم ذهب هذا الاك الويل الشرح لهما مثل ما الشرح
 اخوه انه لم يفصل به الا ميني صارف لمع باليراث لا غير
 في ذلك من قليل الاستيلاء وكثيرها وذهب الى طليعهم في غير ما
 عيني واما لان في كتاب الوصية استيلاء يجب تنعيمها
 مما لا تفعل عليه لا يظهروا الوصية واجاب ابن زيب عيسى
 واخيرا كراهه انه لا يلزم هذا الاك الاما في وجسر من الاملاء

المذكورة بعد يمينه انه ما اخرج من الابواب الا ما مضى عليه من الاملاك
المذكورة والله ما اخرج من الابواب الا ما مضى عليه من الاملاك
والمرء البصير عليه ما وقال ابن تيمية (عقود) انه يلزم
هذه الايام من جميع ما عني وغير ذلك مما تركا يوم من قليل
الاشياء وكثيرها كما التزمه الرابع لانه ابراهم مثل ابراهيم
وهو علم يحمل محله في جميع ذلك لانه عوف قور ومصلحة وما
ادعاه ان في الوحيه (التي) يقع عليها بالوجه موثني
على ما اوصاه عليه الا ان ثبت ما يوجب خطوا بينه وبين السلطان
بما لا يحل وقال ابن حارث رايته (شهادة) الاخ بلان لاحق
في جميع ما ذكرها لها وحاشا للجميع ما يوجب الميراث من
الاملاك المتوصفة مما ذكر في آخر الوثيقة من القطر
والوطاء والمال والخرق والماعون وغير ذلك وليس له
الاستثناء في امره انظر لما في السور في هذه السلسلة
منه مسئلة من خلع زوجته بما يشي ثم تبارا بعد ذلك
في جميع الامور كلها ما عدا عت المرأة انما كانت لا
تسبب لها لعة خاصة وقال الروح في مخالفة وغيرهما
ما يتا ابن رشد يعمومها واقتا ابن الحاج بخصوصها
ومصورها على الخلع خاصة وهي توري على اختلاف الامامين
في العلم اذا جاز على تسمية وهذا ما في تفسير السيل في قصر
او عموه بان قصر او مع حكمه في ذلك والاحكام في القولان
ومثله مسئلة اخذها بيها فيكونها في رجل ابراهيم
اخذ من جميع تركته ايها ما كان من ذلك في ذمة (او) ملته
ابرا تاما على ما وجد كان في التركة ارض او دار او عين عند
غيرهما من الاخ يرصد الاصلها به واختصاصه بذلك
للموت البراءة ما يتا شيخنا ابراهيم الفاسم (هم) الفقير في
رهم الله انه ليس له الا مقدار ميراثه وانما دخل تحت

الابرا اولئك منها حقه فيه وانما شيخنا الامام والان الاخ يتقنه
به بلما عرفت بغير الميراث المذكور رجع اليه وهو الاحسن لانه ليس
في ذمة طاعة امانة **مسئلة** وفيه يسيل ابن رشد عمن
الاستقلال ربع زوجته مما كان ساقه اليها او ورثته عن ايها
وما كانت قامت تطلب ذلك بعد وبناته **باب** ان علم الاستقلال
انه كان على يسيل الطقة والعروب بلاية لها وان علم الاستقلال
ولم يعلم هل كان يصرفه في مناجاة او مناجاةها بالقول
قولها وتخله بما قرب من الملة ان لم يجد معه (اليها) وناقض
من ماله **مسئلة** ابن سهل في امرأة ادعت على ابنها
هذه (فها) فجعلها بانه يضيق عليه في الصدق (التي) ويسود
عليه وان طال طيقته واطلقت الاقرب (التي) انما يجمع بالظهور من
هذا امين نظره على ما يظهر من ماله ابن براءة وغيره وقال ابن
عقارب قتله وزراء البراءة بحسب حتى يظهر الصدق لانه قطع
بالشهادة انه محض بلاية في ان يزول عن المسجدة فتخرج (خا)
حسب الوثيقة او قطعها وتلف في ذلك الحق انه يلزم ما
انتهى بذلك وكذا من اقله وثيقة مرتفعة او عدا امانه يلزمه
ان يفرغ ما يتركه الملك له اهل ملك او ليس له ذلك فيفرغ
له فضل قيمة ما فيها **مسئلة** وفيه من قامت بطلانها
موجد بيها سطر معوكتة عليه فيه ذكر الرجل من تركته
بانه يحكم غير هذا الشرط المصو الا ان يثبت بيمينته
والا حلف الزوج ما اعرب له في الشرط ولا فطر كنه لها
على نفسه ورثتها حيث نشأ **ويسيل** المازري عن ورثته
ورثوا عن ابيهم دارا فقال لهم الموصا بالكم فيها الا
ربعا ورثته الورثة بعد اربعة عشر عاما بعد موتها ذلك
لربيع وبيع غيرهم ما فيها ثم وجدوا حكم هذه اموال فيه
نشروا جميع الدار لابيهم وان اباهم اشترى لها بعد معاينة

تقاضي على
الاستقلال على
ورثته في طاعة
نظير بعد وبناته

لاخوة يعلمون وتقام بمقتضى الورثة مع ورثة عملهم مبالغ لغنه
ورثة عملهم ما ملكتها الا بالحيارة بطل الفلح بين مبالغ
جواب الا اثبت انهم ما علموا الا بما جنى استظهرهم
بفعل الشراء وقت الشراء من ماله بغيره لا يبيع ولا يترهم
الحيارة مع عدم علمهم الا ان يثبت من دار الشراء او الهبة
او الصلوة فيما جاز ولا يلزم من ثبت شراءه استظهار المالك
البرزلي قوله ان اثبت ان يبيعهم منه انهم يحملون على
العلم حتى يثبت عمومهم وهي طريقة ابن رشد مع حضورهم
ومذهب ابن سهر انهم يحملون على العلم حتى يثبت
علمهم لعموم قوله والله اترككم من بطون اهل البيت لا ينفرد
شيئا وحكا المنيط والحق ان رايه لا يثبت لسهولة الفرق بين
استحقاقه بالبراءة فيحمل على الجهل او الشراء على العلم
وتفقد ان ينفرد الشراء لا يوجب المالك حتى يثبت ملكه لقوله
ورثت الشراء من ماله ملكه **وسيل** المازري عن خراف
عند رجل وباتت عنده اربعة ابناء اهل اهل اهل كان في طريق
مروته رباعيات وضاع منها ثلاثة ابناء اهل اهل اهل اهل اهل
ذراهم وانهم جميعا سائر الا في اهل اهل اهل اهل اهل اهل
كانت في طريق مروته ضاعت له تسعة وزعم انه قال ثلاثة
استخرجوا بالجلعوا ثم ارادوا ارجعها عليه ما رثعوا اسمي
الغاية بطلان الطاب انما اتفق انهم اخرج منهم واخذها
منهم لا يعرفه بعينه **جواب** هنر مسئلة اختلاف
بيها في تعلق اليمين على الماعا عليهم وفي الرجوع والزي
عن اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل
على جميعهم واجبة بعد يمينه هو انه ذهب له اهل اهل اهل
مبيته معهم بان تكلوا الزمهم الثلاثة الرباعيات التي
اخذها اولا الا ان ينفرد في دعواه الاولى وفي رجوعها

ويظهر

ويظهر ان ذلك وجه مقبول وذلك بغير ما يظهر من حاله ولبيق
بكلية **وسال** عبد الوهاب حسا انما نحن نتفهمه شيا هذا ان
رجلا ذكر عنه خفيته ابنت اخيه لكونه وصيا عليها ان لها تسمية
فيما رثعها فليلا وانا ايتها الزوج بالخيار ان شئنا جهزناها
انا بها او هو وبهت اليمين ان ذلك مع حكمه وتحت يده
حاضرا ولها ثلثه اربى عينهم فبمقتضى عن ذلك ما تكرر
انكارنا تاما صريحه قال لا احد الشبهة بين ارباعية وثلاثية
وانفقت بغية التسمية في اربعة واثنية واثنية واثنية
توفيت البنت وطلب الزوج ميراثه من الخمسة سارية
جواب الوكي بان لهما في المشرق ثلاثمائة وثمانين
فيما رثعها ابوها واثنية وثلثها محسوبة في العدة
المذكورة بخير هنر وقد انزله الوكي بها وعوضها على
ان اثنى بها جهارا لشوارها واكثره في الوكي **جواب**
الفيق حسن بخطه الوكي المشهور عليه ما اخذ بها افرجه
انه عن لائقة اخيه ولا يقبل قوله ان لهما من قرعة ابيها
في المشرق ما ذكر ولا يرد على هذا افرجه يكن هو الباعث
لذلك ولو ثبت بها رثعة من بره عليها فيظري بعقلها
هل هو منفع او لا **البرزلي** قوله وبهت اليمين ان اثنى
كنز لم ينفذ عليه وقد ذكر ابن رشد في البيارة ثلاثه احوال
هل يعمل عليها وتنقل تخفيفا او بالعلم او لا يعمل عليها
وتكلم في التفتيشات عليها عند قوله في آخر الا قضية
وبلصم الغايه عنهما **وسيل** المازري عن خراف ان
يسر رثعها بيه لم مزاج وطلبه عند الفاضل بطلان لا يخرج الى
بطلان العبد ويزعم خصمه انه وافقه على ذلك ثم اقبله ثا
لثة بطلان له المزمع في البصر بطلان ثم يمين في دعوى
الصبر او لا **جواب** ان كان الحكم حاضرا عند هذا الفعل

لزم اخراجه ليظهر الطائفة الواردة الان فيه فسادا وليس له
 الافتتاح وهو من حق الطالب ان يتفهمه **وسيل** ابن الطائفة
 عن شهادته مقبولة كتبت اسمه ونسبه الى سيد ابيه وهو حر
 و(بوع مولى) له يكون من طائفة شهادته **اجاب** يجوز
 شهادته اذا كان متناولا او داهلا وعنده ان كان عارفا بالفرق
 شهادته فانه نفع الى الحديث الواردة من النسب الى غيره
 ابيه مقبولة له هل الخادم ان يستحقه عن ذلك قال نعم
 مفضلان المتناوله فانه تسميتههم بالمقدلة ابنه لا تسود
 ومثال الجهل منقوله انه لم يكن يعرف ان ذلك بضره ولو عرجه
 لم يفعله **مسئلة** قال ابن عيمر السلام لا يقتضون تفرقه
 (شهادة) وكلا القرايين انه افلام لستين طولية بطلان
 العرف بين الخبر والشهادة حتى عثر عليه المازري في شرح
 البرهان يقتضي كمال الحد فخره كراهة الخبر المنفلق بجزءي
 شهادته وان المنفلق بكلي خبر ونحوه لابن بشير (الجمال
البرزلي ورسمها اختيارا لانه قوله يوجب حفا لغيره فله
 يحكم حاكم ورسمها في ثلثه وجوب قوله الغير بغير
 دليل وكان يستعظم تقديم المشهود وينقل عن بعض
 شيوخه ان تقديم شهادته يشبه تعصيل شيطان يقطع
 في الفحص على المسلمين لقوله قوله بغير دليل مع غلبة
 الهوى والميل الى الحميات قال واما حكمها بظاهر الروايات
 انها فرض كفاية ونسب عليه ابن رسته فان لم يكن له شاهد
 من يشهد الا هو فحين عليه اراما (او هو بغير حلفها
 جوازه عليه ولا يجله لم كنتم ابن يرضى اختياره في قوله
 ولا يرضى الاية فان قوله هو الاية اربعة التحمل واما قبل ان
 يشهد فارجو ان يكون في نسخة ان كان في غير المنطق
 فيه معناه اذا ما دعوا حتى كتمها وقيل بله/ بها وقيل

الامرأة وعن مالك الثابت وظاهر ما تقدم ان الاية امر في عين رعن
 ابن عيمر السلام ان كان لها كثر من كتاب في مجلس واحد مع
 جميعهم الاية فلم يستغل موجب الحكم فلا يبي وان بعد وقته
 بعد الاولة والاولة من طائفة يظهر سقوط من بعد فتمام النص
 وهذه الاية فارجع من مسئلة من واخر ضمير ايه ضمير او او اخر
 معاني ثناء الاية ونخرج انه عرض عمن مطلقا من الجملة
 من ائمة من غيرهم كعلاء بن كميل لم يرد عنه (الكيفي) (الفرج)
 اخذ من ثناء منهما وقال (ابن رسته) قال بعض اهل العلم في علي
 كمال من علم الى الا والتحل لاية وهو غير صحيح لانه قبل التحل
 لا يعلم انما هو من هذا الملقب ما قيل عنه ابن رسته يمين
 يمين شيئا او اشتراها بشاهدين عند ليني فزاره الاثر ان يكثر
 من المشهود واقتنع الاثر **اجاب** لا يجب عليه اكثر من
 علمه على ليني لقوله تعالى واستشهدوا بيمينكم من رجالكم
 ويحلفون الغزل فيهم مطلقا او بمرحة ان التكثر مطلوب ومنه
 شهادته ما له وتعطلت كثير من الحقوق وبقيت لبقائه
 وادى **وسيل** الطائفة كثر قال ان خبر من ليس بعدله (خا)
 كثر بغير العلم ان ساء معه لا يحكم له لانه من يله الحكم بعلم
 والحكم بما في علمه لا يجوز في مثل هذا ومرفق بين خبرهم
 بالهلال (خا) حصل العلم انه يحكم به وبين خبرهم بالنواظر
 ان زيدا على عمر مالا بل يحصل العلم بالخادم جلا يحكم به/ لا
 عنه من غير الحكم بالعلم وليس بمراتب ماله لا حكم
 رضان مستند الى حصول العلم للناسي ولو زادا واحدا
 خامة وجب عليه الصود ولو زاد اهلال تشوال جماعة لوجب
 عليهم البصيرة لا يقتضون الاستئذان للمنفردة وطعن
 الواحد (خا) فانه وان ساءمرا والاوجه عليه (العكسي
 بالقيمة **ما جاب** اما ما ذكرته من الهلال والصواب

انه من باب الخبر وهو اختياره لنيو قنا وملا له بعض المنقذ
 ميق من العلم. لاني جعله مالا من بيا السهادة وامر
 اذ الخبر الحاش من يصل العلم بالفضيلة فيجعل له شهادته
 بين معنى يعرف طرف الخطع وليتربى الطق والفتك والا
 عتقاد فيسعدان من خبرهم عاذا حصل له العلم ورد لها
 الحاش على القطع يجب العمل بها لان العلم معرفة المعلوم
 على ما هو به والحق لا يبرح لهم العلم يعلمهم بل لو قيل
 انه ليس به خلاف لما به **البرية** وفقت هذه المسئلة
 وهو اذ بلغ السهو عدة المتواترة عند الغايه باختيار شجنا
 الاصل ما قلنا ان من العلم يعلمهم وكنت اجتمعت اربعة
 شاركهم جميعا في علمه وليس هو مما المتناثر بل صفة
 مستهدة هذه السهو وظهورها يقوم مقام شاهر بن
 مع علم الغايه ولا اعذار في ذلك بئرلة من فخر السهادة
 بحضور مجلس الغايه او بقتهم لسهادة لاني وفيه الخلل
 في هذا الزمان في شهادته المدة التي ترمى وجبه
 اخرو هو انه شاع وذا ان القبيلة والجماعة الكثيرة
 يشهدون بالنسبة باختيار السهو اياهم فيشهدون
 على شهادتهم اعفاء اياهم اقرار بعضهم بعضا والنواظم
 الجبل العلم انما هو باختيار كل منهم على نفسه لا مستند
 تغير بل لا حيلة فيها التزكية والاعذار فيمن زكي
 او زكي ومسلية اية الخبر الزكية في تبيين التي اختلاف
 في هذا المعنى هل هو من باب التواتر والمستهدة
 كما قلنا منهم في الاعذار لم من شهادته عليه ولم يقع دليل
 انهم اخبروا انما هذين اذ بها السهادة من عدمها
وميل الخ من معنى شهادته الاستيفاضة **باب**
 انه لا يبرأ عما فيها العلم ولا لاي التافلين ولا في المنقولين

في السهو اذ اطلقوا احوالهم
 في السهو اذ اطلقوا احوالهم

عنهم

عنهم ما اذا كانوا انفسهم حتى يصل العلم وارفع السهادة
 صار ذلك لمن حصل له هذا من شهادته الفضيلة وصحة السهادة
 بذلك الا انه ليس في الان من يحكم ذلك وكثيرا ما يجر السهو
 ويسمع من العرف ويكثر واعلم كذب **البرية** تفهم عوي
 ذلك وما يصل منه العلم يشهد به من علم ولا يجر حتى يغير
 وتعملية التاي وغيره من جهة البوادين وغيرهم **وميل**
 ايضا عن ركي في مركبي الخبر في يوتي له خبر ولا تفهم
 بينة عدلة اتهم راوه حتى ركب وانما شهادته اربعة اوافل
 وليسوا احد ولا هل يحكم لم يورث ما لم او كمن الموقوف
 ويقيم ازمات من من يورث هل هو يورث نصيب من
 المتركة كلها ولا يورث **باب** بانه من تفهم انه ان
 بما في ركوبه في المركب المعروف باليونان وانما هو اربعة
 غير من واحد مع عدم وضع التي في القدم التي افرغ
 والسهارة الخبر بفضلة كان هذه من العبد الا ان
 والهل اليها فتم تصامم الخبر بان شهادته احد بل لا استيفاضة
 من العلم ولما ما مستند ما فومنا وفي مثل هذا حال
 الفتيخ ابو عمرو ان العلم الاستيفاضة التي لا تعلم خفيتم
 لا يحكم بها في جميع موت ولا يفسح بها مثال وكنت في
 هذا انفسهم يصل با وقيته به **باب** السهو في بانه
 ليس في هذا الاستيفاضة ولا يحكم فيها بموت **باب**
شهادة السماع ان الحاش شهادته السماع حادثة
 في السماع منها السماع وحفنها فيه اذ اراد اثبات
 الزوجية وهي تختم اذ يعلم في يد اليه جيرانه ميتة
 الزوجية بالسماع المستقيم بان لم تكن في
 عصمته ما ثبت انه تزوج بها بالسماع ولا تسمع لاي
 شهادته السماع انما تنبع مع حيا في المواة وهو لم يجرها

في السهو اذ اطلقوا احوالهم
 في السهو اذ اطلقوا احوالهم

وان اصل السماع من واحد وهو لا يجوز وعريه النكاح ويظهر هذا
 الوجه ان لم ان ليبي على شهادة السماع كماله ميراثا لان لا يكون
 الا بعد هذه النكاح الا ان يكون سماعا محصلا للعلم كما ان على الميتة
 زوجة على الله عليه وسلم ولا يخلف في هذا الا فيما مع طول الزمان وتو
 الفاضل يحصل بها على السماع الباطني فبان كذا فيهما من توليد
 بلان الا ميراثي لانه والا يهي حوالة على النكاح من قبل من اليه
 في **السرور** قال شيخنا الامام في شهادة السماع طرف **الاجاب**
 عن الفاضل هي محضه بعد لا يتغير حاله ولا يتغير في الملك فيه كل الموت
 والى والوقف المحتج فيشهد على السماع فيما بعد من البلاء
 لا سيما في قول شيخنا الامام بشروط الا بطول زمان تفهم الوقت
 كما يقتضي علمه في قوله لا يورث به الا البت قاله بقية من لقيت
 وهو صواب لان مقتضى البت **السرور** اخذ العشر في علمه
 في الطول من شهادة ائمة السماع في الاجلاس والجماعات
 وقال **الاجاب** فيه ما قرب او كان يملك الموقفة الشهادة فيه على
 البت كحصول العلم به لا لسماع المتواتر كالشهادة بان
 نابعها مولى له عمر كما فيك تشهد انك ابن الفاسح ولا تعرف
 اباك ولا انك ابنه لا لسماع قال نعم **السرور** تفهم قبل هذا
 نحو هذا الكلام في الصواب منها ما سئل عنه ابو عمران في
 رجل من اهل بيتهم انقطع اليه سكنى سوسنة ثم انشعب
 موته بقبضة فيك اهل بيتها واستبصار عندهم موته ولم
 تشهد بيته بموته ولا على له قاض بهل يورث وتوعدا يورثه
الاجاب الاستبصار الذي لا يعلم حقيقة ما لا يخبر به في
 موته ولا فسخه مال واجاب بن عبيد الرحمن اذ لم يثبت
 موته في يمينه ذلك نعم **الاجاب** ابو جهم لا يفسخ ماله
 ولا يورث به ولا ميراثه ولا يورثه من قبله في يمينه في يمينه
 بعد له او يحكم قاض **ومنه** ما سئل عنه السيوري عن

العشر في
 الا في بقية
 الشهادة السماع
 في ذلك
 في قوله
 حصة من موته
 في قوله
 في قوله
 في قوله

مسلمين تاني كتبتهم الى اهل بيته بان بلانا ما شاء وثائق رقيقة
 كثيرة او هي في يمينه ان بلانا حضرة موته او يورثون ما بالبلد
 ونقل اليها ونزله هذه الاشارة والثالثة ويورثهم اهل بيتهم
 امراته **الاجاب** شهادة السماع ليس بشيء واما الجماعة
 التي قالت حضرة موته يعني ابن الفاسح فيقول قول العشر في ذكر
 ما تفعل المستوفى واجب في الاصوليين من تحصيل العلم عن خمسة
 ما اشتر وان يحصل ما عمل عليه في بلد العلم الا ان الاثنية والكثير
 حصول العلم بان وقع النكاح على غير هذه النكاح والحق السوء
 المستبينة **الاجاب** يخبر عنها بان شهادة الاستبصار
 في هذا الامر عند اهل العلم في قوله ان وردت من قوم فيفريقين
 والتاثيرا عما قيل في وقوع العلم في اقلها من قتلها ما نقله
 وعلمه اضطرارا **ومنه** ما سئل عنه عكر المنع محسن
 اتيه بقبضة اثم مات بعد عهده والاستبصار في ذلك عندهم
 وررع عنه فلا يصحها في ذلك محكم بموته **الاجاب** بان شهادة
 الاستبصار في البلد يورث غايب لا يورث الا ان ينقل بالاستبصار
 البلد استبصارا في اخره في يمينه الى بلد الميت او تكون الا
 شهادة تافلة عن وقوع ثبت لهم الحكم وان لم يبلغوا في
 الكثرة الى حد الاستبصار وعلى الذي عليه الذي ان يثبت
 على ابنه الاخ هل هو حي او ميت ان لم يكن هناك وكشفت
 عن ذلك وما اراد من جوده اذن في العلم به بعد البحث فليشهد
 على نفسه عمر ولا ان اخ المذکور عنده كذا او يتوثق له
 ويؤخذ الى ان يلقى او يثبت موته ميراثه الى ورثته **ومنه**
 ما سئل عنه الخصم يمين توفي في غير البادية وله ابن عم
 ميمها يشهد فيهم ورثته كذا او اثلاثين بلان ابن عمه
 وارثه ولا يحد من يمينه غير هذا ولا **الاجاب** اذا علم العور
 بالموضع واتهموا بما انه ابن عمه بارا از يورثه الا ان يشهد احد

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

خلافاً لذلك فينظر في إحدى الشهادةتين ومما ذكرته من القول
كثير جداً إذا كانوا جماعة الموضع ولم يشهدوا أحد بخلافهم رأيت
أزهرته **البرزلية** وإنما سقتهم لأنه يتصل في صحة الشهادة
السماع وجوه مقابلة فيحصل أن يكون معتزلة لاعتقاده
المراد كقول واحد من استخراج وجوه بعضها ويتوصل
أن تكون مختلفة في المعنى فيحصل بينها عدة اختلافات مختلفة
في المعنى أقوال أهل يعمل بها مطلقاً أو عكسه للمسيوري
والعرف بيني العرف والبعد والعرف بيني اتصال الاستغناء
من بلد إلى بلد والعرف بين الضرورة من غيرها وهي توارى
لصحتهم / تشهد على انتكاح بالسماع بالموت قال أهل الكلام
يقولون إن الشهادة الثمينة بالكلية في الجبر أن بلاناً تزوج
بلائة وكثير من القول جازت الشهادة به وهذا في الموت
يسمع النياحة ويكون القول في الناس بلان ابن بلان
فإنه يشهد على نفسه وهذا ولاية الفاضل بها يصح
من الناس وربهم / أ، يفيض هذه / الأربعة يجوز فيها
شهادة السماع ابن رشيد يجوز في هذه / الأربعة في الفقه
من جهة السماع إلا أن العلم بالاستيفاء في غير
الأربعة بأن الاعتبار في التواتر فيجب العلم فيما هو فيه العلم
وعلمه الخ في هذا طريقه علمه / الظن في التواتر
وقوله أهل الكلام يدل على أنهم من لا يقولون ذلك
والخلاص في جوازها إلا العادة العلم والفقه وانصاف
الخلاص في شهادة السماع في الفقه كقولهم سمعنا
سماعاً ما فيها من أهل العلم وكذا وكذا فيقولون لا في
هذه / الأربعة ولا غيرها وهو قول ابن القاسم كقولهم
فيها لا يثبت بها النسب ولا الولاء ويقتضيه بالمال
من ثبوتها ولم يبرها علمه في الجبر / الأربعة الفقه يعرفه

انها

انها تخفى مجموعة / الأربعة ولا في الشرا المقتضاه / الأربعة الجبارة
وقوله يجوزها في / الأربعة وغيرها وقوله يجوز في / الأربعة خلاصته
وتفصيلها في السماع في صور الزوج المتين عن ابن الهيثم
شهادة ما لحقت النفس في الصور والجمع / الفقه يرى خلص
عليه من جازة **البرزلية** قال شيخنا / الأربعة الفقه مانع من
الشهادة في الزكوة ما حرم في / الأربعة وصريحه في الخبر
يورد في حق الحاكم بطلان **البرزلية** تشهد في ضرور
كشهادة الصبيان وشهادة المانع / الأربعة والمراد بالثبوت
بالمستور بيني والمحتمل بيني / الأربعة والمراد بالثبوت
والطائفة غير المسلمين التي غير ذلك وهو / الأربعة السائل
شهادة السماع / الفقه عشرة / الأربعة المنفصلة من
والأربعة كذلك والنظام والنسب والولاء والميراث والموت
وولاية الفاضل وعملته والعدالة والتزويج والطلاق والكف
بالله والولاية والرضاع والتزويج والتسليم وقد تكلموا
شيخنا / الأربعة في إيجابها وهي هذه / الأربعة
شهادة ظن بالسماع مقالة / الأربعة من طائفة في النهاية
بوقف في مثل البيع والولاء / الأربعة وموت وارث والفظا كالعقار
وجرم وانتكاح ولغير ذلك / الأربعة ورشد وتبعية وعزل ولائحة
واضوار زوج والرضاع ونسب / الأربعة كما في الخبر لو تفسد
بغيرها بقول ثابت لها / الأربعة ومن لا يثبت غير ثابتة
البرزلية أسقط لهذا البيت في مختصره وزاد فيه ذلك
وزاد لنا الكلام سماع تصرف / الأربعة / الأربعة في ثبوت
وتبعية لها أيضاً العشر وضعها / الأربعة بين ابن زب / الأربعة مقالة
وما قلنا الخ هو قول الفقهية تنج بستمه / الأربعة ذكر
بها السماع المشيعين ابن القاسم مثل ثوان وحبال
عما إذا رجع في سوق وشبهه من كثرة الناس يقطع لك
من حضر عليه بالشهادة من أرض من أهل العلم أن ذلك

اذا اختلفت اوتظاها لم ينزل في اللوت **البرزخ** ظاهرا انه يحصل
 العلم حسبها فتح له في النوازل بلا حيل ولا حيل وقدره ينطق
 السماع ان يقولوا اسمعنا اسمعنا بما فيها من اهل العقل وغيرهم
 واللام يصح فانه ابن حبيب عن الاخوين ونحوه عن جود قال ولا يسمون
 من سمعوا منهم ولو اقتصر على اهل العقل ولم يسمهم به
 النوازل عن اصبغ وظاهره نقل ابن منير عن الزبيدي ونقل
 عن بعضهم انها نقل لشعراء في حديثه لتسميتهم
 ولو ذكر كرم الناس ولم يذكر العروا في حديثها بما لا يخرج
 من يد نقل الحبيب وهي مما يخرج من يد لغو بل يوافق **البرزخ**
 وما يكتفه اهل الوقت من قولهم من اهل التفاهة وغيرهم
 سمعنا بغيره مفعول العيان ويحصل العلم تشديده منهم وفيه
 ما اوضحه في ذلك في كتاب الامام ومثله انما استقامة على الجمل
 السماع كما فيه عليه الياس وغيره مفعول انما هو خصوصهم
 ما اختلف في الاخبار ان العلامة ينصرفون استقامة السماع
 فتتقدم بهذا وانما هي استقامة سماعه قال واجتا بعه فظة
 شيوخه فيقولون استقامة السماع بالموتى في تسميته
 موته حيث كان اخبرينهما ارضه واكنى انه عوامه لغتوي
 بجهة القرويين في موته كان نزل ينصرفون نزلت بها لها
 ابل كونه تحت اقرة امير ابريقية في القبر وان وهو ظاهر
 قولها في كتاب الولاء من مآلات اعرائه واليه مآلات
 اعرائه قبل ان يها وخال اخواته بعل لا يرفق المعرفي
 بعضهم من بعده **البرزخ** لا يبين في الجمل ان يكون
 على الميراث لانه ميراثه بالمشك ولم يكن هناك الا مجرد
 انه جرى بغيره استقامة السماع لفرج العمل به
 في القبلة على حكم استقامة الشاهدين فينبأ انه لا يحصل
 في الايا لظن بلويون في قوله **البرزخ** وهو ظاهر

ما تفقد

ما تفقد من يتوى بحج المنعم في هذه النازلة لانه انشترط تقرر
 لا استقامة لانه انما جرحها مع الغيبة والله اعلم **مسألة**
 ولو شتموا بما اصله من الحسن ليعينه في يمين حسبه في يمينه
 بملك الحبر لها يوم التحييس وتجاوز شتمها تكلم على السماع
 ولا يسمون ولا يخرج الى اقباط ملك نقله ابن عمو السلاج عن
 بغيره لانه لم يبين وحكي المني في تصديق عقد الاستماع
 فتشبه بذلك في يمين ملك الحبر ملان وان ملكه في يمينه
 بوجه الى ان عقد يمين التحييس في علمه ولو لم يعرف الشهود
 الملك استقلت لا كره من العقد ومثله لان فتوى وغيره وهو
 محله لنقل ابن عمو السلاج **مسألة** ان عات (ذا) شتموا
 في عمل انه حر مطلق وان شتموا السمع من اعتفوا عذر اليه
 او لمورثته وجوبه وان قالوا هو حر في عتق ولم يترددوا على هذا
 تمت الاستقامة ولم يشترطوا على الحبر فانه ابن مالك في الاول
 من ابن قسطل **البرزخ** ظاهرا هو قوله المسئلة في ترجمة الحبر
 على السماع ان الفهم الثاني من هذه المسئلة (الاستقامة) فيه
 على السماع والزي (حجة) فيه من شرح التلخيص للمازري وعنه
 بم يبعد ان العتق والطلاق لا يشترطان في استقامة السماع كمنه
 الملك خلافا للشافعية وكذا انزلت وتوهم فيها ان استقامة
 السماع فيها عاملة وتشد هل في الطلاق او العتق بطلوها
 في المسائل المتقدمة فلم يحدوها وتشد ان يمين القيل للمازري
 ما نظرها فيها التقدمة على ابن الحاجب تجاوز استقامة السماع
 الباعث عن التفات في الوقف والملا الضرورة بشرط طوله
 الزمان وانما (الري) ابن عمو السلاج ليس على الطلاق وانما
 هو في الوقف والملا والصفحة ولا شربة القولية والنفاس
 والولا والنسب والجماعة جميعه فيعشرط فيه حول الزمان
 في الصوف بشرط قسا البلاء ان اوتفاد الزمان في التبعنا للاسما

ومقتضى الزعم ان شهادة السماع غير شهادة البتة القطع
 بالشهادة به يشترط فيها كون المستشهد به بحيث لا يردى بالقطع
 والبت عمداً وان امكن عداوة الشبهة في تزويد شهادة السماع
 وهو مقتضى قوله الباطل اما الموت فيشترط فيه كمال السماع مما بعد
 من البلاذور ما من غير اذ يولد الموت ما نال من شهادة بالمتة
 وقد شاهدت شيخنا ابن عمر السليمان وقد طلب منه ينو نسي
 بعينه اهلها اثبات صلواته ما كانت ببرقة فما يلا من الحج ما ذن
 لم ياتنا بمعرفة شهادة كمال السماع لوملة كمال ما يبي كنه في شهادة
 السماع وكان ذلك بمروية يغتور فيجانب العلم بوجاهة والقطع بها
 واطن الله كان من ثمة في دعوى في ذلك وفيه **مسئلة**
 ونقل من خط ابن الصانع لا يغفل في الاستدعاء (لا الشهادة
 العدل البرزور من صفته ان يكون متيقظا طابطا غير مقبل
 على رجا طرف الاستدعاءات ومحلها واحد ايها ومعلمه (لا العاط
 ومثال عليه كطوطا هرا ومعهوما وهو نجس ما يدل عليه
 الاستدعاء من حصول وطول الامه وفريه لا يسطر الا كانت فيه
 حصول ما يغفل فيه كل شاهد **البرزور** كما هرهرا الكنية انه
 لا يكتبه بشهادة الاستدعاء ويرفعها ويح (حكا ابن سهل
 ان شهادة الاستدعاء اذا خارت عن وقت تحملها فلا يغفلها
 الشهادة الا من حطه لا انه يكتفها تعلم عن بعينه المعنيين
 وظاهره على غير في هذا السؤال انه لا يغفل ويرت عداوة
 الغضاة اليوع انه ينظر الوثيقة ثم يطلب الشهادة بما يشهد
 به من حطه بان طاب الوثيقة عمل عليه والارء لشهادة
 وربما تساهل وفراها عليهم من غير معرفتها من حطهم
 ولعله (اذا الشهادة لا يستعمل ولا ينسأ هل فرا الوثيقة
 خاصة (لا استغنى كمالا تفهم **مسئلة** في الشراة الشهادة
 المروية قال عباس ذكر (لا بهر في وغير واحد من ايتنا ان الشراة

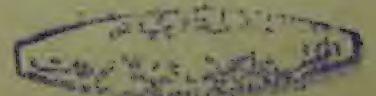
المروية

المروية مقتضى في العداة ونحوه للشراة والية (الحا به وكر
 شيخنا الطرطوني ان الشهادة يتنزه عن كل ما يفسد مروية من
 الاكل في الاسواق والطرفاة غير مستحجة وشك في رايه ورواه
 بحضرة القاضي وخذله من رجليه يحضر تكلم والحكاية (الصحة
 وهذا ونسبه بسفط عداة الله عداة العلم (ولم ينش الشهادة عداة
 وهو صحيح (المروية عليه بسفط من مروية في المروية وبزويل
 سميت (عداة السعة والنطاق وعن ابن محرز المروية المطلوكة
 في الشراة الصيانة والسمة الحسن وجبة اللسان وتجنب
 السفه والجون وكل خلق في وعن بعينه البغدادي (عداة الله عمارة
 عداة استقامة السيرة والدين ويرجع حاصلها الى تهمة راسخة
 في التمسك بحمل كمال زمة التقوى والمروية جميعا قال وفيه
 شرط فيها التوفيق من بعينه الباطلة (عداة الله في المروية
 نحو الاكل في الطرق والبول في الشارع وصحة الارزاق واجراءه
 الزام وعن القاضي ابي الطيب في حجة العدل فجب ما يصرف
 القلب ويورثه الفتوه ومطابطة ادخل قال ومن علمه ليس
 من طار الى ان عداة التوفيق عن الباطلة (عداة الله في المروية
 كما يلو سر على الطرفاة (لا اكل في الاسواق ومطابقة الارزاق
 والاكتار من الزاوية فحط في العداة قال ولا افطع بذلك
 ومحملي (ازد لك الى (بشهادة الفقيه **البرزور** وانما كنيتهما
 لانها من اكل طرافة تفسير المروية وفي حطه عن (شيخ
 الصالح ابي القباير الميسين حادلت من التناول مع العداة
 والخاصة ومع ذلك لا يغفل فيه (لا الجور (الشهادة من
 حلاجه وزهد (ابن ابي العفرا (لا تحمل فحبه **وكان**
 في اخ في الله تعالى لان بيننا حجة من حوائث متبنا بنا الى
 ان فيه رحم الله بكه مهاجرا في الله بعد از راسع ربا طرات
 في الفيردان ومبرها كانت حلة لقوى من التناول مع السومة

(المضامين) ومنشغري الذمة وسهلته الناس واشترابهم لاثن
 يحصل له ما يدين به الى (المفرد) المنقطعين اليه وتلاوت خاله كذا لك
 كما هو السيرة التي ان خرج من مكة وبها توفي رحمه الله تعالى وقد
 اشتهر بالصالح والزهد فيها وفي غيرها فمثل هذا لا يفتح فيه
 عند الله جمعا لله واولياءه في الجنة برحمته وقضاه وجميع اخوانه
 من المسلمين وكان شيخنا الصالح الولي المشهور بابا محمد
 المزدوري مخرب الظاهر (ان) اشتهر هذا لانه عليه السلام
 كظاهره والله اعلم **مسئلة** ابن الحاج اهل الصالح الزيد يدين
 كالحايك والجماع والكناس في شهادته اهل الصالح الزيد يدين
البرزلي وزاد في (المنفعة) الذاتية في يد (الكفاءة) الخبار والبرهان
 والجماع وشبهه والجماعة الجيلة كالخبرة واليد وخوفا
 واجبة الغزالي في الميلاء افضل الصالحات فيهم ما يحتاج اليه
 فعمل الدين والخرافة والحياة وكلما بهم في الملبوسات
 والبنا لان هو ضروري **البرزلي** والحياة في اليوم في اقليم ابريقية
 من ضاعته في الهيئات وخذاريتها في بعض بلاد الشرق
 فيكون بحسب البلاد والافاق وعما ما علمها به (من) محوز
 انها تورث خيال في العقل تكون مبرجوة مطلقا وكنت رايت
 لبعضهم ان هذه الصالحات ان تفصلها تحقير النفس او
 ليرذل السرور بها كما في غير (من) فيق بها بلانها حسنة
 والا فهي جرحه وهذا الخوم فلانها عن بعض المنصرف
وسيل السبور في عن رجل من العذول القفاة وفي (الجنة)
 كما يظنها من وجع بها في غير حضرة زوجها وفيها مشقة
 بعد كل زوجها موجوء كذا في كل فها مهله خطه ورفاه
 جرحه او لا يكونه يجهله **باب** في جرحه في صفه
البرزلي (يتم) ان يكون سبب جرحه لامن كونه في غير حضرة
 زوجها ومباشرة بسلها فيكون من باب (المتابعة)

في هذا الباب
 في هذا الباب
 في هذا الباب

بما الصفاير



بما الصفاير كما قال ابو عمران يعني بغير منه العيب كما اخوه زو جنهم
 انها جرحه (ان) اوقع منها مرة واحدة ويحتمل ان يكون لوضع يبره
 على كنهها بغير لانه من صفاير الخسنة واما ما كان بعد محضر
 زوجهما بغير منه بالحوار كما في الطيب (ان) في هذا كما اجازوا
 في قوله (المنمود) عليها بغير حضرة زوجها وان وقع في (المراتب)
 انه يكره في محض و في كونه هذا من (الظن) **وسيل**
 (المنهج) عن ثلاثة عشر ريبا في هذه وابو يني في يتقدم اليهم
 عند الفاي شهادته **باب** في المنة المستهدة مع شهادته
 (الما) ان تكون في رتبة يتقرب في (المنفعة) وتكون للمرايكة في
 سبب جرحه (من) اخرج في جرحه (ان) اخرج (المرور) في الموضع
 نظر الى ما يقول (ما) مثل جرحه واهل محله وسوقه **وسيل**
 ايضا عن ثلاثة وعشرين مشهور الرجل في التخصيص في حال
 في حال الفاي بغيره (المنفعة) ويتحقق وجوبه (المأزري)
 فحتم (ان) كانوا غير موسومين في (المنفعة) ولا جرحه فيهم
 بظاهره عند (الاسلام) في حال الفاي وبعد اليه (المرور)
 بعد (الاستيلاء) ولا مستفطا ولا (المنفعة) **وسيل** (من) محوز
 عن جرحه (ان) وجوه جرحه (السلطان) وبما في خواجه ويروى
 في حال جرحه (ان) عنهم نعم تقوى هذا الوقت للعرالة
 والما يبره في بركة **باب** لا تقبل شهادته **البرزلي**
 لهذا (ان) ان قلنا يجبر على اخواجه الفقراء والفقراء وان
 قلنا بغيره لغيره (ان) انه يورث عن عاقبة في جرحه نظر
وسيل (ان) محوز في (السلطان) كما جاز الصالح مرارا او مطلقا
 يفتح في شهادته **باب** في حال الفاي (المنفعة) في حال
 لبرقة او جرحه في (المنفعة) في حال الفاي (المنفعة) في حال
 الشهادته والصلاة في حال الفاي (المنفعة) في حال الفاي
 عن شهادته (ان) جرحه في حال الفاي (المنفعة) في حال الفاي

واكتابه عدج جوارها مطلقا غير لهم من العلم لا يجوز
 وبعضهم يجوزها الضرورة لبعده عما يقع وحيث لا يوجد غيرهم
 او يكون هم الاغلب في البلد او عليها اثار اجازة كمشاهدة الرقعة
 بعضهم لبعده وقاية ذلك البلد لا يعرفهم ويتوسع معهم
 الجير وامر مالم يأت به المروية ان يقبل مشاهدة الصفيين
 في ميتة حادثة منهم ان ورثته ملان وملان وفلان ضرورة
البرزخية وفي هذه المقتوى رخصة لقضاء جوفه لان جلالها
 خوارق الا انذار منها ووجه جوفه عادة (الغضا) جرمع على يمين
 شينين معهم كونه الجزيرة كبيرة ولا بد من الاضطرار لغيرهم
 ومرتبطهم ويستكثر منهم ويتوسع منهم الصرف لا يمتد
 من يقول منهم ان المصينة كغيره كانت وهو من هو
 ادابهم وقد (جوفه) بقية فضائهم انه (ذا) اختصت لشهادته
 بهم بقرضها على المشهود عليه ويقول فلان يشتر على
 بان سلع الطعن فيه او يصرفه ويشهد بصلاحه عند
 بعضي عليه حكمه والصواب ان هذه ضرورية كما قال ومن انبلي
 بذلك بل يقر بالامر طيب يظهر له لو ارجح الحق **والسبيل**
 الخفي عن قدح في شهادته يكونه بالحق في ام القرون ان
 وغيرهم من الموقدات واشتغل بالامر بنبأ **باب** شهادته
 جازية وينقل ما يجر عنه مائة مرة انه لا يحسنه **البكرية**
 هذا جاز على انذاره اذ صلاة الحان صحيحة وبذلك يظهر
 المروءة من بطلانها عدج جوار شهادته اذ اذرا على النقل
 ولم يفعل من ترى صلوات في خروج وقتها عمرا **مسئلة**
 وفي الواحدة عن الاخوين وابن عمي الحكم والبيع من عرف
 انه لا يقع عليه دركو عدج وول عمه لم تجز شهادته
البرزخية قال شيخنا الامام ان علمت اقلية في العرض
 جازت شهادته **البرزخية** وهذا على رواية (الشمس)

ان الاعتدال

ان الاعتدال في الركوع فرض وهو الصحيح واختاره غير واحد وما فيه
 الغيبة (المسئلة) ينبغي ان يعرف بين كثرة منه فيكون ماله
 لانه من المتأخرات كما تزد المسئلة وقلته لا يفاج في الشهادة
 وما قاله في التامة واج يجوز ماله في السبا او مؤتمرا
 خلافا في هذا الامر وكذا من لا يحكم الوضوء ولا يني لسمفون
 عنه وكذا من هو من اهل الشيع لم يرض او سمعوه ولا يعرفه
 وكذا من لا يعرف فدر نصيب الزكاة وهو من (المطهر) **البرزخية**
 قال شيخنا الامام الان يكون ماله كثير اجمالا يغفر الى معرفة المطر
 ولغيره (المقتوى) في الماشية والزروع **مسئلة** وفي توال
 سمفون خروج (البقي) الصالح الى الصبي فتشرفه اليه
 يرحم ابن ريشه لانه مكره مشترك (المسئلة) **البرزخية** قال شيخنا
 الامام عن يفته شيوخه ان يفت (الغضا) من شيوخه (السفلة)
 شهادته بعه شهود الجزيرة القليلة كروية مع فائدة
 للبيد بلعله من اهل خروج الجمع (الزب) خرج معه لا يجوز حكمته
 منظوما **والسبيل** ابن محرز عن (وصي) بفتح (وشعر) ودارهم
 الجفران واستد وصيته لا يوجب وتوفي بيلدر الوصيان
 وبما عها منها على جلا قدر الوصية ومطلوالة الجفران شينين
 من غير عذر وربط مرة بجمع مسجلة بهل بفتح في شهادته
باب ان لا يفتي الا في ايام غيرة وهي جرحه لا في طلعة
 بجمعهم وجب لوقال الوصيان خالعة او مرضنا هل يقبل
 قولهم **باب** لا يقبل منهم الا بيعة على الذم (وإبراة)
 فاض **البرزخية** هذه ان تيسر لغرضهم كماله كوالا قبل
 قولهم ليعين ويغير عما فهم يقبل فوالهم في الغفر فنه
 بغير يمين **مسئلة** ابن الحاج شهادته الاجير جازية (الطرح)
 عد لا يفتي في شهادته لقمة **البرزخية** هي اول شهادته
 اذ لا يفتي في عياله المشهود له وهي اخرة مسئلة **البرزخية**

الصدق والملاطف والصولا المصنعة والاخ ومن يرد في شهادته
وينفقه منها او يبل عنها بغير الا علمها ثم في غيرها وشهادة
الشريك المباح في غير مال المباحة ونظمها لتبينها
الامام **مسألة** (١) واخر مع صريحا ملاطف ومولى وذو القربى
او ذوات الزيادة. وقد نقصها بعد الاداء مع. وذو حكمة ترك
نقل شهادة. وبذلك طرأ على شهادة كلهم. بغيرهم مقبولة
في العرالة. **مسألة** مؤيد ابن الفاسح العبر فله. بيان برشته دور في
مخالفة **وسيل** (ب) محرم لم تجز شهادة السؤال (١) البشير
واذا زوا شهادته العفيس مطلقا بغير ليس المتكلمة عن المسئلة
الطائفة لعهده ونقصه كالمسئلة لها وفيه انتفاء المسئلة
البرزلية المستصورية السؤال ملاذ كروا قتلهم في شهادته من
يقهر في اخذ الزكاة فيهم من منعهما وهو حرم التبع له اسما
ابن عمر الربيع ومنعه من اجازها لان حكم الزكاة حق لآخرها
وحكي عن التبع الطام الى الحسن المتصوكة من العود
الصالحين برأه اخذ الزكاة اولى من اخذ الاخرة على الشهادة
وكان يجري منها فوته وقوة عياله واخذ الى ميرت عن
شيوخنا الامام انه ان كان يطلبها وينصدها وهي لسائر
الحد فامت وان كانت ثمانية من غير سواله ليس فيها فقه
وهو احد احد الاموال في السؤال **وسيل** بن رستم عمر بياض
من مال الغائب او التبع في الشهادة بنية ان يعم سراح
وشهده في اخر ان يعم سراحه وان لم يعم ضاع التبع ونفط
الدين فيهما العمل **مسألة** (١) بلغ ما يلزم من امر التسوية والا
خبرها ولم يلبه زابط يعم وهو سراح ولا يفتت لبيبة
غير السداد **البرزلية** قال الخليل لا يباع مال المجلس بالخصوة
ويستأثر به لشهر وعنى ما لا يستأثر به الكور والارضين
الشهر والشهرين وفي الحيوان والعروض يسير والحيوان دون

العروض دار ان كذا العظم الاول مضنوب لا يرد عليه زيادة وفيه
ويرا العظم الفقه ادلى افضى وكذا ان اخذ بغير القوم. بها
لا يرد عليه زيادة **وفي** سماع ابن الفاسح يستأثر به العروض
مثل الشهر والشهرين كالرور وشتمها ويستأثر بها الحيوان
(الحيث). البشير لا العروض (١) رستم لفظه مشغل في قوله
العروض كماله ور تجلاب الحيوان الا ان يفسر العروض بالمال ورفيع
الاستيثار بالعروض (الشهر والشهرين او الايام) البشير
كالحیوان فيه اختلاف وفي الحيوان كلغة التبعة واختار في
العروض كثيرة التي انها كماله ور وملاء ون كذا الايام البشير
ويشير التي كماله والى لو يباع من سماعه ويبيع ماله من
ديون الا ان يتفق القوم على تركها وعرضه ههنا يعم بيع الرع
فيل يرد صلاحه **واجاب** ابن محرز بانه جسد فيه والبرني (١) زبا
فيه التبع من فوره وهو لقوم كما لو كانت عروضه خاسرة
ولها اسوا او قريبا لانها لا تؤخر اليها **البرزلية** نزلت مسئلة
من هذا المعنى في الفير وان رجل جلس وله جلود في الدرع فما
فتت بانه ان كان لجلده بغير قتها حينئذ ويبيعها فرب
يجب لا يفتل بغيرتها فيباع ولا يفتل بغيرها فربها من الدرع
وان لم يجل بغير قتها وانما تبعا في يستوفى بغيرها
واخذ من كلاله في محرز **وسيل** ابن رستم عن الزمان (١)
توجب طلبه بالمال او بالوجه هل يجب على الغني توحيه
الا ان يسفك الطاب او لا يوجبها الا يطلب طرب الحق
او يفرق بين من يجرم في ذلك او لا يجرمه وكذا الا بال وتطويل
ما يجب فطويله هل ينزل بذلك انما لم او يطلب حاج الحق
واجاب يجب على الغني اعلاء خصمه بوجوب الضمان
اذ امن جهله بذلك وهو ممن يطق الحكم عليه دون ضمان
ويغضاه بذلك مثل من يجل عليه دين يسأل المظلو التاجيل المحضرة

فيرا الفاضل ذلك فيحكم على الطالب ومثل من يستحق في دين
 فيلزم في المعنى ويستل الاطلاق من السجن والطالب فيحكم
 بينة العلم فيحكم الفاضل باطلاعه والاعذار الى الطالب
 في البينة وحينئذ لا ريب ان يحكم لم يما يوجب الضمان بل لا يحكم
 بالضمان في بينة الطالب وليس عليه علمه بذلك مثل قوله في
 حقا بما ريد فيحكم فيستل الطالب حيا حتى يقع البينة وتشم
 في ذلك وما حرم الطالب في ضرب الاجال للتوسع عليه فيضيق له
 ما حرم العلم في الاجال الا انه لعله مناربه **وسيل** عن خلاص
 رجل ليس يري الحاج فيسب الطالب بطلب حقه
 في محوقة السب وطلب الحاضرة في الشهادة على ذلك غير محرم
 الصلح بغير الاستمرار اليه ولو لم يمتنع كذا تزيرونه فيشهره
 بذلك وطلبوا بما قاله فانكر وقال لما قصرت بقوله ما تزيرون
 من الصلح في المال بطل يلزمه القبول بقوله **لا بد**
 يلزم القبول ان سألوا به ان يشهدوا لانه المطلوب منه فهو
 الذي اوجب على نفسه بذلك ولا يصدق في دعواه غير ذلك لانه
 غير الظاهر **وسيل** عن السير جمعت لم مرة من وصية
 وسلمي بطل وادعاه انه قد ايقعه له وشهد له السري كلفوا
 معه بيلة الحرب بطل تفيل تشهداتهم على التوسع في ذلك
اولا باب تشهداتهم على التوسع جازية للمضروورة
 الظاهر فيه وقد اجازها ابن حبيب في السفر صراحت
 لمن حمله على العدة مطلقا حتى يظهر الجرحه وما يقام في المال
 المجتمع للبرية بمقتضى في الوصية والسلوك **مسئلة** ابني
 الحاج تشهداته الذي لا يني على ما يقع في عقد ما باعوه واخروا
 عليه اجرة حاملة اذ كانت بينهم العدة مبرومة ونحو
 الخفي فانه يجوز تشهداته السماسرة فيصا بيني البايع
 والمتاع الذي يني في تشهداتهم تهم من يتهمون فيه من زيادة

في جعل ادر فيحكم وعن ابن الفاسع تشهداته الضمان جازية فيما
 فتموه فلم يفر لولا بلا يجوز بينة ظاهر ولو كان عند غير الفاضل
 الذي في حكمه وفي الضرر عن ابن الفاسع لما يجوز عن من قد معهم
 فباضة وفي افضيتها لا يجوز وظاهره ولو لم يباخذوا اجرا لانهما
 مستعانة على فعله (تقدمهم وقبله علم جوازها ان اخذوا قتيلا
 على ذلك **مسئلة** ويمن طلق زوجه وتضمن العقة ان
 طلاقه في حكمه وتوفي ما قامت المراءة بينة انه طلقها في مرض
 وتضمن العقة الاول بجماعه كثيرة من اهل الموضع انه كان
 ينكر ما قتيلا وراكبا ويحكم بيني الفاضل ما قتل ابن الحاج
 باعمال محقة الصحة ان لم يكن عند المراءة مدفع **مسئلة**
 وفيه تشهداته المستشهد ان في موضع كذا جسد ارم يمينوا
 الموضع المحسر من غير المحسر ضعيفة والذي اراه لحوق المني
 في مقطع الحق انه ما يعرف في موضعه هذا جسد ولا يشهد
 ما يشهد به وبه اجاب المتشوق في مثل هذه النزلة
مسئلة وفيه ان تشهدوا بحقة الفاضل بقتلهم في اراوا
 الربوع عنها فلا يكون رجوعهم عنها الا عند القلق وان
 تشهد علمهم بالرجوع فلا يقول ذلك **وكان** بشر الفاضل
 يقول محرم تشهدوا ومحرم يكون رجوعهم وكذا في خبر
 حجر ابن عتاب وفيها قول اخر ان تشهدوا عليه بطلان
 تشهداتهم **مسئلة** وفيه تشهداته على الحقة في المملوك
 جازية بعد ان ينظر ويستل عليه البيلة مملوكة على صفحتها
 الا لاجل ان لم توجد السلقة اليه بعد حلقه في مقطع الحق انه
 ما باع ولا وهب ولا خربت من بر بوجه من الوجوه التي حتى
 ينفقه وباخذ المقتضا عليه نسخة بجميع ما ثبت للمقتضاه مشترك
 يطلب بها حقه **الموزلة** عن ابن ابي جعفر ما ذكر
 ابن رشد ان انكر المشهود عليه انه هو المطلوب وثبت انه

تشهداته على الحقة في المملوك

السمعة ونفسه في الوثيقة بالاصل انه هو حق يثبت ان في البلاد
من واقع على ذلك فيكون الثبوت حينئذ على الصواب ان
هذا غير المطلوب ولا في يكون هذا بعد هذه الفاية هل
هنا من ينصب بهذه الصفة او لا وان كان في غيرت عن لغة
نسخ ابن الحاج عن اصنع او غير ذلك اثبت السماع في الموضع
ما اكثر بيوع في الحق جميعهم حتى يثبت خروج احد ههنا
بوجه صحيح وهذا كله ان تفكر بتفسير المتشهود والافلاحة
من تفسيرهم يعمل عليه ثم رايت له ان احد الخطاب فانه على
عبد ابن وصاف صفة بوجه غير بني على هذه الصفة حله
على احد ههنا واستخف ومثل الما بان يوجب غير على صفة فيمكن
له ان يجعل على من شاء منهم **مسئلة** ان اعدال المتأله
يقوله لا يباسي به (ولا يباسي به) هي تركيبة ووجه حديث الرضا
في الصلاة وكان لا يباسي به وقوله نعم الرجل تركيبة ووجه
الحديث (هذا) رسول الله ولا اخلص ولا اخيرا **البرزلية**
اما قوله لا يباسي تركيبة فيقول شيخنا الامام عن بعض فضلاء
بلد انه (لما) قيل بفضله بوجه غير واما قوله نعم الرجل
فيكشف شيخنا قوله من اخذ من قوله نعم نعم الرجل
وقال لا انه في كريمة الاية انه اراء وحكي ابن حبيب
عن ابن وهب ان قوله لا اخلص الا اخيرا لقول وحكي عن ابن
شعبان انه خير تركيبة لقوله نعم وكل من لا اخيرا ونفيم
شيخنا هذه الاخذ لا خيال كون ان للعهد **البرزلية**
معنا هم في منازلهم لا المطلق كونه غيرا فقط **وسئلة**
تركية لبقة الطلحة لا اخلص عليه ونعم اخذ من قوله
لا يباسي به ووجه الموازنة قوله اخبرته وعاملة بما علمت
الاخيرا اذ انه عالم بما حل ثقة ليس نقلا بل هو يقول محال
او قوة محال واختار الشيخ ان كان عارفا بوجوه النسخ بل

وعلم

وعلم ان سواله ليحيى شهادته بهو تفيدل وفي حرم البخاري
في باب العدة في قول برزلة لا اخلص الا اخيرا ان صرح المستول عن
عبد رضى الى هذا الموضع (البرزلية) رتبة فلان شيخنا قول برزلة
الما يسل عن نفي الجرعة ولا يثبت النسخ بل ابن رتبة ولا
يلزمه ان يقول هو من اهل العدة لان النسخ بذكر لا يخلص
ولذلك لم يضر ولا يكون محسوبا ومعناه ما قبل على كنه من
عبد الله ولا يخلص ما ذكره ما ذكره في الاستخفاف **المسئلة البرزلية**
قال شيخنا الامام وحكم بعض شيوخنا بقوله ان
رجل لسوء التجرع مستل لا بقوله نعم انهم كانوا في
سوء ما سيقى قال وهو حسن وذكره عن بعض المتفهمين
البرزلية قد يقال انه سجل عليهم قبل قوله نعم كذبوا
بأبائنا وبفقوتهم ما عرفت منهم اجمعين فيكون بمنزلة ما
رد هو بقوله هو خير **مسئلة** (ان) الله خلق له
في ههنا عن طلاق ما ذكر توهمه عليه البيني بلان نقل حله الموع
واستحق جميع ما اذ على عليه وكان في كريمة طائفة (ان)
لا يزوج له يمين الا بعد ثبوت الحق ولا (عمر) الحاشية
وجه موضع اخذ الله تعالى له ذلك اهل العدة وحينئذ
البيني والا اجريت على الجملة في دعوى المهر **مسئلة**
وفيها رجل من اهل العدة والمال له وكالات يتصرفون به
كوا ربيع ولا يتولى ذلك بنفسه ما ذكره بعض الناس انه قول
منه (كوا) والله السليمة ما لا يهل يتوجه عليه طلبة البيني
ان اثبت طائفة المسابقة لا **اجوابها** توجه البيني
مع الخلطة اهل مذهبهم ما ذكره المحكم بن الخبي المرويت
وبغيرها ونذهب جملة من العلماء وبعض الصالحين
وه كان يمين ابن لينة ووجه الاخذ في دعوى ربح عليه
من مضاف في الفظة واليمينين بسقوط اعتبار الخلطة

الا انه يلوح لخاصة وجه الحق بما يتبعه عنده من اسبابه وسبوره
 المطلوب لغيره وشخصته في العدل وبعدد من الطلب بما اذا كان
 كذلك وحكم بسقوط اليقين مما خرج عليه **البرزخية** وبعدد ما جريا
 عمل الناسرينون من رافقتهم في الفروع وان في ذلك عوارض
 النسب. لما ثبت من اهل الشريعة (العوام) في الخصوم على اهل
 الرجل وامه وخته الى غير ذلك **مسألة** ابن الخراج (مراة
 من اهل الصون والنجاة) ادعا عليها بل عواما بل ان رشتها لا يثبت
 عليها الا بعد ثبوت الخلطة **البرزخية** وهو نحو ما اختصرت
 وانتشار اليه ابن الخراج قبل هذا **مسألة** وفيه اذا ادعى
 شتما ولا يملك من يقيم يمينه ما اذا ادعى شتما هذا حله (المع
 عليه بان لكل سجن من يملك ابن الفاسح ان يطلال خلق بسبيله
 ولا يصح يوجه ان كان معروفا بالاذا والبعث والسنن لوزة
 والابا ما دام حيا ابن رشتها اختلج يمين ادعا عليه شتم
 لعل يملك او لا وارا ان كان من اهل البعث حله بان (يا
 لسجن والابا يمين **مسألة** وفيه اذا وجبت ليمين
 بآراء الطائفة فاختارها والمطلوب تفديها او بالعكس
 وجب تفديها مطلقا لمن طلب ذلك ولا تؤثر **البورخية**
 لان حكم الحاكم من باب تغيير المنكر فتجب على العور بحسب
 الامكان وان يكون في توجيم الحكم اشكال فيجب التبرص
 وارا فتداه الى الصلح ما لم يفر احد الخصمين احدتهما الحق
 بحجة من صاحبه وهو مبطل في بعض الامور وتفرست
 في الاخر البينة توفرهم في ترجعوا الى الحق **مسألة**
 وفيه من دفع متاجل في حق جرد عليه فتفاد الاراد
 بالثبوت في موضع حلفه هل في دفع الحق مراعات
 لاصل المعاملة او في موضع الحكم (ومراعات بمقدار
 ما يثبت الردي والحيث وان اقل من ربع دينار فلولان

وبالاول

وبالاول فضا ابن رشت **البرزخية** من تطهيره منه **مسألة**
 وفيه اذا ادعى رجل انه باع شقة لا يملكها او قال لا اخو
 بل جعلتها قبل ان اتفق معه على حقة. بالقول قوله من ادعى
 الخلال ان كان مشبهها **مسألة** وفيه من اقول ان يبر
 انه لرجل فهو كالبينة ان قال في حقة اخذ، وفيه موضع
 او بعد موته هو ميراثه **البرزخية** جعل ان ادعى انما ذكره لك
 اذا ادعى كره وجهها حار اليه ولو قال من عقالة حقة (ومن
 وجه كذا يمين ما يفتيحه انه يلزمه مطلقا وانظر لو قال كذا
 هو لعل ان قال ادعت اعتمد ارا اهل فخر في حقة **مسألة**
 الكلام في ما يوجب ثلثة اقوال في النجوة لان قول المتكلم
 جحد بالخلاف الاقرار اذ **مسألة** وفيه اذا اشتهرت بيمينته
 بالعلم (اخرى بالملايمان عينته مما لا يشهد بها العمل
 بلا خلاف والا فظا هو ما في الكلام (اني زيدا) عمل الشهادة
 الملا وظا هو ما في كلام ابن رشت في سقوط الشهادة، وفيه
 يقال شهادة (العلم) العمل لانها اولى حقا وكل ديني
 الحق الانسان على غير عوض بقوله مقبول في العلم وان
 اخذ عن عوض فهو على الملاحقة ثبتت حرمة **البرزخية**
 ما حكا، ذكره الشيخ وظاهر المرونة ان الذي يؤمن بشوا
 ثبتت عونه. كان اخذ (ولا حكمهما) واحد فحاصل
 الخطا ونفقات الزوجات والا ورا الى غير ذلك ربع
مسألة وفيه لا يثبت لغيره لغيره لغيره جلع سلمته
 وفيه ثلثة اشكال في طلبه (المشاع) من الثمن لم يقبض
 له يقال له لا لا قبض ربع وفيه يحضر وقت البيع ما لو ارجع
 تكليمه احضار البايع من قال لا امر به او طلبته من وجده
 حلف على ذلك في مقطع الحق ولم يلزم عموم وكان يمينه لم
 حضور الامر ويدين مع اليه وكان يمينه (المشاع) لنفسه

اذا اشتهرت بيمينته
 واخبر بالعلم

البرزلي فتخرج في المروقة ان ما با عم الطواجون في المزابوة
 والمخاسين ومخبرهم او من يعرف انه يبيع لنا سر ملامح
 عليهم في عيب ولا استخفاف وانما عدا ربها ازوج ولا
 اتبع **مسألة** وفيه اذا كان بين المفقود فراض ودايع ملام
 يجمع لصاحبهما بهما في ماله حتى يجمع بموته بخلاف
 الدين في الذمة لا يخلو لو حضر اذ عا الضام والخسار في
 الفراض ونزلت في رجل فجع في هزيمة سرى فقبل فيه
 هذا **البرزلي** فتخرج ببعض مقلد وفيه فراض ووع (يع)
 بلغ نوجد ومثل هذه هلاك المفقود في هذه **المسألة**
 وفيه الاكراه على الاموال لا يطلع كالاكراه على الطلاق والرجوع
 عن انشاء ذمة والاكراه على الاعمال بان تعلق به فلا يبيع
 كالاكراه على الفدية بل انه يجد ومثل الزنا وشرب الخمر فيه
 قولان واعرف بتوقف بين الزنا والخمر بالتزني (كسواء)
 دون الاول لان الزنا لا يعمل الا باذنه وشرب الخمر فلا يكون
 فيه الاكراه **مسألة** وفيه اذا قلع بفقد (يتبع)
 من المفقود عليه او من ابيه تاريخ منذ عثرته عام
 وهو حاصر وذكر انه ما عتقه من الغيلم (الاعداء) وجد ان
 الوثيقة بحله انه ما ترك الغيلم في الا ملاء تسليط له
 ولا رضا بشرك فيه وما تركت الغيلم (الاعداء) وجد ان
 الوثيقة وباتخذ من يروى ولو كان (يو) الغايح هو المستر
 من هذه الكان (بلغ) في الاعذار بحله ما علمت بالشر
 الا وقت قبليه ولو قال انك اياها او اكرهتها منك
 او اكرهتها بها بل ذلك انم كان او صح في الحلف ولو قال
 الموقر عليه اقلتك مبيها بعد ان بعثها منك لقبل قوله
 بيمينته وتبطل يمينه الا ملاء ولو قال انما اكرهتك
 في الا ملاء ملة وادعاه المنة لك انه انما علمت لبعثته

الجزيرة وكذا فتد له الا ملاء **البرزلي** فتخرج مقلد هو محمول
 على العلم اولا والبرق بين الميراث والشرع انظر ابن رنولي
 الشرح **مسألة** وفيه من انزحها ففقدت افراسها
 الغضا، يفرقه الا ملاء ملاء لا يفرق في هذا الاصل **مسألة**
 وفيه اذا وجد فاض في تركته ملاء عن الزوجة انه لها بان
 فتح لها دليل على ان تكون حصة عهده بيمين اصل او عفر
 ثمنه مثل ذلك قبل قوله مع لبيها ولا يفرق الزوج
 بعد ايمانهم من الذهب مما يفي كونه للزوج اولها ومن
 المتيزوج من برايع وجوده في وعده يكون لها متجمل وناخذ
مسألة وفيه لا يجوز شهادة الصبيان في تزويج النكاح
 وتجوز في القتل والجراح **البرزلي** ومثل هذه الشهادة **المسألة**
 في الاغراس والمساخ والحمامات وشهادة المجتهولين
 في البلاء النامية التي يخرجها **مسألة** وفيه مطلقة لها
 اولاد من مطلقها تزويجها اكرهت بزيادة (ولادها)
 وزوجها ينفقها من (مخروم) اليهم حال تجلوز اليها
 وان لم يكن الاكراه فله عليها الا في حال (الصبيان) **البرزلي**
 لانه حفسا بكل ما يولد في التي تحصيل ما يبيعها وهو
 عليها ازنا، **مسألة** وفيه اذا افضا الغايح في قضية
 ما منعه المطلوب بيمين على الغايح (فقد) من ماله وان (ذا)
 ذلك التي قتاله ولو اتا على نفسه وقته الزكاة **مسألة**
 وفيه في رجل كان مولها باخرمة والنصر له بعض ابناء
 الذين باع انه هرب عنه اخلا به الدولة شجرا، وقد قلعت
 جلا، من لم حرمة وادله في انه وعلم على جميع رباعه ومسلطاته
 وعقل محم الموكل لشغله بالفضة نحو انما عثر عما شمس
 المتخونم بطلبه بالحق صيته وعن ما عثره باقران جمع ما يمين

وما جعله يقبل يديه لخدمة مستحقة على ما ادق وجل عليه
 الحوكل في استحقاقه لخدمة بانه، وانما جعل من ابناء الدنيا
 فقال في بيده شيئا ولا فوجيته وثبت بالاستقامة (قراره)
 بالمزمنة وانكاره كذا ولم يدع انه موكل ولا اطاق من حسيبها
 وصل اليه شيء مما كان له قبل هذه يستد عليه حتى يخرج
 اللازمة ويؤخذ بها شهود من بعض انواع ما يور (ام لا
 ويسجد من انظار الانكار **باب** ابن عباس بلزم
 الوكيل جميع ما اقر به من الاخرة كما نحو اعترافه بان ابا
 نشد عليه وبولع في ذلك بما يورث اليه اختصار الغايب
 ويلزم محاسنته في جميع ما تحريم فيه وفيض ويلزم ما ثبت
 عليه من ذلك **مسئلة** وفيه العبد اذا ثبت عليه
 الغفل بلاية من الاعذار الى تيسر اليه العير الفينة لان العمل
 از قتل في تنق له بجنة والخلاب في الصغير كالفايب وقول
 اصبح ابيته لان الوكيل له من الكنتف اكثر من الفاضل
 لا شغل له بغيره ولو تامل الكنتف لا شغلنا عن الوكيل
 وهذا في الحكم عليه وامانة كانه الحكم لم يلابس الا بوركاته
 الا ان يقص له شيء او ابنوا او امر يعلم انه تفعل عليه
 فيه فينظر له من غير وكالة وذلك لو كان له دين على
 من يخشى فقره واراد سهر البلد بغيره او طعن يخشى
 بساءه فخر له **البوزي** هذا احد الاحوال في الفياض
 بحق الغايب من غير وكالة فحق المنية وغيره فيها
 افوا لا وظاهر فسخة المرونة الفياض له والعمل الا فيلج له
 ولا من قريب قرابة **وسيل** المازري على ما من ادعاء على
 اخر انه رهن بمنه حيا به في ناسيرد معها عنه في مفرغ
 بلاه له منذ عشر سنين روى ونها وقال سألته عنها فند
 شفعه فقال اخذ في بلاه لرجل مسرا، بسال الرجل

هل اخذ شيئا فقال ما اخذت منه شيئا الا اني اعطاه عليه ذلك علم
 وقال لم ير تكفي عندي شيئا ولا ما لي ولا فلتد له شيئا وطالبه
 باليمين بما اخذ فقال الله طوبى له وشك لا يظن له طلبه ويصور
 به نكره الله بهما فلم يمين **باب** اذا ثبت الموعود
 عليه ازهره الدعوى محالة واز من هذا لا يستند بموكل
 ما ذكره قول نكره الدعوى من غير محلة وان البيني ساقطة
 الا ان يكون المطالب محاربا يفتد ربه ويفرض على المقتضود
 ميروته بيمين يتعلق البيني لقوله الله في هذا
 تنعلق له عرى انه سأل منة لشهر او نحو وان عوده ان
 بلايا اخذ ما نكر المدعى عليه **باب** قوله الدعوى
 الثانية جرم عن الاصل وهي الدعوى الاولى بلاه عانت
 الاولى تيسر كذبتها لستهادة البينة بانها خالفت
 الصلاة بطلة دعواه ثانيا لان الاصل ان الحل بطل فزعمه
وسيل عن قاض طاع على ما يبرهن في دين ثبت عليه
 بعد جعل الموجب وسجل على نفسه بالبيع وزك شهادته
 الشهادة التي ثبتت بهم الدين ومضت بخطة من التمس
 بعد اداء الدين جعل بغير قرابة الغايب بالاشتداد
 واستخارهم وانعم لا يعلمون له وارضا غير هذا الغايب
 از حلف ورعيه في نقل المال اليه من دأته المستر بين
 اخذ هو الوارث ان طاعة الغايب منكرو الغايب الثاني يمسك
 سجل الغايب قبله عن نفسه بيمينه وحكم بذكره بهما
 يصوغ لساء الغايب ما جعل او لا وهل يسوق نقل المال بحسن
 القسرين بيني وتعل ما جعل الغايض الاول حكم طاع او لا فقال
 قال بغيره من حيثية الطلب بنقل المال وغرله غير تجيب
 حكم الاصل واز فلان الطالب ولا حكم له **باب** عن خذ
 بعد خضعة بغيره فيها ما يبري العلم وليس من اقله

ويشبه على من انضج العلم حقيقته بان قال انتم العلماء
الحكم على الغائب على ثلاثة احوال بين لا يحكم عليه مطلقا او قبل
يحكم مطلقا وميله يحكم به الرابع والاموال دون الاستحقاقات
بينها ما اذا اجزنا الحكم بها ان ينظر له كما ينظر لغيره
له عليه ومن ينظر له تسبعت من شهادته عليه شهادتهم
ورفع السجل هو الحكم النقص بين يديه وما علمت في ذلك
عندنا خلافا بفتح عليه واما الخضر بلا خلافا عندنا تسمية
الشهود في الحكم موجودة فما علمت الا ان الصواب من ذلك
ان يرجع الى حالة الحاكم وهي ثلاثة احكام اما ظاهر
العدالة او العسق او مستور في الاول لا فرق عنوي بين
النسبية وعرضها والتك واجب في حقه التسمية الا انه
موضع النقص عليه مع خفاء الحكم عليه واحدا الثالث بل
الترك والاحسن عنوي التسمية واما نقل المال الى الوارث
فهو خطأ من يعلم ويجهل من قاله لوجوه ليس هذا
موضع ذكرها وما ذكرت من الحكم انك حكم الاول
لتركت تسمية الشهود فيه فهو جهل من وقع فيه
وسجل له عليه وليس هذا مما يلزم الحاكم النخريه الا انه
فيما الحكم عليه او وكيله او وارثه بعد استيعاب
من له في ذلك فان جهل الحاكم واخطا فقد اجاب عن
التي لا يكون عليه ولو خفي الغائب ما فر بوقوع الحكم مع الصواب
لكنه الخطا في الجواب ولم اجد في الدعوى بين الحكم
عليه لم يجل بغير دعوى الحكم عليه ولا بد من الاعتدال
الى عز ما به بان احضر او تابعه بغيرهم ووافي عقودهم
ما ذكر الحكم بتوهم عن الغائب بها فلا يسيل الانقض
وان ثبت من شهودها واما حكم الغائب ما شهد
بذلك الا ان يبين الغطاء فقامت وازنكل عنها
حلف

حلف الغادح واخذ منه ما قبله من الدين ولا تفلق مع الحاكم
الاول في هذا الوجه واما انه نوبت الوثائق وجعلت
الشهود بين تقرير الحاكم والشهود عليه صلاح ليس هو
موضع **مسألة** ومن كلفه ان يشترط الحاكم من وضع
العلم محض بخبره فيشهد فتأهل ان من يعرف طريق الحكم
والمعرفين عبادات الظنون والشك والاعتقاد والاعمال
ببسمه فان من اخبرهم بما لا يقع له العلم بالخبر فشهد
عنه الحاكم بالاعمال وحكم بغيره في العلم بالخبر
والمراد بقوله من وقع له بهذا وقع العلم بسمه عنده
المطلوع على ما ذكر عليه والحاكم لان لا يباح له مع الحكم بغيره
بل لو قيل ليس فيه كلام اليوم فالعلم **البر** وقت هو
المشكلة فيكون في هذا الوقت واختلافه في العلم
ذكر هذا الشيخ ان علم الحاكم وان يشهد ان علم الحاكم من
انفرد به دون غيره وهذا اشراك فيه كثيرا ومن مضمون
شهادته قطع حكم العلم بالعلم النقص بل والبر في الزرع
يرجع فيه التي علمه فلا بد من انفرد به **وميل** المزرع عن
فراقت كما زو بها في قوله افهم عن مباح عليه في
الحال لان يقيم في الحال مضمون في التمسك به لا عليه
في الحال او يخرجه له من الاجل ما كثر في حجة الخراج في البيع
اليه من غير خور كما اجمع **باب** ان حال الشهود في الغطاء
على حسب ما ذكره في العادة التي لا دخل عليها هذا ولا غير
مكون منه بان كان الجاز اليه عليه من غير تبيين القبل
لنخريه بغيره في ذلك بخبره وخبره بغيره في ذلك
والظهور بغيره في ذلك فربما خرافة بين حقه ضرب في
عرب القرمان في ذلك **وميل** عن ذلك على رجل ان اياه
كتبه وحيته انه بقت مع رجل تسفنه ما لا والله بقت اليه

بكتاب يذبح فيه لا يجمع ان يفتد له ملا مع المذبح عليه اول المذبح
 ما بان ان يجمع الا ان يجمع عليه **باب** ان كانت له امة لا يجمع
 عليه ما لا الامم سوى اية عليه في حينه او في غيره لا يجمعها
 اقلات او اباها حاله ذلك فتشعر الى حينه بان في تثبت
 العينة فلا يجمع عليه وان كانت علمت ذلك بخبر او بقرار
 لزعم الامم واما الجواب عن ذلك بان قلت علمت ههنا
 الرعي بجماعه عن ذلك بقرار او انكار ويلزمه **وسيل**
 كما ثبت هذا في الجواب على زوجها الغائب وتوفي من الزوج
 فيه ميراث ولا يذبح له ان جاز وقت وفاته هذا الا ولا يفتد
 الزوجة ما دفعه وارادته من غير هذا الميراث بل هو متفق
 منه وتعليق كانه ان يستحق للزوج مصلح يسوع الغاضب
 بغير ذلك **باب** انما في الفراق رفع ما يجب للزوج
 حتى يتحقق امر وموضع الوفاء المتخبر به الغاضب فان را
 وقته عنه من ترجوا موته كان ذلك سائفا ان كان اهلا
 لذلك وقد ان كان الضامن اهلا في ذلك بدار له الفدية بغيره
باب السور في قوله تعالى في كتاب (العدة في مسئلة
 ولد العبد المقتول من عينته) (ق) ان يجمع ثوبته (الولد
 الاحرار) قيل بمطونه لان من الاصل المودعة وقوله في
 ميراث الزوج هو كما هو في ابن القاصم وما هو في غيره
 فيها انما منته لا يولد ويجمع مع هذا الزوج بعد اثبات
 الميراثات انظر في الشهادة ان وانه **وسيل**
 عن اوصاف لا فيها بوضيعة ثم توحيث بعض الزوج في
 الشهادة بانها كانت لا تخرج ولا تنصرف كوضيعة كشم
 قوتيت ثم قضي استجسار الشهود وكيف عرفها لها
 وليس من اهل العدل وقطع الشهادة ان يعرف منها
باب ان كان الشاهد ان من اهل العدة وقبول

(الشهادة)

الشهادة فلا يكتفي بها على الشهادة ولا يذبح الشهادة كشم
 الشهادة من اهل العدة وقبول الشهادة (العدة الزنا والحدود
 المحرقة) ذلك لعدم ادرك انما تداريا الشهادة **وسيل** عن
 اعتراف لامة انه كان حمل لها انما لا لا لسي فحل من ثمنها
 ما يذبح في دارها انما يذبح في وجه المسلم راضية بذلك
 والبراءة له الا بقرينة وان جمع ما يذبح من اثبات فيموالاه
 وتلك من سبعة ثم توفي وخلف من نصبة بغيره عليه اقرنت
 وذاكره ولد لها فماله في هذا فريضة على سبعة وانما انما بها شتم
 اخبر وفريضة عليه من اقرنت بسلم الطعن في الشهادة وقال
 يجب نسيل الشهادة لها لما يستجمع به مذهب يوفى (الذين
 لما ذكرنا لا لتسليم العدة **باب** انما اثبات
 الميراث لم يلزم (انما في الذين لما ذكرنا اهل الكافي المالك
 واما كشمها عن الاثبات التي ذكرها لها انها بفتنهم
 ومعهما استكفت من اقرنت به فلم يكن ذلك عليها بغيره ان
 انما في اقرنت الا انما عليها باليمين انما اقرنت ولها
 حتى ليس فيه كشم بغيره واما الاستحسان بها على قيل
 ابرار ولدها على بغيرها الا بقرنة ولدها من واما بغيره الا بقرنة ولد
 ذلك ويجيب عنه ويبرر الجواب من طريق الشهادة والحق
 وانه على التحسين وما وقع ظهر وقع الجواب عنه **وسيل**
 محروجه لم اعتفال زوجته في حوله عليها وليس هناك
 في ارا مينة وطلب عقلها بامينة معها وهي باجرة وتكون
 في ارا مينة باجرة فهل هي في الطاب او في المطلوب لقوله
 (لقد وقفت في هذا لشهدا لا استغنى منا معها ولم تطلب
 هي الاجل لهذا منها **باب** اجرة الامينة انما يكون
 اعنتها لها الا بها في الطاب لانه لا يفتد به الا ان يتزوج
 عليها الحق وبمقتضاها من وفدت بتركه لخسارة الطاب (الاجرة)

بعض عليها **جيبه البرزخي** وكذا وقع النسيء في اجرة الاعزاز
 المتفرقة بين ازيل المطلب لا وهو على الاختلاف في اجرة
 المنقضية على من تكون ومثله اجرة الكيل وسبق النسيء وجناها
 ووقع الخلية وازالة العمود وهو ذلك **وسيل المازري** كمن
 قال ان رادته بلانته تستغنى على بلان الغاية فيلحقها ذلك
 بحيث لا تنزك حقتها في هذا الكلام فقال انها قلت ارادته
 ان تستغنى على اخيها لانه فلا خلاف كبر على اخيه وما
 رددتها الى سواد الغاية بلع يوجب الغاية هذا لا - لا
جواب لا يلزم القابل بغيره عقوبة اذا كانت عن بلين
 بغيرها لا استغنى اذ على مثله والاستغناء بالسلطان وهو
 كثره الناصر وربما دفع القضاء عن فراقه المحقوق فيرون
 لا انقضوا الا بالسلطان واذا كانت بحالة مذكرونا ولم يكن من
 غراية الاحوال ما يقتضيه برمي الى مخرجه فيعمل مع الغاية
 بالحق مذكرونا **وسيل** عن امراء وصي على ابنتها من
 وبقها بعد اخوها بثلاثة اشهر طلبها الزوج يسلم
 التركة وخصمته بالسياسة بالذ ومشت اليه مع زوجها
 وبشره شرع التركة ووثا بغيرها ومع زوج البنت ابنته
 وغراية ملكت الدار انظرتم فخرت بيتي وذكرت ان
 الزوج وغرايته ضربوها واخذوا الوثائق من يده زوجها
 وهم معها بحمل يملكون **جواب** ان الدامت دفع اخوها
 الوثائق غلبت من يده زوجها بحضرتها وضربها ومسد
 وتشبههم الدعا اولها في الوثائق منبذة وبقها
 مضرة وخسارة ان فخرت ملها فليعلم على ذلك **وسيل**
 عن رجل موكب زعم جماعة من الركاب انهم اكلوا
 منه وادبهم دبعوا اليه ومعههم رغاء فذكروا انها
 لم تكل ما نكر هو جميع ذلك من عفة وفقه وادان ان يلم

لهم

لهم جيبا واحدة وطلبهم اهل لكل واحد منها **جواب** يلم
 لكل واحد منها فخصم بلا مدخل لخاصة معي طلب بلين ولا
 سقوطها ولا اقتضاها ولا خلاف في المذهب في هذا **وسيل**
 عن توم في المصداقة وترك بها اثنا عشرة واثنا عشر اربعة
 في ما يبرو فرد بفضة اولاد اربعة ارباع الطيلة النعنة
 بهل قتل هو الاثبات وتعلقها على الحاشية **جواب**
 بلع الدوايح يجوز ان اتهم بالاعذار للعقاب وحق الحاضرة مضرة
 بانظار الاعذار ولو لم يكن ضرر الغريم بلا يتبع اليوم لا فقال
 اختيار المتردد في الكل اليه واذا توجع اليه بلا يرجع جميع التي
 لا خلاف في ذلك الرباع او يجوز له ينقل وينهم حارب مرجع حتى
 جميعهم في الحاضر ولا في نكاح نصيبهم وتوقف البقية في
 لا منها او كمنة من يورثونهم ازواجهم ذلك **وسيل** عن
 وثيقة وقعت تحت بلان القاي ونصها حلف بلان شربني
 لي بئر الحلال واختم امة العزير على امرائها خذت مع
 ابنتها الزكوة بهو كذا كذا في البيوت وبيت تيم وكفت
 القاي بلان وقع بغير الفتوة كذا فاذن امر بطل يكون الحكم
 بغيره ولا تلاءم البيوت **جواب** انها لا يتخذوا الفايض
 في امر البقرة الاولى واخراته حكم به وهذا البقرة ليس فيه
 تصريح انه حكم بالبيوت والبراء منها ولا انه امر به ولكن
 ان يكون كنه هذا بعد المفرد لان الوثيقة غير موثقة
 ويمكن ان يكون له بعد العزلة لمساكن عما جوا به العمل بل ان
 به امرها وجه الشهادة اوله مع انتشارها فيه بين فخليني
 او غير ذلك من الاعتراض **البرزخي** تعلق في استحقاق الشحوة
 عند الفلاني نفع عزول هو او هم اوطات موعنة عن كلام
 المازري وثقته انهم من تلك في لزوم خصمها ان ثبتت
 انها وقعت بين يديه في غير النازلة نظر طر القدر بخلاف

الاولى والله اعلم **وسبل** عن نومي وهو غلاب وفرد ربحا وزوجة
 واولاد اصفارا مطلبت مهرها مسلم لها عارة الموضع الربع في
 مهرها بغير فدا ولا تقرب ولا دية حاكم بغير الاولاد وطلبوا
 حقوقهم في الربع فيمنعهم بخوما ذكر **باب** اذا اتي بـ
 لموضع حكم وانما عدا الموضع ووجوهه وانما عدا
 الموضع وطلبوا الزيادة في عداها اولم يثبتوا ولا في
 فوموه فيمنعهم من انما حيث لا تفي فيه الزيادة لثبوت
 به وهو مباح ولو لم يكن شيء من ذلك لكان له ربع ربحا
 ها وبضا منه دينه ويضمون اليه **وسبل** ابي
 شبيب عن جابر عن ابي بصير عن ابي ابراهيم عن ابي
 انه لعلة في مات الميراث في الميراث بطلب في الميراث
 من تركته والوارث محرم مصلح يلبس في الميراث
 او الميراث او الميراث **باب** الغريم عن الغريم ان يملك
 اليه ان لا يملكها من التمس بمقتضا العقد بل ان كان
 البيع لا يملكها او حلول اجل الدين يقتضي الوكالة ان
 كان بيع لغيرهما الا ان يثبتا مهرية الغريم بالوكالة
 قبل ذلك فلا يملكها لان الغريم جني الدمع لها عالم
 بانها وكالاتها وعلم نفسه ان في الوكالة في الزمة
 بغيرها ما ذكرنا من الميراث لا عدا الميراث بطلب
 بعد الاستحقاق في الميراث وهذا ليس من باب الميراث
 يستحق لغيره لثبوت اسبابه قبل اعترافهم بالملك
 لغيرها وهذا الميراث يملك ايضا اذا عدا الغريم انه
 قد خسر من الغريم بعد مهرية بالوكالة وانما ذلك
 بوجه لثبوت عدا الحاكم ان يملك ذلك اليه ان يملك
 المذكور فلا يستحق الميراث في الا يثبت في الوجهين
البرزخ وسبل يتبعنا الا في غلاب فيمنع (نفظاء)

فتوحيث

فتوحيث زوجه في مبيعتها بورتها هو واصحابها من
 له النظر في الاحكام رجلها من الغلاب في تركته بطلب
 عنه وفيها له المالا عينا معر اليه الوالي بطلبه وطلب
 منه زكاة المال ونحو ذلك بغير عن (بها) به به له بغيره
 عن جميع ذلك وطلبه بذلك لثبوت مهر من عداها
 من الزكاة وما اختلف من الايجاب ومنهم من يفتي الغلاب
 وطلب مورثه وانما من في ماله مع بيبه به يكون حكم
 ما اختلف من الايجاب حكم الميراث من الزكاة وفي زكاة الغلاب
 الموقوف الغلاب من الغلاب ما اختلف عليه الى كرم علمكم
 جاز حكم بفساد وبعدها ونفقتهم في الحكم به يكون
 يخرج ذلك في الموقوف تحت يده لان الغلاب لا يملك
 حيا له كذا (ابن القاسم) في اول مسئلة من سماع عيسى
 من الوديعه فيمنع (استودع) ومبيعة تحت يده منافع
 ويصرف ابن ريشه اربكون (الفرج) بطلبه المالا لانه له
 يملك يوضع الايجاب والوجوب عن معلق عنه في يملك
 كما حال (ابن ريشه) في الوديعه انه لا يثبت ان يملكه مع
 طاعة الميراث مع ان الايجاب غير مشهور **باب**
 كان ممن يفتي بطلعه ودينه يفتي بغيره من وقفه مال
 عن ماله منه في الميراث استقرت اليه يد ماله لم يملك
 الا ميراثه اليه وان يملك الميراث يفتي بكون الميراث
 من يملك الميراث موقوف وهو ميراثه اذ كان مالا
 ازيفضا في الميراث له المالا يفرج ما عن ماله الميراث المذكور
 وازلم يفتي ما ذكره فيمنع والله اعلم **البرزخ** كل من يفتي
 في بيع درهم في مسئلة ان الرقعتان ارضا باخذ (السلطان)
 متخراجهما لم يرجع به على الراعي الا ان يكون ذلك (الحرام)
 حقا والاملاق من دهم لغيره الميراث من غير نفسه

الله لا يرجع به ولو كان من القرية بخان ابن عمو السلطان يحكم برجع
الوارث فيه ولعلم القاضي الزبي استار اليه الجواب وهو ما
يسئل بمضغ عن مضغ على ايتاح بيره املاذ لهم بيفرج عنهم
المطالع التي على املاذهم ولا يلزم منهم بالشرع فانه لا يلزم المفع
نفي. ويجوز ان يسمع بها اعطى عنهم من ذلك وهو لم يمتنع في
الصواب وروى ما يجمع من المفعول المضادة للمعجمة بالاعراب
مكان تتيحها لا ملاء يلزمها المضغ والمفارقة والعداء ابع لانها
مفارقة مؤخولة عليها وتخصب في واسر الملاء (الحمل) نسبة فزال
وحكم القاضي ابو اسحاق بن عمو (الوجه) لا الجهر من عليه ديس
لرجل كما يجمع ذلك لاولي عمو الطاب الهادي يحكم بمرارة (الفرج)
البرزخ والسنة الاولى تجوز في مضغ على مضغ من جذا اعتاد
لرجل من ابري (الصوى) وفيها خلاف مشهور ان حكم مضغ
تخصبة على عمو اليه وهي مشهورة **ويسئل** ابن عمو مسئلة
الشعير من دماغ جنا تاجيه شجرة من قشعرية في فتح بوق الجنان
لارض كذا مفعول حارب الارض التخصب في ما قطع الشجرة **جوا**
بها يتزك لا امر بما حاله ويتزك في السوزي وقوله (اليوم)
استرا الرجل الجنان وفيه عتقة داخله من الجار وهي قرينة
لا مفعول المستوي ولما خولم عليها وحين حاربها عنه في وقت
لا يجازيه على البايع وهو يتنقل الحق المستوي فلولان حكاها
في الضرر والكل على ملاح فبانه لا ضرر مسلم من (البايع)
ولو شتره البايع (البايع) بخفه جوا على بايع مارجيه خصوص
فنا ملاء **مسئلة** وفيه ايضا عن ابن صالح في دار مكثرا نا
بينا مبيط الجار عزيمة بطلع منها على من في الدار والخصومة
على ملاء الدار لا على المكثرا بان في جامع خير المكثري بين
لا مائة كذا في الخروج مثل انهم لا ما يضرب المكثري في
الدار **البرزخ** في الدار في الخوف منط والدار مرهونة

او مكثرات

او مكثرات في بيعهم الا لشهاد الا على ربحها بان عايد رجع امراء
الى الاملاذ ولم يجمع الا لشهاد على الساكن (لا ليس له هدم
الدار **ويسئل** السبيوري عن اخواني لهم قبيحة مفسومة
او مفاضة مجر از عليها خرابا ظلماء في ذبونه الخراج مجر اترك
السلطان تحبب احدهما من الخراج هل يكون (سقاطه) بينها
او يخته به من اسفة له **باب** ما تركه موهو لى تركه
البيزري في تعاليف ابي عمران يسئل عن نوع تحت سلطنة
غلاب ربح عليهم مفر ما يكون رجل يبيع له ملاء لا يورث
معههم مفعول الصواب (الاداء) معهم وعاء تنعم ان اكلوا يورث
دون تمايزة ما يورث بهم لا يبلغ ببيع مبلغ الا ان ترك ذلك
ولا يتبع لهم القنطرة **البرزخ** لا مفعول (الخصم)
عنه ويعلم انه يرجع بما يجزى انه جازي بعله وروى عن
المعز بن عبيد الله قال والصواب الاول لقوله تعالى انما السيل
على الذين يظلمون الناهرين جلب مسئلة الساي في انهم
العامل ملاحها من الخليل الزبي لاني عليه **ويسئل** في
النما ليق ايضا عن (القاضي) يريد معنى رجل ويعلم انه تركه
في الضرب ونوع المال كيب يضع فالا يسجن ويخقل الظلم
الليل في الكثير لان لو ترك يسجن لظاعت المحقوق وهو
ايضا لو ادعاهما على رجل لسجن له وشبههم بمسئلة الزبي
يجلج لين في ضرب هذا الرجل تخمين سوطا لاصري عتقه
لا امر ان يضرب حتى يخلص مما هو اكل ولا يكون على الرجل
في ذلك شيء. **البيزري** وقوله ببيع في زمانا الهروب
الى حكا الجعوص في الرمي في الثرمان او مصاد شجرها
مكان شجها بقت بمرارة وربما مقل هو ذلك ويفعل بان
الحكا انشد في الزجر في هذا الوقت من القضاة لعسر
الوصول اليهم الا بعد جهه والغالب ان من وصل اليهم

لا بد ان يعرف مال او بيهان و اسميل التوحيب عذرة اولاد ذكور
وانما قد بعثت وهي مريضة مرضا تنحرف معه لامرأة ذنابير
وقالت لها انك مع منها عينا لعلاتة بنت ولا تنها كذا وهي ما عرفت
بما كانت المرأة بعد مرة جلتا فارتدت احد البنتي البلوغ وتنزو
جنته اشترت المرأة ببعث تلك الذنابير ما يلزم بالبيت
بمهم الورثة لذلك جفا موا عليها وفعوها من الاربع وارادوا
ردها بغير انما ما جلتا ان جلتا عا المرأة هذه وهما تخرج من
الثلاث فلتدع ذلك للموصي لهما على ما شرطت له الوصية
وان علم الورثة بذلك وطلبوها فلا تدع ذلك للعلم لان
شتمها لهما وحرها لغو ولا تنه للموصي لهما وان كان
الورثة لا يعلمون بها فقول لهما لا تخولكم معها الا عتق بلا نقد
تطيلهم ثمنها وتقول لهما ما لكم عتري ثمنه وان ارادوا
تخليصها بان اجمع لهم ثمنها ذنابير ثم قدر ان تخلص افرقت
لهم واعطتهم ان ذنابير وولها لهما جاز ان تخلصهم
لان اخذ ثمنه الا طلال او لا منى ان لا يخذلوا البنت **السورة**
ثمنه حتى انقضى عن الوصي بعتري بدين عا الميت ما رخص
لم ترحيله الى مستحقه بعت والاربع لهما ثم وكان ثمنها هذا
و اسميل السيرة عن غلب ليولها هاربا خوفا
على بعتهم من القتل عتق اعدوا وابتعت البنت
ليستطيع الانتفاع بها ولا هي الموصول اليه فيحل بيعها فكل
هذا اذا بيعت عتقها البنت ان يبيع الزنا والضياع ويصحب
اعمال الاب ام القدر العتق والعتق من اب او اهل الاب
او اهل ان الموضع الضيق بالواجب في ذلك او يكون على حسب
قدرتهم **باب** تزوج على فساد الاكلان ولا يثبت خسر
ابوها بالخوف الزبي وصفته و اسميل السيرة هل
ترجع البنت الى بيتها او لا الى بيتها

الا اجمع

الا اجمع واسم ابها لا غير فظاهروا البلاهة وكيفية لو كان يجوز
لا يثبت بدينه على يد الخلف من رجع البنت الى الله ما نهى
فقد تعد الى ما حل على حياث هذا جاز على المذهب ما انقلم البلوى
فيكون ضرورة كما تفهم في معنى الفقيه ان كان يعرف عليه ثمنها
لا ركتاب اربع الضرر من بيننا الا صغر الاجر **و اسميل**
ابو جرح من يدع جارية لرذل ما انكر المشتري البنت هل يجل له
وكيفية **باب** ان يجل عليه بنته بالشراء جلد وديرا
او بعد ذلك منه فتقبلها السليم بالثمن ويجل له وكيفية
ان رضا بقولها وان لم يقبلها باعها على هذا التيسار وحده
عدلين ولعنون في كتابه انها لا تجل له وانما ذلك ان يبرر
بقولها او عن سمون في المشتري يطعن في الامة لعيب
ويقيم شهود زور فيبخلها بدينها فجل في ذلك مع ملكه
وتكون الفدية على هذا يجوز وطيبها انما اشترتها لنفسه
منه عتق وفي اكلان اليه عتق ابوطال الى بعت اصابه
او ليس للمرأة ان تقيض من جهازها ما كان فيه الرمي والوطا
للزواج وتضع من يده وتلقه بلان الناس يكتفون في الصلح
فان لا يجل (الجهاز والحوار) فيها لا يكون معها عا موافق
ولا يثبت معها بلان الرذل يجب ان يغلو من رجعت وامنع ابوها
من الرذل عليها انما اشترت اخذوا رها بزوجها بسكنهم
مع جيرانها ليجنوا جعل صالحة من النساء او اثنتي عشرة
معه فتخل اليك من جنى من حها بلان تيسر ضررها
بأخوها بالذرة عتق سوطا وجميعا عن السلطان
وكذا لو اطلقته على ضرر ابوها بالزواج بعد نهيك
اباءه بصري بالجنى ضاعوا واضرب امها بالذرة وانما
منه السلطان ان تيسر ضررها بعد التفرغ اليها وان
تيسر ضرر الزوج بصري بالجنى كذا كتبت اليه بضربه

وتفتح الى الصبي لا يعضد على الرجل موافقة ومثل امواتين
 صاحبتين لهما ونيفتهما على الزوج وللزوجة النيفة واما
 الغطاء والوطاء ملا والكسوة ملا والفرامة ان اعرس ضررها
 وتفتح اليهم بالموعة عن الصالحين ولا تباركها ان تبين
 ضرر لا عنه الغايض وعن شبهه ان تفتت بزوجهما ولم تفت
 الى النقلة مع نافر صالحين في تبين امرها لهما في لك
 طلال مفا مفا مفا حولت اليه **مسألة** وفي الاحكام
 ايضا عن ابن الماجشون في المرأة تفرج الكثير من الجهار
 انه لا حلالها بجلوها به وهم بدعون ذلك ويكف بها الزوج
 ان كان اقرارها على وجه السكينة وهو يرجع في التلث
مسألة وعن ابن جبير من زوج ابنته واخرج جهازا
 وشهد انه عارية بيم ابنته وهي غير حاضرة ثيب او بكر
 نكح طلبة الاب ولم يجره وقد شهد الشهود انه في حله
 بحت زوجها بلا ضمان على البكر علمت اولم تعلم حضرة
 لا الا ان يهلك او يباع بهد ازر قيمته بالطلاق فتنصنه
 ان يهلك بغير سببها ليضمن ولو كانت ثيبا علمت
 او حضرة انتهاه ايسها بضمن وان لم تعلم بلا ضمان
 ولا يضمن على الزوج مطلقا ان لم يمتنع ذلك فتنكح وهذا ما زاد
 على صداق مثلهما وما لا عجنة لها فيه وضوء قول مالك
 وابن القاسم وغير من اصحابه **وسئل** بعض الشيوخ
 عن مسألة فقال بجه جو ابها واما تسليم عتيق الوثيقة
 ملا ابراته اخته وتضمن البراءة فهذه الوثيقة بلا معنى
 لا مصلحتها الا من اجل ان الكا عنه له ملا يجبر على تسليم
 وهو انظر القايض في مدافعها والتميز من الضرر بها
 في المستنقيل والاصل في ذلك كما يجب **المعز** جعلت
 الوثيقة هنا ان اسقطت للزوجة يعني في براء لابل كغيرها

له **وهذا** وتايب لا شريعة الغاية بغيره من جنس
 ابن ابي ربيع انها من حق المشتري واخرى من مساهل
 الشفعة ان متها ومنها وتايبه المديون دفعه بغير الخلاه
 هل نطق المديون بغيره من الا وتكف له براءه عن الطالب
 واخذ له من اخر المديون من المودعة وزاد المازري انه يكتف
 بغيره من مفا في موضع فتعذر رواله **ومنها** الصلح
 فافت وقد حكي ابن رستم الخلامي اخذها وتقطيعها
 او اقرارها مع فكت اسفلها جها وبراءة في الزوج اخلا
 المازري ايضا لانه يولد على الحراق النسب وثبوت الزوج جيفة
 وملا يترب عليها من **الخط** **وسئل** المازري عن مسألة
 في كوفي بصولها لوترا في اقرارها الميت وتساوع
 الورثة فيها **باب** بعد طلاق واحد الوتايب فياز كانت
 من تركه الميت وفي املاكه بلجميع ورثته فيه حتى
 لا يستنكح احد هم يقبضون دون رضا الباقي وان تقبلوا
 او قبضها الطالق عنه من براءه اهل ذلك حتى يقع الفصل
 بينهم وبينها **وسئل** عن اوصى في مرضه الزية توفي
 باخرة اربعة امة من كوا دار ملان كذا وكذا اقراره منقوت
 وصل وعيل لرب الدار في المراكب وطلبها بهل بلن الموكل
 يمين مع انه ببلاد المشرق ولم يبق من يمينه مرة ما يقبض
 انه فيه ميبا لتيها من وقت اقراره الميت وطلب وصع
 الاشارة المحكم في ذلك ما قرأه فيها **باب** ان لم تطل
 حجة القوم من جنس اقراره بل ما فيه رضاء لا يفتي لفظ
 فيه وليس بينهما من الوصلة ما يقبض او الموكل
 وهبه له وهو عايب تحبب بغيره في بوقت الحق لاجل
 يمينه لانه يمين اخطأها وبعده عيسته والقران المذكور
 تكل على علم فضائه واستفادته به لهية **المعز** في تفتح

في كوفي بصولها لوترا في اقرارها الميت وتساوع
 الورثة فيها
 في كوفي بصولها لوترا في اقرارها الميت وتساوع
 الورثة فيها

ان يمين القضاة في هذا هو واجبة او المستظاهرة
 وكذا ان اهلها المستوفية عليه في نافر الغيبة زمانا هبل
 بعد ان لا يمين في نوازله لسمونه (بني رستم) وكذا ان اهلها المستوفية
 المطلوب منع منع قبل الغيبة لم يقع فيه في مائة المطلوب
 انما انما في من ضرر ابن عمات وكذا الوقوع وكيل من جهة
 الطالب ما على المطلوب الذي مع هبل يفضا للكيل او فيما اخر
 اليمن في حضور الطراك **وسبيل** ابن الضابط عن اخوين
 تعاضلا في ميراث ابيهم (ثم ليس) لولد منهم قبل طابع
 دعوا والطلب بوجه من الوجوه ولا يمين من الاسباب
 ولا غير ذلك من سائر المطالبات كلها والعلق بالاسرار
 وفي المباحلة ما ذكر فيها في بعضها نجوين في قسام
 احدهما وادعاهما في الدار مقر من من رضى (المباحلة)
 ما جابه الاخرى في المباحلة **باب** ان ثبت
 الامر ما ذكره فلا يناع له عما ادعاه قبل تنازلهما
وسبيل عن فاع على ولدا الجاني الامر في شهادته
 محول انهم لا يعلمون له مال او لا يعلمون انهم وهم
 له يمين ولا تصدق عليه وانما يقتصر في مال امه ثم
 ماتت الام وورثتها هذه الولد وولد الولد صغير
 تحت نظر ابيه ويحق مطلقته منه بمراد الاب ان يعمل
 جميع ما في يد الام حتى يكون للصغير نصيب منه بهل
 يستحق شيئا بالوثيقة المذكورة **باب** ان
 جوابه بان له العلم انفسه ما لا يعلم المشهود به
 بلا يخرج ما يعمل بقوله الشهادة **وسبيل** عن فاع من
 حر ابله وادعاه ان اياه قبل وماتت وضع عدل كنان وتوفي
 المودع بغيض رجل مبال الغايه في بعثته لعمرك
 بقلت له ليس لي علم بخاص ولا وارثته ولا مباحلة ولا

ورجعة ولا ينعى بغيره من جاني القاضى العادل راسا وقالا
 قبضت ولا ينعى لهم قضا بآراء تحليل **باب** ان ادعاه
 انه دفع لهم ما درجته العدا حتى تخرج الطالبين لغوارث
 فوجبت عليه بعد اثبات الوجبات وعدة الميراث واما ان ادعاه
 انه اخر عنده الله ومعه لهم على وجه جابر بينه وبين صورة الاعتراف
وسبيل عن فاع ثلث دارا لرجل وبها عنده عشرة دنانير
 من ثلثة الدار وعنه الالة المشتريه عن بلاد بلط البويع
 بغيث ثلثة دنانير عن الغايه مباح الغايه من الثلث وبيع
 عشرة البويع وبيع بغيثه ثلثة الزوية وثالثته الزوية
 هي التي اشترت الدار وتكرى البيع انما استكملته جميع
 ملك الدار ومعه رجل الرسم الزية اشترى له الغايه الثلث
 موضوع عاين بآراء ثلثة اخرى **باب** ان يبيع ذلك على
 الغايه ما ثبت ملك لم ينفى الاصل عنه من الغايه الغايه
 عنه وبذلك المشتريه لم يستقم ليح له ملك من بيع عليه
 وبما الاصل حتى من بيع عليه لا يقال الاستحسان في كمال
 بالثمن ويصح ما يبيع بوعا من فاع له **السر** تقع ازمى
 حق المشتريه مع وثائق الملك له ما خذ من مسئلة
 المرونة وظاهره عن عمن به معها **وسبيل** المازري او
 غير عمق له عاين جانا استتمه شتم بوجه الحد او لا ي
 ولا يلحق له ولا شانه بهل يمين له اليمنى ان لا وان وجبت ملك
 عنها **باب** اصطفى لاهل المذهب في عوى الطلاق
 والفق لثقل رها والتمسوا انصاف في عوى الع لثقلها تقع
 في التلوانه غايبا وجعلوا استمارة النسابة الاستحلال
 والصبيات والجماع كضرورة واعتبروا الخلطة على الطريقة
 المشهورة فتوبوا من ابد الال السبعه (الاماضى وراعى
 بغير الحائض السميت بعد الخلطة جهنم اركان جهنم المستقلة

بان ظهر الخ او فريفة استخلف المطلب بعد ان يحضر الطراد
 من صبح لعداوان في بين عدلا لشوهر المشبهة والبلخ واما
 اقامة الجند والضرب بغرائب الاحوال بغير الايتج فيه بل
 لانه كثير ما يقع فيه الخطا ولا يصح ظلم الا بالبرز في علم
 الحفاني وان رفضا الخافق فيبر عم الاخر الخافق والزمان
 بسط بلاني خرج فواضع الاصول لاني غرة الزجر والوعيل
 وفتنة التصديع والاعراط بالفتوى عا حبه ما يظهر
 من جراءة المطلب وتسلط على الاعراض لعنفه فيه عي
 فراين الاحوال **والسبل** عن موضع غريب لعله عنه امدا
 طويلا نخرج ورثة بعضهم بمسكنه ولم يعرفوا ملاكهم
 والسكنوا معهم اجاب ثم جاء ورثة الباقين بعضهم
 الماولون وارادوا ايضا اخراج الاجانب فيما حكم ذلك **باب**
 تفقد الكلاع فيها مذبحا والرد فيها عا بعنه مستهورة
 المعينين ميها والري اذهب اليه عا الخلة ان هاولا لا
 لا يتحقق جميعه ولا شيء للاجانب فيه مان فدركا الاحكام
 بمالكهم وورثتهم وارتفعوا عا الخا اهل في ذلك فليست حللوا
 ويقتسمونهم بالسوا لانه لم ينسرحهم فيه غيرهم ولوا عا
 بعضهم الاكثر وتزاعم صاحبه الاقل لكونت عا مسئلة التراضي
 وهي مشهورة اوبد عا احد هم يعين موضع ويشد الاخر
 فيه فيجري عا مسئلة الموقن والفتاك من المتد اعين
 بالموقن اولى واختلج استخلاف بها هذا الاستلوب
 فخر هذه المسئلة **البرز** فرب منها ما ييسر
 مجي من السدا عا ارض عا مرة بين فريتين با ختلف اهل
 البلد في قسمتها بلعامة من اعلى بالذ لا تقع بينهم
 لها ميطا من الرق للمسلمين الا ان يتفقوا فيتقسم
 بينهم عا الوجه الذي اتفقوا خلا به لالك وابن القاسم

و قد الاذل من مسئلة عجز الارض وفترا ما ينزليه هذا
 الوقت برجل فوما يجلبهم اخرون ويخافون ديارهم
 وعمايرهم ثم يرجع الاولون ويطلبون ذلك مان تبت املاهم
 بيينة كانت لهم وان في يبتوا شيئا او تبت املاهم ليل
 او لمن ملكة لك من الاعراب او الولات او الجند فليست
 له الا النصف فافاض ان كانت فيه منعة ولو كان في مشتركهم
 ان من سكن في خرج فليس لري النصف ولي العزرة لشي
 لكان كرا بل من هذا عا انه اخرج عا ارباب لم يسلموا
 لغيرهم ولو سلموا لني باق لكافة له وكون ما جازة المقيمة
 حيث جلا عنها اهلها ثم رجع بقصهم ونزل في بعنه
 منازل ائتمروا بين ولعلها مسئلة المازر ولوي يدرها خرجوا
 عا وجه الاسلام او الرجوع لجر عا قوله ابن القاسم وابن وهب
 اذا السلم فناعه ثم رجع اليه ولم يظهر عا ابي الويلين لاسلم
 ما انظر ابن رشد **ومس** هذا ما حكى الادعي عا كناية الاموال
 في اماكن تسمى الاجناس عليها الاسم وامكن قد اغتصبت
 من اهلها وصارت عا عا و طال زمانها حتى لا يعرف من
 اهلها وامكن ذلك بيها الحروب وقعت بين اهلها
 وغير انهم بعنه ما نزل به فو ١٠٠ اخرون غير ان امرها مشهور
 فاعلمه جميع من يعرف تلك الارض اهلها اخرجوا منها وان
 هاولا نزلوا ظلمها بيها ومنهم نزلوا تلك الارض ظلمها
 بيطا مضي بها كان هذا كله يعرف احبابه ويحسون عدا غميس
 انهم لا يعرفون كيف كانت املاكهم فيه بل انهم يصطاحون
 بيد عا ما تشاء وامان تشاء حوا و عا احد منهم معرفة شيخ
 به عا وفي ذلك عا يصطاحون به وان تدا عوا عا فملوا
 عا سبل التدا عا وان ادعوا بقصهم معرفة ذلك وجهله
 ما فيهم فمالوا علم لنا كان لني ادعوا قبل يعين وفي

حيسن او فخرن و قول من جعلها من باب الجيازات خطا ومسلية
 الحجة دليل على ذلك والجزاء على المستور انما يجهل موجبة للملك
 لعالم يعلم اصله ووقعه في هذه الاصل في كتاب ولا يها ويلت
 من هو الصواب مثل هذا ان شاء الله **والسبيل** عن قوم
 اخلوا عن موضعهم وسكنوا مواضعهم منع اهلها
 واسكنهم ها ولا كرها بل اهلهم ودارهم واقف عليهم
 لا يزلوا منه وخاب من زوال منهم من السلطان فيض
 من اراء الخري **واجاب** ان وجه من يملك من اهل ذلك
 البلد فعله ويحب له ما اهل له من تسكنوا وازدراع او اغتال
 وزل لم يجد ذلك والفروع معلومة ميسرة اهل ما لي كعبه
 ويؤذي كرا ذلك الى اهل اهلهم وان لم يعرفهم ويسم
 من معرفتهم والى الصالحين ولاكن اكثر مفاعله في المسافر
 والمواضع التي لا يضمنها احد مثل الطرق المملوكة والارض
 التي لا تملك واز وجه ما وجد من تلك الانبياء بلا غريب
 شيء من اموال الناس الا بطيب نفس ما لهم وما ارجله
 له الى ملة معلومة او حياة اهلها او حياة المحتل من ذلك جاز
 وما اخلص من اجله وما اعطاهما اخذ فيل موت
 المعطي من ذلك لم وان لم يعرف على اخذ الا بعد ملة المعطي
 بقول ابن القاسم ان العقيقة تبطل وقوله اشهد واكثر
 احكامنا ان حوز القاصب سوز المعطي ولعن انزل ملك غير
 ان يسلك حوزاته ذلك الموضع ومسا جود وكل موضع كانت
 العامة تسلك ولهم الا خطاب من الواضع التي يجب
 منها العامة وينزعون منها لا يزلهم احد كما كان ولعن
 سكن بين ظهر ربيد وينشرون من مياهم وكما
 لم يضمنهم بغير الفروع من بغير بغير من ذلك ما كان
 لهم ومنا ما وجد السبيل ولم يكن يوجب لهم له سكا

لم يجر

لم يجر مقامه بذلك الموضع **البر** نحو هذا حتى في المراكب
 وغيره عن عيسى ابن مسكين عن ابي اس (هيم بن احمد الاغلي
 فقه الغيرة وان واسكنه برفاءه بخان لا ياكل من مسكنه
 الا من ركبها بقة وما يضطر اليه من فضا الحاجة والاستغناء
 من البسر الطهارة والشرب وقوله من فريته بالساحل
 وهي التي اغير فيها وزرنا وحكي عنه انه مر في كرايته
 ونابيه في الاكل ابن النمار هو يسكن معي في الارض بغير
 وبها اشهر حتى كلف في ذلك وساله ابو سعيد حميد عن
 عن منهم من ذلك ما جابه بعد قراح بانه يملك مقصود
 بل انريد المصني لا يملك عت الضرورة اليه فهو سبب
 يمنع من اكله له عياله له وجهه عن ابي سعيد ابن ابي هاشم
 وكان من اقران ابن ابي ربيعة انه كان يعيش في ارض صيرة
 بالغير وان مما فت الصلاة بمنزله وطى فيها فقال له بغير
 من حضرة ابي الصلاة فيها لا يجوز ك الصلاة في الارض ور
 المفصولة بغير الا لانه لا يجوز بغيره بغيره وهذا مثل
 ما ذكره هذا السواد ان الارض التي لا يزرعها احد جله
 الزراعة فيها او اهلها مملوكة ولاكن من الصلاة والسلوك
 فيها البعد وكذا في ارض صيرة املاكا للغير وان حث
 نزلها المنصور واخذ بغيره بغيره بغيره والمنصورة
 ومنعها اهلها او اهلها البيوع غراب وحكمها حكم البيع
 كما تفقح الله اوده في وفد اقطعية من خط امير بريفية رجم
 الله ارضه وسطها البيوع وحبسها بما بغيره رباطات للغير وان
 ربه اسولة عز الدين واما المورد في الخرم ونحوها جاز انتفت
 التي حث جرت العادة المطردة بالصلابة بالعتور فيها جاز
 وان لم تنته او تشك بغيره بغيره البياض وهم الاثرون لم يجر
 ربه نوازل ابن رشيد في مودب لا ولا امير اعلمه حانوت بغيره

في الموضع الذي لا يملكه احد
 في الموضع الذي لا يملكه احد
 في الموضع الذي لا يملكه احد

مبيها وهو مقصود بآراء تخيير بغير ما كان يقرأ برقم له
 قال لا يجوز له ذلك ويجب عليه التزم منه حتى يتمكن منه ما حبه
 فلاب ما حكاه الا اورد لان هذا الاختيار وما حكاه الخاوية
 هم فيه مظهر من المسكن له **وسيل** المازر عما جرت به عادة
 اهل سرسنة ان اكثرهم لا يقبل من سوق الغزل عند صلاة
 الظهر والعصر منها ورا. الخصم حينئذ من هو بالسوق
 المذكورة فهل يجوز عليه الانفاذ او يمنع من الانفاذ حينئذ
 مع ان باخوة لا يتفق غاية المشقة كما ذكر في الطين والمطر
 اذ ينظر الى معنى كلنا زلة وقع فصد الطالب الضرر يسبغ
 حينئذ **باب** اهل هذه الموازنات بين ضررين فمن علي
 فصد الضرر فلا يلحق منه ومن يلحقه الضرر بها ودة الغايه
 وفي انتظاره ضرر ولم يتفق عليه **الاي** تلك الساعته والاضطرار
 به في التاخير اشتد من اضطراره خصمه فيحضره حينئذ الى
 ان يتخوف عاقبة اللقمة ملين مع المماكة حينئذ يما ملون بما
 دخلوا عليه وان اتفقت العادة بالاصل ما يقع **وسيل**
 محترطين بقتل دار اشتدتها عند الغايه كمن خاب
 عنها انها اليوم مشغولة بوليمة ولدها هل يكون ذلك عذرا
 لتخليها عن مجلس الفاك **باب** اذا جفعا الضرر اليين
 في اخطارها اليوم ونحوه اخف كما قالوا مع انتصاب
 الغايه في الضرر لتزويده واليمن ويتبع العاج للضرر من
 برفا حينئذ هذا اذا ثبت العذر **البز** برف بين العذر
 العلم والتمام بليل مسئلة الجواب في الاثرية العاقبة والخاص
 وعليه لا يلحق من منع الغايه الاحكام في العذر العلم ان يكون
 كذلك في العذر والتمام باحد الخصم **وسيل** محنت موت بالتخير
 ما استغنى بجمع الغايه لموته حينئذ هل يكون لورثة المتوفي
 ومن الاستغناء شيء **باب** لا يرث الا الحي يوم بعد

في قوله لا يرث الا الحي يوم بعد
 في قوله لا يرث الا الحي يوم بعد
 في قوله لا يرث الا الحي يوم بعد

الحكم لموته حينئذ لان ثمة بلوغ السبعين فيه خلافا مشهور
 والمسلطة (بشهادة لا يتحقق بها حكم) لا بعد بقوله واذا طار
البز كذا وصف الغايه هذه (المسلطة من شيخنا
 ابن عرفة رحمه الله واجتبه بظاهر من مصادره المروية ومن شيخنا
 الغايه ابي العباس ابن خيرة محتاجا بظاهره ويطاوع في
 تعليقه ابي جهم العطار ونصه ان يقع ابن حينئذ لستم بمرجع
 امر الى الخاتم بخبري سنة من بوج الغفلة بغيره كان مظا من
 نحو خمسة وسبعين سنة انه لا يرث ولده ولا يرثه ولده وموته
 انما وقع بوج الحكم وان كان الغايه الزرع رفع اليه من يكن عنده
 القرب سبعين وانما لا يرثه لا بعد الثمانين فلا يخفى بانه ميت
 قبل ذلك لانه لعلمه بان يرجع الى غيره قبل ذلك فلا يرثه ولا
 يقع موته الا بالحق **وسيل** محنت يتولى طبع العبارات ونحوها
 بطبع الغايه وحضره الامين فيوجد عند طابع مثل نفقش
 الغايه وان لم يطبع لم يغير حضره الامين ما حكمه وفيه سجن
باب اذا كان ما مونا غير منهم لغيره ليس القليل ولا
 يطبع بما يحصل النافضة فيضر الناس وهو من يجهل
 هذا ويضرب ادا حقه بغيره زجر السجين المذكور وان
 كان غير موقوف فيؤدى بغيره لا يشهد ما يخرج (المخا
 يؤدى بالسجن والضرر وغيره باحد من هذا مما يجتهد
 فيه والادب في هذا مما يجب النظر فيه لكونه من الضرر العام
 بالمسلمين **البز** ومثل هذا ما وقع فيمن بينهم بخرب
 الدناير والادراهم المرسلة وكان شيخنا الامام رحمه الله
 يشهد فيه اقوى التمسك واجتنبه فيمن اتهم به لك
 ان يخلو في السجن حتى يموت وفيه ما وقع في مائة المنهم في
 السجن وفيه تعلق بيه شيخنا ابو الحسن محمد البطريني رحمه
 الله بالشفقة وكنت رسوله الى شيخنا المذكور بما اذن به

فيه يد ارمال هو انشد من قطع الدنيا بغير العلم والهم اليه ورد فيجب
 انبه عن ابن المسيب انها من انفس الارض وهذه التي
 فيه تحية مودة ما يتوكل عليه من عصم العسل ووجهها وبجسم
 يكون الابد **وسيل** بعث النبي في بني عليه في يوم
 ما في العفر فخرج نحو العفر في يوم لايات حاله فشهد
 قوم بغيره ما خرج وضرب لفرقه الجاهل في الارض في الشهود
 مصل يرد في السجن اويوتد منه حبل **جواب** الامر للفاخ
 وما يظهر له من حال الصبي **وسيل** الناس الذين عن يسر
 في الارض بجزيرة فرقة يجرها قبلة البحر وغربا ارض عرفت
 بغيره الصغار وليس على البحر ساقية ولا عمل جيتاج المسقى
 منها والناس زمان طويل يسفون ما تشبههم فلما كان لان
 تضر صاحب البيوت من الناس وازاد منهم فبقي عليه ان الناس
 يسفون منها زمانا وليس له منهم مبال ليس قري الناس
 بالذي يخرجها عن ملك وانما تركت لخدم الضرر والعدم خارج
 وانما نحو العشر من رطل منهم مقبولة وغير مقبولة بان
 اليسر والقدار التي حولها من كل ناحية من املاكه فلان
 رجل من البيعة كان اذا خرج ينفذها من الناس ويعتبر بها
 وقتا بعد وقت وقال بغيره بان الملك فردد ومنع منها وقال
 بعضهم ان اليسر سبقت الى بيتي بنفها فيهم وقال ورثته
 الرابع لم يمنع عليها احد ولا على ورثته في اليسر من اهل
 الجزيرة بغير حكم ولم يعمروا بيعة على جسر ولا سمل واقل
 المحتسب نحو اربعة عشر رجلا انهم يعرفون اليسر وان
 سائر الناس يستفهم من الصياديين والبحريين حتى من
 الاسكندر في اهلها وغيرهم وما علمنا لانه عليها ملكا
 وبني اليسر والبيوت ارض فيها فيور ومسا جد يطل
 فيها قبلة اليسر بمس بينه وبين الغدير وجزيرة مرفت

فيها

بينهما وشرق اليسر طريق معلوك البحر جيتا مل حبلنا ما يشوه
 العمل من البيعتين الجوار شهود من قطع الملك اولى مع
 العدالة وكيفية الملك والقبول اعلمهم عالم يعلم غيرهم ومن
 علم اولى مع اتفق قد يكونون متعفين ويكفوا اعلمهم انفسوا
 من ورد برضاهم مع ما ورد من انصار بعضهم بما يضع
 لاسيما ان كان محضه بها ولا الشهود وعدم انذارهم وسلا
 مانع وتصرف ربها تصرف المالك في ملكه **جواب**
 اخرا اذ اثبت بالبيعة العدالة انها من املاك الجاهل بهي له
 وتركه الناس يسفون في بعض الاوقات لا يخرج ملك عنها
 الا ان يقطع به التجميع يلزمه وما خرج به الغايع واثبت
 لا يخرج ملك عنها اذ ان كان اهل الارض معلوك بوجه جابر
 من اهل او غيره وجرت عليه الاملاك **جواب** اخر
 ما استقرت به البيعة بملك ومنع اولى اذ ليس في شهادته
 الاخرين ما يرد ملك حاجتها ولا يضر ترك الناس يستفوز منها
 اذ استغن عنها السوا كانت صرفة او تجميعا او متى احتاج
 اليها رجع بيها ومنع الناس منها الا ان يثبت له ترك الناس
 يستفون ويحور لم يجمع ما فيها وهذه افع الرواية **جواب**
 اخر منها في من شفع بالملك اولى واليه الاعتراض على الملك
 على ارجح به الغايع **وسيل** انما عن رجل لم وحل فيها
 بماد بين لغو من الحضريين لهما بطرق لهم ويصلون
 اليها بطريق من ارض صاحب الرجل بنفها هم عن ذلك ولم
 يفتنهموا بتركهم لا اعتقادا اثم لا يثبت لهم طريق عليه
 بذلك بلما كان بعد رطة فاعل حازها لملكه وجبا في وجهها
 جيتا منع منه المارة في بعض البيعة (شهر هذه مع حاجب
 العدالة في مال الناصق فيها المترك اذ ان الزمان الطويل
 وطلبوا خصوصته واقتنع في برده وانما في ان كان مصلح له

حوايا الارض عليهم اعادة البنيان من قبل الخصومة او بغيرها لا
 ولهذا الرجل يبرأ اذا طفت به ارضه من كل ناحية يقال اهل
 البعد اذ بين انهما متناحرة جميع اهل الرجل الجواب (ا) البير
 ملاحق لهم مبيط الا ان تغزو لهم مينة بنو عذرة مملوك واما
 الطريق فله بناؤها وملكها عنهم ولا حجة لهم في تركه
 اياهم يصرون عليها لتساؤل الناصر في ذلك وليست ارضهم
 عليهم واستغنا بهم عنه بلم قطعها من ارضه الا ان تكون
 طريقا واجنة جادة وطال زمانها الخمسين سنة والستين
 سنة ويقطع لا تتجاوز بها ولا يزرع حينئذ ويجعل ما وصفت
 له روالها ويجعل من هذه الحايطة له بناؤها ورده ولا يجوز لهم
 ما فعلوا وهو قول الحكماء مالك ونحو اهل العلم **جواب**
 آخر لصاحب الرجل منع من ارضه التصرف في ملكه وعليهم بناؤها
 هذا موافق لان بيت الصانع ملكا فينظر فيه اذ يكون الطريق
 المملوكة البعد اذ بينه حجة كبيرة لسائر الناس وطال الوقت
 السنون كما في ذلك والبير لصاحب الرجل الا ان يثبت منازع فيها
 فيها **جواب** اخوان اثبت بالبيعة ان الطريق من
 اطلاقه بلم منعهم والزمانهم مينة ما افسدوا من البناء
 وان لم يثبت ذلك وكان لطا حيت الارضين طريقين غيرهما هي
 اقرب نوط لهم الى ارضهم ولا سهل عليهم وسلوك الهرة
 بغير ريب الارض بلم منعهم اذ الارض مينة في ذلك والبير لمن
 هي في ارضه الا ان تستهذه مينة باقتنا عندهم جميعهم
وتسبيل عن اشتري ارضا بعيرة فرفقة ببيت يبرأ ما
 شأنا الم تخرضها بالبناء ومنع بناءه هذه الحايطة
 صغيرا كانه يبرميه يارض جيرانه ثم بعد ساعة استهم
 من بناءها ما سوا عليه وهو موها وزعموا انها من حفو
 منهم كانوا يرون عليها البعد اذ بينهم ولم يتركوا به خل هو

الا على هذا مقال المشتري اما ان لا يبرأ على مرور زمان فاما
 صغير الاضرر على يدي جواركم اذ الارض يزرع الارض وليست بالحجة كبيرة
 في تثبت لها حكم الطريق ولان حايطة بها ما منعكم ببناءها واما
 البايع ملا اذ بينه اكنع تصرفه عليه ويمنعكم اولا بمنعكم
 ولم يعلين بئنه من هذه الطريقة ولا اشتراطها عليه وليس
 لك حجة ليردركم عليه وسعوتهم بعلينكم اثبات انها طريق او
 اية ذلكت بما انها طريق ولا جيل صغير الطريق نارة تكون
 من هذه البعد ان وثارة من غير **الجواب** المشتري قطعها
 ولا حجة لهم لمرورهم فيها وان طال الزمان وانما يكون الطول
 حجة لو كان الطريق يحيا برب من غير وجه لا مثل هذه المختصة
 وقاله العلماء والمشتري الفياع كما البايع ولا يثبتهم هذا من
 بناء ارض وقد احدث عليه جدار كوا وميرام **جواب**
 اخر فرفع الجواب عن هذه وهي لعمرون ونحو في المجموع
 وقد سئل عن طريق البعد اذ بينه يقال هذا اكثر ما يقتضيه
 اهل البعد اذ بينه وربما قطع الحوت الطريق وربما نسوها
 في ذلك لا استغنا بهم عنه بل كانت هذه الطريق من هذا
 ملا حجة كما طاب الارض مبيط الا ان تكون الطريق الحاصلة
 الواحظة بطول زمانها الخمسين والستين سنة ويقطع
 الحوت عنها بهذا لا تغير ولا حجة لصاحبها بيها واما
 الطريق البعد اذ بينه المختصة ملا حجة لهم بيها ولطابها
 منعهم منها هذا معنى كلامه وهو الصواب وما ذكره من
 بيع الاول مع الملا بين اثباته فينظر فيه ان اثبتوا اليهم
 الطريق مينة لم يغيروا لها ولا حوتها وقطع منعهم
 التصرف بيها فيبيع تسليع لها وسقط كلام المشتري
 لشرايه كما في ذلك وتسليع البايع لها في المشتري مثله
 اذ كانه البايع ربما قطعها وحرقها ومنع التصرف بيها

على جميع من يصر عليها او على اصحاب الجنات والمرار بعد ربهم
بالمال. **باب** هذه المسئلة يجتمع فيها جميع من يتبع
بالفتنة ويضطرون بينهم في النفقة على من راتب بها
والحق ان انشا جروا ان يعطوا اهل المعرفة بالرباع فيفقدون
ما يتبع به كل واحد منهم بجران المال على الفتنة
وهذا قد ينفذ والاصلاح بينهم والخلل اولى **وتيسر**
كمز صرح به لسانين وزور وع وهو محظ من بعض الجهات
ومنتصر من اخرى حتى انه يصيب بعض اهل الحق الفارق
بالزمهم الوالي في هذه الطائفة من الجهة المتحققة ثم
ارادوا ان يبعثوا الجهة يطلب اهل الاطراف اهلى
الوجه فيصيبهم من ذلك كما فعل بالطائفة فاضنوا
وقالوا القور انما يتناه الذين يلوونها وهم يعلمون ذلك
وربما صابت الامطار تلك الطائفة فتنتهم **باب**
هذه المسئلة الفتنة التي قبلها وان النفقة على فذر
انتماع كل واحد بما اتبع به ملكه بان كان الضرر يصيب
القريب منها اكثر من البعيد فعليه بفذر ذلك ينظر اهل
المعرفة فينفذ براتبهم والاصلاح والاجتماع والخلل ومن
اراد الخلال فيجاء به وبين الله فليزدد على نفسه اكثر من
غيره وهو ليسر على من اراد السلافة **وتيسر** عن كمين
الاسواق اهل يلزمهم ربيع وعن المال النجس ينزع
من الابار وبغيره المارة **باب** اذا كان زوال ذلك
مطعم اجبروا على زواله وبزول كل نوع ما يباع بينهم ويصنع
امرا بالخاصات في الطرق وما على ما شق وكذا ابن الحاج
يضع الفا في يمين العبد والاولى مع الازقة اخا
وا حايلا ما يلا يما وسفوكه امر بهرم ولم يمهل
اهابه ان يحضروا وينفق به ذلك من نفقه ان يوجب له

مال وكان غاميا وان كان الصغير تفرغ لايه اوديه بل مضيا
ولم ينظر ايا ذلك بالضم ان اسد الخابط عليها وموا
لهم **وتيسر** السور في عمل اسد قد انفق على ياتع رها
وهو يوجب راعيهما بالفتنة وتفسد بها وهل الرابي
الفتنة في غير **باب** على ربا الاثم ولا يفرق بين ربا
فتنة وعلمه لاني الا اقليل او كثير الاثن يفرق الحكم في
قلته الاثم وكثرته وما افسدت بالضم على من اجب من راع
او حلال **البرز** ان كان يعلم او يظن انها تضر الناس فلما
قال لانه قد عاها الناس ولم تجزبه علة ما الصور الاثم ولا
فماق وبعها على الراعي المبالاة كذا في غير هذا **مسئلة**
راحتي في الحظ السوق لان عمر يقال طين العطر يكسر بزا
سواق وربما اضربا الصارة والحولة بلا يجب كسسه على ارباب
الحوائت لانه ليس من معلهم بلو جمع اهل الحوائت
ولسك السوق اخذ السابا فربا المارة والحولة وجب عليهم
كسسه **البرز** وعلى الاول فبطل فهو على المخترين
او على ارباب الاملاك كانهما تتخرج على كسر المراد حيث
وجا فيبعها من الخلاف وامر الواجب طين الضر من كسها ساق
او انفاق جلا خلاف عن ربا على اصحاب الكفا سامن
او الانفاض ان كان في كسها خيارا وبلق لاي محم خلافا لهذا
وامر الوجه السبيل الى محلة قوم او لسك الطريق مياقي
على مسئلة نقل السبل ثلث البعده او زرعه الى بعد ان اخر
الخروج اخر الدور منها **مسئلة** وفي الضرر سبيل
يعضهم عن يذبه في جاح جاري به موزعته قال على
الجيران منع جاحهم ويبيعونها عنهم عنه والخل
كذلك وهو اذا كانت الا جاح طائفة لا يستطيع الا خراز
منها ولو كانت مقصورة فهي كالماتينة واصبح يقول

خير هذا عن ابن القاسم فيه لم يلق منه (الباب للذبح) ونسيها
 قال بعض ما بسوت وكذا البرك مثلها في العباد الا ان يعلت
 بالليل بلاية عليه وعليه بل انهار الضمان وان غمر منها حيا
 الزرع شيئا خضه وعن ابن القاسم ما يلى بلا ضمان
 على احدها من الحرايط والزرع يحترق اكلان او غير محظور والزرع
 وجميع الايتام يبعه كذا سواء وليس لاحدها اخرا حيا وقت
 الزرع من غير ذود ذودها شي يخرج عن الزرع ما لا يلقوا المورع
 والمسرح لعمولها بمصاريع منها الحنات والزرع مع الحيا
 الحنات والزرع في بعضها وما اجسدت بالنهار مع الحيا بها محظور
 كذا او غير محظور به اجتنى شي من النافذين وان تفلت عي
 زرع رجل فنذهب ببعضه اذا اخرجها الى سوردها وحلقت
 على احد بعد ذلك بلا ضمان على صاحبها وان اطلقها من باب
 دار ولم يخرجها الى المسرح ضمن وكذا ذلك جميع اليها
 ابن حبيب عن الشيبه دخلت ثمان في حيا في مسرحت
 عمله برجع ذلك الى شريك فقال وادود سليمان الآية
 ولا يكون النقص بالليل وفي الكافي اذا انفلتت نهارا او
 ليلا يوطئت على رجل فابى جرحته او قتلته فهو جبار وعذا
 ما بسوت المواقف من سائر الاموال بالليل والنهار ما عدا
 الزرع والحنات والخرق وفي الضرر لورع الرعايا بالرواية
 لكل يوم ايام ليلة بطرقت البقرة ما بسوت الزرع ان يغفل
 الراعي او يوطئ ما الغر عليه واز بسوته وعلم الناس بذلك
 مع ارباب البقر **مسئلة** ابن الحارث اذا اجسدت الماشية
 زرع لا يجب دفعها صاحبها الى صاحبها ولورع الزرع
 ما جاز حتى يعرب الفقة من الذب ام الورق بل ان يغفل
 ان ياتيه ذلك منه كعاد ما جاز معجلا ولا يجوز موبلا
 لانه ديني دين وصوا كان الزرع ربيعا او حيا والربيع

ليس

ليس طعاما والمحب جزاء بلولة مجا يفتن خرم كان
 عليه مشكلة فاقترادوا يجوز ان يات منه طعاما موبلا **مسئلة**
 وفيه اذا ائت ضاقي ما اجسدت الماشية بالليل وعن ابن حنبل
 يظهر في ذلك ينقل ضمانه بالرعايات لا رباها لانهم
 اهلها والاشك ان يفسد ارباب الحيا ابن حنبل يكرر
 مثله ذلك ويحفل تغلفه بارباها لانه عليه السلام فضايا
 لضمان على ارباب الماشية والراعي اجبر مؤمن بمحله انما
 ضيع ولا يوطئ ضمن ربيعا ابن الحارث ان كان اربابها يلقون
 حراستها فيعليهم الضمان فيما اجسدت بالليل وان اسرحوا
 بغير الرعايات وان غلبتهم ارفع الضمان عنها **مسئلة**
 منها ابو عمران من اطلق الماشية في هذه السواحل
 حيث لا امرها فهو ضامن لانه يؤمن في غروب الزفتون واما
 ان كانت هناك حرا فانها يوكل رباها رعايا فيمظنونها حتى
 يخرجوا بها من الغروب ويعدون الى الراعي فارتدت منها
 شي من الراعي بلا ضمان فيه رعايا الحيا الغرس جمعهم
 وما اجسدت المواشي في المواضع التي يضمن فيها
 اربابها فيهم يضمنون وازداد على ان اربابها بخلاف
 العبيد لان التعريف من ارباب المواشي وهم الجاهلون
مسئلة وفي الطرر عن يحيى بن عمر في رجل كان مع
 غنم بين زرع وخطوب وقت الصلاة انه يجل ويغرم
 فيمة الزرع ان اجسدت الغنم **البزري** يخرج عن عبي
 مسئلة من ظمان وفيه بفرقة بلانه وقت العشاء
 الاخرة وحده التبع اذا كان لا يدرك الماء اما بالثقي
 بما عليه من الخطوب وازداد ما عليه في شرا الثقل والحق
 حيا الى غير ذلك **مسئلة** وفيه عن ابن عجل الغنم
 رايت في منام انه سأل عن الرعايا تغلفه شيئا لغير

لغیر صاحبها **باب** الاخر ان كان ما فيه درهم مما عوفه
 بنحوه الا بائنه وبائنه فاشبه وما كان دون الدرهم بلائنه
 صاحبها ما جئته به الفرج ان عوف نصفها على صاحبها
 وما كان دون الدرهم بلائنه على صاحبها فقال له غيرهما ارايت
 ان لم يرد صاحب البائنه تذا وكانت لولاه فساوي درهم
 بقلت له هذا على الاصطلاح فان ابا باذبحها فتكلمت فيها
 مع بعض احد العلم فقال اذا اراد ذبحها فجمع قيمتها الربها الا
 ان يجب ان يباذنها من موهبة **مسئلة** وفي اكل السويق
 فيمن يرضى يرضى في ما توفقه فتوفقه به دالة فتتكمسر
 ان كان رشا خفيفا بلاضمان عليه وان كان كثيرا لا يجنيه
 الرشا خفيفة ان يضمن **مسئلة** ان ايه زيد سبله عن
 مسئلة اذا انفتح باب داره ما تكسر ما خلعهم بيانه يضمن
 واذا اوقفه لتتور في داره ما خسر فندار رجل بيانه لا يضمن
 مع ان كلاهما يعمل ما يسره له بل هو في الباب امرى لكون
 الفتح في الباب ذايما **باب** بل فتح الباب وقع الهدم والنجاة
 مع او الخطا والهدم في اموال الناس سواء ووافقه المتور
 او ابل جعله جارية وحدثت الجنابة بعد ذلك فهو يمسح
 الجنابة بخلافه في الاول **البوزل** حتى ابن سهران في
 نوازله خلافا في مسئلة فتح الباب وسمعت في المزاكرات
 ان كان الباب الذي من ثلثه ان يفتح بلاضمان وان كان الزئ من
 ثلثه لا يفتح بيانه يضمن وفي تصفيق الضاع ولو مر خطا
 بتورب على سبله هماغ تجزفه ضمن ولم يضمن الصاع وان كان
 المار معه ما لانه ظن انه من غير سبب الصاع لان له ان يفتش
 الشيا به بلائنه فاشبه ان يكون لهذا ان تجزفه كما هو في الاحمال في
 الطريق وكذا من وقف القمعة في الطريق وجعلها
 رجل بظلم ما عليها او قبلها ضمن او وضع فلا اي في الطريق

بفتش

بفتش عليها رجل فتكسرت ضمن **البوزل** بظواهره المسئلة
 الاخرة الضمان مطلقا بنا على ان الاذن العلم به بعد ربه
 في الخطا لا يلزم الاذن الخاص واذا شتخ من مسئلة التفتش
 يوزن تشر العتال الشيا في الطريق وتزلت بمحكموا ان ذلك
 فيها مال ومعا على من في ما يضر المارة فيمنع فان وقع حيث
 يضر ضمن الغاطه وفي الصاع نظرا لانه ما على السبب **مسئلة**
 وفي الطور ان عمل ناز الرمانة او غيره فغوب اندر رجل او مع انه
 ما عرف الزرع وقامت البيضة بما المعينة للعرف والموقع بالغرب
 من الاندر بالموقوف اليه ريب فحانه مع الخرز والتخمين للعتا
 فيرد عن مكلة الطعام والنبات على الخرز والنوسه بحاله يخرج من
 ذلك بعد الاخذار اليه بعد ان يجد صاحب الزرع على عدة العتلا فير
 الت كانت في انذاره مال غيره لان القول قوله ومن ارج فلان في
 العران ما عرف ثبنا ضمن بتعديله فان كانوا اجما عن جزموا
 على طرحها طبعوا كلهم من كل ضمن وان كان باذنه ربه بلا
 ضمان الا ان يتعدوا او يكون البيت لا يوفقه في مثله نارا
 واؤمدا وفيه غير موضع الدخول **البترز**
 ومبيها من ارضه في ارضه ما ونارا بعزل الى ارض حبار
 ما يفسد فان كانت ارض حبار طعنه يومئ المسئلة
 وظاهرها بعينه ان البعد والغرب يحسب الاجتهاد ويضمن
 فيه بالعدل وتكون الصور ان راجع الى قوة الريح ود
 وضعها وقوة النار وضعها ابو جعفر اذا اشتراك
 صاحب الدار بما الكثير لا يوفقه فيها نارا يوفقه فيها اللطخ
 باخرت الدار ويوت الجيران ضمن واما في الصباح
 فليس يفسد بالشمع اليه وهو شمع لا يضمنه **وسئل**
 البرقي عن اشتراك ارا من الخاطم بموضع في بعد ربه ووطا
 وخاموا فيما باع الخاطم ثمرات المشتري قبل العاطلة

بهل ينقسم الا **باب** لا يجوز المعاصرة فيه ميراث حتى
 لا يتغاييه خصوصه **سبل** اخيا ممن توفي زوجها مطلقا بعنه
 الورثة يطالبها عن النكاح وصاحبها عليها والنكاح من
 الشرعة لم يوصها بها والنكاح من قبلها لم يوصها بها فانكرت
 الجميع واراقت الحلب منها واحدة لانها لمالك ماله يجمع عليها
 من الفرقة سوى ما ذكرنا في نكاحه لئلا يتكرر عليها الميراث
 مما لم يذكر اوله وقال المطالب بل لكل دعوى لمن لا تغلظها
 في اهل الارواح **باب** كل دعوى ذكرها من قبل وصيته
 ميت او ادم كل من يستحق الدعوى على ماله واحد فانها تجمع
 مع بعينه واحدة وما وقع في المذهب ان دعوى الميراث
 لا يلزم جمعها بمقتضى ان الوارث ربا كان لمورثه **حق**
 لا يعلمه حين الخلق بلو جمع في اليمين احدى الى ابطاله
 واذا ذكر الوارث مطالبه وسماها جمعت في يمين واحدة ويضاف
 ما لا يعلمه فيفوق به مقتضى علمه وما طابت من يمينه ان يمينه
 بدعواه مما لم يسمه حتى يجمع عليها في اليمين فيفسد سوال
 الوارث عنه بان انكر قوله وعلمه فينبغي تفصيل الشهادة
 عليه ولا يبايع له بعد ذلك الا بالظهار امر يعلم انهم يكن وعلموا
 كنهه ويعرف به ذلك عند الاستشهاد عليه **البرز** تفقد ما
 في جميع الدعوى وما عليه العمل وما خلا ان ذكر ميراثه من
 اليه زميني ان من وجبت له يميني مما رجع من ملائمة حوث
 بينهما بان له ان يقول للمطالب اجمع كل دعوى له قبل اذ قلها
 في يميني الا ان يفت عليه من سب ميراثه فلا يكون له ذلك
 ان الميراث لا يجل في الحقوق فيه وهو الذي انذنا من بعنه
 في حثنا انكر بما تفقد **وسال** جيبه سمونا عن جنان
 في زمان من ازمنة الملائكة اعلا واسفل فيما في المطر فيريد الاعلا
 جيبه عن الاسفل فانه هو اولي في جيبه الماء التي الحقيق

عنه استوا الارض ثم يسرح الى الاسفل بفعل الجنان الاسفل
 كير فيقول الماء قبل ليس له الا ما فضل عن الكعبي قبل بان تغافل
 الجنان قبل ينقسم بينهما بان كان احداهما ارفع من الاخر
وسبل عبد الحميد الصانع عن اخرج مخر من جدار رجل وزعم
 ان اياه طمرها منذ سبعة اعوام وانه طمر جيبه خمسة عشر
 فيعزرا واخا واخرون يفتن ان اياه طمر جيبه هذه العدة ان
 طمرها لايه روز موضعها ولا ما فيها وهذه الخيل اكثر من
 اعداء ولم يدع رب العدة ان شيئا **باب** ان افر بها رب العدة
 لا حلهما بقي له وان قال رب العدة ان كلاهما طمره في اية
 ولا علم طمر كل واحد منهما بالجلد ورتبة كل مينة ما يعلم
 لوليها ولا تغاير فيقسمون خمسة عشر فحين والباقي
 لمز قامت له اليمين وان جعل رب الارض التنظيم او التحصير
 احداهما ما الطعن من شهادة له اليمين بعد حلفه ورتبة (نعم)
 لا يعلمون له لا ولا بيها طعنا وما هذا الطعن المورث
 بان تكلوا حلف الاخرون واخذوا منه خمسة عشر فحين
 واليمين من لم يحلف **وسبل** المازري او غيبي عن (وصا
 يسم خراب وصرف ثمنه للمساكين فيشبه الموصي اكثر من
 شهريه وبلعه ثمنه اسفر مرفقه ثم بعد بيعه وتعرفته
 جاء من زاده فيه وقال انه بيع باقل من ثمنه وقال القاضي
 اخبرني عبد لان انه يسوي اكثر بهل قبل هذه الزيادة او لا
باب ان ائنت الوصية وبيع الوصي بعد الاجتهاد
 وصرف الثمن للبغراء بما قبل زيادة بعد ذلك ان ابا عم من له
 بيعه ولا مدخل القاضي في هذا الا ان قوله اخبرني عبد لان الذي
 اخره بليك شيه وشبهه او عشره ويذكر مقدر الزيادة وما
 نفقه من الثمن فاذا اخبر فيها من له الا بعد اربعة من ذلك
 حتى ينظر فيه **وسبل** الصانع عن اقتسام ارضا او ضيعة

مباداة احدهما البناء ايا الاخر **باب** ما يلحق الية البناء
 ويقال للآخر المستوعب في ناحتك لاي الحة لانه يقول
 الحمد يحصل بالا حجار والتخوع وكذا القول لانهما تحت الحمد
 بله منه ما يضربا حبه مثل ان يدخل الى ناحتين فيضرب
 او ضرع عروق تضر قلنت لاية من قوله وان غرس في موضع
 يبرز له في البعد يقال هذا الخب من قريب جدا لا يضرع **وسيل**
 ابن زياد عن له كوشة الى موضع خراب بينا حياطة الخراب المظلم
 ثم طلب طبعها الخراب بها اجتمع من الازبال التي اضرحت لحيات
 الثوبنة مزعم و الخراب انه من مرفة بقية الكوشة ومن الجيران
 ما نكر رب الكوشة لذلك واستظهر بينة ان فلانا عذنا
 ممن لا يستحل الازبال في املاك الناس فقال رب الخربة لا تبيع
 هذه الشفعة في ناحتهم ولا لهم انهم لم يعارفوا حتى
 خربت جميع الازبال الموثقة وقولهم فيها لا يستحل بيع الخربة
 لا يستحل مسلم الا مسلم بل حلف لي على طردك هل تنوجه
 هذه اليمين **باب** ما يستفسر البيعة من شغل المتع
 ما زالوا الابرار لك خلا لا لم يبعد لان المسلمين في ذلك
 اعتقادهم وان قالوا لا يفتق ذلك وانما يعقله ولا افتقاله
 لم يلب الا ان يبيع عليه علما بوصول الزيل فيحاط به حينئذ
 او يرد عليه **وسيل** ابو الحسن كمن له نهر يشق في ارض
 رجل فبنت فيه فصب هل يكون بينهما **باب** اراء والده
 اعلم لطاب الارض وليس لطاب الماء الاجواز الماء حلال
 سالما **وسيل** ابو محمد بن ابي ذريح عن نفا تراه الى طريق
 غيره بسد **باب** بانه يقال لرب التراب اربعة جاز ايا
 لم يجر ويقال للآخر اربعة عظم **البزري** تفخ ليعمي
 ابن عمر اذا فاع الحوائث الطين وان عليه جبر اربعة
 بخذا اذا حمل احد تراه الى السوق او طريق **وسيل** عن سرق

ودية وعرضها بغير لصاحبها فاعلم **باب** ان استحللت
 جلد فلانها وان تستمسك ان قلها بانها لم يبيعها
 مقلوعة **البزري** ومبيها من غصب وديا صفارا من ثقل او ثجر
 بقلها وعرضها في ارضه فبانت بواقي بربها اخرها
 مطلقا بقتل ان يجر على مسئلة لا اعصب ارضا بقرعها ومان
 الامان بانه يلزمه كرا الارض والزرع له وكذا اذا مات ابا
 فاعلم للفرس هنا **وسيل** عن له ارض بين ربا فوج وقد منع
 طريقها **باب** ما ياتي طريقه عليهم كلهم يسلك
 بينها بينها مان اذ عا بعضهم على بعه حلف بعضهم بفضا
 تشرافا ماله طريقا **البزري** بانه لابن رشة مثله في حجار
 المياه لمن حكمت له العاقبة والسفينة ولا بد له منه وهو ما
 لا ينو صل الى الواجب الاله وهل يثن او لا يجرع عن ربي على
 الخلاف بيع بيع بطل ما يحد الجاراء او كرا اليه ويا باب المواساة
 في رفاة المشقة بيع بيع الطفال واجبارا ليس طلب ان يبع
 له امير مسلم ونحو ذلك **وسيل** عن غرس ارضي بينه وبين
 غريب جلد ففخ باع نفسه لم يده من **باب** ما يحد الجار
 ان على البايع ليعارض فيمنته مقلوعا مما ابيع والا فيسل
 المشتري اذ جمع اليه فيمنته مقلوعا او مرق بقلعه ثم رجع على
 البايع بالاقبل من فيمنته مقلوعا او ما يثوبه من التزبان او ما
 مبيع البيع **البزري** هذه ابناء على انه في الغصوب وهو قول
 ابن الفاسم في اول كتاب الاستحقاق من القيتنة وحكي امين
 ومثله عن ابن الفاسم ان شتركة تزوج شقيقة ان يكون له
 فيمنته فابا انظر **وسيل** عن ابي زيد عن حماد له لسافيتة
 فربية بجرى ماله عليها فبنت بربها بعه الجير او فقامت
 ليمته از لا مهااة القليلة خربت وسفلة لا تقام بها
 مودة مت السافيتة المذكورة وقطع ضررها بدارا ربي الجمال

كما في كتاب الايمان والنذور ان قال له علي هدي ما لتساند تجزيه
وان قال ان فعلت كذا فعلى هدي فحنت به انه يخرج بدله الى اخره
وبعارضه ايضا اذا التزم في مسئلة معينة فله انواع معينة
انه لا يجوز له مخالفتها على الاكثر منهم ومنهم من لم يجد فيه
خلافا وانظر مسائل الشروط وما فيه بعضها من الخلاف
بلا يبعد في هدي عليه **وسبيل** ابن الضابط عن امرائه
الشر من زوجها الثقلان انها حتى ردت زوجها الاول مرة من
عشر مائة عاما فبالتة دينار عليها وفي خفتها الزوج المذكور
مائة دينار بغيرها من زوجها الاول قبل عشر مائة عاما
بها بلزمها ما التزمته **البزري** هذه تعارضه التي قبلها
الا ان يقال ان الاضرار للزوج لثمة من غيره فحلت ان اذن
الشروط فلهذا وجه **وسبيل** ابو الحسن بن خلدون عن
استد الوصية بتميمه الى اهلهم والتزمت انها حتى تزوجت
قبل بلوغ الولد بجميع ما تتركه من ابيهم لاهم صدقة
وجميع دارها كذلك ورغبها الزوج في ذلك وقبله منها ثم
توفي وادانت الشرع بكم قبل بلوغ الاولاد الحمد المذكور
لصغر استقام مع كذا حصة دار لارجل فيها **باب**
يلزمها ما التزمت ولاولادها من الصدقة بحصول الشرط
الموجب لذلك ثم مر ولا يخبر بما لا يشهر **البزري** وهذه
كلايته قبلها الا انه ههنا في كذا شرط عليها انما رغبها
الزوج في ذلك **وسبيل** الشيخ عن لم زوجة وبنات
منها ولها زوج واولاد من غيره بخلاف زوج البنات فيصرف
للمرئيه في جميع امورها كلها وهو معروف بالمال والتجارة
والديون وشاهد العرولة له عينا في يده وله ديون يوافق
ودعا تتركه توفي المولية ولم يظهر من مال ما عليه معون وهو
منهم بالكثر من ذلك كثير او ورثه اولاد شقيقة ولم اجد

تتفق

7

تتفق واولاد كلهم نجيب وادعى بنته لاولاد ابنته ههنا
وله من خارج من كان يفرج بامرهم وزوجته وزوج ابنته
كلهم غير مأمون ولا عدول ولم يوجد بينه من تلك الوثائق
وما من الذي يترتب فيها ديون الناس ما اتهم زوج البنات
بيعه تلك الوثائق وتقليدها واسلامها لارادها كمال
انهم جميعهم باهلا ذملا الميت بغير اولاد شقيقة الحضور
في حق الايتام الموصي لهم وفي حق انفسهم ازورثوا
او حق كمالهم وفي كمالهم معهم من كان منهم في وقاموا
ان تاروا امر حتى يرد شقيقهم او اولاد شقيقهم تلك بعينه
المال بههنا ليس فيلزم ويصنف كلهم الفاضل بالسجن
والقرب وغيره لك مما يكتسبه له اظهر ما اخرجوه من التركة
ولهم جازة من المال اعلم عليهم وهم من اهل التهمة وهم
ظاهرة عليهم **باب** اذا اقل الى اهل الواج على انفسهم
وجب نفقة بهم بان لم يات شقة من التهمة بفسخوا وان
لم يات به شقة فربوا على قدر ما يورثون من اهل التهمة
اهل الدين واعلم ويظهر من حضور غائب **البزري**
ما ذكر في المتهم من الضرب والسجن كذا وقع مع ما اخرج
سرقتهما وهذا اذا اقل في حق نفسه وجعل هذا فيما به
تخسيرا او في حق غيره من فرائقه في حق الايتام مواج
وفي حق القريب القاييم خلافا في المرونة وغيرها
واختار هذا المتبع الغيظ ان كان يجامه هلا ما في لاجله
وسبيل ابو جعفر عن وجه لغاييم اولاده وجعل من يجوز
ذلك له ما اخرج وجه في القاييم دين او نفقة زوجة او بيع
العبدة واستثنى البايع او المستثنى من ماله هل يزوج ههنا
الهيئة عن ذلك **باب** ان قيل الحمد لله في كل شرط
عليه شرط قضى به لك منها ولو شرط الا يكون للمبيع

حكم ادع تفتق فلا يثبت فيه حرثا وليس للمسيك سبيل عليه
واما الغلاب فلا يبرح لزوجه نفقة حتى يثبت قبوله للهبة
بجنيده يفضا لها فيها **البورلي** ما ذكر في مسئلة العبد مثله
في الصروفة ان جعل من يجوز له قتله في الاب والوصي اذا اجر
الواهب عليه حتى يبلغ مبلغ من يجوز له قتله وما ذكره من
نفقة الزوجة موضح وقد اختلف اركان نفقة في ميراث
هل توفد منه الايوة وينفق كما اولاد كما قولين من المرونة
ومخيرها **وميسل** الشيخ او غيره ممن غلب عن زوجه وهي
بكم بيت لا يعلم ولم يخلع لها نفقة فاربى فخلعها
بطل يطل في دفعها معرفة المخلوف عليه وكيفيته واسمه
وصفته وحضور الشهود لها ومبهم في ذلك منها **ما جاب**
ان اعلم مراد الايكم بقوله مترجم عليه من الشهود يا
تشاروا ادر من من قراني دالة على لالة وانما تفتق
عن جميع جهات الجهل وحصل جميع ما يتوقع عليه الحكم
من الاسباب والتشروط وجب له اذ عليه وحامد كرفيع
السؤال في عقرية الاسع الى اخره لا اثر له لان ثبوت
الزوجة ليس متوقفا على قولها وتغذ والوصية في معرفة
الاسع لا يفتح فيما ثبت من الزوجة اذ اعلم من اشارتها
ان المراد به الزوج كما تقدم **البورلي** ما ذكره اشار اليه
فيها في غير موضع انه مبنية على جميع الاحكام ولم
يقع خلاف الا في اشارة شهادته فتفهم فيها خلاف اليه بغير
وغيره ومبهم سرقته انه قد ارجح ونه عليه بغير الوهاب
في المعونة عن غير الزوج وغير مذهبنا جواز شهادته
وهو الذي حكاه ابو جعفر العطار عن غير والله اعلم
وميسل عن توفيق عز زوجه وامها واختها او صنت
لا يثبت ثلث ما لها وبعمر مرة تصاق به كما زوجها وبينه

تفتق
ولا يبرح لزوجه نفقة
حتى يثبت قبوله للهبة

وبين الموصل له صد اقة ثم بعد مرة قال الموصل له الله المتوحيات
امرني برد لها الى زوجها بانكر الزوج في ذلك وزعم ان هذا الاقرار
مضد به الضرر ولما دفع بينهما من التشاير وشهدت ان
المود له ابا ان يخلع مني قال له اخوة النوبة اخلع ان لم
يكن بينك وبين اختنا مواطات بحاركة للزوج فطلب الزوج
تحقيق شهادته الشاهدة هل كانت قبل صدقة الموصل له بيت
او بعد لها الى اخر السؤال **ما جاب** الوصية لمن بينه
وبين الزوج مواطاة مع يسر، بينها نفقة بيعة وشكوه
الموصل له عن البين بوجوب ربحها ميراثا والشهادة
بالشكوه وان قبل الصدقة محقة ولا يضر عن التاخير وصل
الموصل له زيادة في قوة النفقة وانها مواطاة بينهما
بلا تفتق الوصية محالة والله اعلم **وميسل** بغير التفتق عن
له دين بوثيقة بقبضه من العريس وانفق من الاثمن اذ
بقبضه فقال له انه الوثيقة ومترضا **ما جاب** ليس له ذلك
يفزع ذلك من غير ما في مسئلة **وميسل** كمران السهل على
المهمل وفي ضمن حقتا البلا في مري لفظا حاركة بربيع
بر، محاركة في فقة معلقة بر ما هلك الجرح له على
حبها ان فيها ناسروا رهم وخامد عليه بينة وهو
ينكر ما اذ يلزمه **ما جاب** لا يقبل قوله في الدنيا
فيروا له رهم وانما له فقة النفقة كما ما ظهر منها وحي
ما يتشبه ان يجهل فيها على الاغلب على انه لا مع يمينه
ان هذا اذ اريد منه كان فيها فصيل لا يثبت قبل قوله
مع انه لا يعرف ما فيها قال لانه لو ادعى معرفته بعد الا
تذكر لم يقبل منه بجهله حجة عليه وكذا انكار **ما جاب**
بانه لم يجرى استعمال العادة بعله فيها والحكم للاغلب
في نوع هن، النفقة وما يعمل فيها ورعها في ذلك المحل

واز شقة العرب بانها مما يعمل فيها الذرهم لغير موله
 في اقل ما يسافر به مثله في الاغلب في مثل هذا السفر وما
 في عوى المظلو جراحها او ما فيها بمقبول منه لا يضر
 تغني النظر لانه ربح من عن العدد الذي توجبه
 الشهادة التي ما تغني منه ولا تحتاج الى المال لغير
 كلفه لان يمكنه جفافه في كل اهل قوله ما لا يفيده
 انكر اهل حقه طلب المخرج منه **البرزلي** اقد هذا
 من قوله ان اسرق شيئا من النصاب جود فيه فافتر
 المسئلة **وسيل** يجب الوهاب اذا كانت المراه من
 اهل الشرف والقدري جاز الحكم ان يبعث من يملكها
 لانها حياته ولا عقاب الخصم لان من لم احلها
 ليس له ان يملكها **البرزلي** تغني من هذه المسئلة
 وحلها ويؤخذ من هذه ان الطلب للمنفق لا يضر
 معها ويغني الغايه بكم ونزلت وحكم فيها
 بان لا ينفق حيث يسمع حقيقته ولا يرا شخصها
 لانها خافض للمنفق **مسئلة** ابن خذير اذا وجب
 على المراه ينفق في الجماع ما دعت علة لا ينفق معها
 على الخروج للجماع وادارت الحلف في بيتها ففعل
 خصها به تغني على الخروج **باب** ان بقي ان
 ثبت علة او قضت البينة انها لا تستطيع
 الخروج من كنفها ولو راكبة وهي في هذه الحالة
 في وقتها حلفت في بيتها وان لم يقطع فذلك
 فلا بد من الجماع **واجاب** ابن خازن بانها
 تكلف البينة ان يملكها علة لا ينفق على الخروج معها
 لا راكبة ولا راكبة بل ان تجزئ عن البينة حلفت
 في بيتها انها لعيلة علة لا ينفق معها على الخروج

لا راكبة

لا راكبة ولا راكبة بان حلفت في بيتها في بيتها او
 نأخيرها حتى يتيقن بان حلفت عن بيتها بانها لا تفرح
 ما فيها وحلفت الخروج او تفرع اليه على ما فيها وما به من
 ذلك **واجاب** اصح ابن سعيد ان فامة بيته ترفع بالعلقة
 حلفت في بيتها وسمعت ابن لينة يعني ان العيلة تحلف
 في بيتها بالحق وهو عزم حسن وان لم تقم لها بيعة
 او شدة به حلفت على كنفها كما امر ودل خصمها كما تعلم
وسيل المازني عن اقسام موروثه بما يقع او غيرها شاع
 اخرج والحق العينة كتابا في البيت انه صار له ربع وغيره من
 النكاح بما يقع وطلب الغياح ماله يحلف انه يراه الا الان
 وان لم يسفك حقه بعد عشرة عليه **باب** ان يحلف
 بعد الفسقة انه لم يعلم لان ظاهر الفسقة تسليم
 الاحكام المقتضية الا ان يثبت الطلاق انه من اهل
 العدة والذين يثبت لا يتهم واحد حلفه انه لا يسفك
 حقه بعد عشرة على العينة ميلز الا ان يظهر من طول
 الزمان بعد عشرة وفرا من احوال ما يستلزم به
 حلاله في السفاط حقه فينظر في هذه **وسيل** ابن
 الخازن من اضع من الفظ بنفسه **باب** اذا طلب
 بفضا ما حكم به عليه وشدة عليه ما عذر بعدم القررة
 نظر الى ما هو الاقرب لبيع من ربه ويشتبه للنظر عليه
 ويقضا من قضا ما ترجع عليه الفضا **باب** البرزلي
 تغني فدر ضرب الابل في الصبح على المجلس وهو السقم
 والشهران في الربع وكذا في العروص الربيعه وفيها
 خلاف ومما دون ذلك الايام البسيرة وفي مثل الحبل
 والذلو من كنفه وانما ان اعطى فيها ما لا يمتن الزيادة
 عليه غاليا ادا من غوبم او غير ما انه يباع بما حلف **وسيل**

عذر الرض

ابن الصابط عن النبيون لعل لم حضور الصلوات **فاجاب**
جعل السجدة المتوثق بالمطوب والتضييق عليه لاظهار ما
انهم باحقافه من العمل ثم قال بعد ذلك وما ذكرته من حضور
الجماعة فلا أعلم فلا بما انها لا يحضرها ونحوه من عمل الجمع على
عمل حضوره للجمعة والجمعة **مسئلة** ابو الحسن الخنسي
ويجوز للنساء بموضع لا يزال بينهما وامين ففهن اموات
ما مونة لا زوج لهما اولها وزوج مامون مفروض بالخير وليس
قوله في المرونة احب الموانعة بحالة النساء اورجل له
هل **البزري** كراهه ارفقة عننا اليوم يترونس ازكون
المرأة والرجل مامونين مشهوره لهما بذلك ويجلس
النساء في القفاص والحدود **وفي** تصانيفه اي في
لا يجسر في الحديث الامن ليجن في ذلك فتجسنا الامام وعفا
من لا يوم من موارى دونه **البزري** وهذه اخر قولهم فيها ومن
قال بعد امن في المسئلة ولولا انه مباح ما نحن مشمسلة
وعن اللؤلؤ الغريب فيمن اح عت عليه اخته فسمت
ربع يول وذكركت انها كانت لا بينهما وذلك الاخ ليل في
عليه الشترية حصل يولي من المكاتب وانفعا ان
ابهما كانت له املاا بهن الغرية المذكورة **فاجاب**
فيه اخلا بيني ربه العلم وما عليه الغيبة ان على اخيهما
اثباته مالا عا واز يجز حلفت الاثت اوردت اليمين
وسيل كمن خله املاا بغرية كذا فيها ابنة يستعمل
زمانا طوبى لادم من الخمسين فقامت اخته تطلب حفيها
في اعلاا ايها فقال يولي ربع ملكه بحكميه وافر
من عتد اليه فخذ نصيبه فيه بفعل عنه حتى مات ما قرء
ولده وانكر ان يكون لعنته حفا فيه وثبت مغالاة الاخ
الاول **فاجاب** اذ اثبت اقرار اخيهما بما ذكره واثبت

اثبات

اثبات ما استبعدا بعد ابيه والا حلفت ما عتد بها استبعدا
وفسهم بينهما على الواريت **وسيل** ابن لباينة عن خذ رنة
غيره الى داره بوجدة حقة قد ازلفت مالا عا حفا
انها ازلفت بفعل من ادخلها داره هل يضمن اح - لا
فاجاب يضمن قيمة الجني لعم عزريه لا خاله داره
وذلك يضمن ما اصابها من عيب او عيب في حيسله
البزري في العتية اذ اور وجه الرجل ثورا ميتا ليجل لبعه
جيرانه بسجدة وانى بجله فقال له صاحبه انت قتلت
لا ضمان عليه بعد حله انه لم يقتل ولم ينفذ ابن رشدا اذ
لا يوفد باكثر مما اقر به على نفسه ولو قال وجده على الموت
لضمن قيمته فولا واما ولا يذله الحلاف الزبي في الراعي
وانظر لو اشترى ثورا البحر فذبحه وزعم انه خراف عليه
الموت هل لا يضمن كل الراعي او يضمن كصئلة العتية
واختاره تتيحنا الامام وطاه الخنسي عن ابن حبيب
الا ان يكون هناك سبب **البزري** ومثله ثور العارضية
وسيل ابن الهرا عمن تزوج امراته من اهل البادية
تفر تزوج اخرى وسافر لهما احد اخيهما اعلاا يفتت معه
نحو عشرين عاما ونز ايده اولاد ثم توفيت هي وكان
يستقل تلك الرباع في المرة المذكورة بفرا اولادها يطلبون
ما ائتمله ابولهم من ربع اعمهم في تلك المرة فقال بغية الورثة
هي كانت حاضرة لما ختن فلم تطلبه وهو دليل رضاها
وبعاده البادية ليسوفون الرباع ولا تزال باية بهم ميتة فلو تها
بفالوا عرفنا من له يذ لك بما الحكم **فاجاب** المرواة
طقت الصراف باله خول رفاهم المملوك تالعة لاصلة
ونضرب الزوج ان كان يتوكيل اجري حكمه وان كان يتنفع
بلم حكمه وان كان شاة كبحكم العارفة بلان مسامحة

بركتها ورتته اثبات ذلك وان كان لغرض لها فلا يمتنع
 الا بما يجد في رضاها وادائها وحرصها المنفعة هون
 والضاؤون في الزوج يزرع ربه زوجته وهي تنظر ولا تنظر
 في كلهم جعل لها الفلاح بعد يمينها بعد رضاها او من يستحق
 ذلك عنها في كل منهم از ملك ولينه ومنافعه لم يعلموا
 بالثقة لها عنها بوجه من الزوج، بله الاخذ ومن فكل
 حله الزوج او وارثه على الوجه الواجب للمرأة من هبة وغير
 ذلك وثبت حقه **مسئلة** ابن الحرام ايتا البغها بان
 الغلة الموقوفة من يوم حيازة الربيع المحبس لا بد من الظن
 بيه انها تكون للمحبس عليه وحكم به القاضي وقاله في
 الموطن في مثل هذا **الموزي** تجزى على غلة الموقوفة المخصوصة
 والموقوف للعقل لتزكته هل هو الموطن او اخل في مال
 الموصي وهي في الموطن الثاني **مسئلة** وجيه ليس
 العمل بمقتضى الغلة لم يرد الموقوفة انما المشتري الى ان
 يقض الطالب بل كما في الموطن في التثنية انها المشتري
 من يوم ثبوت حقه وهذا اذا كانت يشتري ولو كانت
 من بوقت او عجز كان عليه الكراء فتد انتفع بها ويكي
 عن بعه الغلة ان البغها بغريبة اجتنوا بذلك
 من يوم ثبوت الحكم **مسئلة** ومن (فتاى من يمين
 وجيه وهو فيها بركها لو حله ليس ذلك من انما عت
 المال بل هي من امانة الابوان **الموزي** هو قوله فيها
 ومن لزمه يمين بما يمتد اتمها بما لا جازة لك فانه يتفرع
 لما في المال السر وفيه ظاه عن بعه شيئا يحتمل الجواز ابتداء
 او بعد الوقوع ومن اخذ ان ينزل السنين بضمهم من
 ابتداء الحله وهي سبي، محراب الخطايم رضي الله عنه
 دارضا في قضيته مع ابيه ومنهم من اختار الطل وهو الز

كان عليه عفتان رضي الله عنه ومن شئو خفا من اختار الاول
اذا كان الطالب في اجرة واختار الثاني اذ الم يكن كذا وكذا
بعض العلماء الا قبل اطلاق الخمسة اوجه بان يقع على نفسه
ابواب النعم ونسبية الاخذ في اموال الناس واطاع اخا
لغمة مراما وجميع ماله ونسب الجهل الى افاض الصداقة
فقل عمر رضي الله عنه **مسئلة** ابن الحاج فيسب (ضع عن
الشيخ اذ ارا بكل ما فيها وبطل حق هولها ومنها ما عارجل
حايط منها وانته هه المشتري الرجوع على البايع بالبركة
المستحق **باب** الرجوع لم ولا يمين لم عليه الا ان يزعم
انه براء من هذا الحايث بعينه ميله الى يمين ولو حدها
اوصف حيطانها لكان له الرجوع لغرض الشيخ المستحق
وهو قلت عليه اذ اذلة الامن على فخر يد هذا وهذا لا يخفى
على من ينظر لمثل هذا او تشبهه احيى الى استنباط
البرود **وسيل** بعض العقلاء عن باع لربل سلفه ثم
مات ولم تكن عليه يمينه وخذ علم الوارف بالمعاملة
وانكرها **باجاب** على الطالب بثوت الدابة وعمر
الورثة وحيث يوجب الورثة على الافرار بالمعاملة
بل ان افروا وادعوا الداع عليهم اليمنية ولا حيل
الطالب انه ما بين التمس ولا اسفله عن مورثهم
بوجه من الوجوه واخذ من الشركة وكذا ان انكروا
المعاملة بطلان الطالب عليها يمينه لا مد مع مما ذكره
بل ان حيلوا اسفطت دعوا وكانت للورثة جميعا
وبالله تعالى الشرفين **انتهى** الجزء الاول **الحج**
الله تعالى ومن عونه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما واجرهم له العالمين على يد كاتبه **في** ربيع على بزمون
عمر الله له ولوالديه ولاخوانه وجميع المسلمين والمؤمنين
المؤمنات الاجيال فصع در الاموات في اواسط ربيع الشهر
السنه ثمانية وثلاثين ومائتين **والص**